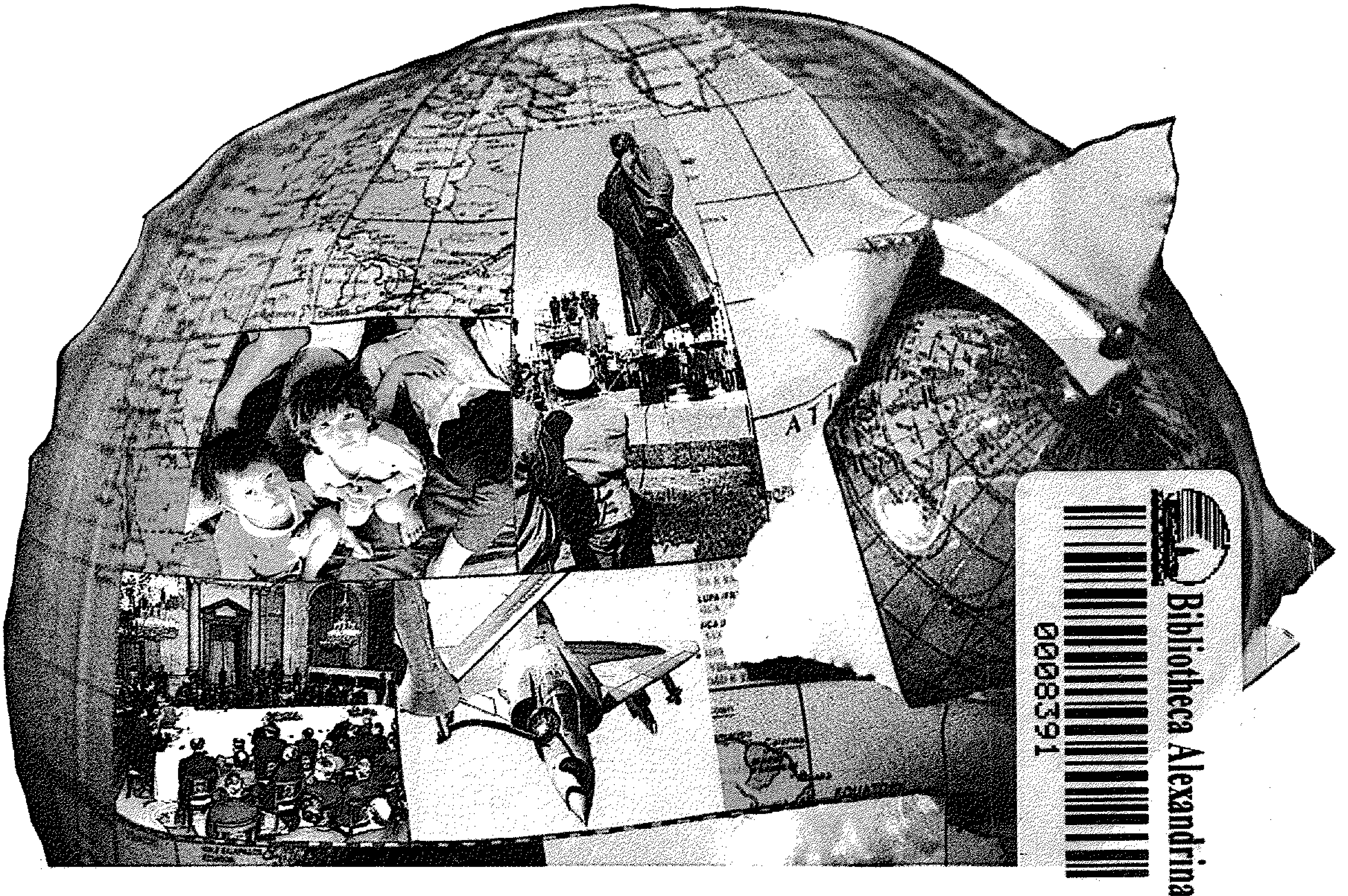
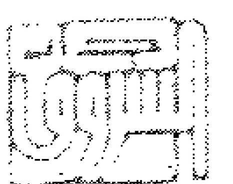
بول كنيدي

# الإستعداد للقرن الحادي والعشرين

ترجمة: محمد عبد القادر
غازي مسعود



بول كنيدي

# الاستعداد للقرن الحادي والعشرين

ترجمة: محمد عبد القادر
غازي مسعود



* الاستعداد للقرن الحادي والعشرين ، **بول كينيدي**
**ترجمة محمد عبد القادر و غازي مسعود**



* **الناشر : دار الشروق للنشر والتوزيع**
**ص . ب ٩٢٦٤٦٣ الرمز ١١١١٠**
**هاتف ٦٢٤٣٢١ فاكس ٦١٠٠٦٥**
**عمان - الاردن**

* التوزيع : **المركز العربي لتوزيع المطبوعات ش . م . م**
ص . ب ٥٦٨٧ / ١٣
بيروت - لبنان

**رقم الايداع لدى المكتبة الوطنية**
**(١٠٦٥ / ١٠ / ١٩٩٣)**

# إهـــداء

إلى فريق هامدن لكرة القدم للفتيان دون الخامسة عشرة ......... من مدربهم .

# تقدير وعرفان

جاءت فكرة هذا الكتاب في سياق نقاش جرى بيني وبين عدد كبير من الاقتصاديين في معهد بروكينغز بواشنطن في ربيع ١٩٨٨ ، حيث تركز النقاش على كتابي الذي كان قد نشر حديثاً آنذاك وهو **صعود وسقوط القوى العظمى** . وخلال مساء ثري بالنقاش أعلن ناقد ، لا أعرفه ، أنه لا يدري لماذا تثار ضجة بهذا الحجم حول ذلك الكتاب ، فهو في المحصلة كتاب تقليدي إلى حد بعيد ، يركز على الدولة القومية باعتبارها أداة الفعل المركزية في الشؤون العالمية ، ولماذا لم أستفد من وقتي بصورة أفضل بأن أكتب حول قضايا أكثر أهمية وإثارة ، حول قوى التغيير المتمثلة في النمو السكاني ، وتأثير التكنولوجيا ، والدمار البيئي ، والهجرة ذات الطبيعة المتخطية ، للقوميات والتي تهدد بالتأثير سلباً في حياتنا جميعاً ، فلاحين أو رؤساء حكومات؟

في ذلك المساء تركت للآخرين مهمة الإدلاء بآرائهم لتقويم الأهمية التي ينطوي عليها الكتاب وبخاصة أنه صدر أثناء حملة الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٨٨ . لكنني وجدت في ملاحظة الناقد ما يكفي من الإثارة للبدء بقراءات أولية حول موضوعات كانت غريبة عني تماماً ( كالدفء الكوني ، والسكان ، وصناعة الانسان الآلي ، والتكنولوجيا الحيوية) ولمدة طويلة شرعت بجمع قصاصات من الصحف والمجلات حول تلك الموضوعات وتنظيمها في ملفّات خاصة . وبعد مدة تبين لي أنه قد توفرت لدي مادة كتاب جديد ، مغاير إلى حد كبير لموضوع وبنية الكتاب المذكور ، كما سأوضح ذلك في الفصل الأول من هذا الكتاب الذي ينطوي على ارتباط وثيق مع الكتاب السابق من حيث الاهتمامات والغرض . فكلاهما يحاول كتابة «تاريخ واسع» على حد تعبير ديفيد لانديز . وإنه لمن حق القاريء أن يقرر ما إذا كان هذا الكتاب مثيراً لنفس الاهتمام الذي حظي به الكتاب السابق .

* * *

أثناء قيامي بالبحث والإعداد لإنجاز هذا الكتاب أصبحت مديناً بالفضل للكثير من الأشخاص الذين لا أستطيع إلاّ أن أشير إلى بعضهم في هذا المجال . إنني مدين إلى

حد كبير لشيلا كلاين وسوما كلين اللتين أعادتا طباعة المسودات بكفاءة وسرعة عالية . أما أصدقائي القدامى جوردون لي وجي . آر . جونز فقد قرآ ، وسجلا تعليقات على كل جانب من جوانب مسودته الأولى وعلى المراجعات المتعلقة بها . كما قرأ هذا العمل وسجل الملاحظات على بعض فصوله ، أو عليه كاملاً ، جوناثان سبنس ، ريتشارد كروكات ، ديفيد ستو ، و . هـ . ماكنيل ، بول جولوب ، آندريه مالابريه ، جيمس أوسوليفان ، بيل فولتز ، وبيل كروتون . أما كينيث كيلر وبيل نوردهاوس وماريا آنجولو فقد حاولوا أن يجنبوني المغالاة في خطأ تغطيتي للقضايا البيئية .

كما أنني كنت سعيداً بالمساعدة التي تلقيتها من عدد كبير من طلبة الدراسات العليا بجامعة ييل . فعلى مدى السنوات القليلة الماضية خاض كل من مارتن بيربوم وكارين دونفريد، وريتشارد درايتون، وجيف واورو، وكيفين سميث ، وفرد لوجيفال، ورينولدز سالينو صراعاً ناجحاً لتنظيم جبال من الملفات والوثائق والمراسلات والمواد الأخرى . وقد ساعدني في إنجاز التحليل الاحصائي ديفيد رانز ، أما ولدي جون كيندي فقد قضى إجازته الصيفية في إعادة تنظيم وتسجيل الأرشيف كاملاً . كما أعد كل من فرد لوجيفال ورينولدز ساليرنو كشف المراجع ودققوا الهوامش .

في صيف عام ١٩٩٠ كان واضحاً أنني أخوض في خضم كم هائل من الأدبيات المرتبطة بالموضوعات التي ارتأيت أن أتناولها ، فكان أن هرع إلى إنقاذي خمسة باحثين مساعدين كلهم من طلبة جامعة ييل . فقام زيكاي جاو ، بمهاراته الرائعة في مجال الحاسوب ، بتنظيم بحث عن الأدبيات المتوافرة في المجموعات الإضافية بمكتبة ستيرلنج ، وقدم النتائج لنا جميعا . كما درس توني كاهل قضايا بيئية وأعد تقريراً موسعاً حولها ، وهكذا فعل جازي ميلر حيال التعليم المقارن . وأعدت سميحة آغا تقريراً حول صناعة الانسان الآلي والأتمته والتكنولوجيا المتقدمة وقضايا أخرى ذات صلة ، كما قدمت لي النصح تجاه قضايا العالم النامي والاسلام والهند والصين . كما كان ديفيد ستو فعالاً بصورة مذهلة في تقديم تقارير تتعلق بالسكان والتدويل والزراعة المستندة إلى التكنولوجيا الحيوية إضافة إلى مساعدته العامه . وبدون الجهود التي وفرها هؤلاء المساعدون الخمسة ، ما كان يمكن لعمل كهذا أن يكتمل . وأظل أنا بالطبع

المسؤول الوحيد عن جميع الأخطاء والآراء العامة والخاصة الواردة في هذا الكتاب .

كما أنني مدين بشكل خاص لوكيليّ الأدبيين بروس هنتر وكلير سميث اللذين قدما لي الدعم طوال مدة المشروع . كذلك كان ستيوارت برومينت ، المحرر في هاربركولينز بلندن ، خير عون لي طوال مدة إنجاز العمل . فقد تبادل معي الأفكار والمعلومات ، وقرأ المسودات العديدة وسجل ملاحظاته النقدية بأدب جم ، كما ساعدني في وضع الكتاب بصورته الشاملة . وأعلم أن مخطوطة الكتاب وصلته متأخرة عما كان يتمنى ، لكني آمل أن يتأكد من أن المراجعات المكثفة كانت تستحق هذا التأخير .

أما ناقداي العظيمان : جيسون إيبشتاين من دار راندم هاوس للنشر ، وزوجتي كاث ، فإنهما يستحقان إشارة خاصة . فمع أنني أدرك أن عملية المراجعة مهمة شاقة ، إلاّ أنه لا ينتابني أي شك بأن المخطوطة قد استفادت بصورة هائلة من التحرير الدقيق الذي قام به جيسون للكتاب ، ومن إصراره على أن تكون موضوعات الفصول أكثر ترابطا مما كان عليه الوضع في المسودة الأولى .

كما تحسنت المخطوطة إلى حد بعيد من خلال التعديلات الكثيرة التي اقترحتها زوجتي ، وقد استفادت فصول الباب الثاني من الكتاب الكثير بفضل نصائحها .

وأهدي هذا الكتاب إلى فريق هامدن لكرة القدم للفتيان دون الخامسة عشرة ، الذين كان تدريبي لهم خلال السنوات الأربع الماضية مصدر سعادة ، وأملي أن أبقى معهم إلى أن يلتحقوا بالجامعات . قد يكون التدريب مثبطاً للهمم في بعض الأحيان ، خاصة عند خسارة الفريق ، ولكنه هروب رائع من الكتب ، والملفات والاحصائيات . يستطيع بعض المؤلفين أن يكونوا علماء في مجال واحد فقط أما مؤلف هذا الكتاب فلا يقدر على ذلك . بل إنني أشعر بحالة أفضل وأكثر انتعاشاً أنني كنت مدرباً وأستاذاً جامعياً خلال إنجاز هذا الكتاب .

**بول كينيدي**
**هامدن / برانفورد / كونيكتيكت**
**مايو ١٩٩٢**

# جداول ورسومات إيضاحية

## الجداول

## الرسومات

# المحتويات

## الباب الثالث

## الخلاصة

# البـــاب الأول

## الفصل الأول

# الاتجاهات العامه

# الفصل الأول

## توطئه

## التحديات القديمة والتحديات الجديدة

قبل مائتي سنة خلت قارب القرن الثامن عشر على الانتهاء ، وفي عام ١٧٨٩ انتاب المعنيين برصد الاتجاهات الاجتماعية والسياسية الاوروبية قلق عميق ، اذ بدأ التيار الثوري الذى انبثق بادىء الأمر في فرنسا يكتسح الاقطار المجاوره مطيحاً بأنظمتها من ايطاليا إلى هولندا . كانت هذه الثورة تقتات على جسدها ، وبدلاً من أن يتولد عنها تحول سلمي دستوري يفرز نظاماً سياسياً اكثر تمثيلاً للشعب ، فقد تمخض عنها بروز قيادات انتهازية ، وغوغاء ساخطة وعنف وحرب امتدت لتشمل الساحة الاوروبية بأسرها . ونتيجة لذلك ، ردت السلطات الحاكمة - على اختلاف انظمتها - من بريطانيا جورج السادس حتى روسيا القيصرية ، بقمع تلك التيارات الثورية . وأما الأصوات المعتدلة فقد وجدت نفسها كما هو شأنها دوماً بين فكي كماشة هما : ازدراء اليسار وتهديدات اليمين . وعلى الرغم من وجود اسباب محددة لاندلاع الثورة الفرنسية ، مثل التردي المتزايد للاوضاع المالية للدولة خلال ثمانينيات القرن الثامن عشر ، إلاّ ان الكثيرين يشعرون بوجود اسباب اكثر عمقاً تكمن وراء هذه الهزّات الاجتماعية العنيفه .

اول ما يظهر من هذه الاسباب لكل من زار مدن أوروبا المكتظة بالسكان أو من راقب اتساع نطاق البطالة في الريف هو احتشاد الناس بكثافة شديدة في المدن لحاجتهم الماسة الى القوت والملبس والمأوى والعمل في مجتمعات عاجزة عن تلبية تلك الاحتياجات الأساسية على الأقل ، فزرائب الريف تعج بالصغار بينما تتصارع سلطات المدينة مع المد المتزايد للمتسكعين والمتشردين . اما في كبريات المدن ، فقد كان عشرات الألوف من العاطلين القادمين إليها زرافات زرافات يفترشون الأرض ليلاً وينطلقون في شوارعها نهاراً . ومن الناحية الأخرى ، اكتظت السجون وبيوت الإعالة ومستشفيات اللقطاء ومصحات المجانين بالبشر الطارئين الذين لم يصلوا بعد إلى

قبورهم الجماعية .

لم يكن المراقبون المعنيون بحاجة إلى احصائيات كي يعرفوا أن مجتمعاتهم تمر بمرحلة انفجار سكاني مضطرد . ولو توفرت لديهم مثل تلك الاحصائيات لعززت استنتاجاتهم ،ولكنْ كان اسلوب التعداد الوطني للسكان قد بدأ لتوه في تلك الاثناء .

لقد بلغ تعداد سكان اوروبا عام ١٦٥٠م حوالي مائة مليون نسمه بما في ذلك روسيا ، وارتفع ليصل بعد قرن واحد فقط إلى مائة وسبعين مليون نسمة . وبحلول عام ١٨٠٠م ، كان عددهم قد تجاوز مائتي مليون نسمه(1) . أما وتيرة النمو السكاني في بريطانيا وويلز فلم ترتفع إلاّ بما نسبته ١٪ خلال عشرينيات القرن الثامن عشر ، ثم إلى ٤٪ خلال خمسينيات القرن ذاته لتصل إلى ما نسبته ١٠٪ لكل عقد بحلول القرن التاسع عشر وكانت ما تزال في تسارع مستمر(2) . كما ازداد ايضا النمو السكاني في المدن الكبرى التي اكتظت بموجات البشر القادمة إليها من الريف ، اذ كان عدد سكان باريس عشية الثورة الفرنسية يتراوح ما بين (٦٠٠) ألف إلى (٧٠٠) ألف نسمه من بينهم قرابة مائة ألف متسكع كانوا أشبه بشرارة الانفجار الاجتماعي . وأما سكان لندن فقد ارتفع عددهم من (٥٧٥) ألف عام ١٧٥٠م إلى (٩٠٠) ألف عام ١٨٠١م بما في ذلك الهائمين على وجوههم في الشوارع الصاخبة واللصوص والأشرار والجناة الذين أبدع في وصفهم الأدب المعاصر آنذاك .

فأية غرابة أذا في عالم يزداد فقراؤه كل يوم وتمسك بتلابيبه قلة نسبية موسره ، في أن يتسلل الخوف إلى قلوب السلطات الحاكمة فتشرع بتشديد القيود على التجمعات الشعبية والأدبية والعمالية ، وعلى أيّة نشاطات تحمل في طياتها بذوراً هدامة؟

ويعزى الأنفجار السكاني الذى شهدته أوروبا في أواخر القرن الثامن عشر ، والذى امتد ليشمل بلاداً بعيدة كالصين وامريكا إلى اسباب مختلفة كان من ابرزها انحسار يتعذر تفسيره لانتشار بعض الامراض كالجدري ، وزيادة اللجوء الى التطعيم ضد الأمراض المعدية ، وتحسن نوعية الغذاء (على الأقل في بعض اقطار اوروبا الغربية)، فيما شهدت بعض المجتمعات نزوعاً نسائياً نحو الزواج المبكر(3) .

ومهما تنوعت الاسباب ، فقد زاد عدد الأطفال في معظم اجزاء العالم بمعدلات تفوق إلى حد بعيد معدلات زيادتهم خلال القرن السابع عشر . وكلما كانت ترتفع معدلات النمو السكاني ، كلما ازداد العبء على موارد العيش المتاحة .

لقد أثار اتساع الفجوة الناجمة عن غياب التوازن بين النمو السكاني وموارد العيش المتوفرة مخاوف العالم الريفي الانجليزي توماس رويرت مالتوس الذى كتب بحثا حقق له شهرة عالمية . لقد ركز في بحثه الذى حمل عنوان «مقالة حول السكان» سنة ١٧٩٨ على مشكلة اعتقد أنها اخطر ما يواجه الجنس البشري موجزاً اياها بأن «وتيرة النمو السكاني غير محدودة وهي اكبر بكثير من قدرة الارض على توفير مصادر تكفي لحياة الانسان في ظل هذا التسارع »(4) . وقد رأى مالتوس أن هذا التفاوت يعزى إلى أن سكان بريطانيا وفرنسا وأمريكا يتضاعفون كل خمسة وعشرين عاما دون وجود ما يشير الى ازدياد مصادر الغذاء بالمقدار نفسه وعلى نحو مضطرد برغم اكتشاف اراض زراعية جديدة . وحقيقة الأمر أنه في الوقت الذى قد يتضاعف فيه ناتج محصول مزرعة ما بصورة معقولة على مدى السنوات الخمس والعشرين اللاحقة ، فأن مجرد افتراض ان هذا التضاعف سيتحقق مرة ثانية وثالثة ورابعة انما هو «مناقض لمعرفتنا بخصائص الارض»(5) . وحينما تضاعفت نسبة سكان بريطانيا حسب متوالية هندسية من سبعة ملايين نسمه إلى أربعة عشر مليوناً في غضون ربع قرن ، ثم إلى ثمانية وعشرين مليوناً في ربع القرن التالي ، والى ستة وخمسين مليونا لتصل إلى مائة واثني عشر مليوناً ، دق مالتوس ناقوس الخطر لينذر بنشوء فجوة دائمة الاتساع بين حاجة الشعب للغذاء ، وقدرة الارض على الايفاء بها ، معربا عن خشيته أن يفضي هذا الوضع إلى تفاقم الحرمان والجوع والموت الجماعي ، الناجم عن المجاعة وتفشي الأمراض ، فضلا عن تفكك النسيج الاجتماعي .

ولسنا هنا بصدد تقصي كل ما دار من جدل بين معاصريه ، بل سنكتفي بالإشارة إلى أن مالتوس قد شحذ قلمه عن سابق اصرار ليدحض في (المقالة) حجج كتاب آخرين امثال (جودوين وكوندورست) اللذين تحدثا عن الكفاءة العالية للانسان وقدرته على بلوغ مرحلة الكمال . لقد اعتقد هذان الكاتبان المتفائلان أن الانسان برغم معضلاته المعاصرة ، قادر على أن يبني يوما ما مجتمعاً يسوده العدل ويخلو من الجريمة والأمراض بل من الحروب(6) ، وذلك بفضل نضوج ادراكه وقدرته على تطوير ذاته وتوغله في عالم المعرفة ، فيما رأى المتشائم مالتوس أن النمو السكاني يعني تفاقم التردي في الحياة الانسانية للسبب الذى ذكره آنفا وللفجوة التي تعمقت بين الذين «يملكون» والذين «لا يملكون» وتزداد اتساعاً بتراكم الضغط البشري على موارد الأرض . ولا يزال هذا الجدل مستمراً بين المتفائلين والمتشائمين حتى يومنا هذا .

وستحاول هذه الدراسة أن تثبت أن جدلاً كهذا اكثر الحاحاً في يومنا هذا مما كانت عليه الأمور يوم وضع مالتوس مقالته .

لقد ثبت أن المتفائلين كانوا على صواب إزاء ذلك الجدل الذى دار قبل مائتي سنة ، دون ان يعني ذلك بالضرورة صواب كل الاسباب التي اوردوها . وفيما حصد أنصار الكمال الانساني خيبات أمل متتابعة مع حلول القرن التاسع عشر ، والقرن العشرين بشكل خاص ، تجاهلت الرؤية التشاؤمية لمالتوس والمستندة إلى التفكير بالاسلوب الحسابي عدداً من العوامل التي دحضت تنبؤاته بحصول (مجاعة كبيرة محتومة) ، وذلك على الأقل فيما يتعلق بوطنه بريطانيا . لقد عانت الجزر البريطانية في مطلع القرن التاسع عشر من العواقب الوخيمة للنمو السكاني ، اذ استبد الفقر بالمناطق الريفية ، فنزح اغلب سكانها إلى المدن الصغيرة والكبيرة سعياً وراء العمل ، بينما بقي القليل من سكان الأرياف في مواطنهم ، مما نجم عنه اتساع نطاق الأحياء الفقيرة المؤلفة من بيوت هشة الأساس والخالية من خدمات الإنارة والماء والتدفئة . وانعدمت الشروط الصحية في المدن الصناعية التي عانت فيها جموع الأطفال من غياب الرعاية الكافية ونقص في القوت والكساء والتعليم ، فيما هاجمت عصابات العمال الزراعيين العاطلين عن العمل المكائن الزراعية الجديدة التي قذفت بهم إلى سوق البطالة ، كما شاعت ظاهرة الاحتجاجات الاجتماعية لاسيما في سنوات القحط التي شهدت ارتفاعا في أسعار الخبز ، وأقدمت السلطات على قمع تظاهرات واسعة النطاق (مثلما حصل في بيترلو عام ١٨١٩) خوفاً من اندلاع ثورة (سياسية) أرهابية متطرفة .

لقد نجا البريطانيون من المصير الذى تنبأ لهم به مالتوس بفعل تطورات ثلاثة كان اولها عامل الهجرة . لقد هجر البريطانيون الجزر البريطانية أفواجاً أفواجاً بحثاً عن ظروف افضل في أماكن أخرى ، حيث بلغ عدد المهاجرين عام (١٨٢٠م) ما يربو على مائتي ألف مهاجر بقليل ، بيد أن الرقم تضاعف بشكل مخيف ليصل عام ١٨٥٠م إلى مليونين ونصف المليون مهاجر . وغادر بريطانيا بشكل جماعي في الفترة من ١٨١٥م إلى ١٩١٤م ما يقارب عشرين مليون مهاجر(7) ، حيث بلغ عدد سكان بريطانيا عام ١٩٠٠ واحد واربعون مليونا بينما كان عددهم سيصل دونما هجرة إلى ما يزيد على (٧٠) مليون نسمة . غير ان ما يتخطى هذه الارقام من ناحية الأهمية المجردة هو عدم محاولة السلطات البريطانية أو الحكومات الأجنبية ثنيهم عن الهجرة . وعلاوة على أولئك الذين يمموا وجوههم شطر الولايات المتحدة المتعطشة للايدي العاملة ،

فقد اتجهت ملايين المهاجرين صوب المستعمرات الغنية بأراضيها ومواردها (كندا ، واستراليا ، وجنوب افريقيا) حيث استوطنتها شعوب لم تستطع مواجهة التكنولوجيا العسكرية الغربية . وسهلت وسائل الاتصالات والسفن ذات القدرة على الابحار لمسافات طويلة ، ثم السفن والقطارات البخارية ، انتقال عشرات الألوف من الأسر التي تجشمت عناء بلوغ هذه الغاية ، ولكنها كانت اكثر اطمئناناً على مستقبل الأيام . وهكذا لم يتبق لديهم ما يدعوهم للتشبث بأكواخ واحياء بريطانيا واسكتلندا الفقيرة التي اثقلها ضغط الارقام .

اما التطور الثاني الذى حصل بينما كان مالتوس منهمكاً في كتابة مقالته فهو الثورة الزراعية(8) التي نجم عنها زيادة كبيرة جدا في انتاج المزارع البريطانية ، دون أن يكون ذلك حدثا مفاجئا كما تتضمن كلمة «ثوره» . فقد تكونت العملية من تطورات تدريجية تتعلق بدورة المحاصيل ، وتقنيات تحسين النسل وادارة أفضل للملكيات واساليب زراعية حديثة ، وانتاج البطاطا ، وتسييج الاراضي المشاع ، وبزل الأراضي الرطبة ، وتهيئة دعاية افضل للتقنيات الزراعية الجديدة ، بالاضافة الى تطوير وسائل المواصلات بغية الوصول إلى اماكن التسويق . وقد ادت هذه العوامل إلى تحسين الغذاء المقدم للشعب البريطاني كماً ونوعاً ، والى تعزيز رفاهيته وتقليل وفياته ، وبالتالي المساهمة في زيادة عدد السكان ، ولكن بعد فترة وجيزة من الوقت اصبحت موارد الزراعة المحلية أقل من أن تفي تماماً بحاجة اعداد السكان المتزايدة . وهنا تجلّى صواب نظرية مالتوس . على ان المزارع التي أسسها المهاجرون الأوائل في امريكا الشمالية واستراليا وغيرهما قد سدت حاجة الانجليز في الربع الثالث من القرن التاسع عشر من الحبوب واللحوم وبقية المواد الغذائية بعد ان تيسرت لهم سبل النقل البحري بالسفن البخارية المبردة . مما تناقض مع تحذير مالتوس . لقد استطاعت (طاقة الارض الانتاجية) أن توازن (طاقة السكان الاستهلاكية) بفضل عبقرية أترابه من ابناء الريف .

اما التطور الثالث ، وهو الأهم ، فقد تجسد بدخول بريطانيا المراحل الأولى من الثورة الصناعية قبل عقد أو اثنين من كتابة مالتوس لمقالته عن الانفجار السكاني . كانت تلك قفزة واسعة في الانتاجية تمثلت بحلول الأجهزة الميكانيكية محل المهارات الانسانية وطاقة البخار والكهرباء محل قوة الحيوان والانسان(9) فأنتج المغزل الميكانيكي المسير بالطاقة (حتى في شكله الأولي) ما يعادل عشرين ضعف انتاج العامل اليدوي ، بينما بلغ انتاج «البغال» المسيرة بالطاقة (المكائن ذات الدوران السريع)

نحو مائتي ضعف طاقة انتاج المغزل . وعلاوة على ذلك ، فقد تم تأمين حاجة المكائن – التي اصطفت في مصانع تأسست حديثا – من الفحم بواسطة قطارات ذات طاقة تحميليه تزيد مئات المرات على طاقة العربات التي تجرها الخيول . وعليه فإن الاكتشافات التكنولوجية المبكرة لم تستطع ان تقدم ما يماثل زيادة الانتاجية الهائلة التي وفرتها الثورة الصناعية .

لقد كان للثورة الصناعية نتائج عديدة ، بعضها قصير الأمد والآخر طويل الأمد، غير ان انجازها الأعظم تمثل في أنها – حفظت في أقل تقدير – بعضا من الجنس البشري بعيدا عن العواقب المرعبة المترتبة على الانفجار السكاني الذي عكر صفو مالتوس . فهي قد عززت الطاقة الانتاجية إلى درجة تجاوزت فيها الثروة القومية والقدرة الشرائية العامة مخاطر الزيادة السكانية ، حيث تضاعف عدد سكان بريطانيا خلال القرن التاسع عشر اربع مرات بينما تضاعف الناتج القومي اربع عشرة مرة . على ان هذا القول لا يعني ان المنفعة المادية تجلت بين عشية وضحاها ، أو انها وزعت خيراتها بالتساوي على الجميع . لقد جلب التصنيع المكاسب اولا لأصحاب المشاريع والمطاحن والمخترعين ومموليهم الذين أدركوا أن وسائل الصناعة الجديدة ستعود عليهم بأوفر الأرباح . وبالرغم من أن التصنيع قد وفر فرص عمل جديدة لعمال يزدادون عددا ، إلا أنه لم يعد بمنفعة جمة على الجيل الأول والثاني من العمال الذين عانوا كثيرا من ظروف عمل قاسية في المصانع والمناجم ، واصطفوا الى جانب مكائنهم ضمن نظام عمل صارم يتحكم عامل الزمن في ادارته ، ولم يشهدوا له نظيرا من قبل . وفي هذا السياق يظهر الفرق واضحا بين مفهومي : قصير المدى وطويل المدى . إن الذين انتفعوا حقا من الازدهار الذى حققه التصنيع كانوا أولئك الاحفاد الذين دفع أباؤهم وأجدادهم ثمناً باهظاً لقاء ذلك .

وليس من المستغرب أن (كارل ماركس) ، واتباعه حتى وقت قريب ، قد تكهنوا بأن تحويل الناس الى بروليتاريا عن طريق التصنيع سيؤدي الى ثورة ضد الطبقة المسيطرة ولم يكن يدرك أن الزمن قد يحسن من واقع الحال . ومن هنا فقد كان كارل ماركس ، الناقد الغاضب على مالتوس أكثر إخفاقا في فن التنبؤ .

لقد ازداد الشعب البريطاني ثراءً بشكل مضطرد بفعل التكنولوجيا ونظام الإنتاج الجديدين اللذين أحالا بريطانيا إلى ورشة العالم العملية . وبفضل ارتفاع قيمة صادراتها من المنسوجات من أربعة ملايين جنيها في ثمانينيات القرن الثامن عشر إلى

اربعين مليون جنيه خلال عشرينيات القرن التاسع عشر(11) ، فقد تسنى لها شراء احتياجات شعبها من المواد الغذائية والمواد الخام ومواد أخرى ونقلها سريعا من مواطنها بواسطة سفن تجارية متطورة .

وبفضل تمتع البريطانيين بكفاءة وإنتاجية صناعية عالية ، وبمستوى معيشة يفوق نظيره من اي مجتمع آخر في ذلك الوقت ، فإن الكثيرين منهم أصبحوا مؤيدين للإقتصاد الحر ، ولنظام تجاري مفتوح تراجعت فيه أهمية الحدود القومية والملكية إلى الحد الأدنى . ولعل عالم الاقتصاد البريطاني الشهير (أيفونس Jevons ) خير من وصف هذا الانتقال حين هلل عام ١٨٦٥م قائلا : سهول امريكا الشمالية وروسيا هي حقول ذرتنا ، ومن شيكاغو وأوديسا نجني القمح ومن غابات كندا والبلطيق نقص الاخشاب . اما استراليا فتضم مزارعنا من الاغنام ، ومن الأرجنتين والمروج الغربية لأمريكا الشمالية نحصل على الثيران . بيرو ترسل لنا بفضتها ، وجنوب افريقيا وأستراليا تبعثان بذهبهما الى لندن . ويزرع لنا الهندوس والصينيون اوراق الشاي ونحصل من مزارع الهند على البُنّ والسكر والتوابل . وأما اسبانيا وفرنسا فهما كروم عنبنا ، وبات حوض البحر المتوسط موطنا لمزارعنا من الفاكهة . وها هي مزارع القطن التي ظلت مقتصرة على اراضي جنوب الولايات المتحدة تمتد لتشمل تقريبا كل المناطق الدافئة(12) .

كانت تلك إحدى القصص التي صورت اعظم نجاحات الجنس البشري والتي وإن كانت مختلفة للغاية عن الإنجازات الأخرى ، إلا أنها لم تكن أقل أهمية عن ظهور الحكومات البرلمانية وصعود نهج التسامح الديني . لقد خلقت الثورة الصناعية ومعها الثورة العلمية المبكرة من خلال البحث والتقصي المستقلين نمواً اقتصاديا وتقدماً تكنولوجيا متصاعدا في بنيته ، وشرعت الاختراعات وتقنيات التصنيع ووسائل النقل الجديدة – تدعمها رؤوس الاموال – بالتضافرفيما بينها لتحقيق تقدم متبادل . وعلى سبيل المثال شكلت السفينة البخارية الحديدية بوتقة تفاعل الثورتين التوأمين اللتين تحققتا في مجالي الصناعة والعلم ، وكانت في الوقت ذاته وسيلة لتحسين الاتصالات العالمية ولنقل الأغذية والمهاجرين في رحاب الدنيا ، ومنذ ذلك الحين لم يتوقف التفاعل بين المتغيرات التكنولوجية والتقدم الصناعي (13).

نستنتج من ذلك ان التعويض عن النقص في الموارد الناجم عن ضغوط زيادة السكان لم يتأت عن طريق الأرض ، بل تم من خلال التكنولوجيا التي جسدت قدرة

العقل البشري على ايجاد طرائق جديدة للأداء ، واختراع وسائل حديثة ، وتنظيم الانتاج في صيغ اكثر تطوراً ، والسعي الحثيث للتعجيل في نقل البضائع والأفكار من مكان لآخر ، والحث على استنباط حلول جديدة لمعضلات قديمة . لقد كان مالتوس مصيبا تماما في مقولته أن تضاعف السكان كل خمس وعشرين سنه سينتهي بسباق بين الاستهلاك والموارد ، لكن مالتوس اغفل قدرة العلم والتكنولوجيا على تحسين وسائط نقل السكان والبضائع والخدمات ، وعلى تعزيز الانتاج الزراعي وعلى تحقيق تقدم تقني في صناعة المواد وما ينجم عنه من السيطرة على موارد جديدة واكتشاف أخرى غيرها لسد الحاجة المتزايدة للسكان . علاوة على ذلك ، احدث ارتفاع مستوى المعيشة تغيرات اجتماعية منها زيادة عدد سنوات الدراسة ، وتحسين وضع المرأة ، وتعزيز الاستهلاك البشري ، وارتقاء التوجه نحو المدينة ، وهي عوامل ساعدت مجتمعة على تقليص حجم الأسرة البريطانية من خلال انخفاض عدد اطفالها ، أي أن بريطانيا مرت بمرحلة سكانية انتقالية آلت إلى الاستقرار بعد قرن أو يزيد ، واتضح أن زيادة السكان طبقا لمتوالية هندسية لم تستمر إلا لبضعة اجيال فقط .

وهكذا ، افلت الشعب البريطاني من الفخ المالتوسي بثلاثة قوارب نجاة هي الهجرة والثورة الزراعية والتصنيع . ومن الأهمية بمكان أن نشير في هذا السياق إلى أن قوارب النجاه هذه لم تكن متاحة للجميع ، فقد نجحت بلدان مثل بلجيكا وألمانيا والولايات المتحدة في محاكاة التجربة البريطانية ، واعتمدت نمط الإرتقاء الحلزوني في الانتاجية والثروة ومستوى المعيشة ، بيد أن الحظ لم يحالف بلدانا أخرى كثيرة حاصرتها عوامل داخلية وأخرى خارجية فأخفقت محاولاتها على نحو مضطرد . وتقدم لنا ايرلندا مثالا شاخصا على ذلك ، فقد كان من حظها العاثر المتعدد الوجوه والمتمثل في السيطرة السياسية الأجنبية ، والافتقار الى البنية التحتيه والفحم ، وانخفاض مستوى استهلاك الفرد ، وكساد زراعتها ، أنها عجزت عن حل مشكلة العصر المركزية المتمثلة بتأمين المأكل والملبس وفرص العمل لأجيال من الأطفال فاقت اعدادهم تلك الاعداد التي شهدتها ايرلندا في حقبها الماضية(14) . وما أن حل عام ١٨٤٠ حتى كان عدد السكان قد انخفض بنسبة الخمس جراء المجاعة والهجرة .

وتقدم الهند شاهداً آخر لعله الأقرب الى نموذج مالتوس ، فقد تضاعف عدد سكان الهند مرة ثم مرتين خلال القرن التاسع عشر دون أن يترافق ذلك مع اتساع مماثل في قاعدتها الإنتاجية ، وبسبب عجز الولايات الهندية عن مقاومة شركة الهند

الشرقية البريطانية عسكريا ، فقد اخفق مواطنو تلك الولايات في المواجهة الاقتصادية مع المنسوجات الآلية البريطانية الأرخص ثمنا والأعلى جودة من القماش الهندي ، والتي تدفقت على البلاد واستبعدت المنتجين المحليين التقليديين من عملية المنافسة* . وكانت النتيجة البشعة ، استناداً الى احدى الدراسات ، أنه بالرغم من أن مستوى التصنيع في بريطانيا والهند كان متقاربا جدا مع بداية الثورة الصناعية عام ١٧٥٠م إلا أن مستوى التصنيع في الهند تراجع إلى ما يعادل ١٪ من مستوى التصنيع البريطاني عام ١٩٠٠م(15) .

لقد تمخض التصنيع والتحديث عن مشكلات في المجتمعات الغربية إلا أن تلك المشكلات تتداعى عند مقارنتها بمشكلات المجتمعات التي تضاعف عدد سكانها بدون أن تمر بمرحلة الثورة الصناعية(16) .

ومن الجدير بالذكر أنه كان ثمة حل آخر لمشكلة التزايد السكاني المفرط ابان عصر مالتوس . إنه الاضطراب الداخلي الذى يترتب عليه عدوان خارجي . ففي فرنسا حطم الغليان الشعبي النظام القديم الذى كان اضعف أساسا من حيث البنية الزراعية والصناعية والاقتصادية البريطانية ، ومن حيث نسيجه الاجتماعي ومقدرته على تحمل نمو ديموغرافي متسارع . وبينما تلاشت آمال الثورة الفرنسية الأولى تحت وطأة الارهاب والارتداد ومن ثم البونابرتيه ، فقد توزعت جموع غفيرة من الشباب والنشطاء والرجال الساخطين والمحبطين من الفرنسيين على وحدات جيوش احتلال توجهت خارج فرنسا حيث لقي الكثيرون منهم ، إن لم يكن اغلبهم ، حتفهم في ساحات القتال أو بسبب المرض . وهكذا مارس فتح الأقاليم دوره التقليدي كمتنفس للنمو المفرط في السكان والتوتر الاجتماعي والإحباط السياسي بالرغم من فشله على المدى البعيد في مجاراة الخليط البريطاني المؤلف من الابداع التكنولوجي والنمو الاقتصادي والكسب الاستعماري(17) . وهنا يشير التاريخ إلى أن الاضطراب الاجتماعي والتوسع الخارجي هما من النتائج المعقولة للنمو السكاني .

إن هذه المشكلات المتداخلة المتشابكة المتمثلة بالانفجار السكاني واشتداد الضغط على الأرض والهجرة ، والاضطراب الاجتماعي من جهة ، وقدرة التكنولوجيا على زيادة الانتاج والتخلص من المهن التقليدية من جهة أخرى ، هي ذات

* استوردت الهند فقط مليون ياردة من القطن المصنع سنة ١٨١٤م ولكن هذا الرقم ارتفع إلى (٥١) مليون ياردة عام ١٨٣٠م ، وإلى رقم مذهل هو ٩٩٥ مليون ياردة عام ١٨٧٠م .

المشكلات التي نواجهها اليوم ، ولكن على نحو أكثر مما مضى . وبعبارة أخرى فإنه يتعين علينا أن ننظر إلى الظروف الديموغرافية والاقتصادية التي سادت في اواخر القرن الثامن عشر بمنظور مشابه للتحديات التي تواجه المجتمع البشري في وقتنا الحاضر .

وبعد مرور قرنين على تنبؤات مالتوس ، يتحتم علينا اليوم أن نفهم الترابط بين هذه المشكلات من خلال التشابه فيما بينها وبين ازمة عصرنا الحاضر ، فجوهر الاختلاف لا يكمن في طبيعة مشكلات اليوم وإنما في حدتها مقارنة بحدة مشكلات اواخر القرن الثامن عشر . فالأرض تواجه اليوم أنفجارا سكانيا ليس في المجتمعات المتقدمة في شمال وغرب اوروبا ، ولكن في المجتمعات التي يضربها الفقر في افريقيا وأمريكا الوسطى والشرق الأوسط ، وفي الصين والهند حيث يعني الانفجار السكاني بلايين البشر وليس الملايين منهم . وفي الوقت نفسه نشهد انفجاراً معرفيا في حقول شتى من التكنولوجيا والإنتاج ، لكن تأثير كلا الانفجارين يفوق تأثيرهما فيما مضى، ويلمسه الناس بصورة اسرع وعلى نطاق اوسع . لقد شهد القرن الثامن عشر زيادة سكانية بلغت في جميع ارجاء المعمورة ثلاثة ارباع مليون نسمه خلال خمس وسبعين سنه ، أما اليوم فتحصل مثل هذه الزيادة في غضون ثلاث سنوات فقط ، وفي ذات الوقت ، عجل عالمنا المتكامل في مجالات العلوم والاتصال من وتائر التغيير التقني بشكل هائل . ومع أن حفنة فقط من زعماء العالم السياسيين – أن وجدت – تتمتع برغبة مواجهة الحقيقة ، فإن الإختيار الأعظم الذى يتحتم على المجتمع البشري البت فيه وهو على مشارف القرن الحادي والعشرين ، يكمن في كيفية تسخير «قوى التكنولوجيا» لتلبية احتياجات «قوى السكان» ، أو بكلمة أخرى ، ضرورة ايجاد حلول ناجحة على الصعيد الدولي لإنقاذ فقراء المعمورة الذين يشكلون ثلاثة أرباع سكانها من الشرك المالتوسي الذى كشر عن أنيابه محذرا من تفاقم مشكلات سوء التغذية والمجاعة ونضوب الموارد الطبيعية والاضطرابات والهجرة والنزاعات المسلحة . ومن شأن هذه التطورات أن تشكل تهديداً للدول الغنية وإن لم يكن ذلك بشكل مباشر . على أن هذه المشكلة ليست بهذه الحدة وذلك بسبب التباعد الجغرافي بين مواطن الكثافة السكانية الهائلة وبين تلك الأماكن التي تنعم بالموارد التكنولوجيه . ففي انكلترا القرن الثامن عشر وقع الانفجاران السكاني والتكنولوجي في مكان واحد ، وتفاعلا معا من خلال تبادل المنفعة ، إذ خلق تزايد السكان الحاجة الى الغذاء ، وشجع على الاستثمار الزراعي ، وارتقى التصنيع بالثروة القومية ، الأمر الذى أدى الى التهافت على شراء المنسوجات واللوازم المنزلية والمواد الغذائية . نخلص من ذلك إلى

أن أحد الانفجارين الهائلين يفرض تحديات للتغيير مما يدفع الانفجار الهائل الآخر إلى الاستجابة له . لقد ترتب على ازدياد الطلب زيادة في العرض ، الأمر الذي يبين أن النمو السكاني المتسارع لا يعني بالضرورة تدنياً في مستويات المعيشة الفردية إذا كان مستوى الانتاج يزداد بوتائر مماثلة أو أعلى .

بيد أنه في عالمنا المعاصر لم يعد هناك مجال لمثل هذا التداخل الجغرافي ، فها هو الانفجار التكنولوجي يعم البلدان المتقدمة اقتصاديا والتي يشهد اغلبها نموا سكانيا بطيئاً وربما انخفاضا سكانيا ، فيما يحدث الانفجار السكاني في الاقطار ذات الموارد التكنولوجية المحدوده والتي تملك حفنة صغيرة من العلماء والعمال المهرة ، واستثماراً ضعيفا في مجالي البحث والتطوير ، وربما مجموعة صغيرة من الشركات الناجحة . يضاف إلى ذلك أن النخب الحاكمة لهذه الاقطار غالبا ما تفتقر الى الرغبة في الاستثمار في ميدان التكنولوجيا . كما تتجلى في هذه الاقطار تحيزات ثقافية وايديولوجية تعارض التغيير تتجاوز التحيزات التي شهدتها في عهد الثورة الصناعية . وليس بوسع اختلافات الظروف أن تلم بالأبعاد الكاملة لمأزق العالم المعاصر طالما أن الحاجة ما زالت قائمة لملاحظة مشكلتين أخريين ، حيث تتمثل الأولى في نضوب موارد الزراعة المحلية (الأراضي المعشوشبه الأفريقية وتعرية غابات المطر الاستوائية ، وتسبخ الأراضي الممتدة من الهند إلى كازاخستان) في كثير من البلدان النامية بسبب الضغط السكاني ، بينما هي في أمس الحاجة الى زيادة المحاصيل الزراعية .

لقد افترض مالتوس ان مصادر الغذاء ستستمر في النمو وإن لم يكن بمستوى النمو السكاني وهو افتراض كان سيغدو اكثر سوداويه لو أن مالتوس توقع الانخفاض الحاصل في الطاقة الانتاجية للأرض مثلما هو الحال في أراضي افريقيا اليوم .

اما المشكلة الثانية فتكمن في وجود دلائل على أن تكنولوجيا العالم «الأول» الجديدة ليست موجهة لإنقاذ المجتمعات التي تتضخم عددا في العالم النامي ، ناهيك عن كونها تنطوي على أذى للاقطار الأكثر فقراً حين تحيل بعض النشاطات الاقتصادية لهذه الاقطار الى مشروعات لا جدوى منها ، تماما كما فعل المغزل الآلي بالمنول اليدوي الهندي في الجانب الآخر من المعمورة .

وتخلق الاكتشافات العلمية الجديدة في غالب الأحيان مشاكل بنيوية حين تنتقل فوائدها من الأغنياء إلى الفقراء داخل المجتمع نفسه ، أما في عالم اليوم ، فأننا نواجه تحديا اكبر حيث يهدد التقدم التكنولوجي بتهميش اقتصادات الاقطار النامية .

* * *

ثمة تشابه في كثير من النواحي بين هذا الكتاب وكتابي «صعود وسقوط القوى العظمى» برغم الاختلاف الكبير بينهما . فليست هذه الدراسة ، أولا ، دراسة تاريخية، ولكنها تستند كثيرا إلى التطور التاريخي ، وهذا ما جعل من التحليل الوارد فيها للتطورات السابقة واللاحقة غير جديد ، لكن قاريء الكتابين سيجد تحليلا لقوى التغيير المتنفذة والمؤثرة في الاحداث الدولية . من ناحية أخرى ، تحاشت هذه الدراسة الاسهاب التاريخي وركزت على إمعان النظر في المواجهة القائمة بين الجنس البشري وبين التكنولوجيا والتغيير الاقتصادي والنمو السكاني ، وكلاهما يمثل محاولة مستقلة لوضع شؤون العالم قدر المستطاع في اطار أوسع .

ثانيا ، بينما تولي هذه الدراسة اهتماما كبيرا بالصراعات العسكرية والقوى المسلحة وتوازن القوى وطرائق التفكير التقليدية حيال الأمن القومي ، فأنها ستحاول البرهنة على أنه سيكون بوسع بعض قوى التغيير الجديدة المنبثقة من عالمنا ان تحدث في المستقبل زعزعة وصراعاً ، وأنه يتعين على الحكومات ان تعيد النظر في مفاهيمها السابقة حيال الأمور التي تشكل تهديداً للأمن الاقليمي والدولي . فنحن ما نزال نعيش وسط مخاطر (لاعسكرية) كبرى تهدد أمن ورفاهية شعوب الارض بغض النظر عما إذا كانت الحرب الباردة قد انتهت وعما إذا كانت الجهود المبذولة لحل النزاعات في منطقة الشرق الأوسط ستؤتي ثمارها في نهاية المطاف .

ثالثاً ، ولأن الاهتمام قد انصب هنا على التطورات التي تخطت في تأثيرها الحدود القومية لأي بلد فقد أولينا اهتماماً أقل بالدول القومية ذاتها ، وكذلك للنظم الدبلوماسيه التحالفية التي تعمل داخلها ، بيد أن هذا القول لا يعني ان ما يفعله صناع السياسة في واشنطن وموسكو ليس بذي اهمية او ان مستقبل كيانات اقليمية كاليابان او السوق الاوربية لا شأن له ، أو أن الاتجاهات العالمية العامة مفصوله عن حياة الانسان سواء في سويسرا أم في تشاد . فالمناطق الاقليمية والأقطار المختلفة لها بنى مختلفة يحددها الموقع الجغرافي ودرجة كفاءة شعوبها ، ومواردها القومية ، وموجوداتها من رأس المال . وهي تتراوح ما بين الأفضل والأسوأ في درجة استعدادها للتحديات الدولية التي تواجه الجميع . اضف الى ذلك ان البنى القائمة في المجتمع الواحد ستحدد ما إذا كانت التكنولوجيا الحديثة عبئاً يثقل كاهلها أم أنها تنطوي على منفعة أكبر لدى مقارنة أثرها على امة اخرى ذات بنى مختلفة . ولتوضيح ذلك نقول ان الزراعة

المعتمدة على التكنولوجيا الحيوية في دولة متقدمة تكنولوجيا ومستورده للغذاء كاليابان مثلا ستعود عليها بنفع وفير . غير ان تبني خطوة كهذه في بلد يعتمد على تصدير المحاصيل مثل غانا او كوستاريكا يمثل الفاجعة بعينها . من هنا يتضح ان الموقع الجغرافي الذى يضم شعبا ما ، وكيفية إدارة هذا الشعب لموارده البشرية والتكنولوجية يلعبان دورا كبيرا في تحديد قدرة ذلك الشعب على مواجهة التحولات العالمية المنتظرة .

وانطلاقا من ذلك ، وبعد ان كرسنا فصول الباب الأول من هذا الكتاب لتحليل آفاق قوى التغيير المتخطية للقوميات ، آثرنا ان نخصص فصول الباب الثاني منه لدراسة المكانة التي تحتلها بعض اهم اجزاء العالم مثل الصين والهند والبلدان النامية وأوربا والاتحاد السوفيتي السابق والولايات المتحدة الأمريكية . يضاف إلى ذلك ان شعوب العالم المختلفة ، شأنها في عهد مالتوس ، لا تقف على نفس نقطة البداية وهي تستعد للانطلاق من قرن إلى آخر ، بل أن بعضها يواجه معوقات شديدة فعلا .

ويشير هذا للوهلة الأولى إلى أن التاريخ يأتي من جديد ليقدم قوائمه بالفائزين والخاسرين . ذلك ان التغيرات الاقتصادية والتطورات التكنولوجية ، شأنها شأن الحروب والدورات الرياضية ، لا تنطوي في العادة على منفعة لجميع الأطراف . إن من انتفع من التقدم الذى هللت لمجيئه الاصوات المتفائلة ابتداء من حركة التنوير حتى عصرنا الحالي هي الجماعات والأمم التي غدت قادرة على تسخير العلوم والوسائل الحديثة لمصلحتها ، فيما لحق الضرر بالأمم الأخرى الأقل استعدادا للاستجابة للمتغيرات التكنولوجية والثقافية والسياسية . ومثلما كان عليه وضع الثورة الصناعية في انجلترا ، يمكن ان يكون للتقدم التكنولوجي تأثير تدريجي بطيء يؤدي إلى أرتفاع المستوى المعيشي لجميع افراد المجتمع على مر الزمن ، غير أنه يعجز عن تقديم تبرير مرض لحائكي السنارة اليدوية الذين تم الاستغناء عن قوة عملهم في عام ١٧٩٥م ، ولا يبدو أنه باستطاعته أن يقدم تفسيرا معقولا لوضعية امثالهم العاطلين عن العمل في عالم اليوم.

وتسعى هذه الدراسة الى خوض غمار مهمة تقتضي الكثير من الدقة والحذر، وتتمثل في محاولة ترجيح القوى المحتملة للفوز او الخسارة . كما تطرح سؤالا حول ما إذا كانت قوى التغيير العالمية المعاصرة لا تدفعنا لتجاوز طرائقنا التقليدية صوب مجموعة جديدة من الظروف البارزة التي قد تغدو فيها المنظمات الاجتماعية الانسانيه أقل قدرة على مواجهة التحديات التي يفرضها الانفجار السكاني والتلوث البيئي والثورات المنبثقة عن التكنولوجيا ، وحيث تغدو فيها ايضا مسألة الفائزين والخاسرين

مسألة خارج السياق إلى حد ما . وسوف يتضرر الجميع – ولكن بأشكال مختلفة – جراء عملية تزايد الدفء الكوني الناجمة عن مواصلة تدمير بيئة العالم الثالث ، أو بفعل الهجرة الجماعية للاجئي العالم الفقير إلى العالم الغني .

وخلاصة القول ، أنه ينبغي علينا التفكير حيال المستقبل بمنظور اوسع بكثير من المنظور القديم تجاه السياسات الدولية ، لأن القوى العظمى ، حتى وأن واصلت سعيها للنهوض او لتجنب السقوط في اسوأ الاحوال ، فأنها ستسعى لبذل جهودها في عالم متضرر لدرجة لا تجدي فيه تلك الجهود نفعاً .

ولما كانت هذه الدراسة تعالج بصورة اساسية الاتجاهات العالمية الكبرى ، وقضايا البيئة والانماط السكانية والانجازات التكنولوجية ، فقد يبدو أنني أهملت الأبعاد غير الملموسه وغير المادية للوجود الانساني ، اي قيمنا الروحية والثقافية . قد يكون هذا صائبا فيما يتعلق بالافكار العامة التي وردت في القسم الأول ، بيد أن قراءة متأنية في دراسة الحالات الاقليمية التي وردت في القسم الثاني ، ستؤكد حجم أهمية هذه الابعاد ودورها في فهم اسباب تباين ردود فعل المجتمعات المختلفة تجاه التحديات الجديدة . وفي الواقع تمثل المواقف الاجتماعية ، والمعتقدات الدينية والثقافة اهم العوامل التي تؤثر في استجابة الأمة للتغيير ، وهنا يشير دارسو الحضارات القديمة التي اخفقت في مواجهة التحديات التي فرضها التحديث من خلال أمثلة عديدة إلى المعوقات التي اعترضت التطورات الجديدة ومنها : النفور من الصناعة والتصنيع ، والشكوك المتعالية من جدوى التجارة والمشروعات التجارية ، والمعارضة الدينية والايديولوجية للعادات الغربية والقيم الرأسمالية ، والتركيبه السلطوية التي آثرت تعزيز الحاشية والبيروقراطية والجيش والكنيسة والانظمة القانونية والضريبية (وحتى النهب العلني) التي كانت تمارس التمييز ضد العاملين في القطاعات التجارية والصناعية وتنحاز لصالح الموظفين الحكوميين(18) .

لقد افترض الكتاب الغربيون دوماً أن هذه العراقيل خاصة بالمجتمعات الشرقية والأفريقية تمييزاً لها عن المجتمعات الاوروبية التي تبنت العقلانية والمنهج العلمي والتجريب لتفرض هيمنتها على العالم بمرور الزمن (19).

واليوم يبدو هذا الإفتراض موضع شك اكبر مما كان عليه اذا أمعنا النظر في النجاحات الكاسحة التي احرزتها اليابان خلال العقود الأخيرة من هذا القرن في حقول الاختراع والتصميم والتصنيع والمال . أن العقل يقتضي أن نفترض أن معظم شعوب

الارض تستطيع أن تتعامل ايجابيا مع تحديات التغيير اذا ما شاءت هي ذلك ، آخذين بعين الاعتبار أن بعض مناطق العالم مثل (غينيا الجديدة وصحراء كالاهاري) تشكل بحد ذاتها عقبات طبيعية ضد التطور ، غير أن عبارة «أذا ما شاءت هي ذلك» تنطوي على مفهوم يتضمن تبني الأساليب التي تفسر نجاح هولندا في القرن السابع عشر ونجاح اليابان في أواخر القرن العشرين في إيجاد اقتصاد السوق ، على الأقل بالمستوى الذى يحمي التجار وأصحاب المشاريع من التمييز والردع والابتزاز . ولا بد من التخلص من التعصب المذهبي الصارم والايمان بحرية السؤال والإختلاف والتجريب ، والايمان بامكانيات التطور ، وايلاء الجانب العملي اهتماما يفوق الجانب التجريدي ، والعقلانية التي تتحدى القوانين الجامدة ، والدوغمائية الدينية والموروثات الشعبية .

إن مجتمعاً يسيطر عليه الملالي الأصوليون أو البارونات المحافظون من مُلاك الأراضي لن يتمكن من استيعاب التغيير في القرن العشرين ، كما كان عليه الحال في القرن الخامس عشر .

توجد المعوقات الثقافية للتغيير في كل المجتمعات لسبب جلي هو أن التغيير يشكل تهديداً للعادات القائمة وأنماط الحياة والمعتقدات الدينية والاجتماعية ، وهي معوقات يمكن ان توجد في المجتمعات المتقدمة وغير المتطورة على السواء . ولكن السخط الأشد عداء لتيار التغيير ينطلق من البلدان (أو من النخب الحاكمة لتلك البلدان) التي فقدت سيطرتها في الشؤون الأقليمية والدولية ، وتخلفت اقتصادياً عن الدول المتقدمة . ويُعزى ذلك لأسباب عملية في بعض جوانبها ، ولأسباب نفسية وثقافية في الجوانب الأخرى . إذ ترى تلك البلدان التي بلغت الذروة في ظروف تاريخية محددة أنه لمن الصعوبة بمكان أن تتقبل الظروف المتغيرة ؛ فهناك الآن طرائق مختلفة في تنظيم الصناعة ، وتعليم الشباب ، وتوزيع الموارد ، واتخاذ القرارات السياسية وان هذه الطرائق الجديدة هي اكثر نجاعة ، وهي تدرك أن الاستجابة للتغيير قد تقتضي أن يتخلى ذلك المجتمع عن اولوياته الاجتماعية ونظامه التعليمي ومعايير الاستهلاك والادخار وحتى المعتقدات الأساسية المتصلة بعلاقة الفرد بالمجتمع . وها هم الأمريكيون في خضم سعيهم للاستجابة «للتحدي الياباني» يدركون مدى تعقد وتجذر العراقيل الثقافية والاجتماعية(20) .

وبنية هذا الكتاب بسيطة نسبيا ، فالباب الأول يقدم تحليلا لبعض قوى التغيير التي

اندفعت صوب عالمنا ، ثم يناقش المضامين العامة لتلك التغيرات . ومع أن هذا الكتاب قد انتظم في فصول مستقلة ، إلا أنني آمل ان يتلمس القارىء ذلك الترابط القائم فيما بين الانفجار السكاني وتزايد الهجرة غير القانونية ، وفيما بين ثورة الروبوت (الإنسان الآلي) والطلب العالمي على الأيدي العاملة ، وبين التكنولوجيا وانحسار مبدأ السيادة الوطنية . وقد عكفت على دراسة الانفجار السكاني العالمي أولا نظراً لما ينطوي عليه من مضامين قوية ، غير أني اعقبته مباشرة بعرض للكيفية التي دأبت فيها منجزات التكنولوجيا الحديثة (الكمبيوتر والاقمار الصناعية والاتصالات / المعلومات) على تدويل النشاط الاقتصادي العالمي وتغيير أساليب عمل الشركات ، وذلك بغية تسليط الضوء على الهوّة القائمة فيما بين التطورات الجارية في مناطق العالم الفقيرة المكتظة بالسكان وبين مناطقه الأخرى الغنية والمتقدمة تكنولوجيا ، وقد اتبعت الطريقة ذاتها في الفصل الرابع المتعلق (بتطبيقات التكنولوجيا الحيوية في المجال الزراعي) ، وفي الفصل الخامس (حول الانسان الآلي) المخصصان على التوالي لاستكشاف الاسباب التي ستدفع بثورتنا الزراعية المعاصرة ، وبثورتنا الصناعية / التكنولوجية إلى مفاقمة مشكلة الانفجار السكاني بدلا من تخفيف حدتها (مثلما حصل في انجلترا في زمن مالتوس). وحيث يشير ذلك كله إلى احتمال اتساع الهوة بشكل متواصل فيما بين الدول الفقيرة والغنية ، فقد تناول الفصل السادس كيف أن التدمير الواسع النطاق للبيئة لاسيما ارتفاع درجة حرارة الكون ، قد يرغم المجتمعات المتقدمة في النهاية على ادراك الترابط فيما بين الاتجاهات السكانية والبيئية والتكنولوجية ، مما يدعوها لتقديم العون لأبناء عمومتهم الفقراء . ثم يختتم الباب الاول بفصل يعني بدراسة مدى تأثير التغيرات المتخطية للقوميات على وضع الدولة القطرية نفسها .

اما الباب الثاني ، فيتطرق الى مناطق العالم المختلفة ، وقدرة كل منها على التعامل مع احدث التحديات ، وقد راعيت لدى اختياري بلدانا ومناطق معينة ، ألا اكتفي بالاعتماد على اهميتها في عالم اليوم فحسب ، بل وعلى مواقعها الجغرافية المختلفة . فنحن ننظر الى اليابان بصفتها زعيمة العالم تكنولوجيا ، وإلى الهند والصين باعتبارهما تضمان اكثر من ثلث سكان العالم وتبذلان جهودا مضنية لضبط النمو السكاني وامتلاك التكنولوجيا . وتقدم لنا اقطار صغيرة من العالم النامي (شرق اسيا ، وامريكا اللاتينية والدول الاسلامية والأفريقية شبه الصحراويه) تباينات ملحوظة ازاء استجاباتها للتحديات الديموغرافية والتكنولوجيه ، فيما يبدو أن الاتحاد السوفيتي سيواجه هذه القوى العالمية بعد ان انفرط عقد اتحاده ، فيما سيتعين على المجموعة الأوروبية ان تتعامل

مع التطورات المتخطية للقوميات ، وأن تسعى لتحقق المزيد من التكامل . وأخيرا هناك الولايات المتحدة ، ذات الطاقات العسكرية الهائلة التي تواجه تحديات راديكاليه جديدة ذات طابع غير عسكري . وبذلك يكون كل فصل من فصول الكتاب قد خصص لمناقشة سلسلة من النتائج المستقبلية المحتملة الوقوع في الدولة او المنطقة الاقليمية قيد البحث .

أما الباب الثالث من الكتاب فهو يسلط الضوء على السؤال الأكثر اهمية وهو أننا إذا كنا امام مواجهة مع قوى تغيير كبرى ، فكيف يستطيع مجتمع ما أن يعد نفسه خير إعداد للقرن الحادي والعشرين ؟ واية مزايا وما نوع القوى التي يرغب اي شعب بامتلاكها في مثل هذه الاوقات سريعة التغير والتي يصعب التكهن بها ؟ يبدو ذلك اكثر عقلانية من الانهماك في السؤال الذى ينطوي على اثارة سياسية وتضليل في الوقت ذاته وهو : من سيكون الرقم (١) عام (٢٠٢٥) أو (٢٠٥٠) ؟ لأنه يسمح بتصور امكانية تكيف المجتمعات مع التغيير ، والتركيز على عملية اكتساب او بناء الخصائص المرغوبة . أما قدرة هذه البلدان والأقاليم المعنية على التكيف واكتساب نقاط القوة تلك ، فيظل سؤالا مفتوحا كما هو الحال دوما . ويذكرنا ماركس بأن البشر يصنعون تاريخهم حتى وهم محكومون بظروف املاها الماضي .

ويهمني أن أؤكد على الأفق الزمني الذي يغطيه هذا الكتاب ، فقد جانب بعض النقاد الصواب عند قراءتهم مناقشاتي لموضوع (تدهور أمريكا النسبي) في كتابي «صعود وسقوط القوى العظمى» حين استخلصوا أن النص كان يشير إلى عصرنا اليوم لا إلى جيل معني كامل من الآن . وعلى المنوال نفسه ، قد يخطىء غير المقتنعين بإمكانات الانسان الآلي (الروبوط – الفصل الخامس) في ادراك أن النماذج القليلة نسبيا من المصانع الالية ليست مختلفة عن النماذج البدائية للمعامل القليلة آنذاك في الفترة التي كتب فيها مالتوس مقالته الأولى .

ومن هنا فقد افترضنا في هذا الكتاب الذى تنتمي فيه معظم التقديرات الديموغرافية الأساسية إلى العام (٢٠٢٥) افقاً زمنيا يمتد نحو ثلاثين سنة لدى مناقشة الاتجاهات المتخطية للقوميات او الآفاق المنتظرة لمنطقة اقليمية بعينها . أن أية تقديرات تتجاوز هذه الفترة سيكتنفها الكثير من الشكوك . علاوة على ذلك ، فإن ما يزيد الموضوع تعقيداً هو حقيقة ان بعض قوى التغيير أسرع وتيرة من غيرها . ولإيضاح ذلك نقول أنه بينما سيتغير معدل النمو السكاني للنرويج بشكل بطيء ، فمن ذا الذى

يستطيع أن يتنبأ إلى أين ستفضي بنا الثورة في مجال التكنولوجيا الحيوية خلال ربع القرن القادم ؟ وبالطريقة ذاتها نتساءل عن مدى تأثير الاضطرابات الاجتماعية الكبرى (بما فيها الحروب) – لو نشبت بصورة مبكرة في مطالع القرن القادم – في مصائر الأمم أو في تسارع الاتجاهات المتخطية للقوميات والتي هي قيد المناقشة في هذا الكتاب ؟ .

وعليه لا يزعم كتاب «الاستعداد للقرن الحادي والعشرين» وجود برنامج عمل مثالي او خطة منهجية تمكن المجتمعات لو تبنتها من الصمود امام التغير الهائل الذى ستشهده العقود القليلة القادمة ، ولكن الكتاب يفترض أن التحولات المرتقبة ، وبخاصة ذلك التسابق فيما بين عدد السكان والتقدم التكنولوجي ، ستترك بصماتها على بعض المجتمعات والطبقات اكثر من غيرها سلبا وايجابا ، حيث يعزى ذلك الى التفاوت في انماط التغيير والتباين فيما بين تفاعلات الجنس البشري مع هذه التغيرات .

وأخيراً لا يجزم الكتاب أن التغيير أمر ايجابي بذاته بل أنه قد يفرز نتائج بعضها مفيد ، وبعضها ضار ، واذا تمكنا – على الأقل – من ادراك التحولات المنتظرة في عالمنا ، فلربما استطعنا صياغة الوسائل المثلى استعداداً لتلك التحولات .

***************

# البـــاب الأول

## الفصل الثاني

# الانفجار السكاني

## الفصل الثاني
# الانفجار السكاني

بخلاف الكواكب الأخرى المجاورة له ، يغطي كوكب الأرض غشاء من مادة تدعى الحياة . ويتميز هذا الغشاء بكونه جد رقيق لدرجة أن وزنه يتجاوز قليلا ما نسبته واحد إلى بليون من وزن كوكبه . اما حجمه فهو ضئيل جدا بحيث لا يمكن رصده إلا من قبل مخلوقات في كواكب أخرى ، وبصعوبة بالغة . بل أن أي راصد في مكان آخر من مجرتنا لا يستطيع أن يراه قطعا(1) . ويعيش داخل هذا الغشاء إلى جانب النباتات والحيوانات والحشرات والمحاصيل والاجسام الحية الأخرى جنس بشري اتخّذ له قبل حوالي نصف مليون سنة شكل «الانسان» . وقد ظهر للحياة بعد فترة طويلة من ظهور عدد كبير من كائنات غشاء الأرض الحياتي . واليوم يخاطر هذا الانسان ، وبسبب نمو سلالته البشرية ونشاطاته الاقتصادية ، بمصير ذلك الغشاء الرقيق الذي يجعل من الارض كوكباً فريداً .

تنطوي النتائج المادية لتزايد الجنس البشري على خطورة جسيمة على البيئة الطبيعية، لا سيما على الغلاف الجوي للأرض ، مما حدا بنا لأن نفرد لمناقشة هذا الموضوع فصلا كاملا* ، تناولنا فيه التغير السكاني وتأثيراته في المجتمعات البشرية وحجم النتائج المترتبة على التباينات الأقليمية الكبيرة في النمو السكاني . وسوف يلاحظ بعدئذ أن التباينات الاقليمية في النمو السكاني تشكل الجانب الأكثر خطورة في المسألة . إن مجرد تعادل النمو السكاني مع نمو الموارد ينطوي على ما يكفي من المخاطر ، بيد أن الخطر الاكبر يتمثل في أن شعوباً مختلفة تعايش انماطاً ديمغرافية متفاوتة ، اذ يشهد بعضها نموا سريعا ، فيما يشهد البعض الآخر ركودا ، ويشهد غيرها تناقصا مطلقا في معدلات النمو السكاني .. وتؤثر هذه الاختلالات السكانية في نظرة الاجناس البشرية على مستوى العالم إلى بعضها البعض ، كما تحمل في ثناياها تأثيرات في السياسة

---

* انظر الفصل السادس ، المخاطر التي تهدد بيئتنا الطبيعية .

المحلية والدولية وفي النسيج الاجتماعي ، وفي السياسات المتعلقة بالغذاء والطاقة والهجرة . اضافة إلى ذلك ، فإن الملامح العامة للإنفجار الديمغرافي كانت فيما مضى واضحة بدرجة معقولة ، بخلاف بعض التطورات الكونية التي عالجها هذا الكتاب مثل زيادة الدفء الكوني والزراعة المستندة إلى التكنولوجيا الحيوية .

وفيما تتوافر لدينا تقديرات مختلفة لعدد سكان الارض في عام (٢٠٢٥) وفي عام (٢٠٥٠) ، فإن هذه الأرقام الأولية بحد ذاتها مرعبة للغاية ، وبخاصة اذا ما تم التعامل معها عبر منظور تاريخي . وفيما كان مالتوس في عام ١٨٢٥ ، يجري تعديلاته الأخيرة على بحثه الأصلي (مقالة عن السكان) كان عدد سكان الارض قد بلغ نحو بليون نسمة ، وهو رقم احتاجوا آلاف السنوات كي يبلغوه .

في ذلك الحين ، اتاح التصنيع والطب الحديث للسكان فرصة النمو المضطرد حتى تضاعف عددهم ليصل إلى بليوني نسمة في غضون مائة سنة فقط ، وتضاعف تارة أخرى ليبلغ اربعة بلايين نسمه ولكن في غضون خمسين عاماً فقط هي الفترة الواقعة ما بين (١٩٢٥ - ١٩٧٦) ، ثم ارتفع الرقم ليبلغ (٣ر٥) بليون نسمه بحلول عام ١٩٩٠(2) .

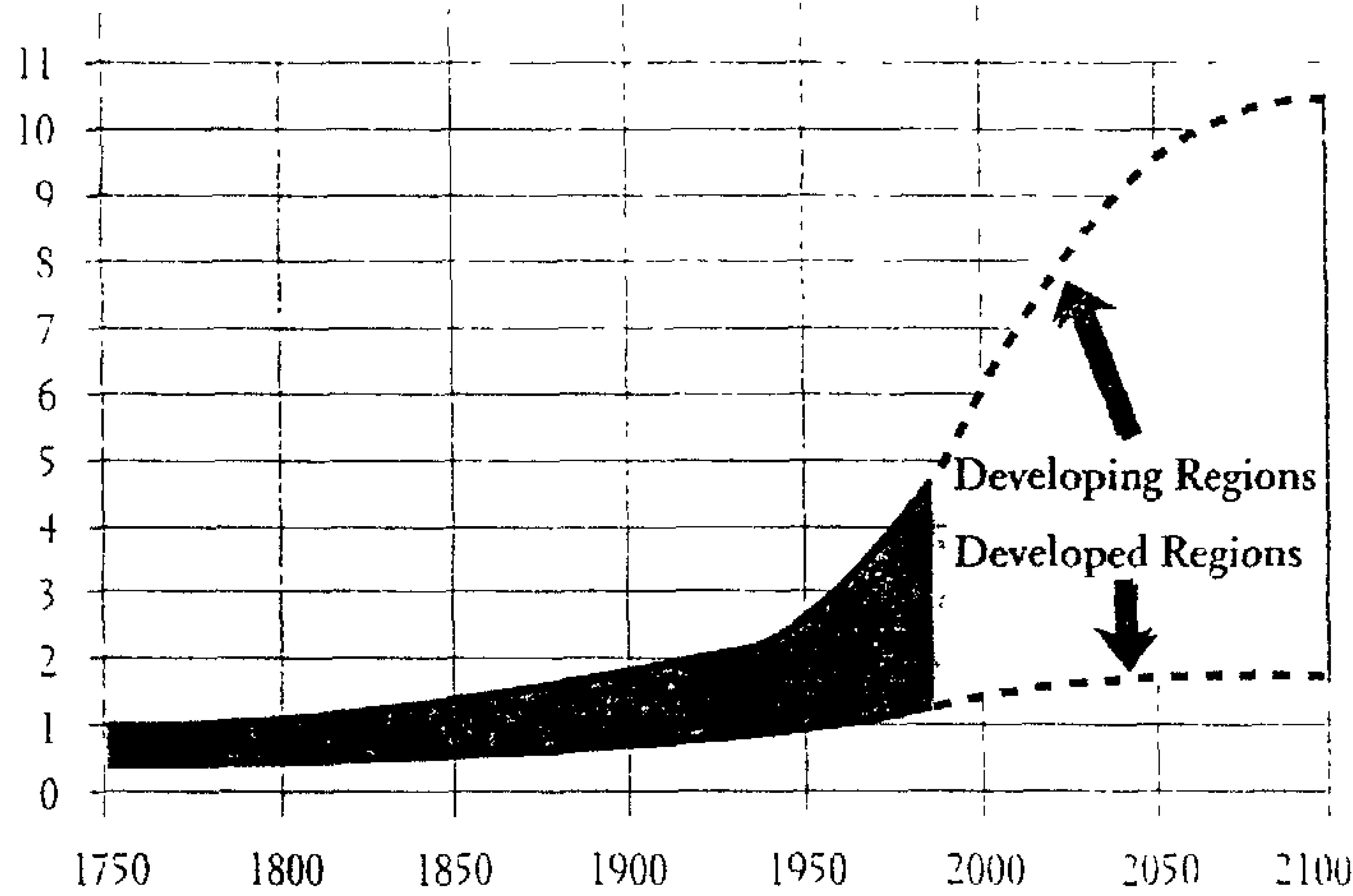
صحيح أن معدلات الزيادة هذه قد شهدت تباطؤاً في العقود الأخيرة من هذا القرن ، إلا أن ذلك يعزى إلى تراجع معدلات الخصوبة الاجمالية في كثير من البلدان ، كما يتوقع علماء السكان أن يتقلص متوسط حجم العائلة مستقبلاً حتى في دول العالم النامي ذات النمو السكاني المتسارع بفعل الحياة المدنية الحديثة وعوامل أخرى من شأنها ان تحدث نقلة ديموغرافية نوعيه يرافقها استقرار في عدد السكان . لكن وضعا كهذا يحتاج إلى عقود قادمة - حتى لو كانت هذه التنبؤات صحيحة - .

وما دام النمو السكاني العالمي يشهد زيادة في معدلات المواليد تفوق معدل الوفيات ، فإن التأثير أشبه ما يكون بناقلة عملاقة جدا على سطح البحر ، شرعت تبطيء في سرعتها وما يزال أمامها طريق طويل حتى تتوقف تماماً . وهكذا ستمضي ناقلة السكان العملاقة تسير في طريق طويل ريثما تصل إلى ما أطلق عليه مستويات «الخصوبة التعويضية العالمية» والتي تعتقد الهيئات المعنية في الأمم المتحدة أن ذلك قد يتم في عام (٢٠٤٥م).

ولكن إلى أي مدى سيكون ذلك ؟ إن المعدلات الاقليمية للمواليد والوفيات في تغير دائم ، لذا يعتمد علماء السكان على معدلات معقدة في حساب هذه الاتجاهات ،

ثم يقدمون ثلاثة متغيرات محتملة هي (المرتفع ، المتوسط ، المنخفض) . وباستخدام المتغير المتوسط ، سيبلغ عدد سكان الارض بحلول عام ٢٠٢٥م (وهي السنة التي يتوقع أن يعيش حتى حلولها نصف عدد قراء هذا الكتاب) ٥ر٨ مليار نسمه(3) . وحتى لدى استخدام المتغير المنخفض ، سيبلغ عدد سكان الارض ٦ر٧ بليون نسمة ، اي بزيادة مقدارها النصف تقريبا . ولو اعتبرنا المتغير العالي صحيحا فسيعني ذلك أن عدد سكان الأرض سيتضاعف عما هو عليه اليوم ليصل إلى ٤ر٩ مليار نسمه . وقد جاء في احدى تقديرات البنك الدولي أن مجموع عدد سكان الأرض سيستقر بحلول النصف الثاني من القرن الحادي والعشرين على ما بين عشرة إلى أحد عشر بليون نسمه ، فيما قدر آخرون الرقم بحوالي ٥ر١٤ مليار نسمه(4) .

**الرسم البياني رقم (١) : التزايد السكاني العالمي في الفترة ما بين (١٧٥٠-٢١٠٠) مقدراً بالبلايين .**




**المصدر : الإيكونوميست ، عدد ٢٠ يناير ١٩٩٠ ، ص. ١٩**

ثمة طريقة أخرى لفهم هذه الأرقام تستند إلى دراسة الزيادة السكانية العالمية السنوية ، اذ بلغت هذه الزيادة للفترة ما بين ١٩٥٠ - ١٩٥٥م حوالي ٤٧ مليون نسمه سنويا (وهي اكثر بقليل من سكان بريطانيا وويلز اليوم ) وارتفعت في الفترة الواقعة ما بين ١٩٨٥ - ١٩٩٠ لتصل إلى نحو (٨٨) مليون نسمه (أي ما يساوي عدد سكان المكسيك اليوم) ، وستصل في السنوات (١٩٩٥ - ٢٠٠٠) إلى ١١٢ مليون نسمة سنويا لو سارت نسبة الولادة العالمية وفق التقدير المرتفع (وهي زيادة تماثل عدد سكان نيجيريا اليوم(5) ) . ويقودنا ذكر المكسيك ونيجيريا إلى جوهر المشكلة ، ألا

وهو أن هذه الزيادات تصب لعنتها على الدول النامية التي ستشهد خلال الفترة الممتدة بين اليوم وعام (٢٠٢٥) ما نسبته ٩٥٪ من النمو السكاني العالمي الاجمالي .

وستتجلى أمامنا بعض الفروقات المرعبه حين نلحظ أن معدل النمو السكاني العالمي سيبلغ في الفترة ما بين عامي (١٩٩٠ - ١٩٩٥) ما نسبته ٧ر١ بالمائه وفي داخلها تختبىء الزيادات الاوروبية القليلة (٢٢ر٠) بالمائة سنويا ، والأفريقيه العالية (٣٪) سنويا(6) . ولعل خير ما يجسد هذا الفرق هو الاشارة إلى حقيقة أن مجموع سكان افريقيا بلغ عام ١٩٥٠ نصف عدد سكان اوروبا ثم تساوت القارتان في عدد سكانهما عام ١٩٨٥م (حوالي ٤٨٠ مليون نسمة لكل منهما) . ومن المتوقع أن يصبح عدد سكان افريقيا حوالي ثلاثة اضعاف عدد سكان اوروبا بحلول عام ٢٠٢٥ (٥٨ر١ بليون في افريقيا مقابل «٥١٢» مليون في اوروبا)(7) .

لماذا تتزايد اعداد سكان بعض البلدان على نحو سريع جداً ؟ الجواب ببساطة بالغة هو أن هذه البلدان تحتل اليوم نفس الموقع الذى احتلته بريطانيا وفرنسا ، إبان عصر مالتوس ؛ اي أنها بلدان زراعية في جيلها الاول الذى يتمتع بانخفاض ملموس في عدد الوفيات . وهنا يتحدث التاريخ ان معدلات المواليد غالباً ما كانت عاليه جداً في المجتمعات الزراعية مع ان معدلات الوفيات كانت عالية ايضا ولا سيما بين الشباب ، (اذ يموت ما بين مائتين الى اربعمائة لكل الف ولادة جديدة سنويا) . وكان الكثير منهم يموتون قبل بلوغهم سن السابعة(8) . وهنا وجد الرجل والمرأة في المجتمعات الزراعية السابقة لعصر الصناعة سببا يدعوهما الى الزواج المبكر وانجاب الكثير من الأطفال لسبب ذي شقين : أولهما ان كل طفل جديد سيدعم قوى العائلة العاملة ، وثانيهما أن الكثير منهم يموتون خلال سنوات أعمارهم الاولى .

ولن يغدو عسيرا علينا هنا ان نتصور ماذا سيحدث لمجتمع زراعي تقلصت فيه اعداد الوفيات كثيرا ، كما حدث ذلك في اوربا القرن التاسع عشر وكما يحدث اليوم ولكن بنسبة اسرع في اجزاء واسعة من العالم النامي . ان ما سيحدث هو ان يتفجر الرقم الكلي لأعداد السكان الأحياء في غضون بضعة عقود فقط ، لقد انخفضت نسبة الوفيات في تونس بين الأطفال الرضع للفترة من ١٩٦٥ - ١٩٧٠ و ١٩٨٥ - ١٩٩٠ من ١٣٨ حالة وفاة الى ٥٩ حالة ؛ (أي وفيات الاطفال قبل بلوغهم عاما كاملا لكل الف ولادة حية) . كما انخفضت نسبة الوفيات بين الأطفال ولنفس الفترة اعلاه من ٢١٠ وفاة الى ٩٩ وفاة (أي وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل الف ولادة

حية) ، فلا عجب اذن ان يتضاعف عدد سكان تونس خلال العقود الثلاثة الممتدة بين ١٩٦٠ – ١٩٩٠م(9) . ويبقى لدينا متغير اخر هو التوازن بين نسبتي الشيوخ والشباب ففي حالة دولة مثل كينيا اليوم يحتل من هم دون سن الخامسة عشرة نسبة ٥٢ بالمائة من المجموع الكلي للسكان بينما لا يشكل من تجاوزت اعمارهم سن الخامسة والستين سوى ٨ر٢ بالمائة فقط .

إنها لمفارقة أن نلاحظ ان هذا الانفجار السكاني ليس سوى ثمرة من ثمار الممارسات الصحية الغربيه ، لا سيما توفير لقاحات المناعة والمضادات الحيوية ، يضاف اليهما استخدام الـ (دي دي تي) في مكافحة البعوض الناقل للملاريا . وبتناقص نسبة الوفيات بعد عام ١٩٦٠ تزايدت اعداد الاطفال الذين نجوا من مرحلة الولادة او سنوات الطفولة المبكرة ومعهم بدأ السكان يعيشون مرحلة ارتفاع متوسط العمر وهي إحدى ثمار تحسن الانتاج الغذائي ايضا . لقد كانت قضية حدوث الانفجار الديمغرافي امراً متوقعا برمته بعد ان تعرفنا على التجربة التي عاشتها اوربا القرن التاسع عشر . وبذلك تكون رغبة الأمس الطبيعية تماما والرامية إلى تخفيض معدلات وفيات الاطفال قد اسفرت اليوم عن نتائج ليست مرغوبة ، وتضمنت ارقاما أكبر بكثير مما تصوره مالتوس . ويؤكد هذا القول الوضع الذى تعيشه قارة افريقيا حيث انها اكثر القارات فقرا واسرعها في النمو السكاني ، ويقطنها اليوم حوالي ٦٥٠ مليون نسمة ، فيما يتوقع ان يتضاعف عدد سكانها بحلول عام ٢٠٢٥ ثلاث مرات ليصل الى ٥٨ر١ مليار نسمه ، وسيرتفع نصيب نيجيريا من (١١٣) مليون نسمة الى (٣٠١) مليون نسمه ، وكينيا من (٢٥) مليون نسمة الى (٧٧) مليون نسمة ، وتنزانيا من ٢٧ مليون نسمة الى ٨٤ مليون نسمة وزائير من ٣٦ مليون نسمة الى ٩٩ مليون نسمة ، آخذين بالاعتبار ان هذه الزيادة السكانية لا تقابلها زيادة مماثلة في الموارد الطبيعية بل تناقص مستمر(10) .
بيد أن هذه الزيادات السكانية لا تقتصر على بلدان إفريقيا آنفة الذكر بل تمتد لتشمل مناطق اخرى من العالم النامي . فقد يزداد عدد سكان الصين (!) ليصل بحلول عام ٢٠٢٥ الى مليار ونصف المليار نسمة . وستصل الهند البالغ تعدادها اليوم ٨٥٣ مليون نسمة نفس هذا الرقم الإجمالي بفضل نموها السكاني السريع جداً ، واذا ما أخذنا بالاعتبار السمة التقريبية لهذه الاحصائيات والتقلبات المحتملة في معدلات المواليد والوفيات لكلا البلدين أضحى جليا ان الهند (ولأول مرة في التاريخ) قد تتربع في عام ٢٠٢٥ على عرش البلد الأول فيما يتصل بعدد السكان بمجموع كلي مقداره ملياري نسمة . وستشهد بلدان أخرى بجانب هذين العملاقين في مجال السكان نموا سكانيا

لم تعهده قط في تاريخها السابق ، كالباكستان (٢٦٧ مليون نسمة) واندونيسيا (٢٦٣مليون)، والبرازيل (٢٤٥ مليون)، والمكسيك (١٥٠ مليون)، وايران (١٢٢ مليون)(11) .

ووراء هذه الاحصائيات الأولية تكمن حقيقة مفادها ان كل فرد من هذا المجموع السكاني يحتاج يوميا ما بين الفين الى ثلاثة الاف سعر حراري والى اربعة ارطال ونصف من الماء مع انه يحصل اليوم على ما دون ذلك بكثير ، باستثناء ابناء الدول الغنية الذين لا يعرفون عن الفقر شيئا إلا من خلال المشاهد التلفزيونية التي تقدم صورا لملايين البشر (في اثيوبيا مثلا) الذين يتضورون جوعاً ، أو من خلال الاستطلاعات المصورة التي تنشرها مجلة «ناشينال جيوجرافيك» عن مدن البؤس والفقر في امريكا اللاتينية وعن الأرض التي أصابها الجفاف وعن الأوحال والدواب السقيمة وآثار الأمراض وفوق هذا وذاك الالاف المؤلفة من الصبيان المعوزين . فإذا كانت مشاهد مثل هذه تثير فينا هذه الشفقة ، فكيف سيكون الوضع حين تزدحم في هذه البلدان والمناطق شعوب تزايدت ثلاثة اضعاف عددها اليوم ؟

وإذا كانت مظاهر الفقر الجماعي تتمثل بفقر الأرض وفقر المدن ، فإن المظهر الأخير يثير قلقا متنامياً ناجماً عن ميل الشباب وأولئك القادرين على التنقل الى هجر المجتمع الزراعي ، إذ بلغت نسبة الذين نزحوا إلى المدن في العالم النامي حوالي ٣٢ بالمائة من المجموع الكلي للسكان . ويتوقع لهذه النسبة ان ترتفع بحلول عام ٢٠٠٠ الى ٤٠ بالمائة والى ٥٧ بالمائة في عام ٢٠٢٥ . واليوم يعيش في مدن العالم النامي ما يربو على ٤ر١ مليار نسمة يتوقع أن يرتفع عددهم الى ١ر٤ مليار في عام ٢٠٢٥ . آنذاك ستغدو مدن امريكا اللاتينية أشد مدن العالم ازدحاما بالسكان حيث سيعيش فيها ما نسبته ٨٥ بالمائة من المجموع الكلي للسكان فيما سيحتشد في المدن الافريقية نحو ٥٨ بالمائة ، والآسيوية ٥٣ بالمائة . وسيظهر مع نهاية القرن الحادي والعشرين عشرون مدينة ضخمة لا يقل عدد سكان اصغرها عن احد عشر مليون نسمة . وسوف يكون لدى العالم النامي سبع عشرة مدينة من المدن العشرين تتصدرها مكسيكوسيتي (٤ر٢٤ مليون نسمة عام ٢٠٠٠)، ساوباولو البرازيلية (٦ر٢٣ مليون) ، كلكتا الهندية (١٦ مليون) ، بومباي الهندية (٤ر١٥ مليون) وشنغهاي الصينية (٧ر١٤ مليون) .

ولا ينطوي هذا الاتجاه على ارقام مجردة فحسب ، بل أيضا على تغير محتمل في أفكارنا الاجتماعية والثقافية حيال الحياة المدنية . لقد ظلت مدن مثل (نينوى ،

وصور ، وروما ، والقسطنطينيه ، والبندقية وامستردام ولندن ونيويورك وطوكيو ) تشكل لآلاف السنين مراكز للثروة والابداع والأنشطة الثقافية ، ومواطن لأبناء الطبقات العليا والوسطى حيث شيدوا فيها منازل بديعة وشقوا شوارع مشجرة جميلة وأقاموا نصباً تذكارية وحدائق عامة وقاعات للاحتفال .

إن مدناً اوربية مثل ستوكهولم وكوبنهاجن ، اللتين ما زالتا تستأثران بتعلق أبنائهما الموسرين بهما ، سوف لن تخبو جاذبيتهما في المستقبل . وعلى النقيض من ذلك أصبحت المدن الكبرى التي يحتشد فيها أكثر من عشرين مليون نسمة في آسيا وامريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى محطات للفقر والانهيار الاجتماعي .

ولن يكون من الممكن مستقبلا لمواطني الدول ذات الكثافة السكانية الشديدة أن يتمتعوا بالخيرات التي قدمتها المدن الأوروبية التقليدية لساكنيها في عهود سابقة ، إذ سيعيش في الميل المربع الواحد في لاغوس بنيجيريا نحو ١٤٣ ألف شخص ، و١٣٠ ألف شخص في الميل المربع الواحد في جاكارتا بأندونيسيا ، مقارنة بما لا يزيد عن ٤٠٠ر١١ شخص للميل المربع في نيويورك(12) .

ولنتأمل هنا ، على سبيل المثال ، الأعباء التي ستقع على كاهل هذه المدن التي لا تملك الآن ما يكفي ، أو تفتقر تماما إلى نظم الاسكان والصحة والنقل وتوزيع الغذاء والاتصال . حينها ستواجه كثرة من النخب الحاكمة المستحوذة على كميات متفاوته من ثروات بلدانهم ، مشقة في التخلص من سخط الكتل المدنية المتسارعة النمو . فكيف سيكون بوسعهم اطعام هذه الحشود ، وبخاصة في أوقات المجاعة ؟ وماذا سيترتب على العلاقة الحساسة بين المدينة والريف ؟ لا تتوافر الآن إجابة واضحة على أي من السؤالين . ولنفترض جدلا انه قد توافرت كميات كافية من الطعام ، فهل يمكن تأمين مستويات لائقة من الرعاية الصحية والتعليمية لهذه البلايين من البشر ، وهل يمكن توفير فرص عمل جديدة إلى درجة تتفادى حصول بطالة جماعية واضطرابات اجتماعية ؟ انها ظاهرة تعيد الى اذهاننا تلك الحشود التي تجاوزت مائة الف من المتسكعين التي كانت شوارع باريس تعج بهم في ثمانينيات القرن الثامن عشر ، مع فارق واحد هو ضخامة ارقام اليوم مقارنة بارقام الأمس ، اذ يبلغ عدد القوى العاملة في الدول النامية اليوم زهاء ٧٦ر١ بليون عامل ، وستصل بحلول عام ٢٠٢٥ الى اكثر من ١ر٣ مليار الأمر الذى يعني ضرورة توفير ما بين ٣٨-٤٠ مليون فرصة عمل سنويا . صحيح أن الحياة في المدينة ستؤدي بمرور الأيام الى تراجع في معدلات النمو السكاني

بيد أن التحدي الحقيقي سيفرض نفسه علينا في غضون العقود الثلاثة او الاربعة القادمة حينها ستعاني مدن العالم النامي من جميع المشاكل المقترنة بالكثافة السكانية العالية ، بكل ما يتمخض عنها من ظروف معيشية مزرية للأغلبية الساحقة من بني البشر ، سواء أكانوا اطفال اليوم أم اطفال الغد .

علاوة على ما سبق ، فما زال هناك عامل عشوائي – ومأساوي – قد يكون له تأثير ملموس على صحة هذه التقديرات الاحصائية : انه وباء (الايدز) الذى ينتشر بصورة خاصة في قارته الأم (افريقيا) . يسبب هذا المرض فيروس نقص المناعة البشرية (HIV) الذى يضعف قدرة الجسم المناعية ويحيلها عاجزة عن مقاومة المرض . واما المشكلة في تقدير الأثر الديمغرافي للايدز فتتمثل في أن أعراض هذا المرض قد تستغرق أحيانا ثماني إلى تسع سنوات قبل أن تظهر على جسم المصاب ، وهي المرحلة التي يغدو موت الانسان بعدها احتمالا محتما مائة بالمائة . ويمكن تشبيه مرض الايدز بجبل الجليد حيث يمثل المصابون بالمرض ذلك الجزء البارز فوق الماء ، فيما يمثل الحاملون للفيروس بدون أن تظهر عليهم بعد اعراض ذلك الجزء القابع تحت الماء . إنهم الفئة الأكثر عددا والأشد خطورة . وثمة كثيرون ينقلون العدوى جهلا منهم او تجاهلا بأنهم مصابون بالإيدز .

وفيما تشير التقديرات إلى ان عدد الاصابات بالايدز في افريقيا قد بلغت نحو مائة الف اصابة في عام ١٩٨٨ ، إلا أن هناك من يعتقد بأن هذا الرقم لا يمثل سوى ٥٪ أو دون ذلك من العدد الاجمالي الحقيقي لحاملي الفيروس الذين لم تظهر عليهم أعراضه بعد . لذا يتوقع ان يبلغ عدد حالات الوفاة في افريقيا جراء الايدز خلال عقد التسعينيات نحو مليوني حالة ، فيما يبدو هذا الرقم تقديرا متواضعا للغاية ، إذا ما تمعنا في زخم التقارير الحديثة . وفي هذا السياق ، نشير الى تقرير صادر عن منظمة الصحة العالمية مفاده ان ما لا يقل عن ٢٥–٣٠ بالمائة من نساء افريقيا الحوامل يحملن فيروس نقص المناعة المكتسبة ، ويقدم دليلا على أن عائلات افريقية كاملة تحمل المرض . وفي الآونة الأخيرة أقدمت منظمة الصحة العالمية على تعديل تقديراتها السابقة والتي أشارت فيها إلى أن ٢٥–٣٠ مليونا من سكان الارض سيصابون بفيروس الايدز بحلول عام ٢٠٢٥ ، لترفع الرقم الى ٤٠ مليونا (مشتملا على زيادة في المصابين الآسيويين) . واوضح التقرير ان تسعين بالمائة من ضحايا الايدز سيكونون من بين سكان العالم النامي ، وبخاصة في الدول الأكثر فقرا . كما جاء في تقرير اعده في عام

١٩٩٢ احد علماء الأوبئة العاملين في جامعة هارفرد أن عدد ضحايا الأيدز في عام ٢٠٢٥ سيصل إلى مائة مليون ضحيّة أغلبيتهم الساحقة من سكان آسيا وافريقيا .

وما لم يتم اكتشاف علاج لمرض الأيدز خلال السنوات القليلة القادمة ، فان معدلات الزيادة السكانية في افريقيا سوف تتراجع بسبب ازدياد معدلات الوفيات ، التي تتفاقم يوما اثر يوم . وفي هذا الصدد جاء في إحدى المقالات المنشورة حديثا أن بعض الباحثين في مجال مرض الأيدز يتوقعون ان تنخفض معدلات الزيادة السكانية الى ما نسبته ١٪ ، فيما يرى باحثون اكثر تشاؤما أنها ستنحدر إلى مستوى الانخفاض المطلق بحلول عام ٢٠١٠ ، الأمر الذى يتعارض وتقديرات البنك الدولي التي ذكرت ان معدلات النمو السكاني السنوي في وسط وشرق افريقيا قد تتراجع إلى ما نسبته ٢٫٧٥٪ سنويا في وقت مبكر من القرن القادم . وتتناول مقالة اخرى الوضع في اوغندا والدول المجاورة لها بعد عام ٢٠٠٠ من حيث تخطي اعداد الموتى لأعداد المواليد الجدد ، ثم تتساءل عمّا إذا كان من الحكمة الالحاح على تنفيذ برامج تحديد النسل فيها . وعلى الرغم من أن تقديرات كهذه تمثل كبحا للزيادة السكانية على الطريقة المالتوسية التقليدية إلا أنها تنطوي على قدر كبير من التشاؤم لدى مقارنتها مع التنبؤات الأولى التي افترض فيها المعنيون بالتخطيط السكاني أن أعلى معدلات لانتشار الايدز في افريقيا ستتراوح ما بين ٢٠٪ و ٣٠٪ من السكان البالغين ، مما يعني أن وباء الايدز سيؤدي الى خفض معدل النمو السكاني من ٣٪ (مثلا) الى ما يقرب من ٢٪ سنويا ، ومع ذلك سيستمر تسارع النمو السكاني في افريقيا ، ولكن وسط مشهد مرعب لملايين الناس وهم يلقون حتفهم بسبب الامراض . بيد ان الايدز يختلف عن جميع الكوارث التي حلت بافريقيا لانه يصيب الشباب ، تلك الفئة التي تعتبر الأكثر انتاجا والأعلى تعليما (إلى حد ما) ، مما يعني توجيه ضربة اقتصادية شديدة للمجتمعات التي نتحدث عنها ، ناهيك عما يخلفه الايدز من معاناة إنسانية مؤلمة .

وبصرف النظر عن الرعب الخاص الذى يثيره وباء الايدز ، فإن المشكلة الرئيسية تبقى قائمة ، مما يقتضي طرح السؤال مجددا ، ألا وهو : كيف يمكن للمجتمعات الزراعية الفقيرة ان تتعامل مع مشكلة النمو السكاني المتزايدة بشكل متسارع للغاية ؟ يقول الجواب المالتوسي ان الطبيعة سوف تتدخل في نهاية المطاف ، بما يعني ان تفاقم المجاعات والكفاح الدؤوب لتوفير المواد الغذائية والموارد الأخرى ، إلى جانب الصراعات والحروب والامراض التي لا حد لها سوف تتضافر جميعا لتقلص من

حجم السكان ، وقد يكون ذلك تقليصا شديدا . ولكن ، وكما لاحظنا فيما سبق كيف أن الثورة الصناعية كانت توفر مخرجا طويل الأمد للنمو السكاني البريطاني المتزايد آنذاك ، في ذات الوقت الذى كان مالتوس يعكف على كتابة «مقالة حول السكان» ، فها نحن نلاحظ ان تزايد الانتاجية الصناعية والتمدن قد أسهما في زيادة الدخل الفردي الذى غيّر بدوره ، وبصورة تدريجية ، انماط الحياة وصيغ الانجاب السابقة لمعظم الأسر ، مما نجم عنه انخفاض في معدلات النمو السكاني .

واليوم شرعت مجموعة صغيرة من البلدان – التي وصفوها ذات يوم ، ودونما وعي ، على أنها جزء من «العالم الثالث» بمحاكاة النموذج الذى ساد بريطانيا قبل قرنين من الزمان . وهذه المجموعة هي تلك الدول التي باتت تعرف باسم «الاقتصادات الصناعية الجديدة» (NIES) والتي تقع في شرق آسيا مثل سنغافورة وتايوان وكوريا الجنوبية ، وربما ماليزيا ، الدولة الكبيرة المجاورة . لقد انطلقت هذه المجموعة شرق الآسيوية بعد ان حفزها النموذج الياباني من جهة ، وبعد أن سعت لمحاكاة النمو الاقتصادي الياباني المذهل من جهة اخرى فحققت توسعا اقتصاديا موجها نحو التصدير ، نجم عنه ارتفاع في ناتجها القومي الأجمالي في العقود الاخيرة بنسبة ١٠٪ سنويا (وهو ما يعني مضاعفة ناتجها القومي كل سبع سنوات) . ومع ان معدلات النمو السنوي لهذه المجموعة تتراوح الان ما بين ٦٪ – ٧٪ إلا ان المعدلات تتخطى كثيرا معدلات النمو المقبولة عالميا ، فيما قد يكون الإنخفاض مؤشرا على أن اقتصادات هذه المجموعة قد تجاوزت مرحلة «المراهقة» . وهي بما تملكه من مصانع الفولاذ واحواض بناء السفن ومؤسسات الكترونية وشركات طيران وطنية وفوائض تجارية كبيرة (كما هو الحال في تايوان وكوريا الجنوبية) اصبحت تزداد ثراءً يوما بعد يوم . فيما شرع نصيب الفرد من الناتج القومي الأجمالي يقترب سريعا من مثيله في بعض البلدان الاوروبية كالبرتغال واسبانيا واليونان .

علاوة على ذلك فقد أدى ارتفاع مستويات المعيشة في شرق اسيا الى انخفاض معدلات الخصوبة الكلية بدرجة ملحوظة*، حيث هبطت في كوريا الجنوبية من ٥ر٤٪ (للفترة بين ١٩٦٥ – ١٩٧٠) ٢٪ (للفترة ١٩٨٥ – ١٩٩٠) ، وفي سنغافوره من ٥ر٣٪ إلى ٧ر١٪ خلال الفترة ذاتها مما حدا بعدد من الحكومات ، وبخاصة في الدول

* يقاس معدل الخصوبة الكلية لمجتمع ما من خلال تقدير معدل الاطفال الذين يمكن لامرأة واحدة ان تنجبهم في ذلك المجتمع .

المستقرة اقتصاديا الى تبني سياسات تطالب برفع معدلات الولادة ، كما انخفضت في شرق اسيا معدلات الوفيات بين الاطفال ، وارتفع في ذات الوقت متوسط عمر الفرد ليقترب من مثيلاتها في اوروبا والولايات المتحدة ، فلا غرابة في أن يفوق عدد الزوجات اللواتي يتعاطين حبوب منع الحمل ، وبشكل كبير ، عدد النساء اللواتي يتعاطينها في افريقيا وجنوب اسيا . وفيما يتصل ببعض المظاهر التي تعتبر معاييرا يقاس بها تقدم المجتمعات مثل مستويات التعليم بين الرجال والنساء ومستوى الخدمات الصحية وما إلى ذلك ، فقد تمكنت دول شرق اسيا من تحقيق خطوات تفوق كثيرا تلك الاوضاع البائسة التي تسود معظم الدول النامية(19) . وأذا ما استمرت هذه الاتجاهات المتصاعدة فسوف ترتقي كل من كوريا الجنوبية وتايوان الى مصاف الدول التي تتمتع بأرقى مستويات الصحة والثراء .

ألا يشكل هذا إذاً حلاً للمعضلة ، بحيث يتم تشجيع نهوض (البلدان التجارية) في العالم النامي ، انطلاقا من ان ذلك سيعود عليهابالمنافع التي حظيت بها كل من هولندا وبريطانيا في قرون مضت ، والتي تنعم بها اليابان وكوريا في يومنا هذا ؟(20) بيد أن المرء يدرك الصعوبات التي ينطوي عليها هذا السؤال حال طرحه ، فالبلدان التجارية القديمة والحديثة ، مثل هولندا وفينيسيا وبريطانيا واليابان وسنغافورة وتايوان ، هي بلدان صغيرة المساحة نسبيا وتتمتع بموقع جغرافي متميز وتتوافر فيها أياد عاملة ماهرة ، وتتبنى حكوماتها سياسة منفتحة إزاء التقنيات والنماذج الاجنبية . ومن الصعوبة بمكان ان ينسحب هذا القول على زائير ، وايران ، ومالي ، وافغانستان ، واثيوبيا حيث تتضافر جملة من العقبات البنيوية والثقافية في الوقت الحاضر لتحول دون تطورها* .

ومثلما دفعت بريطانيا ثمنا غالياً لتحقق توسعها الصناعي الاصلي ، فقد كان على كل من اليابان وتايوان وكوريا ان تدفع تكاليف باهظة لبلوغ مستويات النمو هذه. وكما سنرى في وقت لاحق ، فقد شكل تلوث الهواء وإزالة الغابات والمستنقعات ، والطلب المتزايد على المواد الغذائية والمواد الخام ، والزيادة الهائلة في نسبة غاز ثاني اكسيد الكربون ، وتحويل المدن الساحلية الصغيرة إلى أحواض عملاقة لبناء السفن ومصانع الفولاذ ، دمارا للبيئة في المناطق الصناعية ذاتها والدول الاخرى ، حيث ان الشركات الآسيوية الشرقية تقتفي اثر مثيلاتها من الشركات الأوروبية والأمريكية في

* لمزيد من التفصيل . انظر الفصل العاشر من الكتاب .

بحث لا يعرف الكلل عن خامات المعادن والنفط والغاز والاخشاب ومواد أخرى في الدول النامية . وحيث يصل مستوى المعيشة في كوريا إلى مستوى اوروبي ، فإنه يتعين عليها ان تستهلك من الطاقة والمواد الغذائية ما يرقى الى الاستهلاك الاوروبي . ولما كانت مجموعة (الاقتصادات الصناعية الجديدة) صغيرة نسبيا من حيث عدد السكان، فأنها لن تشكل سببا رئيسيا لنقص عالمي في الموارد ، اذا ما قورن استهلاكها للموارد بتلك التي يستهلكها الغرب . وخلافاً لذلك ، فلو قدر لبلد مثل الصين بتعداد سكانها البالغ ١ر٢ بليون نسمه أن يصل مستوى استهلاك الفرد فيها الى مستوى استهلاك الفرد الامريكي والياباني لحلت بالبيئة اضرار جسيمة .

لقد ادت قضية (السكان والنمو الاقتصادي) هذه الى خلاف عميق بين علماء السكان وعلماء الاقتصاد . في الستينيات كان أمراً عادياً ومألوفاً أن يتحدث المرء عن وجود علاقة سلبيه متبادلة فيما بين النمو السكاني والتطور الاقتصادي . كانت الزيادة تعني المزيد من تفاقم المشكلة ، وكان مرد ذلك ارتفاع تكاليف تربية الأطفال وانخفاض حصة الفرد من رأس المال وتحويل الاستثمار من النشاطات ذات الطبيعة التنموية الى نشاطات أخرى تفي بالمتطلبات الاجتماعية المتزايدة لسكان يزدادون عددا(21) . ولكن في مطالع الثمانينيات برزت مدرسة ذات طروحات مغايرة تدعو الى رفع معدلات المواليد ، وكان ابرز منظريها جوليان سايمون ، الذى ضمن افكاره في كتاب بعنوان «المورد الأخير» وقال فيه (في المدى الأبعد قد يكون الدخل الفردي المرافق للتزايد السكاني أعلى من ذلك الدخل المرافق لحالة الركود السكاني وذلك في الدول الأكثر تطورا والاقل تطوراً على حد سواء)(22) . ويرى أصحاب هذا الرأي أنه في الوقت الذى قد تتطلب الرعاية التعليمية لأعداد هائلة من الاطفال تكاليف عالية على المدى القصير إلا أنه على المدى البعيد ستتوافر اعداد كبيرة من العمال المنتجين من الذين تتراوح اعمارهم ما بين الخامسة عشرة والرابعة والستين. واذا ما اخذنا بعين الاعتبار القدرات الخلاقة لبني الانسان ، لعلمنا ان المجتمع الذى يمتلك اكبر عدد من هؤلاء هو افضل حالا من غيره. ولو أننا افترضنا وجود مبدعين او ثلاثة من بين كل مائة من السكان لغدا من الأفضل أن يتألف الشعب من مائة مليون نسمة بدلا من مليون فقط

إن الرأي القائل بأن النمو السكاني يشجع على التوسع الاقتصادي هو قول سليم نسبيا ، ولكن ليس مطلقا ، وهنا لا يكمن موطن الضعف في القول نفسه بل في السياق الذى يتم فيه النمو السكاني ، فقد تخطت اليوم معدلات النمو السكاني في

كثير من البلدان الأقل تطورا المسويات المعتدلة التي رأى أنصار مدرسة زيادة المواليد أنها ستؤدي إلى التوسع الاقتصادي ، ولا ضير في أن تبلغ معدلات الخصوبة الكلية ٥ر٢ ، أما ان تصل في نيجيريا إلى ٠ر٧ ، وفي سوريا الى ٨ر٧ ، وفي رواندا الى ٣ر٨، عندها تصبح للأرقام دلالات أخرى .

وفي كل يوم تتجلى بصورة متزايدة ابرز عواقب النمو السكاني على العالم الطبيعي ، وتتضح قدرته على التأثير سلبا في النظامين الاجتماعي والدولي ، ذلك أن مخاطر الانفجار الديموغرافي لا تصيب فقط تلك الجموع الهائلة من الاطفال الذين يعانون من سوء التغذية والذين يشكلون صلب هذه الطفرة السكانية وانما تمتد لتحدث اضرارا شديدة في مجالات أخرى . وحيث أننا سنناقش بمزيد من التفصيل موضوع النشاط الانساني والتدمير البيئي في مكان لاحق ، فإننا سنكتفي هنا بطرح خطوطه العريضة . هناك اجماع شامل ، باستثناء دعاة الزيادة في المواليد على أنه لا يمكن مجابهة النمو المتوقع لسكان العالم من خلال الانماط ومستويات الاستهلاك السائدة ، فالكائن البشري ، وبخلاف الحيوانات والطيور، يدمر الغابات ويحرق الوقود العضوي ويجفف المستنقعات ويلوث الأنهار والمحيطات ، وينقب الأرض بحثا عن المعادن والنفط والمواد الخام الأخرى ، وعليه فإنه من الاهمية بمكان ان نلحظ الفرق بين كوكب يسكنه اربعة بلايين نسمة يشتركون جميعا في هذه النشاطات الانسانية مثلما كان عليه الوضع في عام ١٩١٥ ، وبين أن يعيش على ذات الكوكب ما بين ثمانيه الى تسعة بلايين نسمة ، كما هو متوقع في عام ٢٠٢٥ .

وقد يخيل للبعض ان المشكلة الرئيسية للزيادة المفرطة في النمو السكاني سوف تتمثل في الدول النامية ، خاصة وأن ٩٥٪ من الزيادة السكانية المرتقبة حتى عام ٢٠٢٥ ستحدث في هذه الدول . ويعتقدون بأنه لو عدل سكان افريقيا وامريكا الوسطى ومناطق أخرى من العالم النامي من عاداتهم في الانجاب السريع لقل استهلاكهم من الماء والغذاء ، وتدميرهم للغابات الاستوائية وللنظام البيئي برمته . ولأن النشاطات السكانية تسهم في زيادة الدفء الكوني ، فان تأثيرات الانفجار السكاني في نصف الكرة الجنوبي ستمتد لتطال الأقطار المتقدمة في نصفها الشمالي . ولكن ، حتى ولو كان ذلك صحيحا فان الشمال المتقدم يضع على كاهل موارد الارض عبئا فرديا يتخطى عبء الدول النامية لسبب بسيط هو جسامة ما يستهلكه الفرد في الشمال مقارنة بمستوى استهلاك الفرد في الدول النامية . وربما يفسر ذلك الاسباب الكامنة وراء استهلاك الولايات المتحدة مثلا ربع الانتاج العالمي الاجمالي من النفط برغم انها لا تمتلك سوى ٤٪ من مجموع السكان العالمي ، حيث استهلكت في عام

١٩٨٩ ما مقداره ٣ر٦ بليون برميل نفط ، اي ما يعادل عشرة اضعاف استهلاك معظم بلدان العالم النامي التي تكتفي بالقليل . ويمتد هذا الاختلال الاستهلاكي ليشمل مواد أخرى من الورق الى اللحم ، فقد اتضح من خلال احدى العمليات الحسابية ان التلف الذى يلحقه الطفل الأمريكي الرضيع بالبيئة يعادل في معدله ضعفي التلف الذى يسببه الطفل السويدي ، وثلاثة اضعاف الطفل الايطالي ، وثلاثة عشر ضعفا للطفل البرازيلي وخمسة وثلاثين ضعفا للطفل الهندي ومائتين وثمانين مرة للطفل التشادي او الهايتي ، ما دام مستوى استهلاكه ، طوال حياته ، يتجاوز بكثير استهلاك كل من هؤلاء[23]. ان أيّ انسان ذي ضمير حي ، لا يمكن ان يشعر بالارتياح لهذه المعلومات .

ولهذه الاسباب يرى علماء البيئة ان الأرض ترزح الآن تحت هجوم انساني ذي شعبتين يتمثل احدهما بالطلب المفرط وعادات التبذير لدى شعوب الدول المتقدمة المترفه ، فيما يتجسد الآخر ببلايين الأفواه الجديدة في الدول النامية والتي تتوق (وهذا أمر طبيعي جدا) الى رفع مستوى استهلاكها ، مما حدا ببعض الهيئات العاملة في مجال البيئة مثل معهد المراقبة العالمي ، والسلام الأخضر ، وصندوق الامم المتحدة للسكان ، أن تصور القضية برمتها على أنها سباق ضد الزمن . وترى هذه الهيئات أننا اذا وقفنا مكتوفي الايدي ولم نتخذ الاجراءات الكفيلة بتحقيق الاستقرار في عدد السكان العالمي الاجمالي مثل كبح الاستخدام المسرف للطاقة والمواد الغذائية والمواد الخام الأخرى ، والسيطرة على عوامل التدمير البيئي بأقصى سرعة ممكنه ، فسوف نصبح خلال أمد قصير في كوكب يعج بالزيادة السكانية ، ويخلو تقريبا من الموارد . حينها سيكون الثمن الذى سندفعه باهظا بسبب اهمالنا الجماعي[24].

وقد تمخضت وجهة النظر هذه التي تتحدى الفرضية القائلة بأن النمو السكاني أمر مرغوب فيه ، وأن الناتج الاقتصادي هو أنجع السبل لقياس التقدم المادي لدولة ما ، عن آراء مضادة من قبل الكثير من خبراء الاقتصاد ، أذ يرى المتفائلون منهم أن الموارد الطبيعية كمّ مطلق ينضب تدريجيا ، بل أن باستطاعة الابداع والكفاح الانساني ان يخلقا الكثير من الموارد ، فيما تمتلك التكنولوجيا طاقة لا حدود لها لانتاج موارد جديدة ، وأن الشح في سلعة ما (كالنفط مثلا) سيدفع الانسان الى البحث عنه ، واكتشاف مخزونات جديدة منه ، او ايجاد بدائل جديدة للطاقة . ولو دق ناقوس الخطر مُعلناً ان مستويات الانتاج الغذائي العالمي في انخفاض ، فسوف يؤدي ذلك الى ارتفاعات ملموسة في الانتاجية الزراعية من خلال الانجازات العلمية الهائلة في مجال التكنولوجيا الحيوية ، وهكذا دواليك .

وكما ثبت أن تنبؤات مالتوس كانت خاطئة ، فإن تخرصات الخبراء المعاصرين

ستلقى نفس المصير(25) . وليس يوسع احد غير الزمن ان يحسم بصواب اي من الرأيين. فقد كتب مالتوس (مقالة عن السكان) حين كان عدد سكان الأرض أقل من بليون نسمة ، وها هو اليوم يقف على مشارف سبعة او ثمانية بلايين ، وربما تجاوزها كثيرا ليصل الى عشرة بلايين نسمة ، فلو سلمنا بصواب رأي المتفائلين لشاهدنا على الأرض اناساً اكثر ازدهاراً بكثير ، حتى وإن لم يتوزع ذلك الإزدهار بالتساوي . ولو كانوا على خطأ ، لكان الجنس البشري برمته يعاني من خسارته اثر تعديل عاداته الحالية. وقبل ان يغدو العالم في وضع يتيح له الحكم على نتائج هذا النقاش (ولنقل في عام ٢٠٢٥م مثلا) فلربما يكون في ذلك الحين يخوض صراعا جديدا مع نتيجة محتملة أخرى للانفجار السكاني العالمي : إنها تأثير الانفجار السكاني في الأمن القومي .

كان هناك قلق تقليدي حيال مدى توافر القوة العسكرية البشرية ، ذلك ان انخفاض عدد السكان يعني انخفاضا في المنتسبين الى صفوف القوات المسلحة لبلد ما بما يضعه في موقع إستراتيجي ضعيف اذا ما تمتع خصومه بمعدل خصوبة أعلى (26). ولهذا السبب حذر حلف الناتو قبل سنوات من ان التناقص في المجموعات العمرية المناسبة للخدمة العسكرية سيقلص من حجم قواتها المسلحة ، لكن ثبت اخفاق هذه الرؤية بفضل الأصلاحات التي جاءت بها (البيروسترويكا) ومعاهدات الحد من التسلح بين الشرق والغرب . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فقد تجاهل مخططو الحلف المشاكل الديموغرافية الخاصة بالإتحاد السوفيتي نفسه ، علما بأن مخططي القوة البشرية السوفيتية قد تنبهوا منذ مطلع السبعينات إلى تفاوت معدلات الولادة الكلية فيما بين جمهورية روسيا بنموها السكاني الراكد ، والجمهوريات الجنوبية ذات النمو السكاني المتسارع ، والتي تعاني من جملة من المشكلات الحادة المتمثلة في القوميات المحلية ، وتأثيرات الدين الاسلامي ونمط الحياة الذى يدعو له ، وجهلها باللغة الروسية ، ومقتهم الشديد لهيمنة موسكو عليها(27) . اما وقد نالت هذه الجمهوريات السوفيتية استقلالها ، فلربما أدى ذلك الى غياب المشكلة المباشرة ، ولكن المشكلة الأوسع ما تزال قائمة ، وتتمثل في أن بعض المجموعات الإثنيه تنمو بوتائر أعلى من المجموعات المغايرة المجاورة .

وقد تظل مشكلة القوى البشرية العسكرية أقل إلحاحاً من مشكلات مهمة أخرى يثقل فيها التغير السكاني كاهل الأمن القومي ، من نوع احتمال نشوب الإضطرابات الإجتماعية لعوامل سكانية وغياب الإستقرار السياسي والحروب الإقليمية. ومثلما أشرنا آنفا ، فقد عاش الكثير من المجتمعات تجربة الانفجار السكاني بعد سلسلة الزلازل التاريخية المعروفة (الهجمات العسكرية الخارجية لجماعات

الفايكنج ، التوسع البريطاني ، الثورة الفرنسية وسياسة ويلهلم العالمية والاضطرابات التي هزت أمريكا الوسطى بالأمس وتهز الشرق الاوسط اليوم) ، بل أن تلك المجتمعات غالبا ما واجهت مصاعب في استيعاب تلك الأعداد المتزايدة من الشباب والتي تمتلىء طاقة وحيوية(28) . وفي بعض الأحيان كانت الآمال المبددة لجيل طموح جديد تتفجر عنفا وثورة ، وفي أحايين أخرى استطاع قادة سياسيون يتميزون بالذكاء والطموح ان يحولوا هذا الاندفاع الشبابي العنيف الى عمليات غزو ومغامرات خارجية* .

وقد تكون الدول المتقدمة التي تتذمر من انخفاض معدلات المواليد أو «موت الولادة»(29) راغبة في أن تقدم لها قائمة بالمناطق التي تشهد أخطر مستويات العنف في عالمنا اليوم . وهذه المناطق هي (أمريكا الوسطى ، وجنوب افريقيا ، وجنوب شرق اسيا وأفغانستان وكشمير ، والشرق الأوسط ، وايرلندا الشمالية ، والحدود السابقة للاتحاد السوفيتي ، والقرن الأفريقي) حيث تتميز جميعها بنمو سكاني متسارع وشباب هائل يختزن في داخله طموحات اجتماعية واقتصادية حبيسه . ولم يكن بمحض الصدفه ان تنطلق الانتفاضة الفلسطينية (حرب الحجارة التي يخوضها الشباب الفلسطيني ضد قوات الاحتلال الاسرائيلية) من قطاع غزة حيث تبلغ الكثافة السكانية ٤٢٠٦ شخص في الميل المربع الواحد (مقارنة بـ ٥٣٠ شخص في اسرائيل)(30) .

ولا يخفى علينا أن هناك عدة عوامل تكمن وراء اندلاع الحروب الأهلية والاقليمية ، منها العداوات الفكرية والأحقاد الدينية والعنصرية ، اضافة الى مسببات أخرى ، ومع ذلك يبدو ان النتائج الأجتماعية للانفجار السكاني ستشكل الأطار الذى ستندلع منه تلك الصراعات المريرة بشكل سريع . هكذا كان الوضع في مقدونيا القديمة ، وهذا هو الوضع الراهن في الشرق الأدنى ، بيد أن التغير الذى حصل في هذا السياق تمثل في (زخم) النمو السكاني الذى يحدثه اليوم عشرات الملايين من الناس ، لا بضعة آلاف في عهد الأسكندر الأكبر . فأي مستقبل ينتظرنا اذا ما تزايدت الاضطرابات الاجتماعية بنفس الوتيرة مع النمو السكاني العالمي؟

وإذ تواجه المناطق النامية مشكلتها الكبرى المتمثلة بالانفجار السكاني ، (مترافقة مع تناقص الموارد) ، فإن الكثير من الدول المتقدمة تواجه المشكلة المضادة المتمثلة بثبات النمو السكاني وربما النمو السلبي . وفيما تنعم هذه الدول بمستوى عال من المعيشة ،

---

* استخدمت هنا كلمة (غالباً) و (احيانا) لأني لا أجادل في أن الانفجار السكاني (سوف) او (يجب) ان يفضي الى عدم استقرار او توسع ، وأما العوامل الأخرى التي تلعب دورا فهي طبيعة النظام والموقع الجغرافي والوضع الاقتصادي .

وبرعاية صحية ممتازة ، فهي تتمتع بالتالي بمعدلات وفيات منخفضة . أن تعزيز الحجم الكلي للأمة يتطلب توافر معدل خصوبة بديل يبلغ قرابة (١ر٢) طفل للمرأة الواحدة*. وفي هذا الصدد تشير الاحصائيات الأخيرة لقسم السكان التابع للأمم المتحدة أن معظم البلدان المتقدمة تعاني من انخفاض معدلات الخصوبة منذ ستينيات هذا القرن ، حيث انخفضت – على سبيل المثال – نسبة الولادة في ايطاليا من ٥ر٢ الى ٥ر١٪ ، وفي اسبانيا من (٩ر٢) الى (٧ر١)(31) .

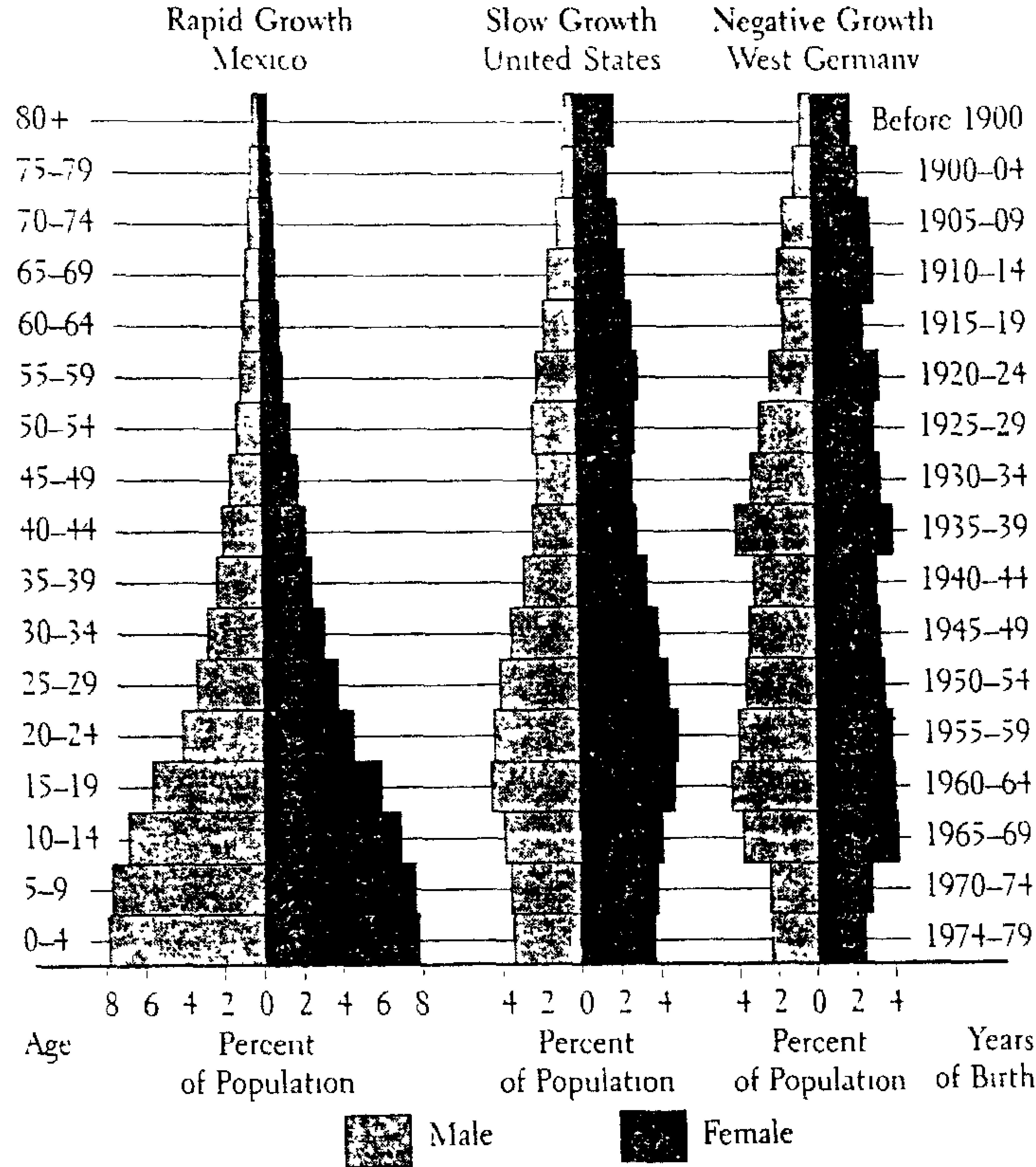
ولعل اوضح مسبب لهذا الانخفاض هو التغيرات التي حدثت لكل من مكانة المرأة وطموحاتها في المجتمعات الغربية ، حيث ازداد عدد خريجات التعليم العالي ، وازداد اقبالهن على سوق المهن المختلفة ، مما نجم عنه ميل لتأخير الانجاب باستخدام اساليب متطورة لمنع الحمل . ومن شأن هذه الاتجاهات ان تتفاعل مع تأثيرات الحياة المدنية مع معدل الانجاب ، لا سيما في المدن الكبيرة . وسواء آثر الازواج العيش في المدينة طلبا لحياة اكثر تقدما ولعمل أعلى ريعا ، أو وجد الانسان صعوبة في حشر أبنائه في شقق ضيقة تعجز عن استيعاب طاقاتهم الهائلة ، وهو عامل اكثر احتمالا ، فإن الحياة المدنية تؤدي على مر الزمن إلى هبوط معدلات الخصوبة . إن الزمن بحق هو عامل التغيير الرئيسي .

وقبل أن تغدو المدن اماكن تسهم في خفض معدلات الخصوبة ، كانت منذ أمد بعيد بؤراً لاستقطاب الملايين والباحثين عن العمل ، والساعين للارتقاء باوضاعهم الإجتماعية ، والهاربين من مهنة مجتمع زراعي كثيف السكان شحيح الموارد . ولعل أوضح المضامين المترتبة على تفاوت الفئات العمرية فيما بين اقطار العالم النامي والعالم المتقدم ، أن العبء الذى يثقل كاهل الدول النامية يتمثل في رعاية الملايين من أبنائها ممن هم دون الخامسة عشرة ، فيما تضطر الدول المتقدمة إلى رعاية ملايين متزايدة من مواطنيها الطاعنين في السن ممن يتجاوزون الخامسة والستين . أما سبب هذا التباين فهو بسيط للغاية ، ذلك أن هياكل الأعمار في المجتمعات ذات النمو السكاني المتسارع ، تتخذ شكلا هرميا (هو واضح في الرسم البياني رقم (٢) ، وبالذات ذلك الشكل المتعلق بهيكل الأعمار في المكسيك ، حيث تمثل الأعداد الكبيرة لمن هم دون سن العشرين قاعدة الهرم العريضة ، بينما تشير قمته الضيّقه إلى الاعداد القليلة لمن يتجاوزون ذلك السن ، فإذا ما حدث انخفاض كبير في معدل الخصوبة ، ضاقت

* هذا المعدل يأخذ في الحسبان أن عددا قليلا من البنات يتوفين في سن مبكرة ، وأن نصف المواليد من الذكور مما يجعلهم مستبعدين من حسابات الولادة .

قاعدة الهرم تاركة عددا اصغر من فئة الشباب تحمل على كاهلها المجموعة الاكبر نسبيا من الشيوخ .

**الرسم البياني رقم (٢) : هياكل الأعمار**




وحيث لا تتعدى نسبة من هم فوق الخامسة والستين في اكثر الدول الأفريقية فقرا ٢٪ او ٣٪ من عدد السكان ، فإن هذه النسبة ترتفع الى حد كبير في الدول الغنية التي تتمتع بمستويات متقدمة من الخدمات الصحية ، حيث تصل في النرويج مثلا إلى ١٦ر٤٪ ، وفي السويد الى ١٨ر٣٪(32) . وما زال معدل الزيادة في أوساط هذه الفئة العمرية في ارتفاع مضطرد في الدول الاكثر ثراء* لانخفاض معدلات الخصوبة الكلية من ناحية ولتطور الرعاية الصحية المقدمة للشيوخ من ناحية أخرى ، ويتوقع لهذه النسبة

* تشير كلمة «الاكثر ثراء» إلى الدول العشرين الاعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية .

أن ترتفع لتصل إلى حوالي ٣ر١٥٪ بحلول عام ٢٠١٠ وإلى ٢٢٪ في سنة ٢٠٤٠ وقد تنجم عن هذه المشكلة يوما ما عقبة إضافية في طريق التفاهم الدولي أو تفاهم الشمال والجنوب . فبينما ستنكب الدول الغنية على تخصيص المزيد من الموارد للشيوخ ، ستكون بقية دول العالم تتوسل المساعدات لتلبية الاحتياجات الهائلة الناجمة عن تلك الطفرة السكانية المترتبة على زيادة الأطفال والرضع ، بيد أن هذا القول لا يعني ان جميع البلدان المتقدمة اقتصاديا تتأثر بصورة متساوية بمشكلة التزايد المفرط في اعداد الشيوخ . ففي الولايات المتحدة مثلا ، سوف يفضي التدفق المستمر للمهاجرين والإرتفاع النسبي في معدلات الخصوبة في أوساط أسر الأقليات العرقية الى النمو العام للسكان ، مما يعني أن القاعدة العمرية للهرم السكاني لن تكون ضيقة الى حد بعيد .

وفي الدول الاسكندنافيه ، لعبت البرامج المتقدمة لرعاية الامومة دورا كبيرا في الحيلولة دون الانخفاضات المبكرة في معدلات الخصوبة ، لكن بلدانا متقدمة أخرى كألمانيا وايطاليا واليابان باتت تواجه عواقب الارتفاع المفزع في عدد المسنين في وقت يتراجع لديها عدد الفتيان .

وتعتبر هذه الظاهرة في علم الاقتصاد الكلي تطورا غير مرغوب . إن مجتمعا تتراوح اعمار أبنائه ما بين الخامسة عشرة والرابعة والستين يكون بشكل عام ميالاً إلى خلق الثروة وتقليص احتياجاته(33) من الخدمات الصحية والاجتماعية ، فيما يشكل المسنون والاطفال قوة استهلاكية اكبر للموارد ، ويحتاجون الى خدمات صحية واجتماعية اكثر . أن بعضا من هذا العبء المالي يمكن توقعه سلفا (في المجتمعات الأكثر ثراء على الأقل) ومواجهته من خلال مشاريع الإدخار والتقاعد الوطنية .

ومع ذلك يبقى السؤال قائما في تلك المجتمعات التي تنفق المزيد من الأموال على تطوير اساليب ترمي لإطالة اعمار أولئك الذين تخطوا الخامسة والسبعين ، حول ما اذا كان من الأجدى ان تستثمر هذه الأموال في مجال آخر كطب الأطفال الوقائي ، أو تطوير الخدمات التعليمية . وأخيرا فثمة قلق متنام من أن يغدو هيكل الأعمار وأولويات الأنفاق في بلد يعج بنسبة عالية من أعالة المسنين حجر عثرة في طريق تنامي الانتاج الإجمالي بما يؤدي الى ضعفها بالمقارنة مع المجتمعات التي تتمتع بنسبة عالية من الأيدي العاملة وباستثمارات اعلى للموارد في مجالي الصناعة والتصنيع .

إن الحسم بأن جميع النتائج المترتبة على اتجاه الأعمار المذكور هي نتائج ضارة لا زال امراً على درجة عالية من التعقيد ، ذلك أن تناقص الأيدي العاملة قد يؤدي الى

استثمارات اوسع في مجال الأتمتة وفي الأجهزه الأخرى الموفرة للعمالة كما هو شأن اليابان اليوم* . ولربما ارتفعت مستويات الادخار بصورة متزايدة في المجتمع الطاعن في السن ، مما تنجم عنه زيادة في المدخرات القومية الإجمالية ، على الرغم من غياب الدليل القاطع على هذا القول . ذلك أن المسنين قد يسحبون مدخراتهم الخاصة بمرور الزمن ، أضف إلى ذلك أن مجتمعا يندر فيه الشباب ، تندر فيه الجريمة ، وتندر احتمالات خوضه للحروب علماً بانه سيعاني من قلة المنتسبين لقواته المسلحة فيما لو تعرض إلى تهديد قوى خارجية معادية ، فكيف يمكن الموازنة بين المناقب والمثالب ؟!

ومن مفارقات هذه الظاهرة أن شعوب العالم النامي لن تنجو من النتائج المتمخضة عنها سواء أكانت سلبية أم ايجابية اذا ما تمكنت من الإفلات من نتائج انفجارها الديموغرافي الحالي ، ذلك أن مشكلة المسنين في نهاية المطاف متشابهة في الاقطار المتقدمة والأقل منها تقدما ، ولكن الفرق بينهما يكمن في التوقيت والمدى . فمتوسط العمر الاوروبي الحالي هو ٩ر٣٣ سنة فيما يتوقع ان يصل في المكسيك إلى ٤ر٣٣ سنة في عام ٢٠٢٠م ، بيد أن اكثر الجوانب إثارة في هذا الموضوع هي قضية الصين التي سعت منذ سنوات لتحديد نموها السكاني بأن طبقت بحزم سياسة الطفل الواحد . ونتيجة لنجاحها النسبي في هذا الميدان ، فسوف يكون عدد مواطنيها الذين يتجاوزون الستين يساوي عدد نظرائهم في اوروبا عام ٢٠١٠م(33) .

وليس يعنينا في هذا السياق ما اذا كانت كل منطقة منهما قادرة على توفير حصص متساوية من الموارد المخصصة للمواطنين الذين تجاوزو الستين ، وبخاصة عندما يأخذ المرء بعين الاعتبار الاختلافات الكمية الهائلة بين الفريقين .

إن خمس الشعب الايطالي سيبلغون عامهم الخامس والستين بحلول عام ٢٠١٠، وهي نسبة تعادل احد عشر مليونا من ما مجموعه ٥٥ مليوناً . وباعتماد النسبة ذاتها ، سيكون لدى الصين بحلول عام ٢٠٥٠م ما يقارب ثلاثمائة مليون مسن بحاجة للأعالة من مجموع سكانها الذي سيبلغ عندئذ بليون ونصف البليون نسمة ، ولكن ليس هناك ما يشير الى توفير المخصصات اللازمة لرعاية هذا العدد مستقبلاً .

بهذا نكتفي بما أوردناه من مناقشة شبه شاملة لمشكلة المجتمعات الشائخة . وهي شمولية اقتضتها طبيعة المشكلة التي تتفرع منها مشكلات عملية ومادية عادية . وتبقى أمامنا مشكلة أخرى تنطوي على مخاوف ثقافية وعرقية عميقة الجذور ، أحسن

* انظر الفصلين الخامس والثامن .

أحد الكتاب حين وصفها بمشكلة – (الخوف من الانحطاط السكاني)(34) – . ولهذه الظاهرة تاريخ طويل يتمثل في الكتابات العديدة والحركات السياسية التي ظهرت في اوروبا والولايات المتحدة أواخر القرن التاسع عشر محذّرةً من انحلال الجنس البشري او من غرق جنس معين أو ثقافة معينة في بحر من الشعوب «الأدنى» .

ويتمحور جوهر هذا القلق حول اعتقاد المرء بأن المجموعة العرقية واللغوية التي ينتمي إليها ذات مكانة خاصة في التاريخ ولها ملامح وأسهامات فريدة في اطار الحضارة العالمية ، الأمر الذى يوجب المحافظة عليها من خلال المحافظة على صحة وسكان هذا الشعب . فأذا ما انكمش معدل الخصوبة ، سيكون أمراً في غاية السهولة ان يعلن المتشائمون الحضاريون ان الأمة في طريقها الى الانحدار ، فيشرعوا في التحريض على تبني طرائق ترمي إلى قلب مفهوم «الانحلال البيولوجي» بمضمونه الشائع (35) .

وكان من الطبيعي ان تنبثق عن هذه المخاوف جهود تحث على تبني سياسات تعزز نهج زيادة المواليد وتشجيع للنساء على المزيد من الأنجاب . وتتراوح هذه الجهود من التشريعات الجزائية من نوع تحريم كل من الأجهاض ومنع الحمل ، إلى مزيد من التدابير العملية مثل منح علاوات الأطفال ، والعناية الطبية قبل الولادة وبعدها ، ومنح إجازة حمل للمرأة العاملة ، إضافة الى اسلوب آخر يعتمد على الدعاية والتمجيد مثل منح الاوسمه أو الألقاب «كبطلة الاتحاد السوفيتي» للأم التي تنجب خمسة اطفال ، وخير منها تلك التي تنجب عشرة اطفال . لقد حظيت هذه الحملات بدعم من قوى اليمين واليسار ، بل طالب عتاة المحافظين باتباع سياسات تسهم في زيادة المواليد ، ودعا مسؤولون في بعض البلدان الاشتراكية لتبني النهج ذاته ، أما أحزاب الوسط الليبراليه فقد عارضت محاولات التدخل في رغبة الأسرة أزاء الحجم الذى تراه مناسبا لها(36) .

ينطوي الوجه الآخر لهذا القلق على سخط على الشعوب الأخرى التي تتمتع بوتائر نمو سكاني متسارعة ، وهو سخط نابع من افتراضهم أن الأجناس ذات النمو الأسرع ستنقض على الشعوب ذات النمو الراكد ، او النمو السلبي المنحدر وتهيمن عليها . أنها رؤية تنطلق من نظرية الصراع حسب ما رآها داروين . وتسود مخاوف النمو المتفاوت بصورة خاصة في اوساط المجموعات المتباينة عرقيا داخل البلد الواحد ، لأن ذلك في نهاية المطاف سيؤدي – افتراضا – الى تغيير التوازنات الاقتصادية والسياسية . وأمامنا نموذج المخاوف الاسرائيلية من تنامي عدد العرب داخل حدود

اسرائيل «الموسعة» بصورة تفوق وتاثر نمو اليهود ، وهناك نموذج الخوف من التغيير في التوازنات المسيحية – الاسلامية في لبنان (لصالح المسلمين) ، وقد تمتد هذه التوترات والمشكلات الى أماكن نائية مثل مقاطعة كيبيك وجزر فيجي ، حيث تذكرنا جميعها بالأبعاد السياسية لانخفاض السكان ، على أن أدراك مثل هذه الاتجاهات يؤدي احيانا الى نتائج ايجابية .

ترى إلى أي مدى كان تأثير إدراك حكومة جنوب افريقيا لتناقص عدد السكان البيض على قرارها بنبذ سياسة الفصل العنصري ؟ فقد كانت نسبة السكان البيض تشكل ١:٥ من اجمالي عدد السكان في عام ١٩٥١ ، ثم انحدرت إلى ١ : ٧ في مطالع الثمانينات ، ومن المتوقع أن تنخفض لتصل إلى ١ : ٩ أو ١ : ١٣ في عام ٢٠٢٠)(37) .

إلا أن الصورة الاجمالية تشير إلى أن نماذج الصراع والعنف في حالات من هذا القبيل قد فاقت الى حد كبير تلك النماذج التي اختارت اللجوء للحلول الوسط ، لدى ادراك شعب من الشعوب أنه في حالة تناقص سكاني نسبي .

وثمة رد فعل آخر نشأ لدى تزامن الانفجار السكاني مع الانخفاض النسبي في الموارد المادية ، ويتمثل ذلك بانتقال الناس إلى أماكن أخرى تتوسم فيها فرصا اقتصادية أفضل . وأحد وجوه هذا الانتقال هو نزوح السكان من الريف إلى المدينة مثلما يحدث اليوم في دول العالم النامي . وبالرغم من المشكلات التي يثيرها هذا النزوح في المدن ذاتها ، فان الحكومات والشعوب تبدي قلقا أشد حيال نوع آخر من الهجرة : انه الهجرة من بلد الى بلد آخر .

ويمثل البعد المادي واحدا من أسباب هذا القلق . وحيث ان الانسان (خلافاً للطيور المهاجرة) يحتاج إلى الكثير من الطعام والملبس والمأوى إضافة إلى أشياء أخرى عديدة ، فإن الهجرة تثير على الدوام مشكلة توفير الموارد . فإذا ما توفر الطعام بغزارة، وتوفرت مساحات واسعة من الأراضي ، كما كان عليه الوضع في السهول العظمى الأمريكية في القرن التاسع عشر ، فسوف تكون المشكلة أخف وطأة (إلا من وجهة نظر هندي يعيش في تلك السهول) . وإذا ما كان هناك اعتقاد بأن الموارد اكثر محدودية ، مثلما تشعر كثير من الدول الأوروبية في هذه الايام ، فإن تزايد موجات الهجرة سوف يثير بشكل واضح مشكلة توفير الرعاية للمهاجرين . علاوة على ذلك، فإن الهجرة التي تتم على نطاق واسع تثير مخاوف فقدان السيطرة على حدود الوطن

وسيادته التقليدية ، وهي مخاوف تنبثق من إمكانية حدوث تغير في أوساط جنس منسجم عرقياً ، أو جنس «نقي» ، نتيجة التزاوج مع افراد الشعب الأصليين . إن هذه المخاوف لا تتوقف عند تواجد ابناء شعوب أخرى في البلد ، بل تتخطى ذلك لتشمل مخاوف من انتشار انماط حياة غريبة ، وأعراف دينية مختلفة وعادات ثقافية مغايرة ، يمكن لها أن تطال الممتلكات والنظام التعليمي والامتيازات الاجتماعية التي يتمتع بها المواطنون الأصليون ، ودفعوا من جيوبهم لقاءها أموالا طائلة .

ومنذ أمد قريب جدا عبر البعض عن قلقة من أن الهجرة غير القانونية الى الولايات المتحدة ، مثلا ، هي المسؤولة عن انبعاث امراض قديمة وانتشار امراض جديدة مثل الكوليرا والحصبة والايدز ، والتي تشكل أعباء متزايدة على نظام الرعاية الصحية ، كما تثير احقاداً جديدة ضد المهاجرين . وأخيرا ، هناك المخاوف الدائمة التي تنتاب المواطنين الأصليين والتي تتمثل في أن استمرار تدفق المهاجرين سيحولهم ذات يوم إلى أقلية في موطنهم .

لقد ساد الكثير من القلق في الآونة الأخيرة حيال الهجرة الخارجة عن السيطرة في الدول الاوروبية ، وفي بعض التفرعات الاوروبية ، مثل استراليا والولايات المتحدة. إنها لمفارقة تاريخية صارخة .

لقد كانت اوروبا منذ عدة مئات من السنين مصدرا لأهم حركات الهجرة في التاريخ العالمي ، حيث حدثت أولى مظاهرها قبل قرون خلت ، واتخذت اشكال التوسع شرقا من جانب المستوطنين الجرمان وموجات الغزو التي امتدت غرب وجنوب بلدان ايبيريا(38) . ولكن الثورة الصناعية في اوروبا هي التي حفزت اندفاع القارة الى الخارج ، ذلك أن تلك الثورة قد أدت الى نمو هائل في عدد السكان ، وفي الوقت ذاته أنتجت أشكالاً متقدمة من وسائط النقل والاسلحة .

وفيما بين عامي ١٨٤٦ و ١٨٩٠ بلغ معدل هجرات الناس من اوروبا ٣٧٧٫٠٠٠ شخص في العام الواحد ، أما في الفترة ما بين عام ١٨٩١ وعام ١٩١٠ فقد ارتفع معدل الهجرة ليصل إلى ٩١١٫٠٠٠ شخص في العام . وحقيقة الأمر أنه في الفترة الواقعة ما بين عام ١٨٤٦ وعام ١٩٣٠ ، تجاوز عدد الأوروبيين الباحثين عن حياة جديدة في ما وراء البحار ٥٠ مليون شخص . ولأن الاوروبيين كانوا يتزايدون بشكل متسارع في بلادهم خلال تلك الفترة فقد كان نصيبهم من عدد سكان العالم

الاجمالي يتزايد تدريجيا ، حيث أشارت بعض الاحصائيات إلى أن عدد السكان القوقاز بلغ ما نسبته ٢٢٪ من الجنس البشري كله في عام ١٨٠٠ ، وارتفع ليصل إلى ٣٥٪ في عام ١٩٣٠(39) . وقد كان هذا هو الاساس الديمغرافي لما عرف فيما بعد باسم «الثورة العالمية باتجاه تبني نمط الحياة الغربية»(40) . لقد أرغمت مجتمعات أخرى في طول الارض وعرضها على الاستجابة لتوسع الرجل الغربي ، ولسياساته ، ولأفكاره ولاقتصاده ، سواء أرغبت في ذلك أم لم ترغب . وكان طبيعيا والحالة هذه أن يقع الكثير من البلدان تحت السيطرة السياسية المباشرة للمهاجرين الأوروبيين .

على أن الفرق الرئيسي بين هجرات اليوم وهجرات الأمس يكمن في أن الاخيرة كانت تتم من مجتمعات متطورة تكنولوجيا الى مجتمعات أقل تطورا(*) ، فيما تتجه الهجرات المعاصرة بصورة أساسية من مجتمعات أقل تطورا إلى اوروبا وأمريكا الشمالية وأستراليا . وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار الاختلالات العالمية في الاتجاهات الديمغرافية ، فإن حركة الهجرة هذه ينبغي ان تخدم كل الأطراف المعنية ، من حيث المبدأ . فالهجرة من الدول الأقل تقدما من شأنها ان تخفف من الضغوط السكانية ومن البطالة في هذه الدول ، بينما تعوّض عن النمو السكاني السلبي ومشكلاته الاقتصادية وعن اليد العاملة الشائخة في الدول المتقدمة . فلماذا إذاً لا تسمح امريكا الشمالية بتدفق ملايين العائلات من جنوب «ريوجراند» ؟ ولماذا لا تقبل اليابان ، التي تعاني من نقص في الأيدي العاملة ، أعدادا هائلة من العمال الراغبين في الهجرة اليها من جنوب شرق أسيا ؟ ولماذا لا ترحب المجموعة الاوروبية ، ذات السكان المسنين ، بملايين العاطلين عن العمل من شمال أفريقيا ؟

ولأن معظم الدول الأوروبية تعاني من معدلات خصوبة تعويضية سلبية في وقت يتوقع ان يتضاعف عدد سكان الجزائر والمغرب وتونس خلال العقود القليلة القادمة ، فإن هذا الوضع يشكل «الحالة المثلى» ، مثلما أشارت مجلة الايكونومست بسخرية ذات يوم(41) .

والسبب في التعليق الساخر الذى ورد في الايكونومست حول تدفقات الهجرة

(*) كان الاستثناء الأبرز في هذا المجال يتمثل في النموذج الأمريكي حيث كانت الولايات المتحدة في منتصف القرن التاسع عشر على الاقل متفوقة تكنولوجيا على إيرلندا وايطاليا وبولندا وروسيا وعلى مجتمعات أخرى جاء منها المهاجرون .

يكمن في أن محرريها يدركون جيدا حقيقة مشاعر السكان الأصليين التي تمقت المهاجرين ، وبخاصة شعوب تلك الدول التي تفتقر إلى تقاليد الدولة التي تشكل بحد ذاتها «بوتقة انصهار» كالولايات المتحدة .

وخلال سنوات الطفرة الاقتصادية التي عمت خلال الخمسينيات والستينيات ، رحبت دول أوروبية كثيرة بضيوفها من العمال الذين تدفقوا عليها من جنوب ايطاليا والبرتغال ، ثم من تركيا ويوغسلافيا وشمال افريقيا ومن دول اقل تطورا . لقد وفر هؤلاء العمال الضيوف العمالة غير الماهرة للمصانع وقطاع الانشاءات ، كما مارسوا الأعمال الأدنى أجرا في مجالات الرعاية الصحية والنقل العام ، والنظافة وغيرها . بيد ان المشكلة تمثلت في أن هذه الدول المضيفة كانت تسعى وراء «العمل» فإذا بها تحصل في نهاية المطاف على عدد كبير من «البشر» . حيث استقدم العمال المهاجرون عائلاتهم وغدوا بحاجة إلى خدمات إسكانية وتعليمية وصحية ، كما تجمعوا في مناطق معينة من المدن تتصف بانخفاض اجور السكن فيها إلى أدنى مستوى ممكن ، وأقاموا في تلك المناطق مطاعمهم ومحلاتهم ومعابدهم ومساجدهم وجلبوا معهم عاداتهم ومأكولاتهم الغريبة ، ناهيك عن أنهم جاءوا الى المنطقة ببشرة غريبة . وعندما تراجع الأداء الاقتصادي لتلك الدول المضيفة في اواخر السبعينيات ، كان من المستحيل على تلك الدول إعادة كل هؤلاء العمال الضيوف الى بلدانهم الأصلية ، علما بأن الكثير من هؤلاء العمال كانوا يقومون بأعمال مفيدة لأصحاب الأعمال . لذلك ، لم يبق في عام ١٩٨٥ من هؤلاء العمال الذين اتجهوا الى اوروبا للبحث عن عمل خلال العقود السابقة والذين بلغ عددهم نحو ثلاثين مليوناً ، لم يبق منهم غير خمسة ملايين ، ولكن اقدامهم على الزواج جعل من العدد الاجمالي للمهاجرين الدائمين ثلاثة عشر مليون شخص .

ومع أن قوانين الدول المضيفة تحظر التمييز رسميا ، الا ان تحيزات السكان الأصليين ضد المجتمعات المهاجرة بارزة للعيان ، ففي بريطانيا هناك تحيز ضد الهنود والباكستانيين ، وفي فرنسا ضد الجزائريين والمغاربة ، وفي المانيا ضد الاتراك ، وفي بعض اجزاء الولايات المتحدة هناك تحيز ضد ابناء امريكا اللاتينية والآسيويين . وتنبع جذور هذه التوترات من «أجنبية» هؤلاء المهاجرين ، أو بكلمة أخرى ، تنبع من انتمائهم إلى أجناس مغايرة . فليس هناك أية مشكلة لدى الأمريكيين البيض في أن يرحبوا في بلادهم بالآلاف من المهاجرين اليها من الدول الاسكندنافية أو بريطانيا أو

ألمانيا من ذوي المؤهلات والكفاءات الفنية العالية ، تماما مثلما رحب الأستراليون في وقت مضى بالمهاجرين البريطانيين (على حساب المهاجرين الصينيين) . كما أن الدول الاستعمارية الأوروبية لم تعارض عودة المستوطنين السابقين من أنجولا وروديسيا والجزائر (مع أن الحكومات البريطانية عبرت عن ردود فعل مغايرة إزاء الأوغنديين والهنود والصينيين المقيمن في هونغ كونغ) . اما الالمان فلم يواجهوا إلا القليل من المصاعب في هجرة الألمان القدامى . وها هي اسرائيل تشجع بقوة هجرة اليهود اليها ولا تشجع هجرة العرب اليها(42) .

وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار التوترات السياسية والاجتماعية التي افرزتها الهجرة المتخطية للقوميات والمحدودة نسبيا ، لأدركنا سبب القلق المنبثق عن احتمال حدوث زيادة هائلة في السكان ما بين دولة وأخرى .

وبالنظر الى الاختلالات القائمة في الاتجاهات الديمغرافية بين مجتمعات «اليسر» ومجتمعات «الفقر» ، فإنه من المرجح حدوث موجات هجرة واسعة في القرن الحادي والعشرين ، والاحصاءات الأولية تشير إلى شيء من هذا القبيل . فإذا كان عدد سكان قارة استراليا في عام ١٩٩٠ ، ١٦٫٧ مليون نسمه فإنه من المتوقع ان يصل عدد سكانها في عام ٢٠٢٥ إلى ٢٢٫٧ مليون نسمه ، وهي زيادة تدريجية هادئة . وعلى مقربة من استراليا توجد اندونيسيا التي يتوقع ان يرتفع عدد سكانها من ١٨٠ مليون نسمه إلى ٢٣٠ مليون نسمه خلال الفترة المذكورة اعلاه . أما دول جنوب أوروبا مثل اسبانيا والبرتغال وفرنسا وايطاليا واليونان ، والتي تشير التقديرات الى أن عدد سكانها مجتمعة سيرتفع بما مجموعه خمسة ملايين شخص فيما بين عام ١٩٩٠ و ٢٠٢٥ ، فإنها تقبع في منطقة قريبة من دول شمال افريقيا (المغرب والجزائر وتونس وليبيا ومصر) والتي من المتوقع ان يزداد عدد سكانها بما مجموعه ١٠٨ ملايين نسمه خلال تلك الفترة . أما سكان الولايات المتحدة فيتوقع أن يحققوا نموا تبلغ نسبته ٢٥٪ في عام ٢٠٢٥ ، فيما يتوقع لجارتيها الجنوبيتين المكسيك وجواتيمالا أن تحققا نموا سكانيا يصل إلى ما نسبته ٨٨٪ و ٢٢٥٪ على التوالي خلال الفترة ذاتها(43) .

وقد اوضحت دراسة حديثة حول «السكان والأمن» أنه بسبب تقسيم الحدود فيما بين الحكومات القائمة والتي تقوم بمهمة مراقبة حدودها ، فإن عدد المهاجرين اليوم أقل مما كان عليه قبل قرن من الزمان ، وسوف يستمر على هذه الوتيرة(44) . وفيما يبدو جليا ان الدول المعاصرة تبذل جهودا متزايدة لتقييد الهجرة (وفي بعض الحالات

لمنعها) إلا انه من المتوقع ألا تحقق هذه الدول نجاحا تاما في ردع المهاجرين البائسين . لقد اخفق «قانون الهجرة والتجنس الامريكي» لعام ١٩٨٦ ، كما اخفقت معه الدوريات الأمريكية المنتشرة على الحدود مع المكسيك في وقف المهاجرين المتدفقين من الشمال الذين ظلوا في ازدياد حتى وصل عدد المتسللين عبر الحدود الى ما يربو على مليون شخص سنويا .

وفي فرنسا أدت الضغوط الشعبية المعارضة للهجرة إلى احراج الحكومة الفرنسية مما اضطرها في شهر يوليو من عام ١٩٩١ إلى اعلان سلسلة من الاجراءات الأكثر صرامة لتقليص الهجرة غير القانونية إلى فرنسا ، بما في ذلك استئجار طائرات لترحيل المهاجرين ، ولكن زعماء المعارضة اليمينيه استمروا في التنديد «بضجيج ورائحة» الأربعة ملايين مهاجر ، الذين يشكل العرب أغلبيتهم . كما اعترف وزراء في الحكومة الفرنسية بصعوبة قبول المزيد من المهاجرين في وقت بلغت البطالة في البلاد ما نسبته ٩٫٥٪ . وقد أعطى هذا الجدل انطباعا بأن فرنسا قد فقدت السيطرة على حدودها(45) .

علاوة على ذلك ، يسود الأوساط الأوروبية الغربية قلق نابع من أن دول المجموعة الاوروبية التي تسمح بالهجرة الداخلية والإقامة لمواطني الدول الأعضاء ستعاني من ضعف سيطرتها على التدفقات السكانية فيما بينها ، ومن تراجع قدرتها على وقف موجات الهجرة غير القانونية . وفي الوقت الحاضر هناك نحو خمسة عشر مليونا من الرجال والنساء والأطفال يعيشون في مخيمات في وسط أوروبا وجنوب شرق آسيا يحدوهم أمل بأنهم سيستقرون في مكان ما ذات يوم .

وقد يواجه هؤلاء المهاجرون ، إضافة إلى آخرين سينطلقون من المكسيك وتركيا، الكثير من العقبات. بل أن الكثير منهم قد بدأوا في مواجهتها فعلا. وهؤلاء غالبا ما يتلقون المساعدة والمأوى عن طريق اقارب لهم سلكوا ذلك الدرب الصعب من قبلهم وسوف نرى لاحقاً أن هؤلاء المهاجرين يتمتعون بمحفزات وفرتها لهم ثورة المعلومات . التي تعني «أن الناس في هذا الوقت مطلعون على انماط الحياة التي يعيشها الناس في مناطق أخرى من العالم» ، وأنهم سيحاولون الوصول إليها برا أم بحرا أم جوا(46) .

وتتضافر عوامل الطرد المنبثقة من العالم النامي ذي الكثافة السكانية الشديدة مع عوامل الجذب المتوفرة في المجتمعات الأكثر تقدما والتي تعاني من تدني وتائر النمو السكاني . ومثلما كان الحال في زمن مضى فإن «البلايين من الفلاحين والفلاحين

السابقين مستعدون وتواقون للانتقال الى اماكن تعيش فيها شعوب اكثر ثراء وتمدنا»(47).

ولعل الأسر الثرية في نصف الكرة الشمالي التي تقرر بصورة فردية ما إذا كان يكفيها طفل او طفلان على الأكثر ، لا تدرك أنها من خلال هذا الحجم العائلي الصغير تفسح المجال واسعا في المستقبل امام الأقليات القومية ذات النمو السكاني الأعلى لمشاركتها بشكل أوسع في الوظائف وفي بعض مناطق المدن الداخلية ، وفي حصص السكان وحصص افضليات السوق ، وذلك من داخل حدودها القومية وخارجها . ولكن هذا هو ما تمارسه هذه الأسر بالضبط .

ومن هنا ، فإنه يبدو من غير المحتمل ان تنجح الجهود الدؤوبه المبذولة للسيطره على موضوع الهجرة في مقاومة هذا الاختلال الهائل في التوازنات السكانية العالمية . ولعل اكثر الاحصائيات الضاغطة تلك التي تشير إلى ان الديمقراطيات الصناعية كانت تتمتع بخمس سكان العالم في عام ١٩٥٠ ، ولكن تلك الحصة تدنت لتصبح سدس سكان العالم في عام ١٩٨٥ ، ويتوقع لها مزيد من الانكماش الى ما دون العشر في عام ٢٠٢٥ . وحينئذ لن يبقى غير دولتين هما الولايات المتحدة واليابان في عداد الدول العشرين الأكثر سكانا في العالم ، اما بقية الديمقراطيات الصناعية فسوف تعتبر كلها تقريبا «دولاً صغيرة»(48) . إن هذا التناقص في حصة هذه الديمقراطيات من تعداد السكان العالمي سيدفع هذه الدول الى مواجهة مشكلتها الاشد خطورة خلال العقود الثلاثة القادمة .

وإذا استطاع العالم النامي أن يرفع من مستويات انتاجه ومعيشته ، فسوف تنخفض تدريجيا حصة الغرب من الناتج الاقتصادي والقوة العالمية والتأثير السياسي . ويعزى ذلك ، ببساطة بالغة ، إلى قوة الأرقام التي أثارت بدورها سؤالا مثيرا حول ما اذا كانت «القيم الغربية» المتمثلة بالثقافة الاجتماعية الليبيرالية ، وحقوق الانسان ، والتسامح الديني ، والديمقراطية ، وقوى السوق ، ستسهم في الحفاظ على الموقع المتصدر للغرب في عالم يتكون معظم سكانه من مجتمعات لم تخبر الانجازات العلمية والعقلانية والليبرالية لعصر التنوير(49) .

أما إذا ظل العالم النامي قابعا في شرك الفقر ، فسوف تجد الدول الأكثر تقدما نفسها محاصرة من قبل عشرات الملايين من المهاجرين واللاجئين التواقين للعيش وسط شعوب ديمقراطيات ثرية وشائخة في آن واحد . وفي كلا الحالتين ، يتوقع ان تكون

النتائج مؤلمة للسدس الأغنى من سكان الأرض ، والذى يتمتع بخمسة اسداس الثروة ، وإن كان ذلك بشكل متفاوت .

وتشكل معضلة الاختلالات السكانية العالمية فيما بين المجتمعات الأكثر يسرا والأكثر فقرا خلفية لجميع قوى التغيير الهامة الأخرى التي تفعل الآن فعلها في العالم .

وليس هناك غير شكوك ضئيلة بأننا نشهد اليوم انفجارا سكانيا مشابها لذلك الانفجار الذى حصل في انجلترا في زمن مالتوس ، وإن كان انفجار اليوم اضخم بمئات المرات . علاوة على ذلك ، فإن انفجار اليوم يحدث في زمن التغيرات التكنولوجية المذهلة التي تجتاح طرائقنا في التصنيع ، والزراعة ، والتجارة ، والاتصالات ، وهي تغيرات سنتفحصها الآن ، لا لذاتها فقط ، بل لنرى ايضا كيف يمكن لها أن تخفف او تفاقم من كارثة ديمغرافية وشيكة .

************

# البـــاب الأول

## الفصل الثالث

# ثورة الاتصالات والمال ونشوء الشركات متعددة الجنسيات

# الفصل الثالث

# ثورة الاتصالات والمال ونشوء الشركات متعددة الجنسيات

إن أية محاولة ترمي إلى معرفة قدرة التكنولوجيا المعاصرة الجديدة على حل الأزمة الديمغرافية الوشيكة ينبغي ان توضع في إطارها الصحيح . وفي هذا السياق تتمثل القضايا الحاسمة في : أي من المجموعات والأفراد سيكون بمقدورها أن تبتكر وتسيطر على الاكتشافات الجديدة وتستطيع الوصول اليها ؟ وما هي الظروف الاقتصادية العامة التي تجري في ظلها هذه الانجازات العلمية الكبرى ؟ في هذا الفصل سنوضح كيف يتحول الاقتصاد العالمي بشكل متزايد الى اقتصاد أكثر تكاملا وأكثر ثراء بمجمله ، بالرغم من التفاوت القائم في صنع هذه الثروة وفي التمتع بها . إلا أننا سنناقش حقيقة أخرى مفادها أن القوى المبتكرة والمتحكمة اساسا بهذه التكنولوجيا يزداد حجمها بصورة متتامية ، إنها الشركات المتعددة الجنسيات التي يفوق مداها العالمي مسؤوليتها العالمية . إننا نستبعد قيام الهياكل المتغيرة للأعمال والاستثمارات الدولية بردم الهوة ما بين الأغنياء والفقراء ، بل أننا نعتقد أن هذه الهياكل من شأنها ان توسع تلك الهوة القائمة .

لقد نجم التوسع الهائل في الاقتصاد العالمي في العقود الأخيرة عن مجموعة من الأسباب المترابطة كان أكثرها وضوحا ، وبخاصة لدى اجراء مقارنة مع سنوات الأضطراب فيما بين الحربين ، إقدام الدول التجارية الأساسية بعد عام ١٩٤٥ على انشاء نظام يضمن لها درجة معقولة من الاستقرار المالي والاقتصادي ويحد من الإجراءات الحمائية . وحيث تم اعتماد الدولار ليكون العملة العالمية ، فقد أصبحت امريكا «الملاذ الأخير للتسليف» ، مثلما كانت مدينة لندن في اواخر القرن التاسع عشر، فيما لم يتوفر مقرض من هذا القبيل في عشرينيات وثلاثينيات هذا القرن . إضافة الى ذلك فإن العقود التي اعقبت الحرب شهدت فترة طويلة للغاية من الاستقرار في العلاقات ما بين القوى العظمى ، وهو استقرار تجسد على الأقل في عدم نشوب

حروب فيما بين الدول الأقوى في العالم .

وقد أدى الاستقرار المترافق مع الحاجة إلى إعادة بناء الاقتصادات إثر الخراب الذى أحدثته الحرب العالمية الثانية ، إلى تحقيق معدل نمو في الناتج الصناعي العالمي لم يسبق له مثيل ، وفي الفترة ما بين عامي ١٩٥٣ و ١٩٧٥ حقق ذلك الناتج نموا شاملا ملموسا بمعدل ٦٪ سنويا (٤٪ للفرد) . وحتى في الفترة الواقعة ما بين عام ١٩٧٣ وعام ١٩٨٠ فقد بلغ معدل الزيادة ٤ر٢٪ سنويا ، وقد كانت نسبة مقبولة الى حد بعيد طبقا للمقاييس التاريخية . ويوضح الجدول رقم (١) صورة هذا الارتفاع المترنح ، خاصة لدى مقارنته بالنمو الهزيل في الصناعات التحويلية العالمية في سنوات ما بين الحربين .

الجدول رقم (١)

الانتاج العالمي من الصناعات التحويلية (١٩٠٠ - ١٩٨٠)(1)

| السنه | الانتاج الكلي | معدل النمو السنوي (٪) |
| --- | --- | --- |
| ١٩٠٠ | ١٠٠ | ٦ر٢ |
| ١٩١٣ | ٤ر١٧٢ | ٣ر٤ |
| ١٩٢٨ | ٨ر٢٥٠ | ٥ر٢ |
| ١٩٣٨ | ٤ر٣١١ | ٢ر٢ |
| ١٩٥٣ | ٧ر٥٦٧ | ١ر٤ |
| ١٩٦٣ | ١ر٩٥٠ | ٣ر٥ |
| ١٩٧٣ | ٦ر١٧٣٠ | ٢ر٦ |
| ١٩٨٠ | ٦ر٣٠٤١ | ٤ر٢ |

ولا تشير هذه الزيادات إلا لتلك التي حدثت في مجال الصناعات التحويلية ، أما النمو الذى حصل في اقتصاد الخدمات كالاعلان والبنوك ، والتغذية والتأمين فقد فاق تلك الزيادات ، ذلك أن أنشطة الخدمات كانت قد شرعت برفع حصتها بصورة دائمة من الناتج القومي الإجمالي لمعظم الدول المتقدمة (أكثر من ٧٠٪ في الولايات المتحدة) . كما تنامت التجارة في المجال الزراعي بشكل متواصل منذ عام ١٩٤٥ ،

حيث ازداد الطلب الدولي على المواد الخام (وبخاصة النفط) . وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار تلك العقود التي شهدت استقرارا فيما بين القوى العظمى والنمو العام للرخاء لأدركنا لماذا حقق قطاع السياحة والسفر طفرة واسعة ، حتى غدا واحدا من اعظم الصناعات العالمية التي تضم اضخم الشركات . وقد كان من نتيجة ذلك أن حقق الاقتصاد العالمي نموا ابتداء من عام ١٩٤٥ فاق أي نمو اقتصادي في التاريخ العالمي لفترة ما قبل الحرب العالمية الثانية . وحقيقة الأمر أن الناتج القومي الإجمالي العالمي الحقيقي قد تضاعف أربع مرات ، حيث ارتفع من ٢ تريليون دولار امريكي الى نحو ٨ تريليون دولار في الفترة ما بين عام ١٩٥٠ إلى عام ١٩٨٠ فقط .

على ان النمو الاقتصادي العالمي كان اكثر فائدة للمواطن العادي في الدول المتقدمة اقتصاديا منه لمواطني الدول النامية . ففي عام ١٩٩١ بلغت حصة الفرد السويسري من الناتج المحلي الاجمالي ٣٦٫٣٠٠ دولار امريكي ، والسويدي (٣٢٫٦٠٠ دولارا) ، والياباني (٢٩٫٠٠٠ دولارا) والألماني اقل قليلا (٢٧٫٩٠٠ دولارا)*. وبالمقابل ، بلغت حصة الفرد الهندي من الناتج المحلي الاجمالي ٣٦٠ دولارا والنيجيري ٢٧٨ دولارا(2) . وفي بعض المناطق مثل الصحراء وجنوب الصحراء الافريقية وبعض مناطق جنوب وجنوب شرقي آسيا كانه معدل حصة الفرد في عشرات الدول ادنى من ذلك بكثير(3) . وتنعكس ضخامة هذا التفاوت الهائل في الثروة في تفاوت في معدلات وفيات الأطفال وطول العمر والحظ من التعليم ، إن المواطن السويسري يحصل في المتوسط على دخل يفوق مئات المرات دخل المواطن الاثيوبي.

وبعد ما يقرب من عقود خمسة من النمو الاقتصادي العالمي الذى لم يسبق له مثيل ها هو العالم يمضي سريعا نحو القرن الحادي والعشرين في وقت يعاني أكثر من بليون من سكانه من الفقر . إنه رقم فيه ما يكفي من البشاعة حتى يدرك المرء أن هذا البليون من البشر «يكافحون كي يعيشوا بأقل من ٣٧٠ دولار في السنة»(4) ، ناهيك عن بلايين البشر الذين يعيشون في اقطار مثل بوتسوانا وجواتيمالا بدخل مقبول يصل الى ٧٥٠ دولارا أو ألف دولار في السنة ، وهي مستويات مفزعة لسكان العالم الاول

* تلي المانيا ، النمسا (٢٤٫٨٠٠ دولار) ، فالولايات المتحدة (٢٣٫١٠٠ دولار) وكندا (٢٣٫١٠٠) ، وقد تم تدوير كل الارقام لأقرب مائة دولار ، وقد حسبت طبقا لاسعار الصرف الجارية . كما أن كلمة «المانيا» تشير الى المانيا الغربية فقط .

لقد تزامن هذا الارتفاع الهائل والمتفاوت في الأزدهار الاقتصادي وتفاعل مع نشوء الشركات المتعددة الجنسيات الضخمة والتي يتسع انفصامها عن مصالح وقيم دول المنشأ التي تنتمي إليها . وحيث أن هذه الشركات تخوض صراعا مع الشركات المنافسة على الحصص من السوق العالمية فقد تمكنت من تطوير استراتيجية تستطيع بموجبها ان توجه الإنتاج والإستثمار من مكان إلى آخر في هذا العالم من خلال الاشكال التكنولوجية المتقدمة جدا التي حدثت في قطاعات المال والاتصالات ، التي خلقت سوقا عالمية للسلع والخدمات . وعلى الرغم من أهميتها في عالم اليوم ، فسوف ترتقي هذه الشركات إلى مستوى أكثر أهمية في المستقبل ، حيث ستتحطم الحواجز التجارية التي فرضتها مرحلة الحرب الباردة ويزداد الاقتصاد العالمي تكاملا .

وليست الشركات ذات المصالح الدولية المتخطية للمصالح القومية جديدة النشأة ، فقد تمثلت قبل ذلك بأشكال جنينية في البنوك الكونية الخاصة التي ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر ومطالع القرن العشرين حيث ساعدت على نموها «ثورة الاتصالات» الأولى التي تجسدت في إختراع جهاز البرق ، وغياب الحروب فيما بين تحالفات من القوى العظمى . ففي عام ١٩٠٠ ، على سبيل المثال ، كانت لدى «بيت روتشيلد» The Housé of Rothschild فروع في كل من فرانكفورت وفينا وباريس ولندن ، وكانت جميعا على اتصال يومي فيما بينها . وقبيل عام ١٩١٤ كانت شركة «لويدز – لندن» قد اعتمدت لدى القطاع الأعظم من صناعة السفن الألمانية كشركة للتأمين على السفن الألمانية ، وكانت تلك الشركة على إستعداد لدفع تعويضات لألمانيا لأية خسائر تلحق بسفنها حتى ولو كان ذلك نتيجة حرب انجليزية – ألمانية – ، وهناك العديد من الأمثلة على وجود الشركات متعددة الجنسيات في مراحل سابقة . فقد كان لدى شركة «ليفرر برذرز» ، والتي كانت تعرف باسم «يونيليفر» قبل ذلك ، مصانع إنتاجية تمتد من غرب افريقيا الى الهند . كما كانت هناك شركات متعددة الجنسيات في قطاع النفط قطعت الأرض طولا وعرضا بحثا عن مصادر جديدة للنفط فيما كانت تنقل النفط المكرر من سوق إلى آخر ، كما سلكت شركة فورد طريقا «عالمية» حينما قررت ان تقوم بتصنيع السيارات والشاحنات على جانبي الأطلسي .

بيد أن هذا التدويل القائم في عالم اليوم يختلف عن تلك النماذج القديمة من حيث عدد ومدى هذه الشركات المتعددة الجنسيات التي تنتشر الآن في زمن الاقتصاد العالمي الواسع والمتكامل . لقد ظهرت هذه الشركات ، كما أشرنا آنفا ، في ظل نظام

اقتصادي دولي جاء في أعقاب الحرب ليقلص من الإجراءات الحمائية وليشجع انتعاش التجارة الدولية . كما تعززت هذه الشركات في السبعينيات إثر قرار الولايات المتحدة بالتخلي عن قاعدة الذهب ، ثم تلاه تحرير عام لمراقبة النقد في عدد قليل من الدول ، لتلحق بها دول أخرى عديدة . ولم تؤد هذه الاجراءات الى توفير المزيد من السيولة النقدية للتجارة العالمية فحسب ، بل أنها عززت من تدفق الاستثمارات الرأسمالية العابرة للقوميات ، حيث غدا بإمكان الشركات ان تستثمر خارج حدود اقطارها دون قيود من البنوك المركزية .

ومع أن التحرير المالي قد اسهم في توسيع نطاق التجارة العالمية إلا أنه قد افرز نتيجة أخرى تتمثل في الانفصال المتزايد بين التدفقات المالية والتجارة في المصنوعات والخدمات . وازدادت الصفقات بالعملات الأجنبية ليس لأن شركة ما كانت تدفع تلك العملات مقابل سلع اجنبية أو لأنها كانت تستثمر في مشروعات تجميع اجنبية ، بل لأن المستثمرين كانوا يضاربون بعملة معينة أو بأدوات مالية أخرى .

إن هذا الارتفاع الهائل في التدفقات الرأسمالية العالمية التي تجاوزت المستويات المطلوبة لتمويل الطفرة في الصناعة والتجارة العالميتين مرتبط بصورة مبدئية بحدثين أخرين هما : تحرير اسواق النقد العالمية من القوانين ، والثورة العالمية في الاتصالات الناجمة عن الاشكال التكنولوجية الجديدة . ولولا هذا التقدم الهائل في قوة الكمبيوتر والبرمجيات ، والأقمار الصناعية وكيبلات الألياف البصرية والتحويلات الالكترونية ذات السرعة العالية لما أمكن للأسواق العالمية ان تعمل كسوق واحدة ، ولما أمكن نقل المعلومات الاقتصادية وغيرها من سياسة وافكار وثقافة وثورات واتجاهات استهلاكية بصورة فورية الى أكثر من مائتي الف مراقب مرتبطين بهذا النظام الدولي للاتصالات . ويرى بعض العلماء ان ذلك كله لا يشكل سوى المرحلة الأولى (6) .

وسرعان ما أصبح التعامل المادي بالكميات الكبيرة من الاوراق النقدية أمرا لا حاجة له ، حيث حلت العمليات الالكترونية التي لا تعرف التوقف على مدار الساعة محل التدفقات النقدية الورقية ، ذلك أن تلك العمليات ما أن تتوقف ليلا في عاصمة ما حتى تبدأ فورا في عاصمة أخرى ، ويستمر تداول الين المستقبلي أو أسهم جنرال موتورز لمدة أربع وعشرين ساعة يوميا فيما بين اسواق الاوراق المالية الاساسية ، فمن اسواق طوكيو وهونغ كونغ وسنغافورة ولندن إلى فرانكفورت وزيوريخ ونيويورك وشيكاغو وتورونتو ، لتكون جميعا سوقا موحدة . وتبلغ التدفقات النقدية الاجنبية نحو

تريليون دولار امريكي يوميا ، وهو رقم يفوق بكثير الأموال المستخدمة في المشتريات الدولية من البضائع والخدمات أو في استثمارات بالمصانع في ما وراء البحار . وحقيقة الأمر أنه في أواخر الثمانينات أصبح اكثر من ٩٠٪ من هذا التداول في اسواق العملات الاجنبية العالمية لا يمت بصلة للتجارة او الاستثمار الرأسمالي (7) .

وفي اطار هذا النظام ، بل بسببه الى حد كبير ، أقدمت الكثير من الشركات الناجحة على تدويل نفسها . وبالنظر الى السوق العالمية ، فإن المنافسة فيما بين الشركات تدفعها لأن تبيع وأن تنتج في جميع المناطق الاقتصادية الاساسية من العالم ، سواء أكانت تلك الشركات منتجة للسيارات او الطائرات او الأدوية أو أجهزة الكمبيوتر ، أو كانت دورا للنشر . ذلك أنه بالأضافة الى الأرباح التي تجنيها الشركة من وفورات الحجم ، فإنها تأمل ايضا ان توفر لنفسها حماية من الاثار السلبية للتقلبات النقدية والنمو الاقتصادي المتباين والتدخلات السياسية . إن حصول كساد في اوروبا لن يثير قلقاً كبيرا لدى شركة تعمل ايضا في اسواق شرقي آسيا المزدهرة ، ولكن هذا القلق سيكون كبيرا فعلا لدى شركة تعتمد تماماً على مبيعاتها في أوروبا . وإذا ما واجهت شركة تعمل في تطوير سلع ممنوعة في بعض النظم البيروقراطية (كالعمل في صناعة التكنولوجيا الحيوية بشكل خاص) ، مشكلة ما فإن بوسعها ان تنقل مصنعها الى أماكن اخرى في العالم لا وجود لمثل هذه القوانين لديها . ويمكن لشركة متعددة الجنسيات منزعجة من «الاجراءات الرقابية الطوعية» التي تفرضها الحكومات لحماية مؤسساتها الوطنية من مخاطر المنافسة المفتوحة ، أن تلتف في الغالب على تلك الحواجز عن طريق قيامها بانشاء مصانع في داخل المنطقة الخاضعة للحماية ، وإذا ما تمكنت شركة متعددة الجنسيات من تجاوز العقبات الحمائية ، فإنها ستحقق على الأرجح فرصا كبيرة للربح ، وفي السنوات الأولى على الأقل لتأسيس هذه السوق الجديدة . وفي الوقت الحاضر يجري نقل إدارات البحوث وتطوير الانتاج من بلد إلى آخر ، فهناك انتقال لهذه الادارات من الولايات المتحدة الى سويسرا ، ومن ألمانيا إلى كاليفورنيا ، طبقا لاحتياجات الشركة . وللدوافع ذاتها ، تسعى الشركات الكبرى جاهدة لامتلاك شركات صغيرة دائبة التجدد في الجانب الآخر من العالم استباقا لشركات منافسة أخرى .

ومن بين التفسيرات الشائعة والسطحية لهذه الاتجاهات والتي لا يسوقها صدفة بعض المعنيين بالاستشارات الدولية والعمل المصرفي ، أن النتائج الاقتصادية للتدويل لا

يمكن الا ان تكون مربحة .

وطبقا لهذا التفسير ، فإنه في الوقت الذى كانت فيه القيود الحكومية فيما مضى تحول دون شراء المستهلك أجود السلع ، فإن التجارة الحرة تسمح الآن للأفراد والشركات بالشراء وبالبيع في سوق عالمية . علاوة على ذلك ، فلن تلعب الشركات وحدها دورا في عملية الانفتاح والتنافس العالمي هذه ، بل ستحذو حذوها المدن والمناطق والدول ، إذا ما أمكن لها على الأقل ان تستوعب قواعد اللعبة ، والتي تتمثل في اجتذاب الاستثمار والتصنيع ، وخفض القيود (بما في ذلك الضرائب) الى أدنى درجة ممكنة ، وتوفير القوة العاملة ذات التدريب العالي إلى جانب البنية التحتية الحديثة . وإذا ما تم اتباع هذه القواعد من قبل دولة ما ، سرعان ما تنجذب إليها الشركات المتعددة القوميات(8) ، مما سيؤدي الى زيادة متصاعدة في توفير الثروة ، وهو تطور يخلو من الطرف الخاسر .

وينطوي هذا التفسير المتفائل على استحسان للأسلوب الذى تؤثر فيه ثورة الاتصالات بالسياسة والمجتمع . ففي عالم ينتشر فيه أكثر من ٦٠٠ مليون جهاز تلفزيوني ، يغدو المشاهدون مستهلكين للأخبار والأفكار بقدر استهلاكهم للسلع التجارية . ومن هنا فقد أصبح من العسير على الدول ذات النظم الديكتاتورية ان تبقي شعوبها تحت مظلة الجهل . فما أن حدث انفجار شيرنوبيل حتى كان قمر صناعي «تجاري» فرنسي له بالمرصاد ، فالتقط صور الانفجار على جناح السرعة وتم بث الفيلم المصور في العالم اجمع . بما في ذلك الاتحاد السوفياتي نفسه . أما حملة القمع التي شنتها الحكومة الصينية ضد الطلاب في ميدان تيانامن والصدمة التي اجتاحت العالم جراء ذلك القمع ، فسرعان ما تم تصويرها للصينيين من خلال الرسائل الاذاعية والتلفزيونية ، والتقارير المرسلة عبر أجهزة الفاكس . وفيما كانت الانظمة الشيوعية في شرقي اوروبا تنهار في اواخر عام ١٩٨٩ ، كانت التقارير والصور الناقلة لانهيار كل حكومة من هذه الحكومات تثير احداثا مشابهة في الدول المجاورة (9) . وبكلمات أخرى ، فمثلما أسهم التلفزيون في الستينيات في تشكيل الادراك الشعبي الأمريكي والسياسة الامريكية تجاه الحقوق المدنية وحرب فيتنام ، فإن انتشار التكنولوجيا ذاتها في أرجاء العالم اجمع من شأنها ان تؤدي الى تحولات مماثلة في القيم(10) . ويفترض أن المعرفة والانفتاح يقترنان بالحقيقة والصدق والعدالة والديمقراطية .

إن هذه الرؤية التي تصور نظاما اقتصاديا عالميا مزدهرا ومنسجما ، ومستندا الى

الحرية التامة ، والى التداول الذى يستمر لمدة اربع وعشرين ساعة يوميا ، والى التلفاز الذى يغزو كل البيوت ، تبدو ساذجة الى حد بعيد في ضوء المشكلات الديمغرافية والبيئية والاقليمية التي يعج بها هذا الكوكب . إن الابتهاج للطريقة التي يستطيع من خلالها «المستهلك المميز» ان يشتري في هذه الأيام قلم «مون بلون» او حقيبة «فيتون» دون اعتبار للدولة التي قامت بتصنيع هذا المنتج أو ذاك(11) ، إنما يذكر بالحماس الذى عبر عنه «جيفون» قبل قرن من الزمان حول السهولة التي سيتم بها شراء لحوم الأبقار الارجنتينية والشاي الصيني .

لقد اخفق النموذج المتفائل القديم ونظيره الجديد في معرفة ان الاشكال التكنولوجية الجديدة قد لا تنطوي على فائدة للجميع ، وأن الأغلبية الساحقة من سكان العالم قد لا تكون قادرة على شراء السلع المذكورة ، وأن التغيرات العميقة في الأنتاج الاقتصادي وفي الاتصالات على السواء يمكن ان تُفــرز في غمارها اضرارا ومنافع في ذات الوقت .

وحيث حظي التدويل في الآونة الأخيرة برعاية هائلة ، فقد غدا من السهولة بمكان ان نحدد المجموعات والمصالح المتضررة حاليا من هذه العملية ، أو تلك التي يمكن لها أن تتأثر بهذه العملية مستقبلا : انهم انصار تعزيز الاقتصاد الوطني ، ومجموعات المصالح والشركات التي ترغب في حماية اسواقها المحلية ، والعمال الذين يفيضون عن الحاجة إثر انتقال شركة متعددة الجنسيات بخطوط التجميع والانتاج الى مكان آخر ، والمناطق التي ينكمش فيها حجم القوة العاملة ، وترتفع فيها البطالة وبخاصة في اوساط العمالة الماهرة . إضافة الى ذلك ، هناك سبب للقلق حيال امكانية نظام التداول المالي الضخم الذى يعتمد على الكمبيوتر .

وأخيرا ، ولأن انصار التدويل المتحمسين يركزون بصورة كبيرة للغاية على معنى التدويل من منظور مثلث المجتمعات المزدهرة في أمريكا الشمالية وأوروبا واليابان(12) ، فانهم لا يولون كبير عناء لاحتمال التهميش المتزايد لأربع اخماس سكان الأرض الذين لم يستعدوا جيدا بعد لهذه الاتجاهات التجارية والمالية الجديدة .

ويرى أنصار تعزيز الاقتصاد الوطني المعاصرون ان عملية التدويل تنطوي على مخاطر من شأنها ان تؤثر سلبا في التكامل المفترض للدولة القومية التي تعتبر الوحدة المركزية لتنظيم الشؤون الداخلية والخارجية . وسوف نناقش المضامين التي تنطوي عليها هذه التحديات بمزيد من التفصيل في الفصل السابع من الكتاب ، ولكن السبب

العام لهذا القلق واضح تماما ، ويتمثل في أن تدويل التصنيع والمال يؤدي الى تراجع قدرة الناس على التحكم بشؤونها الخاصة ، مثله في ذلك مثل الهجرة غير القانونية او التسخين الكوني . إن الفكرة القائلة بأننا على أعتاب حقبة تخلو من المنتجات والتكنولوجيا والشركات والصناعات القومية تربك كل أولئك الذين يفكرون بصورة تقليدية .

ولا بد أن ينتابنا القلق حينما نسمع في الولايات المتحدة بشكل خاص من يقول «أن فكرة وجود اقتصاد أمريكي ، وشركة امريكية ، ورأسمال امريكي ، ومنتجات امريكية ، وتكنولوجيا أمريكية تتحول الآن الى فكرة لا معنى لها ، لأن كل عامل من عوامل الإنتاج تقريبا ، كالنقود والتكنولوجيا والمصانع والمعدات ، ينتقل عبر الحدود دونما عناء»(13) . نسمع هذا في الولايات المتحدة التي توافر لديها منذ أمد بعيد اقتصاد أكثر تكاملا من نظيره الهولندي أو البريطاني ، على سبيل المثال . واذا لم تعد المنتجات «أمريكية» فما هو مبرر السعي لقياس الميزان التجاري السلعي ، أو لتحديد حجم الهوة في التجارة الامريكية – اليابانية في مجال السلع ذات التكنولوجيا المتقدمة ؟ وفيما يريد الانصار المتحمسون للتدويل ان لا يكون هناك وجود للحكومات القومية ووكالاتها في عالم التجارة ، يشعر كثيرون غيرهم بالقلق الشديد حيال تغييب دور الحكومات ، ذلك ان الأساليب القديمة اكثر ألفة وراحة ، إضافة الى أن الأوساط التي يعرفها المرء ويستطيع اللجوء اليها (الكونجرس ، البرلمان ، وزارة المالية) تبدو ممسكة بزمام الامور الاقتصادية .

وليست هذه المخاوف نظرية محض ، بل هي مخاوف عملية يومية ، على الأقل بالنسبة لرجال الأعمال وللسياسيين الذين يبذلون جهودا مضنية لحماية بعض المصالح من تأثيرات التدويل . ومن أمثلة هذه المخاوف تلك المحاولات التي قامت بها شركتا «كرايسلر» و «هايستر» (التي تصنع الرافعات ذات الشّعب) للحد من منافسة الشركات اليابانية عن طريق الضغط لابرام اتفاقيات تقييدية طوعية ، أو فرض رسوم استيراد خاصة لحماية التصنيع الأمريكي من الأضرار المترتبة على الممارسات الأجنبية المجحفة . ولكن هذه الاستراتيجية انعكست على الشركتين بصورة سلبية عندما تبين ان الرافعات المتشعبة «الأمريكية» التي تصنعها شركة «هايستر» تحتوي على عدد من القطع الأجنبية يفوق عدد القطع اليابانية المستخدمة فيها . كما تبين ان السيارات التي تصنعها شركة «كرايسلر» تحتوي على أعلى نسبة من القطع الأجنبية قياسا الى

الشركات الأمريكية الكبرى الثلاث الصانعة للسيارات(14) .

ولنتأمل كذلك تلك المشكلات التي تعترض جهود كل من فرنسا وايطاليا لتقييد حصة اليابانيين من السيارات في السوق المحلية لكل منهما بنسبة ٢٪ أو ٥٪ . لقد كانت سياسة الحماية هذه ممكنة عندما كان كل من البلدين يشكل كيانا يتمتع بالسيادة من الناحية الاقتصادية . إن انشاء مجموعة اقتصادية خالية من التعرفة الجمركية يعني ، على أية حال ، أن السيارات اليابانية التي يتم تجميعها في بريطانيا باستخدام قطع محلية تفوق نسبتها ٨٠٪ من قطع السيارة لا يمكن استبعادها من السوق دون حدوث مشكلة مع المفوضية الاوروبية في بروكسل . كما أن ذلك ليس نهاية الأزمة ، لأنه إذا كانت الشركات اليابانية الصانعة للسيارات تصدر سياراتها الى الأسواق الفرنسية والايطالية من مصانعها «الأمريكية» ، فيمكن للساسه الفرنسيين والإيطاليين المؤيدين لاجراءات الحماية ان يجدوا انفسهم في خلاف مع الولايات المتحدة ، لتجد وزارة التجارة الامريكية ، المعروفة بمواقفها الحادة تجاه اليابان ، نفسها تتدخل في اسواق طرف ثالث نيابة عن شركة يابانية . وبينما قد تكون الشركات اليابانية تعمل طبقا لما يعرف الآن صراحة «بالمنطق الجديد للسوق العالمية» فان هذه التطورات تعني ان الحكومات والهيئات المحلية تتخلى عن سيطرتها على مصيرها الاقتصادي . وفي واقع الأمر فإن «المنطق» الحقيقي لعالم لا تحده حدود هو أنه لا سلطة لأي كان ، ربما باستثناء سلطة مدراء الشركات المتعددة الجنسيات الذين يعتبرون مسؤولين أمام المساهمين في تلك الشركات . وقد يرى البعض ان هؤلاء المدراء هم السادة الجدد الذين يستثمرون في أية شركة تدر عليهم أعلى الأرباح . وإذا كان بإمكان الشركات الكبرى أن تنفصل إلى حد بعيد عن جذورها الاقليمية ، فإن هذا الأمر ينطبق ايضا على النظام المالي الدولي الذى يتميز بالانتقال السريع وبالعمل على مدار الساعة والقدرة على تخطي الحدود واصطياد الأرباح . وفي هذا النظام المالي الدولي تنتقل مبالغ ضخمة من الرساميل داخل البلد وخارجه ، أو تضاف الى احتياطي رأس المال ثم تسحب منه ، طبقا لادراكات الشركة للاحتمالات المستقبلية .

وحتى لو كان النقد أكثر العناصر عقلانية بشكل محض ، فإن ذلك لا يعني بالضرورة أنه بمنأى عن الاضطرابات والذعر وهروب الأموال . فقبل أربعين سنة خلت كانت معدلات الصرف الأجنبي تعكس اساسيات الموازين التجارية لكل دولة بمفردها، وكانت عمليات الصرف الجارية في معظمها مرتبطة بتدفق السلع . أما اليوم

فان الحجم اليومي لتبادل العملات الأجنبية يفوق بعدة مئات من المرات قيمة السلع المتبادلة . لقد تغيرت طبيعة العلاقة . ويقوم ملايين من المستثمرين في مختلف أرجاء العالم ، سواء أكانوا افرادا ام شركات ام بنوكا ، بالمضاربة في العملات ويتابعون بصورة تلقائية مؤشرات مبرمجة بالكمبيوتر توضح ما إذا كانت قيمة الدولار (مثلا) في ارتفاع ام هبوط بالقياس إلى العملات الأخرى . وسرعان ما يستجيب هؤلاء المستثمرون للبيانات الاقتصادية مثل آخر ارقام التبادلات التجارية ، أو ارتفاع اسعار الفائدة ، مما يزيد من صعوبة قيام الحكومة والبنوك المركزية بتنفيذ الخطوات المالية اللازمة خشية ان يعتبر المستثمرون إجراءات كهذه إشارة على عدم الترحيب بهم من قبل الحكومة . إن أي تخفيض ملحوظ لأسعار الفائدة بغية توفير دعم حكومي لصناعات البلاد وتوفير المزيد من فرص العمل قد يكون مستبعدا أو محدودا على الأقل خشية ان يثير قلقا إزاء تأثيره السلبي على عملة البلد .

علاوة على ذلك فإن هؤلاء المستثمرين يتأثرون بالاضطرابات السياسية كالتهديد باعلان الحرب ، أو بالإغتيالات السياسية . وإذا غدا الأمر خطيرا بالفعل ، كحصول هزة ارضية في طوكيو او كوفاة الرئيس الأمريكي فإن أسواق النقد سرعان ما تضطرب اضطرابا خطيرا .

ويدور جدل أوسع حول المضامين الأيديولوجية لهذا النظام العالمي في أوروبا مما يدور في الولايات المتحدة حيث الاقتصاد الحر . وفي الوقت الحاضر فإن الحقيقة تتمثل في أن أية حكومة تعرقل سعي المال الدولي للربح غير المحدود ، عن طريق زيادة الضرائب الشخصية مثلا ، أو رفع الرسوم على العمليات المالية ، فإنها ستكتشف أن رأسمالها قد هرب وأن عملتها قد ضعفت . وأبتداء من الصعوبات التي واجهتها حكومة ويلسون في أواخر الستينيات ، مرورا بالمحاولة الفاشلة لإدارة ميتران في «المضي منفردة» بسياساتها الاقتصادية في مطالع الثمانينيات ، إلى تجارب العديد من دول العالم النامي ، كانت الرسالة دائما واضحة وهي : إذا لم تتبعوا قواعد السوق ، فسوف يتعرض اقتصادكم للمعاناة . على أن رسالة السوق تتجاهل اعتبارات هامة . فإذا ما سعت مثلاً حكومة فرنسية إشتراكية بصدق لأن توفر لمواطنها مدارس ورعاية طبية وخدمات إسكانية ومرافق عامة أكثر تطورا ، فكيف ستستطيع تلك الحكومة توفير الأموال اللازمة لذلك بدون أن تفزع المستثمرين الدوليين الذين لا يعنيهم أبدا رفاه المواطنين الفرنسيين ، بل يهتمون فقط بأرباحهم الخاصة ؟ ان السوق العقلاني بطبعه لا

يهتم بالعدل الاجتماعي .

وبصرف النظر عن المشكلات السياسية ، فإن هناك مشكلات عملية كامنة في منح عملة واحدة (الدولار الأمريكي) هذه المسؤولية الواسعة جدا في إطار النظام المالي الدولي . ولم يكن في الأربعينيات والخمسينينات من هذا القرن بديل مغاير لذلك الترتيب الذى استند في كل الأحوال إلى أسس راسخة ، فقد كان الاقتصاد الأمريكي قوياً ويتمتع بفائض حساب جار قومي ، وكانت أمريكا اكبر دولة دائنة في العالم ولديها عجوزات في الميزانية بسيطة للغاية ، وكانت العملات تتمتع بعلاقة ثابتة فيما بينها وبعلاقة مماثلة مع الذهب ، كما كان تداول النقد الأجنبي خاضعا للسيطرة . ولذلك لم يكن هناك إلا مجال ضئيل لحدوث اضطرابات في الأسواق المالية ، ناهيك عن أن تدفقات رأس المال كانت صغيرة نسبيا . أما اليوم فلم تعد تلك الظروف تنطبق على الواقع القائم ، ذلك أن حصة أمريكا من الأصول العالمية تتقلص بصورة ملموسة ، كما عانت الولايات المتحدة لسنوات عديدة من عجوزات ضخمة في حسابها الجاري القومي دأبت على تغطيتها بالاقتراض الخارجي مما جعلها بلدا مديناً دولياً خلال فترة وجيزة من الزمن ، وأصبحت كمية رأس المال المضارب في النظام اكبر بكثير مما كان عليه فيما مضى وغدا أقل خضوعا للسيطرة المؤسسية بما لا يقاس . كما اعتادت القيادة السياسية الأمريكية على حدوث عجوزات ضخمة في كل من الموازنة والحساب الجاري بدون ان تضطر الى مواجهة عقوبات السوق ، التي لا بد ان يواجهها السياسيون في الدول التي لا تستفيد من الوضع الخاص للدولار الأمريكي .

ويورد خبراء الاقتصاد المتزمتون أسباباً عديدة لقدرة النظام المالي الحالي على الإستمرار . فكلما ازدادت عجوزات الاقتصاد الأمريكي يقبل الأجانب ببساطة بالغة على اقتناء المزيد من الدولارات . ويجادل هؤلاء الاقتصاديون بقولهم أنه ليس باستطاعة أي من العملات الأخرى أن تحل محل الدولار ، على الأقل في المدى المنظور ، وذلك لأسباب هيكلية متعددة . ومن هنا فإن موقف الدولار الأمريكي يبقى «عصياً على الاختراق» من وجهة نظر المتفائلين(16) . على أن التاريخ يوضح أن نظماً مالية دولية سابقة ، مثل ذلك النظام الذى تمحور حول قاعدة الذهب ، أو الجنيه الأسترليني ، أو نظام «مدينة لندن» قبيل عام ١٩١٤ ، واجهت صعوبات متزايدة دوما في توفير الدعم لها عندما بدأ الأقتصاد المركزي يفقد قوته وقدرته التنافسية النسبية . اما الأتجاهات الأقتصادية المعاصرة والتي تتمثل في تناقص الحصة الأمريكية من الأصول

العالمية ، وبروز عملات أخرى كالين الياباني ووحدة النقد الاوروبية ، وقيام مراكز مالية جديدة ، وزيادة الحصة الأمريكية من الثروة القومية اللازمة لتسديد الديون ، فإنها تشير جميعا إلى أن النظام النقدي الدولي لمرحلة ما بعد عام ١٩٤٥ قد يكون هو الآخر في طريقه الى النهاية ، بدون أن يبدو في الأفق توافر نظام بديل مناسب .

وتنبع هذه المخاوف في المحصلة النهائية من مسألة المصداقية ، ذلك أن استمرارية هذا النظام تقتضي أقتناع الناس به ، فإذا كان هذا النظام يفقد مصداقيته لأن الشكوك إزاء المديونية الأمريكية أو قيمة الدولار ، أو عدم الاستقرار في سوق طوكيو للاسهم ، تتسع لدى أوساط متنامية من الناس ، فقد تؤدي تلك المخاوف إلى انفجار يثير الذعر ، خاصة إذا ما علمنا ان هذا النظام يتمتع بقدرة على تحريك مئات البلايين من الدولارات داخل وخارج عملة ما فقط خلال فترة تداول لا تتجاوز اثنتي عشرة ساعة .

وقد شرعت البنوك المركزية ووزارات المالية بفرض إجراءات رقابة طارئة كي تتجنب «الإنصهار» المالي ، ولكن لم يتم تفحص هذه الإجراءات بعد بصورة تامة ، بل أن اتخاذ إجراءات كهذه بحد ذاته يعكس خوف القائمين على مراقبة هذا الطوفان الهائل من رأس المال الذى يتدفق بحرية تامة من أن الناس قد يفقدون ذات يوم اقتناعهم بهذا النظام النقدي برمته . ولكن ما شأن هذه الامور المالية بموضوع الاستعداد لعام ٢٠٢٥ ؟ وما علاقتها بالمشكلات الكبرى التي تواجه مجتمعنا العالمي ؟

قد تبدو الحسابات الإستثمارية للمخططين الاستراتيجيين لشركة متعددة الجنسيات ، والمناورات اليومية للمضاربين في أسواق طوكيو ، للوهلة الأولى متداخلة بدرجة بسيطة مع التحديات التي تواجه منتج الفول السوداني في غرب إفريقيا أو عامل المنجم الماليزي . فإذا كان ذلك صحيحاً فإنه يعني أنّ الهوة القائمة فيما بين الأغنياء والفقراء في عالم اليوم هي في اتساع ، فكيف يمكن حقا لثقافة مؤسسية ، متخطية للقوميات ، وتتمتع بتكنولوجيا معقدة ، ولا ولاء لديها لأية حكومة من الحكومات ولا تخضع لأية قوانين محلية ، أن تتعايش مع جماهير متعددة اللغات ، خاوية البطون ، ساخطة في عالم سيضم ثمانية بلايين أو عشرة بلايين من البشر؟(18) . علاوة على ذلك ، فإذا ما حصل اضطراب مالي شديد نتيجة لنظام تداول نقدي لا مسؤول يتدفق بسرعة هائلة ، فسوف تحدث صدمات شديدة للنظام التجاري الدولي قد تؤدي الى هبوط حاد في اسعار السلع وبخاصة تلك التي ينتجها العالم النامي ، كالقهوة والكاكاو والمعادن الخام .

كان ذلك درسا تم استخلاصه من تجربة الثلاثينيات من هذا القرن ، ومن المرحلة اللاحقة لصدمة النفط في عقد السبعينيات . ويوحي الاعتماد المتواصل للدول النامية على صادرات كهذه ، بأن ما حدث بالأمس سيحدث اليوم أيضا . فالاحداث التي تجري في أمريكا الوسطى قد تكون ذات تأثير ضئيل على «وول ستريت» (المركز المالي الأول في الولايات المتحدة) ، ولكن مجريات الأمور في «وول ستريت» قد تكون ذات عواقب وخيمة على اقتصادات العالم النامي .

على أن تدويل الانتاج والإستثمار والخدمات ينطوي على آثار خطيرة حتى في الديمقراطيات الصناعية ذاتها . فحتى وقت قريب كانت هناك شركات كبرى عديدة تحتفظ بالخصائص النموذجية لمؤسسة ما بعد عام ١٩٤٥ . فقد كانت الشركة التي تقيم منشأتها في مدينة معينة توفر فرص عمل للقوة العاملة الماهرة من ذوي الياقات الزرقاء ، ولشرائح عديدة من المديرين ، كما كانت تقدم مساهمات خيرية وإجتماعية لأهالي المدينة التي تستضيف الشركة . وبالرغم من استمرار وجود بعض الأمثلة على هذه الشركات المعبرة عن انتمائها ورعايتها لبيئتها المحلية ، إلا أن الكثير منها قد اضطر تحت ضغط المنافسة الدولية لأن يغض النظر عن ذلك الإنتماء سواء للمدينة ، أو للمنطقة ، أو للدولة . وقد لاحظ مسؤول أمريكي بارز أن «الولايات المتحدة لا تتمتع بسيطرة تلقائية على مواردنا ، إذ لم يعد هناك ميل (لدى الشركات الأمريكية) لوضع المصلحة القومية فوق أية مصالح أخرى»(19) .

وقد كان من نتيجة ذلك أن أصبحت الدول والمقاطعات والمدن الكبرى والصغرى في موقع «المزايدين» الداعية لجذب مصنع جديد ، أو في أغلب الأحيان ، للسعي من أجل بقاء مصنع قائم تفكر شركة متعددة الجنسيات في نقله إلى مكان آخر. وإذا استطاع المجتمع المحلي قيد البحث ان يقدم ما يكفي من المغريات ، فقد يحقق نجاحاً في هذا الميدان ولو لفترة قصيرة على الأقل . ويتمثل بعض هذه المغريات في امتيازات ضريبية ومخصصات لدعم التشغيل ومنح تدريبية . وقد قامت مدينة دانفيل بولاية إلينوي بتوفير مثل هذه المحفزات في عام ١٩٨٣ في محاولة لجذب مصنع جديد لتجميع الرافعات الشعبية . أما إذا أخفق المجتمع المحلي في تقديم إمتيازات من هذا القبيل كما حدث في مدينة بورتلاند بولاية أوريغون في سياق حرب المزايدات هذه ، فلن يجني هذا المجتمع غير الخسارة . وإذا ما كانت نقابة عمال في أحد المصانع راغبة في الموافقة على مطالب شركة ، كما فعل عمال شركة جنرال موتورز في مدينة آرلنغتون

بولاية تكساس مما أدى إلى إغلاق مصنع الشركة في مدينة ايبسيلانتي بولاية ميتشيغان حيث لم يبد العمال مستوى كافيا من التعاون ، فقد تستطيع هذه النقابة ان تعمر ، ولكن لدوره قادمة فقط[20] . وحيث أن المجتمعات المحلية والنقابات العمالية تسعى للحصول على الوظائف ذاتها ، فإنه سيترتب على ذلك كسب مجتمع محلي لمزيد من الوظائف (أو احتفاظه بالوظائف المتوفرة لديه) ، مقابل خسارة مجتمع محلي آخر لهذا العدد من الوظائف ، الأمر الذى يعني إرتفاع معدل البطالة فيه . وسواء أكان المجتمع المحلي رابحا أم خاسراً ، فقد بات من الواضح ان هناك «تفاوت في القدرة التفاوضية» بين هذه المجتمعات من جهة وبين الشركات المتخطية للقوميات من جهة اخرى[21] .

وتؤثر عملية التدويل هذه على تطلعات الأفراد في الدول النامية في الحصول على الوظائف وفي هيكل العمالة فيها بصورة عامة . وفي الولايات المتحدة التي فتحت المجال واسعاً امام قوى الإقتصاد الحر اكثر من غيرها من الديمقراطيات الصناعية الأخرى ، يزداد الطلب على المحامين ومهندسي التكنولوجيا الحيوية والمحررين الاقتصاديين ومصممي برامج الكمبيوتر والمخططين الإستراتيجيين لأنهم يسهمون في توفير «قيمة مضافة» عالية في كل المجالات التي يعملون فيها . وقد غدا الطلب على خدماتهم شأنا دولياً ، تماماً مثلما غدت طرق نقل هذه المعارف (عن طريق البريد العاجل أو الفاكس) وسائل دولية ايضا . واشتد الطلب على برامج الكمبيوتر ، والمختصين القانونيين ومحللي الأزمات الدبلوماسية الجديرين بنشر تحليلاتهم في الصفحات الأولى من الصحف . ويختلف وضع هذه الفئات عن عامل مطعم الخدمات السريعة ، أو رجل الشرطة او معلم المدرسة أو العامل المهني ، ذلك أن هؤلاء المبدعين أو ناقلي المعلومات ذات القيمة المضافة العالية لم يعودوا مرتبطين باقتصاد منطقة معينة أو حتى باقتصاد قومي معين . لقد أصبحوا جزءا فاعلا ومتقدما في عالم لا حدود له وسوف يبقون كذلك طالما استمر الطلب على تعليمهم ومهاراتهم وخبراتهم وإبداعهم من قبل مستهلكين مترامين في أطراف الأرض .

وما يفوق ذلك اهمية من حيث المضامين الاجتماعية والسياسية هو مصير أربعة أخماس الأمريكيين الذين لا يتوفر عليهم طلب دولي . فالعمالة الأمريكية الماهرة من ذوي الياقات الزرقاء التي تشكل أغلبية القوة الأمريكية العاملة التقليدية ذات الدخل الفردي المرتفع والعمود الفقري للحزب الديمقراطي ، فقدت ملايين الوظائف حينما ذوت تحت غطاء المنافسة الدولية أو نقلت انتاجها الصناعي الى دول اخرى سعيا وراء

تكاليف أجور عمالة أدنى . فخلال عقد الثمانينيات فقدت نقابة «عمال السيارات المتحدين» نصف مليون عضو فيما كانت شركة مثل جنرال موتورز تسهم في زيادة فرص العمالة خارج الولايات المتحدة(22) .

وفي الوقت الذي كانت فيه الوظائف المهنية ذات الأجور المرتفعة قد أخذت في التلاشي ، ظهرت ملايين من الوظائف الجديدة في طول الولايات المتحدة وعرضها ، إلا أن الأغلبية الساحقة من هذه الوظائف ، لسوء الحظ ، كانت أعمالاً منخفضة الأجور وطارئة ولا تخضع للحماية ، كما أنها لا تتطلب إلا القليل من المهارات ولا توفر للعامل فرصة للاستفادة من أية مهارة . وقد تمثلت ملايين الوظائف الجديدة هذه في مجالات مطاعم الخدمة السريعة ومحطات الوقود ، والأسواق المركزية المشجعه للخصم ، والفنادق وخدمات التنظيف والحدائق . وقد اكتشفت أغلبية متزايدة من الأمريكيين ان مستويات معيشتهم الحقيقية تراوح مكانها منذ أواسط السبعينيات ، تماماً كما هو حال المستوى الحقيقي للانتاج القومي ، ومثلما إتسعت الهوة القائمة ما بين الخمس الأغنى من العالم والأربعة أخماس الأخرى الأكثر فقرا ، فقد إتسعت الهوة أيضاً ما بين الخمس الأغنى في المجتمع الأمريكي والأربعة اخماس الأكثر فقرا من الامريكيين.

وعلى الرغم من أنه من السابق لأوانه التحقق مما سنقول ، إلا أن هذه التغيرات في المجتمع الأمريكي ، وفي المجتمعات التي تنتهج «الطريقة الأمريكية» قد تؤثر أيضاً في الحوار القائم حيال علاقات الشمال والجنوب ، ذلك أن العائلة الأمريكية التي فقد معيلها عمله جراء نقل المصنع إلى المكسيك أو الى تايلاند ، لا يحتمل أن تتعاطف مع المناشدات الداعية إلى زيادة المعونات التنموية للدول الفقيرة . كما أن العمال الأمريكيين الذين لم ينالوا حظاً من التعليم الجامعي ويكافحون للإحتفاظ بأعمالهم ذات الأجور المتدنية كعمال التنظيف في المستشفيات أو المكاتب ، سوف يستاؤون من تسلل المهاجرين الذين يتوافر لديهم الإستعداد للعمل لعدد أطول من الساعات لقاء أجر أقل . وسوف يكون الامر بالنسبة اليهم سيان إن كانت تلك الهجرة تتم بصورة قانونية أو غير ذلك . أما السياسيون الأمريكيون الذين يمثلون دوائر انتخابية تعاني من قيام الشركات متعددة الجنسيات بإغلاق مصانعها في تلك الدوائر ، فسوف يسعون ، وهم يسعون الآن بالفعل ، للمطالبة بتوفير مزيد من الحماية للسوق المحلية ، بصرف النظر عن العواقب المترتبة على الدول النامية . واذا كان الخبراء الأمريكيون الأثرياء الذين

يحملون درجات علمية جامعية ويقودون سيارات فولفو ويسهمون في (أوكسفان) ويعبرون عن تأييدهم للاهتمامات البيئية ، يقرون بصورة متزايدة بضرورة إجراء إصلاحات اقتصادية لمواجهة الاتجاهات العالمية المثيرة للقلق ، بصرف النظر عن التأييد الشعبي لهذه الاصلاحات ، فإن موقفا كهذا لا يحتمل ان يكون معبرا عن رأي الغالبية العظمى من المواطنين الأمريكيين ، الذين يواجهون الآن مصاعب جمة في المحافظة على مستويات معيشتهم.

على أن المضامين التي تنطوي عليها الثورة المالية وثورة الإتصالات واتساع دور الشركات متعددة الجنسيات تشكل خطورة أكبر على العالم النامي . إن الكثير من الكتابات التي تتناول بحماس شديد فوائد التدويل تركز أساساً على ما يحدث في اوروبا وأمريكا الشمالية واليابان إضافة الى بعض الأقطار التي تشكل إمتدادا لذلك الثلث (كوريا الجنوبية ، البرازيل ، استراليا) اما اقطار العالم الأخرى فلا تحظى إلا باهتمام ضئيل . ويرى أنصار نظرية الاقتصاد الحر ، من ادم سميث وكوبدين إلى كينيشي أو هماي(23) ، أنه ليس بمقدور دول كهذه ان تصبح معنية بالأمر إلا اذا افترضنا انها استوعبت دروس السوق وامتلكت تلك الخصائص التي تسمح لها بالمنافسة في عالم لا تحده حدود ، مثل : سكان يتمتعون بمستويات عالية من التعليم ، وعدد وافر من المهندسين والمصممين الخبراء ، وهياكل مالية متقدمة للغاية ونظم اتصالات متطورة ومخزونات معرفية هائلة ( مكتبات ، أجهزة كمبيوتر ، مختبرات) ، وكميات كافية من رأس المال وعدد مناسب من رجال الأعمال ، وربما اقتضى الأمر وجود شركة متعددة الجنسيات أو اثنتين . ويتساءل هؤلاء الاقتصاديون انه إذا كان ذلك كله قد حدث في كوريا الجنوبية فلماذا لا يحدث في كل بلد من بلدان العالم ؟

سوف يتبين لنا في الفصل العاشر من الكتاب أن هذه النظرية المضللة تنطوي على قدر كبير من التجريد . ذلك أنها تطالب الدول النامية بأن تتخلص دفعة واحدة من الأنظمة الفاسدة ، والإنفاق المفرط على الأجهزة العسكرية ، والبيروقراطية المتخلفة، وحماية المصالح الشخصية ، وغياب الحماية القانونية ، والتعصب الديني ، والعقبات الأخرى كافة التي تعترض طريق التجارة في أمريكا الوسطى والشرق الأوسط وجنوب الصحراء الأفريقية . علاوة على ذلك فإن هذه النظرية تقتضي حدوث تحول شامل في منظومات القيم السائدة في الكثير من مجتمعات العالم النامي والتي تتناقض مع اعراف العقلانية الغربية والبحث العلمي والنظرية القانونية

والرأسمالية . وإلى أن تحدث هذه التغيرات العميقة في أقطار العالم النامي ، يتعذر التنبؤ بالزمان الذى ستبدأ فيه شركات متعددة الجنسيات غنية بالمال والموهوبين تتخذ من إثيوبيا او الفلبين مقرا لها ، بالإنتقال الى اليابان أو الولايات المتحدة لتحقق مكاسب إستراتيجية في غمار اضطلاعها بدورها التاريخي وتبوئها مكانة مركزية إبان مرحلة الاقتصاد العالمي .

كما يصعب قبول منطق السوق العالمية وذلك بسبب العقبات الهيكلية التي تعترض طريق الكثير من الدول النامية المعاصرة . إن الصورة المثالية التي تبدو فيها شركات متعددة الجنسيات على درجات عالية جدا من الفعالية وهي تتنافس فيما بينها لتقدم منتجاتها لمستهلكين مميزين في شتى أرجاء المعمورة فيما يتلاشى دور الحكومات لهي صورة مغرية ، ولكنها تتجاهل حقيقة مفادها أن معظم الدول الأكثر فقرا ليست بحاجة فقط الى النتائج التحريرية لاقتصاد السوق الحرة ، بل أنها تحتاج ايضا الى استثمارات هائلة في مجال تحسين الأوضاع الأجتماعية . إن الاحتياجات التي تلح على دولة افريقية ذات اقتصاد زراعي بصورة رئيسية ومحاصرة بالأرض من كل الجهات ويتضاعف عدد سكانها كل خمسة وعشرين عاماً ، تتمثل كما يبدو في التخطيط العائلي والحماية البيئية والرعاية الصحية ، والتعليم والبيئة التحتية الأساسية ، وهي إحتياجات قد ترفض الشركات متعددة الجنسيات المستندة الى السوق الحرة تمويلها . هذا يعني أنه لا بد من توافر مبالغ مالية هائلة تخصص للإنفاق العام ، سواء أكان ذلك في وسط افريقيا او شرق اوروبا ، حتى تتهيأ الظروف في تلك المناطق لاجتذاب مدراء الاستثمار في الشركات اليابانية والأمريكية . أما الكيفية التي سيتم من خلالها توفير هذه الأموال العامة ، فهي مسألة قلما تطرق إليها انصار التدويل ، هذا إن كانوا قد تطرقوا لها أصلا .

إضافة الى ذلك ، فإذا تمكنت دولة نامية من إعادة بناء ذاتها على النمط الشرق آسيوي وحققت ارتفاعا في الاستثمارات الاجنبية ، والإنتاج ، والصادرات ، ومستويات المعيشة ، فقد تصبح بدورها عرضة لنزوح تدريجي للمصانع الفرعية فيها وما يستتبع ذلك من ضياع فرص عمل لمواطنيها ، لأن الشركات متعددة الجنسيات لا تتوقف عن البحث عن مناطق أدنى تكلفة في التصنيع والتجميع . على أن هذا المأخذ لا يشكل مشكلة في رأي مؤيدي نظريات عالم بلا حدود ، إذ يعتقدون أنه إذا كانت مبادىء العرض والطلب تعمل بصورة حقيقية فعالة فإن غياب التصنيع وارتفاع البطالة

لن يمتدا لفترة طويلة من الزمن ، «ففي هذا الاقتصاد المتشابك ، لا مجال هنالك لوجود رابحين او خاسرين بشكل مطلق ، حيث يصبح الخاسر متمتعاً بجاذبية نسبية نتيجة الانخفاض في قيمة عملته ونتيجة توافر القوة العاملة لديه بتكلفة معقولة»(24) . ومثلما ستقدم شركة أمريكية على إعادة نقل مصانعها التجميعية إلى الولايات المتحدة لدى هبوط قيمة الدولار وانخفاض تكاليف العمالة بشكل كاف فسوف تقوم شركة متعددة الجنسيات ميالة للمساعدة بإعادة فروعها إلى ماليزيا أو البرازيل ، على سبيل المثال ، عندما تتأكد من أن التكاليف قد تدنت ثانية في هذه الدولة او تلك . بيد أن أسلوب التفكير هذا الذى يفتقر الى البراعة لا يأخذ في الحسبان ما إذا كانت القوى العاملة والحكومات القائمة في تلك البلدان حديثة التصنيع ستلوذ بالصمت إزاء انتقال الشركات متعددة الجنسيات الى مكان آخر ، كما حدث في شمال انجلترا ووادي أوهايو . ومن المحتمل ان تتمخض عن هذه الإجراءات ردود فعل محلية ساخطة أو حركات معاكسة تعبر عن رفض الدول النامية بأن يتم التعامل معها على أنها دمى في أيدي شركات «العالم الأول» .

وقد تمقت المجتمعات الأكثر فقرا هذه الرأسمالية الكونية لسببين آخرين يشكلان بحد ذاتهما نتيجتين من نتائج ثورة المال والاتصالات متعددة الجنسيات . أما السبب الأول فيتمثل في أن القدرة على بث المعلومات من جزء من العالم إلى جزء آخر عبر ٥ر١ بليون مذياع و ٦٠٠ مليون جهاز تلفزيون قد لا تؤدي بالضرورة الى إقبال عالمي على نمط الحياة الغربية مثلما يشير بعض المعلقين المتفائلين . إنه لإنجاز فني وصناعي عظيم انه مع نهاية عقد الثمانينيات إستطاعت بلايين من الناس تمتد من السهل المنغولي الداخلي الى جبال الأنديز ، أن ترى العالم الخارجي لأول مرة من خلال أجهزة التلفزة(25) . كما أننا نتفق مع القول بأن ثورة المعلومات قد لعبت دورا حاسما في زوال المجتمعات الشيوعية التي أخفقت بصورة واضحة في اللحاق بركب التقدم الغربي .

وعلى الرغم من ذلك كله ، فإن هناك شك في أن يكون بمقدور أربعة أخماس العالم الأكثر فقرا ان يحققوا مستوى من الازدهار يضاهي ذلك الازدهار الغربي الذى يشاهدونه على شاشات التلفزيون . وإذا ما ترسخت العقبات المحلية القائمة في طريق الإصلاح كما يبدو محتملاً في العديد من المجتمعات النامية ، فقد يتمثل أحد ردود الفعل بالهجرات الضخمة الى المناطق الغنية من العالم ، فيما يلجأ آخرون للعودة الى

الأصولية ورفض القيم الغربية (وبخاصة نزعتها الاستهلاكية المقيتة) .

وقد تتسع في الدول النامية مشاعر القلق والإستياء جراء بقاء العقبات الهيكلية التي تحول دون بلوغ مستويات المعيشة التي تتمتع بها الديمقراطيات الصناعية ، وبدلاً من أن يؤدي وصول ثورة الإتصالات للدول النامية الى خلق جماهير عريضة من المستهلكين المميزين لحقائب فيتون ، فقد يؤدي إلى تغذية مشاعر السخط لدى بلايين الفقراء ضد الأغنياء ، بمن فيهم مهندسو ومدراء الشركات متعددة الجنسيات .

علاوة على ذلك ، فإنه من الممكن استخدام الإتصالات العالمية لأغراض شتى . فقد تم توجيه الثورة الاسلامية الأصولية المعادية لشاه إيران من باريس من قبل آية الله الخميني عبر مواعظ مسجلة على أشرطة كاسيت وزعت على نطاق واسع في إيران . وللتلفزيون آثاره المعقدة ايضا . ففيما يجلس المشاهدون من أبناء الدول النامية مشدوهين امام شاشات التلفزة التي تعرض لهم الثراء الأمريكي من خلال مسلسلات تلفزيونية مثل (Brideshead Revisited , Dallas) يقدم الإعلام الغربي لشعوب الديمقراطيات الغربية صورا متواصلة حول الفقر المدقع وسوء التغذية والآثار الأخرى للحروب والكوارث الطبيعية التي ما انفكت تجتاح افريقيا والشرق الأوسط وأماكن أخرى عديدة . ويؤدي حدوث كارثة شديدة كالمجاعة التي اجتاحت اثيوبيا في عام ١٩٨٥ ، إلى ردود فعل شعبية واسعة احيانا في دول الشمال من قبل المشاهدين الذين ينتابهم ذعر شديد جراء صور المجاعة التي تبثها أجهزة التلفزة .

بيد أن التلفزيون يبحث دائما عن قضايا أكثر جدة وإثارة ، والتغطيات التي يقدمها لهذه الأحداث سرعان ما تتلاشى . وعلاوة على ما ذكرناه آنفا فإن الأفراد الذين تعرضوا للمعاناة الاقتصادية في العالم المتقدم بسبب منافسة العمالة المتدنية الأجر من قبل مهاجري الدول النامية ، أو أولئك الذين يعتقدون بأن المشكلات المحلية لمجتمعاتهم ينبغي ان تحظى بالاهتمام أولا ، هؤلاء جميعا قد يكونون أقل تأييدا لدعم التحركات الرامية إلى تقديم المعونات للدول الفقيرة ، وبخاصة إذا ما تعلق الأمر بموضوع هام يتمثل في إعادة توزيع الموارد . وهناك جانب يتعلق بمساعدات الإغاثة في زمن الكوارث ، وآخر يتصل بالإصلاحات الهيكلية لإقتصادات الدول النامية . ومع ذلك ، فإذا ما أخذنا بعين الاعتبار ان ٩٥٪ من النمو السكاني المستقبلي سوف يحدث في الدول النامية ، سنبقى في مواجهة السؤال الأساسي : كيف ستكون طبيعة العلاقة بين الشعوب على هذه الأرض غداة القرن الحادي والعشرين في وقت تنظر فيه بلايين

متزايدة من الفلاحين الفقراء فترى ثروات الشمال دون ان تنال نصيبا منها ، فيما تشاهد ملايين العائلات الموسرة في الديمقراطيات الصناعية صور الكوارث الديمغرافية والبيئية التي يعاني منها أبناء جلدتهم في الدول النامية ؟ فهل ستنجم عن واقع كهذا إصلاحات إقتصادية أم أن واقعاً كهذا لن يفرز غير اللامبالاة والإمتعاض ؟.

وهناك نتيجة أخرى من نتائج التدويل سنناقشها بالتفصيل في الفصلين اللاحقين حول التكنولوجيا الحيوية والإنسان الآلي . وتتمثل هذه النتيجة في أن الشركات في العالم المتقدم تستثمر أموالاً في مجال التكنولوجيا الجديدة التي يمكن ان تلحق أضرارا بالغة بالمجتمعات الفقيرة ، حيث تستطيع هذه الوسائل التكنولوجية الجديدة ان تقدم بدائل لملايين الوظائف في المجالات الزراعية والصناعية . ويتحرك هذا الاستثمار بالدوافع الساعية للأرباح ذاتها التي استحثت التجديد التكنولوجي منذ عهد الثورة الصناعية على الأقل . ولكن ، مثلما كان للابتكار المقصود لمصانع النسيج والفولاذ والسكك الحديدية العاملة بالطاقة نتائج غير مقصودة للسكان المحليين والشعوب الأخرى ، فمن المحتمل أن يكون لبعض أشكال التكنولوجيا المعاصرة تأثيرات عميقة في المجتمعات المعاصرة ، وبخاصة في أقطار العالم النامي . ولذلك ، يبدو أن شعوب الأرض تكتشف ان مصائرها تزداد تأثرا اكثر من ذي قبل بقوى لا مسؤولة ، بكل ما في هذه الكلمة من معنى .

* * * * * * * * * *

# البـــاب الأول

## الفصل الرابع

# الزراعة العالمية وثورة التكنولوجيا الحيوية

## الفصل الرابع
## الزراعه العالمية وثورة التكنولوجيا الحيوية

ها هي الاقطار الغنية توسع من نشاطاتها «الكونية» ، في وقت تعج فيه البلدان الفقيرة بالضغوط السكانية المتزايدة ، فيما يتساءل المرء ما إذا كان هناك سبيل امام الأصالة الإنسانية لأن تقلب هذه المعادلة المشؤومه وغير المتكافئة رأساً على عقب ؟ أولا يمكن على الاقل إبداع ابتكارات جديدة تسهم في معالجة سوء التغذية المنتشر على نطاق واسع ؟ لقد كان السبب الثاني الذى دحض تنبؤات مالتوس المفجعة إزاء مستقبل انجلترا متمثلا في حدوث الثورة الزراعية التي عززت من «طاقة الأرض» . ولكن هذه المرة ، ما هي إحتمالات توفر فرص أخرى لنجاة أعداد غفيرة جداً من سكان العالم النامي ؟ لقد شهد عقد الثمانينيات من هذا القرن لوحده نمواً سكانياً بلغ ٨٤٢ مليون نسمة ، فيما اندثرت أراضٍ زراعية لتفسح المجال أمام الطرق والمباني . كما أدى تآكل التربة وتعريتها إلى التخلي عن ملايين الهكتارات من الأراضي الزراعية ، مثلما نجم عن أساليب الري البدائية زيادة كبيرة في نسبة ملوحة التربة . لقد تضافرت كل هذه العوامل لتجعل من رفع مستوى إنتاجية ما تبقى من الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة أمرا في غاية الضرورة ، وإلا اتسع نطاق سوء التغذية والمجاعة .

وقد اتضح منذ عهد قريب أن الإنتاج الزراعي العالمي قد حقق توسعا جيدا ، حيث ارتفع انتاج الغذاء خلال الفترة ما بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٨٤ بوتيرة أسرع من أي مراحل سابقة في تاريخ البشرية . وفي الفترة ذاتها تضاعف الحصاد العالمي من الحبوب ٢١٦ مرة متخطياً معدلات النمو السكاني لتلك الفترة . وشهد إنتاج المحاصيل الجذرية واللحوم والحليب والأسماك والفواكه والخضراوات نمواً كبيراً تلبية للطلب العالمي المتزايد على الغذاء نتيجة للنمو السكاني وارتفاع مستويات المعيشة . كما تم استصلاح ملايين الهكتارات الجديدة من الأراضي واستخدمت آلات اكثر تطورا، وازداد استعمال الأسمدة الكيماوية ووسائل الري الحديثة ، فيما تم اللجوء الى الزراعة المتعاقبة للمحاصيل في جميع أرجاء العالم .

وقد تمثل النموذج الأبرز لهذا التغير في ما بات يعرف باسم «الثورة الخضراء» في آسيا حيث تحقق تقدم هائل في المجال الزراعي نتيجة تطوير الآلات الزراعية والأسمدة وفوق هذا وذاك ، نتيجة للتقدم الكبير الذى حدث في مجال التكنولوجيا الحيوية والذى تمخض عنه إنتاج سلالات زراعية جديدة أكثر تطورا . لقد تم انتاج انواع جديدة من الأرز المهجن الذى يتمتع بقدرة أعلى في مقاومة الأمراض والحشرات . ولم يرتق المحصول من حيث النوع فحسب ، بل أنه ازداد من حيث الكم ايضا حتى وصل احياناً الى ضعفي او ثلاثة اضعاف مستوى الانتاج السابق . علاوة على ذلك ، فقد شهدت الدول النامية بفضل العديد من السلالات الجديدة التي هيأتها لها مراكز البحوث الزراعية الدولية ما شكل نموذجا راقياً من التعاون الدولي في مجال البحوث والعلوم الزراعية التطبيقية ، وهو ما افضى إلى ارتفاع في مستوى الانتاج العالمي من الأرز من ٢٥٧ مليون طن في عام ١٩٦٥ الى ٤٦٨ مليون طن في عام ١٩٨٥ . كان ذلك هو «الأرز المعجزة» الذى حال دون حدوث مجاعات في الدول الفقيرة ومكنها من الاستغناء عن الغذاء المستورد ووفر لها استقرارا سياسيا(2) .

لقد كان تأثير الثورة الخضراء أعظم من تأثير الثورة الزراعية في بريطانيا القرن الثامن عشر ذلك أن الثورة الخضراء قد حدثت بوتيرة أسرع وعلى نطاق أوسع من الثورة الزراعية في بريطانيا آنذاك . على أن الإنتاج الزراعي العالمي بدأ يعاني من تباطؤ ملموس منذ عام ١٩٨٤ لأسباب عدة ، بعضها يتصل بالجفاف الشديد الذى اصاب الولايات المتحدة ومناطق أخرى في سنة ١٩٨٨ ، ولم تتجاوز الزيادة السنوية في محصول الحبوب خلال الفترة ما بين عامي ١٩٨٤ - ١٩٨٩ ما نسبته ١٪ ، بعد أن شهدت المرحلة الواقعة ما بين عامي ١٩٥٠ - ١٩٨٤ زيادة سنوية بلغت ٣٪ . كما هبط مستوى الإنتاج العالمي من المحاصيل الجذرية - التي بلغ مستوى إنتاجها ذروته في عام ١٩٨٤ - لأسباب عدة من بينها الإفراط في إستخدام الأسمدة الكيميائية (التي يبدو انها تسهم في زيادة نمو المحصول لفترة محدودة ثم يتدنى مفعولها) ، وتعرضها لأمراض جديدة ، وتدني جودة التربة ، اضافة الى عدم كفاية الاراضي الصالحة للزراعة(3) . فضلا عن ذلك ، تشير الاحصائيات الحديثة الى انخفاض في انتاج بعض المحاصيل لا سيما الأرز ، الأمر الذى يعني ان أوان المستويات الانتاجية المذهلة قد ولّى(4) .

وتستطيع الانجازات العلمية الكبرى ان تعكس اتجاه هذا التيار ، هذا من ناحية ،

أما من الناحية الأخرى ، فإذا ما ادى انحسار الغابات والمستوطنات النباتية الأخرى الى مزيد من الخسائر في الاجناس النباتية ، وإلى تقليص التنوع النباتي ، فقد يتمخض عن ذلك تلاشي الأمل بامكانية انتاج سلالات نباتية محسنة* .

وبشكل عام ، سوف يستمر الانتاج العالمي من الغذاء في التزايد ولكن بوتائر أكثر تباطؤا من ذي قبل ، ما لم يتماش انتاج الحبوب – وهي اهم المحاصيل الغذائية – مع نسبة النمو السكاني . ولعل الفترة الواقعة ما بين عامي ١٩٨٤ – ١٩٨٩ جد قصيرة لاعتمادها كمؤشر على اتجاه طويل الامد (علماً بأنه كانت ثمة مخاوف مماثلة في أوائل السبعينيات) ، ولكن إذا استمر إنتاج الحبوب بالإرتفاع بنسبة ١٪ سنويا فقط مقابل زيادة سكانية نسبتها ٧ر١٪ سنويا فسوف نستشعر النتائج السلبية لذلك في وقت قريب . وينطبق هذا القول على افريقيا بشكل خاص ، حيث تخَطّى فيها النمو السكاني في الفترة ما بين عامي ١٩٧٦ – ١٩٧٨ وعامي ١٩٨٦ – ١٩٨٨ الناتج الغذائي الاجمالي ، والذى حقق نسبة عالية بلغت ٢٣٪ خلال السنوات المذكورة آنفاً، مما نجم عنه انخفاض في حصة الفرد من الانتاج الغذائي بلغت نسبته ٨٪(5) . أما في الشرق الاوسط وأمريكا اللاتينية فقد تساوت مستويات الانتاج الغذائي مع الزيادات السكانية ، وهو وضع يؤذن بالتردي . وقد تزداد مشكلة الغذاء تفاقما إذا أخذنا بعين الاعتبار الاضطرابات السياسية في وسط وشرق اوروبا ناهيك عن التخلف الزراعي الذى تعاني منه ، مثلما يعاني منه الاتحاد السوفيتي السابق .

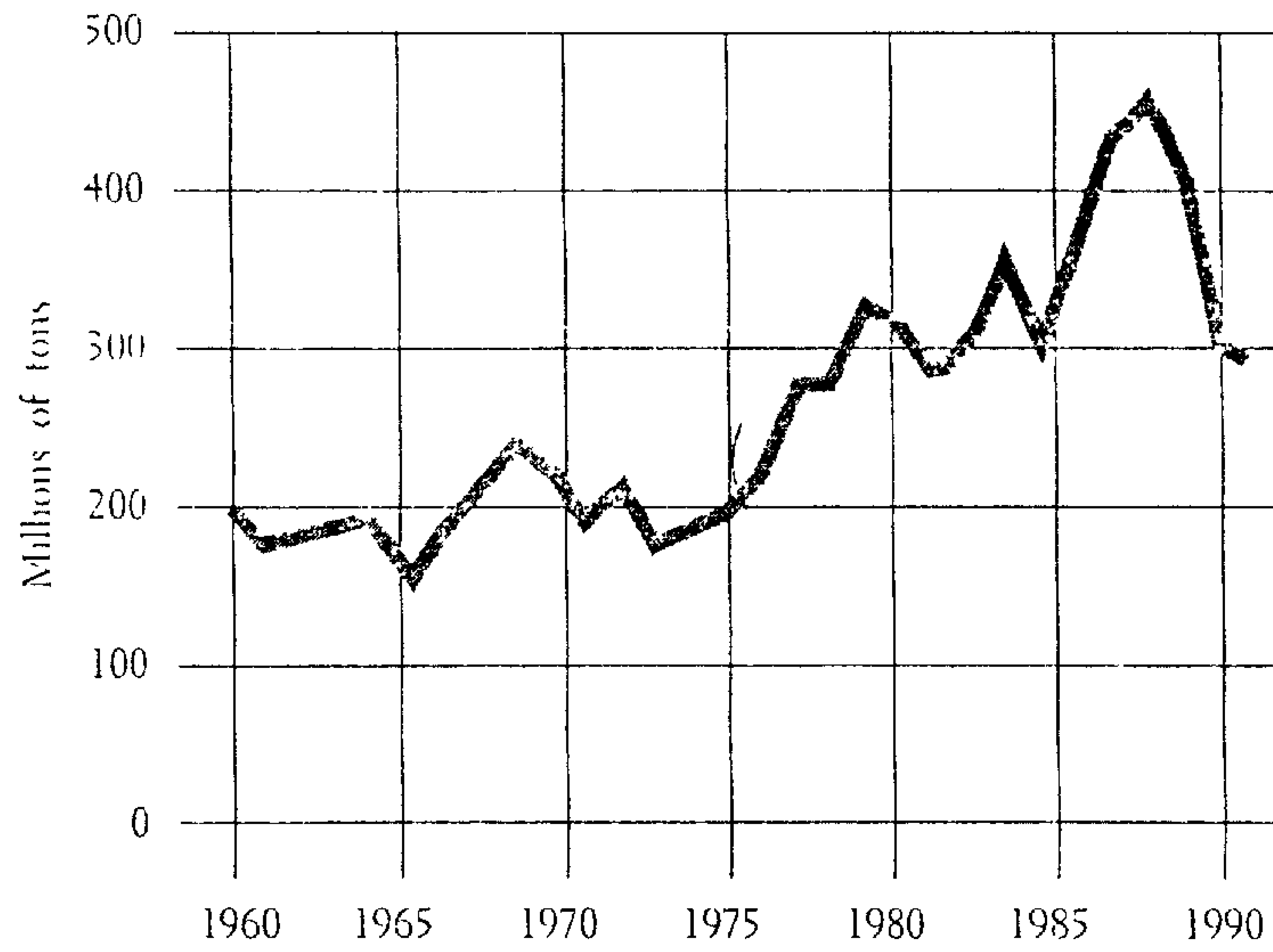
وحيث تخطى الاستهلاك العالمي للغذاء مستويات الانتاج الغذائي العالمي على مدى سنوات عديدة ، فقد انخفضت منذئذ احتياطيات المخزون الغذائي المرحل . والرسم البياني رقم (٣) يوضح هذا الانخفاض فيما يتعلق بالحبوب .

لربما كان صيف عام ١٩٨٨ شاذا في جفافه وشدة حرارته . ولكن لو تعرضت الولايات المتحدة لمواسم جفاف أخرى لحدث مزيد من الانخفاض في مخزونها الاحتياطي من الغذاء الذى تعتمد عليه اكثر من مائة دولة مستوردة للغذاء . ومن هنا ، فلربما نكون اليوم على أعتاب إتجاه مشؤوم طويل المدى تتجاوز فيه معدلات النمو السكاني مستويات الانتاج الزراعي . وفي هذا السياق تشير احصائيات معهد المراقبة

* عموما ، تفقد بعض السلالات المحسنة مثل القمح والأرز مقاومتها للأمراض والآفات خلال فترة تتراوح ما بين ٥–١٥ عاما منذ استحداثها ، الأمر الذى يعني ضرورة استبدالها بسلالات جديدة .

الدولي أنه لا بد من تحقيق زيادة في إجمالي إنتاج الحبوب تصل الى ٢٨ مليون طن سنويا ، وذلك لتلبية احتياجات النمو السكاني فقط . بيد أن ما تحقق من هذه الزيادة السنوية الصافية في الآونة الأخيرة لم يتجاوز ما مقداره خمسة عشر مليون طن ، الأمر الذى يعني ان الذين يعانون من سوء تغذية في العالم يزدادون عقداً بعد الآخر ، حتى بلغت عددهم اليوم ما يربو على ٥٠٠ مليون شخص .

**الرسم البياني رقم (٣) : احتياطيات الحبوب العالمية المرحّلة**




**المصدر : موارد العالم ١٩٩٠ - ١٩٩١ ، ص ٨٦**

ومن ناحية أخرى ، يبدو من الصعب ان نتخيل أن الدول الصناعية التي خصصت كميات هائلة من أموال الدعم الحمائية فتمخض عنها توافر «جبال من الزبدة» و «بحيرات من النبيذ» وامتلأت المخازن وحتى حظائر الطائرات بفوائض الحبوب ، سوف تعاني من نقص وشيك في الغذاء لأن مزارعيها قد أحجموا عن استصلاح ملايين الهكتارات من الأراضي الصالحة للزراعة . وعلى الرغم من امكانية استصلاح المزيد من الأراضي في الدول الصناعية ، إلا أن استخدام هذه الأراضي الاضافية في الزراعة قد يعجز عن حل المشكلة الأساسية والتي تتمثل في عدم قدرة الدول الفقيرة على دفع الأموال لقاء ما تستورده من الغذاء .

لقد بدأت اسعار القمح والأرز العالمية بالارتفاع إلى حد كبير منذ عامي ١٩٨٦

و ١٩٨٧ ، وهو أمر يعزى الى تناقص مخزونات هذين المحصولين ، في وقت هبطت فيه قيمة عملات الدول النامية . وحيث أن المزارعين في النصف الشمالي من كوكبنا يحجمون عن زراعة محاصيل لا يتلقون اثمانها ، فقد كان لا بد من توفير الية دولية لتحويل تلك المحاصيل الى تلك الدول بطريقة مضمونة . واذا كانت الدول الغنية تقدم الكثير من المساعدات الغذائية للدول النامية في الوقت الحاضر فإنه يتعين على الأقطار الغنية ان تقدم المزيد من هذه المساعدات لتلبية احتياجات السكان في قارتي افريقيا وآسيا الذين يتضاعفون عددا مرتين أو ثلاث . بيد أن هذا الأسلوب لا يشكل حلاً للمشكلة الأكبر والمتمثلة بتزايد اعتماد الدول الفقيرة على الدول الغنية نتيجة لزيادة المساعدات الغذائية المقدمة لها ، كما أن التوقف عن تقديم مثل هذه المساعدات سيفضي بدوره الى حدوث موجات هجرة مكثفة من اقطار العجز الغذائي .

على أن الطريقة الأمثل لمساعدة الدول الفقيرة في توفير الغذاء لشعوبها تتمثل في توسيع رقعة الأراضي الصالحة للزراعة . فإذا كانت حصة الفرد الواحد من الاراضي الزراعية في الوقت الحاضر تبلغ حوالي ٢٨٠٠م على هذا الكوكب ، فان النمو السكاني العالمي سيؤدي الى تقليص هذه الحصة الى ١٧٠٠م للشخص الواحد بحلول عام ٢٠٢٥. وسوف تنحسر حصة الفرد الآسيوي الى ما مساحته ٩٠٠م فقط ما لم يتم استصلاح اراضٍ جديدة للزراعة . لكن من أين سنأتي باراضٍ جديدة كافية لسد افواه ثلاثة بلايين مولود جديد خلال عقود قليلة مقبلة ؟ فقد استثمرت آسيا حوالي ٨٢٪ من اراضيها الزراعية ، وثمة مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية البكر في امريكا اللاتينية ولكن معظمها أراض ذات تربة سطحية لا تصلح لزراعة المحاصيل الرئيسية ، أو هي غابات مطر حول نهر الأمازون تحتاج الى مزيد من العناية بدلاً من الإبادة . ويتعذر الحصول على اراضٍ زراعية اضافية في المناطق الأخرى لا على حساب الغابات التي إذا ما استمر انحسارها ، فإن ذلك يعني استمرار الارتفاع في درجة حرارة الكون ، وإلقاء أعباء أخري على كاهل الزراعة العالمية على المدى الطويل .

أما في افريقيا ، القارة الأكثر حاجة للغذاء ، فقد تعرضت مساحات كاملة من الأراضي الزراعية للتلف نتيجة للإفراط في استخدامها كمراع ، ناهيك عن الدمار الذى حل بالتربة مما شكل لأفريقيا خسارة صافية لتلك الأراضي ، علما بأنه ليس هناك سوى مناطق قليلة في افريقيا تعتمد على ما يكفي من الامطار اللازمة لزراعة الحبوب .

ومن هنا يتضح ان الطاقة الزراعية الاحتياطية تتوافر بصورة أساسية في العالم المتقدم ، وبخاصة في أمريكا الشمالية وأوربا ، لا في اكثر الأقطار حاجة للغذاء ، ونادرا ما تطرقت دراسات «الوفرة» التي تناولت هذه الطاقة الاحتياطية العامة الى مشكلة العرض والطلب على الصعيد العالمي . إضافة الى ذلك ، فلو صحت التنبؤات التي تتحدث عن تآكل التربة وانخفاض مناسيب المياه ، ستعجز السهول العظمى في الغرب الأوسط الأمريكي عن توفير فوائض من الحبوب تكفي لتوفير الغذاء لما بين ثمانية الى عشرة بلايين نسمة ، هم سكان العالم .

وهناك إمكانية أخرى تتمثل في رفع كفاءة المزارعين في الدول الفقيرة . لقد بدد مزارعو الأرز في بعض مناطق شرقي آسيا نحو ٤٠٪ من الأسمدة الكيماوية نتيجة لسوء الاستخدام ، فيما أهدر سوء الإدارة والتخزين والمعالجة حوالي ٢٠٪ من محصول الأرز الذى تمت زراعته(8) ، وقد ترتب على ذلك أن ينتج المزارع الإفريقي ٦٠٠كغم فقط من الحبوب سنويا ، بينما بلغ انتاج المزارع من الحبوب في امريكا الشمالية ٨٠ الف كغم سنويا أو ما يعادل ١٣٠ ضعفا من انتاج المزارع الافريقي . من هنا يبدو جليا توافر العديد من الوسائل القادرة على رفع الكفاءة الزراعية في البلدان الاكثر فقرا في العالم النامي كتوفير التدريب والارشاد الأمثل ، وتسهيل عمليات التسويق والتعامل بصورة افضل مع البذور وتحسين المحاصيل واستخدام الاسمدة والآلات الزراعية المتطورة والتعامل مع الأحراج بشكل لا يلحق الاضرار بالبيئة . علاوة على ذلك ، فإنه يتعين على هذه التطويرات المحلية التدريجية ان تتغلب على عقبات جغرافية واقتصادية واجتماعية كأداء . وفي نهاية المطاف فإن انتاج المزارع الامريكي يعادل مائة وثلاثين ضعفا من انتاج نظيره الافريقي لأن الاول يملك ارضا زراعية اكبر بكثير من تلك المساحة الممنوحة للمزارع الافريقي ، ومناخ أمريكا اكثر ملاءمة للزراعة ، فيما تتوافر للمزارع الأمريكي بنية تحتية أفضل ، وهو يستثمر في الزراعة اموالا اكثر ، وبحوزته آلات زراعية أكثر تطورا وأسمدة وبذور أعلى جودة ، ولديه وسائل ميسره للحصول على المعلومات ، وما إلى ذلك فلو توافرت للمزارع الافريقي ظروف زراعية مماثلة لما كانت افريقيا قارة «نامية» .

ولكن الجانب المأساوي في هذا السياق هو أنه لو قيض للمزارع الافريقي ان يماثل نظيره الأمريكي في مستوى الانتاج لانتهى الكثير من العمال الزراعيين الأفارقة خارج سوق العمل ، بدون أن يتوافر لهم سوى النزراليسير من الفرص للعمل في قطاع

الصناعة او في مجال الخدمات .

وبإيجاز شديد نقول أن الفقر الزراعي في كل من إفريقيا وآسيا ومناطق أخرى من العالم لا يمكن ان يعالج بالاصلاحات الفنية ما لم تتم معالجة الجوانب الهيكلية والثقافية من المشكلة الزراعية . وحيث أخفقت جميع الحلول الأكثر تقليدية في حل المعضلة ، تركز الاهتمام في الآونة الأخيرة على التكنولوجيا باعتبارها حلا ممكنا . ويقصد بمصطلح التكنولوجيا الحيوية أية طريقة تستخدم أعضاء حيّة أو تلجأ إلى معالجات معينة لايجاد او تعديل المنتوجات ، ولتحسين سلالات من الحيوانات والنباتات أو لتطوير اعضاء حية دقيقة بغية استخدامها في أغراض محددة (9) . وتعتبر التكنولوجيا الحيوية ثمرة للانجازات العلمية العظيمة التي حققها العلماء منذ خمسينيات هذا القرن لسبر أغوار الرموز الجينية . وتوجد الجينات في جميع العمليات الحياتية ، وتسهم في نقل صفات وراثية محددة كاستعداد جسم الانسان للسمنة او قابلية نبتة ما للتلف بفعل حشرة معينة . وباستطاعة العلماء الآن عزل الجينات وتحليلها ودراسة تركيبها ، وهم يسعون لمعرفة علاقتها بالعمليات التي تجري داخل الكائنات الحية . وغدا بإمكان مهندسي الوراثة حقن جينه جديدة داخل الحامض النووي المعروف باسمDNA الموجود في الخلية الحية بهدف تحسين قوة العضو الحي او زيادة حجمه او تعزيز مقاومتهللأمراض(10) .

ومع ان رأس المال المستثمر في التكنولوجيا الحيوية الطبية يفوق عشرين مرة رأس المال المستثمر في التكنولوجيا الحيوية الزراعية ، إلا أنه لا يزال هناك مجال واسع للتكنولوجيا الحيوية الزراعية في أن تحدث تحسينات زراعية ملموسة أوحتى طفرة نوعية زراعية وهو ما يهمنا في هذا السياق . إن استخدام التكنولوجيا الحيوية يمكن اعتباره مرحلة جديدة تماماً في محاولات الجنس البشري لانتاج المزيد من المحاصيل والنباتات . لقد سعى المزارعون منذ آلاف السنين لتحسين مزروعاتهم ومواشيهم عن طريق التربية الانتقائية ، اعتقادا منهم بوجود عنصر داخلي يسهم في تحسين المواصفات المرغوبة وإزالة الصفات السيئة . وفي هذا السياق تشير إحدى التقديرات إلى أن ٧٠٪ من الزيادات التي تحققت في إنتاج الذرة في الولايات المتحدة خلال الفترة ما بين عامي ١٩٣٠ و ١٩٨٠ كانت ثمرة للتربية الانتقائية . أما اليوم فيرى ، مهندسو الوراثة ان باستطاعتهم عن طريق التلاعب بالجينات ، انجاز محاصيل محسنة في غضون اشهر او سنوات بدلا من العقود التي تستغرقها اساليب التنمية النباتبة التقليدية(11) .

وحيث حظي موضوع الثروة التكنولوجية الحيوية في مجال الزراعة بما يستحق من رعاية وانتشار ، فإننا لا نرى ضرورة لسرد شروحات مفصلة هنا حول الانجازات التي تحققت على هذا الصعيد . إنها ، باختصار ، تتراوح من حقن الماشية بهرمون النمو البقري بغية زيادة انتاجها من الحليب ، إلى إحداث تغييرات جينية في الخلايا التناسلية للأسماك والدجاج والأغنام والخنازير . كما تتمثل في تخليق نباتات مقاومة للفيروسات والحشرات وإنتاج محاصيل لا تتأثر ببعض المبيدات المستخدمة في التخلص من الاعشاب الضارة ، مما يسمح للمزارع باستخدام تلك المبيدات دون وجل . كذلك تشتمل انجازات التكنولوجيا الحيوية على إنتاج محاصيل مدارية سريعة النمو مثل الخيزران ، وعلى القيام بتجارب لإنتاج نباتات قادرة على الاحتفاظ بما لديها من نيتروجين ، مما يترتب عليه تقليص احتياجها الى النيتروجين الكيميائي(12) * . وغالبا ما تقدم هذه الانجازات العلمية العظيمة في وسائل الاعلام بصورة توحي بأننا قد وصلنا الى منعطف تاريخي آخر في حقلي التكنولوجيا والانتاج ، وأن النتائج التي ستتمخض عنها هذه الانجازات ستنطوي على منافع للجميع .

لكن مناقشتنا في البقية الباقية من هذا الفصل ستوضح كم هو ساذج ذلك الاستنتاج . فالتكنولوجيا الحيوية لا تشكل خطرا على الاطلاق ، ولكنها ستحمل في غمارها رابحين وخاسرين ، مثلما فعلت الثورات التكنولوجية التي سبقتها .

إن بعض اشكال القلق التي تثيرها هذه التكنولوجيا لا تنبع اساساً من التخوف من آثارها الاقتصادية بل من مشكلات صحية وبيئية قد تترتب عليها . فالخنازير التي تم حقنها بهرمونات النمو أصبحت الآن عرضة للاصابة بقرحة المعدة والتهابات المفاصل والجلد وأمراض اخرى لا تجعل هذه الحيوانات منفرة فحسب بل وربما خطيرة للاستهلاك البشري ايضا(13) . وقد تسهم المحاصيل المقاومة للمبيدات المضادة للأعشاب في زيادة الرش العشوائي للمبيدات على أعشاب ضارة بعينها ، مما يؤدي الى انتشارها في الهواء او في شبكات تصريف المياه . علاوة على ذلك ، فإذا تمكنت الحشرات الضارة من تطوير مقاومتها لهذه المبيدات الحيوية الجديدة ، مثلما فعلت إزاء

* كما سيتضح في بقية الفصل فإن الآفاق الزمنية للإستخدامات التجارية لهذه الاختراعات تتفاوت بصورة هائلة . فبعضها هو الآن قيد الإستعمال ، أما البعض الآخر فلا يتعدى مجرد النماذج التي تحتاج إلى سنوات طويلة لإعدادها بشكل تام ، وللحصول على الموافقة الحكومية لإنتاجها .

بعض المركبات الكيماوية ، فسوف يتعين على الشركات المعنية اختراع أنواع أخرى أكثر تطورا ، لتدخل في دوامة الروتين الممل في سعيها لقهر الطبيعة .

ويحذر العلماء من خطر اتساع التماثل الوراثي فيما بين النباتات الرئيسة . لقد زرع الفلاحون التقليديون مئات بل آلاف من أنواع البذور العشبية والبطاطا وغيرهما ، أما المزارعون المعاصرون فإنهم يبتاعون نباتات اعاد تصميمها مهندسو الوراثة الذين جمعوا افضل الصفات المتوفرة في بذور مختلفة في بذرة واحدة بهدف رفع مستوى الانتاجية والاستجابة لذوق المستهلك . فلو زرعت بلايين الصفوف من الذرة المتماثلة من حيث الجوهر في كل عام فسوف يكون المحصول برمته عرضة للأصابة بمرض واحد او حشرة واحدة ، وهو ما حدث في عام ١٩٧٠ حين اصاب وباء غير متوقع اوراق الذرة فدمر نصف محصول الذرة من فلوريدا الى تكساس . وفي عام ١٩٨٤ أتلف مرض جديد ناجم عن البكتيريا الملايين من اشجار الحمضيات والشجيرات الصغيرة في فلوريدا . صحيح أن من شأن الثورة الحيوية أن ترفع من مستوى انتاج المحاصيل ، ولكنها في الوقت ذاته قد تزيد من احتمالات تعرض المحاصيل للمخاطر المكلفة .

ويتصاعد قلق بيئي آخر من أن تؤدي الثورة التكنولوجية الحيوية الى تشجيع التهرب من الاصلاحات البيئية الاساسية . ولنتساءل بصراحة : إذا كان من الممكن تطوير انواع من المحاصيل التي تنمو في التربة المالحة أو في المناخات الحارة الجافة ، فهل سيتجاهل المزارعون مصادر التدمير البيئي ، ويجلسوا ببساطة انتظارا للعلماء لكي يصمموا لهم بذورا لتناسب الظروف الجديدة ؟ وهل ستسهم السمكة ذات الجينات المعدلة ، والقادرة على العيش في البحيرات الحمضية في إحباط الهمم الرامية الى تنقية الماء والهواء ؟ وبدلاً من أن يولي العلماء اهتمامهم لمعالجة مشكلات زيادة الدفء الكوني وارتفاع نسبة الملوحة في التربة من خلال الإفراط في الري ، أو التقليص المتسارع للغاية لغابات الخيزران ، فإنهم يخترعون نباتات تسعى الى «التكيف» مع التغيرات البيئية التي تحدثها الأنشطة الإنسانية . وهنا يحتج علماء البيئة على أن الزراعة ذات الانتاج العالي قد ضمت التكنولوجيا الحيوية الى شبكة الأسلحة المتوافرة لديها ، بدلا من تشجيع المزارعين على التعاون مع الطبيعة ودون التصدي للقضية الأكثر أهمية والتي تتمثل في التدمير البيئي(14) . وإنها لمفارقة أن يرى أصحاب الرأي المعارض أنه بسبب التلاشي المتسارع لمستوطنات النباتات البرية ، تغدو هناك ضرورة أشد لتطوير

مصادر بديلة في المختبر(15) . ويقولون إنه في الوقت الذى تؤدي فيه الضغوط السكانية الى تآكل غابات المطر والمستوطنات النباتية الأخرى ، سوف يزداد اعتماد الجنس البشري على المحاصيل المطورة مخبريا بدلا من المحاصيل الطبيعية .

إن الاثار الاقتصادية المحتملة للتكنولوجيا الحيوية تنطوي على أهمية قصوى بالنسبة للزراعة عموماً وكذلك فيما يتصل بعلاقات الشمال والجنوب ، ذلك أن هذه التكنولوجيا الجديدة تجيء في مرحلة تواجه فيها الزراعة العالمية ازمتين بنيويتين مختلفتين جوهرياً ، بل هما متناقضتان في حقيقة الأمر . وتتمثل أولاهما بمعاناة الدول الغنية من فائض الإنتاج ، وتتجسد الثانية في معاناة الدول الأشد فقرا من شح شديد في الإنتاج . بيد ان هذا الاختلال في التوازن ليس بأمر جديد ، اذ يشهد التاريخ ان الفوارق بين شعوب الوفرة الغذائية والعجز الغذائي كانت أولى وأهم الدوافع لنشأة التجارة الدولية . أما الأمر الجديد في عالم اليوم فهو حجم الخلل الهائل في هذا التوازن واعداد الناس التي ستكتوي بناره .

لقد اختلف وضع المزارعين المعاصرين عن وضع المزارعين البريطانيين الذين أحدثوا الثورة الزراعية في عهد مالتوس . فهناك الآن عنصر جديد آخر يتمثل في وجود شركات زراعية – كيماوية ضخمة تعتمد على التكنولوجيا الحيوية وتتسابق في عرض منتجاتها الجديدة . وترى هذه الشركات ، شأنها شأن الشركات متعددة الجنسيات ، أن مهمتها هي تقديم سلع جديدة للسوق العالمية بصرف النظر عن التأثيرات الاقليمية أو النتائج الاجتماعية لهذه المرحلة المتقدمة من دورة الانتاج(16) . وحيث تشتد المنافسة فيما بين هذه الشركات ، فإن كلا منها تعمد لاجراء بحوثها في أجواء من السرية التامة وتقيد استخدام ابحاثها ببراءات الاختراع ، وهو ما يختلف كثيرا عن ظروف نشأة الثورة الخضراء في عقد الستينات التي أنجزت ابتكاراتها التكنولوجية العظيمة في إطار القطاع العام مثل «مركز البطاطا الدولي في بيرو الممول من الأمم المتحدة» فيما كان الوصول الى تلك الإنجازات مسألة سهلة نسبيا(17) .

وإذا كان القائمون على صناعة التكنولوجيا الحيوية يحجبون المعرفة التي يتوصلون إليها عن منافسيهم في العالم المتقدم ، أو يطالبونهم بدفع الأموال لقاء استخدامها ، فإن هؤلاء القائمين على تلك الصناعة سيجعلون من حصول أقطار العالم النامي على أساليب البحث أمرا في غاية الصعوبة . وتستشرف كبريات الشركات التي تشتغل ببحوث التكنولوجيا الحيوية افقاً مستقبلياً جذاباً يفوق العادة ، فهي تدرك أنها

تقدم صناعة جديدة تماماً في وقت تتلاشى فيه الفواصل فيما بين المزارعين ومنتجي البذور وشركات الأسمدة ومصانع معالجة الغذاء ، وجميع الأجزاء المميزة لعملية الحصول على الحبوب والمواشي من المزرعة الى مائدة المطبخ . ويختلف هذا التكامل العمودي بين الشركات العاملة في مجال التكنولوجيا الحيوية نوعيا عن نماذج التكامل القديمة ، إذ لم يعد بوسع الشركات الكيميائية فقط أن تنتج علف الماشية عن طريق ميكروبات مسموح بها ، أو بوساطة البذور ، بل بات بإمكانها ان تستخدم التكنولوجيا الحيوية في معالجة الغذاء ، وأصبح حامض الـ DNA واحدا من الموارد العامة الجديدة التي يمكن استخدامها واقتناؤها وتصميمها مخبرياً واستعمالها بديلاً للمواد الأولية . كما أنه يقلل من تكاليف العمالة ويقوى على الصمود في وجه المتغيرات غير المتوقعة كالطقس على سبيل المثال ، وينتج اعداداً كبيرة من المواد النادرة بتكلفة زهيدة . ويتميز حامض DNA بأنه يمتلك لغة مشتركة مع علوم الكيمياء ، والعقاقير ، والطاقة ، والغذاء، والزراعة. ويمكن استخدامه على نطاق واسع وبشكل فعال من جانب الشركات الكبرى العاملة في حقول متعددة من الأبحاث الحيوية والكيماوية ذات القيمة المضافة العالية(18) .

ومن الصعوبة بمكان أن نحاول رصد النتائج الكبرى المترتبة على استخدامات التكنولوجيا الحيوية ، الأمر الذى يعزى بالضبط لاتساع نطاق تلك الاستخدامات ، إلا أن ما ينبغي علينا إدراكه هو ذلك الفرق بين التكنولوجيا الحيوية التي تعزز انتاج الغذاء في الحقل ، والعلم الأكثر حداثة والذى يخلق منتجات مركبة في المختبر . وينطوي كلاهما على مضامين عميقة . بيد أن الشق الأخير هو الذى يحمل في ثناياه نتائج اكثر خطورة ، مع أنه ما يزال في طور التجريب كما هو واضح ، فيما يرى العلماء انه ما زال امامه طريق طويل ليعطي ثماره .

وكما فعلت الآلة البخارية والكهرباء فإنه يبدو من المحتمل ان تؤذن التكنولوجيا الحيوية ببداية حقبة تاريخية جديدة وأن تحدث تغييرات واسعة في انماط الحياة التي يعيشها الناس . ها هي تقدم للناس منتجات جديدة وتطور وسائل إنتاج المنتجات القائمة أصلا ، وتفتح اسواقا جديدة ، وتقلص من تكاليف العديد من الصناعات والخدمات ، وربما تغير نمط التجارة الدولية . وبوسعها أن تغير هياكل الاقتصادات القومية وطرق تحديد رأس المال الاستثماري وآفاق المعرفة العلمية . وسوف توفر فرص عمل جديدة كثيرة وتلغي بالمقابل الكثير من الاعمال التقليدية . أما النتيجة الأخيرة ، فإنها تتمثل

بالطبع في خلق مشكلة كبرى للمجتمع العالمي والعمالة العالمية . لقد اعتبرت الأرض والموارد الطبيعية والعمل منذ آلاف السنين «العوامل» الرئيسية في الانتاج الاقتصادي ، ولكن سلامة هذه الرؤية شرعت في التراجع حين أخذ الانسان يعتمد بصورة متنامية على صناعات الخدمات والمختبرات والمصانع العاملة ذاتيا .

وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار ضرورة التوسع في انتاج الغذاء ووجود قوى جبارة تتضافر مع التكنولوجيا الجديدة ، لتبين لنا ان سيرورة التكنولوجيا الحيوية لا يحتمل ان تتوقف ، ولكن لا بد لنا من تأمل عملية «التهميش» التي ستصيب الزراعة نتيجة لذلك ، واحتمال تعذر زراعة محاصيل طبيعية في الخلاء ، الأمر الذى يقلق الملايين من الفلاحين والمزارعين الذين يعتمدون على زراعتهم العادية فقط . أي انهم سيغدون كتلة حيوية من المواد الخام التي تحتاج الى معالجة من قبل الشركات ذاتها التي صممت البذور والاجنة كخطوة أولية(19) . ولربما يتذوق المستهلك ذات الطعم الطبيعي لدى تناوله الغذاء المصنع جينياً . وحقيقة الأمر ان تلك الجينات ستتلقى توجيهات لتقدم الطعم ذاته للمستهلك ، اما المزارعون في انحاء العالم فإنهم سينظرون الى هذه الثورة في الانتاج الغذائي من زاوية مختلفة ، ذلك أنهم سيصبحون مهددين بالبطالة مثلما حدث للنساجين اليدويين وصناع المراكب في القرن التاسع عشر . ومن المحتمل أن تؤدي الزراعة المستندة الى التكنولوجيا الحيوية الى تدهور العلاقات التجارية بين الكتل التجارية الكبرى الثلاث في العالم المتقدم . فاليابان بلد مستورد للغذاء فيما تتمتع كل من الولايات المتحدة والمجموعة الاوروبية بفوائض زراعية هائلة . وتقدم الكتل الثلاث دعماً مالياً لصناعاتها الزراعية ، وتثور بينها خلافات حول الاجراءات الحمائية . وعلى الرغم من أن الزراعة مسألة اقتصادية من حيث الجوهر ، إلا أنها تنطوي على أبعاد أخرى .

ولطالما بررت السياسة إنجاز الاكتفاء الذاتي في مجال الزراعة بأسباب متصلة بالأمن القومي ، (كما هو الحال في فرنسا) ، ولربما كان هناك ارتباط حضاري بنوع معين من المحاصيل الوطنية (كالأرز في اليابان) . وفي جميع الاحوال ، هناك قناعة لم تعد مقتصرة فقط على أهالي الريف ، ومفادها ان الزراعة الأسرية والقروية تمثل تواصلاً واستقراراً وقربا من الطبيعة ينبغي حمايته في ظل عالم من التغيرات المحيرة .

ولكن للمصالح الاقتصادية ايضا تأثيرها على السياسة الزراعية في العالم المتقدم، ولا تزال جماعات الضغط الزراعية تتمتع بنفوذ هائل في الدول المتقدمة بالرغم من

ضآلة نسبة العاملين في الزراعة في هذه الدول ، حيث لا يتجاوزون ما نسبته ٣٪ في (الولايات المتحدة) ، ٨ر٤٪ في (المانيا) ، ١ر٢٪ في (بريطانيا) ، ٧ر٦٪ في (فرنسا) ، ٨٪ في (اليابان) و ١ر٩٪ في (ايطاليا) . ومن ولاية ويسكانسن (الولايات المتحدة) الى مقاطعة نورماندي (فرنسا) ومن بافاريا العليا (ألمانيا) إلى جزيرة كيوشو (اليابان) يساور السياسيين قلق عميق من أنهم لن يظهروا على المسرح السياسي مرة أخرى ما لم يتخذوا مواقف مؤيدة لحماية المزارعين المحليين . وتخصص الدول الصناعية من الاموال لدعم مداخيل المزارعين وأسعار المحاصيل الزراعية مبلغاً يصل الى نحو ٢٥٠ بليون دولار سنويا . وحيث يشكل المزارعون صلب هذه الصناعة المميزة ، فقد تباينت مواقفهم حيال ثورة التكنولوجيا الحيوية . فقد أيدت الشركات الزراعية بشكل رئيسي صفقة المنتجات التي قدمتها الشركات العاملة في مجال التكنولوجيا الحيوية ، أما فيما يتصل بصغار المزارعين فبعضهم عارض ذلك الاتجاه ، والبعض الأخر تبنى أشكالاً من تلك التكنولوجيا الجديدة بصورة انتقائية ، وللفوارق القومية اهميتها ايضا . فقد هيمن الجلوكوز المتجازىء في غضون عشر سنوات فقط على ثلث اسواق السكر الأمريكية لأن الولايات المتحدة تنتهج سياسة اكثر مرونة ازاء الابتكارات التي تقدمها التكنولوجيا الحيوية . وعلى النقيض من السياسة الامريكية ، فقد أنشأت السوق الاوربية ، التي تتبنى تقليديا سياسة حمائية زراعية ، نظام حصص صارم في استخدام ذلك الجلوكوز في عام ١٩٧٩ . ولو انها تركت الحبل على غاربه عبر السماح للجلوكوز المتجازىء باختراق السوق الاوربية بالمستوى الذى حققه في السوق الامريكية لنجم عن ذلك فائض من السكر في الاسواق الاوروبية يقدر بـ ٨ر٢ طن ، أي ما يعادل انتاج المساحة المخصصة لزراعة البنجر في المانيا الغربية . وهناك مثال ثان يتعلق باستخدام هرمون النمو البقري والذى أجّجَ الخلاف بين اكبر الشركات الأربع الكبرى المتخصصة في هذا المجال وهي مونسانتو واوبجون وايلي ليلي وامريكان سياناميد وبين منتجي الالبان الامريكيين ، أو قل (بعض) منتجي الالبان . فإذا ما استخدم العقار على نطاق واسع يغدو من المحتمل ان يؤدي ذلك الى انخفاض اعداد الابقار اللازمة لتلبية احتياجات امريكا من الحليب ومشتقاته من ٨ر١٠ مليون بقرة الى ٥ر٧ مليون بقرة بحلول عام ٢٠٠٠ ، كما سيهبط عدد مزارع الالبان التجارية إلى النصف(21) . وفيما حظرت ولايتا ويسكانسن ومينسوتا الأمريكيتان استخدام هرمون النمو البقري ، سمحت ولاية فيرمونت باستخدامه الأمرالذى يدلل على المواقف المتباينة إزاء هذه التكنولوجيا الجديدة ، وهو تباين لا يقتصر بالطبع على المجال الزراعي(22) . ترى أي وضع سينشأ

لو أن بعض الولايات أو الدول شجعت استخدام هذه الوسائل الجديدة بينما عارضتها ولايات وأقطار اخرى ؟ في عصر الشركات متعددة الجنسيات ستتمثل إحدى النتائج في قيام الشركات المعنية بنقل دوائر البحوث والتنمية فيها ومعها المواهب العلمية الشابة الى دول مضيفة ، وهذا ما حصل على سبيل المثال مع واحدة من كبريات الشركات الالمانية المختصة في صناعة الأدوية حين اتخذت قرارها باجراء بحوثها على حامض الـDNA في الولايات المتحدة بسبب القيود التي فرضتها الحكومة الالمانية ذاتها(23) .

وينتاب المجتمعات الزراعية لبلدان العالم المتقدم قلق عميق إزاء امكانية الانتاج المخبري لبعض المواد الغذائية الاساسية . فهناك فرق كبير بين انتاج طماطم على اساس هندسة الجينات بحيث تزداد مقاومتها للآفات أو بحيث لا تفقد صلابتها بسرعة ، وبين إمكانية قيام شركات التكنولوجيا الحيوية بإنتاج لب الطماطم وعصير البرتقال وصلصة التفاح والتبغ في المختبر ، بدون ان تكون هناك حاجة لزراعتها على الاطلاق . وحتى لو كانت الأبحاث الجارية حالياً لا تزال في طور التجريب ناهيك عن عقبة التكاليف الباهظة التي تواجهها في عملية الانتاج ، فإن النتائج المترتبة على استبدال الحمضيات أو صناعة التبغ التقليدية بمنتجات مركبة هي نتائج هائلة ، ومن شأنها ان تؤثر سلباً على المزارعين وسائقي الشاحنات وربما على الشركات الغذائية الكبرى نفسها* . وإذا ما تحقق هذا التطور بنجاح في نهاية الأمر ، فربما يجابه بمقاومة شديدة (24) .

وعلى الرغم من ذلك كله ، فقد تلجأ الدول الاكثر ثراء ولكنها تعاني من عجز غذائي لتبني الثورة التكنولوجية الحيوية لتدخر نفقاتها من العملات الصعبة على السلع الغذائية المستوردة ، أما الدول التي تتمتع بفائض غذائي فقد تلجأ الى تقييد هذه التكنولوجيا اذعاناً لرغبة المزارعين في الدوائر الانتخابية . وهنا يتجلى الاختلاف بين وضع اليابان من ناحية ووضع الولايات المتحدة والمجموعة الاوروبية في أوضح صورة. فالجغرافيا اليابانية الصعبة هي بالضبط ذلك النوع من الأرض الذى صممت محاصيل التكنولوجيا الحيوية لتعزيزها ، بينما سينتفع المستهلك الياباني ، الذى اتجه مؤخرا نحو وجبة الغذاء المكونة من اللحوم بهرمونات النمو الحيوانية ، الأمر الذى يسهم في تحقيق اكتفاء ذاتي في مجال الغذاء . ولعل هذا ما يفسر سعي الوزارات اليابانية الى التخلص

*تستند المناقشة هنا على حقيقة ان بعض المنتجات المخبرية قد تتأتى من شركة تكنولوجيا حيوية صغيرة نسبيا وهذا ما سيهدد الشركات الكبرى الموجودة الان والعاملة في حقل معالجة الغذاء وتخزينه .

من ملايين المزارعين غير الأكفاء العاملين بنظام الدوام الجزئي من ناحية ، ومن ناحية أخرى وتشجيع الاستثمارات الهائلة في مجال التكنولوجيا الحيوية (بما في ذلك شراء حصص الشركات الامريكية أو إقامة مشروعات مشتركة معها)(25) .

وقد تفضي ردود الفعل المتفاوته هذه إلى مزيد من التوتر حول التجارة الزراعية حيث ستكتشف بلدان مصدرة للمواد الغذائية مثل أستراليا والولايات المتحدة أن منتجاتها مطلوبة في عدد من الدول النامية التي لا تستطيع تسديد أثمانها ولم تعد مطلوبة في بعض الدول الموسرة التي تتصاعد قدراتها في إيجاد بدائل غذائية محلية مطورة على أساس التكنولوجيا الحيوية .

وسوف يتفاقم التوتر في العلاقات الامريكية – اليابانية (المتوترة اصلا بسبب خلافات تجارية اخرى) حين لا تعود اليابان سوقاً للصادرات الزراعية الامريكية .

وقد يؤدي ذلك الى تبلور «نظامين» من التكنولوجيا الحيوية في العالم ، ينتعش في أحدهما نشاط الهندسة الوراثية فيما تخضع للقيود في النظام الآخر . وكما ذكرنا آنفاً ستنتقل الصناعة والاستثمار الى الاقطار التي لا تمانع في تصنيع المنتجات الجديدة . من هنا ، سيبذل القاطنون في دول النظام الأول جهودا مضنية للتخلص من الآثار السلبية الكبرى التي أفرزها التغير المترتب على التكنولوجيا الحيوية ، فيما سيخوض افراد النظام الثاني غمار جدل قلق حيال أوضاعهم وما إذا كان يتعين عليهم ان يراوحوا في مكانهم في وقت تتبنى فيه بقية أقطار العالم نمطاً تكنولوجياً جديدا(26) .

علاوة على ذلك ، فإن من شأن الإنتشار الواسع للزراعة المؤسسة على التكنولوجيا الحيوية ، حتى لو كان ذلك النوع المنتج خارج المختبرات ، أن يؤدي الى تفاقم التردي في علاقات الشمال والجنوب . اذ سينتاب مزارعي العالم المتقدم قلق أعمق إذا استطاعت اقطار العالم النامي ان تطور أساليب متقدمة لتعزيز سلعها الزراعية، وإذا حاولت زيادة صادراتها الغذائية إلى المستهلكين في الديمقراطيات الصناعية . ان تكاليف العمالة اللازمة لتربية العجول او زراعة الفاكهة في المزارع البرازيلية هي بالتأكيد ارخص منها في تكساس او بافاريا . بيد أن الكثير من المزارعين في الدول الغنية ، إذا ما وجدوا انفسهم خارج سوق العمل بسبب الهبوط الحاد في أسعار المواد الغذائية ، سينظرون بمزيد من العداء الى منافسيهم من الدول النامية ، مثلما ينظر العمال في الدول الصناعية بعين العداء ذاته حين يكتشفون أن مصانعهم المحلية هي قيد الانتقال الى دول العمالة الرخيصة . ومرة أخرى ينتصب أمامنا نموذج الرابحين والخاسرين .

أما بالنسبة للعالم النامي ، فإن الزراعة التكنولوجية الحيوية تشكل المزيج الأكبر من المنافع والمضار ، وسوف تتقلص الفجوة التي اتسعت موخراً بين الزيادات السكانية وبين الناتج الغذائي الاجمالي في حال نجاح ثورة التكنولوجيا الحيوية . ومن شأن ثورة كهذه ان تسهم في زيادة عدد السعرات الحرارية التي يتناولها الفرد وسترفع من مستوى معيشة فقراء العالم الذين يشكلون ثلاثة أرباع سكانه . وهي ستسمح بنمو النباتات في تلك المناطق من العالم النامي التي تعاني من تربة جافة جداً ، أو ضحلة جداً أو تحتوي على نسبة عالية من الرواسب الكيميائية كالملح ، بما يسمح بالزراعة التقليدية. فعلى سبيل المثال ، يمكن للموز المهجن الذى يقاوم مرض «سيجاتوكا» الاسود ان ينطوي على نتائج محلية سريعة في بعض المناطق الافريقية حيث يشكل الموز المحصول الرئيسي فيها . وباستطاعة التكنولوجيا الحيوية أن تقلل من المضار البيئية إذا تمكنت الإمدادات الغذائية الوفيرة من تخفيف الضغوط عن الأرض السطحية . وفوق هذا وذاك سوف تزيل الثورة التكنولوجية الحيوية «الشرك المالتوسي» الذى يعترض طريق الشعوب الفقيرة .

إضافة إلى ذلك ، ستوفر التكنولوجيا الحيوية للدول النامية وعلمائها فرصة المساهمة الفاعلة في ميادينها ، وهي مساهمة قد لا يكون بوسع تلك الدول أن تؤديها في حقلي الروبوتيه او التمويل العالمي ، ذلك ان معظم مشروعات التكنولوجيا الحيوية تعتمد على البحوث المكثفة اكثر من إعتمادها على رأس المال المكثف . وكان المزارعون الفيتناميون قد نجحوا في تعديل تكنولوجيا مزارع الأنسجة الفرنسية بأن استولدوا نباتات البطاطا من أنسجة حصلوا عليها من مركز البطاطا الدولي (27) .

لقد خصصت بعض الدول النامية الأموال والعلماء للعمل في ميادين التكنولوجيا الحيوية ، بما في ذلك تلك الميادين ذات التكاليف الباهظة . فقد شرعت الصين والهند باستخدام اكثر مصادر الطاقة الغازية الحيوية تطورا ، وثمة مشروعات مشتركة بين تلك الدول وشركات العالم المتقدم مثل المشروع المشترك بين الصين وبين شركة الجينات الدولية لتعزيز قدرة المواشي اللبونه باستخدام التحويلات الجينية . وهنالك المبادرة الفرنسية – الكوستاريكية لتحويل ما يقرب من ١٤٠ ألف طن في السنة من الموز التالف الى أعلاف للحيوانات . وهناك مشروعات تعاون مشتركة مماثلة تمت اقامتها فيما بين دول العالم النامي بدون أية مساعدات غربية(28) . إنها تطورات تتم بصورة تدريجية ولكن باستطاعة النتائج ان تحقق المزيد من الانجازات .

ومع ذلك ، تشكل التكنولوجيا الحيوية تحديا لقدرة العالم النامي على تطوير أوضاعه الاقتصادية النسبية . فعلى الرغم من أن بحوث الهندسة الجينية المرتبطة بالـ (DNA) تقدم الفرصة المثلى لرفع مستوى الناتج الغذائي الإجمالي ، إلا أنها باهظة التكاليف ولا تقوى عليها في الوقت الحاضر غير الشركات الزراعية الكيميائية وشركات التكنولوجيا الحيوية في العالم المتقدم . وليس ثمة آفاق عملية ممكنة أمام أصحاب المواشي في الاقطار الفقيرة لاستخدام هورمون النمو البقري في تعزيز إنتاج الحليب ، لأن معالجة من هذا القبيل تقتضي توافر فنيين على درجة عالية من المهارة ، وتحتاج من النفقات ما يعادل قيمة المصاريف الغذائية لقطاعات واسعة من الناس خلال عام كامل . كما ان الحيوانات التي اختيرت للأبحاث تحتاج الى وجبات غذائية ضخمة وثابتة وعالية الجودة ، إضافة الى عمليات حقن منتظمة ، وهو امر لا يبدو ممكناً في مجتمعات لم ينتظم بعد فيها تطعيم الانسان نفسه ضد الأمراض(29) . ولا شك في أن هناك قيمة اقتصادية لاستخدام المبيدات للتخلص من الاعشاب الضارة في الزراعة التي تتطلب رؤوس أموال كبيرة ، وحيث تتطلب العمالة أجورا عالية . غير ان تلك المبيدات ستكون باهظة الثمن إذا ما تم استخدامها في مناطق تتمتع بوفرة عمالية ذات أجر زهيد .

وحتى لو استطاع المزارعون في العالم النامي اقتناء الاساليب الزراعية الجديدة لأصبحوا رهنا للشركات الغربية في الحصول على الهرمونات الضرورية والبذور والاسمدة والمبيدات ، شأنهم في ذلك شأن أقرانهم المزارعين في الدول المتقدمة . وقد علّق أحد النقاد قائلا : أنه لو حدثت «ثورة جينية» في العالم النامي فلربما اقتضى الأمر إستخلاص موارد جينية من دول أقل تقدما ثم تحويلها الى أنواع نباتية وحيوانية تجارية في مختبرات الشركات ليعاد بيعها كأنواع محسنة إلى نفس تلك الدول الأقل تقدما لقاء ارباح لا يستهان بها (30) . وها هي الأصوات قد بدأت تتعالى باتهامات شديدة مفادها ان « الامبريالية البيولوجية» للشركات الكبرى قد نهبت الموارد الجينية للعالم النامي(31) .

أما النقطة الأخيرة في هذا السياق فتتمثل في أن توافر إمكانية لحدوث الثورة المخبرية تمنح المزيد من الفرص لشركات كهذه في أن تنتج في مختبراتها تلك المحاصيل التي يعتبر العالم النامي موطنها التقليدي . وتبذل الآن جهود حثيثة ليس فقط بغية تحسين النوعية الجينية للمواد الغذائية الاستوائية التي يقبل عليها المستهلك الغربي ، مثل

الكاكاو وزيت النخيل والفانيلا والسكر ، بل أيضا لتخليق البدائل المخبرية لتلك المحاصيل . وسوف يترتب على ذلك تراجع كبير في المصادر الاساسية لمداخيل الصادرات في الدول النامية ، واتساع نطاق البطالة في وقت سيزداد فيه البحث عن العمل من جانب المواطنين الذين تتراوح أعمارهم ما بين الخامسة عشرة والعشرين عاماً. فقد تم ، على سبيل المثال ، استخدام الكلوكوز المتجازىء او مواد أخرى شديدة الحلاوة بدلا من قصب السكر ، ولكن يبقى المحصول الطبيعي مصدر رزق لملايين السكان في الدول النامية، واصبح الآن باستطاعة الكيميائيين صناعة الفانيلا ، تلك المادة التي تشكل المصدر الرئيسي لجزيرة مدغشقر ، حيث تبلغ حصة الفرد من الناتج القومي الاجمالي ٢٨٠ دولاراً امريكياً . وفي المكسيك كانت نباتات «البارباسكو» مصدرا لانتاج العقاقير المنشطة وكانت تزرع في تلك البلاد على نطاق واسع ، أما الان فقد اصبح بالامكان تصنيعها مخبريا .

وتهدد الهندسة الجينية باستخدام زيوت من فول الصويا أو من بذور اللفت المطورة جينياً بدلاً من زيت جوز الهند ، الذى يعتمد عليه جزئيا على الاقل ربع سكان الفلبين . إنه لمن سوء الطالع لأية دولة نامية ان تعتمد على سلعة زراعية واحدة للتصدير مثل الكاكاو او السكر، حيث تضطرب اسعارها بين الحين والاخر . ولكن الأمر سيكون أسوأ بكثير حين يستغني عن تلك السلعة المستهلكون الأجانب عندما يصبح بوسعهم الحصول عليها من مختبراتهم المحلية . وإذا غدا إنتاج المطاط في المختبر حقيقة قائمة ، فسوف يؤدي ذلك الى الزج بما يربو على ستة عشر مليون عامل ماليزي واندونيسي خارج سوق العمل ، ناهيك عن الاضطرابات السياسية التي ستجتاح البلدين(32) .

وقد يتمخض عن ثورة التكنولوجيا الحيوية على المدى البعيد إنتقال ملموس للانتاج الزراعي (أو بدائله) من الدول النامية الى الاقطار الأخرى ، الامر الذى سيؤدي الى مزيد من التردي في أوضاعها التجارية ومديونياتها واعتمادها بشكل عام على الدول الغنية . وحتى لو أمكن للدول النامية ان تذلل كل الصعاب (كالنقص في المختبرات والعلماء وانظمة التجهيز والمعلومات المسجلة ببراءات اختراع) ، وأصبحت قادرة على تطوير منتجاتها المخبرية فستكون عندئذ قد عرضت الملايين من مزارعيها لمخاطر البطالة ، مما سيؤدي الى وجود فائض هائل من العمالة وبالتالي إلى ردود فعل عنيفة من جانب الفلاحين(33) .

وحيث تباينت تنبؤات العلماء ، يتضح الآن غياب اليقين فيما يتصل بنتيجة هذا السباق المتعاقب بين معدلات النمو السكاني ومستويات الإنتاج الزراعي . وقد تتفاقم الاختلالات العالمية في مجالي الغذاء والصحة بالرغم من وضعها المتردي القائم حاليا ، وهذا ما يتوقعه الكثيرون .

ومن الممكن أيضا ان تقف الزراعة على أعتاب تقدم عظيم في الإنتاج بسبب التكنولوجيات الجديدة ، الأمر الذى يتناقض ونبوءات المتشائمين . ولكن حتى لو ثبتت سلامة هذا الرأي ، فليس بالضرورة أن تصل الوفرة الغذائية الى بطون الجائعين جميعاً ، في الوقت الذى سيتضرر فيه ملايين المزارعين التقليدين في الدول النامية والغنية على حد سواء ، من إحلال الوسائل الزراعية الجديدة محل القديمة . ومهما كانت نتائج التزايد السكاني العالمي ، فإن الزراعة بالشكل الذى ألفناه هي في الطريق الى الزوال .

وإنها لمفارقة ان تنطوي الثورة التكنولوجية الحيوية على إمكانات التخفيف من المعضلة العالمية وتعقيدها في آن واحد .ولا شك في أن عالمنا المعاصر يحتاج إلى زيادات مستمرة في الانتاج الزراعي . وليس باستطاعة وسائل الانتاج الزراعي الحالية أن تفي بحاجة العالم من الغذاء بعد ثلاثين او أربعين عاماً ، تماما مثلما عجزت وسائل الزراعة التي كانت متبعة في الأربعينيات من هذا القرن ، عن تلبية احتياجاتنا من الغذاء في الوقت الحاضر . وبدون حدوث ثورة زراعية أخرى سيبدو مستقبل شعوب العالم النامي بشكل خاص قاتماً إلى حد كبير . وعلى الرغم من كل التحفظات التي ناقشناها فيما سلف ، فإن ثورة التكنولوجيا الحيوية تبدو حلاً جذابا ، كما يتضح انها مرشحة لاحداث المزيد من التطويرات .

ها قد خرج المارد من قمقمه ، وأصبح يؤثر في حياة الناس بشتى السبل . إلا أن قدرة المجتمع العالمي على التعامل مع النتائج الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن التحول الواسع صوب الزراعة الحيوية ومعالجة الغذاء ، تبدو حتى الآن غير واضحة .

إن الأدلة المتوفرة لدينا حتى الان ، تستبعد هذا الإحتمال .

***************

## البـــاب الأول

## الفصل الخامس

# الإنسان الآلي والأتمتة

# وثورة صناعية جديدة

## الفصل الخامس

## الإنسان الالي والأتمته ، وثورة صناعية جديدة

لقد كان من الطبيعي أن تستأثر الصناعة المسيرة بالطاقة التجارية والتي انتشرت في شمال ووسط انجلترا في اواخر القرن الثامن عشر ومطالع القرن التاسع عشر باهتمام الكثير من الاجانب . لقد نظر الزائرون الأمريكيون والاوربيون بدهشة وحماس حيناً ، وبخوف في بعض الأحايين من ذلك العالم الجديد الشجاع ، حيث تحول المحركات البخارية الحرارة إلى عمل من خلال مكائن معينة . إلاّ أن أكثر ما أذهل أولئك الزائرين هو أن تلك الآلات كانت «سريعة ، ومنتظمة ، ودقيقة ، ولا تعرف الكلل»(1) ، شريطة ان يتم تزويدها بالفحم الحجري والعناية اللازمة . وإذا ما تم ذلك فإنها لا تتعثر مثل بني البشر أو الثيران أو الجياد حين يستنفدون طاقتهم الحيوية . وباستطاعة تلك الآلات أن تعمل طوال الليل والنهار ، بل أنها تستطيع أن تواصل العمل بدون إنقطاع لأسابيع عديدة إن دعت الحاجة .

على أن المغزى الحقيقي للثورة الصناعية ، والذي شكّل مصدر خوف لأولئك الزائرين ، هو أنها أطرّت تلك الآلات البخارية والقوى البشرية المشغلة لها في «نظام مصنعي» . لقد كانت معظم أشكال الصناعة ، قبل ذلك الحين ، عبارة عن نشاطات منزلية لا مركزية تشتمل على كل ما ينتجه صناع الشمعدانات في المدن والنساجون اليدويون في الريف ، والذين كانوا يتلقون أجورهم حسب انتاجهم من القطع .

وكان يندرج في الإطار ذاته اصحاب الحرف المتخصصة من الخزّافين الى بائعي الخردوات . بل أن أكبر المشروعات التي كانت تتمثل آنذاك ببناء سفينة حربية أو قصر كانت بطريقة أو بأخرى مشروعات متفردة وغير منتظمة ومعرضة لأنواع شتى من العثرات . أما في نظام المصنع ، فالحال مختلف . كان يتم تجميع العمال ويطلب إليهم أن يعملوا بطريقة ثابتة طبقاً لإيقاع الآلات . وكانوا يعملون حسب نظام

«الورديات» الثابتة لمدة عشر أو اثنتي عشرة ساعة أو يزيد ، وكانوا يتلقون أجورهم محسوبة على أساس عدد الساعات التي قضوها في العمل .

ولما كانت متطلبات الماكينات تحظى بالرعاية القصوى فقد تعّين على العمال أن يقيموا في صفوف من المساكن القريبة من المصنع وفرها لهم ارباب العمل . وهكذا أفرز نظام المصنع بروليتاريا المدن التي لم تعرف أجيالها اللاحقة إلاّ أقل القليل من نمط الحياة التي عاشها اسلافهم في المرحلة التي سبقت الثورة الصناعية .

ويمكن للمرء أن يدرك بسهولة تلك الأسباب التي دفعت بالمراقبين الأجانب للخوف والابتهار من ذلك التصنيع الجديد . لقد عززت الثورة الصناعية بشكل واضح من قوة بريطانيا العظمى ، وبخاصة خلال الحروب الثورية وحروب نابليون عندما ساندت الطفرة في الصادرات القوى المتحالفة في نضالها الملحمي ضد فرنسا(2) . وقد تبين أن أية دولة تحذو حذو النظام البريطاني ستتمتع مثله بارتفاع نسبي في الانتاج والقوة القومية ، أما الدول التي تعجز عن انتهاج سبيل التصنيع فسوف تبقى عرضة للأذى .

وهكذا سدد التصنيع ضربة جديدة للمنافسة المغرقة في القدم بين القوى العظمى .

أما السبب الثاني والأهم لذلك الخوف الذي انتاب المراقبين من الصناعة فقد كان منبعه القلق الناجم عن تأثيرات التصنيع على مجتمعاتهم ذاتها ، فلربما بدت تلك الآلات البخارية الجديدة باصواتها الصاخبة معجزة تذهل الناظرين ، ولكن كان واضحاً أن العمل في المصنع أشبه بالجحيم ، ليس فقط بسبب الظروف المضّرة بالصحة، ولكن بسبب نظام العمل الصارم . وهل كان من الممكن لسكان «الراين لاند» أو «سايليزيا» أن يتحولوا إلى برولتياريا تقطن في المدن بدون أن تجر معها اضطرابات اجتماعية عنيفة ؟

والأسوأ من ذلك ، كيف يمكن للمرء ان يتعامل مع الجموع الفقيرة من الحرفيين والنساجين اليدويين وغيرهم من الذين فقدوا أعمالهم إثر قيام المصانع ؟ بل كيف يمكن التعامل مع ذات النفوذ المؤثر والتي كانت تكافح للمحافظة على بقائها وأهميتها ؟(3)
كان الاخفاق في محاكاة الممارسات البريطانية يعد مشكلة كبيرة بحد ذاته ، أما النجاح في محاكاة تلك الممارسات فقد كان ينطوي على تغيرات عميقة في أنماط الحياة والعمل وكسب الرزق .

واليوم تغدو معضلة الأمس جديرة بالاستحضار ، ذلك أننا بعد قرنين من تلك المعضلة ، قد نكون على شفا تغير جذري آخر فيما يتعلق بأساليب إنتاج السلع الصناعية ، وهو تغير لا تتزعمه اليوم انجلترا ، بل اليابان . ويتضمن هذا التغيير إحلال الإنسان الآلي والمعدات الأخرى المتحركة ذاتيا محل الإنسان في المصانع .

لقد أجريت تعديلات شتى على أساليب التصنيع والتجميع على مدى قرنين من الزمان إلاّ أن الانسان ظل حجر الأساس بصرف النظر عن المبتكرات التي قدمتها شركات تايلور وفورد ، وعن كل المنتجات «التي جاءت في الوقت المناسب» . فقد ظل هناك مكان للعمل يجتمع فيه العاملون .

ولكننا اليوم نشهد ثورة تسيّرها التكنولوجيا لكنها تنحو نحو القطيعة مع أساليب الانتاج المعهودة ، فتنتزع عمال المصانع ليحل مكانهم الإنسان الآلي بغية زيادة الانتاج . ها هي الأتمتة تطرد المزيد من بني البشر خارج المصانع ، ولربما لن يظل فيها غير نفر من المهندسين المشرفين على سير العمل . وإذا ما تحقق هذا الهدف تكون العجلة قد أكملت دورتها .

وفي نهاية الأمر ، سوف يستبدل «الأرقاء» الصناعيون الذين شكلوا جزءا من نظام المصنع والذين كانت ظروف عملهم موضع رهبة وإعجاب من قبل زائري انجلترا في العشرينيات من القرن التاسع عشر ، بالإنسان الآلي (الروبوت) ، تلك الكلمة التي يعزى جذرها اللغوي إلى الكلمة التشيكية روبوتنيك (robotnik) ، والتي تعني الرقيق أو القن(4) .

ومثلما كانت للطاقة البخارية ذاتها استعمالات متعددة ، فإن صناعة الانسان الآلي تنطوي أيضاً على استخدامات متعددة ومتفاوتة التعقيد . واذا صرفنا النظر عن الأجهزة البسيطة التي لا يتحكم بها الكمبيوتر وتأملنا فقط تلك الأجهزة «القابلة للبرمجة» ، لوجدنا أن هناك فروقاً هائلة في مستويات التعقد بين أجهزة الإنسان الآلي بأنواعه الثلاثة : الصناعي والميداني والذكي . فالنوع الأول عبارة عن آلات ثابتة مزودة بمعالجات ، وموجّهة لأداء مهمات مختلفة بصورة تلقائية مثل لحام أماكن محددة أو الدهان عن طريق الرش .

وعلى خلاف ذلك ، فإن الإنسان الآلي الميداني مصمم للعمل في بيئة غير هيكلية ، وهي مزوّده بمجسات تسمح لها بالحركة والتعامل مع مشكلة ما ، وهي غالباً ما تستخدم في عمليات صعبة للغاية ، أو خطيرة على حياة الإنسان كأعمال

المناجم ومكافحة الحرائق ومعالجة التلوث في المصانع ، والأعمال التي تجري في أعماق البحار . أما البعض الآخر فيتم توجيهه بأسلوب التحكم اللاسلكي عن بعد . وأخيرا ، هناك الجيل الثالث الجديد والمثير والذي يعرف باسم الانسان الآلي الذكي . وهو عبارة عن آلة تجريبية تعمل بالكمبيوتر ومصممة لاستخدام الذكاء الاصطناعي (الاسم الذي يطلق على المنظومات المعرفية) في معالجة المشكلات تماماً كما يفعل بنو البشر(5) .

على أنه من الواضح انه كلما ازدادت المهمة تعقيداً وتكلفة ، كلما ازدادت صعوبة الاستغناء الفعلي عن الإنسان وإحلال إنسان آلي محله . وتستخدم أغلبية أجهزة الانسان الآلي الصناعي في مصانع السيارات ، حيث يستفاد منها في تقطيع المعادن واللحام المحدود والطلاء ، ذلك أن الصناعة تجسد النموذج التقليدي لخط الانتاج في المصنع ولنظام التجميع ، حيث يقتضي العمل فيهما القيام بحركات متماثلة رتيبة ، مثلما تفعل الآلة المتحركة ذاتيا(6) .

وينطبق هذا القول على تجميع مكونات أجهزة الراديو والتسجيل . وأما المهام التي تستلزم أعمالاً مستقلة الطابع كالتعليم المدرسي أو سلك الشرطة فلن يكون باستطاعة الآلات أن تنجزها . وعلى المحامين والأطباء وأساتذة الجامعات أن يطمئنوا إلى أن الأجهزة الأوتوماتيكية لن تغزو مجالاتهم .

ومع أن غالبية هذا الفصل تعُنى بمناقشة التأثير المحتمل للإنسان الآلي الصناعي على حياة الانسان ، إلاّ أنه من الجدير بالذكر أن استخدام كل من الانسان الآلي الميداني والذكي يتأثر بالاعتبارات الاقتصادية . ففي الولايات المتحدة ، حيث ترتفع تكاليف الرعاية الطبية ذات المدى الطويل إلى مستويات خيالية ، شرعت المستشفيات في التفكير في شراء أجهزة إنسان آلي قادرة على نقل العينات داخل المختبر وتعقيم المعدات المستخدمة في العمليات الجراحية ، وتسليم الأدوية من الصيدلية ، وما إلى ذلك(7) .

واليوم يستخدم الانسان الآلي في الولايات المتحدة في أعمال التخلص من النفايات الخطرة ، ذلك أن مهمات كهذه تقتضي إنفاق مئات المليارات من الدولارات . وكانت الولايات المتحدة قد طوّرت الانسان الآلي الميداني للقيام بتفتيش مصنع (ثري مايلز آيلاند) والتقاط عينات منه وتنظيفه من التلوث الذي أصابه في أعقاب الحادث الذي حصل في عام ١٩٧٩ . وابتكرت آلات أخرى لاغراض استكشاف الفضاء

وأعمال المناجم في أعماق البحار والحراسة ، حيث يزود «الروبوت الحارس» بمجسات للتصوير والتعقب الاقتحامي ، اضافة إلى أنظمة الانذار والاتصال .

لقد ركزت الولايات المتحدة واوربا معظم اهتمامها على الانسان الآلي الغريب: وهو آلة بوسعها أن تنفذ عبر سطح القمر أو أن تلعب الشطرنج . وعلى الرغم من الأهمية القصوى للأبحاث الجارية في هذا المجال ، إلاّ أن الإعجاب الذي ناله الإنسان الالي في أعمال الروائي الفرنسي جول فيرن يتجاوز أتمتة الصناعة التحويلية ليحقق تطورات في الفعالية ومستوى الانتاج . وقد يتبدى للبعض أن الإنسان الآلي الصناعي المستخدم في عمليات التجميع أو قطع المعادن أقل جاذبية من الإنسان الآلي الذي يلعب الشطرنج ، ولكن تأثيرات الأول ذات المدى الطويل في المجالات الاقتصادية والديمغرافية وفي التأثير على حصص الانتاج العالمي ، تَعدُ بمزيد من الأهمية .

وقبل أن نشرع في استعراض تلك الاثار ، يتعين علينا في البدء أن نتمعن في الأسباب التي تدفع بعض المجتمعات الصناعية لاقتناء هذه الأجهزة الجديدة فيما تحجم دول صناعية أخرى عن ذلك . ولماذا تربعت اليابان بشكل خاص على عرش صناعة الانسان الآلي بينما تراجعت حصة الولايات المتحدة في هذا المجال ، علماً بأنها كانت ذات باع طويل في ابتكار التكنولوجيا الأصلية لصناعة الإنسان الآلي ؛ وحيث لا يزال علماؤها يساهمون بأفكار متجددة إزاء مستقبل هذه الصناعة . فلماذا سمحت الولايات المتحدة لهذا الدور بالتراجع ؟ أول الأسباب هو أن تفوق اليابان على أمريكا في صناعة الإنسان الآلي مثال آخر على تفوقها في مجالات أخرى وثيقة الصلة مثل المعالجات المصغرة والحواسيب والسلع الألكترونية . وتتمتع اليابان بنقاط قوة عديدة : أيد عاملة على مستوى رفيع من التعليم ، والتزام طويل الأمد بتطوير الصناعات الأساسية ، وسهولة في الحصول على رأس المال بأسعار فائدة منخفضة ، ومستويات عالية من الاستثمار في مجالات البحوث والتطوير ، وأعداد هائلة من المهندسين ، وبذل لأقصى الجهود لتطوير أرقى التصاميم والمنتجات . لقد دفعت المنافسة الحادة بين الشركات اليابانية العاملة في صناعات السيارات والسلع الكهربائية بهذه الشركات للاستثمار في مجال الآلات الجديدة بهدف زيادة الانتاج . وها هي شركة التأجير اليابانية جارول (JAROL) التي تحظى بتشجيع الحكومة اليابانية تقدم المشورة والآلات لقاء تكلفة زهيدة ، وها هي أجهزة الإنسان الآلي تندمج شيئاً فشيئاً بثقافة المصنع الذي يتبنى أصلاً أساليب إنتاج «وليدة اللحظة» (9).

اما في الولايات المتحدة ، فقد كانت الظروف اقل مواتاة إلى حد بعيد على الرغم من الانجازات التي حققتها في وقت مبكر شركات مثل (Cincinnati Mila-cron) و (Unimation) . ولأن الإدارة الأمريكية تنتهج سياسة عدم التدخل ، لم تتوافر لتلك الشركات العاملة في صناعة الإنسان الآلي أية مساعدة تذكر من قبل الحكومة الأمريكية . ولا توجد في الولايات المتحدة مؤسسة مناظرة لمؤسسة (JAROL) اليابانية لتُعنى بشؤون التأجير والدعاية والمشورة اللازمة لتوسيع نطاق استخدام الإنسان الآلي . كما كانت تكاليف الحصول على رأس المال في أمريكا أعلى منها في اليابان أو ألمانيا ، فيما كانت الشركات الأمريكية مضطرة للاستجابة لأسواق المال الأمريكية (Wall Street) بالمحافظة على ارتفاع الأرباح (حتى ولو أدى ذلك إلى استثمار أقل) . وبعد الحماس الأولي الذي ابدته كبرى شركات صناعة السيارات الأمريكية تجاه التجميع الآلي ، هبط معدل الاستثمار في التصنيع برمته هبوطاً حاداً خلال الفترة الواقعة ما بين منتصف ونهاية عقد الثمانينيات(10) ، الأمر الذي تمخض عنه حدوث هزة عنيفة في صناعة الإنسان الآلي ، حتى أن ما يربو على نصف الشركات الخمسين المصنعة لأجهزة الإنسان الآلي التي كانت موجودة في عام ١٩٨٥ قد اختفى في عام ١٩٩٠(11) . وما أن حل عام ١٩٩١ حتى كانت الشركات الأمريكية المستقلة العاملة في حقل صناعة الإنسان الآلي قد آلت إلى الزوال .

وباستطاعتنا أن نورد أمثلة مشابهة على صناعات أمريكية أخرى ، ولكن المواقف المتباينة لكل من اليابان وأمريكا تجاه صناعة الانسان الآلي قد تأثرت إلى درجة كبيرة بعامل خاص هو الديمغرافيا . إذ يُعزى السبب الرئيسي للتمسك الياباني بالأتمتة إلى النقص الخطير في القوة العاملة والذي بدأت تعاني منه اليابان منذ اواسط الستينيات حتى بات يهدد الطفرة الاقتصادية لليابان التي تحققت بازدياد الصادرات . ومنذ ذلك الحين شرعت التغيرات الديمغرافية ، ناهيك عن التغيرات القادمة مستقبلاً ، في إحداث تغيرات على جانب كبير من الأهمية فيما يتصل بعدد اليابانيين المستعدين للإنخراط في العمل الصناعي . وها هو استخدام الإنسان الآلي الصناعي يعود بفوائد اقتصادية جمة على اليابان في وقت انخفضت فيه تكلفة تصنيع الانسان الآلي بشكل حاد وبالتالي تقلصت الفترة اللازمة لانتظار عوائد الاستثمار . «فإذا حل إنسان آلي محل عامل واحد لوردية واحدة في اليوم ، فإن فترة العوائد تستغرق أربع سنوات ، وإذا استخدم لورديتين في اليوم فسوف تتحقق العوائد خلال سنتين ، أما إذا استخدم الانسان الآلي على مدار الساعة ، فلن يستغرق الأمر أكثر من عام واحد»(12) .

وما كان يمكن للانتاج الآلي أن يتحقق بهذه السهولة لو لم تتوافر هيكلية خاصة للصناعة اليابانية والمستوى المتقدم للعلاقات القائمة بين الادارة والعمال . ذلك أن معظم الشركات اليابانية الكبرى تتبنى سياسة توظيف العامل مدى الحياة ، لدرجة أن الشركة لا تفصل العامل الذي يستبدل بإنسان آلي ، بل تعيد تدريبه وتعيينه في موقع آخر داخل الشركة ، أو في شركة ذات صلة بطبيعة عمله من الشركات المكونة لهذه المجمعات الصناعية الكبرى .

يضاف الي ذلك ان اليابان استخدمت الروبوت باديء الامر في الاعمال التي تقتضي أداء رتيباً متكررا و/أو تلك التي تنطوي على الأخطار مثل قطع المعادن أو اللحام او الطلاء او نقل قطع الغيار والتي وفرت على العامل عناء المهام الشاقة وعززت قدرته الانتاجية التي سيتجلى صداها في مكافآته السنوية . واخيراً ينبغي القول ان النقابات المهنية اليابانية تتعاون مع إدارة الشركة لتعزيز مراقبة الجودة ، ولضمان تفوق الشركة على منافساتها ، وإذا ما شعرت «تويوتا» أو «كاواساكي للصناعات الثقيلة» بأن استخدام الإنسان الآلي يساعدهما في سحق منافسيهما ، فسوف ترحبان باستخدامه بحرارة .

إن الشركات الصناعية اليابانية التي استخدمت الإنسان الآلي لم تنجح فقط في التخفيف من أعباء النقص في العمالة اليابانية وحماية أمنها الاجتماعي ، بل أنها نأت بنفسها عن الدرب الذي سلكته الشركات الالمانية ، وبعض الشركات القائمة في نيويورك وكاليفورنيا والذي تمثل في استضافة اعداد كبيرة من العمالة الخارجية . وبذلك تمكنت اليابان من المحافظة على تجانسها المعرفي ، حيث استطاع «الأرقاء» الآليون إنجاز العمل بدلاً من العمالة المستوردة ، فيما أعيد تأهيل العمال اليابانيين لإنجاز مهمات أخرى .

وتخطط اليابان لأن تكون أقل تأثراً بكثير من الولايات المتحدة وأوروبا بموجات الهجرة من الجنوب الى الشمال مهما كان حجمها ، فيما تحافظ في الوقت عينه على قدرتها التنافسية .

إن ما استعرضناه من أوجه الاختلاف يكفي لتقديم صورة واضحة حول التجربة الأمريكية واليابانية في مجال التعامل مع الانسان الآلي . فعلى الرغم من أن ارتفاع تكاليف العمالة دفع شركات السيارات الأمريكية للاستثمار في صناعة الانسان الآلي في مطالع الثمانينيات إلاّ أن أمريكا لا تعاني من نقص شامل في العمالة ، إضافة إلى أن

معدل الأجور في الولايات المتحدة هو الآن أدنى بكثير من مثيله في اليابان . كما ثبت أن الإنسان الآلي غالباً ما يكون مخيباً للآمال . فحتى يتسنى لهذه الآلات أن تعمل بشكل فعال كان لا بد من إحداث تغييرات هامة في التنظيم الداخلي للمصنع ، وفي إعادة تصميم المنتجات لتسهيل تعامل الإنسان الآلي معها . وكلما ازداد الانسان الآلي تعقيداً كلما تطلب ذلك تصميمات جديدة ، حتى أن العديد من الشركات الأمريكية آثرت في النهاية العودة الى اساليب عملها القديمة وإلى العمال وبيع ما لديها من تلك الآلات الجديدة . نرمي من ذلك إلى القول بأن الشركات الامريكية لم تواجه سبباً ديمغرافياً ضاغطاً يحثها على استخدام الإنسان الآلي ، حتى وإن كانت النتيجة زيادات أقل في الإنتاجية في الولايات المتحدة قياساً إلى اليابان .

وفي نهاية الأمر ، فقد رأت النقابات الامريكية في الإنسان الآلي تهديدا للعمالة البشرية ، وهي مخاوف تنطوي على مبررات قوية طالما ان القطاع الصناعي الأمريكي لا ينتهج سياسة اعادة تأهيل العمال الذين يتم استبدالهم بالإنسان الآلي . لقد خسر مثلاً ما يربو على مليوني عامل امريكي من ذوي المهارات القديمة وظائفهم بعد كساد عام ١٩٨١ – ١٩٨٢ . وفي مدينة بتسبيرج ، التي يمكن للمرء أن يتوقع تحمسها للإنسان الآلي بغية زيادة الأنتاج ، كان مئات الآلاف من العمال المهرة قد طردوا من العمل مع أفول عقد الثمانينيات(13) . وهكذا وقفت العمالة الأمريكية بشكل عام في وجه استخدام الإنسان الآلي دون أن تقاوم استخدامه في الأعمال الشاقة كاللحام ، وكانت الشركات الأمريكية تدرك تماماً موقف العمالة .

ومن هنا تبوأت اليابان مركز الصداره بجدارة في مجال استخدام الإنسان الآلي مثلما يتضح في الجدول رقم (٢) .

جدول رقم (٢)

عدد أجهزة الإنسان الالي الصناعي في العالم حتى نهاية عام ١٩٨٨(14)

| | |
|---|---|
| اليابان | ١٧٦ر٠٠٠ |
| اوربا الغربية | ٤٨ر٠٠٠ |
| الولايات المتحدة | ٣٣ر٠٠٠ |
| اوربا الشرقية وجنوب شرق اسيا وبقية دول العالم | ٢٣ر٠٠٠ |
| **المجمــوع الكلي** | **٢٨٠ر٠٠٠** |

وحيث تجاوز إنفاق اليابان إنفاق أية دولة أخرى على الأتمتة منذ عام ١٩٨٨ ، فقد حققت الريادة اليابانية في هذا المجال المزيد من التقدم . فاليابان التي لا تشكل أكثر من ٣ر٠ بالمائة من أراضي العالم و ٥ر٢ بالمائة من سكانه ، تملك ما نسبته ٦٥٪ — ٧٠٪ من أجهزة الانسان الآلي الصناعي في العالم(15) ، مما يذكرّنا بجزيرة أخرى هي بريطانيا في منتصف العهد الفيكتوري حين كانت تنتج خمسة اسباع انتاج العالم من الفولاذ ونصف إنتاجه من الحديد .

فما هي أهمية الزيادات الانتاجية المترتبة على الأتمتة ؟ قبل بضع سنوات خلت أقدمت شركة (نيسان) على تزويد مصانع سياراتها في طوكيو بأسلوب متقدم للغاية في ميدان التجميع باستخدام الانسان الآلي . وبعد ان كانت تنفق اربعة بلايين (ين) ياباني وتحتاج إلى احد عشر شهراً كي تعيد تنظيم وتجميع هيكل السيارة لتحصل على طراز جديد ، اصبحت الآن تحتاج فقط إلى ربع تلك الفترة الزمنية ، ونحو ثلث التكلفة السابقة لتحصل على الطراز الجديد(16) . وهنا يكمن السبب الرئيسي للنمو المتواصل في انتاج السيارات اليابانية . ولربما غدا مصنع (فانوك) الشهير والقريب من (جبل فوجي) النموذج الأمثل «لمصنع المستقبل» . فقد بلغ انتاج القوة العاملة في المصنع والمؤلفة من (١٠٨) عمال و (٣٢) إنساناً آلياً حوالي ستة الاف محرك دوّار ومحرك مساعد شهرياً قبل عام ١٩٨٢ . وبعد عام ١٩٨٢ ، وفي اعقاب عملية اعادة تصميم جذرية وزيادة الاعتماد على الأتمتة ، لم يعد المصنع الأية بحاجة إلى أكثر من (٦٠) عاملاً إضافة إلى (١٠١) إنسان آلي تنتج جميعاً عشرة الاف محرك مساعد شهرياً ، بزيادة في الانتاج تعادل ثلاثة اضعاف الانتاج السابق ، مما عوّض بسخاء عن الأموال التي تم استثمارها بصورة أولية في الأتمتة . ولا يعتبر ذلك كله إلا خطوة تمهيدية على طريق الأتمتة الكاملة التي تسعى إدارة مصنع (فانوك) لإنجازها(17) .

وبالرغم من الطابع التدريجي لزيادة الانتاج ، إلاّ أن زيادة كهذه تنطوي على أهمية كبيرة على مدى الزمن ، حيث تؤدي إلى زيادة الطلب على أجهزة الإنسان الآلي اليابانية ، كما تحقق زيادة تراكمية في نوعية وفعالية التصنيع الياباني . ولا يحتاج الانسان الآلي إلى وسائل تدفئة او تبريد ، وبمقدوره أن يعمل في الظلام فيسهم في توفير الطاقة الكهربائية كما أنه لا يشعر بالتعب ، ولا يتسخ . والإنسان الآلي يمنح الصناعة مرونة أعلى ، إذ تمكن برمجته من جديد لأداء مهمات متباينة أو لتجميع نماذج مختلفة . وحيث يمكن التحكم بحركته تماماً ، فإن الإنسان الآلي لا يضيع جزءا من

المواد سدى ، وهو يحتاج إلى كمية تقل بنسبة ۳۰٪ عن كمية الطلاء التي يستهلكها العامل في عمله .

ان ذلك كله يوحي بالقول أننا قد نشهد بدايات ثورة صناعية جديدة تستند هذه المرة إلى أتمتة عمليات التصنيع ، حيث تغدو أوجه الشبه بين الآلة البخارية والانسان الآلي ميداناً ملفتاً للنظر . فكلاهما يمثل أسلوباً جديدا في الصناعة ، يقلل من الجهود العضلية للعامل ويعزز الانتاجية الشاملة . ويؤدي كل منهما إلى خلق وظائف جديدة وإلغاء أخرى .

ويمثل كلاهما دافعاً نحو التغير الاجتماعي ونحو وضع مفاهيم جديدة للعمل(18) . والإنسان الآلي ، شأنه شأن الآلة البخارية ، يؤثر في التنافس الدولي ويزيد من حصة الفرد من الناتج القومي في الدول التي تستثمر أموالاً ضخمة في هذه التكنولوجيا الجديدة ، كما يضعف بالمقابل الوضع النسبي طويل الأمد لتلك الدول التي تعجز عن الاستثمار في هذا الميدان .

وهناك وجه شبه آخر بين الالة البخارية والإنسان الآلي يتمثل في ما يتركه كل منهما من انطباعات قوية في أذهان الزائرين الذين يشاهدون تكنولوجيا من هذا النوع للمرة الأولى . ومثلما استبدت الرهبة بزوار أول مصانع الطاقة البخارية البريطانية(*) ، انتاب زوار مصنع (فانوك) الشعور ذاته وهم يرقبون الانسان الآلي يتجول ويطقطق ويدندن داخل أروقة المصنع أثناء قيامه بلحم لوحات الدوائر الكهربائية ويتفحص عمله بعينين شبيهتين بعيني آلة التصوير ، فيما تمرّر المنتجات من إنسان آلي إلى آخر في خضم عمل يتواصل حتى بعد حلول الظلام وخفوت الأضواء(19) .

وقد يشعر الناس أن كلاً من الآلة البخارية والإنسان الآلي ينطوي على البشائر والمخاطر فيما يتصل بمستقبل التصنيع .

ولأن صناعة الانسان الآلي ما تزال في مراحلها الأولى وتتركز بكثافة في بلد واحد ، لم يحظ الاهتمام بنتائجها على الدول المتقدمة والنامية خلال ثلاثين عاماً قادمة (على سبيل المثال) إلاّ بالنزر اليسير ، قياساً إلى الاهتمام الذي أولي للتغيرات التكنولوجية الحيوية أو الديمغرافية .

---

(*) في كل شهر يزور نحو ألفي شخص مصانع «فانوك» ، الأمر الذي يؤذن بتحوله إلى أهم المشاهد الصناعية وأشهرها في العالم .

وعلى الرغم من الدعاية الواسعة التي نالها الإنسان الآلي العجيب في مصانع «فانوك» ، إلاّ أن استخدام هذه الآلات في الصناعة اليابانية ما زال محدود الإثارة ويسير بشكل تدريجي ، ذلك أن المصانع اليابانية لا تستخدم الانسان الآلي دفعة واحدة ، بل يتم ذلك شيئاً فشيئاً . ولا يحتل الإنسان الآلي العناوين البارزة للصحافة كما هو الحال لدى تحقيق منجزات كبرى في مجال الفضاء أو الحاسوب العملاق .

ومن المثير حقاً أنه على الرغم من تزايد اعتماد الصناعة الأمريكية على الانسان الآلي الياباني ، إلا أن بعض السياسيين الأمريكيين لا يندددون بهذا الاختلال ، بينما نسمع نواحهم على اعتماد أمريكا على الرقائق (chips) الأجنبية وكمبيوتر الألعاب .

وقد يكون مصطلح «الثورة الآلية» موضع نقاش لدى رجال الأعمال الامريكان الذين واجهوا مشكلات في استخدامه ، أو لدى أولئك الذين لا يرون سوى فائدة ضئيلة لهذه الآلات الجديدة طالما توافرت العمالة الرخيصة نسبياً .

ومن المحتمل أن تتقدم صناعة الإنسان الآلي في العالم المتقدم لدى الدول التي تتوافر فيها «ثقافة هندسية» قوية ومتوسط مستويات معيشة مرتفع للفرد ، وحيث يكون هناك نقص في العمالة الماهرة نتيجة التباطؤ في النمو الديمغرافي .

ومن المتوقع أن تلي اليابان كل من ألمانيا والسويد في مجال التقدم في استخدام الإنسان الآلي حيث تتمتع كل منهما منذ أمد بعيد بمستويات متقدمة في الأدوات الميكانيكية والهندسة الكهربائية والسيارات ذات الجودة العالية . وهناك احتمال أقل بأن يحصل تقدم في استخدام الانسان الآلي في الدول ذات الاستثمار الضعيف في مجال التصنيع ، أو في الدول التي تعتبر فيها النقابات المهنية الإنسان الآلي بديلاً عن الإنسان . كذلك من غير المحتمل أن يزدهر استخدام الإنسان الآلي في دول الاتحاد السوفياتي السابق . وبالرغم من الادعاء الذي أعلنه الاتحاد السوفياتي فيما مضى إزاء حيازته لعشرات الآلاف من أجهزة الانسان الآلي الصناعي ، إلاّ أن صناعة الإنسان الآلي ذات المستوى الرفيع لا يمكنها أن تعمل بصورة فعالة في ظل اقتصاد متخلف في مجالات الكمبيوتر والمعالجات الصغيرة . وعلى أية حال فإن الانسان الآلي هو آخر ما تحتاجه الملايين من مواطني الاتحاد السوفياتي السابق الباحثين عن فرص العمل . إن الطريق إلى استخدام الإنسان الآلي مرتبط دائماً باقتصاديات الاستثمار في الأتمتة وبالبنى الديمغرافية والاجتماعية لأية دولة من الدول .

وحيث أن من شأن الأتمتة أن تسهم في زيادة الانتاج الصناعي ، فإنها بذلك

تعزز من القوة النسبية للشركات والأقطار القادرة على الأتمتة وعلى التعامل مع نتائجها الاجتماعية . وفي عالم يتهافت للحصول على نصيب في أسواق المناطق الاقتصادية الثلاث الكبرى : أمريكا الشمالية وأوروبا وشرقي آسيا ، تهدد صناعة الانسان الآلي بتوسيع الهوة الانتاجية الملموسة القائمة ما بين «نيسان» و «تويوتا» من جهة و «بيجو» و «فيات» و «كرايسلر» من جهة ثانية . وفيما يبذل البيروقراطيون الأوروبيون ، وصانعو السيارات الأمريكية جهودا مضنية لمواجهة التحدي القادم من شرقي آسيا في مجالات التصنيع والتكنولوجيا المتقدمة من خلال فرض قيود على الواردات بغية التقاط الأنفاس لخمس أو عشر سنوات يستطيعون اللحاق فيها بالركب ، تنبري لهم صناعة الإنسان الآلي لتزيد من صعوبة مهمتهم ، بل ربما لتجعلها مستحيلة ، طالما أن الشركات اليابانية سوف تستثمر مستقبلاً في هذا المجال أموالاً تفوق استثمارات أية دولة أخرى . ومن هنا فإن نتيجة أخرى ستترتب على صناعة الانسان الآلي ، وهي تتمثل في تحول الموازين الاقتصادية العالمية من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة إلى كل من اليابان وألمانيا .

وإذا كانت استجابات أوروبا وأمريكا تجاه صناعة الانسان الآلي تتسم بالتقطع والتردد ، فإنهما تظلان أكثر استعدادا للمنافسة من مجتمعات الدول النامية ، على الأقل فيما يتصل بالأصول المادية والذهنية المتوافرة لديهما .

رأينا الدور الذي يلعبه المال العالمي والتكنولوجيا الحيوية والشركات متعددة الجنسيات ، ها نحن نمعن النظر في ثورة تحركها التكنولوجيا من شأنها أن تبقي على الدول الأكثر فقراً في الدرك الأسفل من هذا العالم وأن تلحق بهم المزيد من الضعف .

وحيث يبدو أن قلة من دول العالم النامي تخرج من نطاق العالم الثالث لتلحق بالعالم الأول(*) ، فإن نقاشنا التالي سوف يتركز على مصير الفقراء الحقيقيين في المجتمعات المكتظة بالسكان في جنوب آسيا وافريقيا وأمريكا الوسطى ، لا على الدول حديثة التصنيع في شرقي آسيا التي تندرج في إطار تصنيف مختلف . وباستثناء ما يتعلق بتايوان(**) ، لا تتوافر هناك إحصاءات حول استخدام الإنسان الآلي في الدول حديثة التصنيع ، ولكن يحتمل أن تعكس تلك الأرقام إتجاها عاماً نحو التكنولوجيا ، كإنتاج

(*) انظر الفصل العاشر (الرابحون والخاسرون في العالم النامي) .

(**) في عام ١٩٨٨ كان لدى تايوان ٦٨٢ روبوت صناعي وهو عدد لم يتوفر في بعض الدول الأوروبية مثل سويسرا والنمسا والنرويج .

أشباه المواصلات . وفي هذا الميدان استطاعت كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة وهونغ كونغ أن تحقق تقدماً سريعاً للغاية ، حيث اختارت حكومات تلك الدول صناعات الالكترونيات والكمبيوتر لتكون الصناعات الرئيسة التي تحقق النمو بفضل الصادرات .

وحيث يستثمر المنافسون اليابانيون أموالاً طائلة في صناعة الانسان الآلي لضرب المنتجات ذات التكلفة المنخفضة للدول حديثة التصنيع في شرقي آسيا ، فقد يؤدي ذلك إلى حث هذه الدول على خوض غمار الأتمتة بصورة مكثفة . على أنه من الواضح أن اللجوء إلى الانسان الآلي في الدول ذات العمالة المنخفضة الأجور ، خطوة لا طائل من ورائها ، ولكن الأجور الباهظة التي حصل عليها عمال كوريا الجنوبية (مثلا) في السنوات الأخيرة والهبوط المستمر في معدلات الخصوبة من شأنها أن تعجل في التوجه نحو الأتمتة .

وحتى يمكن لدولة نامية أن تحقق ثورتها في مجال صناعة الانسان الآلي ، فإنها بحاجة إلى فائض في رأس المال وعدد وفير من المهندسين والعلماء ، ناهيك عن وجود نقص في العمالة . بيد أنه لأمر مؤسف أن الدول النامية لا تمتلك إلاّ موارد رأسمالية محدودة ، فيما يتعين عليها أن تسدد فوائد مديونياتها الدولية بحيث يترتب على ذلك تدفق صاف لرؤوس أموالها خارج البلاد في كل عام . ولا يتوافر لديها غير عدد قليل نسبيا من المهندسين والعلماء(20) . واخيراً ليس هناك أي مبرر اقتصادي أو اجتماعي ، على الأقل من وجهة نظر حكوماتها المضطربة ، يدفعها لأن تتبنى نظما صناعية موفرّة للعمالة في وقت تتمثل مشكلاتها الرئيسه في الفوائض الهائلة من العمالة . ولو برز هناك احتمال بسيط بقيام صناعة إنسان آلي محلية في العالم النامي ، فهل ستعمد الشركات متعددة الجنسيات إلى إنشاء صناعات ذاتية الحركة في هذه الدول للحصول على إنتاج ذي تكلفة منخفضة ؟ لقد تمكنت في النهاية بعض الدول الأسيوية الأقل تطورا والأكثف سكانا ، مثل اندونيسيا وتايلاند وماليزيا والصين نفسها ، من دخول عالم التصنيع بشكل سريع ، وربما أسرع من أية دولة أخرى في العالم ، وهي الآن تصدّر الكثير من السلع المصنعة . ويعزى الفضل في هذا النمو الاقتصادي الى قيام بعض الشركات مثل (فوجستو وموتورولا) بنقل مصانعها الى تلك البلدان لتستفيد من انخفاض أجور العمالة هناك ، حيث تقوم تلك الشركات بإرسال مكونات المذياع أو جهاز التسجيل ، على سبيل المثال ، الى مصانعها في جنوب شرق آسيا حيث يتم

تجميعها وتغليفها لإعادة تصديرها . صحيح أن من شأن هذا العمل أن يحسن من ميزان المدفوعات للدولة النامية المضيفة ، إلاّ أنه يخلق أنماط عمل غير عادية ، ذلك أن شركات الالكترونيات هذه تستخدم عمالاً يفتقرون تقريباً للمهارة المطلوبة ، وعاملات شبه مُدرّبات(21) . وتبقى مشكلة الشباب اليائسين العاطلين عن العمل قائمة ، بل ربما تزداد تفاقماً . علاوة على ذلك ، فإن بنية العمالة هذه لا توفر سوى حافز ضئيل لتدريب العلماء والمهندسين من ابناء البلد .

وعلى الرغم من ذلك كله ، فقد عاد التصنيع بمنافع شاملة على دول جنوب شرقي آسيا تمثل في نمو موجّه نحو الصادرات ، ومستوى معيشي أعلى وتزايد في عدد مستهلكي المنتجات الصناعية ، وبخاصة لدى مقارنتهم بدول افريقيا أو الشرق الأوسط حيث لا تستثمر الشركات متعددة الجنسيات شيئاً يستحق الذكر . وحتى لو «اختيرت هذه الدول النامية لتجميع أجزاء المعدات ذات التكنولوجيا المتقدمة والتي تُعدّ للاستهلاك على نطاق واسع في الدول الصناعية»(22) ، فسوف يكون وضع الدول النامية افضل من بقائها بمنأى عن توظيف عمالتها في الصناعات المتقدمة المقامة على أراضيها .

ولكن ما هو احتمال قيام الشركات متعددة الجنسيات باللجوء إلى استخدام الانسان الآلي في عمليات التجميع ، بدلاً من اعتمادها على العمالة ذات الأجور الزهيدة في مصانعها المنشأة في الدول النامية ؟ إذا أخذنا بعين الاعتبار بنية صناعة الإنسان الآلي ، فإن احتمالاً كهذا يبدو غير مرجح في الوقت الحاضر لاسباب يُعزى بعضها الى حاجة هذه العملية الى قوة عاملة ماهرة (مهندسي نُظم وأطقم صيانة عالية التدريب) وهو ما تفتقر اليه معظم الدول النامية . كما تستدعي هذه العملية توافر بنية تحتية ملائمة ، وإمدادات طاقة ، واتصالات لا سلكية ، وشبكات مياه وطرق وموانيء ، والتي تفتقر اليها بشدة دول نامية كثيرة ، ثم لماذا تستثمر تلك الشركات أموالاً في مجال التجميع الآلي في بلد كأندونيسيا مثلا طالما أن هذه الشركات تستفيد من العمالة الرخيصة المتوافرة محلياً ؟

وآخر المفارقات التي تشكل احتمالاً مستقبلياً مقيتاً تتمثل في أن مصانع التجميع التي توظف عمالاً بأجور زهيدة والتي تقيمها الشركات الأجنبية في جنوب شرقي آسيا قد تشهد تضررا كبيرا إذا ما اتسع نطاق ثورة استخدام الإنسان الآلي في اليابان . وقد يبدو هذا الاحتمال مستبعداً في وقتنا الحاضر ولكنه يبقى قائماً في رأي كاتب واحد

على الأقل من المختصين في مجال «التكنولوجيا المتطورة وأسواق العمالة الدولية» ، حيث يعتقد بأن الاستخدام المكثف للتكنولوجيا الموفرّة للعمالة من شأنه أن ينعش من جديد القدرة التنافسية لصناعات الفولاذ والمعدات الثقيلة والآلات وحتى المنسوجات في الأقطار الصناعية(23) .

ولنتأمل في هذا المجال النتائج الملموسة التي حققها أحد مصانع أجهزة التسجيل في مدينة سينداي اليابانية في عام ١٩٨٥ ، كمؤشر على مدى تأثير صناعة الإنسان الآلي في تسهيل استعادة دولة متقدمة لصناعاتها من الخارج ، أو في المحافظة عليها من الخروج ، كما هو الحال في هذا المثال . كانت تلك الشركة في ذلك الحين تعاني من ارتفاع في قيمة الين ونقص شديد في العمالة الوطنية ومنافسة حادة من قبل شركات في جنوب شرقي اسيا ذات العمالة رخيصة الأجور ، مما وضع الشركة في حالة سيئة للغاية . بيد أن الشركة رفضت فكرة نقل إنتاجها إلى دولة ذات أجور عمالية متدنية ، ومن ثم شرعت إدارتها بانتهاج اسلوب الأتمتة المكثفة ، حيث استخدمت ما لا يقل عن ٨٥٠ إنسان آلي صناعي . وخلال فترة وجيزة كان خط التجميع لا يحتاج إلاّ إلى ستة عشر عاملاً للوصول إلى كامل طاقته الانتاجية بعد أن كان يحتاج الى ٣٤٠ عاملاً قبل اللجوء الى الأتمتة . وبذلك تمكنت الشركة من استعادة قدرتها التنافسية حتى في وجه المنافسين من جنوب شرقي آسيا الذين كانت أجور العمال لديهم لا تعادل شيئاً يستحق الذكر قياساً بأجور العمالة اليابانية(24) . وهكذا استطاع «الأرقاء» الاليون أن يبزوا «الأرقاء» البشريين العاملين في مصانع التجميع ذات العمالة زهيدة الأجور في الخارج. وإذا كان هذا الأمر ممكن التحقيق فعلاً في منتصف الثمانينيات ، فأي مدى للفعالية يمكن لثورة الإنسان الآلي أن تبلغها في عام ٢٠٢٠ ؟

يستحيل علينا في الوقت الحاضر أن نصدر حكماً ما إذا كان باستطاعة أعضاء رابطة شعوب جنوب شرقي آسيا ، التي تعتبر موئلاً لمصانع التجميع التي تملكها شركات أجنبية ، أن يتفادوا عواقب هذا التحدي . والنقطة الرئيسة في هذا السياق هي أن الشركات متعددة الجنسيات في بعض الأقطار الصناعية التي تقوم بنقل مصانعها من دولة لأخرى وفقاً للتفاوت في أجور العمالة ، ستكون أمامها فرصة لتقويم ما إذا كانت الأجور في الدول النامية أعلى أم أدنى من «تكاليف» الإنسان الآلي في وطنها الأم . وفي نهاية الأمر فإن نظرية عالم بلا حدود تشجع مدراء الشركات على إجراء مقارنة دائمة بين الميزة النسبية للإنتاج في جزء من العالم قياساً إلى الأجزاء الأخرى(25)

وفي ظل ثورة الانسان الآلي قد تعيد شركة Fujitsu اليابانية مصانعها التجميعية ذات يوم من الخارج الى اليابان ، ولربما تنقل شركة Motorola مصانعها إلى أمريكا ، وفي جميع الأحوال ، فإن قرارات كهذه لن تكون في يد الدول النامية أو حكوماتها .

على أن إحلال الإنسان الآلي على نطاق واسع محل عُمال المصانع لن يتم بين عشية وضحاها . وكما احتاجت الآلة البخارية في مرحلتها المبكرة إلى عقود من الزمن لتخرج من نطاق «الآلات العجيبة» المثيرة للفضول وتستقر في مركز العملية التصنيعية ، فقد تحتاج ثورة الإنسان الآلي إلى جيل أو أكثر لكي تحدث تأثيراتها الكاملة، ذلك أن العمالة الرخيصة الأجور هي في عملية ازدياد دائم مما يؤدي إلى تباطؤ وتيرة الأتمتة في الكثير من المجتمعات . ومع ذلك ، فإن النتائج على المدى الطويل تنطوي على قلق وتهديد بمفاقمة الأزمة العالمية . وإذا كان بمقدور ثورة التكنولوجيا الحيوية أن تؤدي إلى الاستغناء عن بعض أشكال الزراعة ، فإنه يمكن لثورة الإنسان الآلي أن تزيل تماماً العديد من أنماط العمل في مجالي التجميع والتصنيع . وسوف تكون الشركات متعددة الجنسيات ، في كلا الحالتين ، الطرف المستفيد من انخفاض قيمة الأرض والعمالة .

ومهما بلغت روعة الأنماط التكنولوجية التي تستند إليها هذه الثورات الزراعية والصناعية الجديدة ، إلا أنها لا تستطيع أن تقدم حلولاً للأزمة الديمغرافية العالمية ولا أن تردم الهوّة القائمة بين الشمال والجنوب . لقد واجهت انجلترا في عهد مالتوس الكثير من المصاعب ولكن مصاعب عصرناً أشد تعقيدا .

**********

# البـــاب الأول

## الفصل السادس

# المخاطر على بيئتنا الطبيعية

# الفصل السادس

## المخاطر على بيئتنا الطبيعية

لماذا يتعين على مجتمعات الوفرة في جزء الكرة الشمالي أن تولي اهتمامها للانفجار السكاني وللفقر المتفشي في العالم النامي ؟ وأي قلق فعلي تشكله المجاعة في أثيوبيا او الفيضانات في بنغلاديش للمزارعين في ولاية كنساس او لربات البيوت في طوكيو الذين لديهم ما يكفي من المشكلات الخاصة ؟ .

لقد وُجدت الفجوات الهائلة بين الأغنياء والفقراء منذ أيام الفراعنة على الأقل ، كما شهدت كل القرون مجاعات وكوارث طبيعية . وإذا كانت رؤية المعاناة الإنسانية على شاشات التلفاز تدفع الأفراد لتقديم تبرعاتهم لوكالات الإغاثة ، فهو سلوك طيب ولكن لماذا ينبغي بذل المزيد من الجهود التي تنطوي على تغييرات في رخاء المرء ونمط حياته ؟

وبما أن الفقر كان دائم الوجود ولم يفلح قط في إقناع الأغنياء بتغيير أنماط حياتهم لما فيه مصلحة للفقراء ، فسوف يكون من غير الواقعي – للأسف – أن نجيب بالقول بأنه ينبغي على مجتمعات الوفرة في الشمال أن تبذل المزيد باعتبار أن سوء التغذية العالمي يمثل إهانة للكرامة الانسانية ، فقد كان الأمر كذلك منذ الأزل . ويتعين علينا أن نورد المزيد من الأسباب العملية التي من شأنها أن تلقي الضوء على عدم كفاية المعونة والإغاثة القائمة حالياً . لقد تناولنا واحدا من هذه الأسباب في الفصل الثاني من الكتاب حيث أوضحنا بأن الاختلال الديمغرافي بين المجتمعات الفقيرة والغنية يفرز موجات هجرة هائلة من الأولى الى الثانية ، ولربما كانت ردود الفعل الاجتماعية والعنصرية المزعجة في وقتنا الحاضر محدودة بالقياس الى ردود الفعل المتوقعة في عالم يسكنه ما بين ثمانية إلى عشرة بلايين نسمة .

وقد برز خلال العقد الماضي أو نحو ذلك جواب عملي ثان على السؤال الذي يقول «لماذا يتعين على المجتمعات الغنية ان تكترث لمصير شعوب فقيرة نائية؟» . وقد تمثل ذلك الجواب في أن النشاطات الاقتصادية للعالم النامي ، سواء أكانت اعمال

الملايين من المزارعين الفلاحين أم أعمال المشروعات الصناعية الناشئة ، قد شرعت في مفاقمة الأضرار التي يعاني منها النظام البيئي العالمي . ولما كان غشاء الحياة كلاً متكاملاً فان الضرر الذي يصيب الغلاف الجوي جراء نشاطات الانسان في المنطقة المدارية ينطوي على نتائج خطيرة لا تصيب المنطقة ذاتها فحسب ، بل تمتد لتشمل جميع المناطق الاخرى . لقد تبين بأن المسألة البيئية مماثلة للهجرة الموسعة من حيث الأخطار ، وأنها تعني ، وربما للمرة الأولى ، أن ما يفعله الجنوب قد يلحق الضرر بالشمال .

ليس ثمة شيء جديد في الأضرار التي يحدثها الانسان ببيئته والمعاناة المترتبة على ذلك . ففي السنوات التي شهدت بواكير الحداثه في المدن الأوروبية المزدحمة ، وفي المدن الآسيوية الأكثر ازدحاماً انذاك ، كانت النفايات تلقى في الشوارع وتتعرض الأنهار للتلوث وتتضاعف أعداد الموتى جراء المرض . وأبيدت غابات كاملة لتوفير الوقود والمسكن ولصناعة السفن ، مما أحدث تغيرات مضطردة في بيئة اقليمية برمتها وفي مصادر أرزاق الناس . كما أدى احراق الفحم الحجري ، والفحم البني (ليجنايت) ، وبخاصة في المراحل الصناعية الأولى ، إلى تلويث الهواء وتدهور الأوضاع الصحيه للبشر . وفي بحر أسبوع واحد فقط من شهر ديسمبر من عام ١٨٧٣ أودت كتلة «دخانية» هائلة خيمت على سماء لندن بحياة ٧٠٠ شخص تقريباً كانوا يعانون من مشكلات في الجهاز التنفسي . لقد انشأ بنو البشر السدود وجففوا المستنقعات وحولوا مجاري الأنهار ، وأزالوا الأدغال والشجيرات الكثيفة وسمحوا بأعمال الرعي منذ غابر العصور .

بيد أن الأزمة البيئية التي نواجهها اليوم تختلف كماً ونوعاً عن أية أزمة سبقت ، حيث يعزى ذلك ببساطة إلى أن الكثير من الناس كانوا وما زالوا خلال هذا القرن يلحقون الأذى بالنظام البيئي العالمي لدرجة أن هذا النظام برمته ، وليس أجزاء مختلفة منه ، قد يكون عرضة للخطر .

في عام ١٩٠٠ أو نحو ذلك ، كان العالم موئلاً لحوالي ٦ر١ مليار نسمة . وفي بعض المناطق في نصف الكرة الشمالي كان التلوث والأضرار البيئية أموراً شائعة نتيجة لإحراق الفحم باعتباره مصدراً رئيسياً للطاقة . وكانت تغطي السماء سحبٌ كثيفة من الدخان والسماخ والرماد منبعثة من المخلفات الصناعية المتطايرة المنتشرة في شمال ووسط انجلترا ومنطقة نهر رور (في ألمانيا) ونيويورك وبتسبيرج وأماكن أخرى . حتى أن أسماك السلامون والتونة هجرت انهارها المحلية ، واكتست النباتات رداء من

السماخ الاسود فيما كان سكانها يولولون اختناقاً من الهواء الفاسد الذي ينتشر حولهم. ومع ذلك فقد بدت تلك المشكلات ذات طابع محلي ، إذ كان باستطاعة الموسرين أن يفروا إلى منازلهم الريفية أو منتجعاتهم البحرية حيث الهواء النقي والماء النظيف . أما أقوياء البنية من الناس فكانوا يقضون إجازاتهم في ارتياد شاق لجبال الألب السويسرية أو لوادي هادسون . ولو كان هؤلاء من هواة المغامرات حقاً ، لاتجهوا نحو افريقيا «لاكتشافها» ، ومجاهل آسيا والغابات البرازيلية وجزر الهند الشرقية واطلعوا على مناطق شاسعة لم يطأها إلى حد ما أي نشاط بشري من قبل .

وبحلول منتصف هذا القرن ارتفع عدد سكان العالم ليبلغ ٥ر٢ بليون نسمة . غير ان الحدث الأهم تمثل في اتساع نطاق التصنيع بوتائر أسرع بلغت نحو ثلاثة أضعاف الحجم السابق ، وامتد ليشمل المزيد من الناطق مثل اوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي واستراليا واليابان والهند ومناطق اخرى من اسيا . وإلى جانب الاستهلاك الهائل للفحم حدث توسع أضخم في استخدام زيوت الوقود ، فأخذت الآلاف من الطائرات والسفن وملايين المركبات تنفث عوادمها في الغلاف الجوي اثناء تجوالها معاً في مناطق العالم المختلفة ونقلها لجموع متزايدة من البشر الى مناطق لم يطلها التلوث البيئي بعد . وفيما بدأ السماخ والرماد في تلويث هواء المناطق المحيطة بالمصانع الهندية والبرازيلية ، كانت الغابات النائية تئن تحت وطأة الهجوم البشري عليها ممثلاً بشق الطرق وإنشاء مدارج الطائرات وقطع الأخشاب لأغراض النجارة والرعي . وفي العديد من الدول النامية حل الإنتاج الزراعي الأحادي المحصول محل البيئة الزراعية المتنوعة (والمتوازنة بشكل معقول) .

وبحلول عقد التسعينيات ازدادت تلك الاتجاهات العامة اتساعاً . فإذا كان عدد سكان الارض قد زاد بما يربو على الضعف منذ الخمسينيات فقد ازداد النشاط الاقتصادي العالمي بما يتخطى أربعة اضعاف الحجم السابق . كما نال الزحف السكاني في البلدان النامية من الغابات والاراضي الرطبة ومناطق الرعي الواسعة ، حيث يزداد عدد الناس الذين يستغلون الموارد الطبيعية المحيطة . وتتفاقم هذه الضغوط باتساع نطاق التصنيع في آسيا ومناطق أخرى ، ذلك أن مصانع التجميع ، وشبكات الطرق ، والمطارات ، والمجمعات السكنية لا تؤدي فقط إلى تقليص رقعة الأرض الطبيعية ، بل تسهم في زيادة الطلب على الطاقة ، (والكهربائية منها بشكل خاص) ، والسيارات ، والشاحنات ، والبنى التحتية ، والمواد الغذائية ، والورق والتغليف، والإسمنت والفولاذ

والمعادن وما إلى ذلك ومن شأن ذلك كله أن يفاقم من الأضرار البيئية المتمثلة في مزيد من الانهار الملوثه ، والبحيرات الزائلة والمدن التي يخيم عليها الدخان ، والنفايات الصناعية وتآكل التربة والغابات المدمّرة التي تلوث الأرض .

وتشير التقديرات إلى أن العالم قد خسر منذ نصف قرن فقط قرابة خمس التربة السطحية من الأرض الصالحة للزراعة وخُمس غابات المطر الاستوائية ونحو عشرة الاف نوع من الأجناس النباتية والحيوانية . إن كل بحث جديد يتناول «التحولات التي تطرأ على الأرض نتيجة الفعل البشري» يميط اللثام عن مدى اشتداد الضغوط على الأرض(1) .

وإذ يتمخض عن نتائج هذه الهجمة على الطبيعة قلق متنام ، يبدو أنه من العسير التوصل إلى الوسائل الكفيلة بوضع حد لهذا القلق على الصعيد المحلي . فلنتأمل ، مثلاً، الجهود التي يبذلها المزارع الرعوي في شرقي افريقيا في سبيل إعالة نفسه وعائلته . كل شيء يعتمد على ماشيته التي تعتبر مقياس الثروة في ذلك المجتمع ، ومن ثم على قدرته في توفير العلف لماشيته من منطقته ، التي لا ينمو فيها الا القليل من الحبوب والأعلاف الأخرى . كما يتعذر عليه شراؤها لتكلفتها الباهظة ، مما يدفع بهؤلاء الرعاة إلى الاعتماد في رعي مواشيهم على الاراضي العشبية . وللوهلة الأولى يبدو ذلك أمرا طبيعياً بما فيه الكفاية ، ولكن للأرقام لغتها المغايرة . فقد أشارت احصائيات معهد المراقبه الدولي إلى أن ٢٣٨ مليون مواطن افريقي كانوا يعتمدون على ٢٧٢ مليون رأس من الماشية في سنة ١٩٥٠ ، ولكن عدد السكان وصل بحلول عام ١٩٨٧ الى ٦٠٤ مليون نسمة في وقت لم يتجاوز عدد رؤوس الماشية ٥٤٣ مليون رأس و «في قارة تشح فيها الحبوب ، وتضم ١٨٣ مليون رأس من الأنعام و ١٩٧ مليون رأس من الأغنام و ١٦٣ مليون رأس من الماعز ، لا بد لها من الاعتماد بشكل شبه كامل على الرعي في توفير الغذاء لحيواناتها ... وفيما تتراجع جودة الأراضي العشبية يتسارع تآكل التربة ، مما يحدث مزيداً من التراجع في قدرتها التحملية ، ويؤذن بدورةٍ متعززة ذاتياً من الانهيار البيئي ، ويعمق مأساة الفقر الانساني»(2) . ولكن كيف يتسنى كسر هذه الدائرة ؟ أبالتخلي عن قطعان الماشية ؟ ام بدعوة الراعي وعائلته للانتقال الى مناخات اكثر اعتدالاً مثل بافاريا أو ميريلاند ؟

إن الأسباب السياسية تحول دون اللجوء إلى أي من الخيارين . ومرة أخرى ، كيف يمكن للمرء أن يحمي غابات العالم الاستوائية عن الهجوم البشري عليها الذي لا يشنه جامعو الأخشاب الفلاحون فقط ، بل يشاركهم في هذا الهجوم اصحاب

المشروعات المحلية الكبيرة الذين يسعون لإزالة تلك الغابات لصالح نشاطات الرعي وزراعة المحاصيل ؟ لقد حدث بعض هذه الاعمال بصورة غير قانونية ولكن أغلبها تم بصورة علنية . ففي البرازيل مثلاً ، أزيلت معظم الغابات في اعقاب قرارات الحكومة بتقديم المساعدات المالية اللازمة لإزالة غابات منطقة الامازون(3) . فيما تقول الحكومة الاندونيسية في اعلاناتها العامة : «طالما ان شعبنا المؤلف من ١٧٠ مليون نسمة يرنو الى تحقيق طموحات لا تقل عن طموحات أي فرد في الولايات المتحدة ، فلا بد من تحويل ٢٠ بالمائة من غاباتنا الى مزارع تنتج الساج والمطاط والأرز والقهوة وبقية المحاصيل الزراعية الأخرى»(4) . وسواء أتمت إزالة الغابات عبر وسائل التنظيم المركزي أو من خلال الجهود الفردية لملايين الفلاحين ، فإن النتائج المترتبة على ذلك لا تبشر بالخير . وفي منطقة الهملايا ، اسفر تضاعف عدد السكان في العقود الأخيرة عن تنامي الطلب على وقود الخشب والأعلاف والكلأ والأراضي الزراعية ، وهو ما أدى إلى إزالة مساحات هائلة من الغابات ، حيث تبدّد نصف احتياطي منطقة الهملايا من الغابات خلال الفترة الواقعة ما بين ١٩٥٠ وعام ١٩٨٠ . كما ترتب على ذلك تزايد شديد في تآكل التربة . علاوة على ذلك يزعم الهنود الساخطون أن إزالة الغابات على نطاق واسع من شأنها أن تؤدي إلى زيادة كميات الطمي وحدوث الفيضانات، في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية المحيطة بنهري الجانجز وبراهمابوترا ، بالرغم من مئات الأميال التي تفصلها عن جبال الهملايا(5) .

ومن الجدير بالذكر أن الأراضي التي تتعرض الآن لضغوط زراعية هي أراضٍ ذات خصوبة مؤقتة أو محدودة بخلاف مروج الغرب الاوسط الامريكي ذات الخصوبة العالية والتي شرع باستثمارها زراعيا في القرن التاسع عشر . لذا يواجه تحقيق المكاسب من خلال تلك الأراضي عدة مشكلات ناهيك عن حقيقة أنها مكاسب مؤقتة بسبب تآكل التربة وضآلة كميات مياه المطر ، إلاّ أن الأضرار التي تلحق بالبيئة تنطوي على خطر الاستمرار بصورة دائمة .

فما معنى ذلك على الصعيد العالمي ؟ إن ثلث مساحة اليابسة المتمثل في الصحاري والمدن ذات الطرق البعيدة لا يوفر سوى مجال زراعي ضئيل للغاية ، أما ثلثها الثاني فيتكون من غابات وسهول جرداء ، فيما يشتمل الثلث الاخير على الأراضي الزراعية والمراعي(6) . ثم أخذت مساحة المراعي في التقلص منذ اواسط السبعينيات بعد ان غدت بفعل الرعي المفرط صحارٍ مقفرة . كما تقلصت مساحة

الأراضي الزراعية . لتراجع جودة التربة واستغلال الأراضي في مجالات غير زراعية كشق الطرق وبناء المدن ومدارج الطائرات وغير ذلك . إلاّ أن الخطورة الأكبر تمثلت في تسارع انحسار غابات المطر بوتائر لم يسبق لها مثيل . فقد اشارت تقديرات عام ١٩٨٠ إلى ان معدل إزالة الغابات في المناطق الاستوائية بلغ نحو ١١ر٤ مليون هكتار سنوياً ، فيما قدرت احصائية اخرى ذلك المعدل بحوالي ٢٠ر٤ مليون هكتار سنوياً ، اي ما يعادل مساحة بنما(7) . وهي إحصائية تنذر بخطر أشد ، (ولربما انطوت على رقم مبالغ فيه) . ويشكل زوال الغابات الاستوائية (لا سيما في امريكا اللاتينية التي تضم اكثر من ٦٠ بالمائة منها) مصدر قلق للمهتمين بشؤون البيئة لأسباب عديدة ، أولها أنه يدمّر نمط الحياة الذي تعيشه قبائل بريئة عديدة تستوطن تلك المناطق . كما تضم هذه الغابات اعظم مستودع عالمي على الإطلاق لأنواع مختلفة من النباتات والحيوانات ، حيث تتوافر في بنما وحدها أنواع نباتية تعادل في عددها كل ما تحتويه اوروبا من أنواع . إن تدمير هذا العدد من التنوع الحيوي من شأنه أن يوجه ضربة شديدة الى حاجة الانسان الدائمة لتجديد (وتحسين) المحاصيل الانتاجية المقاومة للآفات(8) . ومن هنا ، فان إزالة الغابات الناجمة عن الضغط السكاني سوف تحدّ من قدرة الزراعة العالمية على تجديد ذاتها ، وعلى توفير الغذاء لبلايين المستهلكين الجدد ، ناهيك عن أن إزالة الغابات تشكل ضربة أخرى لخصب الحياة وسحرها . ويتم ذلك كله بسرعة فائقة . وقد جاء في نداء تحذيري وجهه غابريل غارسيا ماركيز ومعه شخصيات مرموقة اخرى في شهر تموز من عام ١٩٩١ الى رؤساء دول امريكا اللاتينية ، أنه «بحلول عام ٢٠٠٠ ربما ستكون ثلاثة ارباع غابات امريكا الاستوائية قد اجتثت ، وانقرضت ٥٠٪ من الأنواع البيولوجية المتوافرة فيها . وبذا نكون قد دمرنا في غضون أربعين عاماً أو يزيد ما أوجدته الطبيعة على مدى ملايين من السنوات»(9) .

إن زيادة تلوث الغلاف الجوي للأرض هو نتيجة اخرى للنمو السكاني وللرغبة في رفع مستويات المعيشة . كانت القيادات السياسية لدول التخطيط الاقتصادي المركزي ، كالاتحاد السوفيتي واوربا الشرقية على سبيل المثال ، قد عقدت العزم بعد الحرب العالمية الثانية على اللحاق بركب الصناعة الغربية ، مما حدا بها لإيلاء الأولوية القصوى للصناعات الثقيلة مثل الحديد والفولاذ والاسمنت والآلات ، بصرف النظر عن النتائج البيئية المترتبة على ذلك . ولم يتضح المدى الكامل للأضرار البيئية التي أصابت تلك الدول إلاّ في الآونة الأخيرة ، حيث عملت الأنظمة الشيوعية على حجب تلك المعلومات بشكل منظم . وتبين أن مناطق كاملة في بولندا

وتشيكوسلوفاكيا ، ومقاطعات في ألمانيا الشرقية ، كانت مغلّفة منذ عدة عقود بكتلة سميكة من الغيوم الزرقاء نجمت عن دخان المصانع . كانت الجداول والبحيرات خالية من الأسماك ، وغدا نهر الدانوب مستنقعاً قاتلاً ، واكتست البنايات في الكثير من المدن الصغيرة والكبيرة بمسحة سوداء جراء التلوث . كما تضررت الغابات بصورة خاصة نتيجة لموت الملايين من الأشجار أو تلفها . وإذا كان من شأن انهيار الأنظمة الشيوعية وإغلاق العديد من المعامل ومصانع الفولاذ الضاربة في القدم أن يقلل من تفاقم الأضرار البيئية ، إلاّ أن الموارد المتوافرة لدى الأنظمة الجديدة في تلك الدول لا تكفي في الوقت الحاضر لإصلاح كل ذلك التلف(10) .

وتحدث أضرار مماثلة في بعض اقطار العالم النامي التي تحاول جاهدة اللحاق بركب الصناعة الغربية . ويتكرر النموذج ذاته مرة أخرى : مراقبة محدودة للتلوث وتركيز على النمو الصناعي بدلاً من الصحة العامة والسلامة .

فقد زادت الصين انتاجها من الفحم أكثر من عشرين ضعفاً خلال الفترة ما بين عام ١٩٤٩ وعام ١٩٨٢ . أما في الهند فقد تضاعفت كمية ثاني اكسيد الكبريت المنبعثة من محروقات الفحم الحجري والنفط ثلاث مرات تقريبا منذ مطالع الستينيات من هذا القرن(11) .

وطبقاً لتقارير منظمة الصحة العالمية ، تتصدر نيودلهي وبكين وطهران وشينيانغ قائمة المدن التي تحتوي أجواؤها على كميات مفرطة من ثاني أكسيد الكبريت وملوثات أخرى . وهناك سبعة من بين كل عشرة من المواليد الجدد في مكسيكوستي يعانون من ارتفاع شديد في نسبة الرصاص في الدم . وها هو التلوث الجوي يطال أشهر الآثار ، كتاج محل ، والمعابد والجداريات والأحجار المايانية الضخمة(12) .

كما أثر التطور الزراعي والصناعي ايضاً على موارد المياه الأرضية من حيث الكم والنوع ، ومرة أخرى ينتصب السبب ذاته أمامنا ، ألا وهو النمو السكاني الذي شهده العالم خلال هذا القرن من ٦ر١ بليون نسمة إلى خمسة بلايين نسمة وما ترتب عليه من ازدياد الطلب على الماء . ففي جميع مدن العالم النامي تقريباً ، تضافرت عدة عوامل متمثلة في الزيادة المفرطة في عدد السكان ، والتصنيع المتعثر والنقص شبه التام في شبكات الصرف الصحي ومحطات تنقية المياه ، تضافرت كلها في تلويث ما كان يعرف يوماً ما بالماء النقي . كما أدت الزيادة في عدد سكان العالم إلى تشجيع الاستثمارات الهائلة في مجال الري ، حيث تضاعفت مساحة الاراضي المعتمدة على

الري خلال الفترة الواقعة ما بين عام ١٩٠٠ وعام ١٩٥٠ ، ثم تضاعفت مرتين ونصف منذ ذلك الحين ، إلى أن بلغ مجموع المساحة المروية نحو ٢٥٠ مليون هكتار في جميع أنحاء العالم . وتقع غالبية هذه الاراضي في العالم النامي حيث النمو السكاني الاكبر، وحيث تتعرض موارد المياه لتقلبات موسمية واقليمية واسعة في أغلب الأحيان، حتى أن بعض الدول كالصين ومصر والهند واندونيسيا وبيرو تعتمد في الوقت الحاضر على الأراضي المروية كي توفر أكثر من نصف انتاجها الغذائي والمحلي(13) .

وقد ثبت أن الري نعمة للملايين من فلاحي العالم وأسرهم ، بيد ان تكنولوجيا الري الجديدة تركت أثارها السلبية عليهم ، مثلما فعل بهم استخدام المبيدات ، إذ يتم تحويل كمية هائلة سنوياً من مياه الأنهار والجداول والمياه الجوفية لري المحاصيل . وتقدّر هذه الكمية بستة أضعاف المياه المتدفقة من نهر المسيسبي سنوياً . وقد تمخض عن ذلك بمرور الزمن وجود أراض ملحية مشبعة بالمياه ، ومياه جوفية متناقصة وملوثة ، كما انحسرت البحيرات والبحار الداخلية ، وتعرضت الحياة البرية والمستوطنات السمكية للتدمير(14) .

ولما كانت المياه جميعاً تحوي تركزات ملحية ، فإن الري المفرط الذي يتعرض له حقل ما على مدى عام كامل سيؤدي إلى زيادة كبيرة في نسبة الأملاح الموجودة في كل هكتار من ذلك الحقل . وتشير التقديرات إلى أن ما يقرب من ٢٠ مليون هكتار في الهند (٣٦٪ من مجمل الأراضي المروية) قد شهدت تراجعاً في إنتاجها بسبب الملوحة ، فيما أحال الملح سبعة هكتارات أخرى أرضاً يباباً . وهكذا اسفرت الطريقة التي اعتبرت أصلاً وسيلة لزيادة المحاصيل عن نتيجة مغايرة إلى حد بعيد(15) .

كما تمخضت المشروعات الضخمة الرامية إلى تحويل التدفق الطبيعي للمياه عن مشكلات أخرى . ومن أبرز الأمثلة على ذلك الجهد الذي بذله السوفييت لتعزيز الانتاج الزراعي في جمهوريات اسيا الوسطى عن طريق تحويل مجرى مياه النهرين العظيمين (اموداريا وسرداريا) اللذين يصبان في بحر الآرال . ولكن النتائج التي ترتبت على ذلك كانت واضحة للغاية ، فقد اصبحت تلك المنطقة موئلاً لزراعة معظم المحاصيل السوفيتية من القطن والأرز والفواكه والخضراوات ، غير ان البيئة الجافة تحتاج الى ري . وبعد ثلاثين عاماً انخفض منسوب المياه في بحر الآرال بمقدار اربعة عشر متراً وانكمشت مساحته من (٦٧) الف كم٢ الى (٤٠) الف كم٢ ، أي انه فقد ٤٠ بالمائة من مساحته و ٦٠ بالمائة من حجمه . وتضاعفت فيه نسبة التركزات المعدنية ،

وبخاصة الملح ، ثلاث مرات مما أهلك جميع انواع الحياة البحرية فيه . وها هي الأرض التي انحسرت عنها المياه تنبسط أمامنا اليوم صحراء شاسعة من الملح ، تقبع في وسطها بصورة كئيبة مدينتان كانتا ساحليتين يوماً ما ، هما آرالسيك ومونياك(16) .

وهناك مثال آخر يتجسد في المشروع الطموح الذي تبنّته الحكومة السعودية بغية تخضير الصحراء بواسطة المياه من أجل تنويع مواردها الاقتصادية واستثمار عائداتها النفطية . لقد أسفرت أموال الدعم الهائلة وكميات المياه الضخمة التي استخرجت من باطن الأرض عن مضاعفة المساحة المروية من الأرض عشرين مرة في عام ١٩٨٨ قياساً إلى مساحتها في عام ١٩٧٥ . كما تضاعف انتاجها من القمح نحو ألف مرة عما سبق. وغدت السعودية اليوم ، وعلى نحو مذهل ، واحدة من الدول التي تنتج ما يفيض عن احتياجاتها من القمح والبيض ومنتجات الألبان . ولكن الماء لا يتجدد في الطبقات الصخرية التي تراكمت عبر آلاف السنين . لقد انخفض احتياطي السعودية من هذه المياه بمقدار الخمس ، فيما تشير إحدى التقديرات إلى أن هذه المياه قد تنفذ تماماً بحلول عام ٢٠٠٧(17) .

بهذا تكون القيادتان السوفيتية والسعودية قد اختارتا ، بالرغم من الاختلاف الايديولوجي الشاسع بينهما ، أساليب التحديث التي ألحقت الدمار بأحد الموارد الطبيعية عبر اللجوء إلى التكنولوجيا لتنفيذ مشروعاتهما العظيمة . وينطبق هذا القول على الكثير من الدول النامية ، من الهند حتى نيجيريا حيث تتوافر أمثلة عديدة على الدمار الذي لحق بالأرض والهواء والماء نتيجة للأفعال البشرية . وفي بعض الحالات شرعت حكومات معينة بإصلاح الأوضاع . فقد تم تقديم اقتراحات تتعلق بمحاولة زيادة مستويات المياه في بحر الآرال بالرغم من التكاليف الهندسية واحتمال انقطاع الري عن مساحات قيمة من الأراضي الزراعية . وها هي الحكومة السعودية تسارع في تبني برامج لتحلية المياه تزداد تكاليفها يوماً إثر يوم . وليس هناك سوى قلة من الدول النامية الأخرى التي تتوافر لديها القوة السياسية أو المالية لتغيير مشروعاتها التحديثية التي أقامتها في وقت مبكر . ولعل ذلك لن يتم إلاّ ضمن صفقة عالمية أوسع ، وهو ما سوف نناقشه تالياً .

* * *

وبالطبع ، لقد الحقت الدول المتقدمة في العهود الماضية أضرارا بيئية نتيجة إجراءات خاطئة ، مماثلة للأضرار التي يسببها العالم النامي اليوم . فالدخان الذي يخيم اليوم على

المدن الصينية ، وتردي الأوضاع الصحية للقوة العاملة يشبهان الأوضاع التي سادت في مدينة مانشستر في القرن التاسع عشر . ومنذ وقت غير بعيد ، أودت كتلة دخانية خيمت على سماء لندن في عام ١٩٥٢ بحياة أربعة آلاف شخص وأصابت عشرات الآلاف غيرهم بالأمراض ، مما حدا بحكومة بريطانيا في نهاية الأمر الى اصدار (قانون الهواء النقي) بعد سنتين من تلك الحادثة . أما جهود الدول المتقدمة في السيطرة على عوادم المركبات فلم تبدأ إلاّ منذ عهد قريب . بل أن ما يقرب من ١٥٠ مليون شخص في الولايات المتحدة يستنشقون اليوم هواء غير صحي ، طبقاً لمقاييس وكالة الحماية البيئية وها هو التآكل يعتري المباني العامة بدءا بالنصب التذكارية للحرب الأهلية الأمريكية وحتى آثار الأكروبوليس ، فيما تنقل الرياح المواد الملوّثة مثل «المطر الحمضي» من بريطانيا والمانيا الى الدول الاسكندنافية ، ومن الغرب الاوسط الأمريكي إلى كندا حيث أصبحت عشرات الآلاف من البحيرات تحتوي على كميات كبيرة من الأحماض .

ويمكن مقارنة نضوب المياه الجوفية العربية بما يحدث الآن لمياه أوجالالا الجوفية التي تمتد من تكساس إلى داكوتا الجنوبية وتغذي خُمس الأراضي الزراعية الأمريكية . لقد دفع هذا النضوب الكثير من المزارعين للتوقف عن ري أراضيهم ، فيما عادت أجزاء من الريف الأمريكي القهقرى ، إلى المرحلة التي سبقت استخدام الضخ في الري ، الأمر الذي يثير أسئلة خطيرة حيال مستقبل الاقتصاد الزراعي لهذه المنطقة(18)

وعلى الرغم من هذه المشكلات ، فإن اتساع حركات «الخضر» المدركة لأوضاع البيئة يشكل تحدياً لسياسات الإهمال القديمة ، سواء أكانت تلك الحركات حزباً سياسياً محددا كما هو الحال في ألمانيا ، أم كانت مجرد ضغوط شعبية على السلطات جسدتها جماعات «أصدقاء الأرض» و «السلام الأخضر» . كما كان للجهود التي بذلتها هيئات مرموقة ، مثل معهد الموارد العالمي ، وبعض الدوريات السنوية مثل «حالة العالم» ، والأبحاث العلمية التي لا تقع تحت حصر حول التغير البيئي وجلسات مجالس الشيوخ والنواب وتقارير الوكالات الحكومية البيئية ، تأثير مهم على السياسة والتشريعات المتعلقة بقضايا البيئة . وها هي عمليات التنظيف جارية للأنهار والمباني ، وهناك الآن مراقبة لعوادم المصانع ، وتم وضع البرامج الرامية إلى إعادة التحريج ، ويزداد الاهتمام بحظر الإفراط في صيد الأسماك ، وتجري معالجة للنفايات الكيماوية والنووية ، فيما غدت إعادة تصنيع المواد المستخدمة أكثر شيوعاً من ذي قبل . وكان من نتيجة ذلك كله أن أصبحت مدن ومناطق عديدة في أوروبا

وأمريكا الشمالية أكثر ملاءمة للعيش عما كانت عليه قبل ربع قرن من الزمان ، فيما يتعلق بالأوضاع البيئية .

أفلا يمكن إذن للدول النامية أن تحذو حذو الجهود الحديثة التي يبذلها العالم المتقدم لإصلاح الأضرار البيئية ؟ وإذا لم يكن ذلك ممكناً ، فلماذا ينبغي على سكان ولاية ويسكونسن الأمريكية وشبه جزيرة جوتلاند الأوروبية أن يشعروا بالانزعاج جراء ذلك ؟ وقد يبدو للمرء أمراً مؤكدا أن الضرر الذي يلحق بالسهول الأفريقية أو الأنهر الصينية لن يحظى باهتمام أحد غير السكان المحليين ، ولن يثير اهتمام شعوب على بعد خمسة آلاف ميل ، تلك الشعوب التي عقدت العزم في نهاية المطاف على أن تنظم شؤونها الخاصة . وإذا كانت شعوب الدول النامية قد آثرت إلحاق الأذى ببيئاتها المحلية، ألا ينبغي تركهم وشأنهم ؟

من الواضح أن الأسباب الرئيسه التي تقف حجر عثرة في طريق الدول النامية لانتهاج سياسات «خضراء» سريعة ، هي أسباب اقتصادية وديمغرافية . قد يكون أمرا سهلاً نسبياً للمهتمين من أبناء الدول الاسكندنافية أن يخصصوا جانباً من مداخيلهم الفردية العالية لإنجاز مشروعات الكهرباء غير النووية أو لتنظيف الأنهار . ولكن الأمر أكثر صعوبة بكثير في المجتمعات التي يساوي معدل المداخيل فيها (١ : ١٠٠) قياساً إلى دخل الفرد السويسري ، حيث يتعذر عليها الحصول على رأس المال والكفاءات البشرية القادرة على وضع سياسات بيئية سليمة موضع التنفيذ . ولما كانت الأضرار الواقعة على البيئة ناجمة إما عن الانفجار السكاني أو العوادم الصناعية ، فإن الطريقة الوحيدة لمواجهة مشكلة الانفجار السكاني تتمثل في وقف هذا النمو ، وهو ببساطة أمر لن يحدث في جنوب آسيا ، وافريقيا ، وأمريكا الوسطى في المستقبل القريب . كما أن الطريقة الوحيدة للحيلولة دون انتشار العوادم الصناعية تتمثل في التخلي عن سياسة التصنيع في وقت تعتبره الكثير من الأقطار النامية ملاذها الوحيد للتخلص من شرك الفقر الناجم عن عوامل ديمغرافية . وإذا كانت انجلترا في زمن مالتوس مضطرة لتحمل التأثيرات الجانبية المبكرة المزعجة للثورة الصناعية لكي تغدو بلدا مزدهرا ، فمن ذا الذي يستطيع أن يطالب المكسيك والهند بالامتناع عن القيام بالعمل ذاته ؟ ومن ذا الذي يستطيع أن يمنعهم من القيام بعمل كهذا ؟ والإجابة ، لا أحد . بل أن آخر من يستطيع القيام بذلك هم سكان الدول المتقدمة .

وفيما تنطوي الأضرار البيئية المحلية والقومية الناجمة عن المطر الحمضي ،

والرعي المفرط ، ونضوب المياه على ما يكفي من المخاطر ، يحذر اليوم خبراء البيئة المهتمون مما قد يشكل التهديد الأخطر في المدى البعيد ، والذي يتمثل في احتمال ان تؤدي الأنشطة الاقتصادية الانسانية إلى زيادة خطيرة في الدفء الكوني ناجمة عن الظاهرة المعروفة بـ «تأثير البيوت الزجاجية Green house Effect » ، وما يترتب عليها من نتائج على مجمل النظام البيئي للأرض ، وعلى أنماط الحياة في المجتمعات الغنية والفقيرة على حد سواء[19] . وإذا ما تبينت صحة ذلك ، فلن يعود هذا النوع من الضرر بالذات شأناً محلياً ، بل أنه سيثير القلق حتماً في ويسكونسن وجوتلاند ، مثلما يثيره في بومباي وحوض الأمازون .

أما النظرية العلمية التي تفسر عملية زيادة الدفء الكوني فهي نظرية مباشرة نسبياً وتتصل بـ «غشاء المادة» الرقيق الذي يغلف كوكبنا . وتعتبر الأرض – حسب مصطلحات الديناميكا الحرارية – نظاماً مغلقاً ، لا تخرج منه ولا تدخل إليه مادة باستثناء طاقة الشمس الاشعاعية . والعمليات الوحيدة التي يمكن أن تحدث هي فقط تلك العمليات التي تتغير فيها المادة من شكل إلى آخر . وعلى سبيل المثال ، لا يؤدي حرق أوراق الشجر المتساقطة في الخريف أو استهلاك خزان كامل من البنزين في رحلة طويلة بالسيارة إلى فناء تلك المادة ، بل ينقلها الى مكان آخر ، وبصورة أخرى. واذا ما أريد لهذا النظام المغلق ان يستمر إلى ما لا نهاية ، فلابد لعملية التحول هذه من أن تشكل دائرة مغلقة ، تستعيد فيها المادة صورتها الأولى ، كما يلي : مورد جديد يصبح مادة نافعة ، تتحول بدورها إلى نفاية ، يمتصها النظام البيئي ، ثم تصبح مادة خام مستقبلا . ولو كانت دورة الحياة هذه تعمل بشكل سليم لكانت دورة جميلة رائعة تعتمد على ذاتها[20] .

ولا يمكن لهذه الدائرة ان تكتمل لو اختل توازن خطوة أو أكثر من خطواتها المتسلسلة إذ ستحدث عندها أزمة خانقة . لقد حدثت مثل هذه المشكلات في قرون غابرة اثناء عملية تحوّل المادة الاولية الى مادة نافعة : كان عدد السكان في ازدياد واشتد الطلب على الموارد الجديدة ، بيد أن سكان ذلك النظام لم يكونوا قادرين على توفير ذلك الحجم من الطلب (مما أدى إلى إعلان مالتوس لجملة من «الممنوعات» حيال موضوع السكان) . ثم جاءت الانجازات التكنولوجية العظمى التي ولدّتها الثورتان العلمية والصناعية ، فتمخضت عنها اشكال جديدة للتحويل مثل الآلة البخارية والاحتراق الداخلي والطاقة الكهربائية ، مما وفّر متنفّساً واسعاً لتلك الأزمة الخانقة .

كما أسهم ذلك النظام في تراكم وتيرة النمو السكاني العالمي بعد عام ١٧٥٠ ، مما أفرز بدوره معضلتنا السكانية المعاصرة .

فكلما ازداد عدد سكان الأرض الذين يتعين عليك أن توفر لهم سبل العيش ، وأن توفر لهم مستوى معيشة أفضل ، لا بدّ لك من دفع نظام التحويل بصورة متسارعة. ومن هنا كان النمو الهائل في النشاط الاقتصادي العالمي خلال العقود الاخيرة وما رافقه من زيادة مستمرة في تحويل الموارد الاولية الى مواد مفيدة . والمشكلة هي أننا كلما أمعنّا في تسريع دورة النظام البيئي بدافع الحاجة وبمساعدة التكنولوجيا ، تبدو الأزمة الخانقة وكأنها قد انتقلت إلى مرحلة النفايات . وكلما تمت إدارة النظام بقسوة كلما ازدادت مخلفات ثاني اكسيد الكربون وغازات الكلوروفلوركاربون ، وازدادت تركزات الأحماض في الأحراج والأنهار الملوثة . علاوة على ذلك فإن استخدام التكنولوجيا في التخلص من تلك الأزمة الخانقة قد يكون لأسباب عديدة أصعب من استخدام المعرفة الإنسانية في احتجاز الطاقة النافعة وفي «صنع» الأشياء . إن تغذية الآلات البخارية بالفحم الحجري لهو أيسر من امتصاص مخلفات غاز ثاني أكسيد الكربون من النظام البيئي . ولكن ما هي علاقة زيادة الدفء الكوني بهذا الفهم الأساسي للأرض باعتبارها نظاماً مغلقاً ؟ من الناحية الجوهرية ، هناك تداخلات فيما بين حرارة الشمس وبعض الغازات التي تحتجز الحرارة في الغلاف الجوي للأرض . اذ تصل الينا الطاقة الشمسية عن طريق الاشعاع ، ولكن كل هذه الطاقة المشعة تقريباً إما ان تنعكس او يعاد إشعاعها إلى الفضاء ثانية . ولو لم يكن الوضع على هذه الصورة لظلت درجة حرارة الكون في ازدياد إلى الأبد . وإذا ظل هذا النظام يعمل بشكل سليم فسوف ننعم بنظام متوازن على نحو فريد . أما إذا أدى النشاط الانساني إلى إحداث تغير في تركيب الغازات الشفافة في غلافنا الجوي ، وهذا ما يعتقد العلماء الآن بحدوثه فعلاً ، فسوف يتم «احتجاز» المزيد من الحرارة التي أعيد اشعاعها (كما يفعل الزجاج في حالة البيوت الزجاجية الزراعية) والتي لا ترفع من درجة حرارة الغازات الموجودة في الغلاف الجوي فقط ، بل تسخن كل شيء آخر .

كما يخشى العلماء ان تكون طبقة الاوزون التي تحمي الارض وسكانها من اشعة الشمس الضارة تتعرض الآن لاستنزاف ملحوظ بسبب الانبعاثات الكيميائية مثل غازات الكلوروفلوركاربون . وكلما اتسع «ثقب الاوزون» كلما ازداد احتمال تعرض الانسان للإصابة بسرطان الجلد مثلاً ، سواء أكان ذلك الثقب فوق القارة

القطبية المتجمدة أو فوق نيوانجلاند . انه لأمر مهم ان تعلم ان زيادة الدفء الكوني قد رافقت الإنسان منذ أن وجد ، وهو ضروري جداً للحياة . ولولا وجود الغلاف الجوي لغدت درجة حرارة الارض ١٨ درجة مئوية وليس ١٥ درجة مئوية مثلما هي عليه الان . إن درجة الحرارة البالغة ٣٣ درجة مئوية هي التي تجعل كوكبنا غير بارد وغير خال من الحياة كالمريخ الذي يقبع الآن متجمدا وخالياً من الحياة ، ولو حدث وأن كان له غلاف جوي في يوم من الأيام ، لكان قد فقده منذ أمد بعيد . من جانب آخر فإن كوكب الزهرة ، الذي يتألف معظم غلافه الجوي من غاز ثاني اكسيد الكربون ، على درجة عالية من الحرارة ، تفوق حتى درجة حرارة فرن المخبز (٤٥٠م) ، ولذلك انعدمت فيه الحياة . وإذا كان المريخ أشبه بثلاجة التجميد الشديد ، والزهرة أشبه بالأتون ، فإن الأرض مغلفة بذلك الغشاء المادي الرقيق ، الذي يشتمل أيضاً على غازات الغلاف الجوي ، والذي يسمح بوجود حياة على هذا الكوكب . وإذا ما تعرض محتوى هذه الغازات لتغير شديد فإما أن تعود إلى عصر جليدي ، أو أن تستمر درجة حرارة الأرض بالارتفاع لتصل إلى مستويات مزعجة ، وربما كارثية[21] .

وتشكل الإمكانية الأخيرة بؤرة الحوار الجدّي المعاصر حول ظاهرة زيادة الدفء الكوني . لقد كان معدل درجة حرارة الأرض في العصر الجليدي الأخير يقل ٩م عن درجة حرارتها اليوم فيما بلغ مستوى ثاني اكسيد الكربون ما بين ١٩٠ - ٢٠٠ جزء في المليون . ثم اخذ مستوى ثاني اكسيد الكربون بالارتفاع في مطالع القرن التاسع عشر حتى وصل إلى نحو ٢٨٠ جزء في المليون . حينها كان الانسان قد بدأ يستهلك كميات كبيرة من الفحم والنفط والغاز الطبيعي في أغراض التدفئة وتوفير الطاقة مما أدى إلى تدفق كميات كبيرة جداً من ثاني اكسيد الكربون في الغلاف الجوي . واضافت عمليات قطع الغابات وحرقها لتوفير المسكن والرعي والزراعة والوقود كميات كبيرة اخرى ، ذلك ان عملية حرق غابة لا تؤدي فقط إلى زيادة مستوى ثاني اكسيد الكربون بل أنها تقلص أيضاً من حجم الحياة النباتية الموجودة لحصول عملية التركيب الضوئي .

لقد ازدادت تركزات ثاني اكسيد الكربون في الغلاف الجوي خلال القرن الماضي بحوالي ٧٠ جزء في المليون حتى بلغ مستواه اليوم ٣٥٠ جزءاً في المليون . وقد حدثت أكثر من نصف هذه الزيادة في السنوات الثلاثين الاخيرة مما يدل على ان عامل النمو السكاني بحد ذاته يؤثر في حجم هذه الزيادات . ويرى عدد من العلماء

ان هذه الزيادة لو استمرت بمعدلها الحالي البالغ ٣ر٠ بالمائة او ٤ر٠ بالمائة سنوياً لوصل مستوى ثاني اكسيد الكربون الى ٥٥٠ او ٦٠٠ جزء في المليون بحلول منتصف القرن الحادي والعشرين ، الأمر الذي تترتب عليه ارتفاعات ملموسة في معدل درجة حرارة الأرض(22) .

وبالنظر إلى التعقيد الذي يعتري محيطنا الحيوي والتفاعلات التي لا حصر لها فيما بين هواء كوكبنا ومائه ويابسته ، فلا يزال هناك غياب كبير لليقين العلمي إزاء ما يجري الآن للبيئه . إن نماذج وصور الغلاف الجوي التي يتم إعدادها بواسطة اجهزة الكمبيوتر ، والتي تبلغ اقصى درجات التعقيد ، هي صور للكون برمّته ولا تقدم غير النزر اليسير من المساعدة للعلماء لاستخلاص نتائج محددة حيال منطقة معينة . ثم أن عملية القياس تعتبر بحد ذاتها مشكلة ، فلربما تأثر الكثير من محطات التسجيل «بالحرارة المدنيّة» في خضم اتساع المدن وضواحيها . علاوة على ذلك فإن الملامح التفصيلية لزيادة الدفء الكوني ليست مفهومة على الوجه الأكمل . فهل تؤدي زيادة الغيوم ، على سبيل المثال ، إلى تسخين الأرض أم تبريدها ؟ ثم هل يمكن لزيادة نشاط البقع الشمسية أن تؤدي إلى ارتفاع في درجات الحرارة ؟؟ وألا يمكن لبعض المواد الملوثة (كالأدخنة الكبريتية) أن تعكس فعلاً اشعة الشمس مما يقلل من الدفء الكوني؟ وكيف ستتأثر تيارات المحيطات بزيادة الدفء الكوني ؟

ثم ألا يمكن لاندلاع البراكين ، كبركان جبل بيناتوبو الذي قذف في عام ١٩٩١ بأطنان من القاذورات في الغلاف الجوي ، أن يؤدي إلى تباطؤ في الارتفاع المتوقع لدرجات حرارة الأرض ؟ واذا بلغ مستوى ثاني اكسيد الكربون في الغلاف الجوي ضعفي المستوى الحالي ، فهل سيؤدي ذلك بالفعل إلى زيادة حجم الحياة النباتية وتعزيز خصوبتها مثلما حصل في التجارب المخبرية الخاضعة للمراقبة ، ومثلما قد يحدث ايضاً في غابات شمالي اوربا ، أم أن ذلك سيؤدي إلى أثار جانبية خطيرة ؟ وفي جميع الحالات ، هل سيكون النمو في الحياة النباتية ذا أمد قصير ، بحيث يتضاءل عندما ترتفع درجة حرارة الأرض بفعل المستويات المتزايدة لثاني أكسيد الكربون ، مما يؤدي في نهاية الأمر الى تقليص الانتاج الزراعي ؟

لقد استحثت هذه الشكوك العديد من الأراء المتباينة حيال موضوع زيادة الدفء الكوني . ويرى المهتمون من نشطاء البيئة أننا نسهم إلى حد كبير في تغيير الغازات الموجودة في الغلاف الجوي ، الأمر الذي يعني أن لا مفر من حدوث ارتفاع

في درجات حرارة الأرض . ومن أجل الحد من الأضرار اللاحقة بنظامنا البيئي لا بد من إحداث تغييرات جذرية في أسلوب حياتنا لتقليص النفايات المنبعثة إلى الغلاف الجوي .

ويلقى هذا الموقف معارضة شديدة من قبل علماء أكثر تشككاً وخبراء اقتصاد أكثر تحررا . فهؤلاء يعترضون على تحديد النمو الاقتصادي وعلى التدخل الحكومي في طريقة الأداء الاقتصادي وأساليب الحياة التي يختارها الناس .

إن الكثير من الأدبيات التي تناولت موضوع زيادة الدفء الكوني قد غدت ذات طابع أيديولوجي ، ذلك أن كل طرف يحاول أن يدين «الأجندة الخاصة» التي يستند إليها الطرف الآخر(23) . إن هذا الحوار القائم اليوم يذكرنا بالحوار الذي يدور بين المالتوسيين الجُدد والمتفائلين من أنصار نظرية الوفرة ، حيال مستقبل الزراعة العالمية .

لقد اجمع العلماء ، على الرغم من تباين مواقفهم ، على ان معدل درجة حرارة الكون قد ارتفع ما بين ٣ – ٧ م عن معدلها خلال القرن الماضي ، وهو ارتفاع معتدل ، بيد أن القلق الحقيقي ناجم عن التزايد المتسارع في درجات الحرارة خلال القرن القادم نتيجة للنمو السكاني العالمي وزيادة النشاط الصناعي بشكل خاص . وفي هذا السياق تشير التقديرات إلى أن وجود ضعفي المستوى الحالي من ثاني اكسيد الكربون في الغلاف الجوي سيؤدي إلى زيادة في درجة الحرارة يتراوح معدلها ما بين ٥ر١ الى ٥ر٤مْ بحلول منتصف القرن الحادي والعشرين . وعلى الرغم من الفارق الكبير بين الرقمين ، إلاّ أن الرقم الوسطي الذي يمكن أن نخلص إليه من خلالهما (٥ر٢مْ أو ٣مْ) ينطوي على مخاوف بالنسبة لمعظم العلماء ، إذ يعتقدون بأنه حتى بهذه الزيادة الوسطية، ستكون هناك نتائج خطيرة .

وترى «الهيئة الحكومية العامة حول تغير المناخ» انه حتى لو استقرت الزيادة في درجة حرارة الأرض في منتصف القرن القادم عند ٥ر١مْ ، فإن «نسبة التغير قد تكون أكبر من أي تغير حصل للأرض في أي وقت من الأوقات منذ نهاية العصر الجليدي الأخير...»(24) .

وسيرتفع ، على سبيل المثال ، مستوى سطح البحر لو حدث ارتفاع ملموس في درجة حرارة الكون ، لسبب بسيط هو أن حجم السائل الدافيء أكبر من حجم السائل البارد الذي يساويه في الوزن . ولو ارتفعت درجة حرارة المحيط لقذف بماء حوضه إلى ما وراء الشاطيء . كما أن ارتفاع درجة حرارة الارض يشكل خسارة صافية في الكتل الجليدية الموجودة في الأنهار الجليدية في العالم ، ذلك أن كمية الجليد

المُذاب تفوق تلك الكمية التي تستقبلها تلك الأنهار سنوياً جراء تساقط الثلوج . وإثر الدفء الذي أعقب العصر الجليدي الأخير ارتفعت مستويات البحار بمعدل مذهل بلغ حوالي أربعة عشر قدماً في القرن الواحد وغطى مساحات شاسعة من الأرض الجرداء حينذاك(25) .

ومع ان الجدل ما زال قائماً بين العلماء حيال ما يحدث الآن لجميع حقول الجليد المهمة في القارة القطبية الجنوبية (والتي تضم ٩٠ بالمائة من جليد العالم) ، إلاّ أن معظم الدراسات العلمية ترى بأن مستوى سطح البحر سيرتفع مع ارتفاع درجات الحرارة ، بالرغم من أن تقديرات مدى ذلك الارتفاع تتفاوت بصورة هائلة(26) . إلاّ أنه بسبب الشكل العام لليابسة في كوكبنا ، فإن أي ارتفاع بسيط نسبياً في مستوى البحار (إلى حد متر واحد ، مثلا) ، سيكون أمرا ذا أهمية ، ذلك أن الشكل الهندسي للشواطيء والمناطق البحرية الداخلية وديناميكا الأمواج تعني جميعاً أن ارتفاع مستوى البحر بمتر واحد ينطوي على توقع بانحسار في خط الشاطيء مقداره نحو مائة متر .

ويمكن للعواصف أن تدفع بكميات هائلة من المياه نحو الأراضي الداخلية لتُغرق مناطق كانت ما تزال آمنة . ويمكن لمياه البحار أن تصل إلى أراض داخلية أبعد وإلى منابع الأنهار فتلوث مياه الأرض الجوفية العذبة .

كما يمكن للتسخين الكوني ان يؤثر على الزراعة واستخدام الارض ايضاً على الرغم من أن الأدلة العلمية المتوفرة في هذا السياق معقدة ، وغير مكتملة بل ومتناقضة بشكل يثير الحيرة في بعض الأحيان . فاذا كانت زيادة دفء الكون تعني ، مثلاً ، ان النباتات ستذوي في المناطق ذات درجات الحرارة المرتفعة وستنتعش في المناطق التي كانت على درجة شديدة من البرودة فيما مضى ، فهل ينطوي هذا القول على إعادة توزيع جغرافي للزراعة ، بدلاً من الاعتقاد بأنه تراجع محض في الانتاج الزراعي ؟ ولو حدث هذا التحول بصورة تدريجية ، فهل سيتمكن المزارعون من العيش من خلال زراعة محاصيل أقدر على مقاومة الحرارة من تلك المحاصيل التي كانوا يزرعونها قبل عقد مضى ؟ وهل ستتفشى الحشرات الزراعية على نطاق أوسع إذا ما وفرت زيادة الدفء الكوني الظروف الملائمة لبعض الأنواع لتتخطى مجال المنطقة الاستوائية ، أم أنها ستقل نتيجة ارتفاع مستويات ثاني اكسيد الكربون في البيئة ؟(27) وهل ستعني زيادة الدفء الكوني أن بعض المحاصيل التي تنعشها المستويات المتزايدة لثاني اكسيد الكربون ستشهد ناتجاً زراعياً أعلى ؟ وهل ستكون هذه الزيادات كافية لتعويض

الخسائر في النباتات والمواد الغذائية في المناطق الأخرى نتيجة ارتفاع درجات الحرارة؟ إن الغموض ما زال يلف معظم هذه المسائل ، مع أن معظم العلماء يتنبؤون بأن نتائج زيادة الدفء الكوني ستنطوي على أضرار لا منافع .

وتنطوي هذه النتيجة على قلق خاص بالنسبة لكثير من الأقطار النامية التي ستكون عرضة لأضرار جمة جراء حدوث أي ارتفاعات ملموسة لمستوى البحر خلال القرن القادم . اذ ستغمر المياه – على سبيل المثال – حوالي (١٧٧) الف مواطن في جزر المالديف لو ارتفع مستوى البحر بمقدار مترين . وينطبق هذا القول على العديد من الجزر المرجانية في المحيط الهادي . والأهم من ذلك هو حالة الدول التي تقيم أعداد كبيرة من مواطنيها في دلتات منخفضة كمصر وبنغلاديش وبعض اجزاء الصين، ناهيك عن العواقب السياسية التي تنطوي عليها قوى التغيير الكوني الواسعة هذه . لقد طال الضرر البيئي مصر جراء تسرّب المياه المالحة في أراضيها بسبب انخفاض تدفق مياه النيل من سد أسوان العالي ولم يبق سوى ما نسبته ٣ر٥ بالمائة من اراضيها صالحة للزراعة . وعليه فان زيادة مقدارها متر واحد ستغمر ما بين ١٢ – ١٥ بالمائة من تلك الأراضي الزراعية وسوف تحيل ٨ مليون نسمة من قاطني تلك المنطقة الى لاجئين ، فيما ستؤدي خسارة الأراضي الزراعية إلى تفاقم مشكلة نقص الغذاء . وإذا ما ارتفع مستوى البحر في بنغلاديش بمقدار متر واحد ، فسوف تخسر هذه الدولة حوالي ١١ر٥ بالمائة من اراضيها التي يعيش عليها الآن ٨ر٥ مليون نسمة(28) . على أن حديثنا في هذا المجال لا يتناول تلك المناطق المعرضة للفيضانات العاصفة المدمرة ، التي يتوقع أن تزداد نتيجة لارتفاع مستوى البحر وإمكانية تزايد كثافة الأمطار الموسمية* .

وكعادته ، يطل الفقر برأسه ليزيد الأمر تعقيداً . اذ تبلغ حصة الفرد المصري من

* هناك فرضية في هذا السياق تقول أنه اذا أدى الدفء الكوني إلى مزيد من تسخين الهواء الساخن فوق سهل التبت فإن الحركات المتتابعة لكتل الهواء قد تزيد من كثافة الأمطار الموسمية. مما يؤدي إلى المزيد من الفيضانات . ويشك العلماء عموماً أنه فيما ستكون الزيادة في درجات الحرارة الكونية عملية تدريجية نسبيا ، فإن التغيرات في الغلاف الجوي قد تؤدي فعلاً الى تعزيز نشاط العواصف وإحداث اضطرابات في الطقس وما إلى ذلك ، بما ينسجم «ونظرية الفوضى» فعندما يتم تجاوز البدايات الخطرة غير المعروفة مسبقاً ، يغدو عدم الاستقرار أمرا محتملاً .

الناتج القومي الاجمالي نحو ٧٠٠ دولار سنوياً، والبنغلاديشي ١٧٠ دولار سنوياً فقط اي ما يعادل واحد بالمائة من معدل دخل الفرد في اقطار اوربا وامريكا الشمالية الغنية(29) . وتندرج مصر وبنغلاديش في قائمة صدرت عن الامم المتحدة تحدد أكثر عشرة بلدان يهددها خطر ارتفاع مستوى البحر ، أما الدول الثماني الاخرى فهي : غامبيا ، واندونيسيا ، وجزر المالديف ، وموزمبيق ، وباكستان ، والسنغال ، وسورينام ، وتايلاند . على ان ذلك لا يعني ان الدول المتقدمة هي بمنأى عن ذلك التهديد . فالماء حين يفيض لا يميز بين غني وفقير . فها هو يهدد المنازل الفخمة والصناعات القائمة حول خليج طوكيو والراين الاسفل مثلما يهدد دلتات بنغلاديش . وتشير قائمة الامم المتحدة إلى الدول التي سيطالها الضرر لعجزها عن تمويل إجراءات الحماية أو الانتقال المدروس إلى أراضٍ في مواقع مرتفعة . بيد ان الدول الغنية ستنفق اموالاً طائلة حفاظاً على سواحلها . وتقدر احدى الاحصائيات تكلفة حماية الاراضي المنبسطة والجزر الفاصلة في الولايات المتحدة وحدها باكثر من مائة بليون دولار ، إذا ما ارتفع مستوى البحر مترا واحدا فقط على الرغم من أن معظم هذه التكاليف قد تنفق في نهاية الأمر سدى ، مما يعني أن إنفاقها في أغراض بيئية مختلفة قد يكون أكثر جدوى(30) .

ومثلما رأينا انفاً ، من المتوقع ان تشهد مصر وبنغلاديش زيادة سكانية كبيرة في العقود القليلة المقبلة ، إذ سيقفز عدد سكان مصر من ٥٤ مليون نسمة في عام ١٩٩٠ الى ٩٤ مليون نسمة في عام ٢٠٢٥ ، فيما سيرتفع عدد سكان بنغلاديش من ١١٥ مليوناً الى ٢٣٥ مليون نسمة خلال الفترة ذاتها(31) . وهكذا قد يؤدي النمو السكاني وتزايد النشاط الاقتصادي اللذين يسهمان في تكّون ظاهرة الدفء الكوني ، الى انحسار مساحة اليابسة في مناطق تكافح ضد الانفجار الديمغرافي الذي تعاني منه ذاتيا . وليس متوقعاً ان ينحصر تأثير الكوارث الوشيكة في نطاقها المحلي فقط . فلو تداعت مصر تحت وطأة النمو السكاني وانحسار اليابسة لطالت العواقب السياسية العسكرية والاجتماعية لهذا الانهيار جيرانها في اسرائيل واوربا إلى حد كبير . ولو دمّرت العواصف بنغلاديش واكتسحتها الفيضانات لتدفق منها ملايين إثر ملايين من اللاجئين متجهين صوب محافظات الهند التي تعج أصلاً بسكانها ، مما يفاقم من مشكلات الهند بصورة هائلة . وها هو عالمنا قد اعتاد تدفق اللاجئين جراء الحروب الأهلية ، ولربما أصبح لدينا في القريب العاجل تدفقات أكبر من لاجئي العوامل البيئية، ذلك أن المجتمعات إزاء الكوارث الطبيعية إما أن تنهار أو تخوض حروباً أهلية . وهناك اليوم العديد من العلماء الذين يحذرون من دور «التغيرات البيئية كأسباب للصراع

الحاد»(32) .

على أن التأثير الممكن لزيادة الدفء الكوني على الزراعة في الدول النامية يشكل سبباً آخر للقلق ، إذ سيؤدي ارتفاع درجات الحرارة إلى الإفراط في استخدام المياه ، كما قد يتفاعل مع تلوث الغلاف الجوي وزيادة الرعي واستنزاف الغابات ، ومن المحتمل أن يؤدي إلى تقليص التنوع البيولوجي للأنواع النباتية .

علاوة على ذلك ، فإن الزيادة في مستويات ثاني اكسيد الكربون ستؤثر في المحاصيل المختلفة بطرق مختلفة ، إذ ستتأثر نباتات المنطقة المعتدلة ، كالقمح والبطاطا ، بصورة إيجابية بخلاف محصولي الذرة والدخن اللذين يعتبران المحصولان الرئيسيان في افريقيا . على أن القلق الأشد يتأتى حول محصول الأرز الذي سرعان ما تتدنى خصوبته اذا تجاوزت درجة حرارة النهار ٣٥مْ (٩٥ فهرنهايت) . وفي الكثير من الدول الآسيوية المنتجة للأرز يقترب معدل درجات الحرارة في مواسم زراعة الأرز فيها من هذا المستوى . ومن هنا ، فإن أي ارتفاع ملحوظ في درجات الحرارة الكونية (على سبيل المثال ، ٤٫٥مْ كمتوسط لمعظم التقديرات) من شأنه أن يجعل سلالات الأرز المعروفة حالياً ، غير قابلة للحياة ، مما قد يسفر عن مجاعة واسعة النطاق . ولعل هذه هي إحدى المشكلات التي قد تواجهها الصين ، حيث يتعين عليها أن تمعن النظر في تأثير زيادة ثاني اكسيد الكربون الناجم عن التصنيع ، على إنتاجها الزراعي في المدى الطويل . إن ارتفاع درجات الحرارة وتناقص رطوبة التربة وتراجع مستويات خصوبة الأرز تثير كلها قلق زعماء يسعون لتصنيع بلادهم ، ولكنهم في الوقت ذاته يسعون لتوفير الغذاء لبلد يتجاوز عدد أبنائه بليون نسمة .

من ناحية أخرى ، أشرنا في تحليل سابق حول تأثيرات التكنولوجيا الحيوية على الزراعة ، إلى أن التكنولوجيا التي تعيد تركيب حمض DNA قد فتحت آفاقاً واسعة لتهيئة أنواع نباتية للتكيف مع ظروف بيئية جديدة . كما طوّر علماء إسرائيليون أساليب خلاقة لإنتاج محاصيل على مستوى جيد وبكميات قليلة من المياه . إن انجازات كهذه ليست قليلة الشأن ، كما أن معظم الأبحاث الزراعية الأكثر نفعاً تجري الأن في هذا المجال . ولكن لا بد من الإشارة إلي أن هذه الطرق باهظة التكاليف ، لا يقوى على تحملها غير شركات التكنولوجيا الحيوية والزراعية في الدول المتقدمة فيما يعجز عن ذلك الفلاحون في العالم النامي ، الذين سيعانون من المزيد من المشكلات إذا ما ارتفعت درجة حرارة الكون .

ولا بد لنا من أن نأخذ الضرر المحتمل لزيادة الدفء الكوني على البلدان الغنية على محمل الجد ، على الرغم من أنه سيكون أخف وطأة من ذاك الذي سيصيب الدول الفقيرة . فلن يؤثر ارتفاع مستوى البحر على سويسرا أو ولاية مونتانا ، لكنه سيؤثر في المناطق المنخفضة مثل لويزيانا ونيوجرسي وهولندا وأجزاء اخرى من العالم المتقدم . وسوف يترتب على ارتفاع مستوى البحر بمقدار متر واحد خسارة للولايات المتحدة فقط لا تقل عن ثمانية الاف ميل مربع من الاراضي الرطبة وعشرة الاف ميل مربع من الاراضي الجافة ، وهي مساحة تفوق مساحة فيرمونت أو ماساشوستس ، ما لم تتخذ الإجراءات الوقائية(33) . وسوف تواجه الجهود الحثيثة المبذولة للحفاظ على مدينة البندقية المزيد من التعقيد ، كما أن مدناً وبلدان ذات قيمة عظيمة على مقربة من حدود الماء ستكون عرضة للخطر . وفي الكثير من الحالات ستقام الأسوار البحرية الشاهقة ذات التكاليف الباهظة ، لكنها ستعجز بالطبع عن التصدي لأسباب تزايد الدفء الكوني .

كما يمكن أن يكون تأثير زيادة الدفء الكوني خطرا على الزراعة أيضاً . وتعتبر الزيادة المتراوحة ما بين ٥ر١م° – ٥ر٤ م° هي معدل الزيادة التي ستتطرأ على الكرة الأرضية برمتها . ولكن يتوقع أن تكون ارتفاعات درجة الحرارة أعلى في المناطق ذات الارتفاع المتوسط ، حيث تقع معظم الأقطار المتقدمة . ويتوقع عدد من الدراسات أن الزيادة في درجة الحرارة سوف تقلص من رطوبة التربة في مناطق مثل السهول العظمى في أمريكا الشمالية ، وسيبيريا ، وأوروبا الغربية وكندا ، حيث تكون الثلوج التي ذابت في وقت مضى قد أدت إلى عملية تبخر كثيف مع ارتفاع درجة الحرارة في فصل الصيف . وقد تقلّ الأمطار الربيعية وفي منطقة السهول العظمى على الأقل(34) .

وينطوي ذلك كله على انعكاسات عالمية ، ذلك أن الولايات المتحدة وكندا وفرنسا تنتج ما يقرب من ٧٥٪ من صادرات القمح في العالم ، مما يلبي احتياجات الأقطار التي تعاني من نقص في الغذاء في جميع أرجاء العالم ، ويوفر احتياطي الطوارىء في أوقات المجاعة . وإذا ما حدث تراجع في الإنتاج الزراعي الشامل ، فلن يضير ذلك الدول التي يتوافر لديها فائض من القمح ، إلا فيما يتصل بموازين مدفوعاتها بقدر ما يؤثر سلباً على الدول المستوردة للقمح . وإذ ستتوفر القدرة لدولة موسرة كاليابان لأن تدفع بسهولة ويسر أعلى تكلفة للقمح وفول الصويا النادرين، فلن يتأتى

ذلك للدول النامية التي ترزح تحت وطأة الفقر[35] .

فهل سيكون في مقدور المناطق التي ستؤدي زيادة درجة الحرارة فيها إلى زيادة الانتاج الزراعي ، أن تعوض عن النقص الزراعي الذي يحدث في أماكن أخرى ؟ لربما كان الجواب نعم ، ذلك أنه من المتوقع لكل من أونتاريو وألبرتا على سبيل المثال أن تشهدا زيادة في إنتاج الذرة والشعير وفول الصويا ، وعلف الحيوانات من التبن ، إذا ما حدث ارتفاع في درجة الحرارة ، مع أن الناتج الغذائي في الأجزاء الجنوبية منها سيعاني من أثار سلبية جراء نقص رطوبة التربة[36]. وقد يتعزز إنتاج المحاصيل في كل من شمال أوروبا وغربها . على أن أياً من ذلك لن يرضي المزارعين في أوكلاهوما أو جنوب إيطاليا الذين يواجهون احتمال اتساع رقعة الأراضي القاحلة . وحتى لو كان هنالك نوع من التعويض عن النقص في الانتاج الزراعي بالمعنى العالمي جراء توافر أراضٍ قطبية صالحة للزراعة ، فإنه من غير المحتمل أن يكون ذلك كافياً . وفي سيبيريا وشمال كندا ، هنالك لسوء الحظ ، مساحات شاسعة من التربة الرقيقة والأحماض عالية التركيز التي تكونت بفعل قرون من تحلل الأوراق النباتية الإبرية ذات الخضرة الدائمة . وحتى لو ارتفعت درجة الحرارة فيهما ، فمن غير المحتمل أن تنمو المحاصيل هناك بذات الجودة التي تنمو فيها في أيوا واوكرانيا ، حيث التربة الخصبة . وقد تؤدي زيادة الدفء الكوني كذلك إلى إذابة مساحات شاسعة من التربة المتجمدة وطبقات الجليد المُغرقة في القدم ، مما يسبب حدوث عمليات ترسب واسعة ، وتكوّن مستنقعات ، وإفلات كميات هائلة من غاز الميثان وغاز ثاني أكسيد الكربون المحصورة بفعل الجليد ، وانطلاقها إلى الغلاف الجوي ، الأمر الذي ينجم عنه تسارع في ظاهرة الدفء الكوني ونشوء دورة من المضار البيئية التي تزداد سوءا يوماً إثر يوم[37] .

ويشير ذلك كله إلى ضرورة الإصلاح ، وقبل ذلك إلى ضرورة فهم أعمق لعملية الترابط القائمة فيما بين التغيرات الكونية التي تؤثر على كوكبنا الآن . ومثلما يتعين علينا أن ندرك بأن الكرة الأرضية نظام مغلق من حيث الديناميكا الحرارية ، فإنه ينبغي علينا أن نعي الروابط التي اوجدتها أفعالنا البشرية المتنوعة في المجالات الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية . وبسبب الانفجار السكاني وسعي الانسان الحثيث للارتقاء نحو مستويات معيشة أفضل ، فلربما كنا الآن نثقل كاهل نظامنا البيئي بضغوط لا قبل له على احتمالها . ولكن هذا النظام كلما شهد المزيد من أشكال الضغط فإنه بدوره لا يتورع عن تهديدنا ، أغنياء وفقراء على حد سواء ، بنتائج عبثنا المفرط بالغشاء المادي

الرقيق للأرض .

إن النتائج المتمثلة في إرتفاعات مستوى البحر واستنزاف الزراعة وقلة تدفق المياه ، وزيادة الأخطار الصحية (سرطان الجلد وأدخنة المدن) ، وتزايد اضطرابات الطقس ، والتوترات الاجتماعية ، تشير في مجملها إلى أن هناك ما يكفي من المبررات لدى الدول المتقدمة والنامية لأن تشعر بالقلق إزاء ظاهرة تزايد الدفء الكوني . وتبدي الحكومات والمزارعون والعلماء ميلاً نحو انتهاج سياسة التكيف ، من خلال إنتاج محاصيل جديدة تقاوم الحرارة والجفاف ، وتوفير نظم جديدة وطموحة للري . بيد أن القليل من هذه الخطوات يبدو ملائماً ، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار عمليات التحويل التي تنطوي عليها خطوات كهذه ، حتى بالنسبة لأولئك الذين يتوقع لهم أن يحققوا مكاسب من ورائها . إن مشروع تحويل أنهار جبال روكي بغية التعويض عن انخفاض مستوى مياه أوجالالا الجوفية ، باهظ التكاليف بصورة تثير الذعر ، ناهيك عما يترتب عليه من النتائج البيئية التي يصعب التكهن بها على مناطق أخرى . كما أنه ليس بمقدور الدول الأكثر فقرا أن تتحمل تكاليف إنشاء مشروعات ري ضخمة . أما المحاصيل الأحدث والمطورة جينياً فهي غالية الثمن لمعظم مزارعي العالم . وفي كل الأحوال سيبقى استخدام هذا النوع من المحاصيل يوفر مجالاً للتهرب من مواجهة المشكلة الأساسية ، المتمثلة بإنهاك البيئة .

أما السبيل البديل للتعامل مع تزايد الدفء الكوني فإنه يتمثل بالوقاية ، أي بتغيير طرائق حياتنا . وقد بدأت بعض هذه التغييرات ، أو أنه اتفق عليها على الأقل ، حيث انخفضت شدة الطاقة (نسبة الطلب على الطاقة إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) في الدول المتقدمة بسبب تزايد الفعالية . واتفقت دول كثيرة ، إبان اجتماعها في مونتريال في عام ١٩٨٧ ، على التوقف عن إنتاج غازات الكلوروفلوروكاربون بحلول عام ٢٠٠٠ ، كما وافقت الدول الغنية من حيث المبدأ على تمويل تكلفة انتقال الدول الأكثر فقرا إلى مرحلة التكنولوجيات الأحدث[38] . وهناك جهود محلية تبذل لتقليل انبعاثات غاز الميثان عن طريق السيطرة على كميات الغاز المنبعث من فجوات الارض من خلال تمديد الأنابيب . كما ترمي تلك الجهود إلى تطوير سلالات جديدة من الأرز التي تفرز كميات أقل من غاز الميثان ، وإلى بناء حظائر مغلقة لتغذية المواشي . وبالطريقة ذاتها ، فرضت دول ، وحتى بلدانيات ، عديدة اجراءات تهدف الى تقليص الانبعاثات الصناعية والمركبية وغيرها . وإذا كان الكثير من هذه الإجراءات يتخذ

استجابة لمشكلات جوية محلية ، إلاّ أن بعض هذه الإصلاحات يسهم في تحسين الوضع الكوني فيما يتصل بظاهرة ارتفاع درجة حرارة الكون .

وقد تظل هذه الجهود قاصرة . فالبدائل التي استحدثت لتحل محل (CFCS) والتي تتمثل في (HCFCS) تنطوي على مشكلاتها الفنية الخاصة . كما أن نسبة الانبعاثات الكربونية تزداد سنوياً بما نسبته ٣٪ وهي نسبة سيترتب على استمرارها بهذه الوتيرة وجود ضعفي تركيز ثاني اكسيد الكربون في الغلاف الجوي بحلول عام ٢٠٢٥.

إن تركز ثاني اكسيد الكربون في الغلاف الجوي بما يعادل الضعفين أو يزيد قياساً للمستوى الذي كان سائدا إبان مرحلة ما قبل الصناعة ، هو مستوى يتخطى أكثر التوقعات والسيناريوهات تشاؤماً التي عبر عنها خبراء المناخ . وقد حدا ذلك بأحد الباحثين المهتمين للقول بأن «هناك هوة كبيرة مرعبة بين معدلات تزايد الانبعاثات الكربونية المتوقعة وبين المستويات التي يراها علماء الغلاف الجوي ضروريا للمحافظة على مناخ يلبي احتياجات الانسان»[39] .

ويقتضي أي جهد يوقف هذا التلوث المفرط أو الحد منه وجود تعاون شامل بين الدول الغنية والفقيرة لسبب بسيط هو أن لكل دولة من دول العالم تقريباً نصيبها في الاساءة الجماعية لغلافنا الجوي . ففي الدول المتقدمة تؤدي المحروقات المنبعثة من ملايين السيارات والشاحنات ومحطات الطاقة والطائرات والمصانع إلى ضخ الكربون في الهواء . أما في دول نامية ، كالصين والهند ، فإن الاعتماد الشديد على الفحم يؤدي إلى النتيجة ذاتها . وفي المناطق المدارية كافة نجم عن إزالة الغابات وحرقها تفاقم للخسائر . لكن الأمر لا يقتصر على ثاني اكسيد الكربون . ذلك أن قدرة غاز الميثان على امتصاص الحرارة تفوق قدرة ثاني اكسيد الكربون من عشرين الى ثلاثين مرة . وهو يأتينا من مصادر متعددة مثل فجوات الأرض ، وحقول الأرز المغمورة بالماء وأمعدة الابقار . علاوة على ذلك ، فإن قدرة الكلوروفلوروكاربون الذي صنعه الانسان منذ ثلاثينيات هذا القرن واستخدمه في أغراض التبريد وتكييف الهواء والعزل تفوق قدرة ثاني اكسيد الكربون على امتصاص الحرارة بنحو ست عشرة الف مرة . وإلى أن يتوقف إنتاجه تماماً ، سيكون الكلوروفلوروكاربون مسؤولاً عما نسبته ٢٠

بالمائة من التلوث الذي يحدثه الانسان في الغلاف الجوي(*) .

ويتفاوت نصيب كل بلد عن الآخر في نطاق عملية الدفء الكوني ، كما سيتضح في الجدول رقم (٣) . فالهند والصين تحرقان كميات كبيرة من الفحم (الذي يولد غاز ثاني اكسيد الكربون) ويملك كلاهما اعداداً كبيرة من المواشي أو الخنازير (وهذه تنتج الميثان) ، لكنهما يستخدمان القليل من الكلوروفلوروكاربون مقارنة باعداد سكانهما . أما البرازيل ، التي تحرق مساحات واسعة من الغابات كل عام ، فقد اضافت في السنوات الأخيرة كميات هائلة من ثاني اكسيد الكربون إلى الغلاف الجوي ، ولكن إضافاتها من الميثان والكلوروفلوروكاربون أقل من ذلك بكثير ، على الرغم من أن أحد الأسباب الكامنة وراء إزالة الغابات هو توفير المزيد من مرابي الماشية (المنتجة للميثان) . وتملك اليابان اعداداً هائلة من السيارات ، وقليلاً من الماشية ، أما الولايات المتحدة فقد أسرفت في امتلاك كل شيء .

لقد اوضحت العديد من الدراسات الإجراءات التي ينبغي اتخاذها لمواجهة هذا الوضع[40]. إن برنامجاً عالمياً لزراعة واستعادة الغابات من شأنه أن يؤدي إلى امتصاص كميات كبيرة من الكربون ، ذلك أن باستطاعة كل غابة جديدة أن تمتص حوالي ٥ر٥ طن من الكربون في الهكتار الواحد اثناء فترة نمو أشجارها ، مما يؤدي إلى موازنة كميات الكربون المنبعثة من عمليات إزالة الغابات(**) . كما يمكن القيام بتطوير واسع لمصادر الطاقة البديلة (الرياح والطاقة الكهروضوئية والحرارة الأرضية والكتلة الكلية). وتنطوي الطاقة الكهروضوئية على جاذبية خاصة باعتبارها مصدراً لا ينضب ولا يحدث أي تلوث لو امكن تخفيض تكاليف التحويل بصورة أكبر . لكن الاهم من ذلك كله ضرورة تقليل كميات الكربون المنبعثة الى الجو والبالغة ستة بلايين طن سنوياً. ويتطلب بلوغ هذه الغاية تكنولوجيات عالية الكفاءة في التعامل مع الطاقة ابتداء من مصابيح الإنارة ، مروراً بمحركات السيارات وصولاً إلى المنشآت الصناعية . وينبغي ايضاً مساعدة الدول النامية في انتهاج سبيل «لا كربوني» في التصنيع ، من خلال نقل

---

(*) يسبب ثاني اكسيد الكربون ٥٠٪ من التلوث ، والميثان نحو ١٦٪ ، الاوزون الموجود في الطبقة السفلى من الغلاف الجوي ٨٪ ، واكسيد النيترات ٦٪ .

(**) في الوقت الحاضر ، تقطع عشر أشجار مدارية مقابل كل شجرة جديدة تزرع . وفي افريقيا ترتفع النسبة لتصل إلى (١ : ٢٩) .

التقنيات الحديثة اليها . كما يتعين على الدول المتقدمة أن تقلص بشكل كبير من كميات الغازات الملوّثة التي تنفثها مصانعها وبيوتها ومحطات الطاقة فيها ، وسياراتها .

ولكن هل يمكن القيام بجهد كهذا ؟ لا يغدو الأمر معقولاً من الناحية السياسية ولا مجدياً من الناحية البيئية ان تقوم بعض الدول فقط بتقليص كميات الغاز الملوثة المنبعثة منها ، فيما يتجاهل البعض الأخر مسؤولياته في هذا الصدد . ولا غضاضة في اتخاذ اجراءات محلية ، ولكن على المستوى الكوني لن تكون هناك فائدة كبيرة من قيام كندا بانتهاج سياسات «نظيفة» ، إذا ما بقيت الولايات المتحدة «ملوثّة» ، أو إذا تمت المحافظة على غابات كولومبيا ودُمرت غابات البرازيل ، أو إذا وافقت الهند على السيطرة على انبعاثات ثاني اكسيد الكربون ، وظلت تلك الانبعاثات في الصين في ازدياد متواصل .

## الجدول رقم (٣) الأقطار الخمسة والعشرون ذات الانبعاثات الغازية الملوثة الأعلى لعام ١٩٨٧

**(معادلات تسخين ثاني اكسيد الكربون ، بألف طن متري من الكربون)**

**الغازات الملوّثة**

| *Country* | *Greenhouse Index Rank* | *Carbon Dioxide* | *Methane* | *CFCs(a)* | *Total* | *Percent of Total* |
|---|---|---|---|---|---|---|
| United States | 1 | 540,000 | 130,000 | 350,000 | 1,000,000 | 17.6 |
| USSR | 2 | 450,000 | 60,000 | 180,000 | 690,000 | 12.0 |
| Brazil | 3 | 560,000 | 28,000 | 16,000 | 610,000 | 10.5 |
| China | 4 | 260,000 | 90,000 | 32,000 | 380,000 | 6.6 |
| India | 5 | 130,000 | 98,000 | 700 | 230,000 | 3.9 |
| Japan | 6 | 110,000 | 12,000 | 100,000 | 220,000 | 3.9 |
| Germany, Fed. Rep | 7 | 79,000 | 8,000 | 75,000 | 160,000 | 2.8 |
| United Kingdom | 8 | 69,000 | 14,000 | 71,000 | 150,000 | 2.7 |
| Indonesia | 9 | 110,000 | 19,000 | 9,500 | 140,000 | 2.4 |
| France | 10 | 41,000 | 13,000 | 69,000 | 120,000 | 2.1 |
| Italy | 11 | 45,000 | 5,800 | 71,000 | 120,000 | 2.1 |
| Canada | 12 | 48,000 | 33,000 | 36,000 | 120,000 | 2.0 |
| Mexico | 13 | 49,000 | 20,000 | 9,100 | 78,000 | 1.4 |
| Myanmar | 14 | 68,000 | 9,000 | 0 | 77,000 | 1.3 |
| Poland | 15 | 56,000 | 7,400 | 13,000 | 76,000 | 1.3 |
| Spain | 16 | 21,000 | 4,200 | 48,000 | 73,000 | 1.3 |
| Colombia | 17 | 60,000 | 4,100 | 5,200 | 69,000 | 1.2 |
| Thailand | 18 | 48,000 | 16,000 | 3,500 | 67,000 | 1.2 |
| Australia | 19 | 28,000 | 14,000 | 21,000 | 63,000 | 1.1 |
| German Dem. Rep. | 20 | 39,000 | 2,100 | 20,000 | 62,000 | 1.1 |
| Nigeria | 21 | 32,000 | 3,100 | 18,000 | 53,000 | 0.9 |
| South Africa | 22 | 34,000 | 7,800 | 5,800 | 47,000 | 0.8 |
| Cote d'Ivoire | 23 | 44,000 | 550 | 2,000 | 47,000 | 0.8 |
| Netherlands | 24 | 16,000 | 8,800 | 18,000 | 43,000 | 0.7 |
| Saudi Arabia | 25 | 20,000 | 15,000 | 6,600 | 42,000 | 0.7 |

**المصدر : موارد العالم ١٩٩٠ - ١٩٩١ ، ص ١٥**

ولا بد للتضحيات أن تكون عالية النطاق ، عادلة قدر المستطاع ، بحيث تنسجم مع مستويات الدخل المتباينة ، ذلك أنه ليس من الإنصاف أن نطالب الحطابين الهنود والفلاحين الأفارقة الفقراء ، الذين يستنزفون السهول في الرعي المفرط ، بتغيير أنماط حياتهم إلاّ إذا اقدمت المجتمعات التي تفوقهم ثراء مائة مرة ، على تقديم تضحية تتناسب وهذا الثراء ، وتوفير أموال الدعم اللازمة للتعويض عن المداخيل المفقودة للفقراء . فلماذا ينبغي ، حقا ، على الدول النامية أن تكترث للتلوث العالمي فيما تواجه ، من وجهة نظرها ، قضايا محلية أكثر إلحاحاً مثل تآكل التربة ، والتصحر ، ومصادر محدودة للمياه النظيفة، وديون محلية ضخمة ، وإجراءات حماية متزايدة في مواجهة صادراتها ، وقصور في نقل التكنولوجيا ، وغير ذلك ؟ ترى ، كم من الأثيوبيين والكشميريين الفقراء لديهم الوقت للاهتمام بانفتاح «ثقب الأوزون» فوق أمريكا الشمالية ؟

* * *

ويرجع بنا كل ما سبق إلى عوالم السياسة والثقافة وعلاقات الشمال والجنوب ، مرة أخرى . فتزايد الدفء الكوني ينطوي على قضايا خلق الثروة وتوزيعها والإشباع الفوري للاحتياجات مقابل المكاسب على المدى الطويل . والافتراضات ، وانماط الحياة التقليدية مقابل الحقائق الجديدة ، والتعاون الدولي عوضاً عن السياسات الانعزالية المستقلة . كما أنه يفرض علينا ، شأنه في ذلك شأن جميع القضايا المترابطة التي ناقشها الكتاب ، التصدي لمشكلة عالمنا هذا الذي ينقسم الى اغنياء وفقراء .

وهناك ثلاثة امثلة توضح مدى الحساسية التي ستؤول اليها السياسات المتصلة بزيادة الدفء الكوني ، حيث يتمثل اولها ، وقد تطرقنا إليه انفاً ، بإصرار الصين والهند على تحقيق ثورتيهما الصناعيتين . وإذا ما اخذنا بعين الاعتبار العدد السكاني الكبير لكليهما ومقدار النمو الاقتصادي الذي يتحتم عليهما بلوغه ، لادركنا انهما سيشكلان أبرز مصادر الغازات الملوثة خلال القرن القادم . ومن هنا ، سيكون من الأهمية بمكان ان يقلل كلاهما من معدل هذه الانبعاثات . ولكن السؤال الذي يبرز في هذا السياق هو : كيف يمكن لهاتين الدولتين أن تنتهجا في نموهما طريقاً «غير كاربوني» دون مساعدة ضخمة من البلدان الاخرى طالما ان دخل الفرد في كل منهما منخفض للغاية وأن كلا منهما تخوض صراعاً مع الانفجار السكاني وتدرك ان التصنيع هو سبيلها الأمثل لتحسين الناتج القومي ؟ ولو قيل ان مساعدة الدول المتقدمة آتية في القريب

العاجل ، فهل ستقبل كل من نيودلهي وبكين بمثل هذه القيود على سيادتها الاقتصادية ؟ وهل ستوافقان على تحمل مسؤولية حيال البيئة تفوق مسؤولية امريكا واوربا في مرحلة التصنيع الأولى في وقت ترفض فيه دول متقدمة كثيرة المساهمة في صندوق اتفاق مونتريال؟

ويفضي بنا هذا الأمر الى قضية ثانية شديدة الحساسية تتمثل في قضية تدمير غابات المطر في امريكا اللاتينية . فمعظم الناس يدركون اليوم ما يترتب على هذه العملية من انحسار التنوع البيولوجي وتزايد انبعاثات ثاني اكسيد الكربون المتصاعدة من الاشجار المحترقة ، وانكماش حجم الحياة النباتية والحيوانية . لكن عملية التدمير هذه قد تفاقمت إلى حد قد تنطمر فيه ثلاثة ارباع مساحات غابات المطر المدارية الأمريكية بحلول عام ٢٠٠٠ . ففي عام ١٩٨٨ ، وعلى اثر الصور التي عرضتها الاقمار الصناعية لمدى حرق الغابات البرازيلية ، وافق اعضاء الكونغرس الامريكي على اقتراح يقضي بفرض ضغوط على البرازيل ، منها ، على سبيل المثال ، رفض دفع اموال دولية لإنشاء طرق واسعة في البرازيل داخل غاباتها . وبخاصة بعد مقتل فرانسيسكو مينديز الذي حاول منع اصحاب المواشي من تدمير الغابات . وبفعل هذا الموقف تحولت القضية إلى واحدة من قضايا الخلاف السياسي بين الشمال والجنوب . فقد رد المسؤولون البرازيليون بغضب قائلين ان امريكا الشمالية لم تتوقف عن عمليات تدمير غاباتها على مدى القرون الثلاثة الماضية وان البرازيل ترمي إلى تحسين اقتصادها ، وهو ما يسعى إليه أي اقتصاد معتدل في العالم . كما أشارت البرازيل إلى أن المواطن الامريكي يستهلك خمسة عشر ضعفاً من حجم الطاقة التي يستهلكها نظيره البرازيلي وقبل أن تشرع في توزيع المواعظ على الآخرين ، ينبغي على أمريكا أن تشكل مثلاً يحتذى[41] . وحقيقة الأمر أن الحكومة البرازيلية قد توقفت عن رصد مخصصات مالية لإزالة الغابات . بيد انها تسعى ومعها جاراتها الى بلوغ «صفقة» شاملة بين الشمال والجنوب إزاء هذه المسألة .

أما القضية الثالثة فتتمثل في الكميات المتفاوته من الغازات الملوثة التي ينفثها الشمال في الغلاف الجوي ، وبخاصة غاز ثاني اكسيد الكربون . وطبقاً لتقديرات وكالة حماية البيئة الامريكية فإن المحافظة على مستوى التركزات الحالية لثاني اكسيد الكربون في الغلاف الجوي يستلزم تقليص حجم الانبعاثات الكربونية بنسبة تتراوح ما بين ٥٠ — ٨٠ بالمائة ، أي العودة الى المستوى الذي كان سائدا في الخمسينيات[42] ،

وإلاّ فإن الاحتمالات المتعلقة بتفادي عملية الدفء الكوني ستكون ضئيلة للغاية بصرف النظر عما يجري في البرازيل والصين . ذلك أن المشكلة هنا لا تتجسد في كثرة الانبعاثات الصناعية ، فإزالة الكلوروفلوروكاربون وثاني اكسيد الكربون من المصانع والأسواق الكبرى أمر ينطوي على تكلفة باهظة ، وهو ما استندت إليه الشركات الأمريكية والرؤساء الجمهوريون في معارضة إجراء كهذا ، ولكن هناك الكثير مما يمكن عمله ، ومما يجري الآن عمله بالفعل . إلاّ أن القضية الاساسية تتمثل في ضرورة تقليص الغازات المنبعثة من عمليات الاحتراق الداخلي في محركات السيارات . وهنا يتضح إسراف الولايات المتحدة بصورة خاصة ، ففي الوقت الذي يشكل سكانها ما نسبته ٤٪ من سكان العالم ، نراهم يستهلكون ربع وقود العالم أو يزيد . كما تحتل الولايات المتحدة المرتبة الأولى في العالم في نفث الغازات الملوثة . ولأن الأمريكيين يبددون الكثير من إمدادات الطاقة العالمية ، ينبغي عليهم الحد من هذا الاستهلاك بمستويات تفوق بكثير تلك التي يتعين على النرويجيين ، مثلاً ، الالتزام بها . ويمكن تحقيق ذلك من خلال اتخاذ عدة إجراءات تشتمل على رفع أسعار الجازولين إلى حد كبير ، والاستثمار الواسع في مجال الاحتراق الاقتصادي للوقود ، وفرض عقوبات شديدة على السيارات «الشرهة» في استهلاك الوقود ، وتطوير شبكات نقل عام شاملة . لكن سياسة كهذه ، مهما تجلت منطقيتها على الصعيد البيئي ، ستكون أيسر تنفيذا بكثير في هولندا ، أو حتى في اليابان ، منها في الولايات المتحدة . فالمواطن الامريكي الذي لم يرغم على المحافظة على الطاقة في أي وقت مضى ، اذا ما استثنينا «الهزات النفطية» القليلة المؤقتة في السبعينيات ، سوف يستشيط غضباً حيال أية قيود صارمة على حقه في قيادة مركبته واستهلاكه للوقود كيفما شاء .

وبالنظر الى طبيعة السياسة الامريكية ، يصعب علينا أن نتصور في الوقت الحاضر وجود قيادة أمريكية تكترث بمشكلات الدفء الكوني[43] . وبدلاً من ذلك ، هناك ميل لدى الادارات الأمريكية نحو الإشارة إلى اختلاف الآراء العلمية حيال هذا الموضوع ، لتوحي بأن المخاوف المتعلقة بالدفء الكوني ليست سوى ضرب من المبالغة، ولتشير إلى أنّه من غير الحكمة تخصيص الأموال وتغيير أنماط الحياة استجابة لظروف قد لا تقع فعلاً[44] ، وأن تلك الآراء يؤيدها علماء واقتصاديون متشككون ، كما ذكرنا آنفاً[45] . ويولد ذلك كله انطباعاً دولياً بأن الولايات المتحدة لا تولي اهتماماً بالتعاون الدولي مع الديمقراطيات الصناعية الأخرى المهتمة بزيادة الدفء الكوني ،

كما حصل خلال «قمة» ريو حول المشكلات البيئية ، في شهر حزيران من عام ١٩٩٢.

* * *

فمن الناحية النظرية إذاً ، هناك عدة إجراءات يمكن اتخاذها من قبل الأقطار الغنية والفقيرة لكبح جماح الانبعاثات المتزايدة من الغازات الملوّثة . فها هو «مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية» يعكف على إعداد اقتراحات ترمي لعقد اتفاقات حول الغابات ، والتنوع البيولوجي ، والتغير المناخي . وها هو «معهد مراقبة العالم» ينشر في إصداراته مقالات فذة تشير إلى مزايا التحول من ركوب السيارات إلى الدرجات الهوائية ، ويحث القراء على دخول «المستقبل على دراجة»[46] . وقد تبدو كتابات كهذه غريبة ورومانسية ، وأن تنفيذ الاتفاقات الدولية رهن بإرادة الموقعين عليها، ولكن وراء ذلك كله يكمن خوف من خطر حقيقي في المدى الطويل يهدد غلافنا الجوي ، وهو خوف يستحثة كل من الانفجار السكاني والتصنيع . وإذا كان تزايد الدفء الكوني ينطوي على تلك الخطورة التي تشير إليها بعض التنبؤات ، فسوف يتعرض أبناؤنا ، وأحفادنا على الأرجح ، لمشكلات بيئية قاسية .

وإنها لمفارقة أن تكون هذه هي العقبة الرئيسه التي تعترض طريق الإصلاح . إذ ما فتيء خبراء البيئة يطالبون مجتمعات اليوم في الدول الغنية والفقيرة بإحداث تغييرات جذرية في طموحاتهم الاقتصادية وأنماط حياتهم وسلوكياتهم الاجتماعية ، لحماية جيل أو جيلين من عواقب وخيمة في المستقبل . إنهم يطالبونهم بتغيير افتراضاتهم الخاصة وأنماط حياتهم بدءا من هذه اللحظة من أجل الأحفاد القادمين بعد ثلاثين أو أربعين عاماً.

ولأن معظم الزعماء السياسيين في الكثير من الدول يواجهون صعوبة في الطلب إلى مواطنيهم تقديم تضحيات حتى تجاه أغراض مباشرة (مثل تقليص المديونية القومية ، والغاء أموال الدعم المقدمة للمزارعين) ، فإن قلة قليلة من الدول خارج شمال أوروبا يحتمل أن تتخذ اجراءات حاسمة استجابة لمشكلة تزايد الدفء الكوني . وفي هذا الاطار تشير احدى الدراسات الحديثة الصادرة عن سلطات الأمم المتحدة المعنية بالبيئة أن الدول النامية بحاجة الى (١٢٥) بليون دولار امريكي سنويا لتغطية تكاليف البرامج البيئية الجديدة ، وهو مبلغ يفوق بمقدار ٧٠ بليون دولار امريكي جميع المعونات المالية

الدولية التي تتلقاها الدول النامية حاليا . ولكن هذا الطلب سرعان ما أتبع بزيادة أخرى تتراوح ما بين ٥ – ١٠ بليون دولار سنوياً ، بسبب الحقائق السياسية والاقتصادية التي يشهدها عصرنا[47] . ومن هنا فإن الاحتمال الأرجح يتمثل في عقد اتفاقيات دولية تدريجية فيما يتصل بالقضايا البيئية ، خاصة إذا ما حصل المزيد من الجفاف ، وإذا ما برزت أدلة جديدة على ارتفاع درجة حرارة الأرض . إن القول بأن إجراءات كهذه ستضع نهاية لتدمير غابات المطر واستنزاف المياه الجوفية ، والإسراف في استهلاك النفط ولعاداتنا الخطرة كافة ، لا يبدو أمرا محتملاً ، وهو ما لا يبشر بالخير لمستقبل الغشاء الحيوي لأرضنا .

*******************

## البـــاب الأول

## الفصل السابع

# مستقبل الدولة القومية

# الفصل السابع
# مستقبل الدولة القومية

ناقشت الفصول السابقة التغيرات الديمغرافية والبيئية والتكنولوجية التي تعتري المجتمع الإنساني ، وهي تغيرات عابرة للقوميات في جوهرها . وسوف تناقش الفصول التالية لهذا الفصل تأثيرات هذه القوى على مناطق وأمم محددة في ضوء قدرتها على الاستجابة لتغيرات كهذه .

فالدول لا تتفاوت فقط فيما تهيأ لها من إمكانات جغرافية تتصل بالحجم والموقع والموارد الطبيعية ، بل تتباين أيضاً من ناحية السكان تبايناً واسعاً من حيث التاريخ والمواقف الثقافية والهياكل الاجتماعية والقدرة الاقتصادية . ومن هنا فإن بعض هذه الأقطار أكثر استعدادا من غيرها للتعامل مع ارتفاع مستويات البحار ، أو الثورة التكنولوجية الحيوية أو حتى التغير الديمغرافي . ويبقى هنالك بين الأمم تفاوت دائم .

وقبل أن نتناول الاحتمالات التي ينطوي عليها مستقبل القارات المختلفة مع دنوّ القرن الحادي والعشرين ، لا بد لنا من أن نعرج على قضية عامة أخرى هي : ماذا تعني هذه التطورات المتخطية للقوميات بالنسبة لمستقبل الدولة القومية ذاتها ، والتي تعتبر الوحدة المنظمّة التي يلوذ بها الناس في العادة إذا ما تعرضوا لتحديات جديدة ؟ إن دخولنا المباشر في فصول تتناول القدرات النسبية لألمانيا واثيوبيا ، مثلاً ، على الصمود في وجه التغيرات الكونية سوف يزوغ بنا عن حقيقة مفادها أن معظم هذه الاتجاهات العامة تنطوي على تأثيرات واسعة بحيث يمكن القول أنه قد لا توجد هناك وكالة حكومية مهيأة تماماً للتعامل مع تأثيرات كهذه . أو ليست الشركات العالمية هي أهم «اللاعبين» المؤثرين في الشؤون العالمية في وقتنا الحاضر ؟ ألا تفرز التكنولوجيا رابحين وخاسرين في المسارات الوظيفية والمهنية بصرف النظر عن موطن إقامة المرء ؟ وفي عصر يستمر فيه تداول العملات على مدار الساعة أو تزداد حرارة الكون ، هل بقي دور كبير لتلعبه الهيئات القومية كمجالس الوزراء أو وزارات التجارة ؟ وإذا لم يعد

أمام هيئات كهذه دور كبير تؤديه ، فكيف يمكن لنا أن نعتقد بأن الدول برمتها تستطيع أن تنسق فيما بينها في مواجهة القرن القادم ؟

* * *

سوف ينزعج معظم الناس إلى حد كبير إذا ما واجهتهم تلك الفكرة التي تقول أن الدولة القومية في طريقها لأن تغدو شيئاً من مخلفات الماضي ، شأنها في ذلك شأن بعض الصناعات والأنشطة المحددة ، صحيح أن الدول القومية كما نعرفها هي كيانات حديثة نسبياً ، ظهرت أول ما ظهرت في «الممالك الجديدة» لبواكير أوروبا الحديثة ، كإسبانيا وفرنسا وانجلترا[1] . وبالنظر إلى الجدل القائم في أيامنا هذه من أن الناس يعرضون بشكل متزايد عن الحكومات القومية متجهين صوب الوكالات المتخطية للقوميات لتحقيق أهدافهم* ، فإنه لمن المفارقات أن يلحظ المرء أن أولى الممالك الحديثة قد انطلقت من خليط متباين من الدوقيات والبلديات والمدن الحرة والسلطات المحلية مثل بيرجاندي وأراجون ونافار ، ثم ما لبثت أن أخضعتها . وكلما كانت تلك الممالك تعزز سلطاتها الداخلية ، كانت الدول القومية أيضاً تؤكد وجودها ضد المؤسسات المتخطية للقوميات كالبابوية والتراتبات الرهبانية والفرسانية و «الرابطة الهانسية» التي كانت على أكثر من صعيد شكلاً من الأشكال الأولى للشركات المتخطية للقوميات[2] .

ولم يكن بوسع دول مفرطة الثقة بذاتها مثل انجلترا هنري الثامن أو فرنسا لويس الرابع عشر أن تقبل بوجود سلطة عُليا عليها أو باستقلال دوني . وحتى عندما كانت هناك مشاركة داخلية في السلطة ، كما حدث بين التاج الانجليزي والبرلمان ، إلاّ أن الحقيقة التي ظلت قائمة آنذاك قد تمثلت في أن هاتين المؤسستين اتخذتا طابعاً قومياً .

وحين ظهرت الدولة الحديثة استطاعت أن تكتسب بالتدريج خصائصها الأساسية المألوفة لدينا في هذا العصر ، والجديدة آنذاك ، والتي عارضتها جماعات تم تهميشها وأخرى فوجئت بهذه العملية المتمثلة في إقامة دولة . أما النموذج «المثالي» للدولة فقد احتل منطقة جغرافية متماسكة ، مثل فرنسا أو السويد ، فيما كانت هناك استثناءات شبيهة بامبراطورية هايسبيرج ذات الأراضي والقوميات المتعددة . وقد تمتعت الدولة «المثالية» بحدود قومية معترف بها . وبمرور الزمن ازداد إشراف موظفي الدولة عليها ، مثل موظفي الجمارك والشرطة الحدودية وسلطات الهجرة . وقد

* انظر لاحقاً الصفحات من ( ١٧٧ - ١٨٠ )

حظيت ، شأنها شأن الدول القومية الأخرى آنذاك ، بصفة «السيادة» من قبل القانون الدولي والدبلوماسية الدولية ، الأمر الذي كان يعني أن لا سلطة فوقها . ولم يكن في ذلك ما يثير الدهشة ، حيث انطوى ذلك القانون على أعراف وافقت الدول على احترامها ، من حيث المبدأ على الأقل . واتخذت كل دولة رموزا لها ، (علماً ونشيدا وطنياً وشخصيات وأحداث تاريخية ومناسبات خاصة للعطل الرسمية) بغية تعزيز الوعي بالهوية القومية . وفيما كان تلاميذ المدارس في الدولة القومية يتعلمون موضوعات كونية كالرياضيات والعلوم والجغرافيا ، إلاّ أن موضوعات أخرى في سياق المناهج حظيت باهتمام قومي ، كمادة التاريخ بشكل خاص حيث كان التعليم ذاته قد بدأ يسير وفق نمط قومي . وبدأت اللغة القومية بالزحف تدريجياً على اللغات المحلية مثل البريتانية والويلزية والقاطلونية ، على الرغم من المقاومة العميقة والشديدة التي أبداها المتحدثون بتلك اللغات المحلية[3] .

وعلى المستويات المؤسسية والاقتصادية أيضاً كانت الدولة القومية تلعب الدور الرئيسي في هذه المجالات . وتم تجنيد الذكور البالغين ، أو قدمت لهم المغريات للانضمام إلى القوات المسلحة التي تحولت شيئاً فشيئاً من وحدات اقطاعية خاصة إلى مؤسسات قومية دائمة . وفيما بدأ الانفاق الرسمي للدولة يتصاعد تلبية للاحتياجات الداخلية والخارجية ، ظهرت إلى الوجود مؤسسات مالية كالبنوك الوطنية ووزارات المالية والنظم الضريبية القومية ، فيما حلت وحدات النقد القومي محل الإجراءات القديمة . واستخدم النظام الاقتصادي التجاري قصداً في تعزيز قوة الدولة واكتفائها الذاتي ، علماً بأنه كان يهدف أساساً إلى زيادة الاحتياطي الرأسمالي للدولة[4] . وتم تقليص الاعتماد الخارجي للدولة من واردات المنسوجات والحديد والحبوب والسلع الأخرى ، من خلال توفيرها محلياً ، مما وفر فرص العمل وقلل من التدفق الخارجي للنقد وسنّت قوانين الملاحة البحرية التي كافحت لكي تضمن للسفن المحلية نقل جميع البضائع التجارية المحمولة بحرا ، وبطواقم بحرية من أبناء الدولة ذاتها . بل تم حجب المعلومات المتعلقة بطرق التصنيع ، كصناعة البورسلان مثلاً أو صناعة آلات نسيج جديدة ، عن الأجانب . وقد كانت أفعالاً كهذه في عُرف أشخاص مثل بيت (Pitt) وكولبيرت (Colbert) وفريدريك الأكبر وسيلة لتعزيز القوة القومية والوعي القومي .

وبعيدا عن أية ثورات داخلية في ذلك الحين ، كان الخطر الحقيقي الوحيد الذي يتهدد الدولة القومية يبرز من قبل دولة أخرى تسعى لتعزيز قوتها النسبية ، أو من قبل

حلف من الدول المعادية . ولضمان الأمن القومي ، استندت الحكومات إلى مزيج من الإجراءات العسكرية والدبلوماسية ، فأنشأت الدولة جيشاً دائما وأسطولاً ، وأقامت تحالفات أو عقدت معاهدات ضد عدو مشترك . وكانت الحروب عندما تشتعل تنطوي على تكاليف باهظة ، ولكنها كانت كذلك تسهم في تأجيج الحماس الوطني ، أما إدانة «الطموح الساحق» لفرنسا أو خداع آلبيون «الخائنة» فقد كانت دائماً وسيلة مفيدة في تعزيز التضامن القومي[5]. ومع بدايات هذا القرن ازدادت المشاعر القومية قوة من خلال السباقات البحرية والتسليحية المتجددة والمنافسات الاستعمارية ، وتحريضات الصحافة الصفراء وجماعات الضغط الشوفينية والأفكار الداروينية – الاجتماعية حيال «صراع» دولي «من أجل البقاء» . فلا غرو إذاً أن يتجه الكثير من المواطنين الأوروبيين بمحض إرادتهم إلى ساحات الوغى حين انفجرت العداوات في عام ١٩١٤[6] .

على أن هذا التعزيز التدريجي لقوة الدولة القومية وسلطتها لم يتم بدون معارضة من جانب بعض القوى المضادة ، ذلك أنه على الرغم من الإدعاءات الحكومية بالوحدة القومية فقد كانت المنافسات الإثنية والمشاعر الوطنية المحلية أشبه بنار تحت الرماد في ألستر والألزاس وقطالونيا وآلتوآديجي ، وسيليزيا والبوسنة ، وفي العديد من المناطق الأخرى . ومنذ أن كتب ادم سميث مؤلفه «ثروة الأمم» في عام ١٧٧٦ ، والفترات التي أعقبت هذا التاريخ ، كانت هناك أعداد متزايدة من خبراء الاقتصاد والبنوك ورجال الأعمال تجادل في أن الناس في كل مكان سوف يحظون بمستوى أفضل من الثراء لو أن الدولة التجارية الحمائية رفعت يدها عن الشؤون الاقتصادية وأتاحت الفرصة للتجارة والاستثمار أن يعملا في ضوء مقاييس السوق بدلاً من الرغبات الحكومية . وانضمت إلى أيديولوجيا الحرية العالمية ، في وقت لاحق من القرن التاسع عشر ، حركة عمالية أممية تدعى الماركسية (ثم تحدّت تلك الإيديولوجيا) . لقد عارضت كل من هاتين النظرتين الاستقلال المزعوم للدولة القومية ، ولكنهما سرعان ما كانتا تُلقيان جانباً حينما كانت تنشب أزمة دولية خطيرة كما حدث في عام ١٩١٤ ، ومرة أخرى في عام ١٩٣٩ . كما أخفقت المعاهدات الدبلوماسية (فرساي ، لوكارنو ، واتفاقات واشنطن ولندن البحرية) والمؤسسات الدوليه (عصبة الأمم ، ومحكمة التحكيم الدائمة في لاهاي) في كبح جماح الدول المغرورة ذات السيادة عن الذهاب إلى ميادين الحروب .

وباشتعال الحربينْ الكبريَيْن «الشاملتينْ»[7] اللتين خاضتهما في هذا القرن دول

الاقتصادات المتقدمة ، ونظمتهما البيروقراطيات الحديثة ، بدا وكأن الدولة القومية قد استكملت انتصارها . فحتى النظم الليبرالية الديمقراطية أصرت على بقاء نظام التجنيد الإلزامي ، وطولب المواطنون جميعهم بالولاء للدولة ، واعتبر التعامل مع العدو خيانة وانتهت العلاقات التجارية التي سادت قبل الحرب إلى التجميد ، وفرضت رقابات على الصناعة والاستثمار وتداول النقد ، بل والإضرابات العمالية أيضاً حيث سعت الدولة التي تعيش حالة حرب إلى دفع شعبها لتقديم الحد الأقصى الممكن من الانتاج . وقد تمخض عن الحرب العالمية الأولى إصدار جواز السفر باعتباره وثيقة تثبت جنسية الفرد ، ولكن المثير في الأمر أن الجواز اعتبر مُلكاً للحكومة ، تسترده عندما ترتأي ضرورة لذلك . كما تمخض عن الحرب العالمية الثانية ظهور مصطلح «الناتج القومي الإجمالي» ، كوسيلة هيأها خبراء الاقتصاد حتى يتسنى للدولة أن تتفحص النشاط الإنتاجي بصورة كاملة . وخلال الحربين المذكورتين كانت حكومات الدول القومية تعزز من سيطرتها على المعلومات ، بل أن الأعمال الفنية العظيمة عمدت إلى تجسيد الضرورة والعزيمة القومية ، وهو ما حدا ب أوليفيه لأن يقدم تفسيراً وطنياً لـ «هنري الخامس» أو «السيمفونية الثامنة» لـ شوستاكوفيتش .

على أن هذه الاتجاهات العامة قد انحسرت إلى حد ما في أعقاب عام ١٩٤٥ في الميادين الاقتصادية ، ولكنها حافظت على زخمها في الحياة السياسية . فقد سعت الهيئات المالية والتجارية ، كصندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي والاتفاقية العامة للتعرفات الجمركية والتجارة ، إلى الحيلولة دون تكرار الأضرار التي ألحقتها السياسة الاقتصادية الداعية إلى الحماية والاكتفاء الذاتي التي تم تطبيقها فيما بين الحربين . وقد ترتب على ذلك انتعاش التدفقات التجارية والاستثمارية . إلاّ أن التوترات المتصاعدة التي رافقت الحرب الباردة قد أثرت سلباً إلى حد بعيد في مناخ العلاقات الدولية ، وأشارت إلى الأهمية المستمرة للأمن «القومي» . أما الأمم المتحدة التي جيء بها لتكون بديلاً محسناً عن عصبة الأمم فقد عانت جراء ذلك الكثير ، حيث احتدم الصراع بين القوى العظمى في مجال مشاريع القرارات ، واستخدم حق النقض «الفيتو» في وجهها. وأصبحت مجالس الأمن القومي ، وما شابهها من أسماء ، هي الهيئات المعنية بدراسة أية تهديدات خارجية . وأينما ذهب الرؤساء الأمريكيون ، حتى ولو كان ذلك في إجازات خاصة ، كان مستشاروهم لشؤون الأمن القومي إلى جانبهم باستمرار . واستخدم الأمن القومي في تبرير كل شيء تقريبا ، من بناء شبكات الطرق إلى تقديم المنح الجامعية في العلوم والتكنولوجيا . كما استخدم بصورة سلبية بالمقابل ، من

احتجاز معلومات معينة ، إلى حظر هجرة جنسيات محددة ، ومنع التجارة والسفر إلى دول معينة ، وتجميد نقل التكنولوجيا إلى دول أخرى . وحين كانت توترات الحرب الباردة على أشدها ، وفيما كان الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة يخصصان مئات البلايين من الدولارات سنوياً للإنفاق العسكري ، كان من بين المراقبين من يتساءل عما إذا أصبحت كل منهما «دولة أمن قومي» ، فيما عبر آخرون عن قلقهم إزاء تحويل هذه الكميات الهائلة من رأس المال ، وهذا العدد الضخم من مراكز الأبحاث والتطوير ، والعلماء والمهندسين والفنيين إلى عالم سباق التسلح ، وأبدوا مخاوفهم من تأثيرات ذلك كله على القدرة التنافسية القومية في المدى البعيد(8) .

ولا تزال طرائق التفكير هذه تحظى بدور قوي في يومنا هذا . فخلال توترات الحرب الباردة كان من السهل بالطبع أن يجادل المرء في أن التهديدات التي توجّه لشعب من الشعوب ، هي في طبيعتها تهديدات عسكرية أساساً ، مما حافظ على استمرار الدولة القومية كقوة مركزية في الشؤون العالمية . وحتى بزوال ذلك الصراع، لا يزال خبراء الأمن القومي ومسؤلو البنتاغون قادرين على إيجاد الكثير من التهديدات المحتملة للاستقرار الدولي وتوفير الأسباب الداعية إلى الاحتفاظ بقوى دفاعية هائلة . ويوردون أمثلة على ذلك بوجود عشرات الآلاف من الرؤوس النووية في الدول المنبثقة عن الاتحاد السوفياتي وعدم استقرار ملكية هذه الرؤوس بعد ، وإمكانية انهيار جديد في العلاقات العربية – الإسرائيلية ، والصراعات الاثنية في دول البلقان وغيرها ، والأنظمة المتقلبة في ليبيا والعراق وكوريا الشمالية ، وظهور قوى عظمى إقليمية كالهند والصين ، وتزايد وصول الأسلحة المعقدة إلى «مناطق التوتر» في العالم . ويقولون بأن ذلك كله ينطوي على ضرورة توافر القوة العسكرية التي تخضع لسيطرة الدولة القومية وأدواتها (البنتاغون ، مجلس الأمن القومي ، رئاسة هيئة الأركان المشتركة) بحيث تعمل جنباً إلى جنب مع الهياكل الأمنية الدولية (الناتو ، معاهدة الدفاع الأمريكية – اليابانية ، وغير ذلك) .

على أن هذه الافتراضات التقليدية تخضع اليوم لضغط متزايد ، ومرد ذلك ببساطة إلى الطريقة التي يتغير العالم من خلالها . إذ يرى العديد من الكتاب الآن أن المنافسات العسكرية وسباقات التسلح قد استبدلت مع انتهاء الحرب الباردة بالمنافسات الاقتصادية وسباقات التكنولوجيا والأشكال المختلفة للحرب التجارية ، وبالتالي فإن اللغة المستخدمة في وصف التجارة والاستثمار الدوليين في هذه الأيام بدأت تنحو

منحى عسكرياً في طبيعتها . إذ توصف الصناعات حالياً بأنها واقعة «تحت الحصار» ، وأن الأسواق قد خضعت «للسيطرة» أو أنها «استسلمت» . كما تناقش المعدلات النسبية لنفقات الأبحاث والتطوير ، أو أسهم سلع التكنولوجيا المتقدمة بنفس القلق الذي كانت تناقش فيه الأحجام النسبية للأساطيل الحربية قبيل عام ١٩١٤[9] . بل أن خبراء الأمن القومي يقرّون اليوم بأهمية الأبعاد الاقتصادية للقوة ويعترفون بأنه يصعب استخدام الوسائل التقليدية ، كالجيوش والقوات البحرية في مواجهة التحديات الاقتصادية . وعلى الرغم من أن تحولاً كهذا يبدو مسألة جديدة ، إلاّ أن التفكير القديم في حقيقة الأمر لا يزال موجودا ، وهو أن الدولة القومية تشكل مركز الأشياء ولا تكف عن السعي الدؤوب للتفوق على الدول القومية الأخرى . ويبقى هناك نظام عالمي تجاري جديد حتى لو لم يعد اللجوء إلى الحرب خياراً* .

إلاّ أن هناك خبراء آخرين في الاتجاهات العامة ، يشيرون ، كما أوضحنا في الفصول السابقة ، إلى أسباب أخرى للقلق وإلى تهديدات جديدة للأمن . فالانفجار السكاني في الدول الأكثر فقرا في العالم قد يؤدي إلى حروب الموارد ومفاقمة التوترات الإثنية وتغذية الاضطرابات الاجتماعية والتوسع الخارجي . ولن تتوقف آثار طوفان الهجرة من الدول الفقيرة والمضطربة في العالم للدول الأكثر غنى وسلاماً عند التكاليف الاجتماعية بل ستتعداها إلى تصاعد في العداوات العرقية . كما أن التفاوت في معدلات النمو السكاني للأقليات الاثنية في حدود الدولة القومية ذاتها قد يؤدي إلى تعميق التوترات الموجودة أصلاً . وقد تتعرض المصالح القومية للخطر بسبب آثار الانفجار السكاني على النظام البيئي . وعلاوة على تزايد مخاطر حروب الموارد التي قد تندلع بسبب تناقص مخزون المياه وانحسار المراعي وقلة الأخشاب وغيرها فإن الأضرار البيئية ستهدد الازدهار الاقتصادي والصحة العامة . أضف إلى ذلك أن أضرارا كهذه من شأنها أن تؤدي إلى تقليل الانتاج الغذائي العالمي في وقت يزداد فيه سكان العالم بما يقرب من بليون نسمة في كل عقد ، مما قد يتمخض عنه اتساع في نطاق الجوع العالمي وبالتالي مزيد من الاضطرابات الاجتماعية والسياسية ، وحروب الموارد وانهيار في العلاقات بين شعوب الأرض الغنية والفقيرة[10] .

ومن المحتمل أن يؤدي التقسيم الدولي الجديد للإنتاج والعمل إلى تهديد الدولة

---

* باستثناء الكتابات المتطرفة . انظر : جي فريدمان و م. ليبارد «الحرب القادمة مع اليابان» (نيويورك ، ١٩٩١) .

القومية وأمنها . إن منطق السوق العالمية لا يلقي بالاً إلى موطن صناعة السلعة ، ولكن المسؤولين عن تخطيط السياسات الدفاعية أكثر اهتماماً بذلك ، انسجاماً مع التفكير التقليدي فيما يتصل بالأمن القومي . ويجادل هؤلاء المخططون بقولهم أليس أمراً حيوياً بالنسبة لأية دولة أن تحافظ على صناعاتها من الألكترونيات وأجهزة الكمبيوتر وقدراتها الملاحية الجوية والبحرية وإنتاجها من البرمجيات المتعلقة بالأغراض العسكرية وغير العسكرية ؟[11] ولعله من شأن الاتجاهات الاقتصادية التي لا تقابل بالترحيب أن تؤثر أيضاً في القوة القومية بصورة غير مباشرة . ويمكن أن يلحق أذى بالغ بدولة ما إذا ما تضررت صناعتها من الألبان أو اللحوم نتيجة لاستخدام دول أخرى لأساليب التكنولوجيا الحيوية في إنتاج الغذاء ، خاصة إذا كانت تلك الصناعة تشكل مصدر عوائد تصدير كبيرة . كما يمكن أن يلحق بها أذى آخر إذا ما أصيبت صناعة السيارات فيها بالشلل جراء غزو منافسين أجانب أكثر كفاءة لسوقها المحلية ، خاصة وأن صناعة السيارات تعتبر مصدرا رئيسيا للمكاسب والثروة القومية . كما يمكن لتلك الدولة أن تتضرر إذا ما انتقلت تصميمات التكنولوجيا الراقية وإنتاجها إلى دول أخرى ، وإذا ما تعرضت قاعدتها الصناعية القومية للتآكل .

إن الثورة المالية الدولية تفرض تحدياتها الخاصة على السيادة المفترضة للدولة القومية . ووجود عالم بلا حدود يحمل في ثناياه شيئاً من تنازل الدولة عن سيطرتها على كل من عملتها الخاصة وسياساتها المالية . إن تنازلاً من هذا القبيل قد يعود على الدولة بالانتعاش ، أما إذا كان النظام المالي الدولي مضطرباً ، فلن تكون لديها السلطة ، أو السلطة الكافية ، للسيطرة على التدفقات النقدية الهائلة المحتملة . وحيث يتخطى حجم المبادلات النقدية اليومية الناتج القومي الاجمالي للكثير من الدول ، تغدو الحكومات ووزارات المالية في كل دولة على حدة أقل تمتعاً بالسيطرة على نظمها مما كانت عليه قبل ربع قرن من الزمان . إن مجرد الوعي برفض السوق لبعض الإجراءات (كرفع الضرائب مثلا) قادر على ردع ما يسمى بالحكومات المستقلة عن وضع تلك الإجراءات موضع التطبيق.

وعلى الرغم من تباينها من حيث الشكل فإن هذه الاتجاهات العامة ، ابتداء من ظاهرة زيادة الدفء الكوني إلى التداول النقدي على مدار الساعة ، هي اتجاهات متخطية للقوميات في طبيعتها ، عابرة للحدود في أرجاء الأرض جميعها ، مؤثرة في المجتمعات النائية . وهي ما فتئت تذكرنا بأن كوكبنا وحدة واحدة بالرغم من كل

الانقسامات الموجودة فيه . إنها اتجاهات خارجة إلى حد كبير عن سيطرة سلطات الدولة القومية التقليدية . فهي بالمعنى المباشر لا تستطيع الحيلولة دون وقوع تحولات في الغلاف الجوي ، وبالمعنى غير المباشر فإنها لو أقدمت على حظر فعاليات معينة مثل الزراعة التكنولوجية الحيوية ، والإنسان الآلي وتداول النقد الأجنبي في إطار حدودها القومية ، فإن فعاليات كهذه لن تتوقف في أقطار أخرى . وأخيرا ، فإنه يتعذر مواجهة تحديات كهذه بالقوة العسكرية التي شكلت الوسيلة المعتادة للدول في معالجة المخاطر التي تعتري أمنها. وسوف تبقى لوحدات المهمات الخاصة والفرق المدرعة استخداماتها، ولكنها عاجزة عن منع الانفجار السكاني العالمي ، أو وقف ظاهرة زيادة دفء الكون، أو حظر عمليات تداول النقد الأجنبي ، أو الحيلولة دون استخدام المصانع للإنسان الآلي ، أو استخدام الدول الأجنبية للتكنولوجيا الحيوية في مجال الزراعة ، وغير ذلك.

إن تطورات كهذه ، مترافقه مع تحديات ثانوية كالإرهاب الدولي والمخدرات قد أوحت لبعض الكُتّاب أن هناك تهديدات «جديدة» لكل من الأمن القومي والدولي تحل محل التهديدات «القديمة» التي كانت تتجسد في الحرب النووية أو الحرب التقليدية واسعة النطاق ، وأنه بناء على ذلك ينبغي على الحكومات أن تتخلص من هواجس الأخطار العسكرية وتركز اهتمامها على الإجراءات الكفيلة بمواجهة تحديات مغايرة إلى حد كبير تتعلق بالرخاء القومي(12) .

ولربما ينطوي هذا القول على مبالغة فيما يتصل بمدى تأثير التغيرات الحديثة في الشؤون العالمية ، ولكنها ستكون أكثر انسجاماً مع المنطق لو قالت أن هذه التهديدات الجديدة لنمط حياتنا تأتي مترافقة مع التهديدات القديمة والتقليدية للأمن ، بدلاً من أن تحل محلها . ذلك أنه حتى لو فقد سباق التسلح السوفياتي – الأمريكي أهميته ، إلاّ أن هناك الكثير من الأسلحة النووية التي لا تزال موجودة على هذا الكوكب ، كما أن القوى النووية ذاتها سوف تستمر في البقاء . وإذا ما أخفقت محاولات وقف انتشار الأسلحة النووية ، فسوف ينضم إلى القوى النووية الموجودة دول أخرى في المستقبل. وقد تكون هذه الدول أقل انضباطاً ، وبخاصة تلك الدول الواقعة في مناطق أكثر اضطراباً من منطقتي أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية . وليس من المحتمل أن تتلاشى الصراعات الاقليمية ذات الديناميكيات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والاثنية . بل أنها قد تتسع في مناطق عديدة من العالم من حيث العدد. والمدى مع اشتداد الصراع على الموارد . وأخيرا فقد اتضحت أهمية الدول القومية والقوة العسكرية بصورة جلية

إبان حرب الخليج فيما بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ .

ومن هنا ، فإن القوات المسلحة سوف تبقى وسيتم استخدامها لدى وقوع أحداث معينة ، بيد أن هذا البعد العسكري التقليدي «للأمن» سوف يتعايش بشكل متزايد مع الأبعاد غير العسكرية التي أوردناها آنفاً ، الأمر الذي سيرغم السياسيين وجماهيرهم على صياغة تعريفات جديدة لمصطلحاتهم وإعادة التفكير بسياساتهم . وقد نتوقع حقاً في مناسبات معينة أن تجتمع مشكلات الأمن «الجديدة» و «القديمة» . فالاضطرابات الاجتماعية التي تثيرها الضغوط السكانية واستنزاف الموارد قد تحدث في مناطق (جنوب غربي آسيا مثلا) شكل فيها انتشار الأسلحة والتوترات الإثنية والنزاعات الحدودية ، منذ أمد بعيد تهديدا للسلام(13) . وفي هذه الأثناء ، فإن تراجع سباق التسلح النووي قد يتمخض عن مفارقة تتمثل في بروز نوعين مختلفين من التهديد : أولهما تلك المشكلة التقليدية المتمثلة في كيفية الحيلولة دون وقوع المئات أو الآلاف من الرؤوس والصواريخ النووية الموجودة في الاتحاد السوفياتي السابق في أيد غير موثوقة . أما ثانيهما ، وهي الأحدث ولعلها على نفس الدرجة من الصعوبة ، فتتجسد في مهمة معالجة الكميات الهائلة من النفايات النووية التي تشكل خطرا بيئياً شديدا . وفي الحالتين يظن المرء أن رجالات الدولة ومستشاريهم يغذون الخطى نحو سبر أغوار مضامين هذه التهديدات الجديدة ، إلاّ أن أشد المراقبين تفاؤلاً فقط هو الذي يفترض أن هؤلاء المسؤولين سوف يوفقون دائما في معالجة هذه المشكلات . ولكن ماذا سيحدث لو كانت المعالجات خاطئة ؟

بهذا المعنى الأكثر اتساعاً وترابطاً يغدو الأمن «القومي» بشكل متزايد مسألة لا تنفصل عن الأمن «الدولي» ويصبح لكليهما تعريفٍ أشمل ، حيث يحل محل المفهوم العسكري الضيق تعريف أكبر يحوي طيفاً كاملاً من التحديات القديمة والجديدة . وقد نصل حقاً في نهاية الأمر للإقرار بأن التهديد للأمن القومي هو أي شيء على وجه الأرض يشكل تحدياً للصحة العامة ، والرخاء الاقتصادي ، والاستقرار الاجتماعي والسلام السياسي(14) .

على أن المشكلة التي تتمثل في هذا التعريف الشامل هي افتقاره للإثارة والوضوح والفورية التي ينطوي عليها التهديد العسكري للأمن القومي . فعندما يقوم جيش معاد بنهب دولة حليفة ، أو عندما يصبح وطن شعب من الشعوب هدفاً لآلاف القذائف ، تكون عملية تعبئة الرأي العام مسألة سهلة نسبياً . بيد أن الكثير من الناس ما

زالوا يميزون بين «السياسة العليا» (التي تعني التهديدات الواضحة للأمة) و «السياسة الدنيا» (التي تعني النزاعات الاقتصادية ، واقتراحات الإصلاح البيئي ، والمفاوضات التجارية) . وعلى الرغم من أن قضايا السياسة الدنيا شرعت الآن في استقطاب الكثير من الاهتمام ، إلاّ أنه ربما لا تزال هناك صعوبة أكبر في إقناع الجماهير والسياسيين لتقديم التضحيات اللازمة التي من شأنها أن تستجيب للتحديات الجديدة ، قياساً إلى ما كان عليه الوضع في مرحلة العداوة ثنائية القطبية[15] .

كما تطرح هذه التحديات الكونية للنقاش جدوى الدولة القومية ذاتها . فالعامل المستقل الرئيسي الذي جسدته الدولة في الشؤون السياسية والدولية على مدى العقود القليلة الماضية يبدو اليوم أنه لا يفقد سيطرته وتماسكه فقط ، بل يبدو أنه قد غدا أيضاً «نموذجاً مغلوطا» للكيان القادر على معالجة الظروف المستجدة . فإزاء بعض المشكلات ، تغدو الدولة كياناً كبيرا للغاية يتعذر في ظله الأداء الفعال ، وإزاء مشكلات أخرى تغدو كياناً صغيرا للغاية ، الأمر الذي ترتب عليه ظهور دعوات ضاغطة « لنقل السلطة» باتجاهين ، أعلى وأسفل ، وتوفير هياكل قد تكون أقدر على الاستجابة لقوى التغيير الحالية والمستقبلية[16] .

لقد حظي موضوع نقل السلطة بالاتجاه الأعلى ونحو الخارج من الدولة القومية باهتمام كبير . ولا ينطوي ذلك على الإشارة فقط إلى عودة ظهور القوى المتخطية للقوميات كالشركات والبنوك الكبرى ، أو بلوغ نظام الاتصالات الكونية حداً يفوق كثيرا قدرة الحكومات فرادى على التحكم به . بل إنه يشير أيضاً إلى الدور المتزايد للمؤسسات والاتفاقات الدولية ، استناداً إلى التفكير الذي يقول أنه إذا كانت التحديات الجديدة ذات سمات كونية فلا يمكن مجابهتها بنجاح إلاّ على نطاق دولي ومن خلال الوكالات المتخطية للقوميات والسياسات المتفق عليها بشكل عام والتي تبدأ من رفع وتائر التعاون والتشاور بين الديمقراطيات الصناعية الرائدة (مؤتمرات قمم مجموعة الدول السبع) ، إلى المعاهدات التي تحظر استخدام غازات كلوروفلورو كاربون ، إلى تعزيز أدوار وموارد بعض الوكالات الدولية كالأمم المتحدة واليونسكو والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي . وبالقدر الذي يستطيع فيه الصندوق أن يسهم في تحقيق السلام والاستقرار ، كزيادة استخدام قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في الكثير من مناطق التوتر الاقليمي ، فسوف يكون ذلك تطورا يدعو للارتياح . وإذا ما تكلل عمل تلك الهيئات بصورة عامة بالنجاح (علماً بأننا نشك كثيرا في نجاحها في

مناطق مثل البوسنة) ، فإن ذلك من شأنه أن يعزز من مكانة الهيئات الدولية إزاء الأدوات والسياسات القومية البحتة .

كما تظهر اليوم منظمات متخطية للقوميات من النمط الاقليمي ، تحدوها أغراض تجارية بشكل خاص . وعلى الرغم من أن التنبؤات التي تتحدث عن انقسام وشيك للعالم المتقدم إلى ثلاث كتل تجارية بتوابعها قد تكون تنبؤات سابقة لأوانها ، إلاّ أن تأسيس إطار مثل المنطقة التجارية الحرة في أمريكا الشمالية (المكسيك ، الولايات المتحدة ، كندا) سينطوي فعلاً على اتفاقات بتقليص التكامل الاقتصادي القومي ، وسوف تبدأ الخلافات القومية بالتلاشي في إطار حدود المنطقة التجارية ذاتها . بل أن هذه العملية هي في وضع أكثر تقدماً في المجموعة الأوروبية التي وافقت حكوماتها وبرلماناتها المحلية على التنازل عن مساحات واسعة من أراضيها الخاضعة لسيادتها القومية التقليدية في سبيل تحقيق وحدة اقتصادية وسياسية أكبر . ولأن دول المجموعة قطعت هذا الشوط الطويل على طريق الوحدة ، فإن هذا السبب بالذات هو الذي يثير الآن جدلاً سياسياً عميقاً بين أنصار الوحدة الأوروبية والمعارضين للتآكل المتزايد للقدرات القومية* .

كما أن نقل السلطة من الدولة القومية إلى وحدات أصغر ناجم بصورة أساسية عن تطورات اقتصادية وتكنولوجية . ذلك أن انهيار الحدود بين اقطار اوروبا ، مثلاً ، يسمح بظهور (وفي كثير من الأحيان بعودة ظهور) مناطق تجارية اقليمية كانت محظورة من قبل دوائر الجمارك وأنظمة التعرفات الجمركية القومية . وفيما تتطور علاقات تجارية جديدة تذوي علاقات قديمة . فها هي تجارة سلوفينيا تتسع مع النمسا وتتقلص مع جمهورية الصرب ، وها هي مقاطعة الألزاس واللورين تسير في طريق أكثر تكاملاً مع بادن – فيرتمبرج منها مع باريس ، فيما يطور الشمال الإيطالي علاقات اوثق مع دول الألب منها إلى شبه جزيرة كالابريا أو جزيرة صقلية . وهناك ولايات أمريكية تفتح «ممثليات» لها في طوكيو وبروكسل للقيام بدبلوماسية الاستثمار والتجارة بصورة فردية ، نتيجة شعور هذه الولايات بالإحباط في معظم الأحيان من عدم توفر الحماس لأنشطتها من قبل الحكومة الفيدرالية . بل أن مدناً روسية مثل سانت بيترسبيرج تعلن نفسها مناطق تجارية حرة بغية اجتذاب الاستثمار الأجنبي .

ولا ينطوي الكثير من هذه التطورات على جوانب سلبية ، وهي تحظى بترحيب

---

* انظر الفصل ١٢ حول «أوروبا والمستقبل» .

الاقتصاديين المؤيدين لاقتصاد السوق الحر على أساس أن التجارة التي لا تخضع للقيود تتبع مسارها الطبيعي والأكثر نفعا - بيد أن نقل السلطة بالاتجاه السفلي يحمل معه أيضاً مخاطر التفكك القومي ، على الأقل في المجتمعات التي تغذي فيها النزاعات الاثنية والحدودية الخلافات الإقليمية . وعلى الرغم من أن أبرز الأمثلة على تحلل التماسك القومي قد تجلى مؤخرا في الاتحاد السوفياتي ويوغسلافيا ، إلاّ أن هناك أمثلة كثيرة على تحلل كهذا في العالم . ففي مناطق إفريقية عديدة هناك انهيار لنظام الدولة المؤسسة على النمط الأوروبي ، وهناك اختراقات للحدود ، كما أن النزاعات الاقليمية والإثنية في تصاعد مستمر . كما تدفع قضية المركز مقابل المقاطعات ، أو الوحدة مقابل التنوع الدول المراقبة لاتخاذ مواقف سياسية متباينة ، فألمانيا ، التي تتمتع بانسجام ثقافي ، قد تميل للتعاطف مع المطالب الاستقلالية لسكان سلوفينيا وكرواتيا في يوغسلافيا ، أما الحكومات التي تعاني من مشكلات المقاطعات والمشكلات الاثنية كإسبانيا على سبيل المثال ، فإنها تشعر بالغضب إزاء تشجيع الحركات الانفصالية في أي مكان . وهذا أمر مفهوم . وتطرح القضية الأكبر الممثلة في قانونية ووحدة الدولة القومية ، نفسها في جميع المناقشات الحادة حول التدخل الدولي ومثال ذلك ، مسألة تقديم العون للأكراد.

وفي ضوء الاتجاهات العالمية الكبرى التي نوقشت في الفصول السابقة ، يجدر بنا ألاّ نفاجأ إذا ما اندلعت صراعات داخلية واقليمية أخرى . ولربما تشتد التحديات للسلطة القومية ، وبخاصة في المناطق الأكثر فقرا في العالم ، بفعل الضغوط السكانية التي تتراكم اليوم في العديد من مناطق العالم ، واحتدام الصراع على الموارد ، وثورة الاتصالات التي ما فتئت في معظم الأحيان تغذي العداوات الاثنية بدلاً من أن تنجب مواطنين عالميين . قبل قرنين من الزمان لاحظ إيمانويل كانط أن الطبيعة قد استخدمت وسيلتين لتفصل الشعوب عن بعضها البعض . وهاتان الوسيلتان هما «اختلافات اللغة والدين» حيث يمكن لهما أن يفضيا إلى توليد «كراهية متبادلة وذرائع للحرب» وقد عبر كانط عن أمله بأن يؤدي «تقدم الحضارة» مع مرور الزمن إلى اتفاق سلمي بين الجميع في نهاية المطاف[17] . وقد يتحقق ذلك في يوم من الأيام ، بيد أن الأدلة القائمة حالياً تشير إلى أن أمامنا طريق طويل لبلوغ تلك الغاية ، وأن تقدم «الحضارة» لا يسير بنفس الوتائر التي تسير فيها تلك الاتجاهات العامة التي تحوّل كوكبنا وتتحدى ترتيباتنا السياسية التقليدية . وعلى العكس من ذلك ، ها هي القوى الأصولية تستجمع قواها للرد رفضاً لعملية التدويل في جانب من الجوانب ، كما شرعت الحركات السياسية القومية المعادية للأجانب بترسيخ وجودها في داخل الدول الديمقراطية ، وهو ما من

شأنه أن يعرقل الفرص طويلة الأجل لهذه الديمقراطيات «للاستعداد» للمستقبل .

* * *

ومن شأن ذلك كله أن يضع الجنس البشري في حيرة . فبالرغم من كل النقاش الدائر حول نقل السلطة وولاء الجماعات ، لا تزال الهياكل القديمة قائمة ، بل يزداد التمسك بها حقاً في بعض المناطق ، ولربما حدث شيء من التآكل في قوى الدولة القومية في العقود الأخيرة ، لكن تبقى الدولة القومية المصدر الأول لهوية معظم الناس. وبصرف النظر عن صاحب العمل الذي يعملون لديه ، وعن العمل الذي يؤدونه لكسب الرزق ، ما زال الافراد يدفعون الضرائب للدوله ويخضعون لقوانينها ، ويخدمون في صفوف قواتها المسلحة (إذا اقتضت الحاجة) ، ولا يستطيعون السفر بدون الحصول على جوازات سفر من إصدارها * . علاوة على ذلك ، كلما ظهرت تحديات جديدة ، كالهجرة غير القانونية أو الزراعة بأساليب التكنولوجيا الحيوية ، يمم الناس وجوههم بشكل غريزي نحو حكوماتهم بحثاً عن «حلول» ( أو هذا ما يحدث على الأقل في الدول الديمقراطية) . صحيح أن لكل من الانفجار السكاني العالمي ، والتلوث الجوي ، والتغير الذي تحدثه التكنولوجيا ، زخمه العالمي الخاص ولكن لا تزال الحكومات والبرلمانات القومية هي الطرف الصانع للقرار فيما يتعلق بإلغاء الرقابة على النقد ، والسماح باستخدام التكنولوجيا الحيوية والحد من انبعاثات أدخنة المصانع أو دعم سياسة سكانية معينة . ولا يعني ذلك أن النجاح سيكون حليف هذه الحكومات القومية بصورة دائمة ، والحقيقة أن جانباً أساسياً من جوانب الجدل الواردة في هذا الكتاب هو أن طبيعة التحديات الجديدة تجعل الأمور أشد تعقيداً مما مضى بالنسبة للحكومات في السيطرة على مسار الأحداث . ورغم ذلك ، لا زالت الدول القومية تلعب دور المؤسسة الرئيسه التي ستحاول الشعوب أن تستجيب للتغير من خلالها . وأخيراً ، وإذا ما أقدمت شعوب هذا العالم على انتهاج سياسة منسقة ، كالتوقف عن تدمير غابات المطر الاستوائية أو تقليص انبعاثات غاز الميثان ، فلا بد في هذه الحالة من إقدام الحكومات المشاركة على التفاوض من أجل التوصل إلى اتفاقات دولية .

* أو بوساطة جواز سفر صادر عن المجموعة الأوروبية ، كما هو الحال بالنسبة للأوروبين .

وبإيجاز نقول أنه حتى لو تعرض استقلال الدولة القومية ووظائفها للتآكل جراء الاتجاهات العامة المتخطية للقوميات ، إلاّ أن البديل المناسب لم يظهر حتى الآن ليحل محل الدولة باعتبارها الوحدة الرئيسه القادرة على الاستجابة للتغيرات العالمية . كما تبقى الطريقة التي من خلالها تهيء القيادة السياسية شعبها لكي يستعد للقرن الحادي والعشرين مسألة تنطوي على أهمية حيوية ، حتى ولو كانت الأدوات التقليدية للدولة تعاني من وهن مستمر . ومن هنا يغدو ضرورياً الآن أن نستعرض الاحتمالات المنتظرة لدول ومناطق بصورة فردية في خضم استجابتها ، أو إخفاقها في الاستجابة ، لتحديات القرن القادم .

********************

# البـــاب الثاني

## الفصل الثامن

# الخطة اليابانية لعالم ما بعد العام ٢٠٠٠

## الفصل الثامن

## الخطة اليابانية لعالم ما بعد العام ٢٠٠٠

لو افترضنا ان ابعاد المعضلة العالمية التي رسمنا خطوطها اعلاه صحيحة بشكل عام – أي استمرار التفجر السكاني في المناطق الاكثر فقرا في العالم الذي يقود بدروه الى اضرار بيئية متزايدة والى توترات اجتماعية ، وفي نفس الوقت تدويل التكنولوجيات الجديدة التي ظهرت في البلدان الغنيه الذي قد ينسف الطرق التقليدية في الزراعة ( وأمكنتها ) وفي الصناعة والأعمال عموما – لو افترضنا ذلك فكيف يمكن اذن لأي شعب الأمل في البقاء سالما ؟ وحتى لو كان الاقتصاد العالمي يخلق الآن ثلاث كتل تجارية هائلة القوة وموسرة في اوروبا وأميركا الشمالية واليابان ، فهل بإمكانها – بغض النظر عن الطريقة التي – ستعد بها بنفسها داخليا للمستقبل – عزل نفسها عن الاضطرابات التي يسببها التغير على الصعيد العالمي ؟ بعبارة اخرى : هل يمكن لهذه الكتل الثلاث العيش كجزر مرفهة في بحر من التذمر ؟

فيما سنقوم باستطلاع آفاق تطور البلدان المختلفة في كافة ارجاء العالم – وبخاصة اليابان في هذا الفصل – سنرى ان الانعزال الكامل و« التنحي » جانباً عن الاتجاهات العالمية غدا أمرا مستحيلا ، حتى ولو ظل اليابانيون يسعون ، بدون شك ، إلى أن يكونوا أكثر نجاحا وأكثر مواجهة للتحديات الجديدة من الاقتصاديات المتطورة الاخرى . وراهناً يصف العديد من المعلقين اليابان كأفضل البلدان استعدادا لمواجهة تغيرات الغد التكنولوجية العالمية (1) . رغم أن مجرد فكرة كون « اليابان الدولة الأولى» في العالم تلاقي ، ايضا ، نقدا من مؤلفين يركزون على ضعف اليابان اكثر من قدرتها(2) . وفي هذا الفصل سنناقش كلا نقاط الضعف والقوة اليابانية – كما سنناقش تلك النقاط في فصول اخرى عندما سنتعرض لآفاق تطور بلدان اخرى . وبينما سنقوم بتفحص اوضاع كل منطقة وكل امة على حدة ، حتى نستطيع توفير تقويم مفصل

ومعقول لها ، فإننا بحاجة باستمرار الى ان نظل مشدودين الى مواقعها بالنسبة الى مجتمعات اخرى.

***

يتمثل الاستنتاج الاساسي لهذا الفصل في أن اليابانيين بسبب الطريقة التي نظم بها مجتمعهم واقتصادهم ، هم أقل الشعوب احتمالا للتعرض للأذى من التضخم السكاني الشامل والمباشر والهجرات الجماعية ، والمصائب البيئية من جهة ، او من تدويل الانتاج من جهة اخرى ؛ ولكن حتى دولة ناجحة كاليابان ستجد من الصعب عليها الهروب من عواقب التغيرات الديمغرافية والتكنولوجية الأكبر .

فالانجازات اليابانية في خلق الثروة ، عقداً بعد عقد ،ابتداء من العام ١٩٤٥ وبسرعة لا تجاريها فيها أية قوة كبيرة اخرى ( وحتى اكثر من بضعة دول اصغر ) قائمة على اسس قوية راسخة . وتشمل هذه الأسس تماسك اليابانيين انفسهم اجتماعيا وعرقياً ، والذين نادرا ما دخلوا في علاقات زوجية مع مجموعات عرقية اخرى ، والذين تمتعوا بفترات من العزلة طويلة نسبيا عن الشؤون الدولية ولا يعبر هذا التماسك عن نفسه ، فقط ، في شعور عميق بالهوية القومية والتفرد الثقافي ، ولكن ايضا في التأكيد على الانسجام الاجتماعي والحاجة الى الاجماع والانتماء بين الاجيال وفي خضوع الرغبات الفردية لصالح الجماعة ، الامر الذي يدهش الغرب . ولان اليابانيين نجحوا في قمع الخلجات الفردية تراهم يعملون بشكل اكثر فاعلية كفريق عمل موحد، او بالأحرى كأعضاء في فرق عديدة هي العائلة والمدرسة والشركة والامة (3) .

تعتبر التربية عنصراً حيوياً في اليابان ، تماما مثلما هو حيوي في مجتمعات اخرى متأثرة بالديانة الكونفوشية في شرق اسيا ، لكن ، وبينما يؤكد اليابانيون على ضرورة إمتلاك المعرفة ، فانهم يقيمون ايضا وزنا كبيرا للنشاطات التعليمية الجماعية ، اكثر من تشجيع الابداع الفردي في التعليم ، حيث يسعون الى حصول كل طلاب اي صف مدرسي على المقاييس الاساسية من القراءة والحساب . ويعتبر الاساتذة في اليابان كنزا قيماً ، فالشعور بالانتماء اليهم قوي ، وفي كل عام يتقدم المزيد من طالبي وظائف التدريس الاكثر اهلية لوظائف شاغرة بأقل من عددهم بكثير ، وتتعزز الدراسة في المدرسة بدراسة اخرى في البيت او المعاهد الخصوصية «جوكو» مع التأكيد على امتلاك المعلومات اكثر من تدفق النقاش المفتوح للأفكار . وفي اليابان ، يجد المرء ان التنافس على دخول الجامعات الممتازة كبيرا ، الامر الذي يعتبر هدفاً لكل طالب

وتشجعه العائلة بشغف . واذا ما حاولنا قياس النتائج بمدى خلقها للمزايا الاقتصادية والثروة مقارنة بنتائج دول اخرى نجدها مذهلة (4) . ومما يذكر ان الكوادر الجديدة من خريجي المدارس الذين يمتلكون قدرات عالية ليكونوا صالحين للعمل في الشركات التي تستقطبهم ، يصبحون جزءاً من قوة عمل منضبطة وماهرة مخلصة لتطوير انتاجية المؤسسة التي يعملون فيها والاكثر موهبة من بين هؤلاء الكوادر يذهبون الى مهن تعد بالازدهار قائمة على اساس تكنولوجي راسخ بحكم توظيفها مهندسين من كل التخصصات وعلماء واخصائيين في الكومبيوتر وخبراء البحث والتطوير ، وبكلمات اخرى الناس الذين يساعدون على خلق الاشياء . على النقيض من ذلك ، يجد المرء في اليابان محامين ومستشاري ادارة اقل ، أو بالأحرى يجد اشخاصاً اقل ممن يعملون في قطاع الخدمات الذي لا ينتج البضائع .

وتؤكد الاحصائيات الرسمية الانطباع عن هذا النظام التعليمي النفعي والهادف، اذ تسيطر وزارة التربية ذات الصلاحيات الكبيرة على كل البناء التعليمي الياباني الذي يشمل نحو ١ر٣ مليون استاذ يعلمون نحو ٢٧ مليون طالب في نحو ٦٦ر٠٠٠ مدرسة (5) . وتقدم الوزارة المناهج والكتب المدرسية ، حتى ان التربية البدنية تقع تحت اشرافها . وبينما يخلق هذا النوع من النظام التعليمي شكلاً من الجمود والتماثل اللذين قد يجدهما مجتمع اخر قمعيان ، فان الحقيقة الاهم هي ان معايير عالية للتعليم قد وضعت ويسعى كل طالب للوصول اليها . ويمر تقريباً (٩٢٪) من الطلاب اليابانيين في مرحلة الحضانة حيث تبدأ عملية مجتمعية مبكرة . بعد ذلك يحصل كل ياباني على تسع سنوات ، على الاقل ، من التعليم الاجباري . وتقوم الاغلبية الساحقة ، بعد ذلك بالتعلم في المدارس الثانوية ، حيث يتخرج ما نسبته ٩٠٪ من كل السكان من المدارس الثانوية ، وهذا المعدل اعلى من امثاله في الولايات المتحدة وبريطانيا ، ومعظم البلدان الاخرى .احدى نتائج ذلك هي أن معدل الأميّة في اليابان راهنا لا يتجاوز نسبة ٧ر٠٪، اكثر من ذلك ، ولان الأطفال اليابانيين يذهبون الى المدرسة فيدرسون فيها من الايام في السنة اكثر من غيرهم – حوالي ٢٢٠ يوم ( بما فيها نصف يوم السبت) مقارنة ب ١٨٠ يوم في الولايات المتحدة – ولانهم يدرسون ساعات اطول في كل يوم دراسي ، تكون النتيجة ان الطفل الياباني البالغ من العمر ١٤ عاما يكون قد تعرض لتعليم لم يتعرض له طفل اميركي الا اذا بلغ من العمر ١٧ او ١٨ عاما . ويحصل الاطفال اليابانيون ، على نتائج عالية في الاختبارات الدولية التي تقيس القدرات في الرياضيات او في العلوم ( وبخاصة ان معظم ما يتعلمونه هو في هذين الحقلين ) . اكثر

من ذلك ، وفي اختبارات الذكاء يحصل الطالب الياباني المتوسط على ١١٧ نقطة مقارنة ب ١٠٠ نقطة للطالب الاميركي او الاوروبي (6) .

في مرحلة التعليم العالي يكون الضغط اقل ويكون اقل بشكل اكبر في الجامعات حيث السجل الياباني في هذا المجال مختلطا . فالجامعات والكليات اليابانية ، التي تتلقى نصيبا اقل من غيرها في البلدان الصناعية من مجمل الاموال المخصصة للتعليم والتي تمتاز برامجها بانها اقل تعقيدا ، لم تحقق نتائج جيدة في حقل الابحاث الخلاقة ؟ فمنذ العام ١٩٨٧ لم يحصل اليابانيون إلا على اربع جوائز نوبل في العلم مقارنة مع ١٤٢ جائزة للولايات المتحدة، وقد يتغير هذا الامر لان اليابانيين يخصصون، هذه الايام ، مبالغ اكبر للابحاث البحتة بأكثر مما خصص لها في الماضي ، ولكن من المحتمل ان يستمر انجاز البحث العلمي في اليابان في مختبرات ومعاهد الشركات العملاقة ، حيث تشترى المعرفة « البحتة » او تنسخ من اي مكان اخر . ومما يشير الى ان اليابان تفضل كل ما هو عملي هو انها تتقدم على الصعيد العالمي في نسبة العلماء والمهندسين فيها ( ٦٠٫٠٠٠ لكل مليون نسمة ) . وينخرط نحو ٨٠٠٫٠٠٠ ياباني في مؤسسات البحث والتطوير، وهذا العدد اكبر منه في بريطانيا وفرنسا والمانيا معاً.(7)

وتساهم البنية المالية اليابانية وبقية الموازنة في الهدف الوطني لانتاج الثروة. فبالاضافة الى أن النظام الضربيي الياباني يشجع المدخرات الخاصة ، تساهم أجور المساكن المرتفعة والحاجة الى المال في الشيخوخة في ارتفاع نسبة المدخرات الشخصية. ولقد زود هذا الامر ، تقليديا ، البنوك وشركات التأمين برساميل كبيرة يتم اقراضها الى الصناعيين اليابانيين الذين يتمتعون ، عندئذ ، بمزية على منافسيهم الاجانب. بالاضافة الى ذلك ، تمتلك البنوك والشركات اليابانية مزية الاستفادة من اموال بعضها البعض ، مما يسمح لمدرائها بالتخطيط على المدى الاستراتيجي البعيد وباستثمار رساميل كبيرة ، دون الاهتمام كثيراً بدفع الفوائد ربع السنوية ، مما يؤدي الى طرح منتجات جديدة للمستهلك والى رفع نصيب تلك الشركات من المنتجات في السوق . ولقد تعززت هذه المزايا ، على الاقل حتى الوقت الراهن ، بالسياسة الحكومية التي لا تشجع الواردات والتي تحافظ على سعر الين منخفضاً ؛ كما عززتها روابط الشركات الصناعية الحميمة بالمنتجيين المحليين الذين يقدمون لها المنتجات الوسيطة والخدمات الملحقة الاضافية(8) .

جعلت مثل هذه السياسات الحكومية والخاصة المشتركة من الصعب على

العديد من الشركات الاجنبية منافسة نظيراتها اليابانيات ، وعلى سبيل المثال ، كان على المؤسسات الأميركية ان تقتنع بقوة عمل اقل مهارة وأقل رغبة في التعليم ، كما كان عليها ان تقتنع بأسعار رأسمال أعلى وبالاعتماد على ميول مستثمري وول ستريت الساعين الى الربح السريع وبصعوبة اختراق السوق المحلية اليابانية ذات البنيان الراسخ.

بالاضافة الى هذه المزايا القوية استفادت الشركات اليابانية ، ايضاً من جودة الكثير من منتجاتها ومن النظام الانتاجي نفسه . فالعناية الفائقة التي تعطى لذوق المستهلك وإلى التصاميم الممتعة والفعالة وإلى مبدأ «التكاثف في الانتاج» في المصنع وإلى نوعية الرقابة الصارمة والى الخدمات التي تقدم بعد عملية البيع ، يمكن ملاحظتها في دراسة اثر دراسة (9).

ويبدو ان الكثير من هذه العواطف المشتركة في النظام الانتاجي تعود الى المنافسة القوية بين الشركات اليابانية ؛ فبينما تتحدى شركة هوندا شركة تويوتا ، وبينما تتعارك شركة اولومبوس اوبتيكال مع شركة بنتاكس روكو يكرس المخططون والموطنون جهوداً كبيرة لضمان ان تكون منتجاتهم الأفضل ، وتلك الحال ، بالطبع ، هي الحال المثلى لأية مؤسسة رأسمالية منافسة فى اي من بلدان العالم ، لكنها في اليابان تذهب الى ابعد مداياتها (10).

كانت نتيجة هذا التوسع الاقتصادي – وبأشكال مختلفة القوة الدافعة له – ظهور عدد من الشركات المساهمة اليابانية العملاقة ، التي تمتلك مقادير هائلة من الرأسمال واستراتجية عالمية ، لصنع وبيع البضائع . ولقد استغلت معظم هذه الشركات ارصدتها البنكية الكبيرة لاستخدام معدات أكثر فأكثر تعقيدا وحداثة ليمكنها التنافس بشكل جيد على التصدير في الوقت الذي يصبح فيه الين أكثر قوة ؛ ولقد تجاوز الانفاق الراسمالي في اليابان ، مؤخراً ، مثيله في الولايات المتحدة بالارقام الفعلية ، وهذه الحقيقة تفتح العين على مدى التقدم الياباني وبخاصة إن علم المرء أن عدد سكان الولايات المتحدة ضعف عدد سكان اليابان(11). وتسعى الشركات المساهمة اليابانية الطموحة ذات «الذكاء الصناعي» التي تُغرق العالم بالمنتجات والافكار الجديدة الى شراء الشركات الاجنبية والمختبرات ومراكز البحث العريقة في اوروبا وأميركا الشمالية ، وقامت بتمويل ابحاث الاكاديميين والعلماء في ارجاء مختلفة من العالم وعندما يصرّح الخبراء الأجانب ان اليابان عاجزة في حقل معين (مثل انتاج السيارات الفاخرة ، والسوبر كومبيوترات ، وبرامج الكومبيوتر) يقوم اليابانيون بجهود مكثفة

للتغلب على ذلك العجز(12) . وبنفس الطريقة دفعت اجراءات الحماية الاوروبية اليابانيين إلى الاستثمار المكثف فى اوروبا حتى يمكنهم التصنيع داخل حدود المجموعة الاوروبية قبل ان يتم الاندماج الاوروبي في نهاية العام ١٩٩٢(13) .

لم تعد المعجزة الصناعية اليابانية ، ببساطة ، رؤسائها ومصرفييها فحسب ، بل البلد نفسها ايضا ، فقد اصبح الدخل القومي الاجمالي لليابان ، الذي كان ثلث دخل بريطانيا ، ومجرد جزء واحد من عشرين من دخل الولايات المتحدة الاميركية في عام ١٩٥١ ، ثلاثة اضعاف الدخل القومي الاجمالي لبريطانيا تقريباً وثلثي الدخل الاميركي على اساس معدلات الصرف الراهنة ؛ اكثر من ذلك ، يتوقع المتنبئون ان ينمو الاقتصاد الياباني بسرعة اكبر من سرعة نمو الاقتصاد الاميركي ، وربما اسرع من نموه في اوروبا، وذلك حتى نهاية هذا القرن (14) ويتمتع الفرد الياباني اليوم بمستوى معيشة أعلى مما كانت عليه الحال قبل ثلاثين عاما مضت ؛ ولم يظهر الارتفاع هذا في ارتفاع مصاريفه الاستهلاكية فقط ، بل وبشكل اكثر وضوحاً في قدرة اليابانيين على السفر الى الخارج والشراء من الاسواق الخارجية ومثلما قوي الاقتصاد الياباني ، كذلك قويت القوة الشرائية للعملة اليابانية ؛ فبينما يتذمر الزوار الاجانب من غلاء البضائع والخدمات في اليابان ، وجد اليابانيون ان البلدان الاجنبية وموجوداتها (من الاراضي الزراعية حتى اللوحات الانطباعية) رخيصة نسبياً . وعليه ، ومثل سويسرا وعدة بلدان اوروبية شمالية، اصبحت اليابان احد مجتمعات الدخل الفردي المرتفع – وهذا هو ، بالطبع ، الثمرة النهائية لتعزيز الانتاجية بشكل شامل.

في الوقت الذي دفعت فيه المشاريع اليابانية الاقتصاد الياباني الى الامام ، ساعدت هذا التوسع نظريات الاقتصاد الكبير والمزايا البنيوية للاقتصاد الياباني التي ذكرت سالفا ، مثل النظام التربوي ومعدلات الفائدة المنخفضة . بالاضافة الى ذلك، تمتعت العديد من الشركات بدعم وزارة التجارة الدولية والصناعة في التعرف على مجالات انتاجية جديدة وجمع المعلومات وتمويل والاستفادة من الابحاث العلمية(15) . مزية اخرى هي ان اليابان كانت ، تقريباً ، في وضع لا عسكري بعد العام ١٩٤٥؛ فكانت الولايات المتحدة تحميها وتوفر لها مظلة استراتيجية ، ولم تصرف اليابان سوى ١٪ من دخلها القومي الاجمالي سنويا على الدفاع ( مقارنة بالنسب الامريكيه التي تراوحت بين ٥ – ١٠٪ واكثر سنوياً) (16) . ولقد حددت المدخرات في ذلك المجال الكثير من الأموال لاستعمالها في التحديث المستمر للصناعة . وبينما لا تمتلك اليابان

كثيراً من القوة العسكرية الثقيلة (دبابات ، طائرات ) تمتلك قوة خفيفة (او ما يسمى بالتأثير غير العسكري ) تنمو باستمرار ، كما يمكن ملاحظته في موقعها الذي يتعزز في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، وفي سيطرتها على ستوديوهات هوليود ومؤسسات الكومبيوتر الأوروبية وفي حجم بورصة طوكيو ، وفي حقيقة ان اليابان هي الآن اكبر مانح للمساعدات الاجنبية في العالم بحيث ان العديد من البلدان النامية يتطلع الآن الى اليابان للمساعدة والقروض والاستثمارات ، ومثلما يسارع السياسيون في العديد من البلدان النامية الى اليابان، يخترق فيض متنام من رجال الاعمال والسياح والصناعيون اليابانيون معظم اجزاء المعمورة بشكل يذكرنا بالتوسعية البريطانية بين منتصف ونهايه المرحلة الفكتورية (18) . وفي اكثر مناطق العالم سرعة نمو ، اي منطقة المحيط الهادىء الغربي وشرق اسيا ، تنجذب ، يوماً بعد يوم ، اقتصاديات اكثر واكثر الى الكتلة التجارية الاستثمارية التي تسيطر عليها اليابان ، مما يثير مخاوف من ان اليابان تريد تحقيق ما يسمى ب «مجال الرفاه المشترك الشرق آسيوى الكبير» بوسائل تجارية سلمية تستطيع من خلالها النجاح بشكل افضل مما فعلته في الثلاثينات بوسائلها التوسعية شبه العسكرية (19) . واذا كانت اليابان قد حققت كل ذلك في مدى جيلين ، فكم من النجاح ستحقق ، وكم من الثروة ستراكم ، وكم من التأثير والقوة سيكون لها بعد اربعين عاماً؟ (20) .

كل هذه الامور ستكون عادية بالنسبة لطلبة الشؤون الاقتصادية الدولية. وفوق ذلك ، ومع ان الانجازات اليابانية لا يمكن الشك فيها ، الا انها تبدو وقد تمت بثمن باهظ دفعه المجتمع الياباني نفسه، اذ يجد بعض المراقبين ان الانسجام الاجتماعي الياباني قد تمت ضمانته من خلال الاصرار على التماثل والمبالاة الى حد القمع . فبدلاً عن تشجيع الابداع والخلق تقوم كافة الخبرة التربوية على صم المعلومات عن الحقائق وعلى «التفكير الجماعي» – وهذه الصفات تعود للظهور في المصنع ومنظمات الأعمال حيث من المفترض ان يسود انسجام لا يمكن إثارة أي تساؤل حوله . والنظام في المصنع ومنظمات الأعمال جامد وترابتي (الشخص الاكثر اهمية هو الرئيس والأقل شأناً منه ينحون له ) ويمنح الكثير من الامتيازات لمجموعة مختارة من الذكور الذين يملكون المؤسسة الأكبر ، ويديرون بيروقراطيتها ، كما يديرون الحزب الليبرالي الحاكم . على النقيض من ذلك ، على الاغلبية العظمى من اليابانيين ان يقتنعوا بمساكن مكتظة وساعات عمل إضافية والعاب رياضية جماعية وعزاء الكبرياء الوطني . وعلى النساء الاعتناء بالمنزل والتدبير في المدخرات والاعتناء بدراسة الأطفال بعد المدرسة .

اكثر من ذلك ، يعكس التأكيد على التفرد والنزعة اليابانية ليس ، بكل بساطة ، شعوراً بالهوية الثقافية ، ولكن ، ومما يثير الازعاج ، خطأً عميقاً من العنصرية الذي يظهر بالخصوص في آراء اليابانيين عن الكوريين والصينيين والاميركيين السود والعديد من المجموعات العرقية في الخارج ، وبالمثل داخل اليابان من «البوراكومينيين» أو المنبوذين . ويجعل الانغلاق الثقافي من الصعب على اليابان منح قيم رفيعة للشعوب الأخرى بنفس الطريقة التي منحتها لهم وساهمت بها في الحضارة العالمية كل من اثينا وروما عصر النهضة والولايات المتحدة حديثاً(21) .

ولقد تجنبت «اليابان المساهمة» بشكل منتظم الخضوع لقواعد التجارة الدولية الحرة.فلعقود مضت منعت البضائع التي نافست البضائع اليابانية من دخول السوق المحلية ، إما عن طريق تعريفات جمركية تميزية او ( عندما تحتج بلدان اخرى على تلك التعريفات ، عن طريق مجموعة من العقبات الاقل وضوحاً – مثل نظام التوزيع او الوصول الى صفقات وعقود بطرق خفية) . وبخلاف بلد آخر ناجح جداً في التصدير مثل المانيا ، لم تستورد اليابان الكثير حتى الفترة الراهنة ، ما عدا المواد الخام او البضائع التي لا تنتجها هي نفسها ( مثل طائرات بوينغ والسيارات الفاخرة ) الامر الذي قاد الى فائض ياباني تجاري كبير . وفي صناعة إثر صناعة يتذمر النقاد الاميركيون والاوروبيون من ان اليابان طالما حصلت في مرات عديدة على منتوج صنع في مكان ما أخر ، ثم اشترت الخبرة الاجنبية اللازمة لفهم تكنولوجيته (سواء على شكل اساتذة من جامعة إم . آي . تي الأميركيه أو على شكل مهندسين في برمجة الكومبيوتر ) ثم منحت صناعييها كل الدعم اللازم لصناعة ذلك المنتوج نفسه ، وبعد ذلك فقط تقوم بالحديث عن تفضيلها للتجارة الحرة في ذلك القطاع ؛ ويزعم ان اليابان ، في حالات اخرى ، قد اضرت بالمنافسين الاجانب عن طريق اغراق الاسواق الخارجية بالبضائع ذات السعر الاقل من سعر السوق ، بينما تحافظ عليها مرتفعة السعر في السوق الوطنية(22) .

ان «الضحية» الاجنبية الأكبر لممارسات رجال الاعمال اليابانيين هذه ، على الاقل كما يتحدث عنها المتذمرون ، هي الولايات المتحدة التي عانت في السنوات الأخيرة من عجز تجاري سنوي مع اليابان يصل الى ما بين ٤٠ – ٥٠ بليون دولار ، والتي بدأت تشاهد بعض صناعاتها وقد كسفتها المنافسة اليابانية ، والتي كان رد فعلها عنيفاً على ما تقوم به اليابان باستمرار من شراء المزيد والمزيد من الموجودات الأميركية

ليس هذا الامر مسخرة تاريخية كبرى فحسب ، بمعنى ان إحتلال اميركا لليابان بعد العام ١٩٤٥ شجعها على التخلى عن « العسكرة » لصالح التجارة السلمية ، بل مسخرة سياسة معاصرة ايضاً ، بمعنى ان الولايات المتحدة توفر الأمن الاستراتيجى الى حليف يساهم بأقل ما يمكن في الدفاع المشترك بينما يأكل قاعدة اميركا الصناعية نفسها. وفي النتيجة يتذمر رجال الكونجرس الاميركي بانتظام من موقع اليابان كـ «راكب متحرر » من الالتزامات الامنية ويضغطون باتجاه مساهمة يابانية اكبر في الامن الدولي – وهو حقل يبد وان مشاركة اليابان فيه غير حاسمة وغبر مشجعة اذا ما قورن بمشاركة قوى اوروبية متوسطة القوة مثل بريطانيا او فرنسا – مما يؤكد لناقدي سياسة طوكيو ان اليابانبين مهمتين فقط بجمع المال. *

اكثر من ذلك ، يتجاهل الخيال الشعبي الأميركي عن الشركات المساهمة اليابانية الغازية العديد من النواحي الأقل أثراً لمجتمعها واقتصادها. فقد أصبحت المؤسسات العائلية الصغيرة والمخازن التي يملكها الأب والأم غير فاعلة ، وشبكة التوزيع تعيق سيرها المصالح الخاصة ، والزراعة اليابانية ليست لديها القدرة على المنافسة ولم تستطع البقاء الا بسبب الحماية الخاصة التي تقدمها لها الدولة والتي تؤدي الى ان تصبح اسعار الأطعمة اعلى بكثير منها في اميركا . وعليه ، يخفى معدل الدخل الفردي للشعب الياباني اسفله حقيقة ان قوة اليابانيين الشرائية الحقيقية تنخفض بسبب أسعار الغذاء والبضائع الاستهلاكية والارض والسكن المرتفعة . وتتخلف اليابان وراء العديد من الأمم الأخرى في مجالات المنافع العامة والمجاري وأمكنة الترفيه . ولم ينعكس الانتصار الياباني الرأسمالي العالمي بعد على الانتاجية بشكل عام – التي لا تزال أقل من الانتاجية الاميركية – أو في نوعية حياة الشعب مقارنة بحياة شعوب مجتمعات صناعية

* من جهة أخرى ، وجد دائماً نوع من الشك حول فيما اذا كان تعزيز كبير للقوة العسكرية اليابانية يصاحبه انخفاض في الحضور الاميركي الاستراتيجي في المحيط الهادىء ، سيكون امراً حكيماً ام لا . والنقاد الذين يشيرون الى قوة اليابان « ذات البعد الواحد » (أي القوة الاقتصادية) والى الطريقة التي استغلت بها موقعها هذا ، هم من بين أول من يحذر من اعادة بناء القوات المسلحة اليابانية – الأمر الذي يجعل طوكيو معرضة للنقد دائماً بانها لا تنفق بما فيه الكفاية على الأمن القومي ، وبنفس الوقت يحذرها من التفكير باية زيادة في النفقات الدفاعية. وحتى عندما دفعت اليابان مبالغ طائلة من المال لتمويل حرب العام ١٩٩١ ضد العراق ، لم يكن العديد من النقاد الاجانب مرتا حين جدا لذلك .

متطورة مثل الدنمارك وكندا(23) . وعلى كل حال ، فان معظم ما يمكن اعتباره «مقياساً» يابانياً قائم على اسعار ملكية مرتفعة بشكل غير عادي وعلى اسعار بورصة مضخمة بالمثل – وذلك يعنى ان الموجودات ، على الورق ، التي يمكن ان تنخفض قيمتها كثيرا قد استعملت في البنوك ، رغم ذلك الانخفاض ، لتقوية أمر دعم الانفاق الياباني العدواني في العالم لشراء الموجودات ، والذي لا يزال من المشكوك فيه (الشراء) ان يكون مربحاً . ففي اوائل التسعينات ضاع أغلب ما تحقق من قيمة اسمية في العقد السابق ، مؤثراً سلبا على اسهم البنوك بالخصوص ، وطارحاً سؤالاً حول إمكانية بيع الاستثمارات اليابانية فيما وراء البحار حتى تمكن زيادة السيولة النقدية في البنوك داخل البلاد . واذا ما إنتهى كل ذلك الى إنهيار اقتصادي عام ، فلن تتدهور ثروة اليابان فقط، بل ان ذلك الانهيار نفسه قد يضر شبكات المال والائتمان الدولية .

وأخيراً تتغير الان الكثير من العوامل التي ساهمت في نجاح اليابان الاقتصادي في فترة ما بعد العام ١٩٥٠، مما سيخفض معدلات النمو اليابانية . وحتى الآن ، كان اهم هذه العوامل التي تغيرت هو التحول الديمغرافي الذي سنناقش نتائجه بالتفصيل الان. فاليابان ، مع فاتحة القرن الحادي والعشرين ، ستكون من اكثر البلدان التي تتزايد فيها الفئات العمرية كبيرة السن ، وكنتيجة لذلك قد تنخفض بشكل هام نسبة المدخرات فيها – تلك النسبة التي كانت تقليدياً عالية – ومع انخفاض رأس المال المتوفر ، نتيجة انخفاض نسبة المدخرات ، قد لا تستطيع المؤسسات اليابانية . ان تكون قادرة على الاعتماد على قروض منخفضة الفائدة كمزية لها على منافسيها الأجانب . بالإضافة الى ذلك ، قد يجبر أي ازدياد اخر في قيمة الين الشركات المساهمة اليابانية على نقل صناعتها خارج البلاد – اي الى البلاد الأقل تكلفة . وعندما يحدث ذلك ، فإن اليابانيين – مثلهم مثل البريطانيين والأميركيين من قبلهم – قد يفقدون باستمرار «ثقافتهم الصناعية» وهذا تطور قد بدأ يتضح بالفعل من خلال انتقال اعداد كبيرة من الشباب الموهوبين ، هذه الأيام ، إلى قطاع البنوك والتجارة بدلاً عن الهندسة . وقد تجد « اليابان المساهمة » نفسها وقد خسرت مزاياها الخاصة ، اذ هي الآن واقعة بين حدّي مقص الاسعار المرتفعة في الداخل ، والمنافسة المستمرة والمتزايدة من البلدان المصنّعة حديثاً عبر البحار(24) .

* * *

خلف كل التعليقات على الآفاق اليابانية المحتملة للمستقبل يختفي سؤال هام : هل حال اليابان «خاصة»أو « غير عادية» مقارنة بمجتمعات صناعية متطورة أخرى ؟

يطرح السؤال نفسه مسألة أخرى وهي حقيقة وجود نظام رأسمالي «عادي» غربي أو اميركي يقوم اليابانيون بالانحراف عنه. ان مثل هذا الطرح يعني ان طريقة الحياة اليابانية تشكل تحدياً بالخصوص للأميركيين القلقين من كونهم كسفوا اقتصادياً ولكنهم اكثر قلقاً لاحتمال أن يكون عليهم تبديل عاداتهم الخاصة – فيما يتعلق بالتعليم، والفردية، ودور المراة – حتى يستطيعوا مقاربة التحدي الياباني (26). (ويبدو أن من الافضل ان يضغط الاميركيون كي يبدل اليابانيون عاداتهم) . إن مسألة الفرادة اليابانية معقدة لا لأنها مجرد ادعاءات بالتفوق يقول بها الوطنيون اليابانيون، بل لأنها ايضاً قد عززت بطرق مختلفة على يد الخبراء الاجانب . فبينما إستنتج اجانب عاشوا في اليابان عدة أعوام بأن اليابانيين يمتلكون، فعلاً، فرضيات ثقافية خاصة بهم تؤثر على اداءهم الاقتصادي، يؤمن الاقتصاديون الغربيون الكلاسيكيون بأن كل البلدان ستتصرف، عاجلاً او آجلا، على اساس مبادىء عامة واحدة . فالرجل الاقتصادي العقلاني وجد دائماً ان الثقافة عصية على القياس(27) .

خلف مثل هذا الجدال تقع مسألة تاريخية أكبر : هل أن اليابان بلد عادي سيفقد مزاياه الراهنة، أم انه وجد طريقا لتحدي القوانين التي تحدد المزايا القومية المقارنة، وهل بإمكانه، على اساس ذلك، تجنب ما يمكن تسميته المصير الفكتوري ؟ إن هذا التعبير الأخير ( المصير الفكتوري ) مقصود به المعضلة التي واجهها البريطانيون قبل قرن من الزمن عندما بدأوا يفقدون قيادتهم الصناعية المبكرة في الوقت الذي بدأت فيه بلدان أخرى تحتل موقع تلك القيادة؟ كان باستطاعة بريطانيا، نظريا على الأقل، أن لا تأخذ على غرة لو أن اقتصادها كان قد تحول باستمرار لينتج دائماً قيمة مضافة أعلى، متخلياً عن القطاعات الاقتصادية الأقدم للمنافسين الأجانب . ولكن ذلك بدوره كان بحاجة الى شكل ما من التخطيط القومي والى استرتيجية اقتصادية طويلة المدى، وإيضا الى تجديد مستمر لنظام بريطانيا التعليمي، والى رفع مستوى انتاج علمائها وتكنولوجييها ومهندسييها ومستوى استثمارتها في الأبحاث والتطوير، التي كانت جميعها ضرورية للبقاء في الملعب . لأن المجتمع لم يختر اعادة تنظيم نفسه بتلك الطريقة تغلبت اقتصاديات أخرى على اقتصاده الفكتوري في مرحلته الأخيرة وفقدت بريطانيا مكانها كمشغل العالم(28).

وحسب بعض الاقتصاديين يوجد دليل قائم الآن على التدهور النسبي لليابان يتمثل على المدى الطويل في شيخوخة سكانها، وفي المصاريف الاستهلاكية العالية والسياحة الى الخارج وانخفاض معدلات الادخار ؛ وفي ازدياد البضائع المصنعة المستوردة وانتقال الانتاج الى مناطق اخرى من العالم وانخفاض فوائض حساباتها

الجارية ؛ وفي الانتقال البنيوي المستمر من الانتاج الصناعي الى الخدماتي وظهور طوكيو كمركز مالي عالمي يشبه ظهور لندن في اواخر المرحلة الفكتورية لكنه قائم على اسس أقل رسوخا بسبب حدية التوقعات في البورصة التي تؤدي الى تدهور سريع في كثير من الاحيان ؛ وفي التغير في المواقف الثقافية واشكال اختيار المهنة ودور المرأة؛ وفي مؤثرات اخرى لظواهر قومية عميقة . ربما لا تزال الشمس اليابانية تشرق مشعة ، لكنها الآن تجاوزت فترة الظهيرة وبدأت تغرب (29) .

هذا من جهة ، ومن جهة اخرى يوجد دليل أيضا على ان اليابان ، وبينما تقوم بتغييرات واضحة لارضاء النقاد الداخليين والخارجيين ( مثل زيادة الاستهلاك المحلي وتخفيض الفوائض التجارية ) تقوم ايضا باكبر حملة عرفها العالم من قبل لاعادة تجديد معداتها الصناعية لضمان النمو الاقتصادي . ثم انها قد وجدت مجالات اقتصادية جديدة لضمان القيمة المضافة العالية ( لاحظ الجدول رقم ٤ ) وهي تنتقل الى هذه المجالات بأكبر سرعة ممكنة .

جدول رقم ٤
القيمة المضافة النسبية للصناعات

| المنتوج | القيمة المضافة (بلايين الدولارات) |
|---|---|
| الاقمار الصناعية | ٢٠٫٠٠٠ |
| المقاتلات النفاثة | ٢٫٥٠٠ |
| سوبر كمبيوتر | ١٫٧٠٠ |
| محركات الطائرات | ٩٠٠ |
| طائرات الجمبو | ٣٥٠ |
| كاميرات الفيديو | ٢٨٠ |
| اجهزة الكومبيوتر الاساسية | ١٦٠ |
| الموصّلات المساعدة | ١٠٠ |
| الغواصات | ٤٥ |
| التلفزيون الملون | ٣٦ |
| صناعة الالات | ١١ |
| السيارات الفاخرة | ٣٠ |
| السيارات العادية | ٥ |
| سفن الشحن | ١ |

المصدر: مجلة الايكونومست البريطانية – التكنولوجيا اليابانية – ١٩٨٩/١٢/٢ صفحة ٤ .

وتحسن اليابان ، باستمرار ، طرق انتاجها ومعايير رقابة الجودة . اكثر من ذلك ، يأتي معظم ما يتبجح به من زيادة في الوارادت من المصانع اليابانية عبر البحار ؛ وعلما أن اليابانيين يقدمون بعض المكتسبات للبلدان المضيفة لضمان عدم إستثناءهم من اسواق عالمية حساسة ، فإن الشركات اليابانية في الخارج تظل يابانية جدا في طبيعتها وتعارض أية منافسة للقاعدة الصناعية في الوطن الأم . وعكس بريطانيا الفكتورية ، لا تستند اليابان إلى اكليل غار ولا تنفق على امبرطورية ؛ ويعني ثبات زيادة انتاجيتها ، ليس فقط في المجالات الصناعية بل ايضاً في المجالات الخدماتية ، ان قوتها الاقتصادية لا تزال في توسع (30).

باختصار ، يعني هذا النقاش أن اليابان وشعبها يواجهون خيارين واضحين . يتمثل الخيار الأول بضرورة احداث تبدلات اساسية في نظام ملتزم بمتابعة النمو الاقتصادي الذي تم عبر القرون الأربعة الماضية . واذا خضع اليابانيون للضغوطات الخارجية والمطالب المحلية فسينفقون أكثر ويدخرون اقل ، ولكن في المجمل سيصبحون أكثر غنى وسيتمتعون برفاهيات الحياة أكثر ، وسيكون مجتمعهم أكثر عالمية ، وأقل تراتبية ومراعاة لرغبات الآخرين ، وسيكونون بذلك المعنى أقل «يابانيةً» وحسب تعبير لجيمس فالو ستكون اليابان «اشبه ما تكون بنا» أي اشبه بالاميركيين. (31) هذا من جهة، ومن جهة أخرى سيكون اقتصاد اليابان قد نضج ، وستكون معدلات ادخارها قد اصبحت أقل ، وسيزداد تطلعها الى المنتجات المستوردة ، وستحل الخدمات محل قاعدتها الاقتصادية ، وستتآكل بشكل ما ثقافتها الصناعية ، وسيتقلص نصيبها من السوق لصالح كوريا وتايوان وأمم نامية متطورة أخرى . وسيكون الشعب الياباني شعبا غنيا جدا ، وربما اغنى الشعوب في العالم ، لكنه ، مثله مثل أجيال ناجحة من الرومان والبريتون والاميركيين من قبله ، سيميل أكثر فأكثر الى الاستهلاك أكثر منه الى خلق الثروة .

أما الخيار الثاني فسيشهد أمة يابانية غير متغيرة ملتزمة بخلق مبدع للثروة وبنصيب أوسع من السوق العالمية من خلال منتجات مريحة اكثر فاكثر . وسيظل النظام القائم ، مع تعديلات معينة ، في مكانه مؤكداً على الانضباط التربوي والمدخرات الكبيرة ، والانتاج النوعي ، والاستثمار المكثف في البحث والتطوير ، والتخطيط طويل المدى الذي يقوده قادة الشركات (بعلاقتهم بالبيروقراطيات) وكل ذلك في ظل شعور قوي «باليابانية»، وبينما ستراكم شركات اليابان المساهمة المزيد من الثروة ستعيد توظيفها في الاستثمار اكثر من تركها للاستهلاك ؛ وبينما سيكون بعض من ذلك النمو دافعاً لرفع مستوى المعشية في الوطن ، فان ذلك المستوى سيرتفع اكثر

من خلال الجهود الدؤوبة لإختراق الاسواق الاجنبية ، من شرق آسيا الى جنوب اوروبا . وعليه ستبقى اليابان ، بصورة أساسية ، بلداً «ذا بعد واحد» مختلفا عن اميركا ومجتمعات اخرى ، باستثناء مقلديها الآسيويين . اكثر من ذلك ، ولان اليابان ستبدو «شبيهة بنا» سيؤدي جبروتها الاقتصادي والتكنولوجي الى ازدراء دولي يحتاج جهودا عبقرية يابانية عديدة لتحييده . وتتطلب تلك الجهود ، اكثر مما هي قائمة بالفعل اليوم ، مساعدة اللوبي الاجنبي والشركاء والباحثين ورجال الاعلام (32) ، جنبا الى جنب مع مساهمات كريمة بالمساعي الخيرية وكميات هائلة من المساعدات الاجنبية ... وهكذا – وذلك للتخفيف من الشكوك الدولية بأن نواياها طويلة المدى تشكل خطرا.

بهذا المعنى الاخير قمت بعنونة هذا الفصل بعنوان «الخطة اليابانية لعالم ما بعد العام ٢٠٠٠» . ولان التوسعية اليابانية كانت دائماً ذات هدف قوي ومنظم ، يشعر النقاد بحتمية وجود استراتيجية متماسكة – تتجدد بانتظام – على يد رجال الأعمال والبيروقراطيين في طوكيو ؛ وهي استراتيجية تستفيد من قدرة الشركات اليابانية على التخطيط طويل المدى ، وحتى اكثر من ذلك ، تستفيد من الحقيقة القائلة بأن العديد من الاقتصاديات الأخرى (وبالخصوص منها الأميركية) ليست لديها سياسة صناعية او تكنولوجية ولا تزال تعتمد ، بسذاجة، على مبدا «دعة يعمل» الحر(33) . وبينما يحذر الخبراء اليابانيون من أنه يجب على الاجانب ان لا يصوروا وزارة التجارة الدولية والصناعة كنوع من المقابل الاقتصادي لهيئة الأركان البروسية، (34) * تؤشر عادات بعض الوزراء وعادات معهد نومورا للبحث باصدار «توقعات» و «رؤى» عن المستقبل، الى ان التخطيط المكثف مستمر لضمان السير على طريق التوجه اللاحق مهما كان والاستفادة منه. وتقول وجهة نظر أخرى ان التوسعية اليابانية طويلة المدى لا يقودها الرسميون في طوكيو بل انها مدفوعة بتنافس حاد بين الشركات الكبرى ؛ وهذا البديل ليس بعد مفهوما بشكل واسع لكنه ، على الاقل ، يمكن النظر فيه واعتباره (35) بذلك المعنى ، فان الاشارة الى وجود «خطة» له علاقة اقل باستراتيجية قومية منه بطموحات الشركات اليابانية المنفردة على المدى الطويل وبخاصة انها تناضل للحصول على نصيب اكبر من السوق العالمية .

* * *

* نسبة الى بروسيا احدى مقاطعات ألمانيا في القرن التاسع عشر حيث قاد مستشارها بسمارك خطة لتصنيع وتوحيد كل المانيا ( المترجم )

ان الضعف الرئيسي في هذا النقاش حول مستقبل اليابان الاقتصادي وموقعها التكنولوجي في العالم هو أنه لم يعطي المزيد من الانتباه الى السياسة الدولية أو ، بالطبع، إلى نوع التغيرات العالمية التي نوقشت سابقاً في هذا الكتاب . فتصوير اليابان اما «كممثل دولي» يمكنه دائما الاستجابة بذكاء للفرص الاقتصادية الجديدة ، أو كبلد على وشك المرور بنفس العملية من التدهور التي مرت بها مجتمعات سابقة، يجعل الادب السياسي حول مستقبل «اليابان المساهمة» لا يلقى الا القليل من الانتباه الى الكيفية التي ستتأثر بها هذه الدولة الجزيرة بالتغيرات العالمية الواسعة. وما يتم افتراضه عادة هو استمرارية الاجراءات والميول الراهنة وهي:نظام تجاري منفتح بشكل معقول ، السماح للرأسمالية العالمية بالعمل بشكل عادي ، الاختفاء الكامل للحرب الباردة ، صراعات اقليمية منقطعة لن تتورط فيها اليابان ( مع ان الولايات المتحدة قد تتورط فيها) عدم عودة ظهور الامبريالية الروسية ، علاقات حساسة بين طوكيو والمجموعة الاوروبية لكنها ليست مستحيلة ، علاقات طفيفة مع الصين حيث يتم التغلب على عدم الثقة المشتركة بين البلدين سبب تحسنها الأئتمانات اليابانية لبكين ، تكثيف تاثير الاقتصاد الياباني في جميع انحاء جنوب شرق اسيا ، والمحافظة على العلاقات اليابانية الاميركية رغم الخلافات التجارية والامنية بين فترة واخرى وذلك لان اليابان تعرف ان من الضروري لها تجنب قطع العلاقات مع واشنطن ، وبالطبع اسناد القوة الاميركية في منطقة المحيط الهادى خلال العقد القادم او نحوه ، الى حين ان تصبح معالم النظام الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة اكثر وضوحا .

ومع ذلك ، واذا كان على هذا النظام الدولي المستقر نسبيا ان يفشل ، ستبدو الامور مختلفة كليا . فمن المحتمل مثلا ان تنشب الحرب الاهلية في الاتحاد السوفياتي السابق ، وتنسحب القوات الاميركية المنتشرة عبر البحار من مواقعها ، وتنمو ميول الصين لتأكيد ذاتها ، وتظهر الهند كقوة عظمى ، ويزداد النزاع بشكل اكبر بين الذين «يملكون» والذين «لا يملكون» . في مثل تلك الظروف ، ومع ظهور مخاطر جديدة ، يمكن ان يصبح الدرع الاستراتيجي الامني الاميركي اقل قدرة ، وقد يشعر جيل جديد من القادة اليابانيين ان من الضروري زيادة قدرات اليابان الدفاعية . طبعا ، من الصعب القول الان فيما اذا كان الشعب الياباني سيقبل ذلك او لا ، ولكن اليابان ستكون اكثر قدرة من الناحية الاقتصادية على انشاء قوات مسلحة حديثه مما كان عليه الوضع في الثلاثينات عندما كان مجموع دخلها القومي الاجمالي جزءا واحدا من عشرة اجزاء الدخل القومي الاجمالي الاميركي . في نحو العام ٢٠٠٠ ، ومع دخل ياباني ربما

يقرب من الدخل الاجمالي الاميركي ، ومع قاعدة تكنولوجية هائلة ، ستكون الامور مختلفة(37).

اكثر من ذلك ، وكما ستتم مناقشته لاحقا ، ربما ستصبح المخاطر غير العسكرية خطيرة جدا ان لم يكن اخطر من المخاطر العسكرية في عصر يشهد تغيرات ديمغرافية وتكنولوجية ذات ابعاد كبيرة . تقول تنبؤات المدافعين عن «عالم بلا حدود» انه بدلا عن المزيد من التكامل الاقتصادي ، من الممكن ان تحصل «انهيارات» مالية ، ونزاعات تجارية اكبر من الزراعة ، وانتاج برامج الكومبيوتر والخدمات ، ومزيدا من سياسات الحماية – التي ستضر جميعها اليابان التي تعتمد بشكل كبير على الاسواق عبر البحار والتي يعتمد عليها رفاهها . وفي المجالات غير الاقتصادية ، من الانفجار الديمغرافي العالمي الى مخاطر البيئة ، يمكن للتأثير عبر القومي ان يكون خطيرا ايضا ، وربما اكثر صعوبة على اليابان . بالطبع ، لا يمكن انكار ان اليابان تمتلك قوى هامة عندما يتعلق الأمر بالتعامل مع قوى التغيير العالمية التي تم شرح معالمها في القسم الاول من هذا الكتاب ؛ واذا كان علينا إعادة طرح نقطة سابقة ، فلربما ان اليابان افضل «استعدادا» للقرن الحادي والعشرين من اي مجتمع صناعي متطور اخر(38). ولكن قوى اليابان العديدة ، واساسا في المجالات التقليدية مثل التكنولوجيا والتمويل قد لا تكون كافية للحفاظ عليها بعيدة عن المشاكل .

تتضح مثل تلك القوى ، على سبيل المثال ، في قدرة اليابان على التعامل مع الثورتين المالية والاتصالاتية ، وصعود دور الشركات متعددة الجنسيات ، وبصورة عامة أكثر في تحدي البقاء والاستجابة للتكنولوجيات الجديدة . وعلماً أن التدويل كان أميركياً في أصله ، كانت اليابان سريعة ، وبشكل ملحوظ ، في الاستفادة من النظام الاقتصادي الجديد . فعلى الرغم من تدهور اسعار بورصة طوكيو كانت اهم سبعة بنوك من اصل عشرة عام ١٩٩١ كما يقول تقرير لجريدة ( وول ستريت جورنال) يابانية . ويقول التقرير : «ان ٢٩ من اكبر ١٠٠ بنك في العالم يابانية . وتمتلك المانيا ١٢ بنكا ، وفرنسا ١٠ ولكل من الولايات المتحدة وايطاليا ٩ بنوك ». ونفس الشيء يمكن ان يقال عن شركات التأمين العالمية (٤ من اصل اهم ٥ شركات هي يابانية)(39). واذا كان التدفق الحر لرأس المال – للاستثمار الصناعي وعمليات دمج الشركات وشراء الملكية والسندات والاسهم – هو القوة المحركة للنظام الاقتصادي العالمي الذي بدأ بالظهور حديثا ، اذن فإن المجتمع الياباني يمتلك قوة عظيمة ، على الاقل طالما ظل

محافظاً على مصادره الرأسمالية.

وقد ميزت اليابان نفسها ، ايضا ، فأصبحت موطناً لاكبر الشركات العالمية العالمية – اي تلك الشركات التي تحتل الآن مكاناً هاماً في الاقتصاد العالمي : ففي العام ١٩٩١ كانت شركات تويوتا وهيتاشي وتوشيبا وأكبر أربع وثلاثين شركة من اصل مئة شركة في العالم يابانية (40) ، وأغلب الشركات اليابانية ، أغنى بالموجودات الرأسمالية من نظيراتها الأوروبيات والأمريكيات * ، والأقل تعرضاً لضغوط حاملي الأسهم لدفع الفوائد ، قادرة على الاستمرار في الاستثمار في تكنولوجيات المستقبل . اكثر من ذلك ، وفيما يمكن أن يكون واحداً من أكثر المؤشرات أهمية إلى « النظام العالمي الجديد » التكنولوجي في المستقبل ، أي كم هي عدد براءات الاختراع المؤثرة التي يمكن أن يملتكها أي بلد ، يبدو أن اليابان تتخطى أو تكسف منافسيها في مجال بعد مجال(41) .

وإذا كان يمكن اعتبار نجاحات اليابان التكنولوجية والتصنيعية في العقد الماضي مرشداً للسنوات القادمة ، فإن اختراقاتها في حقول أجدد – الفضاء ، برامج الكومبيوتر ، التكنولوجيا الحيوية – قد تحدث بشكل أسرع مما يمكن ان يقوم به منافسوها . فبين العاملين ١٩٨٠ – ١٩٨٩ فقط ، وعلى سبيل المثال ، كان نصيب اليابان من الصادرات العالمية ، في منتجات تكنولوجية عالية يتصاعد دراماتيكياً ، وفي بعض الأحيان كان يتصاعد من لا شيء كما يتضح من الجدول رقم (٥) .

---

* في منتطف العام (١٩٩١) ، على سبيل المثال كانت القيمة السوقية لشركة تويوتا ٥ر٤٤ بليون دولار . وكانت ارباحها في العام (١٩٩٠) ٢ر٣ بليون دولار . وذلك مقارنة مع القيمة السوقية لشركة جنرال موتور الأمريكية التي بلغت ٢٥ بليون دولار وبخسائرها التي بلغت ٢ بليون دولار .

## جدول رقم (٥)
## نصيب الدول من الصادرات العالمية للتكنولوجيا المتطورة في العامين ١٩٨٠ و١٩٨٩(42)

| ١٩٨٠ | | ١٩٨٩ | |
|---|---|---|---|
| **الإلكترونيات الدقيقة** | | | |
| ١ – الولايات المتحدة | ٣ر١٨٪ | ١ – اليابان | ١ر٢٢٪ |
| ٢ – اليابان | ٢ر١٣٪ | ٢ – الولايات المتحدة | ٩ر٢١٪ |
| ٣ – سنغافورة | ١ر١٠٪ | ٣ – ماليزيا | ٩ر٨٪ |
| ٤ – ماليزيا | ٩ر٨٪ | ٤ – كوريا الجنوبية | ٤ر٧٪ |
| ٥ – المانيا الغربية | ٤ر٨٪ | ٥ – المانيا الغربية | ٨ر٥٪ |
| **الكومبيوتر** | | | |
| ١ – الولايات المتحدة | ٦ر٣٨٪ | ١ – الولايات المتحدة | ٢٤٪ |
| ١ – المانيا الغربية | ٥ر١١٪ | ٢ – اليابان | ٥ر١٧٪ |
| ٣ – المملكة المتحدة | ٤ر١٠٪ | ٣ – المملكة المتحدة | ٩٪ |
| ٤ – فرنسا | ٦ر٨٪ | ٤ – المانيا الغربية | ٩ر٦٪ |
| ٥ – إيطاليا | ٦ر٦٪ | ٥ – تايوان | ٨ر٥٪ |
| **معدّات الالات والانسان الالي** | | | |
| ١ – المانيا الغربية | ٨ر٢٥٪ | ١ – اليابان | ٣ر٢٣٪ |
| ٢ – الولايات المتحدة | ١ر١٤٪ | ٢ – المانيا الغربية | ٨ر٢٠٪ |
| ٣ – اليابان | ٣ر١١٪ | ٣ – الولايات المتحدة | ١ر١٢٪ |
| ٤ – السويد | ١ر٩٪ | ٤ – ايطاليا | –ر١٠٪ |
| ٥ – ايطاليا | ٧ر٨٪ | ٥ – سويسرا | ٤ر٨٪ |
| **معدات الدقة العلمية** | | | |
| ١ – الولايات المتحدة | ٣ر٢٨٪ | ١ – الولايات المتحدة | ٢ر٢٥٪ |

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٢ – المانيا الغربية | ١ر١٨٪ | ٢ – المانيا الغربية | ٥ر١٨٪ |
| ٣ – المملكة المتحدة | ٤ر٩٪ | ٣ – اليابان | ٩ر١٢٪ |
| ٤ – فرنسا | -ر٨٪ | ٤ – المملكة المتحدة | ٦ر٩٪ |
| ٥ – اليابان | ١ر٧٪ | ٥ – فرنسا | ٦ر٥٪ |
| **صناعات الفضاء** | | | |
| ١ – الولايات المتحدة | ٦ر٤٧٪ | ١ – الولايات المتحدة | ٨ر٤٥٪ |
| ٢ – المملكة المتحدة | ٧ر١٩٪ | ٢ – المانيا الغربية | ٥ر١٢٪ |
| ٣ – المانيا الغربية | ١ر٩٪ | ٣ – المملكة المتحدة | ٩ر١٠٪ |
| ٤ – فرنسا | -ر٦٪ | ٤ – فرنسا | ٢ر١٠٪ |
| ٥ – كندا | ٤ر٤٪ | ٥ – كندا | ٤ر٤٪ |
| **معدّات الاتصالات البعيدة** | | | |
| ١ – المانيا الغربية | ٧ر١٦٪ | ١ – اليابان | ٧ر٢٤٪ |
| ٢ – السويد | ٣ر١٥٪ | ٢ – المانيا الغربية | ٥ر٩٪ |
| ٣ – الولايات المتحدة | ٩ر١٠٪ | ٣ – الولايات المتحدة | ٨ر٨٪ |
| ٤ – اليابان | ٣ر١٠٪ | ٤ – السويد | ١ر٨٪ |
| ٥ – هولندا | ٣ر٩٪ | ٥ – هونغ كونغ | ٣ر٦٪ |
| **الصناعات الدوائية والبيولوجية** | | | |
| ١ – المانيا الغربية | ٧ر١٦٪ | ١ – المانيا الغربية | ٦ر١٥٪ |
| ٢ – سويسرا | ٥ر١٢٪ | ٢ سويسرا | ٢ر١٢٪ |
| ٣ – المملكة المتحدة | -ر١٢٪ | ٣ – الولايات المتحدة | ٢ر١٢٪ |
| ٤ – فرنسا | ٩ر١١٪ | ٤ – المملكة المتجدة | ٨ر١١٪ |
| ٥ – الولايات المتحدة | ٤ر١١٪ | ٥ – فرنسا | ٣ر١٠٪ |
| **الكيمياء العضوية** | | | |
| ١ – المانيا الغربية | ١ر١٩٪ | ١ – المانية الغربية | ١٧٪ |
| ٢ – الولايات المتحدة | ٩ر١٣٪ | ٢ – الولايات المتحدة | ٥ر١٥٪ |
| ٣ – هولندا | ٩ر١٠٪ | ٣ – فرنسا | ٧ر٨٪ |
| ٤ – فرنسا | ٧ر١٠٪ | ٤ – هولندا | ١ر٨٪ |
| ٥ – المملكة المتحدة | ٤ر٨٪ | ٥ – المملكة المتحدة | ٤ر٨٪ |

وبما أن العديد من هذه التكنولوجيات ( الالكترونيات الدقيقة ، معدّات الاتصالات البعيدة ) توفر الوسائل المادية للثورتين المالية والاتصالاتية وفرت هذه الأخيرة دفعة أخرى – انقلاباً مثيراً – للصناعة اليابانية .

وبينما تبدو اليابان في وضع قوي للتعامل مع انفجار اليوم التكنولوجي ، نجدها أقل تهيئاً لمستقبلها الديمغرافي ، وبدرجة أقل أيضاً للتعامل مع الاتجاهات السكانية العالمية، وكما أشارت العديد من الدراسات : « بدأت اليابان تحولها الديمغرافي من نسبة عالية من الخصوبة والوفاة إلى نسبة اوطأ وفي زمن أبعد مما حصل في الولايات المتحدة وبلدان متطورة أخرى، ولكنها قطعتها بسرعة قياسية(43) . في العام ١٩٢٥ كان توقع الحياة عند الميلاد في اليابان حوالي ٤٥ عاماً وكانت النساء تلد ما معدله ١ر٥ طفلاً . وفي هذه الأيام يعتبر توقع الحياة بعد الميلاد الأعلى في العالم – ٧٦ عاماً للذكور و ٨٢ عاماً للأناث (١٩٨٧) لكن معدل الخصوبة الاجمالي تدهور إلى أقل من ١ر٢ طفلاً لكل امرأة ، وهو المعدل المطلوب للحفاظ على العدد الحالي لكل السكان. وفي العام ١٩٨٩ هبط هذا المعدل إلى رقم قياسي وصل إلى ٥٧ر١ طفل لكل امرأة فقط . ومن الواضح أن الرفاهية المتسارعة للشعب الياباني ساهمت في هذا الاتجاه ، كما فعلت في كل مجتمع صناعي آخر ، لكن يبدو أن ثمة أمراً آخر يؤثر على الحال اليابانية، وبالخصوص التوقعات التقليدية بأنه وبعد التخرج من الجامعة يجب على اليابانيين التركيز على تنشئة الأطفال – وعادة في شقق مكتظة – كهدف أساسي لحياتهم.

ويتوقع بعض المراقبين للمجتمع الياباني ان هذا الاتجاه سينعكس ، ولقد جرؤ سياسي مشهور – ليضع موضع نقاش ، في العام ١٩٩٠ ، امكانية عدم تشجيع النساء على الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي ، وبعدها سحب فكرته بسرعة لأن الاحتجاج عليه كان كالصاعقة(44) .

لكن ، وإذا لم يحدث انقلاب ديمغرافي إلى الوراء في اليابان منذ الآن وحتى عام ٢٠٢٥ فإنها : « ستنتقل من دولة تمتاز بأقل معدل للفئة العمرية التي تتجاوز سن الخامسة والستين بالنسبة لمجموع السكان ( واحد من أصل احد عشر ) إلى اعلى معدل ( واحد من أصل أربعة ) بين البلدان الصناعية الرائدة(45) . ولقد قاد هذا الأمر الاقتصاديين الى اصدار توقعات متشائمة عن مستقبل اليابان على المدى الطويل : أي انه مع وجود عمال أقل يدعمون المتقاعدين ، فإن على الضرائب على الدخل والضمانات الاجتماعية أن ترتفع ، حتى تصبح اليابان ، المعتبرة أقل دول منظمة التعاون

والتنمية الاقتصادية OECD فرضاً للضرائب ، أكثرها فرضاً لتلك الضرائب وحتى يصبح الثلاثين مليون ياباني الذين تتجاوز اعمارهم الخامسة والستين معتمدين على مصادرهم الخاصة ، فتكون النتيجة انخفاض معدل الادخار في البلاد بشكل حساس ، وبالتالي انخفاض مقدار المدخرات المتوفرة لرجال الأعمال واضعاف النمو الأقتصادي على المدى الطويلة . وبينما يعتبر العديد من المتقاعدين اليابانيين سوقاً مغرية في بعض المجالات ( كالسياحة والخدمات الطبية ) فإنهم هم أنفسهم لن يساعدوا البلد على البقاء عند قوتها التنافسية التكنولوجية(46) . وهنا يقال مرة اخرى أن أفق « المعجزة اليابانية » قد وصل الى نهايته .

ويوجد ، بالطبع ، حل واضح للميزان المتغير بين حجم قوة العمل اليابانية وعدد الكبار في السن الذين يعتمدون على غيرهم ، وهذا الحل هو السماح لهجرة عشرات الآلاف من الكوريين والفلبينيين والباكستانيين والبنغلادشيين وشعوب اخرى تواقة للحصول على وظيفة في اليابان . وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار السياسة اليابانية الانطوائية وبالمثل ظروف الجغرافيا المكتظة بالسكان ، يبدو الحل المذكور غير محتمل ، وبينما لا يزال مكتب الهجرة الياباني يرحب بالعلماء والمهندسين والمهنيين الآخرين ، فإنه يقوم بحملات واسعة للتخلص من نحو ٣٠٠ر٠٠٠ مهاجر غير شرعي ، مهدداً اياهم بالترحيل ومهدداً أصحاب العمل الذين يوظفونهم بالغرامات أو بالسجن . وعلى الرغم من نداءات اتحاد الخدمات الغذائية الياباني للمزيد من العمال ، أو حتى بالرغم من المخطط الذي اقترحته غرفة تجارة طوكيو بالسماح لحوالي ٦٠٠ر٠٠٠ عامل ضيف للعمل على اساس عقد عمل لعامين ، لا يظهر في الأفق الا أقل الاحتمالات بأن يرحب اليابانيون بمثل هذا « الحل » للتغلب على النقص المستمر في قوة العمل(47) . وتكشف بعض التعليقات غير اللائقة ، من قبل بعض السياسيين اليابانيين عن الضعف الاجتماعي لسكان أميركا المتعددة الثقافة والأعراق ، اهتمامهم بالحفاظ على « يابانية » اليابان . ويدين هؤلاء ، بتعليقاتهم هذه ، الحجج التي يطلقها النفعيّون لمصلحة زيادة الهجرة إلى اليابان.

وبينما يظل التغير في البنية الديمغرافية اليابانية هاماً ، فليس من الواضح إن كان سيعني ركوداً اقتصادياً . وكما اشار العديد من النقاد المحليين ، يعكس تدهور معدل الولادة الحقيقة القائلة بأن سياسات الحكومة فشلت حتى الآن في تزويد الأزواج اليابانيين الشباب بوسائل الراحة في الحياة ، مثل المنازل الأوسع قليلة التكاليف . ولا

تستفيد انماط العمل اليابانية السائدة من عمل النساء – فمشاركة الاناث اليابانيات في قوة العمل اقل بكثير من مشاركة مثيلاتهن في بريطانيا والولايات المتحدة على سبيل المثال – لكن سياسات أكثر ايجابية في هذا المجال يمكنها أن تغير الأمور . وأخيراً ، وبما أن العديدين من فئة العمر ما فوق الخامسة والستين لا يزالون قادرين على العمل ويريدونه ، فمن المؤكد أن تغيير اجراءات التقاعد أمر محبذ (48) . ومع تشكيلة من التغيرات في هذه المجالات ، سيصبح زيادة حجم العائلة والحفاظ على قوة العمل أمراً ممكناً .

بالاضافة إلى ذلك ، تتعامل الشركات اليابانية الأكبر مع النقص في قوة العمل – والتكلفة المرتفعة لقوة العمل اليابانية – من خلال تحولها إلى شركات متعددة الجنسية . فما كان عدداً محدوداً من المشاريع اليابانية عبر البحار قبل قرن من الزمن ( وبخاصة مصانع التجميع في كوريا ) اصبح اليوم شبكة منظمة من المصانع ومعامل السيارات ومنتجي الأجزاء المكملة ومراكز التوزيع وحتى معاهد البحث ، مساهمة جميعها في عمل وخطة الشركة الأم . إن فوائد التحول إلى شركات متعددة الجنسية واضح جداً ومتعدد الجوانب . فلم تجد العديد من الشركات أن من الأرخص لها توظيف العمال الإناث في تايلاند أو المكسيك لتجميع البضائع الكهربائية اكثر منه انتاجها في اليابان نفسها فحسب ، بل أن انتاج الأجزاء المكونة للبضاعة على أساس مصادر خارجية يساعد على تقليل عدم التوازن في تجارة البضائع مع جيران اليابان الشرق أسيويين ؛ وبالطبع يستطيع الفقراء اليابانيون الإشارة إلى هذه المنتجات المستوردة كدليل على ان بلادهم تحاول تخفيض مستوى مجمل فائضهم التجاري . والأكثر أهمية أن موقع مراكز التجميع والتصنيع في الخارج يضمن الوصول إلى أسواق مفتاحيّة في وقت تفرض فيه على تلك الأسواق حماية صريحة أو ضمنية ؛ فالمعامل في المكسيك تسمح لليابان بالوصول الحر إلى الأسواق الأميركية والكندية ( ومرة أخرى ، تخفي الفجوة التجارية بين اليابان والولايات المتحدة ) وتوفر معامل السيارات اليابانية في انجلترا وويلز قاعدة اوروبية لدخول سوق المجموعة الأوروبية . وفي كل الأحوال ، تذهب الأرباح إلى صناديق طوكيو ومتسوبيشي مضاعفة مجمل الثروة اليابانية .

هل هذه هي الطريقه التي تتقدم بها اليابان إلى الأمام ولتصبح أكثر فأكثر مؤجّرة لاقتصادها ، يعتمد سكانها كبيرو السن على مداخيل من الاستثمار والانتاج في الخارج للحفاظ على مستوى معيشتهم الراهن وللسماح لهم بشراء البضائع التي لم يعد

بالامكان بعد انتاجها في الوطن؟ وهل هذا هو السبب الذي يجعل اليابانيين يدرسون ، بشغف ، التدهور الاقتصادي النسبي للمرحلة الفكتورية المتأخرة في بريطانيا ، أو الذي يجعلهم دهشين لاحتمالات مشابهة في اميركا الوقت الحاضر ؟ بدون شك ، يقلق المسؤولون ورجال الأعمال اليابانيون من الاتجاهات الديمغرافية غير الملائمة ، كما يقلقون من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية ، وأنها جميعاً قد تقود إلى تدهور اليابان الاقتصادي على المدى الطويل . إن شعباً قد احتضن مرة كتاب آيزرا فوجل « اليابان الرقم واحد » يدرس بقلق ، بعد عشرين عاماً من صدور ذلك الكتاب ، كتاب بيل ايموت « وتغرب الشمس أيضاً » .

بالطبع ، قد تسير اليابان ، نظرياً ، على نفس الطريق التي سارت عليها ، من قبل، كل من هولندا وبريطانيا إن اختارت التخلي عن ثقافتها الصناعية ، لكن ، وكما لوحظ اعلاه ، تدل مؤشرات من رجال أعمالها إلى الاتجاه المعاكس . فالتنبؤات الناتجة عن التأثير الاقتصادي لسكان شاخوا تخطئ جميعها ، كما تقول مجلة الايكونوميست البريطانية ، في تبيان آثر التقدم التكنولوجي على نمو الانتاجية(49) . ولا يحال هذا التقدم على الاستثمار المتنامي في مصانع جديدة ومعدات آلات جديدة ومعامل فولاذ تعتمد التكنولوجيا المتطورة ومراكز بناء السفن الجديدة فقط ، بل وعلى الانبهار بالأتمتة والانسان الآلي الذي لاحظناه سابقاً * . فليس من الصدفة أن اليابان تمتلك الآن ما يقرب من ثلاثة ارباع ما يمتلكه العالم من الانسان الآلي ، وما هو اكثر من أي مكان آخر على الأرض من أماكن العمل المؤتمتة . لأنه ، وإن كان وعد الإنسان الآلي والأتمتة حقيقياً ، فإنهما يوفران الفرصة لليابان لتجنب معضلتها ، وسيبقيان البلد في مقدمة الصناعيين ، ويعوضان على النقص في قوة العمل المتزايد ؛ ويقضيان على الحاجة لاستيراد ملايين العمال الأجانب وعائلاتهم . وعليه ، توفر التكنولوجيا نقيضاً للديمغرافيا . واذا ما تم الدفع إلى الامام بمرحلة ثانية من الثورة الصناعية ، تستطيع الصناعات اليابانية ، إذن ، أن تعد نفسها بشكل جيد للقرن الحادي والعشرين .

بالمقارنة مع ما سبق ، تبدو التحديات التي تقف أمام اليابان بفعل الثورة الزراعية الجديدة – الزراعية التكنوحيويّة – أقل عمقاً ، علماً انها تحمل على محمل الجد (50). ولان البلد أرخبيل جبلي تنقصه الأرض المسطحة والأراضي الخصبة ، إلا انه مع ملايين المزارعين الذين يعملون طوال وقت العمل أو في جزء منه ، يفلحون تقليدياً قطعة من

* انظر الفصل الخامس

الأرض لا تزيد عن هكتار أو هكتارين ، تعتبر اليابان أقل دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية اكتفاء بالمواد الغذائية . وبسبب الفجوة الكبيرة بين مستويات الانتاجية الصناعية والزراعية (والمداخيل) تتم حماية المنتجات الزراعية بتعويضات كبيرة الحجم وتوضع الحواجز البيروقراطية أمام الواردات الزراعية ، مما يثير غضب اللوبي الزراعي الاميركي والمستهلك الياباني . ومع ذلك لا يزال على اليابان استيراد الطعام بأكثر مما يستورده أي بلد متطور اقتصادياً ( وإن لم يكن الأمر لهذه الواردات فسيكون فائض اليابان التجاري اكبر بكثير مما هو الآن ) . وأخيراً ، لم تمتلك اليابان ، تقليدياً ، شركات مساهمة كيماوية وزراعية جبّارة ، قادرة على التحرك نحو أشكال جديدة من المنتجات الغذائية ، مثل التكنولوجيا الحيوية . ولذلك ، ولعدة أسباب ، يمكن للمرء افتراض أن الثورة التكنوحيوية ستكون هامشية في الاهتمامات اليابانية .

ومع ذلك ، توجد مؤشرات على أن كل هذا يتبدل سريعاً . فالسلطات اليابانية تسعى الآن إلى تقليص عدد المزارعين غير الكفؤين ، وتقدم ، على مضض ، تنازلات للمطالب الأميركية لفتح سوقهم الغذائي المحلي . وفيما يتقاعد الملايين من المزارعين اليابانيين أو أنهم أفلسوا ، تبدو اليابان وكأنها تعتمد أكثر فأكثر على المواد الزراعية الأجنبية . وفي الحقيقة ، فإن بؤرة من حوالي ٥٠٠,٠٠٠ مزارع محترف قد بدأت بالظهور وتعمل في قطع ارض أكبر ( مزارعهم لانتاج الألبان كبيرة بكبر تلك الموجودة في المجموعة الأوروبية ) وهذه البؤرة تتبنى المكننة ، ودورية المحاصيل ، وطرق أخرى لتعزيز الانتاجية . لا يقوم رجال الاعمال الزراعيين اليابانيين بتحسين انواع جديدة من القطعان فحسب ، بل إنهم أيضاً يسعون لشراء وإدارة مزارع في الولايات المتحدة . وفيما تحدّث الزراعة اليابانية نفسها تشجع السلطات اليابانية أيضاً ، الاستثمار في التكنولوجيا الحيوية لتحسين عجز اليابان في هذا الحقل . وكما حصل في صناعات أخرى تشمل عملية « اللحاق » بالآخرين ، غالباً ، مشاريع مشتركة مع ، أو شراء ، شركات أميركية تمتلك الخبرة والمعرفة(51) .

ومع أن الثورة التكنوحيوية في اليابان لا تزال في فترة رضاعتها ، فإن معانيها واضحة بما فيه الكفاية . فهذه الثورة ستمنح البلد نصيباً في صناعة رائدة أخرى في القرن الحادي والعشرين ، وستقلص في نفس الوقت الاعتماد على المصدّرين الأجانب للبضائع الزراعية والمواد الخام المتصلة بها. وكل هذا سيلعب دوراً ايجابياً في قوى اليابان الحالية : الحصول السهل على الأدب التقني الغربي ، رأسمال كبير لشراء

الباحثين والمختبرات وبراءات الاختراع ؛ الدعم من الشركات اليابانية الكبرى التي تريد توسيع قاعدتها الانتاجية ، والمساعدة من الوزارات اليابانية . وربما سيكون المقترض الوحيد على ذلك هي وزارة الخارجية اليابانية نفسها – تلك الوزارة التي تحاول أن تشرح لمزارعي الولايات المتحدة ورجال كونجرسها السبب الذي يدفعها لاستيراد أقل ما يمكن من المواد الغذائية من الخارج .

وهذا الأمر يعني أن اليابان قد وضعت نفسها ، بذكاء ، في وضع تستفيد معه من الأتجاهات التكنولوجية الحديثة ولتقليص الآثار المؤذية للتغير الديمغرافي إلى أدنى حد ؛ ولهذا ، وعلى الأقل من النظرة الأولى ، على اليابانيين أن لا يهتموا كثيراً بالتحولات العالمية كما يهتم بها منافسيهم . قد تكون مثل هذه النتيجة دقيقة طالما ظلت اليابان تستطيع إعادة بناء نفسها داخلياً لتستعد للمستقبل . أما المشكلة الحقيقية فتقع في المجال الخارجي والتي تعتبر ، بالطبع ، أقل قابلية لسيطرة اليابانيين عليها . إن التحدي الديمغرافي بالحفاظ على قوة عمل كافية (من خلال الإنسان الآلي ) أمر ، والتعامل مع صين عدد سكانها ٥ر١ بليون نسمة – امّا أن تنتعش وتقوى باستمرار أو حبلى بالتذمر الاجتماعي والاقتصادي – هو أمر آخر .

كيف ستصير حال اليابان ، بالفعل ، في آسيا تقول التنبؤات أن عدد سكانها سيتضخم ليصل إلى ما بين –ر٣ و ٩ر٤ بليون نسمة عبر العقود القليلة القادمة ( حتى العام ٢٠٢٥) بينما سيظل عدد سكانها نفسها بدون زيادة حقيقية وعندما ستظل فئات العمر مافوق الخامسة والستين طاغية ؟

وبالمثل ، كيف يمكن لبلد يعتمد كثيراً على الصادرات ضمان الدخول المستمر إلى أسواق عالمية هامة ، بخاصة إن كان نجاحها الصناعي والعلمي والتكنولوجي يهدد يجعل الحاجة إلى المنتجات الأجنبية زائداً عن الحاجة ؟

تبدو مصانع التجميع القادرة على التنافس مع المعامل التي توظف قوة العمل الرخيصة . لأول وهلة ، أمراً تكنولوجياً رائعاً ، مثلما تبدو الفواكه واللحوم والأسماك المطورّة جينياً ، لكن ، وفي الممارسة ، ألا يثير تبنّيها المزيد من الازدراء من بلاد أخرى باتت مقنعة ، بالفعل ، أن اليابان تأخذ لكنها نادراً ما تعطي ، وأن « التجارة الموجهة ادارياً » تتم ، ادارتها دائماً لمصلحة طوكيو ؟ وهل يستطيع اليابانيون تحمل عبء المزيد من عواطف الحماية في اوروبا واميركا الشمالية ، وبالخصوص إن اصبحت هذه الاسواق مشبعة وإن نما الإقتصاد العالمي باعتدال ، فقط ، في العقود القادمة ؟ وحتى إن

اصبحت الأسواق الأسيوية أكثر أهمية من الأسواق الغربية ، ألا يعني ذلك أن المشكلة – تجارة اليابان غير المتوازنة وخطر الرد بالمثل القائم دائماً – قد انعكس بكل بساطة ؟ باختصار ، كان العطب الاقتصادي العالمي ، دائماً ، الثمن الذي كان على اليابان ان تدفعه لتحقيق التفوق التجاري العالمي ؛ وهذا العطب يزداد الآن أكثر من أي وقت مضى .

ويمكن ملاحظة نفس التناقض فيما يتعلق بالتحدي البيئي المتزايد . فالدفء الكوني ، على سبيل المثال ، يضع أمام اليابان معضلة ، رغم امكانية قهرها . فاليابان ، لكونها أرضاً محدودة المساحة ولأن قطاعها الزراعي صغير نسبياً ، لا تواجه تنبؤات كئيبة بانتقال مناطق زراعة القمح كتلك التي تواجهها ( على سبيل المثال ) ولاية تكساس في الولايات المتحدة الأميركية . واذا كان الدفء الكوني سيؤدي ، كما يتنبأ بعض العلماء ، إلى اضطرابات في الطقس وعدم القدرة على التنبؤ بذلك ، إذن فمن المتوقع ان تواجه اليابان عواصف أشد ، وفيضانات سريعة ، وأعاصير؛ لكن من الصعب ان يكون ذلك خطراً اساسياً أو منتظماً على وجودها ، ويمكن لليابان ان تتخذ لذلك بعض الاجراءات الرادعة أو أن تتعامل معه بسهولة نسبية عند حدوثه . وبنفس الطريقة ، وبينما قد يؤثر ارتفاع مستوى البحر على المناطق المنخفضة ، فاليابان غنية بما فيه الكفاية لتقوية دفاعاتها البحرية . وربما كان بإمكانها حتى أن تعيد بناء مستوطناتها الساحلية في مواقع أخرى . وعلى سبيل المثال ، خصصت اليابان ، فعلاً ، مئات الملايين من الدولارات لحماية ووضع الحواجز حول جزيرة أو كينوتورو شيما الصغيرة ؛ وإذا كان على اليابان أن تكون مغمورة أسفل البحار التي يرتفع سطحها ، فستفقد اليابان حقوقها بصيد الأسماك واستغلال باطن البحر(52) . وأخيراً ، إن كانت الاتفاقيات الدولية قد وقعت لتقليص الكربون العادم أو لتحسين كفاية الطاقة ، إذن فسجل اليابان عبر العقدين الماضيين – وصف البنك الدولي اليابان مؤخراً ، في هذا المجال ، كـ«نموذج بيئي » – يقول بأنها ستواجه مشاكل أقل لتحقيق أهداف جديدة من أي بلد آخر . قد يكون الدفء الكوني مزعجاً ، لكن يابانا كفؤة وغنية نستطيع التعامل معه .

إلى ذلك ، إذا كان القرن الماضي سيشهد مصائب بيئية واسعة – تتفاعل ، كما يبدو أن ذلك سيحصل مع الأنفجار السكاني العالمي والقلق الاجتماعي الطاغي – فالمرء مجبر على التساؤل فيما اذا كانت اليابان قادرة على أن تظل جزيرة بنفسها . وهل تستطيع اليابان الحفاظ على نفسها في اطار طقس جعل أخضر تكنولوجياً ملحق بقارة يهدد فيها التصنيع المنفلت من عقاله لبلايين من البشر النظام الايكولوجي ؟ من

المستحيل القول حاضراً فيما اذا كان ذلك سيتم ، لكن سيكون من المؤكد حمقاً من اليابانيين أن يستنتجوا بأن قلع الغابات وتلوث البيئة سيكونان ، فقط ، مشكلة للشعوب الأخرى .

* * *

ما يعنيه كل الذي قيل سابقاً هو أن اليابان تستطيع الوصول إلى القرن الحادي والعشرين بتفاؤل حذر . يقيم الكتّاب الأكثر رواجاً في مبيعات كتبهم ، والذين يتنبئون بمستقبل مجيد لليابان ، إدعاءاتهم على دليل واضح الدلالة : إن القوى المفيدة في التغيير ( رأس المال ، الاتصالات ، الانسان الآلي ، التكنولوجيا الحيوية ) يتم استغلالها بشكل جيد ، أما التي تهدد التغيير ( الفوضى الديمغرافية ، الدفء الكوني ، الانهيار المالي ) فهي إما بعيدة أو يمكن ، ربما ، احتواءها . والقليل من البلدان الأخرى يستطيع الشعور بالأمن ، كما تشعر به اليابان ، ونجاحته فيما بتعلق بالتغير التكنولوجي .

ومع ذلك ، قد توجد عدة مخاطر مهمة أمام اليابان في الوقت الذي تعد فيه نفسها للقرن الحادي والعشرين . لاحظنا ، سابقاً ، احتمال تهديدات خارجية يصعب التنبؤ بها مقدماً ، لكن – بخاصة على ضوء العديد من الثورات السياسية التي حدثت في العقد الماضي – لا يمكن تجاهلها . فأي من انتشار الأسلحة النووية في آسيا ، أو مغامرة سياسية خارجية تقوم بها أنظمة تعاني من مشكلات داخلية ، أو ازدياد ظاهر في القوة الصينية ، أو مواجهة في شبه الجزيرة الكورية أو في بحر الصين الجنوبي ... يمكن أن تؤكد عطب اليابان الاستراتيجي . وقد يمكن أن تحدث ، أيضاً ، حالات من عدم الاستقرار في قطاع اليابان المالي – ذلك القطاع القائم على أسس أقل طمأنينة من القاعدة الصناعية .

ومع ذلك ، ومن السخرية بمكان ، أن التحديات الأكبر يمكن لها أن تأتي نتيجة لنجاحات اليابان نفسها . فإذا استمر اقتصادها بالازدهار وركد اقتصاد الآخرين ، وإذا استمرت بزيادة تحطيم ( لنقل ) صناعة السيارات الأميركية وصناعة الالكترونيات الأوروبية ، وإذا بدت آمنة ومرتاحة ومستفيدة بشكل كبير من النظام الدولي لكنها لا تساهم إلا بالقليل للحفاظ عليه ، وإذا بدت منعزلة وغير مساعدة في عالم يعج بالمصائب الانسانية كالصراعات الأقليمية والفقر الجماعي وموجات الهجرة والفجوة بين الذين « يملكون » والذين « لا يملكون» التي تتسع باستمرار ، عندها قد يؤدي الازدراء الخارجي لبعض الأمم الأخرى إلى معاقبة اليابان اقتصادياً – من خلال التعرفات

الجمركية أو وسائل أخرى – على ما تعتقده سياساتها الأنانية .

وحتى تتجنب اليابان مثل هذا الأفق ، وحتى تساهم في النظام العالمي ، عليها البحث عن قادة متنورين شجعان لمساعدتها على مواجهة تحولاتها الداخلية وللقيام بمساهمات دولية أكبر مما تقوم به راهناً . لكن ما تعاني منه اليابان هو نوعية قيادتها السياسية المعتبرة ثغرتها الأكبر . وعكس ثغراتها في المواد الخام ، على سبيل المثال ، لم تتم مواجهة هذه الثغرة ، وبالطبع ، لو ان الدراسات عن « أحجية » القوة اليابانية صحيحة ، فإن النظام السياسي سيضمن بالكاد ظهور قادة متنورين. بدلاً عن ذلك ستستمر شبكة من « الصبيان الكبار » ( خريجوا مدرسة طوكيو للقانون ... الخ ) في البيروقراطيات والمشاريع الكبيرة والبنوك والحزب الليبرالي في تقاسم السلطه دون السماح لأي شخص القيام بدور رئيس أميركي أو رئيس وزراء بريطاني . ومن ثم ، لن تكون في اليابان « قيادة » كما هي مفهومة في المجتمعات الغربية ؛ وعلى المراقبين الأجانب التوقف عن البحث عن شخصيه صاعدة يمكنها ان تكون شخصيه مساوية لهلموت شميدت أو مارجريت تاتشر . ومن السخرية بمكان ، وعكس ما هو قائم في مجتمعات أخرى حيث تعتبر القيادة السياسية عنصراً مفتاحياً إن لم تكن العنصر المفتاحي في نحاح الأمة ، أن تبدو اليابان وكأنها بنت آلة يمكنها العمل لوحدها .

فالتعليم القاسي والمتماثل ، والمعايير الاجتماعية الصارمة عن الطاعة ، والتراتبية ، والمبالاة ، ومحددات النخبة البيروقراطية ، والالتزام بالادخار والاستثمار ، والاعتناء المهووس بالتصاميم والخدمات ، وأخلاق فريق العمل للمصممين على النجاح ضد المنافسين المحليين والأجانب ... كل هذه حملت اليابان من حضيض العام ١٩٤٥ إلى حيث تقف الآن . وكل هذه ، أيضاً ، عناصر قوة للمستقبل . لكن ، وبينما يتجه عالمنا المعقد باستمرار إلى القرن الحادي والعشرين ، قد لا تكون هذه العناصر كافية للتعامل مع الاختبارات غير المادية السياسية والأخلاقية التي تقف أمام اليابان ، لا ولا للتعامل مع التحديات خارج حدود اليابان . قد يتغلب الانسان الآلي المعقد على الكثير من المشاكل ، لكن ما لا يستطيع فعله هو توفير الرؤية والقيادة السياسية التي ستسمح للشعب الياباني العمل بنجاح في مجتمع اليوم والغد العالمي .

********************

# البـــاب الثاني

## الفصل التاسع

# الهند والصين

# الفصل التاسع
# الهند والصين

في أية مناقشة حول الكيفية التي يمكن لليابان أو الولايات المتحدة أو البلدان الأوروبية أن تستعد بها ، كأفضل ما يكون الاستعداد ، للقرن الحادي والعشرين ، يعتبر الحجم السكاني (مع أنه مهم جداً) مجرد واحد من عدة عوامل يجب أخذها بالحسبان . ومع ذلك ، وفي حال الصين والهند يطغى العامل الديمغرافي على أي عامل آخر ، بما يحمله من نتائج حساسة ليس لهذين البلدين فحسب بل ولكل الأسرة الدولية. إن الصين والهند أكثر بلدين سكاناً في العالم . ويشكل عدد سكانهما بالتتالي ١٣٥ر١ بليون و ٨٥٣ مليون أو ما نسبته ٣٧٪ من مجمل عدد سكان العالم . وإذا كانت التنبؤات الديمغرافية على المدى المتوسط صحيحة ، فإن كلا من البلدين سيصبح عدد سكانهما ٥ر١ بليون نسمة في العام ٢٠٢٥ أي تقريباً ما يعادل ٣٥٪ من عدد سكان العالم آنذاك . وبالطبع ، ستؤثر نشاطات هذين الشعبين الهائلي العدد على الطلب العالمي على الغذاء ، وعلى استهلاك الطاقة ، وعلى البيئة . وعلى سبيل المثال ، تعتبر الصين والهند ، راهنا ، رابع وخامس اكبر المساهمين في الزيادة السنوية لتلوث البيئة(1) ، ومن المحتمل أن يكون للنمو المتوقع في عدد سكانهما وفي معدل تصنيعهما آثاراً أكبر على البيئة . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، يمكن لتوسع ملحوظ في اقتصادهما ولارتفاع في مستوى المعيشة فيهما ، أن يحفز بشكل كبير التجارة الدولية موفراً ، ربما ، أسواق جديدة لليابان وللاقتصاديات المصنعة حديثاً وبخاصة إذا تباطىء الطلب في العالم المتطور . والصين والهند بلدان مهمان ، أيضاً ، في الشؤون الخارجية والعسكرية ؛ وما يمكن لهما أن يفعلاه في المستقبل ، يمكن أن يؤثر على الأمن الاقليمي في شرق آسيا وجنوبها وعلى مدى انتشار الاسلحة النووية ونزع التسلح في العالم .

وبينما يعتبر البلدان مهمان ، بالفعل ، في الشؤون الدولية ، يعتبر العملاقان الأسيويان محدودي الأثر بسبب فقرهما ، فمعدل الدخل الفردي في الصين بلغ في العام ١٩٨٧ مجرد ٢٩٤ دولار سنوياً وفي الهند ٣١١ دولاراً فقط . إن هذا الأمر يعني أن مجمل الدخل القومي الاجمالي الهندي أقل من نصفه في ايطاليا ، وأن في الصين سدس أو سبع الدخل الياباني(2) . واذا وضعنا الأمر بشكل آخر ، ولو استطاع كلا البلدين تحقيق المستوى الحالي للدخل الفردي في كوريا الجنوبية الذي يصل إلى ما يقرب من ٥٠٠٠ دولار سنوياً ، فإن الصين ستكون قد امتلكت أكبر اقتصاد في العالم، وإن اقتصاد الهند سيكون بكبر الاقتصاد الاميريكي تقريبا(3) .

إن مثل هذه الزيادة الهائلة في مستويات المعيشة – الصعب تخيلها لكن المحتملة نظرياً – ستحمل معها ليس قوة شرائية أكثر للمواطنين الصينين والهنود فحسب ، بل أيضاً مصادر اكثر للبحث وللتطوير ، للعلم وللتكنولوجيا ، للبنية التحتية وللتعليم ، وبالمثل للقوة العسكرية .

ما هي إذن حظوظ هذين البلدين لتجاوز المستويات المتدنية الراهنة لمعدل الدخل وللاستمرار بالتمتع بمعدلات النمو الاقتصادي المرتفعة التي ، عكس أفريقيا وأميركا اللاتينية ، حققاها خلال الثمانينات ؟

إذا كان بالامكان الحفاظ على معدلات نمو سنوية متوسطة خلال العقود القليلة وبخطوات متقدمة ومعقولة – لنقل ٥٪ بالأرقام الحقيقية – سيكون البلدان قد ضمنا تقدمهما . قد لا يمكن لهذا التقدم أن يقارن كلياً مع معدلات النمو الأسرع كثيراً في بلدان الاقتصاديات المضيفة حديثاً خلال السنوات الحالية ، لكن النتائج قد تكون ايجابية بالنسبة للشعبين الصيني والهندي . وبعد كل شيء ، ومع أن الصين فقيرة حالياً، فقد كانت أفقر بكثير قبل عقد من الزمن . فمعدل سنوي لنمو الدخل القومي الاجمالي بلغ ٩٪ في الثمانينات ضاعف المداخيل الحقيقية ، بخاصة بين الـ ٨٠٠ مليون نسمه في المناطق الريفية ، وقلص الفقر ، وقلل نسبة الوفاة بين الرضع والأطفال ، وحسن مستويات الاستهلاك(4) . وحتى إذا كانت معدلات النمو المتوسطة للعشرين عاماً القادمة أقل سرعة ستكون الزيادة مقبولة ومرحباً بها – وربما كانت ، في الحقيقة ، مفضلة على النمو السريع جداً الذي غالباً ما يؤدي إلى اختناقات واضطرابات اجتماعية .

جدول رقم (٦)

نمو الدخل المحلي الاجمالي في الصين والهند ١٩٨٠ – ١٩٨٩(5)

| | معدل ١٩٨٠–١٩٨٨ | ١٩٨٨ | ١٩٨٩ |
|---|---|---|---|
| الصين | ٥ر٩٪ | ٢ر١١٪ | ٩ر٣٪ |
| الهند | –ر٥٪ | ٨ر٩٪ | ٨ر٤٪ |

* * *

ولكن هذه النجاة من مصيدة مالتوس مهددة بالانفجار السكاني التوأم في الصين والهند ، الذي يضيف ملايين الأفواه الجديدة كل عام . وبالطبع ، لو كان بإمكان حكيم القرن الثامن عشر ذاك أن يعود لكوكبنا سيشهد في الصين والهند ظروفاً شبيهة بما وصفه في مقاله الأول . لو عاد ذلك الحكيم لشهد التقدم في الرعاية الصحية (وبخاصة التطعيم) والزيادة المبدئية في الغذاء خلال العقود القليلة الماضية التي قلصت نسبة وفاة الرضّع ، والزيادة السكانية التي تستنفذ المصادر المتوفرة وتهدد بتدني ظروف المعيشة بدلاً عن التحسن المأمول به فيها .

إن هذه المشكلة عميقة جداً إلى درجة كانت معها قيادة البلدين ، بغض النظر عن اختلاف نظاميهما السياسيين – ديمقراطي متعدد الاحزاب في الهند واحتكار الحزب الشيوعي للسلطة في الصين – تكافح لاقناع الأزواج بتحديد حجم العائلة . وكما في أفريقيا وأميركا الوسطى وفي مناطق أخرى من العالم النامي ، تواجه حملة تحديد النسل عقبات هائلة :الايمان المتجذر في المجتمعات الفلاحية بأن أطفال إضافيين يضيفوا إلى قوة العمل قوة وبالتالي ينتجون مزيداً من الثروة ؛ واحترام مفاهيم الأجداد، والخوف من الشيخوخة بدون معيل ، وتفضيل العائلة الكبيرة ، والفرضيات الثقافية حول دور المرأة ، والجهل بمانعات الحمل والانحياز ضدها ، بالاضافة إلى ازدراء التدخل الحكومي في الشؤون العائلية . ومع ذلك ، سعت كل من نيودلهي وبكين ، لخوفهما من أن تستنفذ الزيادة الديمغرافية مصادرهما وتجعل الزيادة في المنتوج دون معنى ، إلى مواجهة الانفجار السكاني ، وغالباً بوسائل خرقاء شديدة القسوة .

من بين البلدين ، كانت الصين أكثر نجاحاً في السيطرة على الانفجار السكاني ، بسبب بنيانها الحكومي الأكثر سلطوبة ومركزة .

كان ماوتسي تونغ نفسه قد عارض تحديد النسل ، منددا بالمخاوف التي تقول بأن الناس سيستنفذون المصادر ، ومحاججاً أن اقتصاداً اشتراكياً يمكنه التعامل مع أعداد من الناس أكثر وأكثر . وبما أن العقد الأول من الشيوعية في الصين قد شهد ارتفاعاً في متسويات المعيشة ورعاية صحية شبه عامة ، تفاعلت هذه الاتجاهات الملائمة مع المستويات العالية من الخصوبة لتقود إلى موجة من الزيادة السكانية في الصين . ومع ذلك ، تبعت هذه الموجة غرائب «القفزة الكبرى إلى الأمام»* التي ساد مفهومها بين العامين ١٩٥٧ - ١٩٦١ - والتي قسمت السكان إلى مجموعات تصل في المعدل إلى خمسة آلاف عائلة ، ولكل مجموعة أرضها الخاصة ومطبخها المركزي وحتى معامل فولاذ خاصة - وكانت نتيجة هذه السياسة اضطراب اقتصادي وانخفاض في انتاج الغذاء وتوزيعه ، وسببت مجاعة عامة فاقمتها مواسم زراعية سيئة . وكانت النتيجة كارثية فمات من الصينيين ما يقدر بحوالي ٣٠ مليون نسمه خلال أربع سنوات، «وربما كان هذا الرقم أكبر رقم لموتى أية مجاعة في الأزمان الحديثة»(6) . كرد فعل على هذه الخسائر ، كانت العائلات الصينية في الستينات والسبعينات شغفة بانجاب اطفال كثيرين ، مما أدى إلى أن يقفز معدل الولادة إلى مستويات ما قبل الثورة ، أي إلى ما بين ٣٣ - ٤٣ مولوداً لكل ألف نسمة .

وأخيراً أجبرت الموجة السكانية الجديدة الناتجة عن ذلك الحكومة على رسم أكثر المخططات قسوة لتحديد حجم العائلة ، وذلك باجبار الناس على الزواج المتأخر (في منتصف العشرينات من عمرهم) وعلى انجاب طفل واحد فقط ؛ وكل ذلك تم باشراف الموظفين والرسميين وموظفي الصحة ؛ وكان يعاقب كل من يخالف الحد المرسوم بانجاب طفل واحد ، اما بدفع المخالفات أو الطرد من العمل أو سحب الامتيازات الاجتماعية والتربوية ؛ وغالباً ما كانت الزوجات الحاملات يضربن حتى الاجهاض(7) . كان هدف هذه السياسية أن يبقى عدد سكان الصين في مستوى ٢ر١ بليون نسمة في العام ٢٠٠٠ وبعدها ينخفض إلى ٧٠٠ مليون نسمة في العام ٢٠٥٠ .

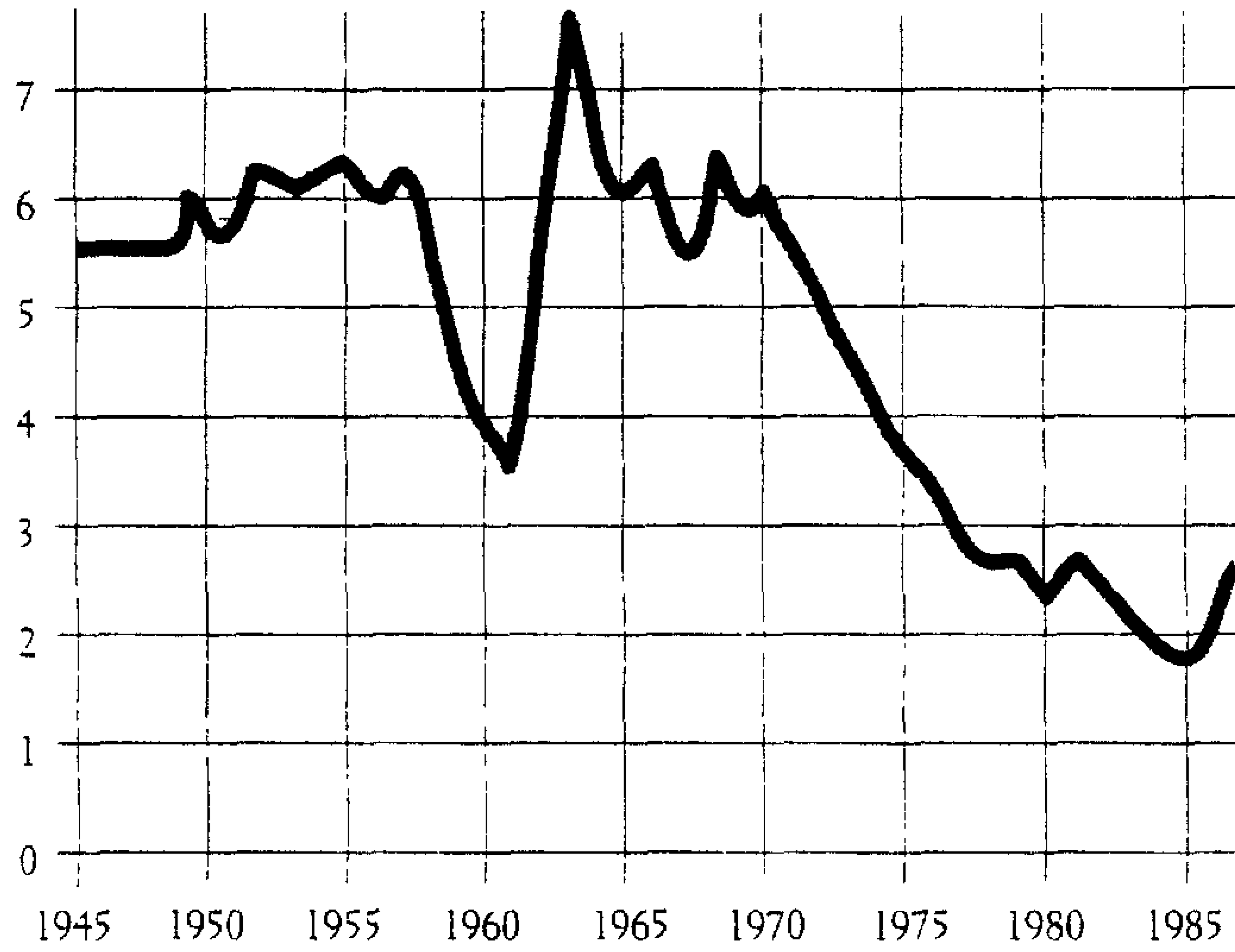
* اعتقد ماوتسي تونغ ان بامكان الصين الانتقال بسرعة ، وخلال عشر سنوات من المرحلة الرأسمالية إلى المرحلة الشيوعية ، وسمي ذلك «القفزة الكبرى» لكن الاحداث والتطورات اللاحقة في الصين أثبتت خطأ اعتقاده (المترجم) .

ويمكن ملاحظة الازدياد الحاد في عدد المواليد لكل عائلة خلال الستينات والسبعينات ، وبالمثل خلال فترات متغيرة دراماتيكية مبكرة في الرسم البياني رقم (٤) .

بينما كانت هذه الخطة تفرض بقوة في مراحلها المبكرة – تم إعقام ٢١ مليون نسمة في العام ١٩٨٣ فقط ، طبقاً للخطة القائلة بانجاب طفل واحد لكل عائلة – ازداد ازدراء الشعب ؛ وأحد النتائج السلبية الأخرى للخطة الازدياد الحاد في عدد الأطفال

رسم بياني رقم (٤)

المعدل الاجمالي للخصوبة في الصين ١٩٤٥ - ١٩٨٧ (9)




الاناث اللواتي تم قتلهن أو التخلي عنهن على يد الفلاحين التواقين الذين إن كان عليهم الاحتفاظ بطفل واحد ، فإنهم يفضلونه ذكراً ، حتى يستطيع العناية بهم في شيخوختهم(8) . مع منتصف الثمانينات تبنت السلطات الصينية موقفاً أكثر معقولية وغيرت اهدافها السكانية المستقبلية بأهداف أقل طموحاً . في نفس الوقت أصبح الأطفال الذين ولدوا في المرحلة المسماة «ازدهار الطفولة» في منتصف وأواخر الستينات في سن الزواج . فلم ينتج عن هذه السياسة وجود المزيد من الأطفال نسبة إلى كل عائلة فحسب (بخاصة في الريف حيث كان بالامكان تجنب الرقابة) بل أيضاً وجود العديد ممن هم في سن الخامسة والعشرين الراغبين في انجاب الأطفال . وبالنتيجة، استمر النمو السكاني الصيني بهدوء . وازداد معدل الولادة من ٨ر١٧٪ لكل الف نسمة في العام ١٩٨٥ إلى ١ر٢١٪ لكل ألف في العام ١٩٨٧ ، فقد ولد ٢٠ مليون طفل صيني في العام ١٩٨٧ ، بينما لم يتوفى سوى ٧ ملايين شخص – وهذه الزيادة الصافية تساوي مجموع سكان كل استراليا(10) . ومع ذلك ، يقدر

المسؤولون أن ما مجموعه ٢٤٠ مليون نسمة اضافيين كان يمكن ان يولدوا خلال العقدين الماضيين رغم تحديد النسل (11) .

كل هذا يضع الحكومة الصينية في مواجهة معضلة مروعة على شكل تزواج غير ملائم بين السكان والمصادر . فإذا اعتمدنا على التقديرات ، يمكن للأرض الصينية ان تطعم ما بين ٧٥٠ إلى ٩٥٠ مليون نسمة – وهذه الأرقام تم تقديرها قبل نحو عقدين أو ثلاثة من الزمن . ويسكن في الصين خمس سكان العالم ، بينما ارضها الزراعية لا تتجاوز ٧٪ من الأرض المزروعة في العالم ، ومعظمها ارضاً فقيرة النوعية . وتبلغ الكثافة السكانية في الصين ثلاثة أضعاف معدل الكثافة العالمية ، وذلك دون نصيب متلائم من المصادر الطبيعية . ولقد لاحظ باحث صيني أن : «معدل ما يخص الفرد الصيني من الأرض الصينية هو ثلث المعدل العالمي فقط ، ويخص الصين ربع الاراضي الرعوية وتسع الغابات وربع المياه في العالم . وهذه النسب أقل منها بكثير في الولايات المتحدة الأقل سكاناً بكثير . فما يخص الفرد من الارض الزراعية في الصين هو ثُمن ما يخصه في الولايات المتحدة وعُشر ما يخصه من الغابات . ومع المستوى الحالي للانتاجية والتكنولوجيا في الصين ، سيزيد النمو الفائض للسكان ، بالتأكيد ، الضغط على البيئة والمصادر» .

إذن ، فالخوف من أن يبتلع النمو السكاني الانجازات الاقتصادية ، هو خوف حقيقي يعترض آمال السياسيين والمخططين الذين يأملون أن تشارك الصين في ازدهار منطقة «حوض المحيط الهادىء» Pacific rim

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، على القيادة الصينية أن تأخذ بالاعتبار أن سياسة الطفل الواحد للعائلة الواحدة ، المطبقة بصرامة ، هي سياسة غير شعبية . وسيجد هؤلاء القادة أمامهم ، مثلهم مثل الأباطرة الصينين السابقين – أو قياصرة روسيا– «ثورة فلاحية» تشكل لهم أكبر تحد داخلي على الاطلاق . بالاضافة إلى ذلك، تناقض السياسة الديمغرافية الصينية أهدافها بتشجيع المسؤولية الفردية في الزراعة ومشروعات العمل الصغير . فإذا كانت عائلة واحدة مسؤولة الآن عن تطوير قطعتها من الأرض أو عن إدارة مؤسسة صغيرة فستجد أمامها حوافز عديدة – بالاضافة إلى الاسباب الاقتصادية – كي تتجنب عدداً أكبر من الأطفال حتى يتوسع عملها . إن الاكتفاء بطفل أو طفلين لن يشجع المؤسسا ت من ذلك النو ع .

وأخيراً ، توجد تبعات جادة على البنية الديمغرافية الصينية في المستقبل التي من

المرجح أن تكون غير متوازنة بشكل أكثر وبأكثر من غيرها من البنيات . ففي الوقت الحاضر يولد المزيد والمزيد من الأطفال بما لا يتناسب مع المصادر الصينية ، لكن حتى لو حققت الحكومة نمواً سكانيا بلغ الصفر منذ الآن وحتى نهاية القرن - يعترف الجميع بأن هذا الهدف غير منظور - فستواجه عندها مظهراً عمرياً شوهته زيادة المواليد في الستينيات وسياسة الطفل الواحد للعائلة الواحدة في التسعينات . ولقد أشار أحد الباحثين في السكان إلى أن معدل نمو يبلغ الصفر منذ الآن وحتى العام ٢٠٠٠ يعني ان عدد سكان الصين في العام ٢٠٣٥ سيضم **«من الذين بلغوا عقد الستينات ضعف الذين بلغوا عقد العشرينات ؛ ومثل هذه التشكيلة العمرية لا يستطيع أكثر المتفائلين من أنصار فضائل العمر الكبير أن يؤيدوها»**(14) .

بينما انخفض المعدل الاجمالي للخصوبة في الصين إلى ٤ر٢ بين العامين ١٩٨٥ - ١٩٩٠ والذي يعتبر واحداً من أقل المعدلات في آسيا ، بقي في الهند على ما هو عليه أي ٣ر٤ . وبينما يزداد عدد سكان الصين بحوالي ١٥ مليون نسمه سنوياً كان معدل الزيادة في الهند ٨ر١٦ مليون نسمة سنوياً بين العامين ١٩٨٥ - ١٩٩٠(18) . ومن المؤكد أن التنبؤات بانتشار مرض الآيدز في الهند لن توقف مثل هذا النمو السكاني .

وبما أن معدل وفاة الرضّع في الهند ضعف معدله في الصين ، فإن أي تحسن في ذلك المجال سيفاقم المشكلة . وفي هذا الاطار ، تعتبر البنية العمرية في الهند ، التي تشمل ما نسبته ٤٠٪ من الذين لا تتجاوز أعمارهم سن الخامسة عشرة ، قريبة للبنى العمرية في أفريقيا والشرق الأوسط . أكثر من ذلك ، ولأن الاقتصاد الهندي ينمو بشكل أبطأ منه في الصين ، ولأن دخل العائلة أقل عدلاً في التوزيع ، أدى ازدياد عدد سكانها إلى زيادة في مستوى الفقر في كلا المناطق الريفية والمدنية . وفي الوقت الحاضر ، من المقدر أن حوالي نصف الـ ٨٥٠ مليون هندي يعيشون في فقر(19). واذا استمرت هذه الاتجاهات في التفاعل سيصبح عدد سكان الهند مثل عدد سكان الصين في العام ٢٠٢٥ ، ولكن عدد سكانها الذي سيبلغ في ذلك الوقت ٥ر١ بليون نسمة سيشمل عدداً أكبر من الذين لا يملكون أرضاً والعاطلين عن العمل والأقل تغذية والأقل تعليماً مهنياً ؛ أما الذين يفتقرون الى مساكن مناسبة ، أو بالأحرى سيئة ، فهم على مد النظر في الهند الآن(20) .

* * *

إذا كان للنمو السكاني على المدى الطويل أن يستمر ، وإذا كان لا بد من تجنب المجاعة ، عندها – وكما حصل في بريطانيا القرن الثامن عشر – ستلعب الزراعة دوراً مفتاحياً . فالمزارع وحدها تساهم الآن في حوالي ٣٠٪ من دخل الهند القومي الاجمالي بعد أن كانت ٤٠٪ في العام ١٩٦٥ ؛ ولكن هذه النسبة أكثر من النسبة في كوريا التي تبلغ ١١٪ وفي اليابان التي تبلغ ٢٫٨٪(21) . أكثر من ذلك ، يوظف في الزراعة ٦١٪ من قوة العمل الهندية . أما القطاع الزراعي في الاقتصاد الصيني فأكثر أهمية ، وربما أن ٨٠٪ من السكان يعملون في المزارع أو في نشاطات ذات علاقة بها. والتبعة واضحة : إذا ركدت الانتاجية الزراعية سيكون أثرها سلبياً على كل الاقتصاد (كما كان الأمر في الاتحاد السوفياتي السابق) أما إذا ازدادت ، كما حصل في الصين بعد أصلاحات العام ١٩٧٨ ، ستوفر القوة الشرائية لمئات الملايين من المزارعين الصغار، التي ستتضرر ، دفعة هائلة للاقتصاد بما يصحبها من «آثار متعددة» على انتاج التراكتورات والمعدات والسماد والبضائع الاستهلاكية والمنافع العامة والخدمات البنكية، وهكذا .

ولقد لوحظ ارتفاع المنتوج الزراعي الهندي بشكل كبير منذ الاستقلال وحتى الآن ، علماً أن بعض المراقبين يعتقدون أن الزيادة كان يمكن إن تكون أكثر إثارة للاعجاب(22) . ولقد كانت اكثر المكتسبات أهمية نتيجة ما سمي بـ «الثورة الخضراء» التي ابتدأت منذ الستينات فصاعداً ، والتي عززت ، بشكل كبير ، انتاج المحاصيل ، وبخاصة منها الأرز والقمح . ولقد كسب المزارعون الهنود ، باستعمالهم أنواع متعددة من «الأرز العجيب» محاصيل أكبر عندما قاموا بري المناطق شبه البور في الشمال الغربي . أكثر من ذلك أهمية هو زراعة القمح الصغير جداً (القزم) التي ازدهرت في مناطق الهند الشمالية والوسطى والشمالية الغربية ، والتي أدت إلى انتاج محاصيل أكبر من القمح . وبالمجمل ، ارتفعت المواد الغذائية في الهند بشكل حاد خلال العقود القليلة الماضية ، ومن المعروف أن لدى الهند احتياطات كافية من المواد الغذائية لمواجهة ظروف الجفاف والمجاعة ؛ وبالفعل ، أضيف الأرز ومواد غذائية معينة أخرى إلى قائمة صادرات الهند من القطن والقنّب .

ومع أن الزيادة في المنتوج أمر يثير الترحيب توجد من المؤثرات ما يفيد بأن «الثورة الخضراء» قد استنفذت نفسها . وفي أية حال ، لم تكن نجاحات الزراعة الهندية فريدة من نوعها ، وليست نجاحات الهند في هذا المجال إلاّ أقل منها في الصين .

والسبب الرئيسي لهذا الفارق هو أن انتاج أنواع محسنة من القمح والأرز يحتاج أيضاً إلى طاقات أخرى هامه مثل الأسمدة والري . وفي ولايات ذات طقس موسمي حار ورطب مثل البنغال وأوريسا تستمر طرق الزراعة التقليدية التي تعتمد على المطر وزراعة الأرز على أساس قوة العمل المكثفة ، وذلك بغياب حافز حقيقي لتبني زراعة بذور جديدة . في الولايات الأكثر جفافاً يعتمد الكثير على توفر مصادر المياه ، التي تتأثر بخطط الحكومة للري والتأثير السياسي وغيرهما . أكثر من ذلك يتطلب الحصول على أنواعها من بذور القمح عالية المردود التطبيق المنظم للأسمدة واستعمال التراكتورات – إلى درجة يجد معها المزارعون الأكثر فقراً من الصعب عليهم تبني الطرق الجديدة[23] . ولقد كانت الحكومة المركزية وحكومات الولايات في الهند أقل اهتماماً بمواجهة عدم المساواة الطاغي بين سكان الريف – الأمر الذي يثير مسائل شائكة حول حقوق الملكية والامتيازات الطائفية – اكثر من تشجيع زيادة المنتوج الزراعي بشكل عام[24] . وبنفس الطريقة مالت الزيادة في انتاج الحليب إلى أن تأتي من ، ولفائدة ، تعاونيات قوية ذات علاقات جيدة مع مقدمي المساعدات الأجانب اكثر منها من المزارعين الأكثر فقراً[25] . وبينما ينمو الدخل القومي والتطور الزراعي ربما تكون المكاسب اللامتكافئة غير كافية لمساوقة الزيادة السكانية .

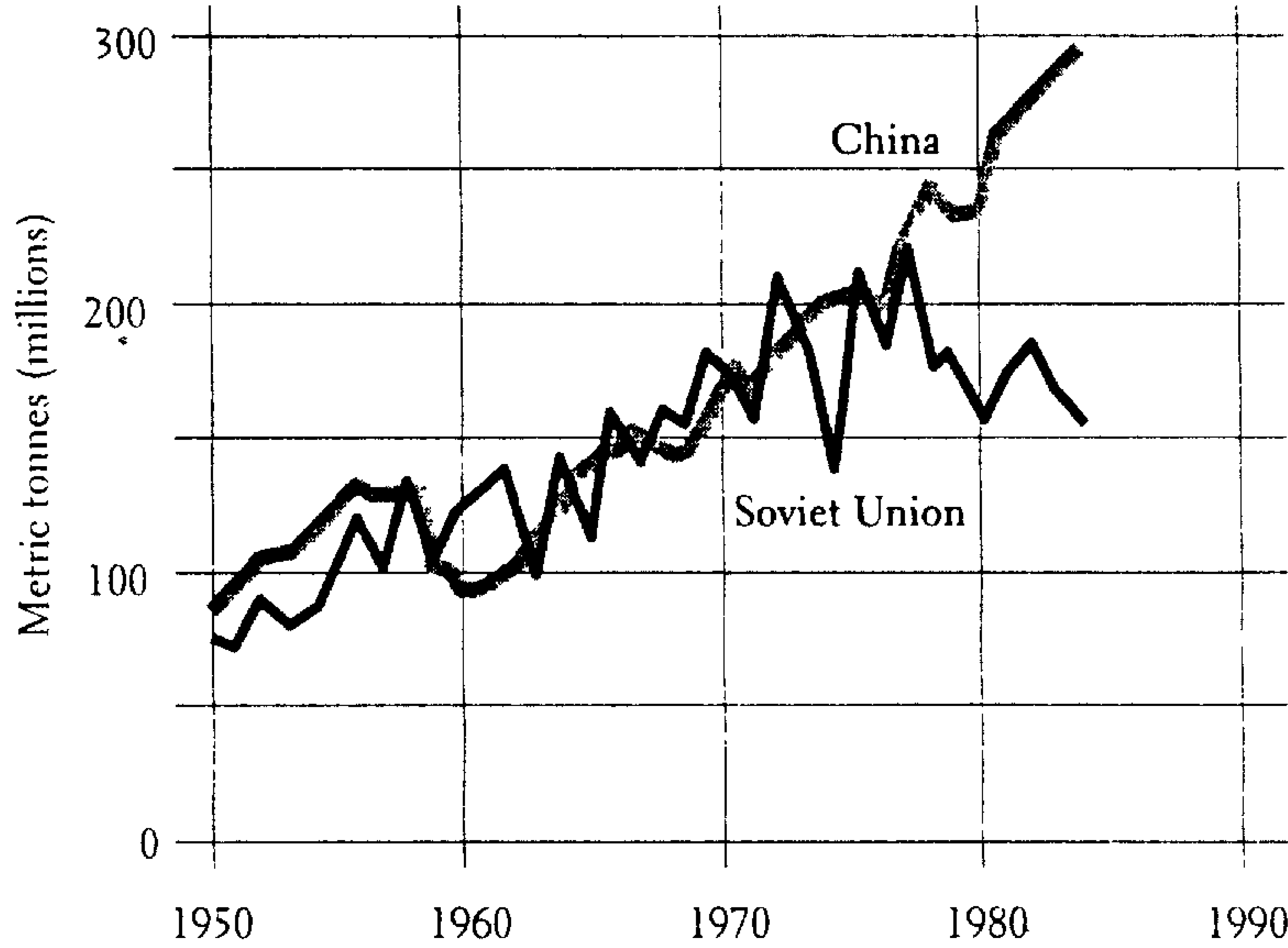
ولقد كانت الزيادة في المواد الزراعية في الصين أكبر بكثير ، وأساساً لأن نظام ما قبل العام ١٩٧٨ القائم على أساس الزراعة الجماعية قد تم التخلي عنه . وبعد أن اعترف نظام دينغ هسياو بنغ بأن النظام التعاوني السابق قد سبب عشرين عاماً من الركود تقدم باصلاحات أعطت الفلاح حوافز عديدة : بقيت الأرض نفسها ملكية تعاونية ، ولكن سمح للعائلات المنفردة بزراعتها حسب رغبتها ؛ وكان باستطاعة الفلاحين ، بعد تسليم جزء من انتاجهم إلى الجماعة التي يعملون في اطارها التعاوني ، بيع الباقي في السوق المفتوحة ؛ ورفعت القيود على استئجار العمال الزراعيين ؛ ورفعت أسعار البضائع الزراعية كحافز إضافي[26] . وكانت النتيجة زيادة ملحوظة في المنتوج الزراعي الصيني ، وبخاصة القمح ، على نقيض حاد مع ركود انتاج القمح في الاتحاد السوفياتي ، كما هو موضح في الرسم البياني رقم (٥) .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ضمنت الحكومة ، من خلال دعمها تكاليف بعض المواد الغذائية الأساسية للمستهلك ، أن لا تواجه جماهير المدن زيادات كبيرة في الأسعار . وكنتيجة لذلك أصبح مئات الملايين من المزارعين الفلاحين الصينين في حال

أفضل منها من أي حال سابقة(27) ، فاستطاعوا تحفيز الاقتصاد ومضاعفة الدخل الفردي بأكثر من ضعفين خلال عقد واحد من الزمن فقط .

رسم بياني رقم (٥)

انتاج القمح في الاتحاد السوفياتي والصين ١٩٥٠ - ١٩٨٤ (28)




لذلك ، ولفترة ما من الزمن ، بدا وكأن الصين قد حققت اكتفاءاً زراعياً ذاتياً ، وربما تكون مصدراً أساسياً للمواد الغذائية . مع ذلك ، ومع نهاية الثمانينات ، بدأ التفاؤل بالاختفاء . فبينما استمر التوسع في انتاج الخضار والمحاصيل التي تجلب السيولة النقدية – يمكن للفلاحين أن يحصلوا على أرباح أعلى من انتاج هذين المنتوجين – لم يكن المنتوج من القمح ، الهام جداً للصين ، على مستوى الأهداف الرسمية ، الأمر الذي أدى إلى استيراد كميات هائلة من القمح ، مما خفض احتياطات الصين من العملة الصعبة . وتهدف السياسة الحكومية إلى زيادة منتوج القمح السنوي من ٤٠٠ مليون طن (المستوى الحالي) إلى ٥٠٠ مليون طن مع نهاية القرن ، وذلك لتجنب الاعتماد على المواد الغذائية الأجنبية(29) . ومع ذلك ، يشك العديد من الاقتصاديين بأن هذا الهدف ممكن التحقيق ، وعلى الأقل ليس بدون مصاعب هامة . فلا يوجد في الصين إلاّ القليل من الأرض الاضافية الصالحة لزراعة المحاصيل ؛ وبينما يرتفع مستوى المعيشة يستهلك الناس مواد غذائية ذات نوعية أفضل (الخضار والطيور) مما يزيد الطلب على المواد الغذائية بصورة عامة . في نفس الوقت يزداد عدد السكان باستمرار .

وعلى الحكومة ، كي تتجنب دفع الثمن الباهظ من العملات الصعبة وأي ثمن سياسي للاعتماد على الواردات الأجنبية ، انفاق مبالغ كبيرة علي الري والأسمدة والمعدات الزراعية والبذور المنتقاة ولتحسين العملية الزراعية نفسها ولرفع الاسعار المدفوعة للمزارعين بشكل أكبر(30) . وكل هذه الخطوات ستكون لصالح منتجي القمح وليس لصالح المستهلكين – إلاّ إذا تم دعم المواد الغذائية بشكل أكبر ، الأمر الذي سيفاقم عجز الموازنة الحكومية . وهذه الخطوات نفسها ستؤدي إلى انتقال الرأسمال الاستثماري إلى قطاعات اقتصادية أخرى ، وقد يؤذي عملية النمو الاقتصادي مفتاح الصين للمستقبل .

ولا يعني ذلك القول ان السياسة الزراعية الصينية قد دخلت مأزقاً ، لكن من الصعب على المرء رؤية كيفية امكانية زيادة المنتوج للتساوق مع النمو السكاني – إلا إذا وفرت التكنولوجيا شكلاً آخر من الثورة الزراعية . مع ذلك ، وكما هي الأمور الآن ، تبدو العقبات البنيوية أمام مثل تلك الثورة مثبطة للهمة .

* * *

ويجب على الحكومتين الصينية والهندية ، وهما تناضلان للسيطرة على الانفجار السكاني ولزيادة انتاج المواد الغذائية ، أن تحركا ، أيضاً ، اقتصادهما نحو الصناعة والخدمات ، لتحقيق معدل دخل فردي أعلى ، ولامتصاص عشرات الملايين في قوة العمل كل عام . وليس التصنيع جذاباً لأنه يزيد الثروة الوطنية ، فقط ، بل ولأنه يقلص النمو السكاني عندما يصبح الناس أكثر تمدنا ويعيشون تحولات ديمغرافية جديدة. ويشكل هذا الأمر سباقاً آخر مع الزمن ، وذلك لأن تدفق ملايين الناس من المناطق الريفية ، مثل سشوان ، قد بدأ بالفعل يخلق مدن أكواخ عديدة من نمط مدينة ساو باولو* . وفي أقل تقدير تحتاج المزارع الصينية إلى ٢٠٠ مليون شخص للعمل فيها بينما تشكل قوة العمل الفلاحية الراهنة ٤٠٠ مليون شخص ؛ وبذلك تنتقل جماهير هائلة من الفلاحين لتتجول في أطراف الريف – الأمر الذي يزعج السلطات – أو تنتقل إلى المدن فتفاقم المشاكل فيها . وإذا بدأ الاقتصاد بالترنح أو إذا فشل التصنيع في خلق وظائف كافية لجماهير المدن الجدد ، يمكن للمستقبل أن يكون مظلماً .

---

* بسبب هذه المشكلة تمنع الحكومة الصينية الهجرة إلى المدن الكبيرة ، إلاّ انها تسمح للعائلات بالانتقال إلى مدن متوسطة الحجم . (ساو باولو – مدينة برازيلية) .

لذلك ، كان بدء ثورة صناعية خاصة أمراً مركزياً بالنسبة لخطط الهند والصين المتعلقة بالاستعداد للقرن الحادي والعشرين . وعليه ، ورغم اختلاف معين مع فكرة غاندي عن اقتصاد فلاحي ، شجع القادة الهنود التصنيع لتقوية قاعدة البلاد الدفاعية ، ولتقليص الاعتماد على المصنوعات الأجنبية ، ولتعزيز الدخل القومي . ولم يكن المسار الذي أختير لتحقيق ذلك لا على نمط النمو الاقتصادي الياباني الهادف للتصدير ولا على النمط الاشتراكي الذي كان سائداً في الاتحاد السوفياتي السابق ، ولكنه نمط يقع بينهما ينسجم إلى حد كبير ، وبدون شك ، مع المعتقدات الفابيّة* للعديد من السياسيين الهنود . ومثل بلدان اميركا اللاتينية اختارت الهند استبدال الواردات بمنتجاتهم الصناعية الثقيلة مثل الحديد والفولاذ والاسمنت والقاطرات والسيارات والسفن والمعدات العسكرية والهندسة ومعدات الآلات التي تدعمها الحكومة جميعاً . وخصصت المواصلات والمناجم والمنافع العامة للقطاع العام . ودعمت الحكومة بعض المنتجات الأخرى وحمتها بالتعرفات الجمركية والقرارات الحكومية . وكانت النتيجة ظهور عدد من الشركات العامة العملاقة في صناعات الحديد والطيران والهندسة والبتروكيماويات(31) . ولأن التصنيع لم يكن ممكناً قيامه بوسائل محلية ، تم تشجيع المساعدات الأجنبية ، مثل المساعدة السوفياتية في مصانع الحديد . وبمثل هذه الأساليب خططت الهند لتصبح عملاقاً صناعياً .

إلى ذلك ، وبينما نما الاقتصاد بين عقدي الستينات والثمانينات ، بالكاد كان نموه متقدماً على الزيادة في السكان . فلقد ارتفع الدخل الفردي الحقيقي ٧ر١٪ سنوياً في الفترة ما بين ١٩٥٠ – ١٩٦٥ وبنسبة ١٪ سنوياً في العقد الذي تلى تلك الفترة دافعاً بعض المراقبين إلى التندر بـ «المعدل الهندي للنمو»(32) . وفي النتيجة واظب اقتصاديو الحكومة على تخصيص ارقام توقعاتهم من خطة سنوية رباعية إلى التالية(33) . أما أكثر المظاهر التي كانت مخيبة للآمال فهي الخطوات التي تم قطعها على طريق التصنيع . ففي العام ١٩٥٠ مثلت الصناعة ٣ر١٠٪ من مجمل الدخل المحلي الاجمالي وزحفت حتى وصلت إلى نسبة ٨ر١٥٪ ما بين العامين ١٩٧٨ – ١٩٧٩ وبالكاد ازدادت في

* الفابية حركة اشتراكية بريطانية أسسها كل من سدني وب و هـ . ج . ويلز وجورج برنارد شو ، وتؤمن بالتطور ، وليس بالثورة ، للوصول إلى الاشتراكية وقد أخذ اسم الحركة من اسم القائد الروماني فابيوس الذي حارب هانيبال وهزمه من خلال معارك صغيره طويلة النفس وليس من خلال معارك كبيرة . (المترجم) .

العام ١٩٨٩ عندما بلغ حجمها ١ر١٦٪ (مقارنة بنسبة ٦ر٣١٪ في كوريا)(34) . ومع وجود صناعة هندية تستخدم جزءاً صغيراً فقط من سكان الهند(35) عادت البلاد إلى الخلف اقتصادياً ؛ ففي العام ١٩٥٥ كانت الهند الدولة الصناعية العاشرة في العالم ، ولكن بعد عقدين من الزمن كان ترتيبها العشرين(36) . في العام ١٩٦٥ كانت قيمة الصادرات الصناعية الهندية ثمانية أضعاف مثيلتها في كوريا ، لكن مع العام ١٩٨٦ كانت الصادرات الكورية ٥ر٤ ضعف قيمة الصادرات الهندية .

إن اسباب هذا الركود الصناعي عديدة تندرج من اقتصاد الحوافز في القطاع الزراعي إلى السياسات التي تضع مصانع الحديد أو المنافع العامة في مواقع غير مناسبة وتعارض الاصلاحات الاقتصادية . أما السبب الأكبر فمن المحتمل أن يكون قرار الهند بالابتعاد عن السوق العالمية وحماية الصناعات المحلية . وبدون الاسواق الأجنبية والحوافز التي توفرها المنافسة على الصعيد العالمي تطورت الشركات العامة الهندية معتمدة على نفقات الدولة مسرّجة الاقتصاد بعبء قطاع عام كبير وبقوة عمل زائدة عن الحاجة ؛ بينما كان على الصناعة الخاصة أن تقتنع ببعض أكثر الاجراءات البيروقراطية تعقيداً في العالم(37) . وعليه ، يمكن للمرء أن يفترض ، نظرياً ، انه كان بإمكان مثل ذلك الاقتصاد المحلي الكبير ان يقود إلى نمو مستمر دون الحاجة إلى التنافس في الأسواق العالمية ، لكن الدلائل في أماكن أخرى (الاتحاد السوفياتي والأرجنتين) تشير إلى العكس . ولقد اعترفت الهند مؤخراً ، بعد حث من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومن العديد من مقاوليها المحبطين ، بالحاجة إلى لبرلة التجارة والنمو الاقتصادي الهادف إلى التصدير ليس أقله بسبب عجز الموازنة الحكومية الكبير والدين الخارجي . وإذ تنتقل الهند إلى مثل تلك السياسات ستلاحظ كم تخلفت وراء بعض جاراتها الآسيويات .

نسخ التصنيع الصيني في الخمسينات التأكيد السوفياتي على التخطيط المركزي والصناعة الثقيلة ، وبعدها وقع في اضطراب تجارب ماوتسي تونغ في فترة «القفزة الكبرى إلى الامام» . مع تدشين السياسات الاقتصادية الليبرالية لدنغ هسياوبنغ بين العامين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ تغير ذلك . ومع أن أكبر التحولات حصلت في الزراعة حصل تقدم في الصناعة والتجارة وانتاج البضائع الاستهلاكية والتجارة الخارجية أيضاً. وشجعت مصانع الدولة على الاستجابة للحقائق التجارية المتعلقة بالنوعية والأسعار والطلب في السوق ؛ وسمح للمؤسسات صغيرة الحجم المملوكة من قبل القطاع

الخاص بالعمل ، كما سمح بالعمل للمؤسسات المختلطة مع مؤسسات أجنبية ، وأقيمت مناطق حرّة على طول الساحل الصيني ، وأعلنت سياسة جديدة لتحفيز الصادرات . وبعد تجاهلها لازدهار شرق آسيا لعدة عقود من الزمن تحررت قليلاً من نظرتها الماركسية الدوغمائية وبدا أنها تركب عربة السوق الحرّة . ولقد قال السيد دنغ لشعبه مرة : «أن تصبح غنياً فذلك هو المجد» ولم يكن ذلك الشعب بحاجة إلى أي اقناع على ذلك الصعيد(38) .

من ناحية احصائية ، كانت النتائج مثيرة للاعجاب كما هو الدليل المرئي على النمو والانطلاقة السريعة . فقد قفزت المؤسسات صغيرة الحجم . وحسب أحد المصادر كان يوجد في العام ١٩٨٩ (٢٢٥ر٠٠٠) شركة تدار على يد القطاع الخاص في المناطق الساحلية وحدها ، توظف عدة ملايين من الناس(39) . ولقد تفاوضت حكومات المقاطعات ، التي تتطلع إلى الاستقلال عن بكين وإلى الحصول على دخل اضافي ، مع مقاولين أجانب احتشدوا في الصين خلال الثمانينات ، لإقامة مشاريع مشتركة . وهرعت مؤسسات جديدة لتلبية طلبات المستهلك المكبوتة للتلفزيونات والغسالات والثلاجات ؛ ومع ذلك ، ولأن ذلك الطلب لم يلبى إلاّ جزئياً ، بقيت مدخرات خاصة هائلة متوفرة للاستثمار . وبينما حافظت الصين على رقابتها الصارمة على ما يمكن استيراده شجعت الصادرات من النسيج والبضائع المنزلية والألعاب والآلات الكهربائية الأساسية ومنتجات أخرى منخفضة التكنولوجيا . بذلك قفزت الصادرات الصناعية التي كانت تقدر بمجرد ٩ بليون دولار في العام ١٩٨٠ إلى ٣٧ بليون دولار في العام ١٩٨٩ . وهذا الرقم يشكل أكثر من ضعف قيمة الصادرات الهندية . وفي الحقيقة ، ومنذ العام ١٩٧٨ ارتفعت التجارة الخارجية الصينية بمعدل ١٣ر٧٪ سنوياً واصبحت تساوي ثلث الدخل القومي . وتعد الصين الآن الدولة الرابعة عشر بين الأمم التجارية(40) .

كل هذا التطور دفع بعض المراقبين المتفائلين توقع أمكانية أن تضاعف الصين دخلها القومي الاجمالي أربع مرات في مطلع القرن القادم معززة بذلك قوتها التي يحسب لها الحساب الآن .

على الرغم من ذلك ، لم تكن حملة الصين للتصنيع سهلة . فبدايةً ، فاقم النمو الاقتصادي المضطرب فجوة مستويات المعيشة بين المناطق الساحلية المتقدمة والمناطق الداخلية المتطورة حيث لا يوجد الاّ القليل من الاستثمار والكثير من الشك في

الرأسمالية وحيث لا تزال البيروقراطية قوية جداً . فبينما شهدت منطقة كوانغ دونغ ، القريبة من هونغ كونغ ، تضخماً في الانتاج الصناعي وصل إلى نسبة زيادة ٧٠٪ في العام ١٩٨٧ و ٣٠٪ أخرى في العام ١٩٨٨ نتيجة لتلبية المطالب الأجنبية ، شكت جاراتها الداخليات ، مثل منطقة هونان ، من التضخم النقدي وانحراف المواد الغذائية والمصادر عنها والغلاء الفاحش والنزعة الاستهلاكية ولا عدالة النظام الجديد العامة(42). مثل تلك الشكاوي قوت يد المحافظين الذين يشكون باقتصاد السوق ، وأكدت ازدراء المجموعات التي أوذيت مداخيلها بفعل التضخم الذي صاحب عملية التحديث(43) .

ليست المشكلة في الصين ، ببساطة ، مشكلة الاختلاف الاقتصادي بين المناطق المختلفة – مثلما هو حاصل بين شمال وجنوب إيطاليا مثلاً – ولكنها بالتحديد ظهور نوعين مختلفين كلياً من الاقتصاد السياسي : الأول قائم على أساس مشاريع تديرها الدولة لأهداف داخلية بسيطرة مركزية ، والثاني قائم على أسس رأسمالية منطلقة وموجهة للخارج مثلما هي الحال في هونغ كونغ وكوريا(44) . وفي الحقيقة لا تزال معظم الصناعة الصينية مكونة من شركات تمتلكها الدولة – شركات تعاني الركود لافتقارها إلى الحوافز لتحسين اوضاعها ولشللها لعدم قدرتها على تقرير أسعارها أو طرد عمالها غير الكفؤين أو تخطيط استراتيجياتها السوقية أو الاستثمارية أو الحصول على عملات صعبة . ولأن الحكومة لا تريد طرد العمال الغاضبين من وظائفهم ، أنفقت البلايين من الدولارات على مشاريع الدولة وسمحت لها باقتراض مبالغ كبيرة من بنوك الدولة لتغطية عجزها . وعلى الرغم من المصادر التي أغرقت بها هذه الصناعات ، ظلت انجازاتها فقيرة ؛ فبعد الانتعاش الاقتصادي الجزئي الذي أعقب أحداث ساحة تيان آن مان نما قطاع الدولة بمجرد نسبة بلغت ٣٪ ، لكن القطاع التعاوني نما بنسبة ٤ر٩٪ أمّا الشركات الخاصة والمشاريع المختلطة فقد نمت بنسبة مشهودة بلغت ٧ر٥٧٪ .

ليس من المدهش إذن ، مع مشابهة جزء من الاقتصاد الصيني للاقتصاد البلغاري وجزء آخر لاقتصاد تايوان ، أن تكون الشركات الأجنبية في حيرة من أمرها ومترددة في الاستثمار في الصين بشكل أكبر . ومن الواضح أن سبب هذا الظرف الانفصامي للاقتصاد الصيني هو الصراع السياسي العنيف الذي نشب بين المحافظين والليبراليين الصينيين في السنوات الأخيرة . فقد كانت اصلاحات دنغ تهدف إلى تشجيع اللبرلة الاقتصادية دون تقديم ليبرالية سياسية . وبينما يمكن ان تكون هذه الاستراتيجية قد

عملت بشكل جيد في اطار الزراعة ، فإنه ما كان بإمكانها الصمود بين رجال الأعمال والطلبة والمثقفين والمسؤولين في المناطق الساحلية الذين احتضنوا الحريات الاقتصادية والمشاريع المختلطة وسافروا إلى (ودرسوا في) بلدان أجنبية ديمقراطية ؛ كما أن نقد وسائل الاعلام الأجنبيه لهذه الاستراتيجية كان عنيفاً . وعليه ، كانت النتيجة الاحتجاجات المتصاعدة في العام ١٩٨٩ – ورد النظام العنيف عليها . وإذا استمرت الفجوة بين المناطق الداخلية والمناطق الساحلية بالاتساع ، فمن الصعب على المرء تصور الكيفية التي سيتم من خلالها الحفاظ على الوحدة الوطنية .

ولذلك ، وبأكثر مما هو قائم في الهند ، سعت القيادة في الصين للتمتع بفوائد الاتجار مع الاقتصاد العالمي ، لكنها ظلت قلقة من النتائج الأعمق لذلك الاتجار . بالاضافة الى ذلك ، توجد مصاعب تقنية كبيرة تعترض طريق التخلي عن العادات القديمة . وعلى سبيل المثال ، يحتاج البلدين التكنولوجيا الأجنبية والخبرة والبضائع والخدمات الضرورية لاستمرار التحديث ، علماً ان هذه الأمور جميعاً ، إذا استحضرت ، ستفاقم عجز الموازنة الراهن في كلا البلدين – وفي حال الهند سيكون التفاقم منذراً بالشؤم . أكثر من ذلك ، وحتى إذا كان هؤلاء القادة يسعون إلى خلق ازدهار قائم على التصدير ، فليس من الواضح كلياً إن كان العالم المتطور سيسمح بدخول متعاظم للواردات الصناعية التي سمحت بها ، في ظروف عالمية مبكرة ، لليابان وللدول المصنعة حديثاً في شرق آسيا . إذن ، فالمشكلة الأكبر اجتماعية وسياسية : كيف يمكن تحويل مجتمعات قديمة بشكل كاف لمواجهة تحدي الثورة التكنولوجية المتطورة في «عالم بلا حدود» دون عقبات اجتماعية وازدراء واضطرابات سياسية وفوضى اقليمية – وكل ذلك في بلدان تجد من الصعب عليها فعلاً ، التعامل مع الانفجار السكاني .

وبغض النظر عن حجمهما تختلف الصين والهند عن جاراتهما من «الدول التجارية» في مجال حساس آخر : وهو سعيهما كي تكونا قوة اقليمية عظمى في جنوب وشرق آسيا على التوالي . فلا يوجد في نيودلهي وبكين إلا القليل من الإيمان بالنظام الدولي الجديد القادم ، وبدلاً عن ذلك تتوقع كلتا القوتين أن يكون «عالم المستقبل ... مثل عالم الماضي إلى حد كبير ، حيث يكون لأولئك الذين يملكون القوة الحقيقية اليد الطولى»(46). وتظل الهند في مواجهة غاضبة مع الباكستان حول كشمير، وقلقة من سياسات المدى الطويل الصينية حول حدودهما المشتركة ، وتؤمن بأن

المحيط «الهندي» ليس ببساطة ، تعبيراً جغرافياً لكنه تعبير عن حقائق المستقبل الاستراتيجية . ولقد تشاجرت «المملكة الوسطى» الصينية مع وحاربت معظم جاراتها (نزاع حدودي مع فيتنام والهند والاتحاد السوفياتي السابق) وتظل تشك بشكل كبير في اليابان ، ولا تحب «هيمنة» الولايات المتحدة ولا تأثيرها الثقافي ، ولا تزال تطالب بتايوان ، ناهيك عن مطالبتها بأراض في أقصى الجنوب مثل جزر باراسيل وجزيرة سبارتلي(47) .

كنتيجة لذلك ، وبينما قد تبدو الصين والهند «أقل تطوراً» نسبياً فيما يتعلق بمعدل الدخل الفردي ومعدلات الأمية والصحة العامة ، فإنهما معتبرتان من الدول العالمية الاكبر قوة عسكرية . فكل منهما يمتلك قوة عسكرية بريّة هائلة (تمتلك الصين ٣ر٢ مليون جندي نظامي والهند ١ر١ مليون) بالإضافة إلى عدد كبير من الطائرات ، وفي حال الهند يوجد اسطول بحري هام (دون غواصات) . وتمتلك الصين قواعد اطلاق صواريخ بلاستية عابرة للقارات ، وتستمر باجراء تجارب نووية وتجارب على اطلاق الاسلحة النووية ؛ وبينما لا تعتبر الهند عضواً كاملاً في النادي النووي ، فإنها تمتلك القدرة التكنولوجية لتصبح عضواً . ويعمل كلا البلدين على السيطرة على نفقات الدفاع ، لكنهما ، كقوتين صاعدتين تشعران بتحديات اقليمية ، لا تؤمنان بأن القوة العسكرية غدت مجرد مفارقة تاريخية غير هامة .

وكما هو الحال في افريقيا والشرق الأوسط ، قد تتوقف كافة الجهود لاعداد المجتمعين الهندي والصيني لتحديات القرن الحادي والعشرين غير العسكرية . وقد يتم الانحراف عن هذه الجهود أو يتم ارباكها بانفجار اشتباكات حدودية وربما بانفجار حروب اقليمية . أكثر من ذلك ، أدى اهتمام الهند والصين بالقوة العسكرية وإيمانهما بعدم الاعتماد على الاسلحة المستوردة من الخارج إلى تخصيصهما مصادر هائلة -ليس أموالاً فحسب بل وعلماء ومهندسين ومعاهد بحث وتطوير ومصانع أيضاً - للانتاج الصناعي العسكري أكثر منه لتنمية الانتاج المخصص للتصدير . وبالطبع ، من الصعب معرفة النسبة التي خصصتها الصين ، من مصادرها ، للانتاج العسكري ، ولكن الصين ما كان بإمكانها أن تصبح ثالث قوة نووية في العالم خلال عقد ونصف من الزمن* دون تركيز مكثف لمواهبها العلمية والتكنولوجية المحدودة .

* تم تفجير أول قنبلة نووية صينية في عام ١٩٦٤ وتفوقت على كل من فرنسا وبريطانيا كقوتين نوويتين .

وفي حال الهند ، تم بناء مجمع صناعي حربي معقد ومتطور تكنولوجياً منذ الاستقلال (مع ما يشمله من أكثر من ١٧٠٠ مؤسسة بحث) . ويشير مؤيدو الانتاج العسكري الوطني إلى الحوافز الممنوحة للعلماء والمهندسين الهنود ، وبالمثل للمقاولين المحليين الفرعيين . ويؤكد نقاد هذا النوع من الانتاج ، الذين يزداد عددهم باستمرار ؛ على أن هذا النظام الانتاجي ليس باهض التكاليف فحسب ، ولكنه غير كفؤ أيضاً ، وتتم حمايته من التنافس الداخلي والخارجي ، ويعتمد قليلاً أو كثيراً على العقود الحكومية ، وغير قادر على بيع منتجاته في الخارج ، وتقوم صناعته ، تقريباً ، بمعزل عن عمل بقية الاقتصاد(48).

وتسعى الصين والهند اليوم ، مثلها مثل قوى العالم المتطور – أو مثل القوى التقليدية عبر القرون – إلى تعزيز رفاهما بواسطة النظام الاقتصادي وللدفاع عن مصالحهما في نظام دولي فوضوي . وبغض النظر عما يمكن للمرء أن يظن في سيعهما لأمن عسكري أشمل ، وهل هو واقعي أو مجرد مفارقة تاريخية ، فإن نتيجة هذا السعي هو أن لا بكين ولا نيودلهي تشعران بقدرتهما على تركيز كل الطاقات القومية لتصبحا غنيتان ؛ وعلى رأس المال والمواد الأولية وقوة العمل أن تتوجه جميعها إلى الدفاع مما يعني انتقالاً سريعاً إلى الاستثمار «غير المنتج» في وقت يحتاج فيه كليهما إلى الاستثمار بقدر الامكان في عملية التنمية طويلة المدى للحاق بجاراتهما .

* * *

على الرغم من تلك العوائق ، تمتلك كلا من الصين والهند مصدراً تستطيعان به، ربما ، أن تصبحا غنيتان ، الا وهو المصدر البشري . ولكن وجود جماهير غفيرة من الناس يمكن أن يكون أكثر فائدة اقتصادياً عندما يوفر المجتمع لهم تعليماً نوعياً أفضل ، وعندما يشجع التجارب وروح المقاولة ، وعندما يحتوي على اعداد كبيرة من العمال المهرة والمهندسين والعلماء وخبراء التكنولوجيا والمصممين . وكما شاهدنا ، يمكن لنمو سكاني سريع أن يعيق الرخاء إذا كان الضغط الهائل لأعداد كبيرة من الناس يستنفذ مصادر الأمة وإذا لم تتطور مواهب الناس . إن المعادلة ذات شقين . ولقد قمنا بمناقشة الشق الأول المتعلق بتقليص التوسع الديمغرافي . أما الشق الآخر ، أي نوعية رأسمال البلد البشري ، فهو الذي يتطلب النقاش هنا .

يجد المرء عجزاً كبيراً في التعليم في كلا البلدين ، ويتوقع لهذا العجز أن يتفاقم أكثر ، ومن المحتمل أن يصبح أكثر سوءاً فيؤثر على آفاق المستقبل بأكثر مما تؤثر عليه

مشاكل أخرى مثل العجز في الحسابات الجارية . ولقد قامت كل من الصين والهند بجهود باسلة لاشباع جوع الطلبة للتعليم . وكنتيجة حصلت في السنوات الأخيرة ، تحسينات في التعليم العام ، كما أن انجازات علمية وبحثية معينة حازت على اعتراف عالمي . مع ذلك ، ورغم هذه المؤشرات الايجابية ، تشوب النظام التعليمي في الصين والهند مستويات متقطعة وغير متكافئة من حرية الوصول إليه وتقريباً على كل المستويات ، كما يتشوه بالمعدل المنخفض جداً للناس المهرة وغير المهرة إذا ما قورن ذلك بالمعدلات السائدة في البلدان المتطورة .

وحسبما تقر الاحصاءات التعليمية ، تظهر الأمية كم أن مشكلة التعليم متفاقمة. تزعم الصين أن معدل القادرين على القراءة والكتابة بين البالغين من السكان قد بلغ ٦٩٪ ؛ وذلك يعني أن حوالي ٢٢٠ مليوناً من الناس أميين ، وتقريباً ثلاثة ارباعهم من النساء – وهذا الأمر هو نفسه العجز التعليمي الأساسي في العالم النامي(50) . والوضع في الهند أكثر سوءاً . فمعدل تعليم البالغين لا يتجاوز ٤٣٪ من عدد السكان ؛ وهذا المعدل يخفي ، مرة أخرى ، فجوة جنسية ، فأكثر من نصف الذكور متعلم مقارنة بعدد الاناث الهنديات المتعلمات الذي يصل الى الربع فقط(51) . لذلك ، يوجد في البلاد حوالي ٢٠٠ مليون إنسان بالغ لا يستطيع القراءة أو الكتابة . ستتغير هذه الأرقام ، بالطبع ، عبر الزمن ، لأن عدد الأطفال الذين يذهبون إلى المدارس يزداد باستمرار وبسرعة ؛ ففي الصين ، على سبيل المثال ، يذهب حوالي ٩٠٪ من الأطفال في عمر الدراسة إلى المدرسة . ولكن السؤال يبقى فيما إذا كان باستطاعة المدارس ، ذات المصادر الضئيلة ، استيعاب اعداداً أكثر من الطلبة ، أو فيما اذا كانت قادرة على توفير أي شيء أكثر من مجرد التعليم الأولي(52) . ويشكل هذا الأمر تحدياً أكبر في الهند الريفية ، حيث ان تقاليد التعليم ليست قوية – في العام ١٩٨١ لم يذهب إلى المدرسة بتاتاً ، نصف الذين بلغت أعمارهم ما بين ١٥ – ١٩ عاماً(53) – كما أن العقبات الاجتماعية الاقتصادية عديدة .

وتظهر الاحصائيات أيضاً ، كم هو عدد الأطفال الذين يستمرون في دراستهم لكنهم يتركون الدراسة بسرعة بعد المدرسة الثانوية . ففي الصين على سبيل المثال ، كان يوجد ١٢٨ مليون طالب في المدارس الابتدائية و ٤٥ مليون طالب في المدارس الثانوية (احصائيات العام ١٩٨٧) لكن – وربما لأن رواتب الخريجيين ضئيلة جداً – لم يبق في التعليم العالي إلاّ مليوني طالب ، جزء صغير منهم في العشرينات من

عمرهم(54). وفي الهند ، وعلما ان الجزء من الطلبة الذين لم يتلقوا أي نوع من التعليم أقل بكثير من الصين ، يوجد طلبة أكثر يتلقون التعليم العالي – أكثر من ٥ ملايين حسب أحد التقديرات(55) – ويعكس هذا التناقض واقع الطبقة الوسطى الهندية الكبيرة وعدم المساواة في البنية الاجتماعية .

لكن ، ما الذي تعنيه هذه الأرقام ؟ يحاجج بعض اقتصادي التنمية أن الهند تخصص مقادير كبيرة من مصادرها للتعليم العالي ، وبخاصة على المجالات الدراسية التي تقلد بها النظام التعليمي البريطاني (القانون ، الاقتصاد ، والعلوم الانسانية) . ويقول هؤلاء الاقتصاديين أن هذه الأموال كان يمكن أن تستغل بشكل أفضل لو استثمرت في المدارس الابتدائية والثانوية ، ولو تم تشجيع دراسة المواضيع التقنية والمتعلقة بالحرف – أي المواضيع التي تتوائم مع حاجات البلاد(56) . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى قد يشعر المخططون الذين يريدون لبلدهم اللحاق باليابان أن التغيرات في الريف أقل أهمية من تطوير الصناعة والتصاميم والعلم والتكنولوجيا ؛ وحسب أية معايير يمكن اختيارها ، لا تملك الصين أو الهند من العمال المهرة ما يمكنهما من منافسة اليابان بهم .

فالهند ، على سبيل المثال ، التي يبلغ عدد سكانها سبعة أضعاف عدد سكان اليابان، لا يوجد فيها إلاّ أقل من ربع عدد اليابانيين العلماء والموظفين الفنيين الذين يعملون في حقلي البحث والتطوير(57) . وإذا لم تسد هذه الفجوة – يبلغ التفاوت بين الهند / الصين واليابان ٣٠ : ١ لصالح اليابان – كيف يمكنهما اللحاق بذلك البلد ؟

ويواجه العلم والتعليم ، في الصين والهند ، معضلات أخرى . أحدى هذه المعضلات ، وهي شائعة في الكثير من البلدان النامية ، عدم كفاية تمويل الدولة للتعليم. فبينما تخصص كل من الولايات المتحدة واليابان والبلدان الأوروبية حوالي ٦٪ من دخلهما القومي الاجمالي للتعليم ، تجد الصين والهند صعوبة في تخصيص نسبة ٣٪ أو ٤٪ من دخلهما القومي الاجمالي الأصغر بكثير من مثيله في تلك البلدان(58) . وتتمثل المعضلة الثانية بأن أياً من البلدين لا يستخدم الأموال المتوفرة لديه بشكل جيد جداً . ولقد خصصت كل من الصين والهند أجزاء كبيرة من رأسمالهما وعلمائهما وانتاج مصانعهما الصناعية لدعم قوتهما العسكرية لأسباب أمنية قومية . على النقيض من ذلك ، لا تزال الفرص أمام العلوم التجارية والتكنولوجيا صغيرة نسبياً ؛ وتكون النتيجة ، ويا للسخرية ، أن يحصل جزء صغير من السكان على التعليم العالي ، وأن يطارد عدد كبير من الأفراد الموهوبين وظائف مناسبة قليلة . «ففي الهند كان نصف ال

٣ر٣ مليون باحث عن عمل في العام ١٩٧٢ يتمتعون بمؤهلات تعليمية أعلى من الدراسة الثانوية»(59) ؛ وكنتيجة هاجر عدد كبير من الاقتصاديين والمهندسين والعلماء إلى العالم المتطور . وفي الصين ، وحسب أحد التقارير «يقدر أن ثلث العلماء عاطلون لأنهم لا يجدون عملاً مناسباً»(60) . والخلاصة أنه وحتى يظهر قطاع صناعي كبير ، ستظل الكثير من هذه المواهب بدون استغلال .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، تعتبر مساعي الصين والهند هامة جداً في العديد من الحقول العلمية ، وذلك بسبب الحجم المطلق لسكانهما واقتصادهما . وحتى وإن كان العديد من العلماء والتكنولوجيين قد تم تركيزهم في الانتاج الحربي ، توجد مجالات واسعة عديدة لنشاطات صناعية لا تعتمد على نفسها تكنولوجياً فحسب ، ولكنها ، أيضاً ، تصدر انتاجها إلى أسواق مختلفة(61) .

ففي حال الهند ، تقع هذه الأسواق ، أساساً ، في البلدان النامية التي تطلب معدات أقل تعقيداً تطلب (لنقل) من ألمانيا ، لكن من المحتمل ، أيضاً ، العثور على مستهلكين للهند في العالم المتطور . ولقد طورت الصين ، من جهتها ، قاعدة صناعية لتكنولوجيا متوسطة ، بالاضافة إلى عدد صغير من المنتجات المتطورة (أساساً عسكرية) مثل أقمار الاتصالات الصناعية والصواريخ متوسطة المدى ، وما شابه ذلك . وأكثر أهمية من كل ذلك – أن كلا البلدين قد أظهر اهتماماً قاطعاً بالبحث والتطوير – يتبعهما الانتاج – في مجالات التكنولوجيا الحيوية وعلوم التربة والمحاصيل والغابات ومصائد الاسماك وتربية الحيوانات ، أي في المجالات التي تستطيعان فيها الحفاظ على مصادرهماوتوسيعها .

ولأن الصين والهند تتفوقان تكنولوجياً على العديد من البلدان النامية ، قد يكون المرء متفائلا حول مستقبلهما لولا وجود شكّين أساسيين بذلك . الأول ، وهو لب المشكلة : الشك في امكانية تعزيز مستويات المعيشة الفردية بسبب ولادة ملايين الأطفال الجدد كل عام . والثاني ، الذي يشمل لغزاً صعباً : هل من الحكمة لبلدان تمتلك ما بين نصف إلى بليون من الفلاحين أن تحاول اليوم ، السير في «مراحل التنمية الاقتصادية» التي مرت بها الأمم متوسطة الحجم في أوروبا الغربية قبل ١٥٠ عاماً ، أو أن تقلدا الثورة التكنولوجية المتطورة التي ظهرت من بنيات اقتصادية – اجتماعية مختلفة في كاليفورنيا واليابان على سبيل المثال؟ وهل يعني ذلك السؤال أنه يجب على الصين والهند ان لا تحاولا اللحاق بالبلدان المتطورة ، الأمر الذي سيقود إلى وصف

السياسيين والمخططين فيهما بأنهم كتبوا على بلدانهم أن تظل خلف الغرب الى الأبد ؟

إن رفض تلك الفكرة لصالح النمو الصناعي - التكنولوجي لا يحل المسألة . فإذا ما أخذنا بعين الاعتبار بناء الصين والهند الاجتماعي ، فهل تستطيعان السير على طريق بناء عالم تنافسي عالي التكنولوجيا (والمفترض انهما سيتمتعان بالفوائد المادية التي ستنجم عن نجاحهما العالمي) في وسط مئات الملايين من ابناء بلدهم الفقراء ؟ ويفترض أن يكون لتعزيز التكنولوجيا أثراً غير هزيل ، ولكن هل من الممكن أن يتم ذلك عندما يكون المعدل بين العمال المهرة وغير المهرة من السكان منخفضاً بشكل غير متناسب ؟ وألا يمكن للمصادر المخصصة للحاق بتكنولوجية الكومبيوتر والفضاء والاتصالات في العالم المتقدم أن تكون أكثر فائدة لو حولت إلى تكنولوجيات أكثر ملائمة لتوسيع الانتاج في القرى(62)، أو إلى الاستثمار في التعليم ، وبخاصة بين النساء؟(63) بدون شك ، سيكون الحل الأمثل هو العمل على كافة المستويات المتقدمة والوسطية ، في المدارس وفي المزارع ، لكن الرأسمال المطلوب لذلك غير كاف ، الأمر الذي يعني أن أفق اللحاق بالبلدان المتطورة يظل محدوداً .

* * *

إن هذا السؤال المتعلق بالخيار السياسي يطرح ، فوق ذلك ، سؤالاً آخر يتعلق بمستقبل الصين والهند ، وهذا السؤال هو : هل يتمتع البلدان بالوحدة الوطنية والهدف المشترك ليواجها التحديات التي طرحها عليهما المشهد العالمي الذي يتغير بسرعة ، أم أن هدفهما ستعيقه الفئوية الداخلية والتوترات الاقليمية والفشل العام بحمل مجمل السكان على السير مع أهداف قيادتهم ؟ تعتبر هذه المشكلة ، في الصين ، أساسية ؛ فكيف تستطيع الحكومة الالتحاق بالاقتصاد الدولي إذا كانت لا تزال تحتفظ بالاحتكار السياسي والآيديولوجي في بلدها ؟ لقد عنت أحداث ساحة تيان آن مان أن القيادة تعتقد أن باستطاعتها الاحتفاظ بأحد النقيضين (الاقتصاد العالمي) دون الآخر (الحرية السياسية والأيديولوجية) ؛ لكن ، بعيداً عن حل المشكلة ، تتجاهل سياسات بكين القمعية القائمة على الرقابة المسألة . وتشير كل التقارير اللاحقة لتلك الأحداث إلى أن «انحراف الشعب» يعني وجود شعورٍ طاغٍ لديه بأنه قد تمت خيانته ، وبعدم الثقه ، وبالخوف - وبخاصة بين السكان المدنيين والطبقات المتعلمة ، وربما ، أيضاً ، في صفوف القوات المسلحة - وأن ذلك الشعور قد يعيق الانتعاش الاقتصادي ويجعل من الصعب على الصين أن تقوي علاقاتها الهشة مع العالم الخارجي .

أما الوضع الداخلي في الهند فأكثر تعقيداً وكل عقدة فيه جدية بما فيه الكفاية. فبلد عدد سكانه ٨٥٠ مليون نسمة ، فيه ٢٥ هوية عرقية مميزة ونظام طائفي تراتبي وفجوات هائلة في الدخل بين النخب والفقراء وطبقة متوسطة نشطة مكونة من أكثر من ١٠٠ مليون نسمة من جهة واتحاد عمالي واسع وأحزاب سياسية ماركسية من جهة أخرى ، ويوجد فيه ٧٥ مسلم و ١٣ مليون من طائفة السيخ إلى جانب الأغلبية الهندية، سيكون بلداً من الصعب حكمه في أفضل الأحوال .

وقد فاقم هذا الوضع أن الزيادة في النمو الحقيقي الاقتصادي البطيئة نسبياً أفادت ، فقط ، بعضاً من الناس . وما هو أكثر أهمية من كل ذلك الفئوية الزائدة عن الحد التي تعيشها السياسة الهندية – حكومات ائتلافية تتشكل بسرعة ، مشاجرات بين الحكومة المركزية والولايات ، فساد منظم ومحسوبية ، انحراف قرارات البيروقراطية ، نداءات ديماغوجية طائفية ، العرق ، والطبقة – والتي أدت ببعض المراقبين توقع فوضى سياسية(65) . ومن هنا ، سيقضي حكم الحكومة الهندية السلطوي – أو ما عرف بعقدة «إدارة دون سياسة» التي ظهرت مع قوانين الطوارىء بين العامين ١٩٧٥ – ١٩٧٧ – على آخر ما تبقى من الديمقراطية المهلهلة في البلد . ويعاني الميل الراهن ، في الهند ، نحو حكومة مركزية ضعيفة ومناورات سياسية زائدة عن الحد من نتائج مؤسفة . ويلعب هذا الميل دوراً في صالح المتطرفين الذين ، وهم يضعون طائفة مقابل طائفة ، والهنود ضد المسلمين ، يثيرون عنفاً دموياً جاعلين الجو السياسي في نيودلهي سيئاً ، الأمر الذي أدى بالجماعات العرقية إلى الدفاع عن نفسها بالقوة(66) . هذا أولاً ، وثانياً يؤدي هذا الميل الى حرف الانتباه عن الاصلاحات الحساسة للاقتصاد الهندي الذي يمكنه تحسين مجمل مستويات المعيشة(67) .

ولذلك ، وكما هي الحال مع الصين ، ستتأثر أفاق مستقبل الهند ، بشكل كبير ، بنوعية القيادة السياسية التي ستظهر مع نهاية هذا العقد من الزمن – وذلك بدوره يعتمد على الشعبين الصيني والهندي نفسيهما .

* * *

اذا أخذنا بعين الاعتبار ميزان القوى والضعف لهذين البلدين ، يصبح من الواضح ان استعدادهما لتحولات القرن الحادي والعشرين مرتبك في أفضل الأحوال . وفيما يتعلق بالتحولات على المدى الطويل بموازين القوى العسكرية والاقتصادية العالمية – الطريقة التقليدية لقياس «الصعود والسقوط النسبي للقوى العظمى – تبرز

الأمتان كقائدتين اقليميتين هامتين . ومع ذلك ، وفيما يتعلق بالمدى الذي ستؤثر فيه التغيرات عبر القومية غير العسكرية على الصين والهند وآمالهما بأن تصبحا غنية وقوية، فهو أقل وضوحاً .

خذ على سبيل المثال ، معاني ثورة الانسان الآلي . فبينما تحدث الهند نفسها ، قد يظهر مقاولون ومؤسسات الكترونية وأعمال أخرى تمتلك المعرفة التقنية والقدرة المالية والدعم الرسمي لتبني الانتاج الاوتوماتي .

وتمتلك الهند ، بعد كل شيء ، صناعة لانتاج معدات الآلات ، التي تعتبر أساس أي تحرك جاد نحو صناعة الإنسان الآلي ؛ فلدى الهند علماء الرياضيات والمهندسين ، وهي تتطلع الآن ، بشغف ، لتقليد مشاريع شرق آسيا ، وللوصول إلى تكنولوجيا متطورة . ويبدو أن أتمتة المصانع في الهند ممكنة ، إذا توفرت البنية التحتية وإذا ضمنت نوعية الانتاج ، وممكنة اكثر مما هي في (لنقل) أثيوبيا . ذلك لا يعني أن الهند ستكون متحدياً جاداً لليابان وتفوقها في صناعة الانسان الآلي ، لكن الهند تستطيع أن تكون ، كاحتمال ، لاعباً متوسط الحجم مثل ، على سبيل المثال ، ايطاليا أو بريطانيا .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، لا بد وأنه كان واحداً من الأهداف الرئيسه للمخططين الهنود خلق المزيد من الوظائف في معامل التجميع والمصانع في حين كان السكان الريفيون ينتقلون باستمرار إلى المدن ، وفي حين أن إحلال الآلة محل العامل كان سيعني عدم التغلب على مشكلة ازدحام المدن بالفلاحين . واذا كان لانتاج الانسان الآلي أن ينتشر إلى بلدان أخرى ، أو إلى الهند نفسها ، فإن تأثير ذلك على العرض والطلب يمكنه تخفيض الأجور والاضرار بمستوى المعيشة . وبما أن الهند قد فاتتها فرصة الثورة الصناعية الأصلية التي جاءت بالعمال إلى المصانع ، فلربما كان آخر ما يحتاجه المجتمع الهندي ، خلال العقود القليلة القادمة ، هو انتشار تكنولوجيا تقود إلى اخراج العمال من المصانع – أو أن لا تصبح حافزاً للشركات المتعددة الجنسية لتأسيس مصانع لها في المقام الأول .

وفي حال الصين ، نجد أن العقلانية ضد الأتمتة أكبر . فلقد كان الازدهار الصناعي فيها ، في فترة الثمانينات ، كما لاحظنا سابقاً ، راجع إلى لبرلة بكين للمناطق الساحلية ، مع إقامة «مدن مفتوحة» و «مناطق اقتصادية خاصة» لإغراء الاستثمار الأجنبي ولانتاج بضائع التصدير . ولقد كانت النتائج مذهلة ، بخاصة أن مقاطعة جوانغ دونغ قد تمتعت بمعدل نمو حقيقي بلغ ١٢٫٥٪ سنوياً منذ العام ١٩٧٩ – وربما

كان معدل النمو هذا الأعلى في العالم – وبخاصة أيضاً أن مدينة شينزن (القريبة من هونغ كونغ) قد ازداد عدد سكانها من ١٠٠٫٠٠٠ نسمة إلى مليوني نسمة اليوم. ومفتاح التطور في هذه الحالات، بعيداً على اللبرلة نفسها ، هو قوة العمل الرخيصة والتواقة للعمل . فبسبب من ازدهارها أصبح سعر قوة العمل في شينزن أعلى بعشرة أضعاف سعرها في أي مكان من جونغ دونغ ، ولكنه لا يزال ، فقط ، خمس السعر في هونغ كونغ . في مقاطعة فوجان المجاورة كان معدل أجر العامل في المعامل في العام ١٩٩١ (٦٥ دولاراً في الشهر) عشر المعدل في تايوان *. ومن المفترض أنه كان مجرد واحد من ثلاثة عشر أو واحد من أربعة عشر من معدل أجر العامل في المصانع اليابانية(68) .

اذا أخذنا بالاعتبار هذا الاختلاف في تكلفة قوة العمل ، يمكننا المحاججة بأن ثورة الانسان الآلي في اليابان (ولاحقاً في كوريا وتايوان) لن تشكل خطراً راهنا على العمالة الصناعية في جنوب الصين . ومع ذلك ، وعلى المديين المتوسط والبعيد ، سيتأثر وضع الصين بتطورين . وسيكون التطور الأول مزيداً من الاختراقات في المعامل ومصانع التجميع المؤتمتة ، الأمر الذي سيقلص مجمل تكاليف توظيف «الخدم» الآليين؛ وسيكون التطور الثاني ارتفاعاً في المداخيل ، وبالتالي في تكاليف قوة العمل في تلك المناطق التي تتمتع حالياً بالازدهار – راهنا تتمتع شينزن بدخل محلي اجمالي فردي يقرب من ٢٠٠٠ دولار سنوياً ، بينما تصبح كل من هونغ كونغ وتايوان غالية جداً لاقامة الصناعات الأساسية فيها(69) . نظرياً ، يمكن لهذا الازدياد في تكاليف العمل على طول الساحل الصيني أن يكون مفيداً ذا تأثير رقراق فينتشر إلى الريف الفقير وإلى المقاطعات الداخلية (ودائماً شريطة موافقة بكين والسلطات الاقليمية المحافظة على تطبيق الاجراءات الليبرالية) . وحتى لو حصل ذلك ، يتسائل المرء فيما إذا كان سيوجد طلب أجنبي كاف واستعداد للاستيراد ، الأمر الذي سيحول مئات الملايين من الفلاحين الصينيين إلى عمال في مصانع التجميع . وبديل ذلك ، أن يقوم اليابانيون والصينيون بالاستثمار في صناعة الانسان الآلي في بلادهم ، إن لم يكونوا قادرين على الاستثمار في المقاطعات الداخلية رخيصة التكاليف لأسباب مادية أو سياسية . وإذا حصل ذلك ، فإنه سيقلص فرصة الصين بتحول ثابت ، مرحلة بعد مرحلة ، نحو اقتصاد حديث يتميز بدخل فردي عالٍ .

في مواجهة ذلك ، يبدو أن الثورة التكنوحيوية في الزراعة تعد بالأمل لكلا

* كنوع آخر من التعارض ، نقلته جريدة نيويورك تايمز (١٩٩٢/١/٢٧) .

البلدين . وتحتاج الحكومتان الصينة والهندية ، مع بدء إضمحلال النتائج الايجابية للثورة الخضراء ، ومع وجود القليل من الأرض الصالحة للزراعة ، ومع خطر كسف النمو السكاني للانتاج الغذائي ، تحتاجان إلى تشجيع كل الطرق الممكنة لتحسين المردود الزراعي . وإذا كانت التكنولوجيا الحيوية ، بما فيها الهندسة الجينية ، ستسمح «لسلطة الأرض» بالتفوق على النمو السكاني ، عندها يمكن تجنب الكثير من النتائج المخيفة مثل سوء التغذية والمجاعة وازدياد معدلات الوفاة والتذمر الاجتماعي ، أو على الأقل تقزيمها . فابتداع محاصيل يمكنها النمو في ظروف شبه جافه تقاوم الأمراض بشكل أفضل ، أو بكل بساطة ذات مردود كالوري أكبر ،سيكون ، بكل وضوح ، مفيداً . وعليه ، يخصص كلا البلدين مصادر كبيرة للابحاث والتطبيقات التكنوحيوية في مجالات استنبات المحاصيل والأجنّة الحيوانية وانتاج الغاز من مصادر عضوية . وسيلعب هذا الأمر دوراً هاماً في تقوية البلدين ، فكلاهما يمتلك من العلماء في هذه الحقول (عكس معظم بلدان جنوب الصحراء الأفريقية) بما يؤهلهما للتطور ، وبخاصة أن هذه المجالات لا تحتاج إلى رأسمال كبير مثلما هو الحال في مشاريع التكنولوجيا المتطورة .

لا تفوق المخاطر التي تتعرض لها الصين والهند جراء الثورة التكنوحيوية في الزراعة ، على المدى القريب ، في وزنها وزن هذه الفوائد المحتملة ؛ لكن يجب النظر إلى هذه المخاطر بجدية . ومن السخرية بمكان أن يظهر الخط الأول إذا حدثت ، فعلاً زيادة هامة في المردود الزراعي ، سنة بعد سنة ، بأكثر من النمو السكاني . وذلك لأن المزارعين لا يستطيعون احتمال تطبيق تكنولوجيا حيوية جديدة ؛ وعلماً أن هذا الأمر قد يبدو احتمالاً بعيداً ؛ الاّ أنه ، وبما أن الأختراقات العلمية تحدث ، غالباً ، بسرعة مذهلة ، من الصعب عدم أخذها بالحسبان . مثل ذلك التوسع في الانتاجية سيكون أمراً مرحباً به في سنواته المبكرة ؛ ومع ذلك ، ومع الزمن ، قد تقود تلك التكنولوجيا إلى أزمة انتاج زراعي فائض مثل ذلك الذي أثر على الزراعة الأميركية في عدد من المناسبات خلال القرن الماضي . ويعتمد كل شيء على سرعة التغيير ، فلقد احتاج الأمر مئة سنة كاملة من الازدياد في الانتاجية ، مع ما صاحب ذلك من اغراء بالتوسع في التوظيف في كل مكان ، لتقليص نصيب الزراعة الأميركية في مجمل القوة العاملة من أغلبية واضحة إلى مجرد نسبة ٣٪ التي تشكلها اليوم . والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو: هل سيكون لدى الصين والهند ، اللتان توظفان بالتالي ثلثي وثلاثة ارباع قوتهما العاملة في الزراعة ، الوقت الكافي لتحقيق هذا التحول ، بخاصة إذا

أخذنا بعين الاعتبار مستوى الخطوات المتسارعة للتغير التكنولوجي فيهما ؟ إذا لم يتوفر هذا الوقت ، يمكن للتذمر الريفي أن يكون أكثر عنفاً من ذلك الذي يحصل بين المزارعين الفرنسيين والكوريين اليوم .

وقد يأتي الخطر الثاني ليس من تطبيق التكنولوجيا الحيوية التي تعزز سلطة الأرض ، بل من النمو الكبير للتجارب المختبرية التي تقوم بها شركات الصيدلية والكيميازراعية الغربية ، والتي تشكل تحدياً لكل انواع الزراعة التقليدية التي تم نقاشها سابقاً * . ومن الصعب ، بالطبع ، القول بكيفية تأثير ذلك على كل من الصين والهند . فأي منهما لا يشبه الاقتصاديات الموجودة في أميركا الوسطى ومنطقة الكاريبي وأفريقيا جنوب الصحراء التي حصلت ، تقليدياً ، على العملة الصعبة من خلال تصدير انتاجها الرئيسي (السكر ، المطاط ، الفانيلا) والتي تجد الآن منتجاتها وقد نافستها المنتجات المناظرة لها التي تنتجها المختبرات . ذلك لأن الزراعة في الصين والهند حيوية للحاجات الداخلية ، أما الصناعة فيهما فهي التي تركز علي انتاج المواد الخاصة بالتصدير إلى الأسواق الخارجية . ومع ذلك ، لا يزال هذين البلدين يريدان تجنب الاعتماد ، غير الضروري ، على المؤسسات التكنوحيوية الغربية التي تميل إلى تحقيق الأرباح العالية ، لأن ذلك ، وبكل بساطة ، سيفاقم مشكلة هروب الرأسمال لدفع بدلات براءات الاختراع والتقنية وحقوق الملكية وما شابه ذلك . وأخيراً ، إذا كان لا بد للاختراقات أن تحصل في انتاج الغذاء في المختبرات في نفس الوقت الذي تنتج فيه المزارع فائضاً كبيراً ، إذن فإن مشكلة تقليص نصيب القطاع الزراعي في الاقتصاد ، بشكل معقول ، ستتفاقم بدلاً من أن تحل .

وإذا حاول المرء دراسة تأثير ثورة الاتصالات والثورة المالية العالميتين على الصين والهند فلا بد وأجد أن التشابه بينهما ، في هذا المجال ، ليس واضحاً أبداً . فمن وجهة نظر القيادة الصينية ليست الرؤية التي تقول بعالم بلا حدود إلاّ أمراً مشكوكا فيه ، وليس سبب ذلك ، مواقف ثقافية قديمة ضد الأجانب . فمن ناحية اقتصادية يفيد نظام الاتجار برأس المال والعملات ، الذي يعمل لاربع وعشرين ساعة يومياً ، تلك الشركات والمجتمعات الغنية مالياً والبنوك ومؤسسات مالية اخرى الذين يضيفون قيمة إضافية إلى عمليات الاتجار تلك . واذا ما أخذنا بعين الاعتبار الواقع الراهن للاقتصاد السياسي الصيني فإن القليل مما قيل أعلاه يبدو مغرياً أو مناسباً للصين . ومن المؤكد أن الصين

---

* انظر الفصل الرابع .

تحتاج البنوك لترتيب الاوضاع المالية للمشاريع المختلطة مع شركة غربية أساسية ، أو للتعامل مع العملات التي تتدفق إلى الصين كثمن لصادراتها - وكما يؤمل ، ومع التكاليف الرخيصة لليد العاملة فيها ، ستستمر المقاطعات الساحلية والمناطق الحرة بتوفير مواقع مغرية لمصانع التجميع التي تقيمها الشركات المتعددة الجنسيات . ولكن ذلك لن يكون نفس الشيء كما لو قامت به الصين نفسها ، أو بالأحرى كانت بنوك ومصانع الدوله الصينية تخطط لتكون لاعباً أساسياً مستقلاً في المجال الدولي بحيث تختفي الحكومة خلفها ولا يظهر إلاّ المساهمين والمحللين أمام العالم .

السبب الآخر الذي يجعل القيادة الصينية تنظر شزراً إلى التفاعل الدولي عبر البريد الالكتروني وبث الأقمار الصناعية ونشاطات عمالقة الاعلام القائمة على اساس سوق اعلامية حرة وما شابه ذلك ، هو أن تلك التطورات «تهدد» ، «بوضوح» ، نظامهم السياسي السلطوي . فآلات الفاكس التي تربط الطلبة بإخوتهم الخونة في الخارج ، والأقمار الصناعية التي تبث برامج أميركية أو يابانية إلى شاشات التلفزيون الصيني والصحف والكتب التي تناقش مواضيع خطرة وتطرح تساؤلاً حول احتكار الحزب السياسي ، كلها أمور تلقى الشك من قبل القيادة الصينية ، بخاصة بعد الدور الذي لعبته في احداث العام ١٩٨٩ في ساحة تيان آن مان . يمكن لبكين أن تدعم التحديث الاقتصادي بحذر ، لكن لا مجال فيها للعب الحر بالأفكار التي تميل لتحدي السلطة القائمة والعادات الاجتماعية التقليدية .

في هذا الاطار يجد المرء في الهند احتمالات مختلفة ومخادعة . فالهند ، كما ذكر سابقاً ، تضم طبقة متوسطة كبيرة ومتفتحة ، وتمتلك عدداً لا بأس به من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم (بالاضافة إلى شركات القطاع العام الكبيرة) ينخرط العديد منها في مشاريع مختلطة . ومن المعروف ان سكانها مشهورين بتخريج علماء الرياضيات والمهندسين والاقتصاديين . ويمتاز سكان الهند بمعرفتهم اللغة الانجليزية التي تعتبر لغة المال والكومبيوتر والاتصالات والأعمال الاقتصادية الدولية المختلفة . وراهناً ، تنتصب مشاريع الكومبيوتر الشبيهة بوادي «السيلكون» في أميركا ، حول مدن مثل بانغلور في جنوب الهند . وإذا ما تم تقليص العقبات البيروقراطية والتشريعية التي تعيق تطور النظام التجاري الهندي ، يمكن أن تظهر طبقة من المقاولين والمصممين ومهندسي برامج الكومبيوتر والمستشارين والمحامين والوسطاء لتقوم بدور في السوق العالمية ولتحصد فوائد العالم بلا حدود .

لكن إن حصل ذلك ، فستبقى المشكلة الأكبر ؛ فكما لوحظ سابقاً ، يخلق بروز طبقة من «المحللين الرمزيين» في المجتمعات المتطورة فجوة مقلقة بين الأقلية التي يمكنها الاستفادة من الاتجاهات عبر القومية الجديدة وبين الأغلبية التي يجري تهميشها باستمرار اثناء العملية . وإذا كان هذا الأمر سيؤذي النسيج الاجتماعي (لنقل) للولايات المتحدة ، فكم سيكون الأثر اكبر في الهند التي لم تشهد بعد ثورة صناعية ، ناهيك عن عدم استعدادها للتأقلم مع الشروط عبر القومية للخدمات المهنية ذات القيمة المضافة العالية ؟ واذا ما أخذنا بالاعتبار الفجوة الأكبر من ذلك في الدخل ونمط الحياة التي يمكن ان تحدث في الهند ، فكيف سيكون مريحاً وجود جزر مزدهرة في بحر من الفقر ؟ وهل سيستطيع مثل هؤلاء الأفراد القلائل الذين تزدريهم الجماهير الهروب إلى مواقع عبر البحار ؟

* * *

إن أفضل شيء مثالي يمكن أن يحصل للهند والصين – بمقاوليهما وفلاحيهما ، بعمالها وفتيات تنظيف الملابس – هو التمتع بارتفاع مستمر بمستوى المعيشة . وهذا الارتفاع لن يصل ، بالطبع ، إلى مستويات الدخل الغربية ، لأن الفجوة بكل بساطة كبيرة جداً ، لكنه سيكون ، من المؤكد ، تحسناً كبيراً إذا أمكن دفع معدل دخل الفرد السنوي الراهن والبالغ ما بين ٣٠٠ – ٣٥٠ دولار إلى مستواه في المكسيك ( حيث معدل الدخل الفردي بالنسبة للدخل الاجمالي المحلي ١٨٢٥ر١ دولار سنوياً) أو ربما إلى مستواه في المجر (٢٣٧ر٢)(70) .

لسوء الحظ ، ما لم تحصل اختراقات تكنولوجية جديدة في السيطرة على البيئة ، وما لم تنقل تلك التكنولوجيا بالجملة إلى الصين والهند ، فسيكون لذلك الارتفاع بمستوى المعيشة نتائج مؤسفة على بيئتهما . وتوجد راهنا دلائل متزايدة على الضرر الذي سببه النمو السكاني والتحديث . فلقد تم الانطلاق نحو التصنيع في الصين بعد العام ١٩٥٠ دون اعتبار للمناخ والموارد المائية أو للريف بصورة عامة . وكنتيجة لذلك توجد الآن مناطق صناعية هوائها ملوث جداً لا يمكن رؤيتها (حتى في طقس غير غائم) بواسطة الأقمار الصناعية لعدة أشهر . وفي كل عام تخسر الصين نحو خمسة بلايين طن من سطح تربتها ، ويختفي نحو ١ر١ مليون هكتار سنوياً من الأرض الزراعية بسبب امتداد مساحة المدن إلى الخارج ، وتتلوث الاف الأميال من الانهار بالمواد السامة الكيماوية الصناعية ، ولقد دمّر ما مقداره ثلث مناطق الصيد الساحلية

بالتلوث ، أما الهواء في بكين فهو أقذر بثلاثة عشر ضعفاً منه في نيويورك وملوث بأكثر من خمسة وثلاثين ضعفاً منه في لندن(71) . وعندما تحدث فيضانات كبيرة ، كما يحصل من وقت لآخر ، تكون الخسارة في سطح التربة أكبر ، بسبب القضاء على الغابات * . وعلى الرغم من الاعتراف المتأخر بهذه المشاكل من قبل السلطات الصينية – خلق مناطق الحفاظ على الطبيعة ، واجراءات لمكافحة التلوث ، ومخططات زرع الأشجار – يستمر مجمل الوضع بالسوء(72) .

والقصة في الهند نفس القصة . فبسبب النمو السكاني فقدت المنطقة التي تحيط بنيودلهي ٦٠٪ من غاباتها خلال العقد الأخير فقط ، وذهبت الاشجار المقطوعة لتستعمل في أغراض الطبخ والتدفئة ... الخ . ولقد اشار تحليل ظهر مؤخراً إلى أن الفقر واستمرار القضاء على الغابات والأثر السلبي للتنمية الاقتصادية وصل بالتلوث البيئي إلى «نسب عالية خطيرة» .

يقول التقرير : «من أصل الـ ٣٠٤ مليون هكتار التي تتشكل منها البلاد يخضع ٦٠٪ للتدهور الايكولوجي . ويعيش نحو ٨٠٪ من السكان في ظروف معيشية متدنية وجميع الانهار الاربعة عشر ، بما فيها نهر الجانج ، التي توفر نحو ٨٥٪ من مياه الشرب في البلاد ، ملوثه . وقد تضاعفت الأمراض التي سببتها مستويات الغذاء المتدنية أو الأغذية الملوثة خلال الثلاثين عاماً الماضية . ويعتبر ما نسبته أكثر من ٨٠٪ من كل المرضى في المستشفيات ضحايا للتلوث البيئي»(73) .

وعلى المرء الاعتراف بوجود وعي متنام بمثل هذا الضرر ، بخاصة من قبل الطبقات المتوسطة في الهند ؛ ويوجد من الخطط الكثير لتنظيف الانهار ولوقف قطع الغابات وللحفاظ على الحياة البرية ولتقييد التسرع في استخراج المعادن من المناجم وللسيطرة على تلوث الهواء . ومع ذلك ، إذا حدث ما قاله رئيس الوزراء السابق راجيف غاندي من أن «الفقر الجماعي يجبر الفقراء على القضاء على البيئة التي يعيشون عليها لمحض البقاء» فإن تلك العملية السالفة الذكر لن تتوقف إلا اذا توقف النمو السكاني والفقر نفسيهما(74) . إن المعضلة حساسة جداً ، لإنه إن كانت الطريقة الوحيدة لتخفيف الفقر هي زيادة التصنيع بشكل كبير ، فستعاني البيئة الهندية أكثر

---

* والضرر الذي تلحقه الفياضانات اكبر في الأزمان الراهنة لأن الفلاحين ، ويا للسخرية ، الأحرار الآن للعمل في قطع أرضهم ، اكثر ترددا في الذهاب ، بعد تعبئتهم من الحكومة ، للالتحاق بفرق مكافحة الفيضانات .

فأكثر .

لمثل هذا الضرر البيئي ، بالطبع ، تبعات عميقه على صحة الشعبين الهندي والصيني ، وبالمثل على المناخ العالمي . وكما لاحظت مجلة الايكونوميست البريطانية فإن هدف دينغ هسياو بنغ «البسيط والمخادع» بزيادة الدخل المحلي الاجمالي في الصين إلى ١٠٠٠ دولار للشخص الواحد مع العام ٢٠٠٠ يعني أن على الاقتصاد الصيني أن يتضاعف ثلاث مرات حجماً : «بالطبع لن يحدث ذلك ، ولكن محاولة احداثه بوسائل سهلة – وهي الوسيلة التي سيتبناها الصينيون – سيعني بناء محطات للطاقة ومصانع . وهذه المحطات والمصانع ستعتمد على الفحم الصيني الذي يبلغ معدل الرماد فيه ٢٧٪ ومعدل السلفور حوالي ٥٪ . وبهذا سيعاني ملايين الصينيين من أمراض صدرية . وستختفي بضعة مدن أخرى عن صور الأقمار الصناعية»(75) .

ومن المحتمل أن تزداد أثار التلوث البيئي ، على سبيل المثال ، إذا نفذت الحكومة الصينية نواياها الطيبة بأن يكون في كل بيت ثلاجة مع العام ٢٠٠٠(76) . فإذا صدر عن مئات الملايين من الثلاجات اكسيد الكربون والفلوريد وصعد إلى الجو ، فإن استمرار الضرر في طبقة الاوزون التي تحمي الغلاف الجوي سيكون كبيراً . وحسب كلمات أحد الصحفيين «تشكل طموحات الصين الصناعية ... خطراً على كوكبنا»(77). وينطبق نفس القول ، فرضاً ، على طموحات الهند الصناعية .

ما سبق قوله يترك لغزاً جباراً على الصين والهند وبقية العالم أن يحلوّه . فكلا هذين البلدين منخرطين في سباق مع الزمن ، لإنه إذا استمر نمو سكانهما فسيقضي ذلك النمو على مكاسبهما في الزراعة والصناعة ويقلص التوقعات بزيادة الدخل الحقيقي ، وسيزيد عدم التوازن الاقليمي سوءاً ، وسيضر بالسلام الاجتماعي . وباختصار ، اذا فشلت الصين والهند في الهروب من مصيدتهما المالثوسيّة ، فسيشهد جزء كبير من سكان الأرض ، في مطلع القرن الحادي والعشرين ، فقراً متزايداً وسوء تغذية أكبر . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى إذا استطاعت الصين والهند ، بعدد سكانهما الذي يبلغ ثلاثة مليارات نسمه ، مضاعفة معدل مستوى معيشتهما (الى المستويات التي قد يجدها الغرب منخفضة) فلن يضر ذلك ببيئتهما المحلية وبالصحة العامة فحسب ، بل سيهدد أيضاً مجمل مناخ الأرض . ومع أن هذا الخطر المحتمل قد بدأ يقرع جرس الانذار في العالم المتطور ، سيكون من غير المنظور ، ومن السخيف ، أن يحاول الغرب الضغط على الهند والصين للتخلي عن خططهما للتنمية الاقتصادية .

وسيكون مثل هذا الضغط ، ايضاً ، نفاقاً لأن المجتمعات المتقدمة (بخاصة الولايات المتحدة) توقع ضرراً أكبر بمناخ الأرض بالنسبة للفرد الواحد .

لذلك ، يظل الحل الوحيد المنطقي هو محاولة العالم المتطور مساعدة سكان هذين البلدين العملاقين ، برأسماله وتكنولوجيته وفكره ، على تجنب الفقر دون الحاق ضرر بأنفسهم وبكوكبنا ؛ وفي نفس الوقت على الغرب أن يحتضن الحلول التكنولوجية ، ويبدل انواع الطاقة التي يستعملها وأنماط الحياة التي يعيشها ، حتى يقلص ما يقوم به هو من الحاق أضرار أكبر بالبيئة العالمية .

وإذا سأل المرء إذا كان مثل هذا الحل ممكنا ، فإن الأمر يحتاج إلى المزيد من النقاش . إذ لا يبدو أن السياسيين الأميركيين والأوروبيين المنشغلين بالحملات الانتخابية للوصول إلى السلطة ، والذين يركزون اهتمامهم ، لذلك ، على مسائل محلية ، مستعدين لمواجهة السؤال المطروح . ومع ذلك ، أصبح من الواضح أنه وإن لم تعترف الأمم الغنية والفقيرة بأنها تعيش في نفس الفضاء الحيوي ، فإن المعضلات التي تواجه الصين والهند ستتفاقم ولن تكون النتائج ، في هذه الحال ، محليّة صرفة .

******************

## البـــاب الثاني

## الفصل العاشر

# الرابحون والخاسرون في العالم النامي

# الفصل العاشر
## الرابحون والخاسرون في العالم النامي

لا يوجد ما يوضح الاختلافات المتسارعة بين البلدان النامية بشكل افضل مما توضحه الحقيقة القائلة أنه في الستينات كان الدخل الفردي في كوريا الجنوبية ، بالضبط ، نفس الدخل الفردي في غانا ( ٢٣٠ دولار ) أما اليوم فإن ذلك الدخل عشرة اضعاف أو ثلاثة عشر ضعفا أفضل منه في غانا(1).

كلا البلدين ( كوريا الجنوبية وغانا ) كانا يمتلكان اقتصادا زراعيا وعاشا نصف قرن أو اكثر من الحكم الاستعماري . ومع الاستقلال واجه كليهما عقبات عديدة في محاولاتها « اللحاق » بالغرب ، ومع أن كوريا كانت تتمتع بانسجام ثقافي تاريخي أكبر ، فلربما ان حظوظها كانت أقل وعداً لانها لا تمتلك سوى القليل من المصادر الطبيعية ( ما عدا التنغستون» ولأنها عانت ، بشكل كبير ، خلال الحرب التي مرت بها بين العامين ١٩٥٠-١٩٥٣ . ومع ذلك ، وبعد عقود مرت ، تظل دول افريقيا الغربية من بين أكثر البلدان التي يضربها الفقر في العالم - فمعدل الدخل الفردي على أساس الناتج المحلي الاجمالي في النيجر وسيراليون وتشاد اليوم ، على سبيل المثال ، أقل من ٥٠٠ دولار سنويا (2) بينما تدخل كوريا صفوف الاقتصاديات المرتفعة الدخل . وتخطط كوريا الآن ، التي اصبحت الدولة التجارية الثالثة عشر في العالم ، لتصبح واحدة من اكثر الدول غنى في العالم(3) ، بينما تواجه دول أفريقيا الغربية مستقبلا ، على الأقل على المدى القريب ، يعج بالفقر المزمن وسوء التغذية وفقر الصحة والتخلف . وأخيرا ، وبينما يصاحب رفاه كوريا المتنامى ، إنخفاضاً في النمو

السكاني ، لا تزال معظم البلدان الأفريقية تواجه انفجارا سكانيا يقضي على أي مكسب تحقق في المنتوج الوطني .

ليس هذا الاختلاف جديدا ، لأنه كانت توجد دائما مجتمعات أغنى وأفقر ؛ وعلى سبيل المثال كانت فجوة الرفاه في القرن السابع عشر ( لنقل) بين أمستردام والساحل الغربي لايرلندا ، أو بين ميناءين هنديين مثل سورات وكالكونا (4) وسكان قرى الهضبة في غينيا الجديدة ملحوظة جدا ، مع أنها من الممكن أن لا تكون مساوية للثغرة بين أمم اليوم الغنية والفقيرة . ويتمثل الفرق في أن ثورة القرن العشرين الاتصالاتية العالمية قد جعلت مثل تلك الفروق معروفة بشكل اوسع . مثل هذا الأمر يمكنه زرع الازدراء بين الشعوب الفقيرة ضد المجتمعات المزدهرة ، ولكن يمكنه، أيضا، حفز الرغبة للتقليد ( مثلما قلدت كوريا اليابان ) . والمسألة المفتاحية هناهي: ما الذي نحتاجه لتحويليل الأمم « التي لا تملك » إلى أمم « تملك » ؟ هل يتطلب الأمر ، ببساطة،تقليد التقنيات الاقتصادية ، أم أنه يتطلب الاستفادة من أمور حيوية ، كالثقافة والبنية الاجتماعية والمواقف من الممارسات الأجنبية ؟

إن هذا التناقض في أداء شرق آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء.يجعل تعبير « العالم الثالث» مجرد لغو وبشكل واضح . ومهما كان التعبير مفيدا في الخمسينات ، عندما كانت الدول الفقيرة وغير المنحازة التي خرجت من الاستعمار حديثا ، تحاول أن تظل مستقلة عن كتلتي الدولتين العظميين (5) ، جعل صعود الدول النفطية الغنيه جدا بعد عقد من الزمن المسألة مثار شك . والآن ، ومجتمعات شرق آسيا المزدهرة تتمتع بدخل فردي أعلى منه في روسيا وأوروبا الشرقية وحتى منه في بعض بلدان اوروبا الغربية مثل البرتغال ، يبدو أن العالم أصبح أقل اختلافاً من أي وقت مضى . ومع انشاء الشركات المساهمة التايوانية والكورية لمصانع التجميع في الفلبين ، ومع انشائها شبكات توزيع لمنتجاتهم داخل المجموعة الأوروبية ، علينا الاعتراف بالفروق الموجودة بين الاقتصاديات غير الغربية . ويحدد بعض الباحثين الآن خمس فئات منفصلة من البلدان النامية * للمساعدة في تقويم الاحتمالات المختلفة التي تنتصب امام مجتمعات

---

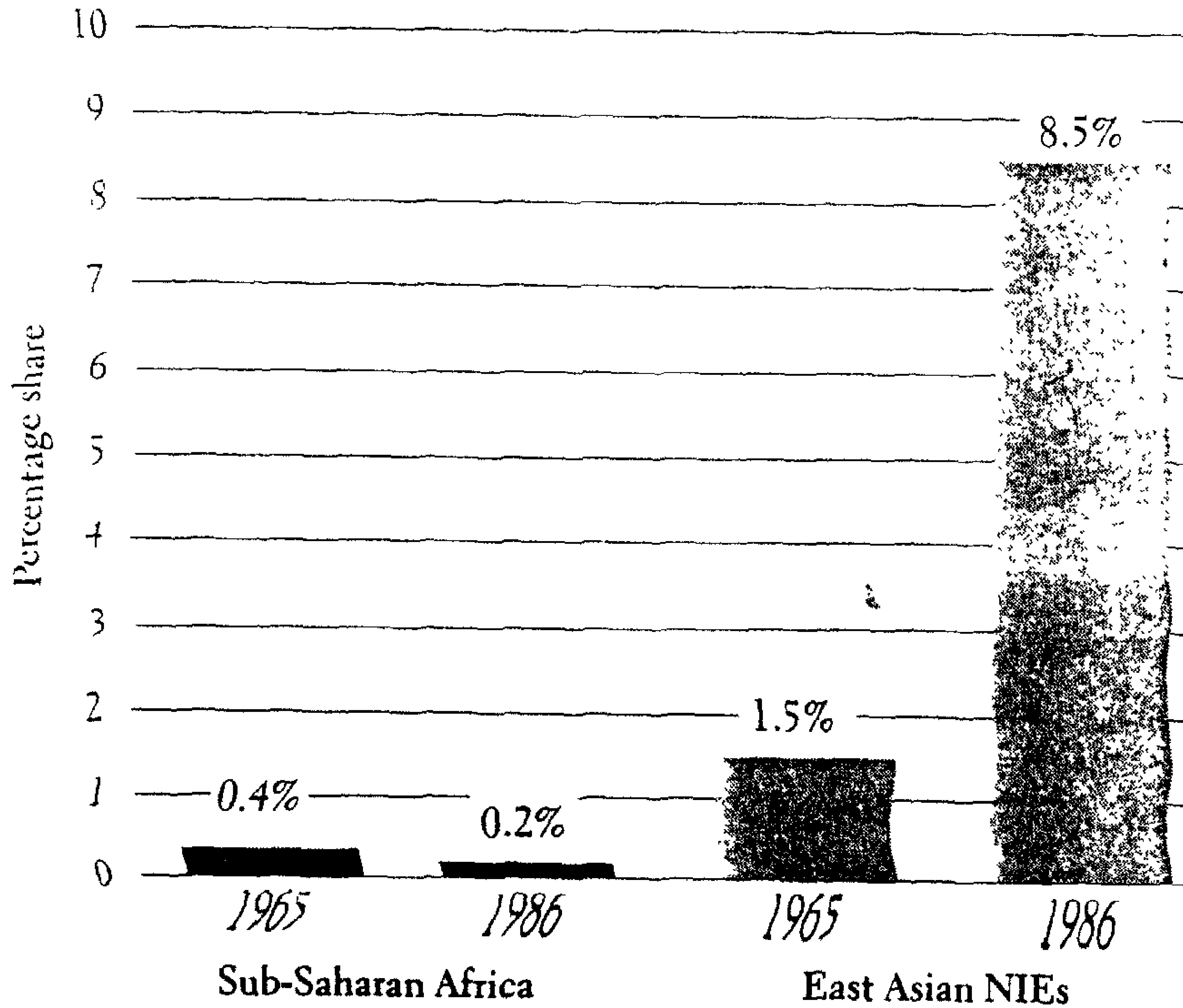
* التقسيم التالي قام به رافنهيل (انظر الملاحظة رقم ٦ في هذا الفصل) هو : الدول المصدرة للنفط ذات الدخل المرتفع ، الاقتصاديات التي تتصنع حديثاً والتي تتمتع بدول قوية ومستوى منخفض نسبياً من الديون (تايوان ... الخ) الاقتصاديات التي تتصنع حديثاً مع جهاز دولة قابل للتحدي ويعاني من مشاكل الديون (الارجنتين وبولندا) دول محتملة التصنيع (ماليزيا وتايلاند) ومنتجوا البضائع الأساسية (في جنوب الصحراء الأفريقية وأميركا الوسطى) .

آسيا وأفريقيا وأمير كا اللاتينية(6)

يؤكد النمو النسبي للاقتصاد وعلى الصعيد القومي في الثمانينات هذه الاختلافات . فلقد نمت الاقتصاديات الشرق آسيوية بالمتوسط بمعدل سنوي مثير للاعجاب يصل الى حدود ٤ر٧٪ ، اما النمو في أفريقيا وأمريكا اللاتينية فلم يكن سوى ٨ر١٪ و ٧ر١٪ بالتتالي (7)- وبما أن عدد سكان هاتين المنطقتين ينمو بشكل اسرع من النمو الاقتصادي فيهما كانت النتيجة الصافية أنهما رجعا الى الوراء بشكل مطلق ونسبي . وبرزت في هذا العقد ،أيضا ، الاختلافات في البنية الاقتصادية ، فكانت البلدان الافريقية وبلدان اخرى منتجة للبضائع الأساسية تتطلع الى اسعار أعلى للمواد الخام ، بينما كانت بلدان شرق آسيا التي يعتمد اقتصادهاعلى التصدير تسعى لإبقاء اسعارها منخفضة . اما الاختلاف الأكثر دراماتيكية فكان حول الحصة التي يسعى كل بلد إليها من التجارة العالمية بالمواد الصناعية الذي يعتبر مؤثراً مفتاحيا للقدرة على التنافس الاقتصادي . ( الرسم البياني رقم ٦ )

رسم بياني رقم (٦)

الحصة في تجارة الصناعات الدولية



وعليه ، بينما لا يزال بعض الباحثين يشيرون الى وجود اقتصاد عالمي مزدوج(8) يضم بلدانا غنية وفقيرة ، ما يظهر الآن هو تخالف ، متزايد ويتفحص بقية هذا الفصل سبب ذلك .

***

إن الدول النامية الاكثر نجاحا باللحاق بالغرب هي تلك الدول التجارية في منطقة المحيط الهادئ وشرق آسيا . فيما عدا البلدان التي تسيطر عليها الشيوعية في المنطقة تمتعت بلدان حوض الهادئ ( بما فيها المناطق الغربية لكندا والولايات المتحدة وجزئيا استراليا ) بازدهار طويل الأمد في الصناعة والتجارة والاستثمار ، لكن مركز ذلك الازدهار يقع في الجانب الآسيوي من المحيط الهادئ ، حيث قامت اليابان بإعطاءه طاقة اساسية بفعل نموها الاقتصادي الخاص المشهود وبفعل الحوافز التي قدمتها للبلدان المجاورة عبر الهادئ . وحسب احد المصادر :

« كان نصيب بلدان منطقة الهادئ الغربي ( وبخاصة شرق آسيا ، من الناتج القومي الاجمالي العالمي في العام ١٩٦٢ حوالي ٩٪ . اما اميركا الشمالية فكان نصيبها ٣٠٪ واوروبا الغربية ٣١٪ . وبعد عشرين عاما قفز نصيب منطقة الهادئ الغربي إلى أكثر من ١٥٪ بينما انخفض نصيب اميركا الشمالية الى ٢٨٪ وأوروبا الى ٢٧٪ .

ومن المحتمل أن يصل نصيب منطقة الهادئ الغربي من ذلك الناتج في عام ٢٠٠٠ الى حوالي ربع الناتج القومي / الاجمالي العالمي ، مع امكانية أن يقفز نصيب كل منطقة الهادئ من ٤٣٪ الى نصف الناتج القومي الاجمالي العالمي »(10)

وليس ازدهار شرق آسيا الراهن ، بالطبع، متماثلا ، اذ يميز الباحثون بين المراحل المختلفة للتنمية الاقتصادية والتكنولوجية في هذه المنطقة الواسعة . ويمكن للمرء ، تقديرا، ان يميز التقسيمات التالية .

أ- اليابان التي تعتبر الآن أكبر مركز مالي في العالم ، والتي أصبحت باستمرار، أبدع أمة في اكتشاف التكنولوجيا المتطورة غير العسكرية .

ب- «نمور » او « تنينات » شرق آسيا الأربعة أو ما يسمى بالاقتصاديات المصنعة حديثا في سنغافورة وهونغ كونغ وتايوان وكوريا الجنوبية ، والتي يمتلك البلدان

الأخيران منها سكانا أكثر ومساحة أكبر من دولتي المدينة الاخرتين ، ولكنها جميعا تمتعت بنمو حافزه التصدير في العقود الأخيرة .

جـ- الدول الاكبر في جنوب شرق آسيا مثل تايلاند وماليزيا وأندونيسيا التي اصبحت ، بفعل الحوافز التي تقدمها الاستثمارات الأجنبية وبخاصة منها اليابانية ، منخرطة في عمليات التصنيع والتجميع والتصدير ( من المشكوك فيه فيما اذا كان يجب ان تشمل الفلبين في اطار هذه المجموعة اولا » .

د- وأخيرا ، المجتمعات الشيوعية الفقيرة والمعوقة في فيتنام وكمبوديا وكوريا الشمالية ، وبالمثل ماينمار التي تتبع « طريقتها البورمية الى الاشتراكية » .

بسبب هذا المستوى من التطور المذهل يطلق الاقتصاديون في شرق آسيا تعبيرا عليه فيقولون إنه تطور « الإوزات الطائرة » الذي يقوده الطائر الياباني ، وتتبعه البلدان المصنعة حديثاً في شرق آسيا ، فدول جنوب شرق آسيا الكبيرة ... وهكذا ، فما انتجته اليابان في عقد واحد – ألعاب رخيصة الثمن نسبيا ، ادوات المطبخ ، البضائع الكهربائية – قلدته الموجة الثانية من الإوزات في العقد اللاحق والموجة الثالثة في العقد الذي يليه . ومهما تكن دقة هذا التشبيه فالصورة الاجمالية واضحة : إن هذه الطيور تطير داخل البلاد وتهدف الى مواقع مغرية .

من بين كل هذه الدول ، كانت للدول المصنعة حديثا في شرق آسيا هي التي اعطت المثال الأوضح عن التحول الناجح . ومع ان المراقبين البعيدين عن المنطقة قد يعتبرون هذه البلدان متشابهة ، إلا أنه توجد اختلافات واضحة بينها في المساحة وعدد السكان * والتاريخ والنظام السياسي . وحتى البنية الاقتصادية لهذه البلدان متمايزة في كل بلد ؛ وعلى سبيل المثال ، تعتمد كوريا ، التي بدأت توسعها بعد عقد ، على الأقل ، من توسع تايوان ( وتمت الدمقرطة فيها ببطء ) على بضعة مجمعات صناعية هائلة او ما يسمى ( شاييول ) التي تبلغ مبيعات الأربع الأكبر منها ( سامسونغ ، هونداي ، لاكي جولادستار ودايو ) نصف الناتج الاجمالي . على النقيض من ذلك ، تمتلك تايوان شركات صغيرة عديدة متخصصة في انتاج منتوج واحد او اثنين . وبينما يقلق التايوانيون من امكانية خسارة مشاريعهم امام العمالقة الأجانب ، يقلق الكوريون من احتمال عدم قدرة الشاييول على التنافس مع الصناعات الكبيرة مثل البتروكيماويات

* بينما يبلغ عدد سكان كوريا الجنوبية حوالي ٤٣ مليون نسمه ، وتايوان حوالي ٢٠ مليون نسمه ، يبلغ عدد سكان هونغ كونغ ٧ر٥ مليون نسمه ، وسنغافورة ٧ر٢ مليون نسمه .

وأشباه الموصلات وبناء السفن [11]

وعلى الرغم من مثل هذه الاختلافات البنيوية تتميز كل واحدة من هذه المجتمعات بصفات اساسية محددة ، اذا ما تم النظر اليها معا ، فإنها تساعدنا على فهم النمو الذي حصل فيها عقدا بعد عقد . أول هذه الصفات ، وربما أكثرها أهمية هي الاهتمام بالتعليم . وينبع هذا الاهتمام من التقاليد الكونفوشيه بالامتحانات التنافسية واحترام التعليم ، معززا بدور الأم اليومي الذي يكمل ما يتم تعليمه في المدرسة . تبدو مثل هذه العملية – المشابهة لما يجري في اليابان – في أعين الغرب وكأنها تركز كثيرا على الاستظهار والحصول على مهارات تقنية وتحقيق الانسجام ، اكثر مما تركز على تشجيع المواهب الفردية وإثارة الاسئلة حول السلطة . وحتى لو اعترف بعض المربين الشرق آسيويين هذه الأيام ، بهذه العقد ، فإن معظمهم يؤمن بأن انماط تعليمهم تخلق انسجاما اجتماعيا وقوة عمل مدربة جيدا . أكثر من ذلك لا يستثني تماثل النظام روحا تنافسية قوية جدا ، ففي تايوان ( حيث حصل ثلاثة عشر عضواً من أصل أربعة عشر عضواً من اعضاء مجلس الوزراء في العام ١٩٨٩ على شهادة الدكتوراة من الخارج ) يتم اختيار الثلث المتفوق ، فقط ، من بين الـ ١١٠٫٠٠٠ طالب الذين يمرون في امتحان دخول الجامعات الوطنية ، وذلك للتأكيد على أهمية التعليم الجامعي [12] . وربما كان أفضل ما يوضح هذا التأكيد على التعلم الحقيقة القائلة بأن لدى كوريا ( عدد سكانها ٤٣ مليون نسمه) ٤ر١ مليون طالب يدرسون في مؤسسات التعليم العالي ، وذلك مقارنة بمجرد ١٤٥ر٠٠٠ في ايران ( التي يبلغ عدد سكانها ٥٤ مليون نسمة) و ١٥ر٠٠٠ في اثيوبيا (التي يبلغ عدد سكانها ٤٦ مليون نسمه) و ١٥٩ر٠٠٠ في فيتنام (التي يبلغ عدد سكانها ٦٤ مليون نسمه) ؛ او من الحقيقة الاخرى التي تقول بأنه مع العام ١٩٨٠ « كان يتخرج من الطلبة المهندسين من الجامعات الكورية عددا يساوي عدد من تخرج من الجامعات في المملكة المتحدة وألمانيا الغربية والسويد معا »[13]

ويتمثل العامل الثاني المشترك بالمستوى العالي للمدخرات الوطنية . فمن خلال بعض الاجراءات المالية والضرائب والقيود على الواردات لتشجيع المدخرات الفردية ، توفرت مبالغ كبيرة من الرأسمال للاستثمار في الصناعة والتجارة بفوائد منخفضة. وخلال العقود القليلة الاولى من التنمية تم تقييد الاستهلاك الشخصي ومستويات المعيشة– من خلال قيود على انتقال الرأسمال الى الخارج واستيراد بضائع فاخرة اجنبية – حتى يتم استثمار المصادر في النمو الصناعي . وبينما ارتفع معدل الازدهار تم

استثمار معظم ثمار النجاح الاقتصادي ، مرة اخرى، لتحقيق توسع ابعد. وفقط عندما كانت الانطلاقة الاقتصادية تشق طريقها بدأ النظام بالتغير ، ازداد الاستهلاك وازدادت الصادرات وازداد استثمار الرأسمال في بناء المساكن مما سمح ، بالنتيجة ، لأن يلعب الطلب الداخلي دورا أكبر في نمو البلاد . يتوقع المرء ، في مثل تلك الظروف ، أن تنخفض المعدلات الاجمالية للأدخار . ومع ذلك ، وحتى في نهاية الثمانينات ، لا تزال الاقتصاديات المصنعة حديثا في شرق آسيا تتمتع بمعدلات ادخار قومية عالية كما يظهر في البيان رقم (٧) .

بيان رقم (٧)

معدلات ادخار مقارنة ١٩٨٧ (20)

| | |
|---|---|
| تايوان | ٣٨٫٨٪ |
| ماليزيا | ٣٧٫٨٪ |
| كوريا | ٣٧٫٠٠٪ |
| اليابان | ٣٢٫٠٠٪ |
| اندونيسيا | ٢٩٫١٪ |
| الولايات المتحدة | ١٢٫٧٪ |

تمثل المظهر الثالث في إطار سياسي قوي اقيم داخله النمو الاقتصادي .بينما تم تشجيع روح المقاولة والملكية الخاصة ، ولم تتبع « النمو » أبدا نموذج « دعه يعمل » الحر.فقد تم منح الصناعات الهادفة الى تحقيق النمو العديد من أشكال الدعم – التعويض عن الصادرات ، منح للتدريب ، وحماية تعرفية من التنافس الاجنبي . وكما لوحظ سابقا ، تم إنشاء نظام مالي ينتج مدخرات عالية بمعدلات مرتفعة . وساعدت السياسة الضريبيه قطاع الأعمال ، كما ساعدته سياسة الطاقة . وعملت الاتحادات العمالية في ظل عدد من القيود . وقننت الديمقراطية من قبل حاكم هونغ كونغ والادارة « الموجهة » في سنغافورة والنظامين العسكريين في تايوان وكوريا . ومؤخرا ، فقط ، تمت انتخابات حرة وسمح للأحزاب السياسية بالعمل . يحاجج المدافعون عن هذا النظام انه كان ضروريا لتقييد التقلبات التحررية اثناء فترة النمو الاقتصادي ، أما الاصلاحات الديمقراطية فهي « مكافأة » على صبر الشعب . والمقصود أن السياسات المحلية لم تكن

كما هي في الغرب ، ومع ذلك فإنها لم تؤذ التوسع التجاري .

وكان المظهر الرابع هو الالتزام بالصادرات ، عكس السياسة البديلة للواردات الهندية وسياسة التركيز على الاستهلاك في الولايات المتحدة ، وكان هذا المظهر تقليديا بالنسبة الى دولة تجارية مزدهرة مثل هونغ كونغ ، لكن تطبيقه قضى بتغيرات هامة واعادة بناء في تايوان وكوريا ، حيث كان يجب على المدراء وقوة العمل ان يتدربوا على انتاج ما يريده الزبائن الأجانب . وفي كل الحالات تم الحفاظ على قيمة العملة منخفضة حتى يمكن زيادة الصادرات وتقليص الواردات .

أكثر من ذلك ، استقبلت الدول المصنعة حديثا في شرق آسيا الظروف الدولية المواتية ، وسعر قوة العمل الأرخص فيها من الولايات المتحدة وأوروبا ، واستفادت من النظام الدولي التجاري المفتوح الذي أنشأته وحمته الولايات المتحدة ، بينما كانت تضع درعا حول صناعتها لحمايتها من المنافسة الأجنبية . ومع الزمن ، أدى كل هذا الى فوائض تجارية ، والى خطر الرد من – الحكومات الاوروبية والأمريكية ، بحيث يتم تذكير الدول المصنعة حديثا باعتمادها علي النظام الاقتصادي الدولي .

والأمرالمهم ، مع ذلك ، أن البلدان المصنفة حديثا ركزت على تصدير المواد الصناعية ، بينما استمرت بلدان نامية اخرى بالاعتماد علي تصدير البضائع الاستهلاكية ، ولم تقم إلا بجهد قليل لتلبية أذواق المستهلكين الأجانب (15) . وإذا ما أخذنا بالاعتبار هذا التركيز على التجارة ، فليس من المدهش ان يعلم المرء أن آسيا ، الآن ، تتمتع بوجود سبعة من اكبر اثنى عشر ميناءاً عالمياً فيها .

وأخيراً ، تمتلك الاقتصاديات المصنعة حديثا في شرق آسيا نموذجا محليا هو اليابان ، لا تملكه ليبيا أو جواتيمالا او بوركينافاسو . فلأربعة قرون لاحظت شعوب شرق آسيا النجاح الدراماتيكي لجار غير غربي يعتمد على مهاراته التعليمية والفنية ، ومعدلات ادخاراته المرتفعة ، والاهداف البعيدة المدى للصناعة والسوق التي وضعتها الدولة ، وتصميمه على التنافس في الاسواق العالمية ، علما ان هذا الاعجاب باليابان يختلط هذه الايام بالخوف من الاندماج وأن تصبح هذه الدول أعضاء في تكتل للين تسيطر عليه طوكيو. وبينما تعتبر السوق اليابانية المحلية مهة جدا للدول المصنعة حديثا في شرق آسيا وانها تستفيد من الاستثمارات اليابانية ومصانع التجميع والمهندسين والمشاريع بصورة عامة ، فإنها غير متفائلة إلاّ قليلاً بمَا يَسمى بـ «مجال الرفاه المشترك الشرق آسيوي الكبير»(16) .

لا تظهر فوائد النجاح الاقتصادي ، فقط ، في ارتفاع مستوى المعيشة المستمر في شرق آسيا . فالأطفال في هذه البلدان غدوا ثلاثة أو أربعة إنشات أطول مما كانوا عليه في الأربعينات ، واصبحوا من اكثر الاطفال صحة في العالم :

«فطفل تايواني ولد في العام ١٩٨٨ يمكن توقع أن يعيش ٧٤ عاماً وهذا رقم أقل بعام واحد منه في الولايات المتحدة أو ألمانيا الغربية ، وأكثر بخمسة عشر عاماً منه من طفل تايواني ولد في العام ١٩٥٢ . وطفل كوري ولد في العام ١٩٨٨ يمكن توقع أن يظل ٧٥ عاماً فوق الأرض بدلاً عن ٥٨ عاماً في عام ١٩٦٥ . وفي العام ١٩٨٨ ضم غذاء التايواني ٥٠٪ أكثر من الكالورات في كل يوم مما كانت عليه الحال قبل ٣٥ عاماً . ويمتلك التايوانيون من التلفزيونات والهواتف والسيارات ٢٠٠ ضعف ما كانوا يمتلكونه عام ١٩٦٥ والحال في كوريا ، في هذه المجالات أكبر بكثير» .

بالاضافة إلى ذلك ، تتمتع الاقتصاديات المصنعة حديثاً في شرق آسيا بمعدلات تعليم عالية تؤكد ، مرة أخرى ، أنها معاً أقرب إلى أمم العالم «الأول» منها إلى البلدان النامية الفقيرة .

والسؤال الآن هو : هل سيظل هذا التقدم قائماً حتى القرن الحادي والعشرين ؟ من الناحية السياسية غير واضح ما هو مستقبل هونغ كونغ* ، وتعيد العديد من الشركات بناء مواقع مقراتها الرئيسة في مكان آخر . وتظل تايوان منبوذاً دبلوماسياً في المنطقة بسبب دعاوي بكين التقليدية [باعتبارها جزءاً من الصين] ، ولا تزال كوريا الجنوبية تشعر بالتهديد من النظام العسكري الذي يخبأ لها المفاجئات من الشمال . وليس من المؤكد ما سيكون عليه مستقبل الصين – وسيبيريا – . كما أن الارتفاع في أسعار البورصات الآسيوية في الثمانينات (وسببه الزيادة الكبيرة في عرض النقود) كان زائداً عن الضرورة وخاضع للتقلبات والتوقعات ومصيره التعثر . وتهدد ميول الحماية في العالم المتطور الدول التجارية بأكثر مما تهددها فيه الضغوط الخارجية بالتخلي عن دعم الاسعار للمزارعين المحليين . لقد قلص ارتفاع قيمة العملتين الكورية والتايوانيه مداخيل البلدين من الصادرات كما قلص مجمل معدل النمو . وقامت بعض الشركات اليابانية بنقل مواقع انتاجها إلى البلدان المجاورة التي تتمتع بتكاليف انتاج أقل مثل تايلاند وجنوب الصين . بالاضافة إلى ذلك ، كان للارتفاع الحاد في أسعار النفط أثراً على زيادة رقم فاتورة الواردات . كما أن الأجور المرتفعة (ارتفعت الاجور بنسبة

* ينتهي عقد ايجار هونغ كونغ من الصين لبريطانيا في العام ١٩٩٦ (المترجم) .

١٤٪ في العام ١٩٨٨ وبنسبة ١٧٪ في العام ١٩٨٩) تؤثر على تكاليف العمل وعلى المنافسة . وأخيراً تضر الاضطرابات الطلابية والصناعية في هذه البلدان السلام الاجتماعي الغالي جداً على قلوب هذه الديمقراطيات الجديدة(19) .

بيان رقم (٨)

أرقام مقارنة لمستوى المعيشة(18)

| البلد | تكاليف الحياة عند الميلاد ١٩٨٧ | معدل تعلم البالغين ١٩٨٥ ٪ | الدخل الفردي على أساس الناتج القومي الاجمالي (دولار) |
|---|---|---|---|
| النيجر | ٤٥ | ١٤ | ٣٠٠ |
| توجو | ٥٤ | ٤١ | ٣١٠ |
| الهند | ٥٩ | ٤٣ | ٣٤٠ |
| سنغافورة | ٧٣ | ٨٦ | ٩٫٠٧٠ |
| كوريا الجنوبية | ٧٠ | ٩٥ | ٥٫٠٠٠ |
| اسبانيا | ٧٧ | ٩٥ | ٧٫٧٤٠ |
| نيوزيلاندة | ٧٥ | ٩٩ | ١٠٫٠٠٠ |

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى قد يؤدي ما يلي إلى آلام متزايدة : معدلات الادخار العالية جداً . الاعداد الكبيرة من المهندسين والفنيين التي تتخرج من الجامعة كل يوم. ما خلقته القوة الشرائية للعمال التي تتزايد باستمرار من سوق محلية مزدهرة، استثمار الحكومة المتزايد من الاموال في الاسكان والبنية التحتية والمنافع العامة . ولن تنمو القوة العاملة بسهولة كما كان الأمر في السابق بسبب تقلص النمو السكاني، لكنها ستكون متعلمة بشكل أفضل وستنفق أكثر(20) . ويساعد النمو في الاستثمارات في الخارج ميزان المدفوعات على المدى الطويل . وفيما تنمو الأسواق الشعبية في اندونيسيا وتايلاند وماليزيا بمعدلات ذات رقمين ، تتفتح مجالات واسعة من العمل للدول التجارية . أما ارتفاع قيمة العملة (أو كونها أصبحت عملة صعبة) يمكن ان يعوض عنه التزام بجودة الصادرات وبمعدلات مرتفعة من الاستثمار الصناعي وبالانتقال إلى مصنوعات جديدة ذات تكنولوجيا متطورة – أو تقليد اعادة بناء المعدات الصناعية اليابانية في الثمانينات عندما أصبحت عملتها صعبة . وليس ثمة مكان في

العالم يمكن فيه اعتبار معدلات نمو من ٥٪ أو ٦٪ «فقط» أمراً مقلقاً أو دليل على التدهور . فبعيداً عن حرب في شرق آسيا أو كساد عالمي ، تفيد المؤشرات أن «النمور» الأربعة قائمة على بنى أفضل ما تكون لتنمو بشكل أفضل في الصحة والثروة.

* * *

لتأكيد تلك النتيجة ، على المرء ، فقط ، أن ينظر في الصعوبات الراهنة التي تواجهها أميركا اللاتينية التي كانت في الثمانينات تفقد الأرضية التي تقف عليها بينما كانت منطقة شرق آسيا تربحها . وهنا ، أيضاً ، يجب اظهار التمايزات بين البلدان المختلفة في نفس القارة التي يعمرها ٤٠٠ مليون نسمة من السكان فوق منطقة تبلغ مساحتها ٧ ملايين ميل مربع تمتد من ريوجراندي إلى آناركاتيكا التي تتعدد فيها الثقافات السياسية والبنى الاقتصادية الاجتماعية . فالأرجنتين التي كانت في العام ١٩٠٠ تتمتع بمستوى معيشة يضعها في مصاف الاقتصاديات «المتطورة» تختلف جداً عن هند وراس وغويانا . وبالمثل ، حصل التغير السكاني في أميركا اللاتينية بأشكال ثلاثة متميزة ؛ فبلدان مثل بوليفيا وجمهورية الدومينيكان وهايتي تمتاز بمعدلات خصوبة عالية وبمعدلات توقع الحياة منخفضة ؛ أمّا المجموعة الوسطى – البرازيل ، كولومبيا ، المكسيك ، فنزويلا ، كوستاريكا ، وبنما – فقد بدأت تشهد تدهوراً في الخصوبة وتوقع أطول للحياة ؛ اما بلدان المنطقة المعتدلة مناخياً في الأرجنتين وتشيلي واورجواري فتتصف بصفات ديمغرافية مثيلة لتلك الموجودة في البلدان المتطورة[21] .

على الرغم من هذا التنوع يوجد من الاسباب ما يكفي للنظر في الآفاق الأميريكية اللاتينية بشكل مجمل : فالتحديات الاقتصادية التي تواجه المنطقة متشابهة، وبالمثل السياسات المحلية لهذه البلدان – وبالخصوص هشاشة ديمقراطيتها الجديدة – وكل بلدان هذه المنطقة متأثرة بعلاقتها مع العالم المتطور وبخاصة مع الولايات المتحدة.

قبل عدة قرون مضت ، لاح أن مستقبل أميركا اللاتينية سيكون مشجعاً . فالمنطقة التي كانت تشارك في ازدهار ما بعد العام ١٩٥٠ العالمي ، والتي استفادت من الطلب على قهوتها وخشبها ولحومها ونفطها ومعادنها ، والتي تمتعت بالاستثمارات الأجنبية في زراعتها وصناعتها وبنيتها التحتية ، كانت تتقدم إلى الامام . ففي خلال الثلاثين عاماً التي جاءت بعد العام ١٩٤٥ تضاعف انتاج المنطقة من الحديد ٢٠ مرة ، كما تضاعف انتاجها من الطاقة الكهربائية والمعادن والآلات أكثر من عشر أضعاف[22] وارتفع الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بالنسبة للفرد بمعدل سنوي بلغ ٢ر٨٪ خلال

الستينات ، ثم قفز إلى معدل ٣ر٤٪ خلال السبعينات . لكن ، لسوء الحظ ، انعكس النمو لاحقاً ، وبدأ الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للفرد الواحد بالانخفاض المستمر في أميركا اللاتينية بين العامين ١٩٨٠ - ١٩٨٨ بمعدل سنوي بلغ ٩ر٠٪[23] . وفي بعض الدول مثل البيرو والأرجنتين انخفض الدخل الحقيقي بمقدار وصل إلى الربع في الثمانينات . وفيما عدا استثناءات قليلة (تشيلي ، كولومبيا ، جمهورية الدومينكان ، بابربيدوس ، الباهاما) أصبح معدل الدخل الفردي على اساس الناتج المحلي الاجمالي أقل مما كان عليه قبل عقد من الزمن أو حتى قبل عقدين .

إن الاسباب التي تقف وراء هذا التطور المعاكس تقدم لنا نقيضاً واضحاً لما حصل في بلدان شرق آسيا المصنعة حديثاً . فبدلا عن تشجيع الصناعيين على الوصول إلى الأسواق الخارجية وتحفيز الاقتصاد من خلال الصادرات ، اتبعت العديد من حكومات أميركا اللاتينية سياسة البديل عن الاستيراد منشئة صناعاتها الخاصة في مجالات الفولاذ والاسمنت والسيارات والبضائع الكهربائية وداعمة إياها بالتعرفات الجمركية الحمائية والتعويضات الحكومية والتخفيضات الضريبية لجعلها منيعة على التنافس الدولي . نتيجة لذلك ، أصبحت منتوجاتها أقل جاذبية في الخارج* . أكثر من ذلك ، وبينما كان من السهل ، نسبياً ، إقامة صناعة حديد وفولاذ أساسية ، ثبت أنه من الأصعب إقامة صناعات تكنولوجية عالية مثل صناعات الكومبيوتر والفضاء ومعدات الآلات والصناعات الصيدلية ، وعليه تعتمد معظم هذه الدول على بضائع صناعية مستوردة بينما لا يزال التصدير مكوناً ، أساساً ، من مواد خام مثل النفط والقهوة وبذور الصويا[25] .

* كما ذكر سابقاً ، سعت اليابان ومقلدوها الشرق آسيويين لحماية صناعاتهم المحلية ، ولكن ذلك كان لخلق قاعدة قوية تستطيع منها الانطلاق إلى هجوم تصديري - وليس لانشاء حصن اقتصادي تستطيع الصناعات داخلة إكفاء ذاتها بذاتها .

## بيان رقم (٩)

### معدل الدخل الفردي على اساس الناتج المحلي الاجمالي في اميركا اللاتينية(24)
### (بالدولارات الأميريكية)

| البلد | ١٩٦٠ | ١٩٧٠ | ١٩٨٠ | ١٩٨٨ |
|---|---|---|---|---|
| تشيلي | ١ر٨٤٥ | ٢ر٢٣٦ | ٢ر٤٤٨ | ٢ر٥١٨ |
| الارجنتين | ٢ر٣٨٤ | ٣ر٠٧٥ | ٣ر٣٥٩ | ٢ر٨٦٢ |
| اورغواي | ٢ر٣٥٢ | ٢ر٤٧٨ | ٣ر٢٢١ | ٢ر٩٨٩ |
| البرازيل | ١ر٠١٣ | ١ر٣٧٢ | ٢ر٤٨١ | ٢ر٤٤٩ |
| بارغواي | ٧٧٩ | ٩٣١ | ١ر٦١٢ | ١ر٥٥٧ |
| بوليفيا | ٦٣٤ | ٨١٨ | ٩٨٣ | ٧٢٤ |
| البيرو | ١ر٢٣٣ | ١ر٥٥٤ | ١ر٧١٦ | ١ر٥٠٣ |
| اكوادور | ٧٧١ | ٩٠٤ | ١ر٥٨١ | ١ر٤٧٧ |
| كولومبيا | ٩٢٧ | ١ر١٥٧ | ١ر٥٩٥ | ١ر٧٣٩ |
| فنزويلا | ٣ر٨٧٩ | ٤ر٩٤١ | ٥ر٢٢٥ | ٤ر٥٤٤ |
| غويانا | ١ر٠٠٨ | ١ر١١١ | ١ر٢١٥ | ٩٩٥ |
| سورينام | ٨٨٧ | ٢ر٣٣٧ | ٣ر٧٢٢ | ٣ر٤٢٠ |
| المكسيك | ١ر٤٢٥ | ٢ر٠٢٢ | ٢ر٨٧٢ | ٢ر٥٨٨ |
| جواتيمالا | ١ر١٠٠ | ١ر٤٢٠ | ١ر٨٦٦ | ١ر٥٠٢ |
| هندوراس | ٦١٩ | ٧٨٢ | ٩٥٤ | ٨٥١ |
| السلفادور | ٨٣٢ | ١ر٠٣٢ | ١ر١٢٥ | ٩٩٥ |
| نيكاراجوا | ١ر٠٥٥ | ١ر٤٩٥ | ١ر١٤٧ | ٨١٩ |
| كوستاريكا | ١ر٤٣٥ | ١ر٨٢٥ | ٢ر٣٩٤ | ٢ر٢٣٥ |
| بنما | ١ر٢٦٤ | ٢ر٠١٧ | ٢ر٦٢٢ | ٢ر٢٢٩ |
| جمهورية الدومنيكان | ٨٢٣ | ٩٨٧ | ١ر٤٩٧ | ١ر٥٠٩ |
| هايتي | ٣٣١ | ٢٩٢ | ٣٨٦ | ٣١٩ |
| جامايكا | ١ر٦١٠ | ٢ر٣٦٤ | ١ر٨٨٠ | ١ر٨٤٣ |
| ترينيدادوتوباجو | ٣ر٨٤٨ | ٤ر٩٢٧ | ٨ر١١٦ | ٥ر٠١٠ |
| باربيدوس | ٢ر٠٠٠ | ٣ر٥٣٠ | ٣ر٩٩٤ | ٤ر٢٣٣ |
| الباهاما | ٨ر٤٤٨ | ١٠ر٧٣٧ | ١٠ر٦٣١ | ١١ر٣١٧ |

هذا أولاً ، وثانياً صاحب النمو الاقتصادي سياسات مالية مهلهلة واعتماد متزايد على القروض الأجنبية . انفقت الحكومات اللاتينية المال ليس على البنية التحتية والمدارس ، ولكن أيضاً في مشاريع الدولة والبيروقراطيات الكبيرة والقوات المسلحة كبيرة الحجم ، وكان يتم الدفع لهم بطباعة المزيد من العملات وبالاقتراض من البنوك الغربية (أساساً الأميركية) ومن الوكالات الدولية . وكانت النتيجة أن تضخم نصيب النفقات العامة من الناتج المحلي الاجمالي وتسارع التضخم في الاسعار وازداد التضخم أكثر بارتفاع الرواتب والأجور . واصبح التضخم كبيراً إلى حد أصبح من الصعب معه فهمه ، ناهيك عن مكافحته . «ففي العام ١٩٨٩ ، على سبيل المثال ، كان التضخم السنوي في نيكاراجوا أكثر من ٣٤٠٠٪ وفي الارجنتين وصل إلى ٣٧٠٠٪ وفي البرازيل ١٥٠٠٪ تقريباً ، وفي البيرو ما يقارب ٣٠٠٠٪ . أما الأكوادور ، بنسبة تضخم وصلت ٦٠٪ فقط ، فقد كان وضعها بالمقارنة أفضل(26) . اصبحت العملة ، في مثل تلك الظروف ، بلا قيمة ، كما أصبحت بلا قيمة فكرة السعي إلى رفع قيمة المدخرات الوطنية لاستعمالها في الاستثمار الرأسمالي طويل الأمد .

تمثلت نتيجة أخرى في أن بعض بلدان أميركا اللاتينية وجدت نفسها بين اكثر البلدان المدينة في العالم ، كما يتضح من البيان رقم (١٠) .

بيان رقم (١٠)

تطور المديونية في اميركا اللاتينية (بعض البلدان المختارة)(27)

| البلد | مجموع الدين الخارجي ببلايين الدولارات | | | الدين العام على المدى الطويل كنسبة من الناتج القومي الاجمالي | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ١٩٧٧ | ١٩٨٢ | ١٩٨٧ | ١٩٧٧ | ١٩٨٢ | ١٩٨٧ |
| الارجنتين | ٨ر١ | ٣٢ر٤ | ٥٣ر٩ | ١٠ | ٣١ | ٦٢ |
| البرازيل | ٢٨ر٣ | ٦٨ر٧ | ١٠٩ر٤ | ١٣ | ٢٠ | ٢٩ |
| تشيلي | ٤ر٩ | ٨ر٥ | ١٨ر٧ | ٢٨ | ٢٣ | ٨٩ |
| جويانا | ٠ر٤ | ٠ر٩ | ١ر٢ | ١٠٠ | ١٥٨ | ٣٥٣ |
| هندوراس | ٠ر٦ | ١ر٦ | ٣ر١ | ٢٩ | ٥٣ | ٧١ |
| جمايكا | ١ر١ | ٢ر٧ | ٤ر٣ | ٣١ | ٦٩ | ١٣٩ |
| المكسيك | ٤٦ر٦ | ٧٨ر٠ | ٩٣ر٧ | ٢٥ | ٣٢ | ٥٩ |
| فنزويلا | ٩ر٨ | ٢٧ر٠ | ١٩ر٠ | ١٠ | ١٦ | ٥٢ |

وبالنتيجة يعادل مجمل دين اميركا اللاتينية الآن ما مقداره ١٠٠٠ دولار لكل رجل وامرأة وطفل . ولكن هذا الدين ، بدلاً من أن يكون موجهاً نحو الاستثمار الانتاجي ، أهدر نقودها محلياً أو اختفى «كرأسمال هارب» إلى حسابات في بنوك الولايات المتحدة وأوروبا . وترك هذا الأمر معظم البلدان غير قادرة حتى على دفع الفوائد على قروضها . وأدى عدم القدرة على دفع القروض (أو تجميد دفع الفوائد) إلى جفاف الرأسمال من البلدان الأصلية في البنوك الغربية ، وإلى خروج الرأسمال الصافي من أميركا اللاتينية ، وذلك في نفس الوقت الذي كانت تحتاج فيه الرأسمال للمساعدة في النمو الاقتصادي* . واصبحت العديد من البلدان الجائعة للأموال الأجنبية والتي جعل التضخم الهائل عملتها بلا قيمة ، في وضع أسوأ مما كان يمكن تخيله قبل ٢٥ عاماً مضت(28). ولفترة ما ، انتشر خوف من أن مشاكل المنطقة المالية قد تفجر أجزاء من النظام البنكي الدولي . ويبدو الآن أن الضرر الأساسي سيكون في القارة نفسها ، حيث يعيش ١٨٠ مليون شخص (٤٠٪) في ظل الفقر – وهذا الرقم يتضمن زيادة مقدارها ٥٠ مليون شخص في الثمانينات وحدها .

اذا أخذنا بعين الاعتبار هذا الاسراف ، ووجود المحافظين «المعارضين لتضخم الجهاز الحكومي» في البيت الأبيض في الولايات المتحدة في الثمانينات ، كان من المتوقع ، إذن ، بأن تقع بلدان أميركا اللاتينية تحت ضغط من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمصرفين الخاصين وواشنطن نفسها ، لتقليص النفقات العامة وللسيطرة على التضخم ولدفع الديون . مثل هذه الوصفات كان من الأسهل قولها على تحقيقها في تلك الظروف . كانت ، بالطبع ، توجد بعض الجزر الديمقراطية (مثال كوستاريكا) لكن العديد من الدول كانت محكومة من قبل دكتاتوريات عسكرية يمينية أو ثوريين اجتماعيين ؛ وكانت الحروب العصابية والانقلابات العسكرية والاضطرابات العمالية شائعة جداً . وحتى فيما كانت الديمقراطية تؤكد ذاتها في الثمانينات ، وجد القادة الجدد أنفسهم في وضع يشبه المستحيل : وجدوا أنفسهم ورثة ديون خارجية هائلة تم اقتراضها من قبل الأنظمة الراحلة ، وورثة أنظمة أجور تضخمية ، وأصبحوا هدف ازدراء المالكين العقاريين و/أو الهجمات العصابية ، وغدوا محبطين لوجود بيروقراطيات كبيرة وغالباً فاسدة ، وكانوا يفتقرون إلى المستخدمين المدربين . وبينما كان هؤلاء القادة الجدد يتعاملون مع نقاط الضعف هذه ، اكتشفوا أن العالم الغربي ،

---

* في العام ١٩٨٩ كان صافي الرأسمال المحول من أميركا اللاتينية حوالي ٢٥ بليون دولار .

الذي حيا العودة إلى الديمقراطية ، غير مكترث لمنحهم قروضاً جديدة ، ويميل باستمرار إلى الحمائية ، ويصر على اجراءات ثنائية (في غابات الامازون الماطرة مثلاً) لوقف ازدياد الدفء الكوني .

وعمل ضعفان آخران على التقليل من أي أمل في الانتعاش . الأول هي الانجازات غير المثيرة للأنظمة التعليمية . ولا تعود هذه النتيجة إلى غياب المدارس والجامعات ، كما هي الحال في اجزاء من أفريقيا . فالعديد من بلدان أميركا اللاتينية تمتلك تعليم عام مكثف ، ودزينات من الجامعات ، ومعدلات تعلم عالية للبالغين ؛ فالبرازيل ، على سبيل المثال تفخر بوجود ٦٨ جامعة فيها ، ويوجد في الأرجنتين ٤١ جامعة[29] . تتمثل المشكلة الحقيقية في الاهمال وقلة الاستثمار بالمجال التعليمي . وقد وصف أحد المواطني مؤخراً ، الانهيار في الأرجنتين كما يلي :

«التعليم ، الذي وضع الأمية في وضع حرج لأكثر من قرن ، يتحطم الآن . فالجامعات بدون تدفئة ، والعديد من المدارس العامة تعاني نوافذها من عدم وجود الزجاج . وفي الصيف الماضي (١٩٩٠) كان المدرس الابتدائي الذي يتمتع بخبرة عشر سنوات يحصل شهرياً على ١١٠ دولارات . وكان يدفع لمساعد البروفيسور الذي يعمل في جامعة بيونس آبرس ويدرس عشر ساعات اسبوعيا ٣٧ دولاراً شهرياً . وكان راتب الطبيب في مستشفى البلدية ١٢٠ دولاراً شهرياً ... وفي بعض الأحيان تبادل المدرسون أوقات التعليم ، أو أنهم قلصوا عدد الحصص ، لأنهم وطلبتهم لم يستطيعوا دفع مصاريف المواصلات».

من المفترض بالطبع ، أن يتم اعادة بناء هذه البنى التعليمية والصحية ، فيما توفرت المصادر لذلك ، الأمر الذي سيساعد على الانتعاش الوطني ، ولكن من أين يمكن جمع الرأسمال في الظروف الراهنة ؟ السؤال صعب الاجابة . اكثر من ذلك ، وفي بلدان أميركا الوسطى الممزقة بفعل النزاعات الداخلية ، لا يوجد إلاّ القليل من التعليم ؛ ففي جواتيمالا ، تقدر أحدث الاحصائيات أن ٦٣٪ من الذين تبلغ أعمارهم عشرة أعوام فأكبر لا يزالون أميين ، بينما أن معدل الأمية في الهندوراس يصل إلى ٤٠٪ . ولسوء الحظ ، تتآكل المصادر ، أكثر ما تتآكل بفعل النمو السكاني المتزايد ، في أكثر البلدان الأميركية اللاتينية المحتاجة لها .

على الرغم من هذه العوائق ، قالت تقارير جديدة حول أميركا اللاتينية أن «عقد الثمانينات الضائع» ستتبعه فترة انتعاش . وحاجج بنك التنمية الانترأميركي بأن ظهور

الأنظمة الديمقراطية ، والمساومات لإعادة تدوير الديون ، والاصلاحات الاقتصادية القوية (تقليص النفقات العامة ، التخلي عن الجدولة) الهادفة الى تقليص معدلات التضخم ، واستبدال «سياسة الدولة الحمائية بلبرلة الواردات والتخاصية»[32] وتحويل العجز في الموازنة إلى فائض ... كل ذلك ، كما يقول البنك «سيقود إلى انطلاقة حاسمة وأصيلة» شريطة أن تتم متابعة هذه السياسات الجديدة[33] . ولقد بدأ النمو باستعادة نشاطه في الأرجنتين والمكسيك وفنزويلا . وكما نشر في أكثر من وسيلة اعلامية ، بدأ أصحاب البنوك بالعودة إلى القادة .

أما اذا كانت هذه التغيرات ستكون كافية لاحداث الانتعاش أو لا فذلك أمر غير مؤكد ، بخاصة أن الحكومات المنتخبة حديثاً تواجه ازدراءاً شعبياً عاماً بسبب مقترحاتها الاصلاحية . وكما وصف أحد المعلقين الأمر «يدخل معظم أميركا اللاتينية التسعينات في سباق بين التدهور الاقتصادي والتقدم السياسي»[34] . فبينما اتجهت اسبانيا والبرتغال واليونان إلى الديمقراطية وهي تتمتع بازدهار اقتصادي معقول ، على أميركا اللاتينية (مثل اوروبا الشرقية) أن تقوم بذلك التغيير في اقتصادها المتعثر — الأمر الذي يضع على عاتق القيادة السياسية مسؤوليات كبيرة .

ومع أنه تمكن المحاججة بأن مستقبل المنطقة في يدها ، فإنه سيكون ، متأثراً أيضا إلى حد كبير بالولايات المتحدة . وبطرق عديدة ، تشبه علاقات الولايات المتحدة باميركا اللاتينية العلاقات بين اليابان والاقتصاديات المصنعة حديثاً في شرق آسيا التي تعتمد كثيراً على اليابان كسوق اساسية وكمصدر لرأس المال[35] . ومع ذلك ، يوجد ما هو أكثر في هذه العلاقة من مجرد اعتماد اميركا اللاتينية على الولايات المتحدة التي عانى نظامها البنكي ، أيضاً ، من الديون الأميركية اللاتينية . فلقد تضررت صادرات الولايات المتحدة ، التي تعتبر أكبر بخمسين مرة إلى هذه المنطقة منها إلى اوروبا الشرقية ، بسبب مصاعب الاقتصاد الأميركي اللاتيني . ويمكن للصادرات الأميركية ان تستفيد كثيراً من عودة النمو إلى الاقتصاد الأميركي اللاتيني . ويمكن أن تتهدد بيئة الولايات المتحدة الخاصة بسبب تقلص مساحة الغابات المطرية في الأمازون وأميركا الوسطى . أما مشكلة المخدرات المخيفة في الولايات المتحدة ، التي يفاقمها الطلب المحلي ، وتفاقمها أيضاً التموينات الأميركية اللاتينية — حيث أن ٨٠٪ من الكوكائين و ٩٠٪ من الماريوانا ، التي تدخل الولايات المتحدة ، إمّا انها منتجة في هذه المنطقة أو أنها تعبر منها . وأخيراً ، فلقد تبدل التركيب السكاني للولايات المتحدة بسبب الهجرة

من المكسيك ومنطقة الكاريبي وأميركا الوسطى ؛ وإذا كان سيحدث انهيار اقتصادي – اجتماعي واسع جنوب في منطقة ريو جراندي ، فسيمتد نتائج ذلك إلى سائر انحاء الولايات المتحدة . وبدلاً عن احتمال أن تصبح أميركا اللاتينية هامشية بسبب نهاية الحرب الباردة ، فإنها قد تقدم لواشنطن سلسلة من التحديات المروعة – اجتماعياً وبيئياً ومالياً وفي النهاية سياسياً(36) . وعليه ، وبينما على سياسي المنطقة وجمهورها أن يتحمل المسؤولية الأساسية في الانتعاش ، قد تجد البلدان الأغنى – وبخاصة الولايات المتحدة – أن من مصالحها تقديم يد العون .

* * *

إذا كانت هذه الملاحظات تخيب أمل القراء في البرازيل والبيرو فلهم عزاء من العالم الاسلامي . فأمر أن يواجه المرء الضغوطات السكانية ، ونقص المصادر ، والطاقة التعليمية والتكنولوجية ، والصراعات الاقليمية التي تتحدى أحكم الحكومات؛ وأمر آخر أن تقف الحكومات غاضبة ومزدرية لقوى التغيير العالمية بدلاً عن الاستجابة لها مثلما حصل في شرق آسيا . فبعيداً عن الاستعداد للقرن الحادي والعشرين ، يبدو أن معظم العالمين العربي والاسلامي يجد صعوبة بالتعامل حتى مع القرن التاسع عشر بمبدأه العلماني وديمقراطيته واقتصادياته القائمة على مبدأ «دعه يعمل» الحر ، وبارتباطاته الصناعية والتجارية عبر القومية ، وبتغيراته الاجتماعية واسئلته الفكرية . وإذا احتاج المرء مثالاً على أهمية المواقف الثقافية لشرح استجابة مجتمع ما للتغيير ، فعليه بالاسلام المعاصر .

وعلى المرء ، قبل تحليل الدور المميز للثقافة الاسلامية ، أن يلاحظ خطر التعميم في منطقة تحتوي على تنوع كبير . فبعد كل شيء ليس من الواضح حتى الاسم الذي يجب استعماله لوصف هذا الجزء من الكرة الأرضية . فأن نسميه «الشرق الأوسط»(37) يعني ، بعيداً عن كون الاسم تعبيراً عن مركزية أطلسية مخادعة ، ترك دول شمال أفريقيا مثل تونس وليبيا والجزائر والمغرب خارج إطاره . وأن نسميه «العالم العربي»(38) يعني استثناء إيران (وبالطبع إسرائيل) والأكراد والقبائل غير المسلمة في جنوب السودان وموريتانيا . وحتى التعبير الثقافي «إسلام» أو «العالم الاسلامي» يخفي حقيقة كون عدة ملايين من الذين يعيشون في المنطقة هم مسيحيون وأقباط ويهود ، وأن المجتمعات الاسلامية تمتد من غرب أفريقيا إلى أندونيسيا(39) .

بالاضافة إلى ذلك ، خلق الموقع اللامتكافىء للنفط في الشرق الأوسط انقساماً

بين الأغنياء جداً والفقراء بشكل مخيف ، وهو الأمر الذي لا مثيل له في أميركا الوسطى أو أفريقيا جنوب الصحراء* . فدول مثل الكويت (٢ مليون نسمة) والامارات العربية المتحدة (٣ر١ مليون نسمة) والعربية السعودية (٥ر١١ مليون نسمة) تتمتع بواحد من أعلى المداخيل في العالم ، لكنها موجودة إلى جانب جيران غناها ثلث غنى البلدان النفطية (الأردن ، ايران ، العراق) أو حتى عشر غناها (مصر ، اليمن) . وتزداد الثغرة بوجود نظم سياسية مختلفة : محافظة ومناهضة للديمقراطية وتقليدية مثل مشيخات الخليج ؛ وديماغوجية شعبوية عسكرتارية مثل ليبيا وسوريا والعراق وإيران . ويوضح الهجوم العراقي على الكويت في العام ١٩٩٠ وموقف النخبة السعودية المختلف من ذلك الهجوم ، والمظاهرات الجماهيرية في شوارع عمان والرباط ، الانقسام بين «الذين يملكون» و «الذين لا يملكون» في العالم الاسلامي . ولقد أدى وجود ملايين المصريين واليمنيين والأردنيين والفلسطينيين كعمال ضيوف في دول النفط الغنية ، إلى ازدياد الاستياء المشترك ؛ إذ يقوى الدعم المالي السعودي والاماراتي الهائل للعراق في حربها ضد إيران أو لمساعدة مصر اقتصادياً ، الانطباع بأن الأنظمة الغنية تريد تحقيق أمنها من خلال رشوة جيرانهم الأكبر الذين يغارون منهم(40) . وبعد ذلك ، أيكون من العجب أن ينجذب العاطلون عن العمل وجماهير المدن التي تعاني من مساكن سيئة ، واليائسون من أي تقدم علماني ، إلى القادة الدينيين أو إلى «الرجال الأقوياء» الذين يخاطبون الكرامة الاسلامية والشعور بالهوية ومقاومة القوى الأجنبية وعملائها المحليين ؟

وعليه ، وأكثر من أي منطقة نامية أخرى ، يتأثر مستقبل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمسائل الحرب والصراع . إذ يوجد في المنطقة من الجنود والطائرات والصواريخ واسلحة أخرى أكثر مما يوجد ، وربما ، في أي مكان آخر من العالم ، مع ما يعنيه ذلك من بلايين الدولارات التي انفقت على الأسلحة التي قام الغرب والسوفيات والصين بتزويدها بها خلال العقود القليلة الماضية . وإذا ما أخذنا بالاعتبار مدى وقدرة هذه الأسلحة على التدمير ، فستكون حرباً عربية اسرائيلية أخرى كابوساً ، ذلك أن العديد من الدول المسلمة لا تزال تنظر إلى اسرائيل نظرة عداء قوية . وحتى لو لم يكن الصراع العربي – الاسرائيلي موجوداً ، فإن المنطقة مليئة بعداوات أخرى ، بين سوريا

* لا تزال البلدان الافريقية القليلة المنتجة للنفط مثل الجابون ونيجيريا تمتلك معدل دخل فردي منخفض مقارنة بدول الخليج العربية .

والعراق ، ليبيا ومصر ، إيران والعراق ، وهكذا . وتظهر دكتاتوريات الفرد الواحد التي تهدد المشيخات المحافظة جداً المعادية للديمقراطية والاقطاعية . وتعيش الأنظمة الأصولية من إيران الى السودان . وتهدد المجموعات الارهابية المنفيّة بتصفية اعدائها . ويطرح تململ الجماهير سؤالاً حول مستقبل مصر والجزائر والمغرب والأردن(41) . وبدلاً من أن ينظر إلى المصير الأخير للبنان كتحذير ضد التعصب الديني ، ينظر إليه غالباً ، كدرس على سياسة القوة – أي أن للقوي سلطة التهام الضعيف .

إن الأمر الذي يمكن لأي مراقب غربي تربى على التقاليد التنويرية – أو أي اقتصادي عقلاني يدعو إلى فضائل عالم بلا حدود – أن يطرحه على الأمم المسلمة كحل لمعضلاتها هو برنامج مكثف للتعليم ، ليس فقط في المجالات التكنولوجية واكتساب المهارات الفنية ، بل أيضاً لتطوير المسارات البرلمانية والتعددية وثقافة مدنية علمانية . أفليس ذلك ، أولاً وقبل كل شيء هو السبب الذي يقف وراء الاستقرار السياسي والنجاح الاقتصادي لاسكندنافيا أو اليابان اليوم ؟

إذا كانت تلك الخلاصة صحيحة ، فإن مثل ذلك المراقب سيجد القليل من هذه المزايا التي يدعو إليها موجودة في الاسلام المعاصر . ففي البلدان التي تتمتع فيها الأصولية بالقوة لا يوجد إلاّ القليل من الآفاق ، أو لا توجد كلياً ، لتعليم أو لتطور الإناث نصف المجتمع* . وحيثما يوجد المهندسون والفنيون ، غالباً ما تستغل خبرتهم في أهداف حربية ، كما في العراق . ومن الكارثي بمكان أن تعاني مصر ، التي تمتلك نظاماً جامعياً كبيراً ومزدهراً ، من عدم وجود فرص عمل كافية للخريجين والعمال المهرة ، الأمر الذي أدى بالملايين من هؤلاء إلى البطالة . وفي اليمن يعاني كل نظام التعليم من الكآبة . على العكس من ذلك ، أنفقت الدول النفطية الغنية المصادر العديدة على المدارس ومعاهد التدريب والجامعات ، لكن ذلك وجده غير كاف لخلق «ثقافة مشاريعية» يمكنها أن تنتج صناعة تصديرية على طريقة شرق آسيا . ومن السخرية بمكان أن يكون امتلاك احتياطات نفطية هائلة أمراً مضراً لانها تقلص الحوافز للاعتماد على مهارات ونوعية الناس ، كما حصل في بلدان (اليابان وسويسرا) لا تمتلك إلاّ

* في العام ١٩٨٥ كانت نسبة تعلم الاناث البالغات في جمهورية اليمن العربية مجرد ٣٪ وفي السعودية ١٢٪ وفي إيران ٣٩٪ . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى تعتبر العديد من النساء من الطبقة الوسطى والطبقى الوسطى العليا متعلمات في البلدان الاسلامية ، الأمر الذي يعني أن الفقر ، مثله مثل الثقافة ، يلعب دوراً .

القليل من المصادر الطبيعية . إن مثل هذه الظروف غير المشجعة قد توضح ، أيضاً ، لماذا هاجر العديد من المثقفين والمقاولين العرب من بلادهم علماً أنهم كانوا يريدون لمجتمعاتهم التعلم من الغرب .

من الصعب على المرء أن يعرف فيما إذا كان سبب الظرف المقلق للعالم الاسلامي ثقافياً أو تاريخياً . غالباً ما ينسى النقاد الغربييون ، الذين يشيرون إلى عدم تسامح المنطقة الديني وتخلفها التكنولوجي وفكرها الاقطاعي الطائفي ، أنه قبل قرون من اعادة التشكل ، قاد الاسلام العالم في الرياضيات والطب وعلم رسم الخرائط وفي مجالات أخرى عديده علمية وصناعية ؛ كما أنه كان يتمتع بوجود المكتبات والجامعات والمراصد الفلكية في الوقت الذي كانت فيه اليابان وأميركا لا تمتلكان شيئاً وفي الوقت الذي لم تمتلك فيه اوروبا إلاّ القليل . في وقت لاحق قام العالم الاسلامي بالتضحية بكل هذه الأمور مقابل فكر تقليدي ومقابل الانقسام الطائفي بين الشيعة والسنة ، لكن تراجع الاسلام إلى ذاته – ويبدو أن ذلك كان على «عكس خطى التاريخ» كما وصفه أحد المؤلفين(42) – لربما كان أيضاً رد فعل على صعود أوروبا وتوسعها الناجح . وربما أن الغرب ، الذي أبحر على جوانب السواحل العربية ، وساعد الخطر المغولي ، واخترق نقاطاً استراتيجية لسكك الحديد والقنوات والموانىء وتحرك بثبات إلى شمال أفريقيا ووادي النيل والخليج الفارسي والهلال الخصيب ثم الجزيرة العربية نفسها ، والذي قسم الشرق الأوسط على أساس حدود غير طبيعية كجزء من صفقات مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى ، وحلول الولايات المتحدة محل أوروبا في المنطقة ، وزرع إسرائيل في وسط الشعوب العربية ، واثارة انقلابات عسكرية ضد القادة الشعبيين ، والاعلان المستمر أن هذه المنطقة مهمة له (الغرب) بسبب نفطها ، نقول : ربما أن الغرب الذي فعل كل ذلك لعب دوراً كبيراً في جعل العالم الاسلامي ما هو عليه اليوم ؛ وبأكثر مما يريد المعلقون الأجانب الاعتراف به(43) .
من الواضح ان الاسلام يعاني من عدة مشاكل أوقعها هو بنفسه ، لكن إذا كان معظم الغضب وموقف المواجهة للنظام الدولي الذي يقفه هذا العالم اليوم عائد إلى خوف قديم من ابتلاعه من قبل الغرب ، فإن أي نوع من التغيير لن يكون متوقعاً إلاّ إذا زال ذلك الخوف .

* * *

أما الوضع الذي تعيشه منطقة جنوب الصحراء الأفريقية ، أو «العالم الثالث في

العالم الثالث» كما تم وصفها ، فمحبط أكثر من وضع العالم الاسلامي(٤٤) . وعندما يأخذ المرء بالاعتبار تطورات أخيرة مثل البروسترويكا في الاتحاد السوفياتي السابق ، وتكامل اوروبا المقبل ، والاعجوبة الاقتصادية في اليابان وشرق آسيا – كما لاحظ ذلك رئيس جمهورية نيجيريا السابق الجنرال أولوسجون أوباسا نجو – واضعاً كل ذلك في مواجهة ما يحصل في أفريقيا «من الصعب عليه تصديق أننا نعيش جميعاً في نفس الظرف التاريخي»(45) .

إن التقارير الأخيرة عن ورطة القادة مظلمة بشكل غير عادي ؛ وتصف هذه التقارير أفريقيا بأنها «منطقة كوارث إنسانية وبيئية» وبأنها «هامشية» و «محتضرة» و«طرفية بالنسبة لبقية العالم» وانها تعاني من مشاكل يصعب حلها ، بحيث أن بعض خبراء التنمية الأجانب يتركونها ليعملوا في مكان آخر . ومن وجهة نظر البنك الدولي، يتوقع أن يشهد العالم كله تقلصاً في مستوى الفقر بحلول العام ٢٠٠٠ إلاّ في أفريقيا حيث ستصبح الأمور أكثر سوءاً(46) . ويستنتج أحد الاقتصاديين أن جنوب الصحراء الأفريقية «تعاني من معوّقات اقتصادية واجتماعية وسياسية ومؤسساتية وبيئية تحدّت ، حتى الآن ، أية جهود تنموية من قبل البلدان الأفريقية والذين يدعمونها»(47) . وتتساءل إحدى الدراسات المتعاطفة : كيف لأفريقيا البقاء ؟(48) .

وإذا ما نظرنا إلى الـ ٤٥ دولة التي تشكلها منطقة جنوب الصحراء الأفريقية لوجدنا كم هو الاجماع في وجهات النظر واضحاً حولها* . يعيش في تسعة من هذا العدد من الدول أقل من مليون نسمة لكل منها ، بينما يعيش في نيجيريا وحدها ١١٠ مليون نسمة . وتقع بعض هذه الدول في الصحراء ، وتقع أخرى في منطقة الغابات المطرّية . بعض هذه الدول غنية بمناجمها وبعضها الأخرى شجرية فقط . وبينما أن بعضها شهد تحسناً في مستوى المعيشة منذ الاستقلال (بوتسوانا) الكاميرون ، الكونغو ، الجابون ، كينيا ، فهم لا يزالون يعتبرون استثناء – مما يعني أن العقبات التي تعترض النمو على طريقة شرق آسيا عميقة الجذور وعصيّة على «استراتيجيات التنمية» التي يضعها الخبراء الأجانب و/أو القادة المحليين ، الأمر الذي قد يتطلب تغيرات عميقة في المواقف حتى يمكن تحقيق الانتعاش .

لم يكن هذا هو المزاج قبل ثلاثين عاماً ، عندما كانت شعوب أفريقيا تحصل على استقلالها . صحيح أنه كان يوجد تخلف اقتصادي ، لكن من المفترض أن سببه كان

* كما هو واضح من نفس هذا الكتاب ، يستثني الاجماع جنوب أفريقيا .

عقوداً من الحكم الاجنبي الذي أدى إلى الاعتماد على سوق متروبولية واحدة وثقافة واحدة وعدم القدرة على الوصول إلى رأس المال ... وهكذا . والآن ، وبما أن الأفريقيين اصبحوا يسيطرون على مصائرهم ، يمكنهم إقامة الصناعات والمطارات وتطوير المدن والبناء التحتي وجذب الاستثمارات الأجنبية والمساعدات امّا من القوى الغربية او الاتحاد السوفياتي وشركائه . ولقد قوّى ازدهار الخمسينات والستينات العالمي في التجارة وازدياد الطلب على السلع ، هذا الشعور بالتفاؤل . ومع أنه وجدت عدة مناطق مفردة كانت في فاقة ، إلا أن أفريقيا ككل كانت مكتفية ذاتياً في الغذاء ، وفي الحقيقة أنها كانت مصدرة له . وكانت الدول الأفريقية ، خارجياً ، تتمتع بأهمية متزايدة في الأمم المتحدة وفي أجهزة دولية أخرى .

فما الذي حدث خطأً إذن ؟ يتلخص الجواب غير السار بالتالي : « الكثير من الأشياء» . أولها ، وربما أكثرها جدية ، هو أن عدد السكان قد تزايد خلال العقود الثلاثة اللاحقة ، بينما كانت التقنيات الطبية المستوردة وتقلص حشرات الملاريا يقلص عدد وفيات الرضّع ، وعليه ، أصبح سكان أفريقيا يتزايدون بمعدل سنوي بلغ ٦ر٢٪ في الستينات ، وقفز إلى ٩ر٢٪ في السبعينات ، وازداد إلى ما فوق ٣٪ في نهاية الثمانينات ، الأمر الذي عنى أن عدد السكان يتضاعف كل ٢٥ عاماً ؛ ولذلك ، كانت هذه الزيادة تمثل أعلى معدل في أي منطقة من العالم(49) . وفي بلدان معينة كانت الزيادة مذهلة . فبين العامين ١٩٦٠ و ١٩٩٠ تضاعف عدد سكان كينيا أربع مرات فقفز من ٣ر٦ مليون نسمة إلى ١ر٢٥ مليون نسمة ، وقفز العدد في ساحل العاج من ٨ر٣ مليون إلى ٦ر١٢ مليون نسمة . والكل بالكل ، قفز عدد سكان كل أفريقيا – بما في ذلك دول شمال أفريقيا – من ٢٨١ مليون إلى ٦٤٧ مليون نسمة خلال ثلاثة عقود(50) .

أكثر من ذلك ، وبينما كانت غالبية الافريقيين تعيش في المستوطنات الريفية ، أخذت القارة بالتمدن بسرعة مذهلة . فظهرت مدن الأكواخ على أطراف العواصم (آكرا ، مونروفيا ، ليلونجوي) . وبحلول العام ٢٠٢٥ من المقرر أن يغدو عدد السكان المدنيين ٥٥٪ من مجمل عدد سكان أفريقيا .

وأسوأ ما في الأمر أنه ليس من المحتمل توقف الزيادة السكانية في المستقبل القريب . ومع أن معظم البلدان الأفريقية قد أنفقت أقل من ١٪ من الناتج القومي الاجمالي على الصحة ، وبالتالي كانت تعاني من أعلى معدلات لوفاة الرضّع في العالم

– في مالي ، على سبيل المثال ، يموت ١٦٩ رضيع من أصل كل ١٠٠٠ – وهذه المعدلات أقل بكثير منها قبل قرن من الزمن وستتقلص اكثر في المستقبل ، الأمر الذي جعل الديموغرافيين يتنبأون بأن سكان أفريقيا يمكن أن يصبحوا في عام ٢٠٢٥ ثلاثة أضعاف ما هم عليه الآن(51) . ويتمثل سبب آخر لعدم توقع توقف هذا الانفجار السكاني بسهولة ، في أنظمة المعتقدات الأفريقية التقليدية المتعلقة بالإخصاب والأطفال والأجداد ودور المرأة . ويسعى معظم الأفريقيين ، الذين يشعرون بحضور أجدادهم الدائم ، والمصممون على ديمومة أسماءهم وورثتهم ، والذين يعتبرون عدم انجاب الاطفال أو العائلات الصغيرة من عمل الارواح الشريرة ، يسعون إلى انجاب أكثر ما يمكن من الأطفال ؛ وتقاس فضيلة المرأة وفائدتها بعدد الأطفال الذين تستطيع انجابهم . وحسب استفتاءات أجريت مع النساء الأفريقيات تعتبر «العائلة المفضلة» هي تلك التي تتكون من الزوج والزوجة ومن خمسة إلى تسعة أطفال . أمّا المواقف الاجتماعية التي تؤدي بالنساء في أميركا الشمالية وأوروبا واليابان إلى تأخير الحمل بالأطفال – التعليم ، الطموحات المهنية ، والرغبة في الاستقلال – فهي بالكاد موجودة في المجتمعات الأفريقية ، وإذا ظهرت مثل هذه المواقف يتم قمعها بسرعة من خلال الضغوطات العائلية(52) .

لم يصاحب هذا النمو السكاني زيادات مساوية أو أكبر في الانتاجية الأفريقية التي ستغير ، بالطبع ، الصورة . فخلال الستينات كان المنتوج الزراعي ينمو بحوالي ٣٪ كل عام متتبعاً بذلك خطى الزيادة السكانية لكن منذ عام ١٩٧٠ نما الانتاج الزراعي بنسبة أقل بالنصف من تلك السنة . يعود جزء من هذا التدهور في الانتاج الزراعي إلى الجفاف الذي ضرب معظم البلدان في جنوب الصحراء . أكثر من ذلك بادت الكثير من المصادر الزراعية بفعل المبالغة في الرعي – الذي سببه الازدياد الحاد في عدد الأبقار والماعز – وبالمثل بسبب تقلص مساحة الغابات – بسبب قطع الأشجار لاستعمالها كوقود وفي بناء المساكن للسكان الذين يتنامى عددهم . وعندما يهطل المطر يجري الماء في الحقول العارية حاملاً معه سطح التربة . ولم يساعد الانتاج الزراعي على تغيير أي من هذه الأمور ، وبخاصة أنه يتم تشجيع المزارعين على انتاج الشاي والقهوة والكوكا وزيت النخيل والمطاط لتصديرها جميعاً ، بدلاً عن إنتاج الأغذية للاستهلاك المحلي . فبعد الاستفادة من الأسعار المرتفعة للبضائع المصدرة في المراحل المبكرة ، عانى المنتجون من عدد من الضربات ؛ ضرائب مرتفعة على المحاصيل ، تسويق حكومي اجباري ، تقليص حوافز زيادة الانتاج ، المنافسة المتزايدة

من المنتجين الاميركيين اللاتينيين والآسيويين ؛ تخفيض قيمة العديد من العملات الأفريقية الأمر الذي أضر بالصادرات ؛ وهبوط أسعار البضائع عالمياً في منتصف السبعينات . ومع ذلك ظلت أسعار البضائع الصناعية المستوردة والأغذية عالية ، والحق الضرر بجنوب الصحراء الأفريقية بشكل كبير بعد أن تضاعفت أسعار النفط أربع مرات .

أدت هذه الضربات إلى زيادة مديونية أفريقيا بطرق نوعية مختلفة . كان دافع الاقتراضات المبكرة ، في مرحلة ما بعد الاستعمار ، الرغبة في التحديث ، فأنفقت الأموال على الانشاءات ومعامل الحديد والمطارات والموانىء وخطوط الطيران الوطنية ومخططات الكهربة وشبكات الهاتف . وعانى معظم هذه العملية من البيروقراطية وافتقاد الخبرة الماهرة والتخطيط غير الواقعي وعدم كفاية البنى الأساسية ؛ ويجد المرء الآن ، أن معظم المشاريع التي أقيمت قد تركت نصف منتهية أو تعاني (إن اكتملت) من فقدان العناية بها . لكن الاقتراض لدفع أثمان النفط المستورد أو لاطعام نصف السكان ، يعني أن المديونية تزداد دون أي احتمال لأن تكون الأموال منتجة . وفي النتيجة ، اتسع مجمل الدين الأفريقي من ٤ر١ بليون دولار عام ١٩٧٣ إلى ١٢٥ بليون دولار عام ١٩٨٧ في الوقت التي كانت فيه قدرة أفريقيا على سداد الدين تتدهور بسرعة ؛ فمع منتصف الثمانينات استهلكت دفعات القروض حوالي نصف مداخيل أفريقيا من الصادرات ، وهذا الجزء المدفوع أكثر منه في بلدان أميركا اللاتينية المدينة . وبسبب عملية إعادة جدولة الديون المستمرة ، تخلت البنوك الغربية – التي لم تكن متحمسة أصلاً – عن تقديم القروض الخاصة لأفريقي(54) .

نتيجة لذلك ، يعيش الاقتصاد الأفريقي الآن وضعاً أسوء بكثير مما كان عليه عند الاستقلال ، ما عدا بضعة بلدان مثل بوتسوانا وموريتشبوس . وربما كان أكثر ما يوضح هذا الأمر هو أن مجمل الناتج المحلي الاجمالي لأمم جنوب الصحراء الأفريقية التي يبلغ تعداد سكانها ٤٥٠ مليون نسمه (باستثناء جنوب أفريقيا) لا يزال أقل من دخل بلجيكا وحدها التي يبلغ سكانها ١١ مليون نسمة ؛ وفي الحقيقة أن مجمل الناتج المحلي الاجمالي للقارة لا يزيد عن ١٪ من نفس الناتج في العالم ككل(55) . وبينما كانت حصة شرق آسيا في السوق العالمية تتصاعد بسرعة كانت حصة أفريقيا تتقلص بسرعة. ولا تزال خطط أفريقيا للتحديث دون تحقق . فلا زالت الصناعة تمثل ١١٪ فقط من كل النشاط الاقتصادي والأفريقي – وهذه النسبة لا تزيد إلا قليلاً عن نسبة

٩٪ التي كانت عليها في العام ١٩٦٥ ، أما نسبة الصادرات الصناعية إلى الصادرات الأخرى فلا تتجاوز ١٢٪ (النسبة في كوريا وحدها ٩٠٪) . وعليه توجد الآن مؤشرات عديدة على استمرار تدهور الاقتصاد الأفريقي : البنية التحتية المتداعية ، اخفاقات الطاقة ، شبكات الاتصالات المعطلة ، المشاريع المتخلى عنها ، وفي كل مكان تجد الضغط قائماً لتوفير الحاجات للسكان الذين يتزايد عددهم باستمرار . ففي الوقت الراهن ، تحتاج أفريقيا إلى استيراد ١٥ مليون طن من الذرة سنوياً لتحقيق الحدود الدنيا من استهلاك الغذاء ، لكن ازدياد النمو السكاني بسرعة اكبر من الزيادة في الزراعة ، يمكن أن يُضاعف ذلك الرقم خلال العقد القادم ، الأمر الذي سيعني تحول المزيد من الأموال عن الاستثمار والبنية التحتية(56) .

وثمة صفتان أخريتان تجعلان الوضع الأفريقي أكثر سوءاً . الأولى هي ديمومة الحروب والانقلابات العسكرية وعدم الاستقرار السياسي . وهذه الصفة نتيجة جزئية للميراث الأوروبي الذي شكل أفريقيا على هواه عندما رسمت الحدود (استعمارياً) دون اعتبار للقبائل المختلفة والمجموعات العرقية* ، أو حتى دون اعتبار لغزوات سابقة قامت بها بعض القبائل الناجحة لجيرانها ولأراضيهم ؛ ويقال ، على سبيل المثال ، أن أثيوبيا تحتوي ٧٦ مجموعة عرقية و ٢٨٦ لغة(57) . وبينما من المقبول ، بصورة عامة ، عدم امكانية إعادة ترسيم هذه الحدود ، لا بد من التأكيد على أن معظمها مصطنع . إلى ذلك ، ليست الحكومات في هذه المنطقة بؤرة الولاء العام (إلا إذا كانت الحكومة من أقارب القبائل) . وقاد التوتر بين المجموعات العرقية إلى حروب أهلية عديدة – ابتداء من محاولة بيافرا الانفصال عن نيجيريا ، إلى الصراع بين الشمال العربي والجنوب الأفريقي في السودان ، وإلى النضالات الارتيرية للانفصال عن أثيوبيا ، وإلى نضال قبائل توتسي هوتر في بوروندي وإلى الاشتباكات والقمع والحملات العصابية من أوغندا إلى الصحراء الغربية ومن أنغولا إلى موزمبيق(58) .

وغالباً ما اصبحت هذه العداوات أسوء بفعل الصراعات الأيديولوجية وسلطة الحكومة . فحكام العديد من الدول الأفريقية الجديدة انتقلوا ، بسرعة ، إما إلى دكتاتورية فردية أو إلى حكم الحزب الواحد . واحتضن هؤلاء ، أيضاً ، إما اقتصاداً سياسياً سوفياتياً أو ماوياً ، مؤسسين تقييد الأسعار واهدافاً للانتاج وصناعة إجبارية

* وضع شرق آسيا في هذا المجال أفضل بكثير إذ أن بلدان مثل تايوان وكوريا تتمتع بوضع سكاني متماسك من سكان أصليين .

ومسيطرين على المشاريع الخاصة ، وصفات عديدة من «الاشتراكية العلمية» غير المعروفة من قبلهم ، والتي كانت تحطم الاقتصاد السوفياتي . أهملت الزراعة وانتعشت البيروقراطية . وكانت النتيجة أختفاء الفوائض الزراعية ، وعدم الاهتمام بتطوير صناعة لأغراض السوق العالمية ، وتوسع الحزب والبيروقراطية الحكومية ، الأمر الذي فاقم مشاكل المنطقة .

تمثل الضعف الثاني بعدم كفاية الاستثمار كلياً ، في المصادر البشرية وفي تطوير ثقافة مقاولاتيّة وتشجيع البحث العلمي والبراعة التقنية . وحسب أحد الاستطلاعات تنفق أفريقيا أقل من دولار واحد على البحث والتطوير لكل فرد من سكانها ، بينما كانت الولايات المتحدة تنفق ٢٠٠ دولار للرأس الواحد . وبالنتيجة ، كانت القدرة العلمية الأفريقية تسير دائماً خلف بقية العالم .

وفي العديد من البلدان الأفريقية - مالاوي ، زامبيا ، ليسوتو ، الصومال - تقلص الانفاق الحكومي على التعليم ؛ ويوجد الآن عدد أقل من الأطفال في المدارس. وبينما يجد المرء جوعاً للتعلم ، يجد أيضاً أنه لا يمكن اشباع هذا الجوع إلى أبعد من المستوى الثانوي ما عدا لأقلية صغيرة . وجد في أنغولا - على سبيل المثال - ٤ر٢ مليون طالب في المدارس الابتدائية في العام الدراسي ١٩٨٢ - ١٩٨٣ لكن ١٥٣ر٠٠٠ منهم فقط يتعلمون في المدارس الثانوية ، ويتعلم منهم ، أيضاً ، مجرد ٤٧٠٠ طالباً في مؤسسات التعليم العالي(59) . على النقيض من ذلك ، تمتلك السويد التي يساوي عدد سكانها سكان أثيوبيا بقليل ٥٧٠ر٠٠٠ طالباً في التعليم الثانوي و ١٧٩ر٠٠٠ في التعليم العالي(60) . في بوروندي في العام ١٩٨٤ كان من بين الخمسة ملايين الذين هم عدد سكانها ٢١٨ عالماً ومهندساً فقط . وبينما يطالب العلماء الأفريقيون قادتهم بأن «يعتبروا ، شخصياً ، العلم والتكنولوجيا مفتاح تحوّل المجتمع»(62) تجعل الطريقة التي استلم بها العديد من القادة السلطة (الانقلابات العسكرية على سبيل المثال) والصراع الذي يخوضونه لإبقاء بلادهم متماسكة ، تجعل طلب العلماء غير محتمل .

على الرغم من هذا الضعف النسبي ، يدعي بعض المراقبين أنهم وضعوا اليد على بعض المؤشرات إلى عكس ذلك . فباستثناء الاشتراكيين الأفريقيين(63) يحاول العديد من القادة الآن تأسيس اصلاحات جديدة قائمة على «تعديلات بنيوية» ، أي اجراءات تشجيع المشاريع الحرّة . ضمنت مجتمعات أفريقية معينة قروضاً إضافية من

بيان رقم (١١)

عدد العلماء والمهندسين بالنسبة لكل مليون من السكان(61)

| | |
|---|---|
| اليابان | ٣ر٥٤٨ |
| الولايات المتحدة | ٢ر٦٨٥ |
| اوروبا | ١ر٦٣٢ |
| اميركا اللاتينية | ٢٠٩ |
| الدول العربية | ٢٠٢ |
| آسيا (ما عدا اليابان) | ٩٩ |
| أفريقيا | ٥٣ |

الأمم الغربية والبنك الدولي . ولقد أشار البنك الدولي إلى بعض الأخطاء السابقة (التي تم حض الحكومات الأفريقية على تصحيحها ومولت من البنك نفسه) وشجع الاصلاح الاقتصادي . وأدعت كل من موزمبيق وغانا وزامبيا نجاحات جديدة في التغلب على التطور السلبي ، وإن كان ذلك بثمن باهظ . وتعود المبادىء الديمقراطية ، أيضاً ، إلى القارة : مثل تفكيك نظام الأبارثيد في جنوب أفريقيا ، ووقف اطلاق النار في أنغولا ، واستقلال ناميبيا ، ونجاح سبمل بوتسوانا في الديمقراطية والرفاه ، والنداءات لتحقيق الاصلاحات في الجابون وكينيا وزائير ، والوعي المتزايد بين المثقفين الأفارقة بتحولات شرق آسيا ؛ وقد تساعد كل هذه الأمور – كما يقول المدافعون – على تغيير المواقف – الشرط الأولي للانتعاش(64) . أكثر من ذلك ، وعلى المستوى الجماهيري ، توجد أمثلة على التحسن الاقتصادي الذاتي مثل المشاريع التعاونية لوقف انجراف التربة وزيادة المردود الزراعي وخطط التطوير على أساس القرية الواحدة(65) . وفوق كل ذلك ، ليست قارة أفريقيا سوى قارة تمتلك المصادر الزراعية والمنجمية العديدة ، شريطة أن تستثمر بشكل معقول .

بالرغم من مثل تلك المؤشرات الواعدة ، من المرجح أن تبقى الظروف سيئة . فالزيادة السكانية ، وتقلص أراضي المراعي والمواد الغذائية ، وأعباء الديون ، وتدهور البنية التحتية ، وتقلص الانفاق على الصحة والتعليم ، والقوة المستمرة لنظام المعتقدات والدين ، والقبضة القوية للبيروقراطيات الفاسدة والولاءات العرقية ... كل هذه الأمور

تعمل ضد القلة النسبية من القادة والمربين والعلماء والاقتصاديين الذين يتطلعون إلى التغيير . وبينما تناضل أفريقيا للبقاء على علاقة ببقية العالم تفيد مؤشرات عديدة ، مثل تدهور المساعدات وتقلص التجارة والاستثمار وتقلص تورط القوى العظمى ، إلى أن أفريقيا تصبح طرفيّة أكثر فأكثر . ويحاجج بعض الخبراء أن فك الارتباط مع البلدان المتطورة قد يكون له أثر إيجابي على أجبار الأفريقيين على بدء انتعاش ذاتي ، وبالمثل إنهاء سوء استعمال أموال المساعدات(66) . ويشعر آخرون أن أفريقيا لا تستطيع العيش بدون الغرب ، مع أنه يجب على قادتها وجمهورها أن يتخلوا عن العادات الموجودة ، كما يجب استغلال أموال المساعدات بشكل أفضل . أياً كانت وجهة النظر هي الأصح سيكون العقد القادم حساساً لأفريقيا . حتى أن انتعاشاً جزئيا سيخلق أرضية للأمل ؛ هذا من جهة ، ومن جهة أخرى سينتج عن عقد آخر من التدهور ، مع ازدياد مستمر في عدد السكان ، كارثة محققة .

* * *

ستكون استجابة البلدان النامية لقوى التغيير العالمية الواسعة غير متكافئة بكل وضوح . فبينما يعيش بعض هذه البلدان في قلق ، كان البعض الآخر يخرج من هذا القلق ؛ وما الذي يمكن للمرء توقعه وهو يحلل أمماً متنوعة تتدرج من سنغافورة إلى بوركينا فاسو ؟ أكثر من ذلك ، تشير المؤثرات إلى أن الفجوة ستتسع ، فبعض المجموعات من هذه الدول تتمتع باتجاهات متفاعلة مفيدة وأخرى تعاني من الضعف والعجز(68) .

وتتضح هذه المسألة أكثر ما تتضح في المجال الديمغرافي . فكما لوحظ سابقاً ، قاد التزام دول شرق آسيا التجارية بالتعليم والتصنيع ونمو الصادرات إلى ارتفاع مستمر في مستوى المعيشة ، وسمح لتلك المجتمعات بأن تصبح عائلاتها صغيرة العدد ، متغلبة بذلك على النمو السكاني . وحدث هذا الأمر في تناقض حاد مع ما حصل في أفريقيا جنوب الصحراء ، حيث قادت المواقف الثقافية المختلفة والبنى الاجتماعية وتحسن الرعاية الصحية وارتفاع المداخيل ليس إلى انخفاض في النمو السكاني بل إلى النقيض. وعلى سبيل المثال ، وقبل الاستقلال مباشرة في عام ١٩٦٠ كانت المرأة الكينية المتوسطة تنجب ٦٫٢ طفلاً ، بينما أصبحت تنجب في عام ١٩٨٠ ٨٫٢ طفلا(69) – وحدث ذلك في فترة كانت تختفي فيها آفاق النمو الاقتصادي الأفريقي .

في الحال الأفريقية كان «الاتجاه العالمي» الذي يؤثر على الجميع هو الانفجار

الديمغرافي . ففي أفريقيا يجد المرء هذا الانفجار وهو يطال كل مجال - الرعي الزائد عن الحد ، الصراع على الماء والأخشاب ، تمدين واسع غير مخطط ، عقبات أمام البنى التعليمية والثقافية ، الاعتماد على المواد الغذائية المستوردة (بما يعنيه ذلك من زيادة المديونية) ، التوترات العرقية ، الاضطراب الداخلي ، الحروب الحدودية . مؤخراً ، فقط ، بدأت بعض الدول الأفريقية تعمل على اقناع العائلات بتحديد عدد أفرادها ؛ وحصل ذلك في الوقت الذي اصبحت فيه هذه العائلات تدرك أن تحديد النسل والتعليم الأفضل للنساء يعني تقلصاً مهماً لمعدلات الولادة. وعلى خلفية هذه المؤشرات الواعدة تقف القوى الثقافية والجنسية والاقتصادية التي تم وصفها اعلاه والتي كانت تشجع على وجود عائلات كبيرة . إن مقاومة التغيير في أفريقيا تجد لها مساعداً في الحاجة العامة للمصادر . إن صدى رفع مستوى تعلم المرأة الصومالية ، مثلاً ، من معدل (٦٪) إلى معدله في جنوب كوريا (٨٨٪) يبدو لطيفاً ، إلى أن يتساءل المرء : كيف يمكن لهذا الاصلاح الواسع أن يطبق وأن يمول . لسوء الحظ ، تقول التوقعات ، أنه وبينما سيتضاعف عدد سكان أفريقيا ثلاث مرات خلال العقود القليلة القادمة ، قد يكون التطور الوحيد الذي سيوقفه هو التفشي السريع لمرض الآيدز[70].

وسيؤثر الانفجار الديمغرافي في أميركا اللاتينية ، أيضا ، على القدرة في التعامل مع التغيرات الدولية . فبينما توجد اختلافات واسعة في معدلات الخصوبة الاجمالية بين البلدان معتدلة المناخ وتلك التي تقع على خط الاستواء ، تطل الصورة العامة لأميركا اللاتينية ، من الناحية السكانية ، التي كانت بالكاد مساوية للولايات المتحدة وكندا في عام ١٩٦٠ ، متزايدة بسرعة ، بحيث يصبح عدد سكانها أكثر من ضعف سكان البلدين الأخيرين في عام ٢٠٢٥[71]* . وحتى لو كانت معدلات الولادة في تدهور الآن في البلدان الأكبر ، ستظل الزيادة هائلة ؛ فسيقفز عدد سكان المكسيك إلى ١٥٠ مليون نسمه مع العام ٢٠٢٥ والبرازيل إلى ٢٤٥ مليون نسمة[72] . وسيعني هذا الأمر مزيداً من الفقر وسوء التغذية ومزيداً من العقبات أمام الرعاية الصحية غير الكافية أصلاً ومزيداً من تدهور الخدمات التعليمية ، ومزيداً من ازدحام ملايين البشر في دزينة أو أكثر من المدن الكبيرة ، حيث التلوث البيئي وتدهور الاراضي الرعوية ومصادر

* كان عدد سكان الولايات المتحدة وكندا في عام ١٩٦٠ ٢١٧ مليون نسمة وكان عدد سكان أميركا اللاتينية ٢١٠ مليون نسمة . مع عام ٢٠٢٥ ستكون الأرقام ٣٣٢ مليون و ٧٦٢ مليون بالتتالي .

طبيعية أخرى . ويعيش في المكسيك الآن على سبيل المثال ، ٤٤ مليوناً من السكان بدون مجاري و ٢١ مليوناً بدون مياه صالحة للشرب ، مما يعني أن المرض (مثل الكوليرا) عندما يضرب بعصاه فإنه سينتشر بسرعة(73) . وعليه ، لا تعتبر هذه الأمور أساساً قوياً يمكن عليها تحسين موقف المنطقة النسبي في نظام اقتصادي عالمي تنافسي .

وفي هذا المجال ، تعيش العديد من الدول المسلمة وضعاً مشابهاً إن لم يكن أسوء؛ ففي أي بلد عربي لا يزيد عدد السكان بأقل من ٢٪ سنوياً(74) . وفي معظم البلدان العربية ترتفع النسبة بشكل أكبر . وسيتضاعف عدد سكان المنطقة الذي يصل الآن إلى ٢٠٠ مليون نسمة في أقل من ٢٥ عاماً ، وينمو عدد سكان المدن بضعف المعدل الوطني . وبالطبع ، سيضغط هذا الأمر على المواد الغذائية والمياه والمصادر الطبيعية النادرة ، مما يؤدي إلى عدم توازن سكاني . وحاضراً يوجد في أغلب البلدان العربية أربعة ، على الأقل ، من كل عشرة اشخاص عمرهم أقل من ١٥ عاما ، الأمر الذي يعتبر وصفة كلاسيكية للقلاقل والثورات السياسية . « سِر في شارع حبيب بورقيبة [في تونس العاصمة] في أي يوم من أيام العمل ، وسترى المقاهي وهي تغلي بالشباب السأمين ؛ إذ تصل نسبة البطالة بين التونسيين إلى ٤٠٪ . مدينة الدار البيضاء [المغربية] «النائمة» أصبحت مدينة ٣ ملايين روح ، مع ما يجاورها من أحياء الأكواخ . في عام ١٩٨٤ انفجرت تمردات الخبز في المغرب . أما القاهرة الكبرى فهي موطن ١٣ مليون انسان ، بيوت مئات الآلاف منهم في المقابر ومدن الأكواخ المصنوعة من الكرتون والأزقة ومداخل البنايات ...» . وفي مصر يعتبر واحد من كل خمسة مصريين عاطلاً عن العمل ، كما أن واحداً من كل أربعة جزائريين عاطل عن العمل أيضاً(75) . وفي منطقة تعتبر من أكثر مناطق العالم اضطراباً ، تساهم الديمغرافيا في قلاقل المستقبل المنظور سنة بعد أخرى . وحتى الشجار الاسرائيلي – العربي أصبح يعتبر مسألة ديمغرافية ، بخاصة مع هجرة اليهود السوفيات المقصود بها مواجهة نسبة الخصوبة الفلسطينية العالية .

اكثر من ذلك ، لا يوجد إلا احتمال ضعيف بأن يهبط النمو السكاني في المستقبل القريب ، لأن معدلات وفيات الرضع ما زالت عالية في العديد من البلدان المسلمة ، مما يعني أن تحسينات أكبر في مرحلة ما قبل الولادة وما بعدها ستنتج ارتفاعاً في معدل الولادة ، كما هو حاصل في دول الخليج والسعودية .

في مثل أي مكان آخر ، تتدخل السياسة ، وتقدم العديد من الأنظمة بتشجيع

النساء عمداً كي يكون لهن عائلات كبيرة ، محاججين أن هذا الأمر يشكل إضافة إلى قوة البلاد العسكرية . يقول أحد الملصقات في العراق : «احملي طفلاً تغرسين سهماً في عين الأعداء»(77) . وتمنح العديد من الدول، مثل العراق وليبيا، العديد من الحوافز للعائلات ، وبالمثل تفعل دول الخليج والسعودية المتطلعة الى ملء بلادها بمن ولدوا فيها بدلاً عن العمال الأجانب . تقوم مصر فقط بحملات دعائية لتقيد عدد العائلة، ولكن حتى إن نجح ذلك—على الرغم من مقاومة الاخوان المسلمين— فلا زالت

بيان رقم (١٢)

معدلات مقارنة لوفاة الرضع(76)

| | (معدل الوفاة بالنسبة لكل ١٠٠٠ رضيع حي) | |
|---|---|---|
| البلد | ١٩٦٥ - ١٩٧٠ | ١٩٨٥ - ١٩٩٠ |
| الجزائر | ١٥٠ | ٧٤ |
| مصر | ١٧٠ | ٨٥ |
| السودان | ١٥٦ | ١٠٨ |
| اليمن | ١٨٦ | ١١٦ |
| السعودية | ١٤٠ | ٧١ |
| الكويت | ٥٥ | ١٩ |
| العراق | ١١١ | ٦٩ |
| اليابان | ١٦ | ٥ |
| الولايات المتحدة | ٢٢ | ١٠ |
| السويد | ٣٣ | ٦ |

أعداد السكان مرعبة فيها . فمصر ، بعدد سكانها الـ ٥٥ مليون راهناً ، والذين كل ستة من عشرة منهم أعمارهم أقل من العشرين ، ومع مليون مولود جديد كل ثمانية أشهر ، تعيش خطر الانفجار الشامل خلال العقود القليلة القادمة .

وربما لنفس السبب ، علينا توقع معدلات نجاح مختلفة في التعامل مع التحديات

البيئية في العالم النامي ، مع ملاحظة أن الاقتصاديات المصنعة حديثاً في شرق آسيا متقدمة على غيرها في هذا المجال . وهذا الموقف لا يعني تجاهل المخططات المحلية الهامة لتحسين البيئة في أفريقيا ، أو تجاهل المقترحات المثيرة «للتنمية المتواصلة» في أي مكان آخر من العالم النامي(78) ، أو تناسي أن التصنيع قد سبّب أضراراً بيئية في شرق آسيا ابتداءاً من اختناقات الطرق إلى تقلص الغابات . وفوق ذلك ، تظل حقيقة لا بد من ذكرها وهي أن الأمم التي تمتلك الكثير من المصادر (رأس المال ، العلماء ، المهندسون ، التكنولوجيا ، دخل فردي أكثر من ٤٫٠٠٠ دولار سنوياً) تعتبر مؤهلة للتعامل مع التهديدات البيئية أكثر من تلك الأمم التي لا مال لديها ولا معدّات ولا مصادر بشرية كافية . وتوجد أيضا علاقة بين مستويات التعليم المرتفعة والوعي المتزايد بالبيئة وبين الاستعداد لمنع الأضرار البيئية ، الأمر الذي يعني أن شرق آسيا ستكون اكثر استجابة في هذا الحقل . على العكس من ذلك سيكون من الصعب على الدول الأفقر التي لا تمتلك المال ولا المصادر البشرية المؤهلة ، مثل مصر وبنغلادش وأثيوبيا ، الاستجابة للأعاصير والفيضانات والجفاف وكوارث طبيعية أخرى ، أضف إلى ذلك أن هذه البلدان تواجه مشاكل النمو السكاني والهجرة إلى الخارج . وإذا نجم عن الدفء الكوني ارتفاعاً في مستوى سطح البحار وعواصف أكثر شدة ، فإن سكان المناطق الساحلية من الكاريبي إلى الهادىء ، سيواجهون خطر انجرافهم من مناطقهم .

وأخيراً ، يعتبر خطر الانفجار السكاني في أميركا اللاتينية وجنوب آسيا وأفريقيا السبب الأساسي لاختفاء المراعي وانجراف التربة والتملح والقضاء على الغابات الاستوائية المطرية ، التي تساهم جميعاً في ارتفاع حرارة الأرض وتؤذي ، أيضاً ، السكان المحليين وتسرع من الصراع الاقليمي على السلطة . وفي كل مكان وعلى سبيل المثال في الشرق الأوسط ، أصبحت المياه محل اهتمام كبير ، وبخاصة مع ازدياد الضغوطات الديمغرافية . وراهنا ، يستعمل الفرد الأردني من المياه ثلث ما يستهلكه الاسرائيلي ، ولا يوجد إلاّ أمل ضئيل في الأردن لزيادة كمية المياه ، علماً أن المتوقع أن يتضاعف عدد سكان هذا البلد خلال العشرين سنة القادمة(80) . ومع سعي كل حكومات المنطقة إلى زيادة المردود الزراعي ، ومع حساسيتها المفرطة ضد المجاعة والقلاقل التي يمكن أن تتفجر على يد المزارعين الفلاحين ، يؤثر البحث عن مصادر مائية جديدة على السياسات الداخلية والعلاقات الدولية وعلى تحديد الأولويات . وهذه مصر قلقة من احتمال بناء السودان أو أثيوبيا سدوداً على نهر النيل لتطوير الري .

وهذه سوريا والعراق قلقتان من سد أتاتورك التركي الجديد الذي يمكنه منع التدفق الحر لنهر الفرات . ويتنازع كل من الأردن وسوريا واسرائيل على حقوق المياه في أنهر الليطاني واليرموك والأردن ، وبالمثل يتنازع اليهود والعرب على مصادر المياه في الضفة الغربية . ويوماً بعد يوم تستنفد المحاولات السعودية لزراعة القمح المياه الجوفية ؛ ونفس الأمر سيحصل في ليبيا بسبب مشروعها العملاق لسحب المياه من الصحراء فيما يعرف بالنهر الصناعي العظيم(81). وفيما يناضل الناس أكثر فأكثر من أجل نفس المياه ، أو على المياه التي تتناقص باستمرار ، تبدو الكثير من الأفكار الكبيرة للاستعداد للقرن الحادي والعشرين بعيدة الاحتمال ؛ وتبقى المسألة الأساسية هي : مجرد البقاء خلال نفس هذا القرن .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، تعتبر الثورة التكنوحيوية الزراعية مهمة جداً للبلدان النامية حتى لو كانت النتائج غير واضحة . إذ يمكن لضروب محسنة من النباتات ولمبيدات حشرية أفضل ولأسمدة أجود تعزيز المردود الزراعي في البلدان النامية ، وتخفيف الضغط عن الأراضي الهامشية واستعادة الاكتفاء الذاتي الزراعي وتحسين ميزان المدفوعات ورفع مستوى المعيشة . وبما أن التكنولوجيا الحيوية لا تتطلب مشاريع باهظة التكاليف ، فقد يمكننا مشاهدة مجموعات من المزارعين وهي تجرب بذوراً جديدة وعمليات استنبات جديدة وأخرى ذات طبيعة جينيّة بما فيها إقامة بنوك جينيّة ، ومزيداً من التطورات الأخرى . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، من المحتمل ، أيضاً ، أن تقوم المؤسسات الصيدلية والكيماوية الزراعية في العالم «الأول» باحتكار معظم المعرفة – والأرباح – لهذا التطور . ويمكن للفوائض الغذائية العالمية التي احدثتها الثورة التكنولوجية أن تستغل لمواجهة سوء التغذية . ويمكن لهذه الفوائض أيضاً ، أن تقود إلى تخفيض اسعار السلع فتؤذي المجتمعات التي يعمل معظم سكانها في الزراعة. إن انتاج الغذاء غير الطبيعي يضرب المجتمعات الزراعية ؛ وهذا هو السبب الذي يجعل بعض خبراء التكنولوجيا الحيوية في مجال التطوير ينادون بتخطيط جدي في مجال «التحول الزراعي» أي التحول إلى مجالات اقتصادية أخرى .

كما لاحظنا سابقاً* ، يعتمد كل ما تقدم على ما إذا كانت التكنولوجيا الجديدة ستستغل أساساً لتعزيز الطرق التقليدية في انتاج الغذاء وجعلها في متناول يد المزارعين في العالم الثالث (من خلال الوكالات الدولية وعمليات التحول التكنولوجية ... الخ) أو أنها موجهة إلى انتاج الغذاء في المختبرات المتعددة القوميات جاعلة الزراعة التقليدية

* انظر الفصل الرابع .

غير ذات معنى . وإذا ما قيض لهذا الاتجاه الأخير أن يسود ، ستجد بلداناً صناعية متطورة التكنولوجيا ، مثل كوريا ، من السهل عليها التأقلم أكثر من مجتمع يعتمد على تصدير السلع ، مثل جامبيا أو ساحل العاج أو كوستاريكا .

وبينما يجد المرء أن استعمالات التكنولوجيا الحيوية متنوعة نسبياً ، فليست المسألة كذلك مع استعمال الانسان الآلي والصناعة المؤتمتة . إذ تعني متطلبات صناعة الانسان الآلي ، مثل رأس المال والقطاعات الالكترونية المتقدمة ومهندسي التصاميم والعمال المهرة ، أن بلدانا مثل تايوان وكوريا قد تسير على مثال اليابان على فرض أن أتمتتها (اليابان) ستفيد قدرتهم التنافسية الانتاجية . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، تشكل المصانع المؤتمتة التي تجمع البضائع بشكل أسرع وأنظم وأكثر دورية ، والأكثر اقتصادية من البشر ، تحدياً للاقتصاديات متوسطة الدخل ، مثل ماليزيا والمكسيك ، التي ستضرب ميزاتها المقارنة . أما بالنسبة للبلدان التي لا تمتلك قاعدة صناعية ، فمن الصعب رؤية كيف سيكون لثورة الانسان الآلي أي معنى فيها ، ما عدا تقليص المصادر أكثر فأكثر – تلك المصادر الموجودة بوفرة : والمقصود بتلك المصادر هي الجماهير الفقيرة غير المتعلمة .

وأخيراً ، تهدد ثورتا المواصلات والمالية ، وظهور الشركات المساهمة المتعددة الجنسيات بزيادة الفجوة بين الدول الأغنى والأفقر ، حتى في اطار العالم النامي . وراهنا ، تهيء المجمعات الصناعية الكبرى في كوريا نفسها لتصبح متعددة الجنسيات ؛ وبصورة عامة تستطيع الدول المصنعة حديثاً في شرق آسيا ، استغلال الاقتصاد العالمي (كما يمكن ملاحظته من خلال موازينها التجارية) أسواقها المالية ، صناعاتها الالكترونية وتحالفاتها السوقية ... الخ) . أكثر من ذلك ، وإذا كان على العالم بلا حدود أن يكافىء المقاولين والمصممين والوكلاء ومخترعي البراءات والجامعين ورجال الأعمال في قطاع الخدمات ذو القيمة المضافة العالية ، إذن فإن التزام بلدان شرق آسيا بالتعليم والعلم والتكنولوجيا سيؤدي ، فقط ، إلى التأكيد على تفوقها على الآخرين في البلدان النامية . وعلى العكس من ذلك البلدان الأفقر إلى رأس المال والتكنولوجيا العالية والعلماء والعمال المهرة وصناعة التصدير ، سيجعل من الصعب عليها المشاركة في الثورتين المالية والاتصالاتية ، مع أن عدة بلدان ، مثل البرازيل والهند تأمل بأن تفعل ذلك . ويتوقع بعض الخبراء غير المتفائلين أن يصبح العالم النامي أكثر هامشية ، وجزئيا لأن العمل لم يعد طبيعياً ، مثله مثل المصادر والأغذية ، وجزئياً أيضا لأن الاقتصاديات

المتطورة قد تركز على التجارة التي تحتاج إلى المعرفة المعقدة ، وفي اطارها نفسها .

هل توجد ثمة طريقة لتغيير هذا الوضع ؟ من الواضح أن مجتمعاً متأثر جداً بالملاّت الأصوليين الذين لا يحبون «التحديث» من الصعب عليه الالتحاق بالاقتصاد العالمي ؛ وهذا المجتمع لا يستطيع دخول العالم بلا حدود إن كان شعبه يؤمن بأن هذا العالم لن يكون صحياً روحياً ، إن لم يكن اقتصادياً ، ولا يجب دخوله . ولا يجب علينا ، أيضاً ، توقع أن تسرع بلداناً تسيطر عليها الأنانية والنخبة السلطوية التي تميل إلى تعزيز قوتها العسكرية – انفقت بلدان العالم النامي حوالي ١٥٠ بليون دولار على الأسلحة والجيوش في عام ١٩٨٠ فقط – إلى تقليد اليابان وسنغافورة .

ولكن ، ما شأن تلك المجتمعات التي ترغب في تحسين أوضاعها ، ومع ذلك تجد نفسها وقد أعاقتها ظروفها ؟ فبعد كل شيء ، توجد العديد من البلدان النامية ، تعتمد الأغلبية الكبرى منها على تصدير المواد الغذائية والمواد الخام . فمع وجود دزينات من البلدان الفقيرة الساعية ، بكل جوارحها ، إلى بيع قصب سكرها أو موزها أو خشبها أو قهوتها في السوق العالمية ، فتهبط الاسعار ، فتجد نفسها مرة أخرى محبطة(83) . أكثر من ذلك ، ومع أن المزيد من المساعدات الدولية تذهب إلى العالم النامي . فإن الحقيقة هي أن أغلب رؤوس الأموال لا تذهب إلى البلدان الفقيرة في أفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية ، بل إلى الاقتصاديات الأغنى في اوروبا واميركا الشمالية واليابان ، وبمعدل ٤٣ بليون دولار كل عام(84) . إن تدفق رؤوس الأموال هذا على البلدان المتطورة ، حيث السعي إلى الفوائد العالية وتحويل الأرباح إلى الوطن واستثمار رأس المال وحقوق الملكية وبدلات براءات الاختراع والخدمات والمعلومات ، يجعل من الصعب على البلدان الأفقر الوقوف على أقدامها ؛ وحتى لو كان بامكان هذه البلدان زيادة منتوجها الصناعي ، فقد تكون النتيجة ارتفاعاً هائلا في «أسعار الارتباط التكنولوجي»(85) . فمثل اعتمادها على مصدري الغذاء والأدوية الشماليين ، خلقت التكنولوجيا نوعاً آخر من الاعتماد للأمم الفقيرة .

ويمتد هذا التخلف البنيوي إلى مجال الاتصالات . فلقد اتهمت العديد من البلدان النامية الأمم الأغنى بالهيمنه الثقافية من خلال السيطرة على مصادر جمع المعلومات ومن خلال تدفق انتاجها الثقافي غير المقيد ، ومن خلال سلطة وكالاتها الدعائية وسلاسل صحافتها الدولية وشركات نشر الاخبار ، ومن خلال تمكنها من

صناعات الراديو والأجهزة المتصلة بالبحرية ، وغير ذلك(86) .

وفي الحقيقة ، بينما لا تستطيع حكومة واحدة ، هذه الأيام ، أن تسيطر على ثورة الاتصالات ، يظل من المهم سياسياً معرفة أية وجهات نظر (المشروع الحر ، العلاقات الشمالية الجنوبية ، المسائل الثقافية والدينية) ستفضلها وسائل الاعلام العالمية الجديدة . ويطرح السؤال التالي : كيف يمكن توقع أن تستفيد البلدان الأفقر من ثورة الاتصالات والثورة المالية ، وهي تعاني من «الآثار المستنقعية لهذه الآلة الهائلة» التي تقمع الثقافات التقليدية ولا تمنحها الفرصة على المسرح العالمي(87) .

باختصار ، وفيما نتحرك نحو القرن التالي ، يبدو أن اقتصاديات العالم المتطور تمتلك كل الأوراق الرابحة بين أيديها – رأس المال ، التكنولوجيا ، السيطرة على وسائل الاتصال ، وفرة المواد الغذائية ، والشركات المتعددة الجنسيات القوية –(88) ، وتتنامى مزايا هذه الدول لأن التكنولوجيا تأكل قيمة العمل والمواد الذين هما الموجودات الأساسية للبلدان النامية . ومع أن البلدان النامية مستقلة اسمياً منذ انتهاء الاستعمار ، إلاّ أنها الآن أكثر اعتماداً على اوروبا والولايات المتحدة اكثر من قرن مضى من الزمن . ومن السخرية بمكان أن تفشل جهود البلدان النامية المستمرة منذ ثلاثة أو أربعة عقود للسيطرة على مصيرها – إمّا من خلال تأميم الشركات الأجنبية ، أو تأسيس كارتلات البضائع المصدرة ، أو دعم المنتجات الصناعية المحلية كبديل للواردات ، أو شن حملات لاقامة نظام دولي جديد يقوم على أساس إعادة توزيع الثروة . ولقد ثبت أن «السوق» المدعومة من حكومات الدول المتطورة ، قوية جداً ، وثبت أن الصراع ضدها قد أضعف البلدان النامية بشكل أكبر – ما عدا تلك البلدان التي قررت الالتحاق بها ، مثل كوريا وتايوان .

وبينما يلاحظ المرء أن الفجوة بين البلدان الغنية والفقيرة تصبح ، هذه الأيام ، أكبر وتغدو مقلقلة جداً ، فإن اولئك الذين يدعمون وجهة النظر البنيوية هذه ، غالباً ما دعموا تدخل الدولة القوي والارتداد عن المنافسة الحرّة التي حمت الانتاج الوطني على المدى القصير ، لكنها جعلتها أقل كفاءة من تلك التي تحفزها قوى السوق . وربما لا تزال «الاشتراكية العلمية الأفريقية» تجد لها آذانا صاغية لدى بعض المثقفين(89) ، ولكنهم من خلال تشجيعهم مجتمعاتهم الاهتمام بشؤونهم الداخلية ، جعلتهم أقل عدة للتحرك إلى صناعة تنتج قيمة إضافية أكبر . ويظهر «نظام الاتصالات العالمي»

الذي اقترحته اليونيسكو قبل بضع سنوات لخلق التوازن مع الهيمنة الغربية ، مغرياً وجذاباً ، إلاّ أنه ، في كل احتمال ، مخلباً للمصالح البيروقراطية والآيديولوجية أكثر من وظيفة موضوعية ومصدراً لنقل المعلومات والأخبار . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى يتجاهل مؤيدو قوى السوق الحرّة المصاعب السياسية الهائلة التي ستواجهها حكومات البلدان النامية عندما ستحاول الغاء تحديد الأسعار ، أو عند بيعها صناعات القطاع العام ، أو عند دعمها المواد الغذائية . وينسى هؤلاء أيضاً أن التوسع التجاري الياباني وشرق الآسيوي الرائع قد تم على يد دول قوية تؤمن بمبدأ «دعه يعمل» الحر . وعليه ، بدلاً من نسخ النظام الاشتراكي أو السوق الحرّة ، ربما كان على البلدان النامية تقليد «الاستراتجيات المختلطة» لشرق آسيا التي تجمع السيطرة الرسمية بالمشروع الخاص(90) .

ومع أن فكرة الاستراتيجية المختلطة مخادعة ، كيف يمكن لبلدان غرب أو وسط أفريقيا تقليد شرق آسيا دون جهاز «دولة قوي» وبوجود تقليد ضعيف من التعاون بين الحكومة والمؤسسات ، ومع القليل من الانجازات التعليمية ومواقف ثقافية مختلفة من حجم العائلة والاقتصاد الدولي ؟ وكيف من المحتمل لهذه البلدان ، مع مشهد عالمي أقل ترحيباً بقادمين صناعيين جدد ، تحقيق نفس درجة النجاح التي حققتها بلدان شرق آسيا المصنعة حديثاً ، والتي احتاجت إلى نصف قرن من العمل الجاد ؟(91) وحتى لو تبنت الخمسين أمة الأفقر في العالم النموذج الكوري بإقامة صناعة تصديرية ، في ظل أية معجزة ، أفلن تخلق نفس أزمة فائض الانتاج الموجودة الآن في سوق البضائع ؟

من الصعب ، طبعاً ، تخمين عدد الأمم النامية التي ستكون قادرة على اتباع نموذج النمو في شرق آسيا . يتنبأ «تقرير التنمية الدولي» لعام ١٩٩١ ، متفائلاً ، بتقدم هام عبر العالم ، شريطة أن تتبنى الأمم الأفقر سياسات «السوق الصديقه» وأن تتخلى الأمم الأغنى عن الحماية(92) . لو أن الدول الأكبر في جنوب شرق آسيا تبعت تايوان وكوريا ، ثم تبعتها جنوب آسيا وعدد من بلدان أميركا اللاتينية ، فإن ذلك الأمر سيعزز الانقسام بين الشمال والجنوب ، وسيجعل الانحياز الاقتصادي الدولي مرقشاً كلياً . أكثر من ذلك ، قد يحفز النجاح الصناعي المتواتر بين البلدان النامية خارج شرق آسيا عملية التقليد في كل مكان آخر . ومع ذلك ، وفي هذه اللحظة ، يعني الترابط العادي بين العوامل المؤثرة على النجاح الاقتصادي النسبي – المواقف الثقافية ، التعليم ، الاستقرار السياسي ، القدرة على انجاز المخططات البعيدة المدى – أنه وبينما تتحرك

بلدان صغيرة اكثر من مرتبة «الذين لا يملكون» إلى مرتبة «الذين يملكون» تظل العديد من البلدان في الخلف . وعليه ستستمر قصة الرابحين والخاسرين ؛ لكن هذه المرة ، ستقوم وسائل الاتصال الحديثة بتذكيرنا جميعاً بالفروقات المتزايدة .

**********

## البـــاب الثاني

## الفصل الحادي عشر

# الاتحاد السوفياتي السابق وامبراطوريته المفتتة

# الفصل الحادي عشر
## الاتحاد السوفياتي السابق
## وامبراطوريته المفتتة

عندما يكتب المراقبون عن آفاق الدول الناشئة عن الاتحاد السوفياتي السابق ، فإنهم يواجهون نفس مشكلة حيرتهم في عام ١٩١٨ ؛ فهم لا يواجهون ، فقط ، المشكلة المتعلقة بالجهة التي تسير إليها المنطقة ، بل أيضاً صعوبة تخمين المدى الذي ستتجزء إليه امبراطورية كانت موحدة . ومن الواضح أن الأزمة عنيفة ومعقدة بحيث يبدو أن الشيء الوحيد المؤكد هو وجود العديد من الأمور غير المؤكدة . وتجعل هذه الحقيقة أي تقدير لمدى استعداد المنطقة للسير نحو القرن الحادي والعشرين أمراً صعباً بشكل غير عادي ، ذلك أن قادتها مهتمون بشكل أساسي بتجاوز الفوضى الراهنة ، وذلك أن شعوبها مشغولة بحاجاتها اليومية . في مثل هذه الظروف ، لن يتبقى لدى القادة والشعوب سوى القليل من الحيوية للاعتناء بالاتجاهات الدولية ، ناهيك عن التأقلم مع التحديات الجديدة .

على الرغم من أزمتها الاجتماعية السياسية الراهنة ، تمتلك الدول خليفة الاتحاد السوفياتي العديد من المصادر المادية . فقد كان الاتحاد السوفياتي دولة مساحتها ٢٢ر٤ مليون كيلومتر مربع أو ٨ر٦ مليون ميل مربع ، أي ما يعادل سدسي الأرض في العالم. ولقد جعلت هذه الحقيقة الاستراتيجية الاتحاد السوفياتي منيعاً على أي هجوم خارجي يقوم به أمراء الحرب منذ شارلس الثاني عشر ملك السويد إلى هتلر ، الذين اكتشفوا دائماً الثمن الباهظ الذي دفعوه عندما حاولوا غزو هذا البلد . ومن الناحية الاقتصادية ، شكل الاتحاد السوفياتي سوقاً محلية كبيرة ومستوى أقل من المتوسط في الاعتماد على التجارة الأجنبية ؛ وتلك مزية لا يشارك الاتحاد السوفياتي فيها إلاّ بلدين هما : الصين والولايات المتحدة . ويمتلك الاتحاد السوفياتي ، أيضاً ، امكانية لقاعدة زراعية هائلة بما فيها أرض صالحة للزراعة تعادل مساحتها مساحة الأرض الزراعية في الولايات المتحدة وكندا معاً . وتحتوي أرضها التي يبلغ عرضها ٦٥٠٠ ميل أكثر كمية من المواد الخام في

العالم ؛ فقبل انهياره كان الاتحاد السوفياتي أكبر منتج للحديد والنيكل والرصاص والنفط والغاز الطبيعي في العالم ؛ وثالث أكبر منتج للفحم . وكان البلد ثاني منتج للذهب والكروم ، وأول منتج للفضة والنحاس والزنك في العالم . وكان العلماء السوفيات يفتخرون بأن بلدهم يحتوي على «٥٨٪ من احتياط الفحم و ٥٨ر٧٪ من احتياط النفط و ٤١٪ من خام الحديد و ٧٦ر٧٪ من الأباتيت و ٢٥٪ من الخشب و ٨٨٪ من المنغنيز و ٥٤٪ من أملاح البوتاس وتقريباً ثلث الفوسفات ، في العالم»(1). ومهما تكن دقة هذه المعلومات ، فالثابت أن هذه البلاد محظية ، بشكل غير عادي ، بالمصادر الطبيعية .

أدى استغلال مثل هذه المصادر ، منذ العشرينات فصاعداً ، إلى خلق قاعدة صناعية هائلة . ومع منتصف الحرب العالمية الثانية ، ورغم خسارة أراضٍ واسعة ، أصبح الاقتصاد السوفياتي الثاني في العالم بعد الاقتصاد الأميركي . وقبل بضعة سنوات. زعمت موسكو أنها الأولى في انتاج الفولاذ والحديد الضخم وفحم الكوك والنفط ومعدات الآلات وقطارات الديزل والقطارات الكهربائية والاسمنت والاسمدة الطبيعية والتركتورات والنسيج والأحذيه والمباني مسبقة الصنع(2) . وبالاضافة إلى شبكة سكك الحديد والطيران الكثيفة ، يتمتع الاتحاد السوفياتي باسطول بحري تجاري واسطول صيدهما الأبعد مسافة في العالم .

يسكن في هذه الأراضي الشاسعة ٢٨٨ مليون نسمة (١٩٨٩) يتمتعون ، كما يزعم ، بأكثر أنظمة التعليم شمولاً في العالم ، وكان التعليم مجاناً من سن السابعة إلى سن السابعة عشر ، ولكن الملايين من الأطفال كانوا يذهبون إلى رياض الأطفال . وكان العديدون يذهبون إلى المدارس جزئياً ، أو يدرسون بالمراسلة ، أو يتلقون دروساً مهنية ، وذلك في حال عدم قدرتهم على تلقي التعليم العالي . وحسب الاحصائيات الرسمية كان حوالي ١٠٠ مليون شخص يدرسون في المدارس والكليات ، أو يتلقون دروساً مهنية أو دروساً بالمراسلة في الثمانينات ، بما في ذلك اكثر من ٤٤ مليون طالب في ١٤٥ر٠٠٠ مدرسة ابتدائية وثانوية و ٤ر٦ مليون تلميذاً في ٤ر٣٨٠ كلية فنيّة و ٥ر٢ مليون تلميذاً في ٨٨٣ جامعة ومعهد(3) . وكان نظام التعليم موجهاً للاستغلال الاقتصادي أكثر منه لتحصيل المعرفة من أجل المعرفة ؛ وظهر هذا النوع من التعليم في العدد الهائل من المهندسين في الاتحاد السوفياتي – حوالي ٤٠٪ من خريجي التعليم العالي – وفي العديد من المعاهد التكنولوجية والعلمية . وبالمجمل ادعى البلد أنه يمتلك

حوالي ٩ر١٤ مليون «مهندس وعالم نشط في المجال الاقتصادي» في عام ١٩٨٥ ، يضاف إليهم ٤ر١٧ مليون «فني نشط اقتصادياً»(4) . وامتلك الاتحاد السوفياتي ٠٠٠ر٧٠ عامل بحث طبي بالاضافة إلى ٠٠٠ر٩٦٠ طبيب وطبيب اسنان ، وبعبارة أخرى ، امتلك من الأطباء أكثر مما امتلكه أي بلد آخر في العالم(5) . واذا اخذنا بالاعتبار عدد العلماء والتكنولوجيين والمهندسين في الاتحاد السوفياتي ، وانجازاته في الرياضيات والعلم ، فليس مستغرباً بعد ذلك ادعاء هذا البلد بقواه الكبيرة في عدة مجالات ، من فيزياء الحرارة المنخفضة إلى الابحاث المعملية(6) .

وكان الانجاز الأكبر للاتحاد السوفياتي ، على الأقل من وجهة نظر قادته ، كونه أصبح واحداً من أكبر قوتين عظيمتين عسكريتين في العالم ، مساوياً ، فقط ، للبلد الأكثر منه غنىً وهي الولايات المتحدة . وقد كان الثمن الاجتماعي والاقتصادي لتحقيق تلك القوة باهظاً ، فستالين وخلفائه لم يشكو أبداً في اهمية القوات المسلحة الهائلة لدرع البلدان الرأسمالية عن العدوان أولاً ، وفي المرحلة الثانية ، لفرض التأثير في الشؤون العالمية(7) . وبالنتيجة ، امتلك الاتحاد السوفياتي انواع متعددة من الأسلحة النووية والتقليدية وعدداً كبيراً من المستخدمين لاستعماله ، إذا كان ذلك ضرورياً(8) . وحتى عندما قادت مبادرات غورباتشوف إلى تخفيض معتبر في الاسلحة والقوات ، كان الاتحاد السوفياتي ما زال يمتلك أكبر قوة صواريخ في العالم ، وثاني أكبر جيش في العالم (بعد الصين) وثاني اكبر قوة بحرية (بعد الولايات المتحدة) واكبر سلاح جوي وقوات مسلحة . وإذا كان للقوة العسكرية حساب في المراحل المبكرة من القرن الحادي والعشرين ، فإن دولة فدرالية خليفة للاتحاد السوفياتي – او حتى اجزاء منه مثل روسيا واوكرانيا – سيحسب لها الحساب .

إذا أخذنا بالاعتبار مثل تلك المزايا المادية ، تكون المنطقة نظرياً ، مستعدة بشكل جيد ، وبأكثر من أمم أخرى أقل حظوة ، لمواجهة تحديات القرن القادم . ومع ذلك ، مما يضعف هذه المزايا شقوق مترابطة تهدد أي أفق للبقاء . فمثل ما حدث مع الامبراطوريات الكبيرة في الماضي ، لن تمنع المساحة الكبيرة لبلد ولاكثرة مصادرها ، وحدهما ، الانهيار إن أصبح النظام غير قادر على العمل .

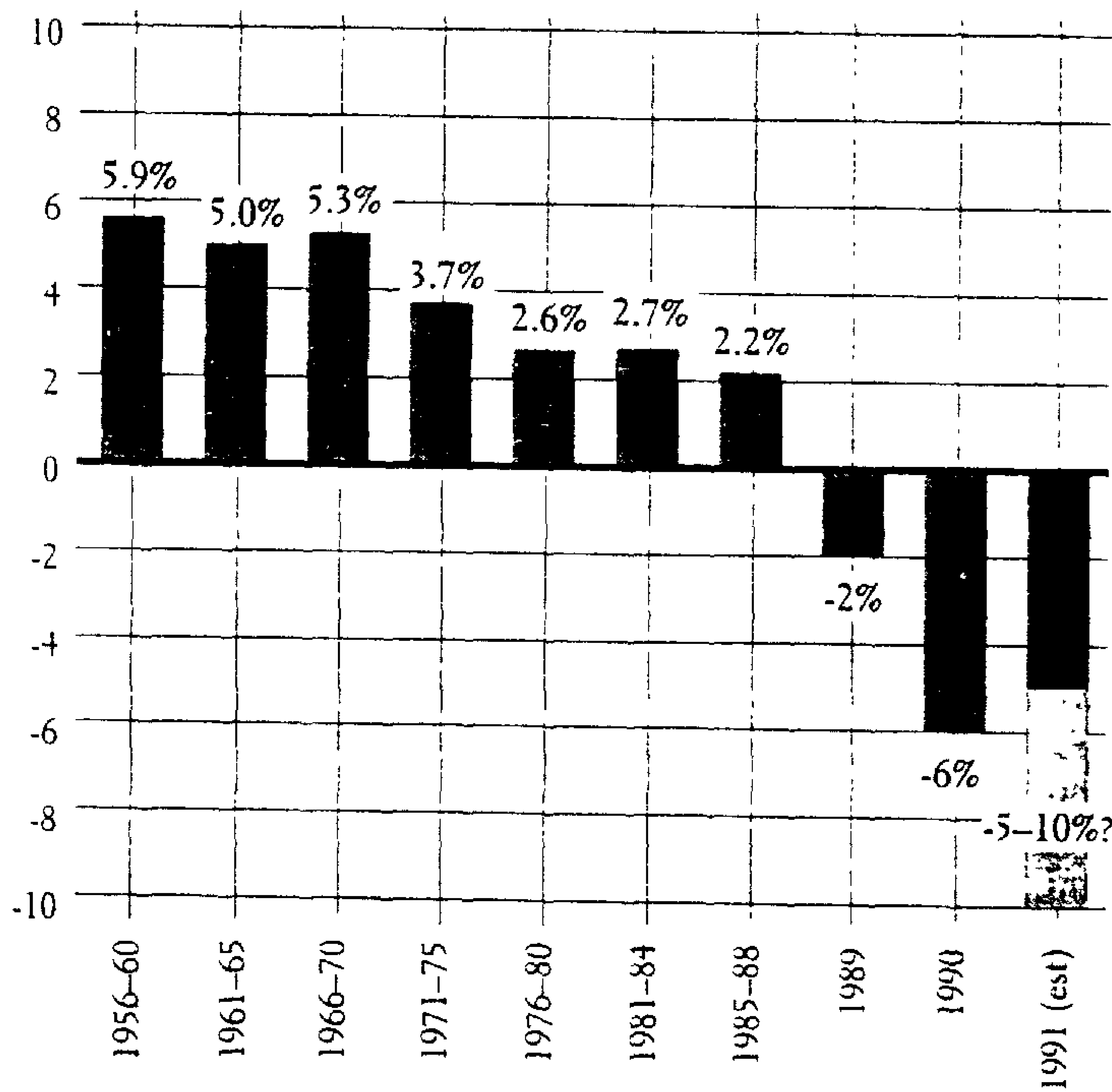
ففي القلب من المشكلة السوفياتية تقع أزمة مثلثة ، كل جزء منها يتغذى من الآخر ويسرّع في الانهيار . فأزمة الشرعية السياسية في النظام السوفياتي ، مترابطة مع أزمة في الانتاج الاقتصادي والشروط الاجتماعية ، فاقمتهما أزمة في العلاقات العرقية

والثقافية . وكانت النتيجة خليط من التحديات يصعب تجاوزه .

وفي الواقع ، لم يدرك أحد مدى الانهيار الاقتصادي إلاّ راهناً ، بسبب سريّة الكرملين ، ولأن الغرب بالغ كثيراً في كفاءة الاقتصاد السوفياتي . ومن الواضح الآن أن اخفاقات في النمو كانت موجودة حتى قبل الأزمة الراهنة . كما يتضح في الرسم البياني (٧) .

رسم بياني رقم (٧)

التدهور في معدل النمو في الدخل القومي الاجمالي السوفياتي(10)

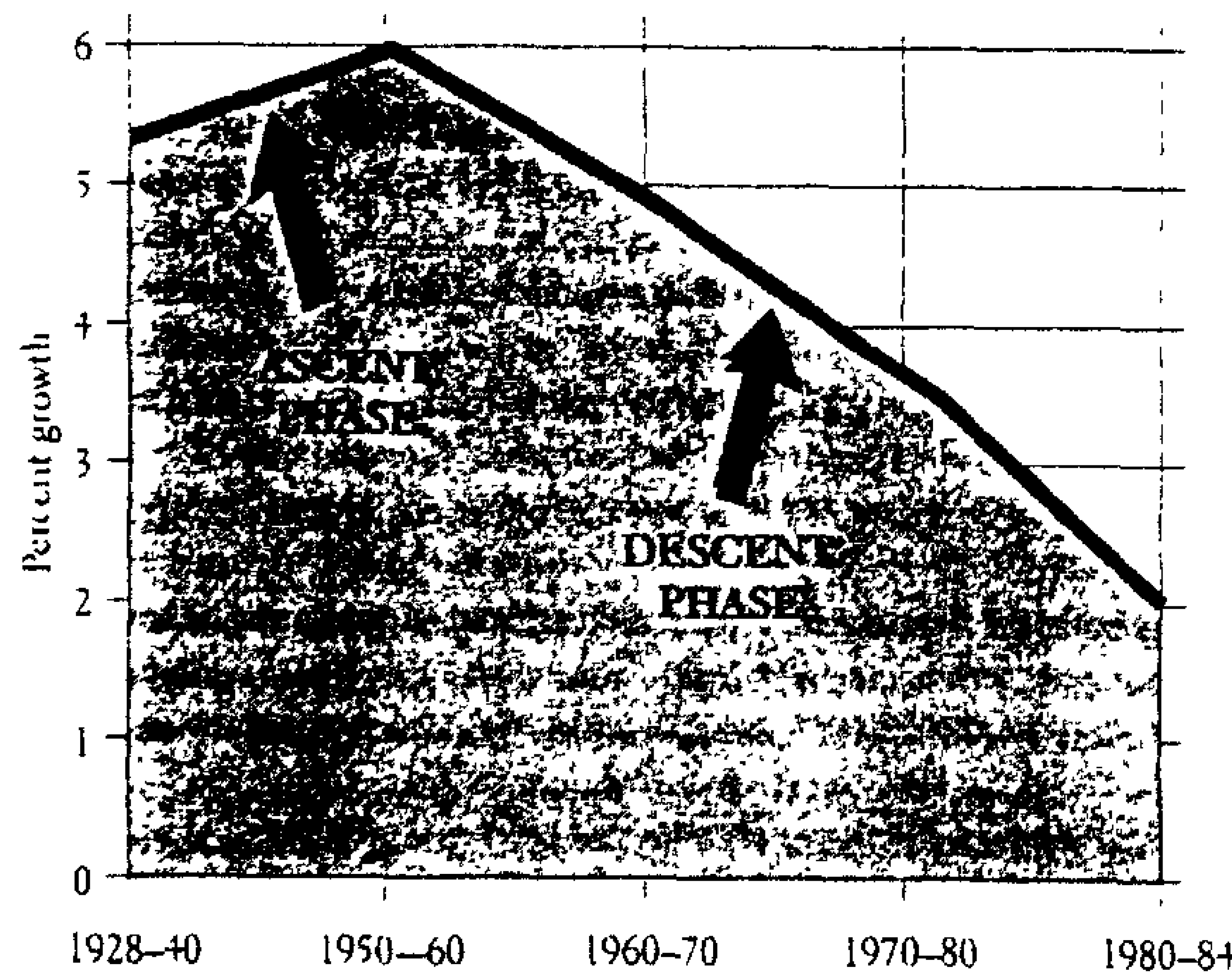



في كل احتمال ، تقلل هذه الأرقام من حقيقة التدهور(9) ؛ والنقطة الأساسية في هذا المجال ، أنه وبينما كان الاقتصاد السوفياتي يتوسع خلال الثلث الثاني من القرن العشرين ، أصبح يعاني الركود في الثلث الأخير منه . ويعود النمو المبكر إلى «الانفاق» الهائل ، وبخاصة على العمل والطاقة الرخيصة والمواد الخام الوفيرة . ومن المعروف أن هذه المصادر الثلاثة مثالية لبناء اقتصاد صناعة ثقيلة تم بناؤها في الثلاثينات ، ولاعادة الاعمار بعد الحرب العالمية الثانية في الاربعينات والخمسينات . وعليه ، تم انتاج الحديد والفولاذ والاسمنت والآليات ومعدات الآلات والتراكتورات والنسيج والمباني مسبقة

الصنع بأعداد كبيرة حسب خطة مركزية . وطالما كانت أهداف الخطط تتحقق ، كان هذا التخطيط الاشتراكي المحكم لا يهتم كثيراً للتكاليف ولحماية الادارة من التنافس والعمال من البطالة ، ولم يهتم أيضاً ، بالمستهلك . وبالطبع ، كان المستهلك الوحيد الذي يحصل على ما يريد هو القوات المسلحة السوفياتية التي كانت تتمتع بمخصصات تفضيلية في مصانعها ومعدات آلاتها وعمالها المهرة للانتاج العسكري .

عندما بدأت الصناعة العالمية ، منذ الستينات فصاعداً ، بالتحول عن انتاج البضائع الثقيلة التقليدية نحو الصناعات ذات القيمة المضافة العالية والموجهة نحو المستهلك التي تعتمد المعرفة المتقدمة ، مثل صناعات الكومبيوتر والالكترونيات والسيارات والطائرات المدنية والصيدلة والاتصالات ، لم يكن الاتحاد السوفياتي قادراً على مواكبة هذا التحول . وكان تطوير اقتصاد قائم على أساس طلب المستهلك ، كما في الولايات المتحدة ، يتطلب من الاتحاد السوفياتي التخلص من التخطيط المركزي ؛ بينما عنى بناء مجتمع قائم على أساس المعرفة انهاء الرقابة والقيود الشديدة والارثوذكسية الحزبية والاحتكار الحزبي[11] . وكان الاستثمار في قطاعات صناعية جديدة يعني تحويل الأموال من دعم المزارع والأغذية ، وفوق كل شيء من الصناعات العسكرية والجيش ؛ وفي الحقيقة ، كان الانفاق على هذه المجالات يزداد تاركا لا شيء لتحديث الصناعات القديمة والبنية التحتية المتدهورة ، ناهيك عن التكنولوجيا الجديدة . وعليه ، أصبح الاقتصاد السوفياتي واقعاً في مصيدة مجمداً في «أزمة ذات موجة طويلة» أساسها نموذج التصنيع الذي بدأ في الثلاثينات ، كما هو واضح في الرسم البياني رقم (٨)[12] .

رسم بياني رقم (٨)
الأزمة الاقتصادية السوفياتية ذات الموجة الطويلة[14]




.متوسط معدل نمو الدخل القومي الاجمالي

ومما ضاعف هذه المشكلة أن غدا الانفاق على الأرض والطاقة والمواد الخام وقوة العمل أقل مما كان ممكنا في السابق ، فبدأت التكاليف بالازدياد . قبل ذلك ، جعلت احتياطات النفط والغاز الرخيصة التصنيع ممكناً وكان بيعها إلى الخارج يجلب العملة الصعبة ؛ ومع ذلك ، وبينما تظل الموارد الكبيرة موجودة ، إلاّ انها أصبحت مع المزيد من استغلالها ، إما في مناطق أعمق في الأرض ، أو أنها في المناطق المتجمدة البعيدة [مثل سيبيريا] . وحسب أحد التقديرات ، ارتفعت تكلفة استخراج النفط في العقد السابق على عام ١٩٨٥ بنسبة ٧٠٪ ولا تزال في ارتفاع(13) . وبالنتيجة انخفض انتاج النفط ، حتى قبيل الاضطرابات العمالية وصعوبات المواصلات في السنوات اللاحقة . ومما فاقم هذا الوضع سوء استعمال الطاقة المستمر وإضاعتها في استعمالات خاطئة في مجمل الصناعة السوفياتية ، وذلك بسبب الادارة غير الكفؤة وإهمال العمال . كان المخططون السوفيات قد أملوا أن يتغلبوا على هذا الوضع من خلال بناء محطات طاقة نووية ، لكن كارثة شير نوبل وعدم ثقة الجمهور بالطاقة النووية بدّدت هذه الآمال . ويحتاج قطاع الطاقة ، الآن ، كميات كبيرة من رأس المال ، وذلك لتحديث المحطات القائمة ولتنظيف المحطات النووية من الاشعاع ولبناء خطوط أنابيب جديدة للغاز الطبيعي ، ولكن لا تتوفر إلا القليل من المصادر لذلك(15) . وفي نفس الوقت ، كما سنرى أدناه ، توازى نفاد المصادر الرخيصة للطاقة مع اتجاه مشابه في مصادر قوة العمل .

وبما أن الاتحاد السوفياتي السابق لا يستطيع بعد الاعتماد على المواد الأولية الرخيصة وقوة العمل المتنامية ، فمن المنطقي أنه بحاجة إلى ترشيد استعمال المواد المتوفرة ، وإلى رفع انتاجية العمل القائمة . إن التأكيد على نوعية المنتجات بدلاً عن كميتها أمر مناقض للمارسة السوفياتية التي فضلت ، منذ عهد بطرس الأكبر ، المزيد من كل شيء (الفرسان ، الدبابات ، الحديد ، الاسمنت) . والسؤال الآن : كيف يمكن لمجتمع يقيده ، الآن ، نظام صناعي غير كفؤ ويعمل بشكل سيء ، أن يتحول من التركيز على الكمية إلى التركيز على النوعية ؟ لقد أثبتت سبعون عاماً من الخبرة أن «الاشتراكية العلمية» المركزة قد فشلت . لقد كانت المسؤولية وعملية اتخاذ القرارات ممركزة في يد البيروقراطيات العديدة ، تحت الرقابة الكاملة للمكتب السياسي [للحزب الشيوعي السوفياتي] . وكان على الأفكار والمقترحات الجديدة أن تمر عبر امتحان الأرثوذكسية الآيديولوجية الدائم . وكان الاحتراس دائماً لإطاعة قواعد النظام القائم . وبينما كانت معنويات الجمهور تتردى ، كان عدم الكفاءة

يتضاعف . وأصبح الاقتصاد السوفياتي تحكمه العديد من «التناقضات» ؛ وما استعمال هذا التعبير إلاّ مسخرة كبيرة لاستعمال ماركس له الذي توقع انهيار النظام الرأسمالي الحتمي بسبب تناقضاته . وتتمثل مسخرة أخرى في أن كلاً من اليابان وألمانيا – اللتين خسرتا الحرب في عام ١٩٤٥ – أصبحتا تحظيان بدخل قومي إجمالي أكبر من الاتحاد السوفياتي الذي انحدر من مرتبته العالمية الثانية إلى المرتبة الرابعة ، حتى قبل تفككه الاقتصادي والدستوري . يقدر استطلاع أخير أن الدخل الفردي السنوي في المنطقة ، اجمالاً ، هو مجرد ١٫٧٨٠ دولاراً . الأمر الذي يعني أن مجمل المنتوج العام فيها لا يصل إلاّ إلى ٥٠٠ بليون دولار ؛ وهذا مبلغ أقل مما هي الحال في إيطاليا أو بريطانيا على انفراد(16).

وفي الزراعة ، دمّرت عقود من التعاونية كل الحوافز لدى قوة العمل ؛ حافظت عمليات دعم المواد الغذائية على الاسعار منخفضة ، لكنها دمرت قوانين العرض والطلب ، وقرر البيروقراطيون ، بدلاً عن المزارعين أو الفلاحين أنفسهم ، ما يزرع ومتى . ومن المعترف به أن مصاعب أخرى واجهت الزراعة السوفياتية ، من الطقس السيء إلى البنية التحتية السيئة ، لدرجة أن معظم المحصول لم يتم توزيعه أو أنه فسد في الطريق الى السوق . وفوق ذلك ، وبينما كانت معظم الزراعة تعاونية بيروقراطية ، ويتم التدخل فيها باستمرار ، انتجت قطع الأرض الخاصة (التي تمثل ٤٪ من مجمل الأرض الزراعية الروسية) انتاجاً اجمالياً رائعاً بلغ نسبة ٢٥٪ من مجمل انتاج المحاصيل. كانت البلاد ، قبل الثورة البلشفية واحدة من أكبر مصدري الغذاء في العالم؛ وفي الوقت الحاضر يعتبر الاتحاد السوفياتي أكبر مستورد للغذاء الذي يتم شراؤه بأثمان باهظة وبالعملة الصعبة والذهب(17) . وأخيراً ، تقود كميات المواد الغذائية القليلة التي تصل إلى الدكاكين والتوتر بين المدينة والريف إلى المزيد من الشلل. قد يمكن التغلب على هذه المشكلة ، في المستقبل ، من خلال تأجير الأرض للفلاحين لمدد طويلة من الزمن ، لكن من المرجح أنهم سيزرعون مزروعات أكثر ربحية مثل الفواكة والخضار ، وليس القمح الأكثر أهمية والمعتبر من مسؤولية المزارع التعاونية(18).

ويمكن قول نفس الشيء عن حالة الصناعة المتداعية . فلقد تحجرت هذه الصناعة بسبب معاناتها من نقص الطاقة وقوة العمل ، وبسبب شللها بالخطط البيروقراطية والتركيز الكبير على أنواع الصناعة التقليدية ، ولعدم تجاوبها مع خيارات

المستهلك ، وللحماية التي حظيت بها من التنافس المحلي والعالمي . ولم يكن انتاج المزيد من الفولاذ والاسمنت ، اكثر من أية أمة أخرى ، مساعداً ، فيما كان جزءاً كبيراً من هذا الانتاج يصدأ أو يفسد في سكك الحديد اثناء نقله . وكان امتلاك عدد من المهندسين ، أكثر من أي بلد آخر في العالم ، مزية خادعة ، بخاصة عندما كانت تبدد مواهبهم . وتشكل البيروقراطية تناقضاً أساسياً في المعامل السوفياتية ، حيث كانت أهداف الانتاج توصف من مكان آخر ، وحيث لم يسمح بأي «انحراف» عن الخطة .

إن من السهل وضع قائمة بالمشاكل الأخرى التي قادت إلى الأزمة الراهنة . كانت البنية التحتية فقيرة ، جاعلة امكانية نقل المنتجات الى السوق ، والاسمنت إلى مواقع البناء ، والخشب إلى المصانع ضئيلة ، وهكذا . وعانت العملة من وضع أسوأ ؛ فمع قلة البضائع الاستهلاكية التي يمكن شراءها ، تم ادخار البلايين من الروبلات التي لا تساوي شيئاً ، وقاد الأمر إلى سوق سوداء ، والعودة إلى نظام المقايظة – تاركاً الناس غير مستعدين لأية امكانية لتبديل الروبل في المستقبل ، والذين سيصبحون بدونه على هامش التجارة والاستثمار والانتاج الدولي . وكان وضع الصحة العامة يتدهور باستمرار ، بسبب المستويات السيئة لنقل القمامة والنظافة العامة وتآكل العناية بالمستشفيات والمساكن المكتظة ونسبة الادمان على الكحول العالية . وبتناقص مع اتجاهات صحية في بلدان صناعية أخرى ، كانت نسبة وفيات الأطفال في تصاعد مستمر ، وكانت معدلات توقع الحياة في تناقص مستمر(19) . في مثل هذا الوضع ، أصبح عدد الأطباء الذي تدعيه الاحصائيات السوفياتية بلا معنى . والكل بالكل ، كان الاقتصاد والمجتمع السوفياتين يظهران المزيد والمزيد من المؤشرات على أن الاتحاد السوفياتي يلتحق بما يسمى بالعام الثالث ، أكثر منه الالتحاق بالعالم الأول .

* * *

كان يمكن لهذه المحنة الاقتصادية أن تكون سيئة بما فيه الكفاية بدون العنصرين الآخرين الذين جعلا أزمة الاقتصاد السوفياتي مثلثة ، ألا وهما الحاجة إلى الشرعية السياسية وظهور مشكلة القوميات . ومن الواضح أن هذه العناصر فاقمت إحداهما الأخرى ، فلو كان الاقتصاد يعمل بشكل جيد ، على سبيل المثال ، لكان الانتقاد للقيادة السوفياتية أقل . وكما حصل ، وقفت الأدلة اليومية لوجود اقتصاد ظل وتجارة البضائع في السوق السوداء والمساكن السيئة والعناية الصحية المتردية ، في تناقض مع ادعاءات الحكم بأن نظامه كان متفوقاً . ولقد أدت هذه الادعاءات الفارغة إلى

اغتراب واسع ، ليس بين الكادحين فقط ، بل وفي اللغو الماركسي الذي كان يظهر في وسائل الاعلام الرسمية أيضاً . وإذا أخذنا بالاعتبار حملات الكي . جي . بي (المخابرات) ضد المنشقين ، فإن ذلك الاغتراب لم يأخذ شكلاً ثورياً كما كشفت عنه السبعينات والثمانينات ؛ ولكن نجم عنه السخرية بالسياسة ، والانسحاب إلى التأملات الذاتية ، وفقدان دافع العمل في المصنع والمكتب ، واهمال اتقان العمل ، وعدم الافتخار بما ينتجه المرء أو يزرعه أو يصنعه . وعليه ، ساعد الاقتصاد المهلهل والآيدلوجية السياسية المهلهلة إلى خلق ميكانيكية تدميرهما الذاتي : انتاج اجتماعي واقتصادي أكثر هلهلة ، ووباء شامل قلص كل عام الموقع السوفياتي النسبي في العالم[20].

كانت البيروسترويكا اعترافاً بأنه يجب عكس هذا التدهور في بعديه الاقتصادي والسياسي . وإذا اخذنا بالاعتبار الفوضى الراهنة ، فليس ثمة ضمانة بأن انتعاشاً سيحصل . ولقد مزح الهجاؤون في روسيا فقالوا : بينما من السهل نسبياً تحويل سمكة إلى يخنة السمك (أي تحويل اقتصاد السوق الحرّة إلى اقتصاد اشتراكي) فلا أحد يعرف ، حقيقة ، كيف يمكنه عكس العملية . يضاف إلى ذلك صعوبة تحويل نظام سلطوي إلى ديمقراطية ليبرالية تخضع لقواعد القانون . حصل مثل هذا الأمر سابقاً عندما أصلح الحلفاء المنتصرون دول المحور بعد عام ١٩٤٥ ، ولكن ليس من المؤكد إن كان بإمكان القيادة الوطنية والجمهور العام القيام بذلك التحول بنجاح مرة أخرى في وسط الفوضى الاقتصادية . ولقد حصلت مثل هذه التحولات في بلاد مختلفة جداً عن الاتحاد السوفياتي المنهار* . فليس كافياً السماح بانتخابات برلمانية وبالاحزاب المستقلة ؛ فثمة خطوات أخرى يجب القيام بها لتفكيك أدوات الرقابة المركزية ، من إدارة الدولة لوسائل الاعلام إلى القضاء الذي اعتاد على القانون الاشتراكي . يمكن قول كل هذا بسهولة أكثر من فعله حتى ولو كان فشل انقلاب آب ١٩٩١ قد أثبت عدم مصداقية النظام القديم .

ويكمن الخطر ، بالطبع ، في امكانية تفكك البنى السياسية والدستورية

* في بولندا وتشيكوسلوفاكيا والمجر ، على سبيل المثال ، كانت الدمقرطة الجديدة عودة إلى الوضع في فترة ما بين الحربين العالميتين ، ويمكن هنا وصف الدكتاتورية الشيوعية بأنها كانت «غير طبيعية» مفروضة من الخارج . على النقيض من ذلك كانت الدمقرطة في البرتغال واسبانيا واليونان قد حصلت في مجتمعات بدون اقتصاد شيوعي .

والحكومية السابقة ، قبل أن تحل محلها بنى جديدة يمكنها ضمان ولاء الجمهور . فمع الاحتجاج الذي يقوم به الراديكاليون الذين يقولون أن الاصلاحات بطيئة ، والمحافظون الذي يقولون انها سريعة ، ومع اختناق التغييرات الاقتصادية والسياسية بالمحاولات لاقتراحات اقتصادية متناقضة (على سبيل المثال : اصلاح نظام الاسعار) يمكن أن يصبح حتى أذكى القادة المصلحين محاصرين . قد تكون فكرة بناء اقتصاد مزدهر ديمقراطي قائم على اساس السوق الحرة (أو سوق اجتماعي) موجودة ، لكن ليس من المحتمل تحقيق ذلك بقفزة واحدة . فأولاً يجب التسليم بأن ضمانات النظام القديم (ضمانات البطالة ، ودعم المواد الغذائية) قد انتهت ، قبل إيجاد الفوائد المادية للنظام الجديد (الارتفاع الموعود في مستوى المعيشة) . وهنا ، يصبح الناس الضائعون بين تفكك ما اعتادوا عليه وعدم الاطمئنان لما هو آت ، خائفين باستمرار . ومع أن المثقفين والمتنبئين يمكنهم البقاء في مثل هذه الظروف ، إلاّ أن ربات المنازل وعمال المصانع والفلاحين وأفراد القوات المسلحة السابقين سيتأثرون سلباً بتلك الظروف أكثر من غيرهم[21] .

* * *

يتمثل البعد الثالث للأزمة السوفياتية المثلثة الذي يمكن أن يكون أكثر الأبعاد جدية ، في قوة الخلافات العرقية والقومية . فقد شكلت الدولتان الروسية والسوفياتية واحدة من أكثر الامبراطوريات في العالم تنوعاً قومياً . وتم الاعتراف بهذا الأمر دستورياً من خلال فدرالية ضمت ١٥ جمهورية مستقلة إسمياً ، كل واحدة منها وطناً لمجموعة قومية أساسية ، كما ضمت كل جمهورية أقليات عرقية أخرى تتمتع بإدارة ذاتية ذات مستوى منخفض . ورسمياً ، كان يوجد في الاتحاد السوفياتي ٥٣ وحدة إدارية سياسية عرقية ، لكن بما أنه كانت توجد حوالي ١٠٠ مجموعة عرقية منفصلة في البلاد ، فقد افتقدت نصف القوميات وحداتها الادارية[22] . معظم هذه المجموعات صغيرة ، تعرف خارج منطقتها من خلال خصوصيتها اللغوية فقط – الأدمريون ، الأوستيانيون ، البرياتيون ، الكواكلبكيون ، الأنجوش ، اللاكيّون ، وهكذا[23] . وتضم قوميات أخرى مثل : البليوروسيون والأزبكيون والكازاخستانيون عدداً من السكان كبيراً ، بينما يبلغ عدد سكان أوكرانيا ٥٠ مليون نسمة – اكثر من عدد سكان اسبانيا وبولندا معاً . وفي كل جمهورية تعيش أقليات عرقية ، بما في ذلك جمهورية روسيا نفسها ، حيث يعيش فيها التتار والبشكير و ٣٠ قومية أخرى ؛ وكما قال الخبير الروسي إدوارد كينان مؤخراً «لا يوجد في الاتحاد السوفياتي إلا القليل من الخمس عشرة

جمهورية التي يمكن اعتبارها منسجمة عرقياً كانسجام ايرلندا وحتى يوغسلافيا»(24) .

لم تكن الحقيقة المحرجة هي وجود سجادة غنية بألوان لغوية وثقافية مختلفة ، بل أن العديد جداً من هذه القوميات كانت في توتر دائم مع جاراتها ومع المركز (روسيا) ولقد ثبت أن مئات السنين من العداوة بين المجموعات المختلفة من البدو وسكان الهضاب وسكان السهول ، والموجات العديدة من الهجرة والغزو ، أقوى من الاشتراكية العلمية . وغالبا ما كانت الخلافات العرقية واللغوية مصحوبة بخلافات دينية كما ظهر في نوجورنوكاراباخ(25) . وفي مناطق معينة ، كان سبب العداوة نقل السكان من موطنهم «ألمان الفولغا ، التتار ، وقوزاق الدون» وتعديل الحدود «مولدافيا» الذي حصل في عهد ستالين(26) . ولعدة عقود ، كان بالإمكان ضبط التوترات العرقية في الدولة السوفياتية البوليسية . وفي زمن ما ، ساعدت الدعاية الرسمية القائلة بأن على الشعوب السوفياتية الوقوف معاً متحدين ضد العدوين الفاشي والرسمي على تغطية الانقسامات العرقية . لكن ، مع زوال الخطر الألماني وتبخر الحرب الباردة وثبات عدم مصداقية الآيديولوجية الاشتراكية ، ومع اعلان موسكو البيروسترويكا والانفتاح ، وبالمثل استعادة حريات شعوب أوروبا الشرقية ، تداعى «الاسمنت» الذي جمع الأعراق المختلفة في الاتحاد السوفياتي معاً .

ومن السهل ، أيضاً ، استيعاب التوتر بين المركز والأطراف كنتيجة لأربع مئة عام من التوسع الروسي الذي انطلق من قلب الأرض الموسكوفية . ومع أن عدة ملايين من الروس قد انتقلوا إلى مكان آخر غير روسيا ، مثل دول البلطيق والجمهوريات الجنوبية والمقاطعات الواقعة على المحيط الهادىء ، ظلت المناطق خارج روسيا أطرافاً للاتحاد السوفياتي وكانت أرضاً غير روسية عرقياً ، وبعيدة جداً عن المركز الروسي .

«تمتد الأراضي غير الروسية على شكل قوس كبير من شواطىء البلطيق في الشمال الغربي (استونيا ، لاتفيا ، وليثوانيا) وجنوباً على طول الحدود الغربية (روسيا البيضاء ، اوكرانيا ، مولدافيا) وشرقاً عبر القوقاز (أرمينيا ، جورجيا وأذربيجان) حتى وسط آسيا (المناطق التي يسكنها التركمان ، والاوزبكيون ، والطاجاق ، والقرغيزيون) ثم منحدر الكازاخ ، وأخيراً ، عبر آسيا إلى المحيط الهادىء (وطن البوريات والتوفيننان والأليتين والخاكيين ، وشعوب أخرى)(27) .

والآن ، تقوم هذه الأقليات العرقية التي تسعى لأن تكون مستقلة بالتصادم مع الـ٢٥ – ٢٨ مليون مستوطن روسي على أراضيها اولئك الذين ، مثلما كانت حال

المستوطنين الفرنسيين في الجزائر في الخمسينات ، يريدون بكل جوارحهم الحفاظ على علاقة مع المركز . لكن ، ومما استفز غضبهم ، جاءت العلنية والبيروسترويكا لتطرح ، لأول مرة منذ الفترة ما بين العامين ١٩١٧ - ١٩٢٠ ، مسألة دمجهم مع جيرانهم غير الروس الأكثر عدداً الذين ينوون تغيير لغتهم الرسمية والتعليم العام وبقية الأمور . وحسب بعض الخبراء يجب علينا أن لا نفاجأ إذا نجم عن التوترات بين الأقلية والأغلبية نفس نوع الصراعات التي شهدها قرننا الحالي في كثير من الأحيان ، عندما ترك سكان استوطنوا في المرحلة الاستعمارية أراضي الغير ليتدبروا أمرهم بعد انتهاء الاستعمار(28) .

وكنتيجة حتمية ، ولّدت مثل هذه القوى المركزية رد فعل في «المركز» . فلقد نادت أصوات محافظة في الجيش ، والكي . جي . بي ، وبواقي الحزب الشيوعي بإعادة السلطة للقانون والنظام ، واتهمت المصلحين بإيصال الاتحاد السوفياتي إلى الانهيار . وظهرت ، على سبيل المثال ، تحذيرات لأوكرانيا بعدم التمييز ضد الـ ١٢ مليون روسي الذين يعيشون على أرضها . وظهرت ، أيضاً ، القومية الروسية القديمة ، التي تغذت بعقود من الازدراء لعملية دعم الجمهوريات غير الروسية اقتصادياً ، كما تغذت بالازدراء الثقافي للآخرين . وحسب وجهة النظر هذه ، تعتبر المناطق غير الروسية عائقاً ويجب التخلي عنها ، مع احتمال بعض التعديلات الحدودية ؛ وبما أن روسيا نفسها تمتلك ثروة طبيعية هائلة (النفط ، الغاز الطبيعي ، المعادن ، الخشب ، والمجوهرات) فسيكون البلطيون والمسلمون ، الذين لا يقدرون النعمة ، هم الخاسرون. نسخة معدلة من هذه الرؤية وتقول بأن على كافة الجمهوريات تشكيل نوع من العلاقة المرنة مع روسيا ، وأن تتفاوض ثنائياً على العلاقة التجارية معها ، وأن تكون لها سيطرة أكبر على موازناتها (بما فيها ضرورة مساهمتها المالية لأمة ضعيفة كونفدرالية)(29) . وبعد فشل انقلاب المحافظين في عام ١٩٩١ تحركت بعض الجمهوريات في هذا الاتجاه، بينما حاولت أخرى الحفاظ على استقلالها الجديد . ومع ذلك ، الاستقلال التام يحمل معه صعوباته الخاصة ، وبالتحديد الاقتصادية منها ، وذلك منذ أن ضمن التخطيط الستاليني ، عمداً ، بأن لا تكون أية جمهورية مكتفية ذاتياً (فالراديو الذي ينتج في دول البلطيق ، على سبيل المثال ، يعتمد على أجزاء مصنوعة في نوجورنو كاراباخ - الجيب الأرضي في أذربيجان)(30) . وعليه ، امتلكت كل جمهورية القوة لتؤذي الأخرى ، ناهيك عن الاضرار بنفسها أثناء العملية .

من الصعب ، بل من المستحيل جداً ، التنبؤ بالاتجاه الذي ستسير فيه الجمهوريات نتيجة هذه الضغوط . فقد لا يعني استقلال دول البلطيق وبعض الجمهوريات المسلمة الكثير ، لأن هذه المناطق ، التي لها حدود مع روسيا ، عليها أن تتفاوض على علاقة تجارية عملية مع موسكو . ومع ذلك ، سيكون الاستقلال التام للجمهوريات الأكبر والأغنى بالمصادر ، مثل كازخستان ناهيك عن أوكرانيا – سلة خبز الاتحاد السوفياتي السابق ومصدراً أساسياً من مصادر فحمها ومنتجاتها الصناعية ، ضربة قوية ، وربما مميتة ، لأية آمال بإصلاح اتحادي . وبسبب وجود أقليات عرقية ، قد ينجم عن الاستقلال ، أيضاً ، اضطرابات مثل تلك التي حصلت عبر شبه القارة الهندية في عام ١٩٤٧ . بالطبع ، لا تشكل المجموعات العرقية الأصلية في كازاخستان وقرغيزنا ، بالكاد ، أغلبية ، على حين أن الملايين من الروس في اوكرانيا قد يفقدون وظائفهم إذا حصل «التحديث» في المناجم والمصانع هناك – وهو الأمر الذي ربما سيطلبه صندوق النقد الدولي ووكالات اقتصادية عالمية أخرى ثمناً لعضوية اواكرانيا فيها . وكما اكتشف البريطانييون مبكراً في هذا القرن ، فحالما يتم الوصول إلى اتفاقية لتحويل امبراطورية متعددة القوميات إلى كومونولث ، يصبح من الصعب السيطرة على العملية ؛ وتكون النتائج عادة ، أكثر دراماتيكية وأبعد مدى مما خطط لها بداية(31)

* * *

برز الدليل على ضعف الاتحاد السوفياتي ، بشكل أكبر ، في الثمانينات ؛ وغالباً ما تمت الاشارة من قبل المحافظين في الغرب إلى أن الاتحاد السوفياتي لا يزال يمتلك قوة عسكرية هائلة يحسب لها الحساب في سياسات القوة الدولية(32) . ومع ذلك ، تأثرت حتى هذه القدرات العسكرية – بشكل مؤلم – بسبب التطورات غير العسكرية التي تم نقاشها أعلاه . فالفشل في مجاراة الغرب واليابان في التكنولوجيا المتطورة قلص القوة السوفياتية العسكرية ، جاعلاً إياها أقل قدرة على التعامل مع الاسلحة المعقدة التي انتجت في كل مكان آخر . وكان لأية عملية اتفاق كبيرة على الشؤون العسكرية أن تكون غير منتجة ، وبالمثل غير شعبية بين معظم الشعب . وأثرت الاتجاهات الديمغرافية ، أيضاً ، على القوات المسلحة السوفياتية ، لأن أعداداً كبيرة من المجندين كان يجب استقطابهم من المجموعات العرقية التي كانت لا تثق بروسيا ولم تتكلم حتى لغتها . وقبل فترة طويلة من انحلال الاتحاد السوفياتي ، شهدت دول البلطيق والجمهوريات الجنوبية حالات رفض كثيرة للالتحاق بسلك الجندية ؛ وكانت اوكرانيا تصر على أن لا تستعمل «قواتها» في قمع الحركات القومية . وبدا ، أن الجيش الأحمر

نفسه ، لا يستطيع تفهم الميول الانقسامية داخله(33) . وأخيراً ، مهما كانت القوة العسكرية الموجودة بعد اتفاقيات الحد من الاسلحة الراهنة والتقليص الطوعي للاسلحة فليس من الواضح كيف ستكون الاستفادة من القوة العسكرية في مجابهة أخطار أساسها اقتصادي واجتماعي وبيئي .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، يظل مصير القوات المسلحة والأسلحة التي كان يمتلكها الاتحاد السوفياتي السابق أمراً بالغ الأهمية ، ليس فقط للدول الخليفة نفسها، ولكن أيضاً لجاراتها أوروبا والولايات المتحدة . فمع شجار روسيا وأوكرانيا المتشنج حول الاسطول السوفياتي ؛ وعدم ميل اوكرانيا وكازخستان إلى التخلص من اسلحتها النووية الاستراتيجية وأنظمتها ؛ وبيع القادة العسكريين والجمهوريات وحتى المدن للدبابات والطائرات وبيع الصواريخ لجيوش جمهوريات أصغر ولقوات شبه عسكرية أخرى ( جيش جمهورية دنستر على سبيل المثال) ؛ ومع وجود الملايين من رجال الجيش المتذمرين من عدم دفع رواتبهم ومن سوء حال مساكنهم ورواتبهم ومهنتهم ، يوجد سبب قوي لدى الغرب لأن يقلق من انفجار داخلي للقوة السوفياتية في ظل وجود كل هذه المعدات العسكرية ، الأمر الذي إذا حصل سيكون كارثياً .

وبينما يوافق الجميع على أن الأزمة الراهنة لا يمكن أن تستمر إلى الأبد ، فإن جذور هذه المشاكل البنيوية عميقة جداً لدرجة أن أي حل مقترح لها ، سواء أكان ليبرالياً أو محافظاً ، سيثير معه نقاشاً جديداً . فقد تسهل لبرلة الروابط مع الجمهوريات غير الروسية لكن تلك اللبرلة قد تؤدي ، أيضاً ، إلى حروب انفصال عرقية . وقد يحفز تخفيف السيطرة على الاقتصاد المتداعي الانتاج عامة وانتاج المواد الغذائية بخاصة ، وقد يشجع روح المقاولة ؛ وقد يؤدي ، أيضاً ، إلى غضب شعبي عنيف على الاسعار الباهظة ، وإلى بطالة واسعة ، وإلى اختلافات بين الاقاليم ، وإلى تحطم العلاقات التجارية بين الجمهوريات . وفوق ذلك ، العودة إلى الاقتصاد الأوامري ومبادىء الاشتراكية العلمية ستسيء كثيراً إلى الموقع الاقتصادي النسبي للمنطقة في العالم . وقد يسبب قمع العلنية في أية من الجمهوريات إلى انهيار المعنويات الجماهيرية ، وإلى تدهور الابداع ، وإلى غليان داخلي ، بخاصة بين القوميين والروس المقيمين في مناطق القوميات . وإن أي انقلاب ضد قادة أي من الجمهوريات يحتمل أن يشقها إلى نصفين ، كما حصل في جورجيا في عام ١٩٩١ .

بسبب كل هذا القلق ، بدأ المخططون الغربيون ، الآن ، بتوقع نطاق شامل من

مختلف النتائج المحتملة(34) . وقليلون هم ، هذه الآيام ، الذين يتوقعون حلاً «جيداً» للأزمة المثلثة ، بحيث يتم احياء الاقتصاد وتنتعش الشرعية السياسية وتتوقف العداوات العرقية . ومن وجهة نظر معتدلة متفائلة قد يظل «الكومنولث» متماسكاً . وقد تخف سيطرة موسكو على الجمهوريات . وستؤدي الاصلاحات الاقتصادية إلى تشجيع نشاطات السوق الحرة – وكما يقال – إلى نتائج مختلطة لكنها ستمنع الانهيار الكامل، بينما سيستمر الغليان السياسي والحزبي لكن دون عنف كبير . إذا كان هذا التوقع صحيحاً ، فبالكاد سيسمح للمنطقة اللحاق بشرق آسيا ، ولكنها على الأقل ستظل طافية . ويمكن للمرء ، أيضاً ، تخيل نتائج أقل تفاؤلاً تترواح بين الانهيار نحو حرب أهلية مع تفكك داخلي إلى عودة المحاولات الانقلابية العسكرية على يد المحافظين . يستعمل بعض الباحثين تعبير «روسيا الفايمرية»* مشيرين إلى أن سكاناً منقسمين ويشعرون بالمرارة باستمرار سيفضلون السياسات المتطرفة ضد الاعداء الداخليين وضد المجموعات العرقية المختلفة(35) .

* * *

مهما سيكون العمل الذي ستقوم به الدول الخليفة للاتحاد السوفياتي ، فإنها بكل وضوح غير مستعدة بشكل جيد لمواجهة قوى التغيير العالمية الجديدة . على العكس من ذلك فمن المحتمل أن يؤدي كل تطور تمت مناقشته في القسم الأول من هذه الدراسة إلى تحديات جديدة أمام المجتمعات المضطربة .

وعلى سبيل المثال ، يظهر مستقبل العالم الديمغرافي غير المتوازن ، بكل نتائجه المحتملة الاجتماعية والسياسية ، في هذه المنطقة بكل وضوح ، لأن اتساع الارض السوفياتية جعلها ، معاً ، «شمالاً» و «جنوباً» . فحتى في السنوات المبكرة من الثمانينات احتوى مستقبل البلاد الديمغرافي مجموعة من المشكلات كان الخبراء يصفونها باستمرار بأنها مظلمة غير قابلة للحل ؛ وكما وصف أحدهم الأمر :

«مهما كانت القاعدة التي يمكن على أساسها الحكم على آفاق التطورات السكانية السوفياتية والمصادر البشرية منذ هذا الوقت وحتى نهاية القرن الحالي ، سواء أكانت على المدى القصير أو الطويل ، ستظل الصورة كئيبة . فمن

---

* جمهورية فايمر الألمانية التي اعقبت الحرب العالمية الأولى في المانيا ، كانت من الضعف والتفكك بحيث شعرت جماهير ألمانية واسعة بالحاجة إلى دولة قوية ، مما قاد إلى رضوخها حتى للحكم الهتلري الفاشي . (المترجم) .

انخفاض معدل الولادة في البلاد إلى الزيادة المخيفة في معدلات الوفاة التي تجاوزت كل توقع قديم معقول ، ومن انخفاض أعداد الداخلين الجدد إلى قوة العمل بالإضافة إلى عدم المساواة في توزيع هذه القوة على المناطق ، إلى كبر أعمار السكان النسبي ، لا يوجد أمل كبير أمام الحكومة السوفياتية في هذه المجالات»(36) .

يتمثل الأثر الأكبر على الاقتصاد في أن الاضافات الصافية إلى قوة العمل – أحد العناصر الاساسية الداخلة في عملية التوسع المبكرة – هبطت بشكل مريع فيما كانت اعداد كبيرة من العمال تتقاعد (أو تموت قبل سن التقاعد) وفيما كان معدل الولادة الاجمالي يتدهور . ففي خلال السبعينات ، على سبيل المثال ، أضيف إلى قوة العمل ٢٢ مليون شخص . وفي الثمانينات انخفض ذلك العدد إلى ٧ر٧ مليون ، ومن المتوقع، حسب التنبؤات أن ينخفض إلى ٧ر٥ مليون في التسعينات(37) . ويمكن لهذا التدهور أن يكون أكثر كثافة فيما لو أن الظروف الاجتماعية والاقتصادية ازدادت سوءاً مضعفة الحوافز لانجاب المزيد من الأطفال .

ليس هذا التدهور الديمغرافي شاملاً ، فهو يؤثر على الشعوب السلافية في الشمال بشكل جزئي فقط . وما يحصل الآن ، وما يتوقع أن يستمر في المستقبل هو نوع من «الثأر الديمغرافي» الذي تقوم به الشعوب المستعمرة ، بخاصة في الجمهوريات المسلمة الجنوبية الذي يشابه معدل الولادة فيها مثيله في الشرق الأوسط . وتتراوح معدلات النمو السكاني في هذه الجمهوريات بين ٥ر٢٪ – ٥ر٣٪ أي أكبر بثلاث أو خمس مرات من معدل الزيادة لدى السكان الروس الذي لا يتعدى نسبة ٧ر٠٪ سنويا(38) . وحسب أحد الحسابات* يشكل الروس ، الآن ، أقل من نصف مجموع عدد السكان ؛ وهذا الأمر يحصل لأول مرة منذ تأسيس الحكم البلشفي . وتقدر نفس الحسابات أن حصة الروس من مجموع عدد السكان ستكون ٤ر٤٦٪ في عام ٢٠٠٠ كما يظهر في الرسم البياني رقم (٩) ، وفي نفس الوقت ستزداد حصة السكان غير البيض في الجمهوريات الآسيوية .

---

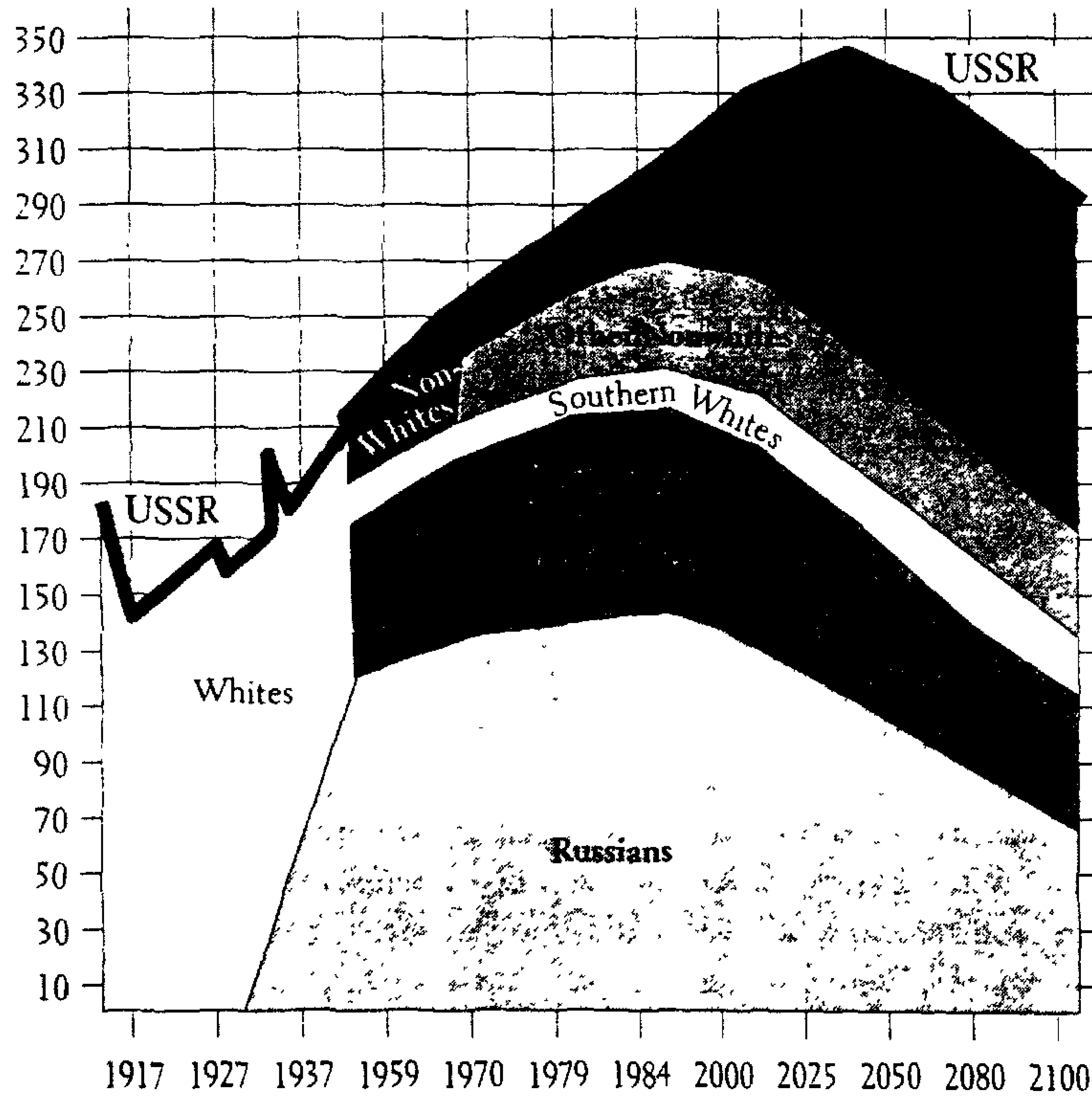
* شكل الروس ، في احصاء العام ١٩٧٩ ما نسبته ٤ر٥٢٪ من مجموع سكان الاتحاد السوفياتي ، لكن حسب برنستام في كتابه «اتجاهات السكان السوفيات» (صفحة ٢٠٩) شملت تلك النسبة أقليات قومية تعيش في الجمهورية الروسية ، وكان الرقم الحقيقي ٩ر٥٠٪ . في عام ١٩٨٤ تقلص عدد السكان الروس إلى ٩ر٤٩٪ .

ويحذر المؤلف من أن هذه الأمور «ليست سوى توقعات» لكن هذا النمط من التغير كان واضحاً منذ بعض الوقت . ويستمر المؤلف «في الفترة المبكرة من القرن الحادي والعشرين ستتحول البلاد من بنية قائمة على اساس وجود أغلبية واحدة والعديد من الأقليات إلى بنية تشمل العديد من الأقليات فقط(39). فحتى قبل عهد غورباتشوف كان حكم موسكو يتراجع ، سكانياً ، من عقد إلى آخر . قد يبدو هذا الأمر أقل أهمية الآن ، مع استقلال الجمهوريات ، لكن التغيرات الدستورية ، وحدها ، لن تكون قادرة على تجنب النتائج المحتملة لهذه الاتجاهات الديمغرافية : انتقال السكان من الجمهوريات المزدحمة في الجنوب إلى جنوب روسيا وأوكرانيا ، النمو الأسرع للمجموعات العرقية من نمو الأغلبية المقيمة ، النزاعات على المصادر ، الخلافات الدينية المتزايدة ، وأمور أخرى .

رسم بياني رقم (٩)

عدد سكان الاتحاد السوفياتي حسب المجموعات العرقية الأساسية

١٩١٧ - ٢١٠٠ (بالملايين)(40)



وإذا أخذنا بالاعتبار ديمغرافية هذه المنطقة ، سيكون من الطبيعي أن تتأثر ، بكل طريقة من الطرق ، بالتغيرات البيئية . وعلى سبيل المثال ، وإذا كان للدفء الكوني أية أهمية ، فإنه سيجعل زراعة المحاصيل في المناطق شبه البور أكثر صعوبة ، وستنتقل المناطق الزراعية ، أكثر فأكثر ، إلى الشمال . وإذا حصل هذا الانتقال ، فإنه سيكون خطراً بما فيه الكفاية ، ليتجاوز حدود جمهورية بعد أخرى (لنقل: من أوكرانيا إلى روسيا) . أمّا المناطق المنخفضة العديدة فستتأثر سلباً بارتفاع مستوى سطح البحر . ومع ذلك ، يمكن أن تكون أخطر نتيجة لارتفاع درجة الحرارة هي ذوبان المناطق الجليدية مطلقاً غاز الميثان ومحدثاً الفيضانات . أكثر من ذلك ، ستحدث مثل هذه التحولات في المناطق الفقيرة مالياً غير القادرة على الاستجابة لها .

وفي الوقت الحاضر ، يمكن لهذه المخاطر ، في ظل عدم تأكد العلماء القطعي من الآثار النهائية للاضرار البيئية ، أن تظهر وكأنها نظرية ، وانها أقل ملحاحية من المشاكل البيئية الراهنة التي تواجه السياسيين والجمهور الآن . كانت هذه المشاكل الراهنة نتيجة للقرارات غير الملائمة لمخططي الدولة منذ عهد ستالين ، حيث تم العمل على انشاء صناعة كبيرة وثقيلة بغض النظر عن النتائج البيئية . وكما في شرق ووسط اوروبا ، لوث الكربون وعوادم كيماوية أخرى المناخ ، وأضر بشدة الغابات ، وزاد من سوء صحة السكان المحليين غير القادرين على وقف السياسات الحكومية . وتأثرت الأنهار والبحيرات بالنفايات الصناعية والكيماوية ، والنفط ، وتسرب الزائد من الأسمدة من الحقول . وأدت المخططات الضخمة لردم موارد المياه أو لتحويلها لأغراض هيدروكهربائية إلى تأكل التربة أو إلى طميها (كما حصل قرب مدينة سانت بطرسبرج) . كانت كل هذه المشاكل موجودة في الاتحاد السوفياتي السابق ، ولم يتم كشفها إلاّ مؤخراً . وعلى العكس من ذلك ، عرف العالم أجمع الآثار المميته لكارثة شير نوبل : وفاة مئات البالغين والأطفال بسبب الاشعاعات ، تلوث الانهار والبحيرات، الضربة المميتة لزراعة المنطقة ؛ وأضرت جميع هذه المصائب مجتمعاً كان ينحني تحت ثقل اعباء مصائب أخرى غير بيئية .

وتفاقم هذه التحديات الأجدد العناصر الديمغرافية والعرقية والسياسية والاقتصادية للأزمة السوفياتية المثلثة . لا يحتاج المرء ليعطى مثلاً على هذا التفاقم ، لأكثر من النظر في حال بحر الآرال الذي يموت راهنا ، والذي تم نقاش أمره سابقاً . والنقطة المهمة هنا ، من الناحية البيئية هي التالية : لأن الأنهار التي تغذي البحر قد تم

حصرها لأغراض الزراعة ، فقد ارتفعت نسبة ملوحة البحر بشكل كثيف ، وأصبحت موانىء المدن عالية عن مستوى سطح البحر ، وزاد التصحّر ؛ والطريقة الوحيدة لعكس هذا التطور هي وقف كل استعمال للمياه في مناطق الرفد المائي للثلاثة عقود القادمة . لكن ٣٣ مليون نسمة من وسط آسيا (ما عدا كازخستان) يعتمدون في معاشهم على مياه هذه الأنهار ؛ فإنتاج القطن في اوزبكستان يعتمد على الأرض المرويّة التي أصبحت أكثر ملوحة ، لكن وقف الرّي سيكون ضربة مميتة . وتعتبر ندرة المياه السبب الطبيعي الرئيسي لفقر المنطقة المدقع – مستوى المعيشة في آسيا الوسطى نصف المعدل الوطني وفيها يجوع الأطفال حتى الموت – ومع ذلك ، ويا للسخرية ، ليست هذه المنطقة سوى المكان الذي يتسارع فيها النمو السكاني أكثر من غيرها . فعمر حوالي ٤٠٪ من السكان أقل من ١٨ سنة ، وسيتضاعف عدد السكان خلال حوالي العقدين فيصل إلى ٦٠ مليون نسمة معظمهم مسلمون . وعليه ، وكما هي الحال في شمال أفريقيا والشرق الأوسط ، من السهل توقع صراعات مستقبلية فيما تتقلص الموارد المائية والمنتجات الزراعية وفيما يتسارع الانفجار السكاني .

حتى وقت متأخر ، خصصت وزارة المياه في موسكو حصصاً من الماء المتوفر لكل جمهورية في آسيا الوسطى ، وطلبت إلى كل منها ضمان أن كمية معينة من الماء (من الواضح أنه غير كاف) يجب أن تصل بحر الآرال . لكن ، مع انهيار الدولة السوفياتية وإلغاء وزارة المياه ، تحطمت هذه الاتفاقيات . والآن ، يقوم المزارعون الذين يملكون أراض تقع في الأودية القريبة من منابع الأنهار ، والتواقين للحفاظ على طريقة حياتهم ، باستعمال المزيد من المياه ، الأمر الذي يجعله أقل في المناطق القريبة من مصب الأنهار في اوزبكستان . وخلال كل هذه العملية يستمر بحر الآرال بالجفاف .

هل يمكن ، في هذا المجال ، أن تنقذ الثورة التكنوحيوية في الزراعة الوضع ؟ قد يبدو هذا الخيار ، للوهلة الأولى ، مغرياً ، فالمحاصيل المستنبته جينياً والقادرة على مقاومة ظروف الجفاف ، والانتاج في المختبرات وإجراء العمليات الصناعية على الغذاء لتخفيف العبء عن الأرض ، وتعزيز المردود الحيوي لبعض المواد التي تعوض عن الطاقة ، والتوسع العام في المنتوج الزراعي ، تبدو أجوبة على صلاة مستغيث . كما أن روسيا لا تفتقد العلماء والفنيين القادرين على وضع أنظمة استنبات وتطعيم جديدة . ومع ذلك ، سيكون من الصعب على الجمهوريات الجنوبية التي يضربها الفقر أن تدفع بدل براءات الاختراعات ، ناهيك عن عدم القدرة على إنشاء مختبرات ومصانع

للانتاج الكبير . والسؤال هو : من سيحول هذه المشاريع التي ستصاحبها الاستثمارات في التعليم والبنية التحيتية ؟ بالتأكيد ، ليس حكومة فقيرة في موسكو غارقة في مشاكلها وليس لها ، الآن ، إلا القليل من العلاقات مع الجمهوريات الآسيوية . وحتى لو أخذت شركة غربية شجاعة على عاتقها تطوير الزراعة التكنوحيوية في ، لنقل ، اوزبكستان ، وتغلبت على أية عقبات أخرى ، فإن ذلك لن يحل أزمة الموارد المائية .

أكثر عمومية من ذلك ، وبينما من المنظور أن تتحسن بعض أجزاء الزراعة ، من خلال تبني التكنولوجيا الحيوية* ، تؤكد الاوضاع المؤسفة للزراعة السوفياتية أن حاجتها الحقيقية هي اجراء اصلاحات بنيوية (التخلص من التعاونيات ، اسعار مواد غذائية معقولة ، تحسين البنية التحتية) . ومع ذلك ، إذا حدثت هذه الاصلاحات ، وازداد المنتوج الزراعي بنفس الخطوات التي ازداد بها في الصين ، وتحسن مستوى المعيشة بشكل جيد ، يظل الحافز للتوجه نحو انتاج اللحم والحليب جينياً غير موجود ؛ كما أن من الممكن أن يكون لتبني تكنولوجيات الزراعة الحيوية نتائج اجتماعية واقتصادية سريعة في المناطق التي تنخرط فيها اجزاء كبيرة من قوة العمل في الزراعة ، فيخسرون جزءاً كبيراً من وظائفهم .

* * *

ويمكن قول نفس الشيء عن استعداد دول الاتحاد السوفياتي السابق لمواجهة ثورة الأتمتة القادمة من شرق آسيا . فعلى الرغم من وجود اعداد هائلة من المهندسين والفنيين واستعمال نوع من الانسان الآلي البسيط في بعض صناعات الدولة ، يظل من الصعب رؤية كيف يمكن لروسيا الحصول على المزايا الاقتصادية التي تتمتع بها اليابان من الانسان الآلي . فبينما اتجهت اليابان إلى الأتمتة بسبب النقص في قوة العمل ، وقامت بإرادة شركاتها الحرة بالمحافظة على أو إعادة توزيع العمال الذين اصبحوا زائدين عن الحاجة بسبب الآلات الجديدة ، تعاني روسيا وجمهوريات أخرى من نظام مزمن من فائض قوة العمل ستفاقمه أي محاولة للأتمتة الواسعة .

أكثر من ذلك ، يعتمد تحويل اقتصاديات الجمهوريات ليشمل عالم الانسان الآلي الجديد والشجاع ، وليشمل التكنولوجيا الحيوية وأشعة الليزر والبصريات والاتصالات البعيدة وما شابه ذلك ، على وجود صناعة كومبيوتر مزدهرة . وفي الحقيقة ، فإن تلك الصناعة متخلفة جداً وعدد أجهزة الكومبيوتر قليل جداً في الاتحاد

---

* على سبيل المثال ، استعمال تقنية هرمون البوفين لزيادة المردود من الحليب في دول البلطيق .

السوفياتي – كان يوجد منها في عام ١٩٨٧ ما قدره ١٠٠ر٠٠٠ كومبيوتر شخصي ، مقارنة بأكثر من ٥ مليون في الولايات المتحدة(43) إلى الدرجة التي يحتاج معها التطوير إلى رؤوس اموال هائلة لخلق مجتمع معلوماتي . ويشمل مثل هذا التغيير الاعتماد على الآلات والخبرة الأجنبية التي يجب دفع ثمنها ، ويتطلب إعادة تدريب مكثفة لقوة العمل ، بالاضافة إلى معلومات برنامجية كومبيوترية مناسبة وشبكة كفؤة من الخدمات، حتى يمكن استعمال الآلات بكفاية جيدة ، أولاً وقبل كل شيء . وبينما يصارع المخططون الروس والمستشارون الأجانب مشكلة كيف ومتى ستبدء العملية الجديدة ، توسع اختراعات جديدة ، على جانبي المحيط الهادىء ، الثغرة بين المجتمعات المتطورة تكنولوجياً والبقية ، مما يجعل أمر اللحاق بها أمراً صعباً أكثر فأكثر .

وأخيراً ، على أية حركة تجاه اقتصاد متطور التكنولوجيا مواجهة مجموعة من المشاكل التي جاءت مع انهيار الاتحاد السوفياتي ، أولاً وقبل كل شيء . يعترف الأكاديمي الروسي أندريه ارشييف المتحمس جداً لتحويل بلاده إلى مجتمع معلوماتي مع بداية القرن الحادي والعشرين «بالعبثية الواضحة» لمثل هذا المخطط الآن . يقول ارشييف :

«إن ظروف الحياة المتوسطة التي نجمت عن سياسة بدائية بمساواة الأجور ، وتدهور بنى الطاقة والمواصلات ، والصعوبة في توفير المأكل والمسكن ، والنسبة العالية لقوة العمل غير الماهرة واليدوية في اقتصادنا – جميعها تعبيرات عن «حياتنا الحقيقية» وتتطلب اجراءات عاجلة لمواجهتها من خلال تكثيف كل المصادر لعلاجها»(44) .

ويستنتج ارشييف انه في مثل هذه الظروف سيكون الحديث عن برنامج زمني طويل للوصول إلى معادل روسي (لنقل) لكاليفورنيا مجرد تفلسف بعيدا جداً عن الاضطراب الراهن وعن التخلف .

وحتى يعاد بناء اقتصادها يمكن لهذه الجمهوريات ، أيضاً ، أن تلعب دوراً صغيراً في الثورتين المالية والاتصالاتية ، أو في صعود نجم الشركات المتعددة الجنسيات المرتبط بهاتين الثورتين – ما عدا ، ربما ، المساهمة في توفير اليد العاملة الصناعية الرخيصة مثل المكسيك وتايلاند . لقد كان عدم قدرة النظام في الاتحاد السوفياتي على التعامل مع – أو منع – انتشار الأفكار والصور عبر الأشكال الجديدة من الاتصالات هو الذي ساهم ، جزئياً ، في انهياره . وقد تجد أنظمة سلطوية أخرى أقيمت في جمهوريات معينة (مثل جورجيا) من الصعب عليها السيطرة على

المعلومات، مهما كانت محاولاتها قوية . ولكن ، حتى حيث تنتشر العلنية ، من الصعب تصور ظهور جهاز اعلامي كازاخستاني معادل لشركة سي . إن . إن CNN أو بي. بي . سي BBC أو منازع اوكراني لماكنزي . وبما أن هذه الجمهوريات تفتقر إلى عملة قابلة للتحويل ، فستكون البنوك الدولية ، واصحاب الاسهم ، ومؤسسات التجارة الالكترونية ، والعالم بلا حدود من العمليات المالية التي تتواصل لأربع وعشرين ساعة يومياً ، غير معنيين بها .

لسنوات خلت لاحظت مجلة الايكونوميست البريطانية «أن روسيا الامبراطورية كانت تتمتع بانتاج حقيقي لكل ساعة عمل في عام ١٩١٣ يفوق بثلاثة أضعاف ما كانت تتمتع به اليابان في نفس العام ، لكنها أمضت ٧٠ عاماً فارغة من الاشتراكية فتخلفت نسبياً إلى ، ربما ، ربع معدل اليابان الآن»(46) . بطرق عديدة جداً أصبح الاتحاد السوفياتي المنهار نقيضاً لليابان : واسع المساحة وغني في المصادر مناقض للجزيرة المزدحمة ضعيفة المصادر ؛ خليط من الشعوب مناقض لواحد من أكثر بلدان العالم تجانساً عرقياً ؛ تفكك اجتماعي مناقض لمواطنية يابانية متماسكة متماثلة تتمتع بوعيها الجماعي ؛ افتقار إلى التكنولوجيا المتطورة مناقض لمزية اليابان في نفس المجال ؛ بلد غير قادر على الاستعداد للمستقبل رغم – يا للسخرية – التأكيد الاشتراكي على التخطيط مناقض للمسيرة اليابانية الهادفة السير بثبات نحو القرن الحادي والعشرين . وكما لاحظ العديد من المراقبين كانت الامبراطورية الروسية المهملة والمتخلفة صناعياً والمتعددة الأعراق ، المكان الأقل ملائمة لبناء مجتمع ماركسي ، على افتراض أن مثل ذلك المجتمع كان ممكناً على أية حال في أي مكان آخر(47) . ولنفس السبب لا يبدو أن خلفاء تلك الامبراطورية مستعدين جيداً للتعامل مع قوى التغيير العالمية المعاصرة – الأمر الذي يعني أنه مهما كان الشكل الذي ستدخل فيه هذه الجمهوريات القرن الحادي والعشرين ، فإنها ستظل تصارع تخلفها النسبي .

ويمكن لهذه النتائج ، بالطبع ، أن تكون أكثر تشاؤمية . فكل ما نشاهده راهنا يعيش حالاً من الفوضى والصراع والانهيار الاقتصادي والتفكك العرقي – تماماً مثلما لاحظ مراقبو العام ١٩١٨ نفس الأمر . والسؤال : كيف كان بإمكان اولئك المراقبين ، آنذاك ، توقع ان الاتحاد السوفياتي ، بعد عقد من ذلك العام أو ما يقاربه ، سيبدأ بانتاج الكيماويات والطائرات والدبابات ومعدات الآلات ، وانه سينمو بأسرع مما ينمو به أي مجتمع صناعي آخر ؟(48) وعلى نفس الطريقة من السؤال : كيف كان يمكن

للمعجبين الغربيين بالاقتصاد الستاليني المركز أن يعرفوا أن ذلك النظام يحتوي بذور انهياره ؟ يمكن لجمهوريات الاتحاد السوفياتي نظرياً ، مثل أي مجتمع آخر على الأرض، أن يقوم بتقدم منسجم بدلاً عن المعاناة من التدهور الحاد . على الأقل ، وفي ظل الظروف القاسية الراهنة والتحديات الجديدة التي تواجهها ، من الصعب توقع أن يكون مستقبل الجمهوريات وردياً . وبما أن مشاكل المنطقة يمكن أن تؤثر ، بسهولة ، على مناطق أخرى ، -من مشاكل التخلص من الأسلحة النووية إلى الزيادة الكبيرة في صادرات الأفيون من الجمهوريات الجنوبية (للحصول على العملة الصعبة) - يمكن للديمقراطيات الغربية أن تفقد الحكمة فتفترض ان انهيار «امبراطوريَة الشر» سيكون مزيّة لها .

## أوروبا الوسطى والشرقية

مهما كان الأمر الذي يحصل للدول الخليفة للاتحاد السوفياتي ، كان للعلنية والبيروسترويكا آثار عديدة على الدول الدائرة في فلك الاتحاد السوفياتي في اوروبا الوسطى والشرقية . فبدون استعداد نظام غورباتشوف في موسكو لأن يرفع قبضته عن دول هاتين المنطقتين ، ما كان للانتخابات الحرّة ، وموت معظم الأحزاب الشيوعية (أو على الاقل انتهاء احتكارها للعمل السياسي) والتوجه نحو سياسات السوق الحرة الاقتصادية ، وانهيار الستار الحديدي ، وانهيار حلف وارسو ، وضم جمهورية المانيا الديمقراطية إلى جارتها ألمانيا الغربية ، وبدء الحديث عن انضمام المجر والجمهورية التشيكية إلى المجموعة الأوروبية ، ما كان يمكن لكل هذا أن يحدث(49) . ومهما كان الدافع الأصلي للبرلة ، فقد تغيرت جغرافية اوروبا السياسية والاستراتيجية من غابة ثورنجيان إلى مصب الدانوب - وظهرت نصف دزينة من الحكومات الخليفة تحاول ، هي وجمهورها ، التعامل مع الظروف الجديدة .

ومن بين كل السكان الذين تأثروا بهذا التغيير ، يتمتع أولئك الذين يعيشون في دولة ألمانيا الشرقية السابقة بوضع مختلف عن الآخرين . ومع أنهم يواجهون مشاكل البطالة والتأقلم مع طريقة الحياة الرأسمالية ومع أن بنيتهم التحتية وبيئتهم وقاعدتهم الاقتصادية متدهورة جداً ، لدرجة يحتاجون معها إلى رأسمال هائل ، لرفع مستوى حياتهم إلى مستوى ألمانيا «الغربية» تظل مشاكلهم مشاكل على المدى المتوسط . فمن حسن حظ هذا الشعب أنه اندمج في دولة اشتهرت بأنها أكبر دولة في العالم في تجارة

البضائع وفي ميزان حساباتها الجارية(50) . أكثر من ذلك ، يوفر اعادة البناء انتعاشاً كبيراً من النمط الكينيزي في مجالات المنافع العامة . ومؤسسات بناء الطرق ، والصناعة بشكل عام . ربما سيزداد عجز الموازنة الألمانية بسبب انفاق حكومتها على «ألمانيا الشرقية» لكن معظم هذا العجز ناجم عن الانفاق الرأسمالي الذي سيكون مقيداً اقتصادياً .

وبينما حاز الألمان «الشرقيون» على تذكرة مجانية بانتقالهم إلى أسرة غربية مرفهة ، يظل على جيرانهم النضال لدفع ثمن تلك التذكرة* . ومن الواضح أن البعض تنتظره آفاق أفضل من الآخرين ، وثمة عالم مختلف يواجه المجر التي خبرت لسنين طويلة طريقة الحياة الغربية ، عن ذلك الذي يواجه رومانيا التي عانت من التشوه الاقتصادي لنظام تشاوتشيسكو السلطوي . ومع ذلك ، مهما كان عدم التشابه ، على كل شعب من هذه الشعوب تحريك اقتصاده ومجتمعه من نظام إلى آخر دون أن ينهار في محاولاته تلك .

وسيكون انشاء حكومات آمنة وديمقراطية سياسياً اكثر سهولة في بعض هذه الأمم منه في أخرى . وفي هذا الاطار ، ستكون بولندا أكثر الدول حظاً بسبب وحدتها الثقافية والدينية وشعورها العميق بهويتها الذاتية . وتنطبق نفس هذه الفضائل على المجر . ومع ذلك ، وحتى حيث تنتعش الديمقراطية ، فقد تكون مؤلمة مشوشة بحيث سنجد التحالفات تتشكل ثم ينفرط عقدها ، وبحيث سنجد الجدال مستمراً حول السياسة الكنسية والسياسة الاقتصادية وحول مخلفات السياسات السلطوية ، وبحيث يتم ادانة الراديكاليين الاجتماعيين من قبل الأحزاب الفلاحيّة أو من قبل عصب الشيوعيين السابقين – بكلمات أخرى ، سنشاهد ، تقريباً ، نفس السياسات المؤلمة والمشوشة التي شهدتها (لنقل) فرنسا وايطاليا في أواخر الأربعينات والخمسينات بعد ما تخلصتا من انظمة الحرب العالمية الثانية فيهما وبعد ما ناضلتا لتحديث نفسيهما. على الرغم من ذلك ، تنتظر دول أوروبا الوسطى آفاق لتحقيق الشرعية السياسية أفضل من رومانيا وبلغاريا ، حيث التقاليد الديمقراطية أكثر ضعفاً ، وحيث لا يزال الشيوعيون

* أخبر صحفي بولندي زائراً غربياً في مطلع عام ١٩٩١ ما يلي : «لم لا توجد بولندا غربية تنقذ بولندا الشرقية الفقيرة ؟ لم لا توجد بولندا غربية تأخذ منا الزولتات [العملة البولندية] السيئة والسيارات السيئة وجوازات السفر السيئة ، وتعطينا بديلاتها الجيدات؟» راجع «القارة المظلمة» بقلم دبليو . آر . ميد – مجلة هاربر – نيسان ١٩٩١ ، ص ٥٢ .

«السابقون والشيوعيون اللاحقون» يتمتعون بالتأثير ، وحيث الظروف الاقتصادية أكثر سوءاً(51) .

وسيكون ضمان الشرعية السياسية اكثر صعوبة إذا برزت الانقسامات العرقية مرة أخرى ، كما حصل في الاتحاد السوفياتي المنهار . وسيكون الوضع في بولندا ، على هذا الصعيد ، أفضل من غيره بسبب انسجام سكانها عرقياً وبسبب تخلي ألمانيا عن ادعاءاتها بالاراضي التي تسيطر عليها بولندا . وينطبق نفس الأمر على المجر التي يشكل فيها المجريون نسبة ٩٣٪ من السكان ؛ والمشكلة بالنسبة لبودابست هي في الأقليات المجرية التي تعيش خارج الحدود (٦٠٠ر٠٠٠ في جنوب سلوفاكيا واكثر من ٤٠٠ر٠٠٠ في يوغسلافيا وحوالي مليونين في رومانيا يواجهون يومياً الأغلبية الرومانية(52) ). على النقيض من ذلك ، وبدون شك ، تعتبر يوغسلافيا السابقة هي أكثر الدول التي تعاني من الانفسامات العرقية والتي لم تتجاوز الستين عاماً الطويلة من تاريخها ككونفدرالية من ثقافات ولغات وأديان متناقضة . فبعيداً عن الصراع المركزي بين الصربيين وغير الصربيين حول «سيطرة»(53) بلغراد التي أدت ، حتى الآن ، إلى حرب أهلية عنيفة ، توجد أيضاً عدة مشاكل حول مستقبل مقدونيا وكوسوفو التي يمكن أن تنفجر في أي وقت .

ومع أن التوترات غير حادة بنفس القدر في أمكنة أخرى ، ورثت معظم البلدان المجاورة مشاكل عميقة بين الأغلبية والأقلية . فمنذ الاستقلال تفاوضت حكومة براغ مع السلوفاكيين حول عدة مسائل تندرج من اسم البلد إلى المطالبة باستقلال ذاتي أكبر لسلوفاكيا لكن بحيث لا تصل الحركة الى الاستقلال التام(54) . ويزدري الرومانيون تحريض الاقلية المجرية ، بينما يغضب الآخرون من سيطرة الرومانيين(55) . وتتذمر تركيا من المعاملة البلغارية القاسية للأقلية التركية ، بينما لا يمكن لليونان أن تسامح تركيا على احتلالها لشمال قبرص . ويراقب الجميع ما يحصل في مقدونيا بحذر . في مطلع هذا القرن كان المراقبون قلقون مما إذا كانت النزاعات في البلقان ستؤدي إلى عدم الاستقرار والحرب جارّة إليها أمماً أخرى . وسيكون أمراً محزنا للكثير من الناس أن يعلموا أن هذه المخاوف ستصبح ، ربما ، حقيقة في نهاية هذا القرن أو أنها ستكون مبررة .

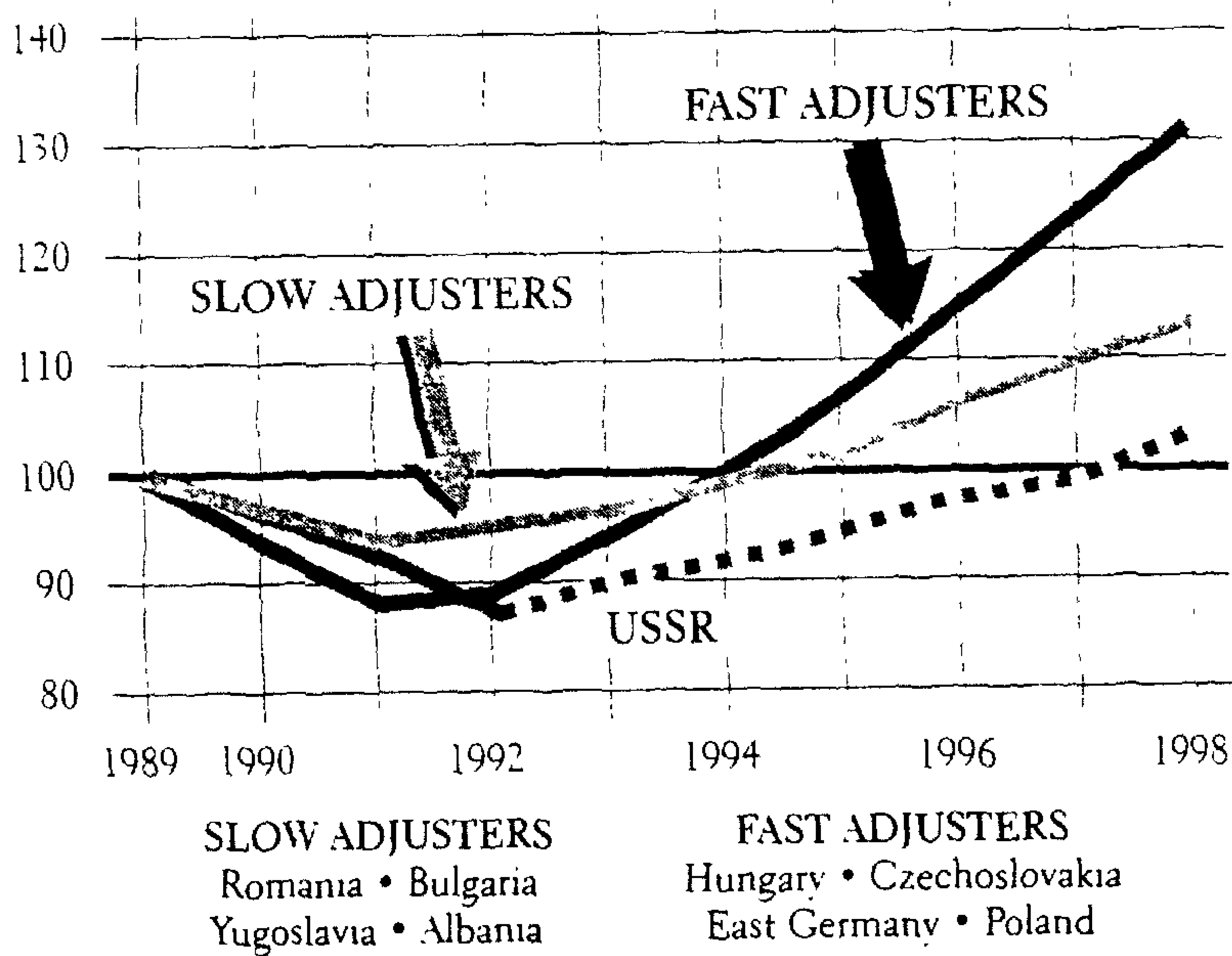
ويمكن لهذه التوترات أن تقل اذا تحقق الازدهار ، لكن انتاجية ومستوى معيشة هذه المنطقة متخلفة جداً عن مثيلاتها في الغرب . وطبقاً لاحد الحسابات ، كان معدل

الدخل الفردي في تشيكوسلوفاكيا ١٠٪ أكثر منه في النمسا في عام ١٩٣٩ ، لكنه الآن ٣٥٪ أقل منه(56) ؛ وقد تكون هذه الحسابات الأخيرة متفائلة جداً ومع ذلك يعتبر مستوى الحياة التشيكي اعلى بكثير مما هو عليه الحال في البلدان الى الشرق من تشيكوسلوفاكيا – من رومانيا إلى مقدونيا . واذا اخذنا بالاعتبار تدهور الصناعة في بعض هذه المجتمعات ، وبناءها التحتي غير الكفؤ ، وقلة الخبرة الفنية والتسويقية ، وعملتها غير القابلة للتحويل (والتي تفقد قيمتها الآن) والاضرار البيئية الهائلة ، سنجد من الصعب عليها التحرك إلي اقتصاد السوق الحرة ، بخاصة في عقد يعاني من نقصان عرض رأس المال عالمياً . وحتى لو قامت بلدان تتأقلم مع الاوضاع الجديدة بشكل اسرع من غيرها ، مثل المجر وبولندا ، برفع الدعم عن الاسعار ، ووقف الدعم للمؤسسات التي تديرها الدولة ، والتقليل من البيروقراطية ، كما اوصى بذلك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، فإنها ستظل تعاني البطالة والافلاسات والاستياء الشعبي من ارتفاع الأسعار والتدخل الأجنبي . وقد يرى العديدون ان دخلهم القومي الاجمالي المتدهور فعلاً ، قد انخفض بنسبة ١٠٪ أخرى ، قبل أن تأخذ الاصلاحات مجراها ، وقبل أن يأخذ الانتعاش المأمول مكانه (انظر الرسم البياني رقم ١٠) .

رسم بياني رقم (١٠)

**التأقلم مع الاصلاحات الاقتصادية في اوروبا الوسطى والشرقية**

**مؤشر الدخل القومي الاجمالي**



أصيب هذا الانتعاش بمشاكل أكبر بسبب الفوضى في الاتحاد السوفياتي السابق نفسه . فلعدة عقود اعتمدت هذه البلدان على النفط السوفياتي الذي كان يتم شراؤه بأسعار أقل من اسعار السوق العالمية ، وعلى المقايضة . ويواجة الاوروبيون في وسط وشرق اوروبا الآن نقصاناً كبيراً في الوقود ، وعليهم الدفع لوارداتهم من النفط بالدولار . يمكن للنقص في العملة الصعبة أن يعوض من خلال زيادة الصادرات إلى روسيا – لكن ذلك الأمر يفترض ان باستطاعة روسيا الدفع لشراء مثل تلك البضائع ، كما يعقد مهمة توجيه هذه الاقتصاديات نحو الاسواق الغربية(57) . أكثر من ذلك ، تثير الاوضاع السيئة في الاتحاد السوفياتي البائد وفي رومانيا ، بالاضافة الى الحرب الأهلية في يوغسلافيا ، مخاوف كثيرة من هجرة جماعية تجاه الغرب ، فارضة عقبات جديدة أمام الخدمات الاجتماعية التي تتداعى الآن . وحتى الآن ، اقتلعت الحرب الأهلية في البوسنا الملايين من الناس من ارضهم ، وربما بشكل دائم . وعليه ، تم بناء الحواجز على طول الحدود الشرقية والجنوبية لدول اوروبا الوسطى ، مما خلق ستاراً حديدياً جديداً يفصل الدول التي كانت تدور في فلك الاتحاد السوفياتي عن جاراتها(59) . من بين كل مساخر تلك المنطقة ، ستكون هذه المسخرة أكبرها .

* * *

باختصار ، لدى مجتمعات اوروبا الوسطى والشرقية الكثير مما يجب أن تفعله دون الحاجة إلى القلق من التغيرات العالمية التي جلبتها التبدلات التكنولوجية والبيئية والسكانية(60) . فكما هي هذه المجتمعات واعية الآن ، أثرت الأضرار البيئية كثيراً على صحتهم ومستوى معيشتهم ويحتاجون إلى أموال طائلة لاصلاح ذلك الضرر ولتبني بدائل جديدة في مجالات الوقود ونمط الحياة ... وهكذا . تعتمد الكثير من هذه المجتمعات في طاقتها على محطات الطاقة النووية التي صممت في الاتحاد السوفياتي والتي يمكن أن تكون متعبة جداً ؛ ولكن اغلاق مثل هذه المحطات قد يؤدي إلى اضطرابات اقتصادية ومعيشية عديدة . ومن الواضح أن القلق من الأضرار البيئية ، بالاضافة إلى عدم الاطمئنان الاقتصادي ، يؤدي في كل اوروبا الوسطى والشرقية – وحتى في أوكرانيا – إلى انخفاض معدلات الولادة بدرجة أقل بكثير من ارتفاع معدلات الوفاة(61) . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى يمكن للتغير الديمغرافي ، أيضاً ، أن يفاقم التوترات العرقية داخل بعض البلدان (مثل ما يحدث في البانيا التي يرتفع فيها معدل الولادة أكثر من صربيا) ويزيد احتمال الهجرة عبر الحدود . ومرة أخرى ،

وكما يحصل في روسيا ، يحتاج المزارعون في هذه البلدان إلى التخلص من التعاونيات ، كما يحتاجون الاستثمار الرأسمالي ، وليس انتاج اللحوم والقمح على أسس التكنولوجيا الحيوية ؛ وهم أيضا بحاجة إلى اسواق مزدهرة يمكن الوصول إليها في اوروبا الغربية ، الأمر الذي سيقود الى توترات مع مزارعي دول المجموعة الأوروبية(62). ولا توجد أمام هذه البلدان إلا فرصة صغيرة للتمتع بمزايا وفوائد التجارة العالمية التي تستمر لاربع وعشرين ساعة يومياً ، وذلك بسبب فقدانهم الاسواق المالية (البورصة) وبسبب حاجتهم إلى اعادة بناء قاعدتهم الاقتصادية .

ولكن أمم اوروبا الوسطى والشرقية تمتلك مصادر هامة ، والكثير من الناس الموهوبين والطموحين ، وبنية تعليمية معقولة ، وتاريخ طويل من الصناعة الجيدة (تشيكوسلوفاكيا) أو الرياضيات والعلوم (المجر) بالاضافة إلى – ولأول مرة منذ نصف قرن – امكانية الوصول إلى افكار ومشاريع وحوافز جديدة . واذا اخذنا بالاعتبار المهمات التي تنتظرهم ، وعملياً على المدين القصير والمتوسط ، يمكن لمثل هذه المواهب ان تكون غير كافية للسماح لمجتمعات المنطقة باللحاق بالمجتمعات المتطورة ، ناهيك عن الاستعداد للقرن الحادي والعشرين . ولكنهم ، على الأقل ، قد خرجوا الآن من السجن ، وهم احرار كي يقرروا في أي اتجاه يجب عليهم أن يسيروا .

******************

# البــــاب الثاني

## الفصل الثاني عشر

# أوروبا والمستقبل

# الفصل الثاني عشر

## أوروبا والمستقبل

مقارنة بالمشاكل التي تواجه بلدان آسيا الوسطى وشمال أفريقيا ، تظهر أمم المجموعة الأوروبية مرتاحة نسبياً فيما هي تسعى لمجابهة الاتجاهات العالمية الجديدة . ويتمتع الأوروبيون ، الأغنياء بالمصادر العديدة المتمثلة برأس المال والبنية التحتية و (بخاصة) بالأفراد العلماء والماهرين ؛ كما يتمتعون بمستوى معيشة هو الأعلى في العالم، مما يعطيهم مزايا على الشعوب المكافحة في الشرق والجنوب . ولقد برزت اوروبا ، مع اميركا الشمالية واليابان ، كواحدة من أعظم ثلاثة مراكز للقوة الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية في عالم منقسم على نفسه . وبدون شك ، تواجه اوروبا عدة مشاكل وهي تحاول إعادة تعريف سياساتها الخارجية والدفاعية في عالم ما بعد الحرب الباردة ، وبشكل أكثر خصوصية في البحث عن طرق جديدة لتعميق وحدتها ، ولكن بالرغم من صعوبة هذه المشاكل إلا أنها ليست عصية على الحل .

ومع ذلك ، ما هو أقل تأكيداً ، هو فيما إذا كان الاوروبيون سيكونون قادرين على التمتع بطريقة حياتهم المريحة غير متأثرين بتطورات اليوم العالمية . فهل تستطيع مجتمعات اوروبا الغنية نسبياً أن تعزل نفسها عن الضغوطات الديمغرافية الموجودة في كل مكان آخر ، أو ان تعزل نفسها عن التغيرات المناخية الهائلة ؟ وهل تستطيع المجموعة الأوروبية التعامل بنجاح مع التدويل حتى وهي تسعى لمزيد من التكامل داخلها؟ وهل تستطيع التعامل مع الميول السياسية الانقسامية والازدراء المتنامي ضد الجيران المختلفين عرقياً والمهاجرين الجدد والقبليّة الجديدة ؟ في بعض أجراء العالم ، لاحظ الصحفي توماس فريدمان مؤخراً أن الانسان الآلي يجمعّ السيارات الفاخرة .

وفي اجزاء أخرى من العالم (سراييفو) يقتل الأطفال بنيران الدبابات لأنهم ابناء ثقافة أخرى ودين آخر(1) . إن آثار التغيرات التكنولوجية والعداوات التاريخية «تسيل» عبر الحدود القومية ، فيشعر بها الناس على مسافة بعيدة ؛ وينطبق نفس الأمر على بعض القوى الأخرى عابرة القوميات . وإذا كان من غير المحتمل حتى على اليابان أن تظل جيباً متميزاً بين بقية مشاكل العالم ، فكيف يمكن لأوروبا القريبة بشكل كبير من مناطق الاضطرابات ، والتي تعيش جزءاً منها ، أن تظل غير مصابة ؟ وهل سيكون قادة القارة قادرين على حل مشاكل جدول أعمالهم «القديم» (مستقبل الناتو ، السياسة الزراعية المشتركة) فيما يجب عليهم الاستجابة لمسائل جديدة لم يعتادوا عليها سابقاً ؟

من الصعب الاجابة على كل هذه الاسئلة ، وذلك لأن أوروبا في الوقت الحاضر ، عكس البلدان الموحدة مثل اليابان والولايات المتحدة واستراليا ، تحاول تشكيل نفسها دستورياً ؛ وهذا التشكيل عملية تستغرق معظم طاقاتها السياسية . إلى ذلك المدى ، على الأقل ، يشترك السياسيون في المجموعة الأوروبية مع الأمم التي ظهرت بعد انهيار الاتحاد السوفياتي السابق في هم مشترك . فبينما تصارع منطقة لتحقيق التكامل تسعى الأخرى للتغلب على التفكك ، ولا يملك أي من قادة هاتين المنطقتين الوقت الكثير ليصرفوه على ما يبدو لهم ، بالتأكيد ، أقل إلحاحية . وفي هذا المجال ، يأخذ مستقبل الوحدة الأوروبية الأسبقية على غيره في أذهان المخططين في بروكسل ، وربما أيضاً في أذهان قادة الدول الاثنتي عشرة التي تشكل المجموعة الأوروبية* ؛ وبذا تتراجع أهمية مسائل أخرى مثل التغيرات السكانية العالمية ، والانسان الآلي ، ومضار تلوث البيئة .

ومع ذلك ، وبينما تأخذ المسائل السياسية للتكامل الأوروبي الأولوية على مسائل التوجهات العالمية الأوسع ، إلاّ أن هذه الأخيرة لا يمكن تجاهلها . وكما هي الحال ، تواجه حكومات وشعوب اوروبا التحدي التوأم في تشكيل مستقبل القارة ، في نفس الوقت الذي يجب عليهم الرد على (أو عدم الرد) قوى التغير العالمية . وبسبب ذلك ، كان عنوان هذا الفصل «أوروبا والمستقبل» الذي يحمل معنين :

أ ) ما هو الشكل التنظيمي الذي ستكون عليه اوروبا وهي تسير باتجاه القرن العشرين ، و ...

---

* دول المجموعة الأوروبية هي : ألمانيا ، فرنسا ، ايطاليا ، هولندا ، بلجيكا ، لوكسمبورغ ، بريطانيا ، الدنمارك ، ايرلندا ، اسبانيا ، البرتغال ، واليونان .

ب ) مهما كان ذلك الشكل ، كيف ستتصرف المنطقة وهي تتعامل مع التغيرات عبر القومية التي وضعناها في القسم الأول من هذا الكتاب .

في الوقت الذي نرى فيه أن هاتين المسألتين ، حول مستقبل اوروبا ، متميزتين ، إلاّ أن كلاً منها تؤثر على الأخرى . فإذا اتحد الاوروبيون ، ستكون امامهم فرصة أفضل لوضع سياسات مشتركة حول الـدفء الكـوني ، والهجرة ، وعلاقات الشمال بالجنوب ، والأمن ، ويمكنهم أيضاً تمويل مشاريع تكنولوجية بشكل مشترك (على سبيل المثال : الآير باص) لأن أية دولة منفردة منها لا تستطيع تمويلها لوحدها . وبالفعل ، وبما أن العالم يتبدل باستمرار – تغير موازين القوى ، انماط من النمو الاقتصادي مختلفة ، صعود شرق آسيا ، والموقع المتغير للقوى العظمى التي ظهرت بعد العام ١٩٤٥ – فقد أدى هذا التبدل إلى صب الزيت على نار الجدال القديم بضرورة وحدة اوروبية أكبر وأمتن . فمنذ الآراء المبكرة لجان مونية وروبرت شومان ، إلى أراء اليوم لمناصري شبكة أقوى للمجموعة الأوروبية ، ظل الهدف واضحاً : إذا كان لأوروبا أن تستعيد أهميتها النسبية في العالم التي كانت عليها حوالي العام ١٩٠٠ فيجب عليها ، إذن ، تجنب الحروب بين دولها الأعضاء ، وأن تجعل ممارساتها الاقتصادية منسجمة موحدة ، وأن تضع سياسات مشتركة ، بما فيها السياسات الخارجية والدفاعية . وبقدر ما حاولت ، لم تكن الدول الأوروبية ، منفردة ، قادرة على استعادة مواقعها الدولية السابقة . وفقط ، من خلال عملها المشترك تستطيع هذه الدول خلق تكتل من الشعوب الأوروبية أكثر ازدهاراً وربما أكثر قوة من أية دولة أخرى في العالم[2] .

وفي الوقت الحاضر ، ما زالت أوروبا بعيدة عن تلك الرؤية ، علماً انها تقدمت كثيراً عن وضعها المجزء الذي كانت عليه في عام ١٩٤٥ . فمنذ أواخر الاربعينات استقر دفاعها في اطار منظمة معاهدة شمال الأطلسي (الناتو) بمساهمة من الولايات المتحدة التي وفرت لهذا الدفاع الدعم الاستراتيجي النووي والدعم بالأسلحة التقليدية لردع أي هجوم على أوروبا . وفي المجال الاقتصادي نشأ الاتحاد الاوروبي للتجارة الحرة (إيفتا) ذا البنية الهشة ، والمشكل بشكل رئيسي من دول صغيرة محايدة منخرطة معاً في تجارة حرة للمنتجات الصناعية . ومع ذلك ، وما هو أكثر أهمية هو المجموعة الأوروبية نفسها التي يشير إليها المعلقون عندما يستعملون كلمة «أوروبا» . وهذه المجموعة التي تشكلت إثر معاهدة روما في عام ١٩٥٧ لانشاء اتحاد جمركي

مشترك كأساس يمكن عليه بناء وحدة اوروبية أعمق (بما فيها الوحدة السياسية) يمكن أن تتطور ، إذ لدى المجموعة مفوضية اوروبية تعمل كجهاز تخطيط مركزي ، وبرلمان اوروبي ، وحتى محكمة عدل اوروبية . وهكذا ، تمتلك المجموعة الهيكل الدستوري لدولة اتحادية .

ومع ذلك ، لا تضم أياً من هذه المنظمات كل البلدان الأوروبية . فالناتو تضم كندا والولايات المتحدة الدولتان غير الاوروبيتان ، ولا تضم (كما هو اوضح) الدول الاوروبية المحايدة . أما إيفتا فقد أنشأت ، كبديل عن المجموعة الأوروبية ، من قبل دول تعارض توحيد السياسات الزراعية والاجتماعية والمالية ، ناهيك عن معارضتها للاندماج الدستوري السياسي . وبينما تزداد أهمية المجموعة الأوروبية يلف الشك موقع إيفتا ؛ فمع حل حلف وارسو ، ومع مستقبل الناتو المشكوك في أمره ، تعيد بعض دول إيفتا (النمسا ، السويد ، سويسرا) النظر بفرضيتهم القائلة بأن العضوية في المجموعة الاوروبية تتعارض مع حياديتها . وأحد الاحتمالات هو توسيع حدود السوق الحرة الموحدة للمجموعة الأوروبية لتشمل كل دول إيفتا* ؛ وتم الوصول إلى مثل هذا الترتيب الجزئي في شهر تشرين أول – اكتوبر عام ١٩٩٠ ، لكن الوسطيين يكرهون مثل هذا الترتيب ويخافون من تكرار المثال السيء للعضوية «الأقل من كاملة» . ويسود في الوقت الحاضر خوف وقلق من العضوية الكاملة : فتركيا عضو في الناتو ولكن ليس في المجموعة الاوروبية (علماً انها تقدمت بطلب للانضمام إلى المنظمة الأخيرة) وإيرلندا عضو في المجموعة ولكن ليس في الناتو ، والنرويج عضو في الناتو لكنها لا تزال في حيرة من أمرها حول قرارها الذي اتخذ نتيجة استفتاء في العام ١٩٧٢ بعدم طلب عضوية المجموعة . وقادت التغيرات في اوروبا الوسطى والاتحاد السوفياتي السابق بعض تلك البلدان ، بما فيها روسيا ، إلى اعلان رغبتها الانضمام إلى المجموعة الاوروبية ، وحتى إلى الناتو !

على الرغم من مثل هذه التعقيدات ، يمكن لأوروبا أن تصبح أكثر أهمية في الشؤون الدولية . فمنذ بضعة سنين خلت اقترح البروفسور صموئيل هنتنغتون بأن «سفينة القيادة العالمية» يمكن أن تنتقل في القرن القادم ، من أميركا ، ليس إلى اليابان أو الصين أو روسيا ، بل إلى فدرالية اوروبية . يقول هنتنغتون : «إذا كان على المجموعة

* سيعني هذا الأمر تشكيل سوق تضم ٣٨٠ مليون مستهلك منخرطون في أكثر من ٤٠٪ من تجارة العالم .

الأوروبية أن تصبح متماسكة سياسياً ، فيجب أن يكون لديها السكان والمصادر والثروة الاقتصادية والتكنولوجيا والقوة العسكرية الفعلية والمحتملة ، لتصبح القوة الأساسية الدائمة في القرن الحادي والعشرين . لقد تخصصت كل من اليابان والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، بالترتيب ، في الاستثمار والاستهلاك والتسلح . أما اوروبا فإنها توازن بين هذه المزايا الثلاث . فهي تستثمر جزءاً من دخلها القومي الاجمالي أقل من اليابان ، ولكن أكثر من الولايات المتحدة وأكثر ، ربما ، من الاتحاد السوفياتي . وهي تستهلك من دخلها القومي الاجمالي أقل من الولايات المتحدة ولكن اكثر من اليابان والاتحاد السوفياتي . وهي تسلح نفسها أقل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ولكن أكثر من اليابان .

ومن المحتمل أيضاً ، رؤية نداء آيديولوجي اوروبي مساوياً للنداء الآيديولوجي الأميركي . في مجمل انحاء العالم يصطف الناس على ابواب القنصليات الأميركية ساعين للحصول على تأشيرات الهجرة . أمّا في اوروبا فتصطف البلدان على ابواب المجموعة ساعية للعضوية . وستكون فيدرالية ديمقراطية غنية متنوعة إجتماعياً ومجتمعات متعددة اقتصادياً قوة هائلة على المسرح الدولي . فإذا لم يكن القرن القادم قرناً أميركياً . فمن المحتمل جداً أن يكون قرناً اوروبياً»(3) .

قد يصعق هذا الرأي القارىء ، لأنه يتجاهل نزاعات اوروبا السابقة ومصاعبها الحالية . فحسب كلمات أحد النقاد لا تزال اوروبا ، حتى بعد ربع قرن على توقيع اتفاقية روما «متاهة من القيود على الحدود ، والدعم الحكومي للصناعات الوطنية ، وانظمة قومية مغلقة في المجالات العسكرية وقطاعات عامة مفتاحيّة أخرى ، واجراءات وطنية للمعايير الصناعية وحقوق التأليف والمواصلات والبنوك والتأمين والمتطلبات الصحية على انتقال البضائع»(4) . لذلك ، كيف ستعمل اوروبا في المجالات الاكثر حساسية مثل سياسة الهجرة المشتركة ، والعملة المشتركة ، والبنك المركزي الموحد ، والقوات المسلحة المندمجة (او على الأقل الفدرالية) والسياسات الخارجية الدفاعية الموحدة ؟ أليس من الطوباوي تصور اثنتي عشرة أو خمس عشرة أمة ، كل واحدة منها لها تقاليدها الخاصة كوحدة ذات سيادة ، وهي تصبح الولايات المتحدة الأوروبية كما أمل الفدراليون الأوائل ؟ أليس من الأكثر عملياً القيام باصلاحات أكثر تواضعاً (على سبيل المثال : تحقيق الانسجام بين براءات الاختراع والموازين والمقاييس) والاقتناع بفدرالية مرنة بين شعوب تتمتع براوبط ثقافية متقاربة وبممارسات صناعية

ثابتة ، دون إضاعة الطاقات في تحويل اوروبا إلى لاعب دولي موحد ؟ وبعد كل شيء ألن تجد أوروبا من الصعب عليها أن يصيبها الأذى من المصاعب الموجودة حالياً ؟

قد يقتنع اولئك الذين يرغبون بأوروبا «قوية» بأن الوحدة الكاملة ، الآن ، مستحيلة ، لكنهم يحاججون بوجود حاجة ضرورية للانسجام الاقتصادي ، وبالمثل إلى تشجيع عادة التفكير والعمل كوحدة سياسية . وعلى العكس من ذلك ، يدعم اولئك الذين يفضلون مركزاً مؤسساتياً «ضعيفاً» سوقاً مشتركة موسعة للبضائع والخدمات ، لكنهم يشمئزون من التحكم البيروقراطي بالأعمال ، ومن تشويه السياسة الزراعية المشتركة (كاب) ، ومن تكاليف تحقيق الانسجام بين سياسات الضمان والرفاه الاجتماعي ، ومن فقدان السيادة في الموازنات المتضمنة في عملة موحدة وبنك مركزي اوروبي ، ومن انتقال السلطات البرلمانية والحكومية إلى اجهزة اوروبية موحدة. بين هذين المحورين تقع تنوعات عديده لمواقف وسطية تعتمد على موقف كل دولة عضو تخصها المسألة : فالبعض يريد تعزيز سلطات البرلمان الأوروبي وآخرون يريدون تعزيز تأثير مجلس الوزراء ، والبعض يريد اندماجاً دفاعياً وآخرون يخافون من أن ينسف هذا الاندماج الناتو ، وفوق ذلك يرغب آخرون في البقاء محايدين(5) . وحتى القوى التي تفضل الاندماج لها دوافع مختلفة ، من اصحاب شركات السيارات الايطاليين الذين يريدون سوقاً قارية موحدة إلى المثقفين الألمان الشغفين بجعل بلدهم الذي توحد مؤخراً جزءاً من البنى الأوروبية(6) .

إن أي تفحص لاحتمالات اندماج اوروبي بحاجة إلى التركيز ، ليس على ازالة كل الحواجز الداخلية المتفق عليها لتبادل البضائع والخدمات فحسب ، بل أيضاً على اجراءات خلافية مثل العملة الموحدة وتعزيز سلطات البرلمان الاوروبي وتنسيق السياسات الدفاعية . وهنا ، في هذه المجالات ، يقع الاحتمال الأكبر لتحويل اوروبا إلى شيء مختلف جداً عن التعابير الجغرافية الراهنة ، كما يقع الركام الأكبر من العقبات التي تعترض البنية الحالية لقارة من الدول القومية . فإذا تم التغلب على هذه العقبات قد تستطيع المجموعة الاوروبية ان تطوّر بشكل جيد مكانتها في الشؤون الدولية التي تصورها الفدراليون لها ؛ واذا لم يتم التغلب على هذه العقبات فيمكن أن تظل اوروبا، كما وصفها أحد الوزراء البلجيكيين المشمئزين اثناء حرب الخليج في عام ١٩٩١ : «عملاقاً اقتصادياً وقزماً سياسياً ودودة عسكرية»(7) .

ومع أن منظمات عديدة موجودة لتحقيق التعاون في أمكنة أخرى من العالم ،

فإن أيا منها لا تتمتع بالأهمية التجارية والسياسية والفكرية التي تتمتع بها المجموعة الأوروبية . فهذه المجموعة تتمتع بثلث التجارة العالمية ، وبصورة جماعية تمتلك المجموعة مصادر مالية هائلة لأنها تمتلك العديد من أكبر بنوك العالم وشركات التأمين والبيوت المالية . ومن بين أكبر عشرة بلدان تجارية في العالم سبعة اوروبية(8) . وتنتج بلدان المجموعة الأوروبية معاً أكثر من أي بلد آخر في العالم في مجالات صناعات السيارات والصيدلة ومعدات الآلات والبضائع الهندسية بصورة عامة(9) . وحتى يتحقق التكتل الأميركي الشمالي للتجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك بشكل كامل تظل اوروبا أكبر سوق في العالم . ولأن اوروبا واقعة بين منافسة كل من اليابان والولايات المتحدة ، فإنها تنفق أموالاً هائلة على الصناعات التكنولوجية المتطورة مثل صناعات الفضاء والسوبر كمبيوتر والقطارات السريعة وما شابه ذلك . وتساعد كل هذه الصناعات مؤسسات ثقافية عديدة ومكتبات للأبحاث ومراكز علمية ومئات الجامعات وملايين من الطلبة الجامعين والعمال المهرة * .

ومع ذلك ، تتجزء مصادر اوروبا على ستة وعشرين دولة قومية تندرج من اليونان إلى النرويج ومن فلندا إلى البرتغال . ويجد المرء أن العقلانية الاقتصادية للانسجام الجمركي والممارسة التجارية والضرائب وتشريعات المرور ونشاطات أخرى مرتبطة بها ، مرتبكة . فشاحنة يمكنها السفر ٧٥٠ ميلاً من شمال إلى جنوب المملكة المتحدة خلال ٣٦ ساعة تحتاج ، – بعد أن تقطع القنال الانجليزي – إلى ٥٨ ساعة لتصل من كالياس إلى ميلانو – بسبب توقفها المتكرر على الحدود . ويجد أي مواطن «اوروبي» يرتحل من بلد الى آخر ، ويبدل نقوده عند كل استراحة إلى ومن عملته المحلية ، أن حوالي نصف ما يحمله من مال قد ابتلع في عمليات تحويل العملة(10) . اضف إلى ذلك ، مجرد التنوع في المعايير القومية – من نمط القابس الكهربائي إلى كل انظمة الاتصالات عن بعد – ومن السهل ، بالطبع ، تفهم لماذا يضغط رجال الأعمال إلى سوق مشتركة أصلية للبضائع والخدمات . إن مثل هذه المعايير ستدفع – كما يزعم– باتجاه انتعاش اوروبي ، وبالمثل إلى ضمان بنى اقتصادية فاعلة ومرنة قادرة على

* بالطبع ، على المرء أن يعترف بوجود خلافات أساسية بامتلاك المصادر مثل ذلك الذي بين ألمانيا والبرتغال – ففي عام ١٩٨٤ امتلك البلد الأول سبعة أضعاف ما امتلكه الثاني من مراكز البحث والتطوير والمهندسين والعلماء بالنسبة لكل مليون نسمه – لكن الملاحظات التي وردت هنا تتعلق بالمجموعة ككل .

المنافسة في القرن الحادي والعشرين(11) . وحسب تقرير سيشيني الأخير فإن « ثمن اوروبا غير موحدة» – أي العبء الذي يقع على اقتصاديات المجموعة الأوروبية إن لم تتحد ، مرعب جداً ؛ هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، يعني التقرير أن سوقاً مشتركة قد ينجم عنها توفير مبلغ يقدر ما بين ٢٠٠ – ٣٠٠ بليون دولار ، وإضافة ما بين ٤ – ٧٪ إلى مجمل انتاج المجموعة الأوروبية(12) . ويمكن لأوروبا إمّا أن تنتهز هذه الفرصة ، كما يقول التقرير ، وإما أن تتخلف عن اليابان وأميركا .

بناء على حجج المفوضية الأوروبية هذه وغيرها تم الاتفاق على حركة البضائع والخدمات والرأسمال والناس الحرّة في اطار كل المجموعة ، على أن تطبق هذه الاجراءات بعد ٣١ كانون أول – ديسمبر ١٩٩٢ . وبما أن ذلك كان هو النية الأصليّة لاتفاقية روما ، فإن هذه الاجراءات لم تكن موطن خلاف كما كان الخلاف حول بنك مركزي اوروبي موحد أو سياسة دفاعية مشتركة . لكن الاجراءات نفسها تشير إلى الفجوة بين النظرية والتطبيق إلى درجة انه عندما عرض مفوض المجموعة للسوق الداخلية ، في عام ١٩٨٥ ، كتابه الأبيض حول الاجراءات اللازمة للوصول إلى سوق مشتركة واحدة ، تطلب الأمر دراسة أكثر من ٣٠٠ مجال تحتاج العمل عليها ؛ وتتدرج هذه المجالات من رخص البنوك إلى القيود على رأس المال والتنقل البحري المدني ، وإلى قوانين الضرائب ومسائل البيئة وسلامة المستهلك(13) .

مع تطبيق العديد من هذه الاجراءات ، ومع توقع تطبيق المزيد من مثيلاتها ، عنى الأفق المنظور لسوق مشتركة دمج العديد من الشركات ، وعمليات استثمار عبر الحدود ، واتفاقيات تسويقية مكثفة ، وحتى عمليات استيلاء شركات على أخرى ؛ وذلك في الوقت الذي كان فيه الصناعيون الأوروبيون والبيوت المالية وصناعات الخدمات وعمالقة وسائل الاعلام يستعدون للظروف القادمة الأكثر انفتاحاً ، لكنها الأكثر تنافساً في فترة التسعينات . ففي نهاية الثمانينات تحالف البنك الألماني مع مورجان جرينفيلد ، وسيمنز مع بليسي ، وهينيسي مع غينيس ، وفولفو مع رينو ... وأعطت مثل هذه التحالفات الانطباع بأن كل شركة ، تقريباً ، تسعى لإعادة بناء نفسها حتى تستطيع البقاء داخل هذه السوق الواسعة . حفزت عمليات الاكتساب هذه ، بالاضافة إلى الحديث الصحفي عن «القلعة الاوروبية» ، الشركات المتعددة القوميات الأميركية واليابانية على توسيع حضورها داخل المجموعة الأوروبية . ومرة أخرى شاركت في عمليات الاكتساب اسماء بيوتات مثل فورد وجاغوار ، فيليب موريس

وسوشارد ، آي . بي . إم وسيمنز ، فوجيتسو و آي . سي . إل ، هوندا وروفر، ميتسوبيتشي ودايملر – بنز ؛ وبدا أن لا أحد يريد التخلف عن هذا المسار(14) .

وعلى الرغم من كل ذلك ، لا تزال السوق الاوروبية المشتركة الكاملة بعيدة المنال ، أساساً بسبب الخطوات الاحترازية التي قامت بها المصالح التي ستتضرر أكثر من غيرها نتيجة تطبيق مبدأ «دعه يعمل» الحز بدون قيود . فالسماح لنفس شركة المحاسبة بالعمل في لندن وفرانكفورت وميلانو أمر ، وأمر آخر السماح بتنافس مكشوف بين ، لنقل ، شركات الطيران ؛ إذ أن هذا التنافس صعب تحقيقه ، لأن كل حكومة اوروبية على حدة تريد حماية وسائط نقلها «القومية» . وبالمثل ، تبدو شركات مثل شركات انتاج السيارات بيجو وفيات ، التي استطاعت اقناع حكوماتها بتقييد استيراد السيارات اليابانية ، قلقة من انشاء مصانع للسيارات اليابانية داخل المجموعة الأوروبية (أساساً في بريطانيا) وهي تقاتل الآن بقوة لاستمرار وجود كوتا لاستيراد السيارات لفترة أخرى . عند النظرة الأولى ، يعني هذا الأمر رفضاً بيناً لمبدأ السوق الواحدة ولمصلحة المنتجين الأقل كفاءة . لكن الأمور تبدو مختلفة لدى المنتجين الفرنسيين والايطاليين . فوحدة اوروبا الاقتصادية كان من المفترض أن تفيد الشركات الاوروبية وعمّالها ، وليس الشركات المتعددة القوميات من بلد حافظ دائماً على أكثر قيود الواردات تعقيداً خلال الأربعين سنة الماضية .

بالاضافة إلى ذلك ، اثارت حمى الاندماج والاكتساب هذه ، عبر اوروبا ، اهتمام العديد من النقاد واعتبروها غير متوازنة اجتماعياً ، محققة الفائدة لرؤساء الشركات واصحاب الأسهم والمحامين وأخرين في نطاق الأعمال ، لكنها تقدم القليل للشعب ككل . واذا أخذنا بالاعتبار إيمان اوروبا الثقافي العميق بأنها لا تريد أن تصبح مثل الولايات المتحدة ، نجد أن عنصراً قوياً يتعلق بالسياسة الاجتماعية يضاف إلى الخطط الخاصة بمستقبل اوروبا . وكما يمكن لأي امرىء أن يرى ، شجعت البنى السابقة للحدود القومية والتعرفات الجمركية والأنظمة التجارية / القانونية صناعات البلد الخاصة ، مثل شركات الطيران وشركات الهاتف ومنتجي السيارات وصانعي الكمبيوتر والبنوك وصناعات التسلح في كل دولة عضو على حدة . واذا ما قارنا السوق الاوروبية بتلك السوق الأكبر في الولايات المتحدة نجد أن اوروبا ، سيكون لديها العديد جداً من شركات الطيران والكهرباء وصانعي السيارات عندما تزال العوائق الحدودية بينها ؛ وعندها أما أن تنهار الشركات الأقل كفاءة أو (وهو

الاحتمال الأكبر) يتم الاستيلاء عليها – إلا إذا استمرت الحكومات الوطنية ، التي ترفض روح الاندماج ، بحمايتها . وعليه ، من المحتمل أن يخلق «الانسجام» بين اقتصاديات اوروبا جيوباً من البطالة المحلية المرتفعة ، مهما كانت الحوافز للنمو .

اكثر من ذلك ، تحدث عملية التوحيد الاقتصادي هذه في قارة توجد فيها عدة مستويات مختلفة من الدخل والضمان الاجتماعي : فمعدل الدخل الفردي في ألمانيا ، على سبيل المثال ، يعادل ثلاثة أو أربعة أضعاف مثيله في البرتغال واليونان(15) ، وربما كانت الفجوة بين مستويات الضمان الاجتماعي أكبر بكثير . وبما أن سوقاً مشتركة حقيقية ستسمح لصناعي أن ينتج بضائعه في أي مكان داخل حدود المجموعة ، ستنشأ مغريات جديدة لتوجيه استثمارات جديدة – أو إعادة توطين انتاج قائم – إلى المناطق الأفقر ، حيث الأجور أقل وحيث التكاليف الأخرى أقل ، وهو نفس الأمر الذي يدفع شركة أميركية إلى الانتقال من ولاية كنكتيكيت إلى ولاية ميسيسبي ، أو شركة يابانية لكي تنشأ مصنعاً في تايلاند . وهنا ، مرة أخرى ، نجد أن اوروبا المختلفة في ثقافتها السياسية ، بما يعنيه ذلك من تشديد على الضمان الاجتماعي وقوة لنقابات العمال (بخاصة في ألمانيا) ستقاوم مثل تلك السياسات القائمة على مبدأ «دعه يعمل» الحر .
وبدلاً عن ذلك يتصاعد الضغط السياسي لضمان أن ترتفع الأجور في المناطق الأفقر لتصل إلى مستوى الأجور في البلدان المزدهرة ، ولضمان التشابه في قوانين الضمان الاجتماعي مع تلك القائمة في المجتمعات الأغنى . وعلى الرغم من الاحتجاجات التي يقوم بها رجال الأعمال (والحكومة البريطانية) ضد الثمن الذي سيدفع نتيجة الوحدة ، تبدو المجموعة الأوروبية مصممة على توسيع ميثاقها الاجتماعي» . وباختصار ، تشمل فكرة «السوق المشتركة» الأوروبية ، ليس منطقة تجارة حرة فحسب (مثلما هي الحال في التكتل التجاري الأميركي المكسيكي الكندي) ولكن ايضاً ، تحقيق الانسجام بين ما هو أكثر من ذلك ؛ وهنا ، في هذه المجالات غير الاقتصادية للاتحاد ، ستكون المشاكل السياسية الأكبر .

وبنفس الطريقة ، لا تنسجم السياسة الزراعية المشتركة (كاب) مع منطق السوق العالمية ، وتبدو ، بالفعل ، عقبة جوهرية أمام كل التجارة والنمو العالميين . فمن خلال إقامة تعرفات جمركية مشتركة لحماية مزارعي المجموعة ضد التكاليف الأقل التي يتمتع بها المنتجون خارج المجموعة الأوروبية ، ومن خلال تثبيت أسعار دنيا للمواد الغذائية الأساسية وضمان شراء منتجات المزارعين إذا انخفضت الاسعار إلى أدنى من

السعر المثبت ، ومن خلال تقديم تعويضات كريمة لتغطية الفرق في أسعار الصادرات حتى يمكن بيع الفائض من المنتوج في الخارج ، شوهت الكاب قانون العرض والطلب العالمي* . وتقود الكاب ، أيضاً ، إلى رفع اسعار المواد الغذائية بشكل كبير . فسبعون بالمئه من الانفاق الحكومي للمجموعة الأوروبية مخصص للمزارعين وصائدي الأسماك ، بحيث لا يظل الا القليل لينفق على التنمية الاجتماعية والاقليمية الذي يمكن أن يفيد اعداداً أكبر من الناس(16) ؛ وتذهب معظم الأموال التي تنفق إلى المزارعين الكبار في شمال فرنسا وشرق انجلترا ، بدلاً من أن تذهب إلى الفلاحين والمزارعين الصغار في الأبنين . وخارجياً ، حولت الكاب المجموعة الأوروبية إلى مصدّر أساسي للمواد الغذائية يستولي على سوق ثالثة من أمم أخرى مصدرة للمواد الزراعية ، ويقود إلى ارتفاع المنحني البياني للتعويضات الزراعية العالمية ، ويعقد العلاقات مع الولايات المتحدة وكندا والأرجنتين واستراليا . ففي عام ١٩٩٠ كلف دعم المزارعين حكومات المجموعة الأوروبية والمستهلكين ٤ر١٣٣ بليون دولار ، مقارنة بـ ١ر٧٤ بليون دولار في الولايات المتحدة و ٥٩ بليون دولار في اليابان(17) .

بالنسبة لمؤيدي الوحدة الأوروبية ، تظل الكاب ، رغم الوحدة ، ضرورية . وحسب وجهة نظرهم ليست السوق الأوروبية المشتركة لمصلحة الصناعة فقط ، إذ على السوق أن تعوض عن الفجوة المتزايدة في مستويات المعيشة بين مجتمعات الصناعة الثقيلة من جهة (ألمانيا) والمجتمعات الزراعية من جهة أخرى (اليونان والبرتغال) وبالمثل للتعويض عن الاختلافات في الدخل بين نفس مناطق وقطاعات الدولة الواحدة. وإذا كانت الزراعة تستهلك معظم موازنة المجموعة الأوروبية ، فإن هذا الاستهلاك ليس سوى مجرد طريقة لتحويل المصادر من الأمم الأغنى إلى اعضاء المجموعة الذين يعانون من وجود أعداد أكبر من العائلات الفلاحية التي تعاني من دخل فردي منخفض. إن عملية تعريض الزراعة إلى تجارة حرة غير مقيدة سيؤدي إلى خلق – أو مفاقمة – مشاكل اجتماعية اقليمية في كل مكان ، من صقلية إلى غالوي ؛ بالاضافة

---

* ربما يتمثل المعادل الصناعي للكاب بأن تقوم حكومة الولايات المتحدة بشراء كل غير المباع من السيارات والشاحنات الأميركية بسعر ثابت ، وبعدها تقوم بالتعويض عن تلك الآليات المباعة في الخارج . مثل هذا القرار سيفيد ، بدون شك ، شركات صناعة السيارات الأميركية والعمال الأميركيين ، لكن للمرء أن يتصور التشويه الذي سيخلقه هذا القرار في سوق السيارات العالمي .

إلى ذلك ، تشعر الكثير من الأحزاب القوية ، مثل الاتحاد الديمقراطي المسيحي في المانيا ، بأنها تعتمد بشدة على أصوات المزارعين ، وأخيراً ، توجد نقطة جمالية عاطفية ثقافية ؛ فالعديد من المناطق والمدن رائعة الجمال وذات القيمة التاريخية العريقة اصبحت تعاني من الهجرة السكانية منها (18) . وهنا ، لا بد من نوع من الدعم للزراعة طالما أن الرغبة قائمة للحفاظ على التجمعات المزدهرة في أوفرجين وكاليبريا وكاستيل .

وبنفس القدر من الحذر يجب التعامل مع النيّة التي اعلنت في اجتماع قادة المجموعة الأوروبية في عام ١٩٩١ لاصدار عملة اوروبية مشتركة* ، وانشاء بنك فدرالي تكون له سلطة التحكم بعرض النقود . فبعد كل شيء ، ليس اتحاداً جمركياً ، تعمل داخله اثنتي عشرة عملة أو أكثر ، سوى أمر متناقض . فما عدا تجار العملة أنفسهم ، يزعم أن كل مؤسسة - ومسافر - سيستفيد من العملة المشتركة ، التي ستحفز ، أيضاً ، استثماراً أكبر عبر الحدود . أكثر من ذلك ، وإذا أخذنا بالاعتبار تقلب الدولار الأميركي خلال العقود الأخيرة ، قد تكسب الأنظمة المالية العالمية ، ككل ، من عملة عالمية ذات أساس أوسع . وبما أن بلدان المجموعة الأوروبية قد وافقت بالفعل على تنسيق تقلبات العملة من خلال مدى ضيق نسبياً نظمته آلية معدل التبادل ، فلماذا إذن لا يتم اتخاذ الخطوة التالية فيتم دمج كافة العملات الاوروبية في عملة واحدة ؟ .

والجواب ، بالطبع ، أن اتحاداً نقدياً سيعني هجوماً أوسع على السيادة - أي على حرية الحكومات والبرلمانات في تبديل معدل الفائدة والنقود المطبوعة والعجز في الموازنة - اكثر من هجوم خطط التنسيق بين المعايير المهنيّة أو حماية المداخيل الزراعية . فإذا كان كل بنك وطني حر في طباعة وحدات العملة الأوروبية ، وإذا كانت كل حكومة (بما فيها الحكومات الهشة في اثينا وروما) قادرة على التعايش مع عجز الموازنة من خلال هذه العملة الجديدة وعلى توسيع الديون العامة بالمعدل الذي فعلوه في الثمانينات ، فستكون النتيجة إخفاقاً تاماً - الأمر الذي يعد على أساسه البنك المركزي الألماني نفسه ، بالطبع ، أن يكون المصدر الوحيد للعملة الجديدة - بنكاً فدرالياً

* توجد راهنا وحدة نقد اوروبية ، وهذه العملة ، بكل بساطة ، مجرد وسيلة للمحاسبة تحسب على أساسها مداخيل ومصاريف المجموعة الاوروبية ، مع امكانية تعديل معدّلها ، دوريا ، لتعكس القوة النسبية للاقتصاديات الأعضاء . وباعتبار هذه الوحدة مجرد عملة نظرية لا يمكن استعمالها في عمليات التبادل اليومية .

أوروبياً– بنك مستقل عن القيود السياسية كما هو مستقل عنها البنك المركزي الألماني نفسه . وفي الحقيقة ، فإن الاقتصاد الألماني القوي ، والدرجة التي ربطت فيها جارات ألمانيا معدلات تبادلها وفائدتها بالمعدلات الألمانية ، أصبح البنك المركزي الألماني ، بالفعل ، نوعاً من البنك المركزي الأوروبي ؛ ويمكن لهذه الترتيبات الضمنية أن تصبح رسمية في المستقبل ، مع امكانية انشاء بنك احتياطي اوروبي يصدر العملة الاوروبية الموحدة بالطريقة التي يصدر بها البنك المركزي الألماني المارك الألماني .

لهذا السبب قالت السيدة مارجريت تاتشتر رئيسة الوزراء البريطانية لمجلس العموم البريطاني في عام ١٩٩٠ «إذا سلمتم جنيهكم فستسلمون سلطات هذا البرلمان إلى اوروبا»(19) فمع الوحدة النقدية يصبح من المستحيل على دولة منفردة أن «تقود» اقتصادها من خلال تغيير معدلات الفائدة . فماذا يمكن أن تعنيه هذه الوحدة ، على سبيل المثال ، لبنك فرنسا إذا زاد معدل الخصم بنسبة ٢٪ وإذا كان باستطاعة البنوك ورجال الأعمال الحصول على نفس العملة بالمعدل القديم خارج فرنسا ؟ في شهر أيلول – سبتمبر ١٩٩٢ غادرت بريطانيا وايطاليا نظام النقد الأوروبي القائم لأنهما لم تعودا قادرتين على تحمل تكاليف الحفاظ على عملتيهما في اطار القيود الضيقة لمعدل التبادل الذي يحدده ذلك النظام ، الأمر الذي شكل ضربة قوية للآمال السابقة بقيام موازنة اتحادية مع العام ١٩٩٥ . ولكن ، هل كان بإمكانهما أن تكونا مستقلتين فتفعلا مثل هذا الأمر ، لو أن دول المجموعة الأوروبية كانت لديها عملة مشتركة ؟ وبما أن بنكاً فدرالياً اوروبياً يعمل بنفس الطريقة التي يعمل بها البنك الألماني سيكون جهازاً محافظاً جداً في سياساته المناهضة للتضخم أفلن ينتج عن العضوية المستمرة في الاتحاد النقدي الأوروبي مصاعب أكبر لفرنسا (حيث لا يتمتع بنك فرنسا إلا بالقليل من الاستقلال لخزانته) أو لبلدان أخرى تعاني من عجز موازنة كبير ؟

* * *

ان الاتجاه نحو وحدة اوروبية سيطغى على السيادة القومية ، إيضاً ، من خلال آفاقها غير الاقتصادية ، رغم محاولات مجموعات سياسية عديدة لمنعها . فحسب وجهة نظر المفوضيّة الأوروبية يحصل الاندماج الاقتصادي بسرعة لدرجة يكون معها «خطراً كبيراً على تماسك المجموعة» إن ظلت العلاقات السياسية متخلفة وغير ناضجة(20) . وهذا الأمر لا يعني أن اتفاقية الوحدة السياسية ستطبق بسهولة أو ستظل راسخة . فالطريقة التي كشفت بها الأزمة الكويتية – العراقية موقف اوروبا المنقسم

على نفسه في مسائل السياسة الخارجية ، والاستفتاء الذي جرى في فرنسا والدنمارك في عام ١٩٩٢ حول اتفاقية ما ستريخت وأظهر قوة قلق الجمهور من فقدان المزيد من السيادة القومية ، كانتا تذكرة بالمصاعب التي تعترض التقدم نحو فدرالية أقوى .

مع ذلك ، اذا حصل المزيد من الانسجام ، فقد تكون التغيرات في وظائف وسلطات مؤسسات المجموعة الأوروبية القائمة ضرورية . وفي الوقت الحاضر تعتبر المفوضية الأوروبية هي القوة الدافعة نحو الاندماج – هذه المفوضية المطلوب من أعضاءها السبعة عشر العمل بشكل مستقل عن الاهتمامات القومية ، واعتبار مصالح المجموعة بشكل شامل . فبينما لكل مفوض من هؤلاء قسمه وحقيبته الوزارية – الزراعة ، السياسة التنافسية ، السوق الداخلية والصناعة ، السياسة الاقليمية ... الخ – فإنهم جميعاً يعملون لتطبيق اتفاقيات المجموعة الأوروبية المختلفة في محاولة لتحقيق الانسجام بين المنتجين الوطنيين .

على الرغم من ذلك ، ليست المفوضية الأوروبية مركز اتخاذ القرار السياسي للمجموعة الأوروبية ، لأن ذلك المركز يقع لدى مجلس الوزراء – أي وزراء الدول القومية نفسها . وبالنسبة للعديد من بلدان المجموعة الأوروبية ، وبالخصوص منها فرنسا، يعتبر مجلس الوزراء المكان الذي يجب أن تتجسد فيه السلطة ، لأن اولئك القادة قد انتخبوا ديمقراطياً (بينما أن المفوضين لم ينتخبوا) وأن اوروبا ستتقدم ، فقط ، إذا وافقت دولها الأعضاء على جدول الأعمال معاً . وقد يكون بالإمكان التقليل من أهمية الاجماع في اتخاذ القرارات ، وذلك لمنع عضو أو عضوين من عرقلة ما يريد الآخرون فعله ، ولكن المفهوم الفرنسي لتعزيز الانسجام السياسي في اوروبا ، يتكون ، اساساً ، من رؤساء الدول (ووزراء آخرين) الذين غالباً ما يجتمعون ويتخذون القرارات .

تعكس مثل هذه الأفكار رغبة باريس بتحويل اوروبا إلى عامل في الشؤون الدولية دون تسليم هوية فرنسا القومية ؛ لكن هذا التشديد على صناعة السياسة من خلال عقد الصفقات مع مجلس الوزراء يسبب قلقاً لدى الفدراليين الأوروبين الأصليين الذين يريدون بديلاً هو تعزيز سلطات البرلمان الأوروبي ، وهو جمعية عمومية تضم ٥١٧ عضواً انتخبوا مباشرة لمدة خمسة أعوام ، تتوزع عضويتهم على البرلمان حسب عدد سكان كل بلد(21) . ويعتقد الفدراليون بأن هذا الجهاز قد يصبح المعادل لمجلس النواب الأميركي بصلاحية مالية ، وقدرة على التصويت على السياسات التي تقترحها السلطة التنفيذية ... الخ . ومع ذلك ، تحد من هذه السلطة ، راهناً ،

سلطات أكثر قوة : المفوضية الأوروبية التي تخشى من أن تتم إعاقة جدول أعمالها الأوروبي من خلال تحالف برلماني لمصالح محليّة ؛ رؤساء الدول / مجلس الوزراء الذين يكره العديد منهم تسليم فكرة السلطات إلى برلمان يكون فيه ممثليهم القوميين أقلية واضحة* ، وأخيراً البرلمانات والجمعيات الوطنية نفسها ، التي تعارض معظمهما نقل سلطاتها إلى الخارج . ولهذا يتم ببطء ، فقط ، توسيع حقوق البرلمان الأوروبي ، ولا تزال الجمعية البرلمانية في ستراسبورغ تمتلك «سلطات ضعيفة بالتعديل فقط»(22) . إذ يمكن لهذه الجمعية إلغاء المفوضية الأوروبية ، ورفض الموازنة ، لكن هذه السلطات دراماتيكية وطارئة ، بشكل ما ، فقط ؛ أما في الممارسة فإن العديد من قراراتها لا تلزم لا المجلس ولا المفوضية .

وفيما تقترب المجموعة الأوروبية من القرن الحادي والعشرين ، تستمر أفكار جديدة بالظهور لتحقيق اندماج أكبر . وبالفعل ، ظهرت فكرة جديدة لانشاء مجلس تشريعي ثاني أو مجلس «شيوخ في ستراسبورغ ، وفكرة أخرى لإنشاء لجنة مكونة من اعضاء البرلمانات الوطنية للتدقيق في تشريعات المجموعة الأوروبية ؛ وكما لوحظ سابقاً، ظهرت أفكار مقابلة لتقوية إما مجلس الوزراء (الأمر الذي يفضله الفرنسيون) أو البرلمان الأوروبي (الأمر الذي يفضله الألمان) ، بينما بلدان أخرى (بريطانيا والدنمارك بالخصوص) تبدو متشككة في كل مثل تلك الأفكار . وعلى الرغم من اثارة وسائل الاعلام المبكرة حول «اوروبا العام ١٩٩٢» غدا المزاج الجماهيري أقل تأكداً منها ، مما يعني أن الوحدة السياسية لن تتحقق بسهولة .

* * *

وفوق ذلك ، حصل نوع من التقدم الديالكتيكي رغم كل اللاتكافؤ والفوضى ، الى درجة أصبحت معها «اوروبا» العام ١٩٩٢ مختلفة جداً عن اوروبا العام ١٩٨٠ ، تماماً مثلما كانت اوروبا العام ١٩٧٣ مختلفة جداً عن اوروبا العام ١٩٥٧ . وبالكاد تتباطىء الحركة نحو الاندماج لمدة طويلة ، سواء أكانت هذه الحركة مدفوعة بضغوطات رجال الأعمال لإنشاء سوق مشتركة كاملة ، أو سواء أكانت مدفوعة باتجاهات خارجية مثل صعود اليابان . ولم يمنع عدم الاتفاق في احدى المجالات (الزراعة أو الأصلاح النقدي) الاتفاق في مجالات أخرى (السياسة الاقليمية ، أو

* حتى بلدان المجموعة الاوروبية الأكبر ، يمكنها ارسال ٨١ عضواً فقط من البرلمان الاوروبي القوي الذي تبلغ عضويته ٥١٨ عضواً .

المساعدات الخارجية) والسبب ، بكل بساطة ، وجود عدة قوى فاعلة تمنع التوقف . ويقال : «إن المجموعة قد أصبحت أكثر من مجرد تجمع للدول القومية ، بل كيان متماسك يعترف به بقية العالم كقوة في حد ذاتها»(23) .

ولكن ، إذا كان هذا الأمر حقيقة ، على أوروبا ، أيضاً ، أن تصبح «كياناً متماسكاً» في المجالات الصعبة من السياستين الخارجية والدفاعية . فلعدة أسباب ، لم تستطع أوروبا تطوير موقف مستقل حول المسائل الدبلوماسية والاستراتيجية بعد الحرب العالمية الثانية . فتقاليد النزاعات القومية ، ووضع الاقتصاد المشتت ، والقلق من كيفية التعامل مع ألمانيا ، والضغوطات المتصاعدة على حدود اوروبا الشرقية من الاتحاد السوفياتي ، عنت جميعاً أن أمن اوروبا الغربية لا يمكن المحافظة عليه إلاّ من خلال بنية خارجية دفاعية «شمال أطلسية» تسيطر عليها واشنطن . ومع ذلك ، وبعد عدة عقود لاحقة ، بدأت الأمور بالتغير . فلم تقترب اوروبا من الولايات المتحدة في مجمل ثروتها فحسب ، ولكنها أصبحت أيضاً ، أقوى أقتصادياً من الاتحاد السوفياتي المتداعي. وكانت معدلات النمو والانتاجية الأميركية تتباطىء أيضاً ، وكان العجز المستمر في الموازنة الأميركية يزعج المصرفيين ورجال الكونجرس بالمثل . وعلى جانبي المحيط الأطلسي ، بدأت الأصوات تتعالى مطالبة بالتغيير ؛ وتعالت الأصوات ، بالخصوص ، منادية اوروبا لكي تقوم بتحمل نصيب أكبر من دفاعها الخاص ، وربما حتى لتطوير سياستها الدفاعية الخاصة(24) .

ووجد الكثير ليقال ، نظرياً بالطبع ، حول خلق دفاع اوروبي مشترك . وكانت اوروبا من الغنى بحيث كانت قادرة على تخصيص من ٤ – ٥٪ من دخلها المحلي الاجمالي للدفاع – وهي نسبة كافية لتوفير ضروب كافية من القوى الاستراتيجية والتقليدية شبيهة بتلك التي كانت تمتلكها القوى العظمى في مرحلة ما بعد عام ١٩٤٥. وفي هذا المجال ، كانت إقامة بنى علمية وصناعية – وفوقهما المجمع الصناعي الحربي – أمراً في محلّه ؛ فإذا ما تم دمج القوات البرّية لكل من ألمانيا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا وحدها ، فيمكن إذن خلق أكبر الجيوش في العالم وأحدثها عدّة ، رغم أنه سيكون جيشاً يعاني من مسألة الاتصالات بين مكوناته . لمّا كان مثل هذا الحل حلاً مرئياً ولا يزال ، فلماذا لا «تكبر» أوروبا وتقلل من اعتمادها ، باستمرار على الولايات المتحدة لدفاعها ؟ فبعد كل شيء يمكن للعلاقات عبر المحيط الأطلسي أن تظل موجودة – لأسباب اقتصادية وثقافية وروابط أخرى – حتى بعد حل الناتو التدريجي . مع انهيار

الاتحاد السوفياتي دخل النقاش حول مستقبل الدفاع الأوروبي مجرى جديداً كلياً . فقد أدى انتهاء الحرب الباردة إلى شعور طاغ بالاطمئنان من خطر الحرب النووية ولتحوّل المشهد السياسي الاستراتيجي تحولاً جديداً ؛ ومن المدهش حقاً أن حصل «انتقال للقوة عميق ومتعدد الجوانب لصالح الغرب»(25) ، وتمت إعادة رسم خارطة أوروبا ، حتى بدون حرب أساسية . ولكن ، إذا رفع كل ذلك الضغوطات عن قوات الدفاع الغربية ، فقاد إلى تخفيض موازنات الدفاع الغربية بشكل معقول ، فإنه أيضاً أوقع المخططين في حال من الارباك ، لأنهم لم يعودوا قادرين على تقدير مدى مخاطر المتغيرات الدولية الجديدة الكبيرة . ومن الطبيعي ، في مثل هذه الحال ، أن يكون الهم الأول هو : نزع السلاح وتفكيك الترسانة الحربية الهائلة في القارة الأوروبية بأسرع ما يكون الأمر ، وذلك من خلال مفاوضات بين الشرق والغرب . ومن أهم هذه المفاوضات : مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي ، الذي ظهر بعد اتفاقات هلسنكي في عام ١٩٧٥ ، والذل جمع معاً كل الخمس وثلاثين دولة في اوروبا وأميركا الشمالية للعمل معاً «لبناء مزيد من الثقة والأمن» ؛ مفاوضات فينا حول القوات التقليدية في اوروبا ، لتقليص القوات التقليدية في اوروبا ولفرض قيود عملياتية على القوات المسلحة في مجمل القارة ؛ ومباحثات أخرى حول الاستطلاع الجوي المشترك («اتفاقية السماوات المفتوحة») وحول تقليص والقضاء على الأسلحة الكيماوية والمباحثات لمنع الأزمات(26) .

لو فرضنا أن هذه العملية المعقدة لن يتم وقف مسارها ، يكون على صانعي السياسة في الغرب التعامل مع مسألة مطروحة على المدى الطويل ، وهذه المسألة هي : هل على حلف الناتو أن يستمر في البقاء ؟ فالناتو الذي أنشأ لمواجهة الظروف غير العادية للمرحلة الأخيرة من الأربعينات ، قام بواجبه بشكل جيد ، ولكن مع «انتهاء» الحرب الباردة ، ومع الاعلان المستمر لقادة روسيا واوكرانيا رغبتهم الانضمام إلى الحلف ، ليس من المستغرب أن تتصاعد الدعوات لاستبدال الناتو بشيء آخر أكثر عمومية وأكثر سياسياً وأقل أمركة . وفي مثل هذه المتغيرات تطرح ، عادة ، مجموعة متنوعة من الخيارات . وفي هذا المجال اقترح نوع من النادي شبيه بنادي القوى العظمى الاوروبية الذي كان سائداً في القرن التاسع عشر . ويعتبر مؤتمر الأمن والتعاون الاوروبي محفلاً آخر مفضلاً وجزئياً لأن ليس أحداً مستثنى منه في أوروبا (حتى دول اوروبية صغيرة مثل سان مارينو ، هولي سي ، وليشننشتاين اعضاء في هذا المؤتمر) ؛ ويمتلك المؤتمر جدول أعمال سياسي واسع ، ويتعامل أيضاً مع قضايا نزع السلاح

ومسائل حفظ السلام[27] .

إن هذا البحث عن بنى جديدة توفر لمستقبل اوروبا الأمن عقّد بشكل أكثر عودة بروز «المسألة الألمانية» – أي كيف يمكن تحقيق علاقات منسجمة بين أكثر أمم أوروبا سكاناً وانتاجية اقتصادية وتطوراً تكنولوجياً (وحسب خبرة الماضي) أكثرها كفاءة عسكرية ، وبين أممها الأصغر والأقل قوة . لمثل هذه المسألة رجع تاريخي عميق يعود إلى زمن ما قبل بسمارك[28] ، فبينما ظهرت المسألة الألمانية وكأنها قد أجيب عليها عند تقسيم اوروبا في مرحلة ما بعد العام ١٩٤٥ ، ثبت الآن أن ذلك التقسيم لم يكن إلاّ حلاً مؤقتاً . فالدوائر المناهضة للألمان في اوروبا والولايات المتحدة تشك في أن هذه الأمة الكبيرة التي كبرت حجماً وسكاناً [بعد إعادة توحيدها] ستجد من المغري لها إلقاء وزنها السياسي خارجاً ، وربما بشكل عسكري[29] . وإذا ما أخذ المرء بالاعتبار عمق عملية «نزع النازية» عن ألمانيا وحرج برلين من جرها إلى صراعات مسلحة يجد من الصعب عليه فهم أو ادراك صحة الحديث الراهن عن العدوانية الألمانية . ومع أن العديد من التغيرات قد حصلت في السياسة الأوروبية الراهنة يظل من غير المستغرب بقاء المخاوف من ألمانيا .

ومن أكثر الأمور ترحاباً هو أن أهمية ألمانيا الاقتصادية ستعطيها وزناً أكثر ضمن المجموعة الاوروبية وتجاه وسط وشرق أوروبا ؛ كذلك قد لا تعمل قطبية ألمانيا – فرنسا الثنائية التي حددت الخطى السياسية للمجموعة الأوروبية خلال العقود الماضية بنفس الطريقة التي عملت فيها في السابق . وإذا كان لا بد من وجود اتحاد نقدي اوروبي وبنك فدرالي اوروبي ، فإن القليلين يشكوّن فيمن سيكون له القول الفصل في كيفية عمل النظام الجديد . ومن الناحية الدبلوماسية ، سيجد جيران ألمانيا عليهم اتباع خطاها إن هي قررت القيام بعمل ما . ومن المحتمل ، أيضاً ، تصور سيطرة ألمانيا على منظمة دفاعية اوروبية في المستقبل ، بخاصة في مجال امتلاك الدبابات والمقاتلات الجوية وما شابه ذلك . وفي نفس الوقت ، من المحتمل أن تقوم ألمانيا بـ «اختراق هادىء» لأوروبا الوسطى والشرقية اقتصادياً ، بل أنه اختراق حتمي لأسباب جغرافية وللعلاقات التجارية القائمة فعلاً مع بلدان مثل المجر ورومانيا ؛ وبالطبع ، حالما رفع الستار الحديدي كان من الطبيعي أن يتبع ذلك إعادة تلك الروابط . ومع أن البولنديين القلقلين قد يلمحوا بأن من «السيء» أن تغدو معظم الاستثمارات الأجنبية «ألمانية»[30] ، فقد يتغير هذا الواقع ، فقط ، إذا ما قامت بلدان غربية أخرى بتوجيه أموال كثيرة للاستثمار في

بولندا ؛ أما اذا لم يفعلوا ذلك ، عندها تصبح الاستثمارات الألمانية ، بالتأكيد ، أفضل من لا شيء .

والسؤال الذي يطرح الآن هو فيما إذا كانت هذه النظرة المتساهلة مع ألمانيا تشكل مفارقة تاريخية أم لا ؟ إن مثل هذه النظرة موجودة لدى بعض الدوائر ، مما دفع القيادة الألمانية إلى الدعوة لأن تصبح ألمانيا جزءاً لا يتجزء من البنى الاوروبية ، ودعت المجموعة الأوروبية للتحرك ، بأسرع ما يكون الأمر نحو حلٍ اوروبي اندماجي «قوي». وتؤكد ألمانيا بعيداً عن فك ارتباطاتها بجاراتها الغربيات ، رغبتها بإقامة علاقات أوثق معها لضمان قيام ، حسب كلمات توماس مان «ليس اوروبا ألمانية ، بل ألمانيا أوروبية»(31). وبدون شك فإن هذا الموقف الألماني موقف أصيل ، لكن هل يتعامل مع مشكلة الحجم القومي الجغرافي والسكاني اللامتكافىء (وبالتالي التأثير اللامتكافىء) في اوروبا موحدة؟ قبل العام ١٩٨٩ كانت تقف أمام المجموعة الأوروبية صعوبة كبيرة في الوصول إلى اتفاقات عندما كانت تتشكل من أربع أمم متوسطة الحجم وكما في أمم أخرى ما بين متوسطة إلى صغيرة الحجم جداً ؛ فهل ستكون اوروبا المستقبل أكثر تماسكاً إن تشكلت من أمة واحدة كبيرة (ألمانيا) ومن ثلاث إلى أربع أمم متوسطة الحجم (فرنسا ، بريطانيا ، إيطاليا ، اسبانيا) ومن (لنقل) ما بين عشرة إلى خمسة عشر بلد صغير الحجم؟ بالطبع ، توجد مثل هذه الاختلافات في الحجم الجغرافي ما بين ولاية كاليفورنيا الأميركية وولاية ديلاوير أو ولاية رودآيلند ، لكن هذا الاختلاف قائم في العالم «القديم» وليس العالم «الجديد» ، وسيظل من غير المؤكد فيما اذا كان يمكن تجاهل قرون من القومية الاوروبية في اطار البنى الجديدة المقترحة دون الحقد الذي حملته النزاعات القومية معها إلى الواقع الجديد .

باختصار ، ستظل معضلة المجموعة الأوروبية هي نفسها ، سواء أكانت المشكلة المسائل النقدية ، أو سواء أكانت المسائل الدفاعية . نظرياً ، يعتبر الحل الاوروبي «القوي» بالاندماج الأوروبي مغرياً للفدراليين الملتزمين على الأقل ، لكنه حل يتضمن مشاكل لاحصر لها في الممارسة . ومع ذلك ، لو أن اوروبا رست على حل «ضعيف» مفكك التنظيم ، فستواجه ، أيضاً ، عدة مشاكل . فأوروبا ستظل هامشية في الشؤون الدولية ما عدا في المسائل الاقتصادية ؛ وحتى في هذا المجال قد تتم إعاقة تطور كافة امكانياتها الاقتصادية لاستمرار عدم الوحدة . ويمكن للمجموعة الأوروبية أن تجد نفسها ، بعيداً عن تسوية الأمور من خلال نوع من الانسجام التجاري المحدود ، في

مواجهة تناقض بين ممارسات اقتصادية اندماجية اوروبية من جهة ، وبين بنى سياسية غير كافية من جهة أخرى . ولهذا السبب ، يقترح بعض اعضاء المجموعة الذين يتطلعون إلى تعميق وحدتهم (بلدان البنيلوكس ، ألمانيا ، ايطاليا) حلاً «مزدوج السرعة» يقومون هم فيه بالتحرك بسرعة نحو الوحدة ، تاركين خلفهم الأعضاء الأقل حماسة للوحدة (بريطانيا ، اليونان ، وآخرون) ليلتحقوا بالركب عندما يريدون ذلك . ومع ذلك ، سيجلب هذا الحل ، كما يشك آخرون ، معه مجموعة من المشاكل الجديدة عندما يتم اختبار النتائج العملية في الممارسة(32) .

* * *

هل ستكون المسائل المألوفة راهناً للسياسيين الأوروبيين ، مثل تحقيق الانسجام النقدي ، وتعديل الكاب ، واعطاء المزيد من السلطات للبرلمان الأوروبي ، وتحسين التنسيق الدفاعي ، والتفاوض على قبول عضوية بعض المرشحين الجيدين مثل النمسا وسويسرا لعضوية المجموعة الأوروبية ، وعدم القدرة على تحقيق سياسة خارجية موحدة حول (لنقل) الشرق الأوسط ، هل ستكون أيضاً ، البنود الوحيدة أو الأساسية لهم في جدول أعمال القرن الحادي والعشرين ؟ وبالخصوص ، هل سيسمح لأوروبا التمتع برفاهية التركيز على مسائلها الخاصة ، مثل الوحدة الأوروبية ، بعيداً عن الاتجاهات الدولية الراهنة أو المحتملة التي نوقشت في القسم الأول من هذا الكتاب ؟ يجب بالتأكيد أن يكون الجواب بالنفي . وفي الحقيقة ، وكما ستتم مناقشته لاحقاً ، بدأت الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية ومواطنيها بالتأثر بالاتجاهات الديمغرافية الجديدة وبالهجرة وبالمسائل البيئية وتدويل الصناعة وظهور تكنولوجيات جديدة ، ومن المحتمل أن يتأثروا مزيداً بمتغيرات العقود القليلة القادمة . ومع أن الأوروبيين ، بدون شك ، يتمتعون بالازدهار ومؤهلون جيداً بالنسبة لبقية العالم – وبهذا المعنى يعتبرون من «الرابحين» وليس «الخاسرين» – فسيكون من الغباء الافتراض بأنهم سيظلون بعيداً عن التأثير الأوسع للديمغرافيا والتكنولوجيا اللتان تعصفان بكوكبنا .

إذن ، هذا هو «جدول الأعمال المزدوج» لصانعي السياسة الأوروبيين وهم يحددون الشكل المستقبلي للمجموعة الأوروبية ، وفي نفس الوقت وهم يواجهون الاتجاهات الأوسع التي تؤثر على كافة مجتمعات هذا الكوكب . والسؤال الأساسي هو فيما إذا كانت الخلافات الداخلية ستعيق الاستعداد لمواجهة التغيرات عبر القومية ، أو أن هذه التغيرات ستحفزّ الوحدة الأوروبية حتى يكون بإمكان المجموعة الأوروبية

المندمجة أن تكون قادرة على التعامل مع القوى العاملة ؟

من الواضح أن الاتجاهات الديمغرافية ستكون مسألة هامة ، باستمرار ، لقادة اوروبا ومخططيهم . وإلى فترة قريبة كان التركيز على «اوروبا الشائخة» ؛ وعلى سبيل المثال ، سيصبح العشرة ملايين الذين يبلغ عمرهم ما فوق الستين عاماً من أصل عدد سكان فرنسا البالغ عددهم ٥٥ مليون نسمه سيصبحون في عام ٢٠٢٠ حوالي ١٥ مليون انساناً(33) . وبسبب التضخم في معدلات التعويض السكاني - بخاصة في ألمانيا وايطاليا ولكن أيضاً في معظم بلدان اوروبا - يبدو أن معظم السكان يتجهون بكل تأكيد نحو التدهور في أعمارهم . وفي الحقيقة ، تمتلك ايرلندا ، فقط ، معدل خصوبة يزيد على ١ر٢ طفل لكل أم ، وهذا هو معدل التعويض الطبيعي . أما ألمانيا الغربية ، الذي يتوقع أن ينخفض عدد سكانها من ٦١ مليون نسمة إلى ٤٥ مليون نسمه في عام ٢٠٣٠ فيقال أنها «تقترف جريمة انتحار» ؛ وإذا ما استمرت الاتجاهات الحاضرة ، يقول أحد التنبؤات ، ستنخفض سوق اوروبا التي يتم التبجح بأنها تضم ٣٢٠ مليوناً من الناس إلى أقل من ٣٠٠ مليون في عام ٢١٠٠(34) . ولقد أشار بعض الاقتصاديين والديمغرافيين ومخططون آخرون إلى العواقب الاقتصادية والاجتماعية لهذا التدهور ، ومثال ذلك : إغلاق المدارس في المناطق الريفية وفي أواسط المدن ، النقص في اليد العاملة ، الحاجة إلى زيادة حراكية العمل داخل كل المجموعة الأوروبية والاستثمار الأوسع في التدريب المهني والضغوطات على خدمات الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية في الوقت الذي تصبح فيه أجزاء أكبر من السكان ذات اعمار ما فوق الخامسة والستين عاماً(35) . ربما سينعكس هذا النمط من النمو الديمغرافي ، كما حصل في السويد ودول اوروبية شمالية معينة في السنوات الأخيرة ، لكن الميل العام يسير باتجاه عدد سكان أصغر لمعظم الدول .

في حال ألمانيا الغربية الخاصة تبدل هذا الميل إلى التدهور السكاني في نهاية الثمانينات ، لأن التدهور السياسي في الاتحاد السوفياتي واوروبا الشرقية سمح بهجرة متزايدة من العرق الألماني ، فارتفع رقم الهجرة من ٥٠٫٠٠٠ مهاجر في عام ١٩٨٦ إلى ٢٠٠٫٠٠٠ في عام ١٩٨٧ ، وعندما تفككت جمهورية ألمانيا الديمقراطية [الشرقية] ارتفع الرقم إلى ٣٨٠٫٠٠٠ مهاجر في عام ١٩٨٩ ، وكان معظم هؤلاء المهاجرين شباباً يمكن تدريبهم(36) . لكن الوحدة الألمانية بدّلت الوضع مرة أخرى وذلك من خلال استيعاب الألمان الشرقيين الكبار في السنة ، ولذا تواجه حكومة برلين

الآن تحديها الديمغرافي القديم ، وهذه المرة بعدد سكان يبلغ ٧٨ مليوناً وليس ٦١ مليونا.

ومع ذلك ، اذا كانت هذه الأمور تشكل مجمل مشاكل المجموعة الاوروبية الديمغرافية فمن المحتمل حلّها ، وذلك من خلال دعم أفضل للمتزوجين الشباب (لزيادة معدل الولادة) وفي حال ألمانيا الخاصة القيام بإجراءات لإعادة تدريب المهاجرين الجدد من العرق الألماني من المجر وبلدان أخرى ، حتى يكون بإمكانهم الانضمام إلى قوة العمل . لكن الوضع الاجمالي يمكن أن يتبدل بسبب اوضاع تحدث خارج حدود المجموعة الأوروبية وخارج حدود سيطرتها إلى حدّ ما . فتفكك الاتحاد السوفياتي ونظامه المفروض بالقوة على بلدان حلف وارسو يفتح الامكانية لتوترات عرقية وحروب حدودية واضطرابات اجتماعية والهجرة الجماعية للاجئين* . ولقد دفع المثال المرعب لـ «التطهر العرقي في البوسنا وأجزاء واسعة من كرواتيا في صيف العام ١٩٩٢ ملايين من الناس المشردين واليائسين إلى الطرق متجهين شمالاً وغرباً . أكثر من ذلك، يضيف الانخلاع الاقتصادي في اوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق أعداداً كبيرة جديدة إلى أولئك الذي يلهثون وراء الوظائف والمسكن والأمن . واذا حدث انهيار اقتصادي شامل من جهة ، أو إذا حصلت عملية إعادة بناء اقتصادي في الصناعة والزراعة مسببة فقدان الملايين من الناس وظائفهم من المصانع والتعاونيات غير الكفؤة في الاتحاد السوفياتي واوروبا الشرقية من جهة أخرى ، سيزداد الأغراء أمام الملايين ليهاجروا إلى بلدان المجموعة الأوروبية . وحاضراً ، تشعر كل من ألمانيا والنمسا والمجر أنها محاصرة باللاجئين(37) .

على العكس من ذلك ، في فرنسا واسبانيا وايطاليا تقع المشكلة الديمغرافية الأكبر إلى الجنوب منها في الدول التي يتسارع منها النمو السكاني في شمال أفريقيا . ففرنسا ، راهناً ، تضم عدة ملايين من المهاجرين أساساً من مستعمراتها السابقة في أفريقيا الشمالية ، ويعمل حوالي المليون في إيطاليا (إذا أخذنا بالاعتبار الهجرة غير الشرعية فقد يزداد الرقم بشكل هائل)(38) . ويقوم هؤلاء القادمون الجدد بالمهمات التي لا يريد الاوروبيون أنفسهم القيام بها ، مثل جمع الفواكة والعمل في المعامل والمواصلات والتنظيف ؛ لكن وجودهم أثار ازدراء المواطنين الأصليين وقاد إلى اضطرابات بين حين وآخر وإلى تصاعد في قوة الأحزاب اليمينية التي تدعو إلى إعادة

* انظر الفصل (١١) .

توطينهم في بلادهم ، كما قاد إلى قلق رسمي وإلى نقاشات رسمية حامية حول كيفية التعامل مع هذه المسألة . وأكثر ما يمكن ادراكه هو أن هذا الوضع ليس سوى بداية المشكلة ، وأن الاتجاهات الاقتصادية والسكانية في أفريقيا ستقود إلى هجرات جماعية في المستقبل ، إلا إذا منعت بالقوة . فبينما سيتضاعف عدد سكان الجزائر من ٢٥–٥٠ مليون نسمة من الوقت الحاضر إلى عام ٢٠٢٥ ، وبينما سيرتفع عدد سكان مصر من ٥٥ إلى ٩٥ مليون نسمة في نفس المدة ، فكيف يمكن لهؤلاء الداخلين الجدد إلى قوة العمل العالمية أن يجدوا وظائف إلاّ من خلال الانضمام إلى أبناء عمومتهم المتواجدين حاضراً على الجانب الآخر من البحر الأبيض المتوسط ؟ ولقد توقع الوزير الايطالي السابق جياني دي ميشيليس «ضغطاً ديمغرافياً مرعباً خلال العشر أو الخمس عشرة سنة القادمة»(39)، وبكل بساطة بسبب الزيادة في اعداد السكان وللقرب الجغرافي من مناطق الانفجار السكاني .

من الحتمي أن تجعل هذه المخاوف من الصعب على الفدراليين الأوروبين أن يدفعوا باتجاه حركة حرّة للناس داخل حدود المجموعة الأوروبية (وتساعد على توضيح سبب عدم حماسة المفوضية الأوروبية لقبول طلب عضوية تركيا وقلقها من قبول عضوية النمسا والمجر وجيرانهما) . وإذا كانت بعض حكومات المجموعة الأوروبية تعارض تسهيل اجراءات الهجرة والجمارك في المطارات والموانىء – مدعية الحاجة إلى مراقبة السياح ومهربي المخدرات والهجرة غير الشرعية – فكم ستكون قلقة بشكل أكبر إذا أصبحت المجموعة الأوروبية أكبر وأصبحت هدف الملايين والملايين من لاجئي اوروبا الشرقية وروسيا والشرق الأوسط وأفريقيا ؟ على عكس الولايات المتحدة الأميركية التي تمتد مساحة عبر قارة كاملة ، لا ترى الدول الاوروبية نفسها كمجتمعات تطحن الشعوب في بوتقتها ، وعليه فإن الحجة القائلة بأن اوروبا بحاجة إلى المهاجرين لوقف نقص قوة العمل في المستقبل – ومرة أخرى بسبب «شيخوخة» سكانها الأصليين – ليست حجة شعبية . وحتى اولئك الذين يؤيدون «اتفاق شنجن» الليبرالي الذي اتفقت فيه كل من بلجيكا وفرنسا وهولندا وألمانيا الغربية على الغاء كل الرسميات على حدودها ، يجدون خططهم وقد جمدت إلى فترة ، بسبب انهيار جمهورية ألمانيا الديمقراطية [الشرقية] اقتصادياً ، وبسبب القلق من طوفان المهاجرين الألمان الشرقيين ؛ ومثل هذا الأمر ، إن لم يقد إلى أي أمر آخر ، فقد كان تحذيراً بأن إزالة العوائق الحدودية داخل المجموعة الأوروبية قد يقود إلى صعوبات اساسية .

بكلمات أخرى ، يمكن للاتجاهات الديمغرافية العالمية ، بعيداً عما يمكن لأوروبا تجاهله ، أن تؤثر على النظام الاجتماعي ، وأن تؤخر (أو تعكس) إلغاء العقبات الداخلية في المجموعة الأوروبية ، وحتى أن تؤثر على سياستها الخارجية . وقد تصبح الهجرة ، خلال العقود القليلة القادمة ، البعد الأكثر أهمية في العلاقات بين المجموعة الأوروبية والعالم الاسلامي ؛ وإذا ما ضمت دول اوروبية معينة أعداداً كبيرة من العرب فهل لن يؤثر ذلك على موقف أوروبا حول الشرق الأدنى والصراعات فيه إن تفجر إحداها في المستقبل ؟ وإذا كانت أمم اوروبا تجد صعوبة في صياغة سياسة خارجية مشتركة تجاه الحرب الأهلية المجاورة في البوسنا ، فكيف يمكن لها تبني موقفاً موحداً نحو انفجار مستقبلي في أوكرانيا أو شمال أفريقيا ؟ وكيف يمكن للسياسيين الأوروبين السيطرة على رد فعل الاوروبين الأصليين ضد المهاجرين من أفريقيا وآسيا عندما تقع حوادث كما في الجزائر مسببة هجرة اعداد كبيرة من الجزائريين العلمانيين وأفراد الطبقة المتوسطة إلى فرنسا ، وفي نفس الوقت عندما تؤدي إلى ازدياد قوة شعبية بعض القادة اليمنيين الفرنسيين مثل قائد الجبهة الوطنية لوبون ؟ وكيف ستحافظ المدن الأوروبية على طابعها وجاذبيتها ، إذا قدم إليها ، خلال العقود القليلة القادمة ، اعداد كبيرة من المهاجرين الفقراء من الجيتوات المعدومة ؛ وهل ستتحمل مخصصات المجموعة الاوروبية الاجتماعية هذا العبء ؟ وأخيراً ، إذا ما تم تبني سياسات صارمة حول «القلعة الأوروبية» — وأساساً من خلال استعمال القوات المسلحة لمنع الهجرة غير الشرعية أرضاً وبحراً أو جواً — فهل تتعامل هذه السياسات مع المشكلة الأكبر وهي أن مجمل عدد سكان اوروبا في تدهور ، بينما من المتوقع أن يتضاعف عدد سكان البلدان المجاورة أو أن يزداد ثلاث مرات في مطلع القرن القادم .

وينطبق نفس الاستنتاج — عن عطب اوروبا باتجاه احداث تقع في مكان ما آخر على اتجاهات عبر قومية أخرى . وعلى سبيل المثال ، وفي تعاملها مع المسائل البيئية ، واجهت اوروبا نفس الخبرة مثلها مثل مناطق متطورة أخرى . فقد قاد نمو السكان والتصنيع ، خلال هذا القرن ، إلى تلوث المناخ وإلى تلوث الانهار والبحار وإلى الاضرار بالريف ، كما ظهرت عدة جماعات ضغط بيئية وإلى جهود للتخلص من تلك الأضرار ، بداية على الصعيد القومي ومن ثم من خلال اتفاقيات دوليّة . ومن المتوقع أن يسبب عدم موافقة الألمان على قبول وضع حدود للسرعة على طرقاتها ، أو قبول البريطانيين لوضع قيود على العوادم الصناعية التي تنتشر إلى النرويج ، عدم اتفاق. ولكن الأنهار والجو في شمال وغرب اوروبا أقل تلوثاً الآن منها قبل ربع قرن من الزمن

وينمو الوعي البيئي حتى في بلدان حوض المتوسط . وبعد كل شيء تعتبر بلدان شمال اوروبا واسكندنافيا غنية بما فيه الكفاية لتساهم في اقتصاد صديق بيئياً ، وتتمتع بوجود طبقة متوسطة بيّنة تهتم بمثل هذه المسائل ولها تقاليد من تدخل الدولة للصالح العام ؛ وعليه ، يشبه اتخاذ اجراءات لحماية البيئة تشريعات سلامة العمال أو الضمان الاجتماعي للأطفال . وتضغط المفوضية الاوروبية لفرض ضرائب للطاقة «النظيفة» معبرة بذلك عن أن اوروبا مستعدة لدفع ثمن تقليص العوادم الكربونية السامة ، اكثر من استعداد أميركا لذلك(41) .

ومن المحتمل أيضاً ، أن يتم احتواء الـدفء الكوني في بلدان المجموعة الاوروبية وإيفتا ، على الأقل محلياً . فبعض الدراسات تشير إلى احتمال أن يصبح مناخ اوروبا الغربية أكثر جفافاً ، بحيث يؤثر تقلص رطوبة الأرض سلباً على منتوج القمح(42) – علماً ان بالامكان التغلب على هذا النقص من خلال تعزيز المردود عبر الزراعة التكنوحيوية التي سيتم نقاشها لاحقاً . ومثلما هو الوضع في الولايات المتحدة ، يمكن لدرجات الحرارة المرتفعة أن تؤدي إلى انتقال زراعة المحاصيل شمالاً ، مما يؤدي إلى الإضرار ببعض المزارعين الأوروبيين فيما يفيد ذلك آخرين . ويمكن لارتفاع مستوى سطح البحر أن يؤذي اراض منخفضة معينة مثل هولندا والاراضي المعروفة باسم الاراضي الفنلندية البريطانية ، لكن معظم هذه المجتمعات تمتلك المصادر الهندسية والمالية لحماية شواطئها إن اختارت فعل ذلك ، ومن المحتمل أن تمنع الهندسة الهيدورليكية موت مدينة البندقية الإيطالية غرقاً ذلك الموت الذي يتم التنبؤ به غالباً . وفي الحقيقة ، قد يكون الأثر الأكبر للـدفء الكوني على اوروبا تقليل مصادر المياه بسبب انتقال الملوحة إلى الأنهار وإلى الاراضي الواطئة .

لذلك ، ستظهر أكثر اهتمامات اوروبا البيئية ، مرة أخرى ، بفعل تطورات خارجية في اوروبا الشرقية والعالم المتطور . وكما لوحظ سابقاً ، تركت الصناعة الثقيلة في بلدان الكوميكون ميراثاً من البحيرات والجداول المسمّمة ومن التربة المليئة بالمواد الكيماوية والمعدنية ، ومن محطات الطاقة الخطرة على السلامة العامة ، ومن الغابات المدمرة ، ومن التلوث الصناعي الذي يسير عبر بحر البلطيق إلى اسكندنافيا . والآن ، بعد انهيار الشيوعية ، يمكن لهذا المسار من التلوث البيئي أن يتوقف ويمكن للانتعاش البيئي أن يبدأ . ومع ذلك ، إذا أخذنا بالاعتبار حجم الضرر الذي حصل ومهمة رفع مستوى البنى الصناعية لأوروبا الشرقية ، يغدو من المشكوك فيه حتى

للمجموعة الأوروبية ولأيفتا الغنيتان أن تكونا قادرتين على فعل كل ما تريدانه خلال العقد القادم ، بخاصة إذا كانت السيولة النقدية العالمية في تقلص .

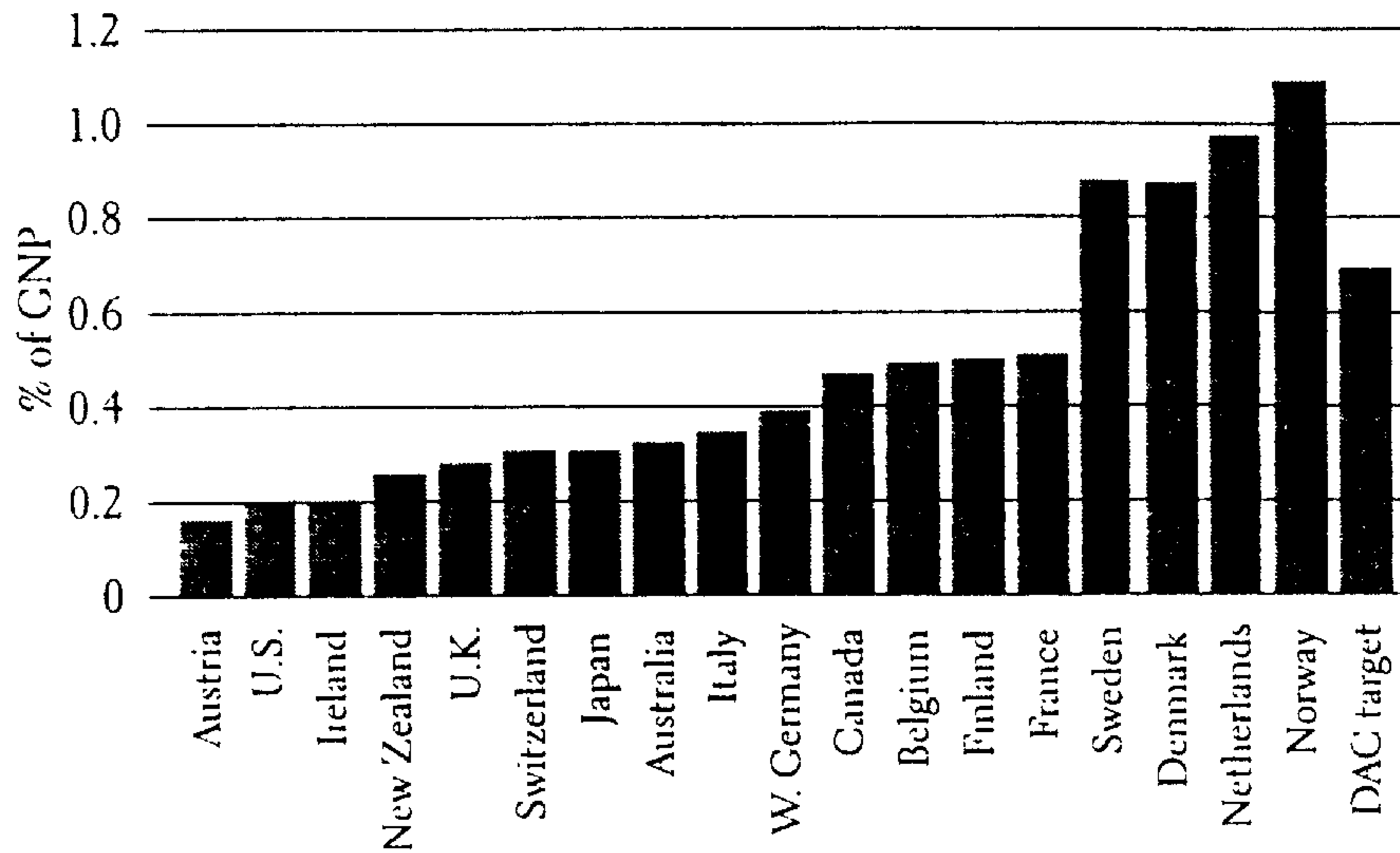
ومما يقلق بيئياً ، بنفس القدر ، هو النمو الهائل للسكان في بلدان حوض المتوسط المحيطة (بخاصة تركيا وسوريا ودول شمال أفريقيا) ، وكذلك الهجرة السريعة من قرى الداخل إلى المناطق النادرة بالماء والمستوطنات الساحلية الملوثة . وعلى سبيل المثال يحشر ٥٣٪ من سكان الجزائر ، الذين ينمون بسرعة أنفسهم ، في ٣٪ من مساحة الاراضي ، مع ما يصاحب ذلك من عدم التعامل مع قضية المجاري – كما هي الحال في صقلية وأثينا وأجزاء أخرى من السواحل الشمالية لحوض المتوسط . أضف إلى ذلك التلوث عدد لا يحصى من بقع النفط ، وتقلص الأراضي الرطبة ، الأمر الذي يعني أن مياه حوض المتوسط لا تجدد نفسها بسرعة ، مما يقود إلى عدم تنشيط السياحة ، ويجعل كل الضغوطات البيئية الناجمة عن ذلك منذرة بالخطر . وبينما توجد «خطة أولية» لوقف كل هذا الضرر ، ليس من الواضح من أين ستأتي عشرات البلايين من الدولارات المطلوبة لذلك – كما أن كل الإجراءات الإصلاحية تجري في سباق يائس ضد الانفجار السكاني . على العكس من ذلك ، تنتصب أمام دول البلطيق وبحر الشمال ، الأقل سكاناً والأكثر غنىً مهمة أسهل وأوضح «للتنظيف» أكثر مما تنتصب أمام بلدان حوض المتوسط(43) .

تبدي معظم مجتمعات شمال غرب اوروبا واسكندنافيا اهتماماً نسبياً بالعالم النامي ، وبالمثل بارتفاع درجة حرارة الأرض ، لأنها ، كما يفترض ، تتمتع بسكان مثقفين جداً ذوي ثقافة ليبرالية إنسانية واهتمام بالشؤون العالمية . وقد يعكس بعض هذا الاهتمام – كما في حال فرنسا – رغبة في الحفاظ على التأثير على أراضي المستعمرات السابقة . وعلى الرغم من ذلك ، أدركت بعض الدول الأوروبية أن العالم النامي بحاجة إلى المزيد من الاهتمام والمساعدة الفنية والمالية ، ولذا تراها تساهم بأكثر مما وافقت عليه دول الأوسيد كمعدل للمساعدة (٧و٠٪ من الدخل المحلي الاجمالي السنوي) . (انظر الرسم البياني رقم ١١) .

بالطبع ، إذا نظرنا إلى هذه النسب بالارقام المطلقة فإن ١٪ من دخل النرويج أو السويد المحلي الاجمالي قد لا تعني الكثير ؛ لكن هذه الأرقام قد تعطي مثالاً يمكنه ، إن احتذي من قبل اقتصاديات أكبر مثل الاقتصاد البريطاني أو الألماني أو الياباني أو (بالخصوص) الأميركي ، أن يدفع بقوة تدفق المصادر من الأمم الغنية إلى الأمم الفقيرة .

رسم بياني رقم (١١)

المساعدات الخارجية والدخل القومي(44) (مساعدات غير عسكرية)




**المصدر : اوسيد (ارقام عام ١٩٨٧ )**

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى قد يظهر تخصيص نسبة حتى ١٪ من الدخل المحلي الاجمالي كمساعدة خارجية كأساس غير كاف لتحقيق الاستقرار الدولي ، بخاصة اذا ما أخذ بالاعتبار أنه في يوم ما قد يدفع النمو السكاني في البلدان النامية ومشاكلها البيئية المتفاقمة الكثير من العائلات إلى الهجرة إلى المناطق الأغنى في العالم.

وثمة صورة أكثر تعقيداً تتعلق باستعداد اوروبا للتعامل مع التغيرات العالمية التكنولوجية . وعلى سبيل المثال ، قد تبدو الثورة التكنولوجية في الزراعة وصناعة الغذاء ، في البداية ، وكأنها تفيد أوروبا : فالقارة تضم أكبر الشركات الكيماوية في العالم ، وهي تنتج ثلث المنتوج الكيماوي العالمي ؛ وتمتلك اوروبا مئات المعاهد وأقسام الجامعات والشركات الخاصة التي تقوم بأبحاث الغذاء والدراسات الزراعية والتكنوحيوية والبيولوجيا البحرية وهكذا ؛ وتعمل الحكومات الأوروبية والمفوضية الأوروبية نفسها على تحسين مستوى منافسة المنطقة . ومع ذلك ، تتحول التكنولوجيا الحيوية إلى حقل ألغام سياسي ، بسبب البنية الاجتماعية للزراعة الأوروبية وبسبب الكاب التي ناقشناها أعلاه . وإذا ما قارنا المجموعة الاوروبية بالولايات المتحدة الأميركية نجد أن المجموعة تمتلك عدداً أكبر من المزارعين وبخاصة المزارعين الفلاحين الذين يحوزون قطع أرض صغيرة ؛ وعلى سبيل المثال ، تبلغ مساحة المزرعة في اليونان

والبرتغال في المتوسط ، ٤٫٣ هكتار ، أما متوسط المساحة للمجموعة ككل فيبلغ ١٣ هكتاراً . ثم أن المرء يجد طريقة خاصة تدعم بها المجموعة الزراعة ، ولقد وصفت مجلة الايكونومست البريطانية هذه الطريقة بأنها «أكثر الأنظمة الادارية الاقتصادية التي انتجتها البلدان الغربية غباء»(45) . ومع ذلك ، لن يختفي هذا النظام فوراً لأن عشرة ملايين مزارع يتمتعون بوزن سياسي ويعززون ميل اوروبا لمحاولة عزل نفسها .

وتهدد الثورة التكنوحيوية وصناعة الغذاء هذه الترتيبات المعقدة بطرق متعددة . فأولاً تعد بزيادة كبيرة في المنتوج بالنسبة للوحدة الواحدة سواء أكانت حليباً أو لحماً بقرياً أو محصول قمح ؛ فالمردود السنوي المتوسط للبقرة الواحدة في هولندا ، على سبيل المثال ، من المتوقع أن يزداد من ٥٫٠٠٠ كيلوغرام في منتصف وآواخر الثمانينات إلى ما بين ٨٠٠٠ – ٨٥٠٠ كيلو غراماً مع حلول العام ٢٠٠٠(46) . وسيترتب على هذا الأمر عقبات عديدة ، وربما مستحيلة الحل ، تقف أمام البنى الحالية لدعم الأسعار ؛ وبما أن المفوضية الأوربية تحاول تقليص مجمل المنتوج ، سيؤدي تصاعداً في المردود إلى أن تخزن عناصر متعددة (مثل بودرة الحليب والزبدة) في المخازن ؛ كما سيؤدي إلى إخراج العديد من الابقار من عملية الانتاج ، وإلى خروج العديد من المزارعين من قطاع الزراعة . وبينما يمكن للمرء تصور أن بلداناً تمتلك قطعان كبيرة تنتج الألبان (يبلغ المتوسط في المملكة المتحدة ٥٧ بقرة لكل مزرعة ، تمتلك هولندا ٤٠ بقرة للمزرعة الواحدة) ستستفيد بشكل أكبر من تلك التي تمتلك قطعاناً صغيرة (يبلغ المتوسط في اليونان ثلاث بقرات لكل مزرعة وفي ايطاليا سبع بقرات لكل مزرعة) فإن نظام الكوتا للعام ١٩٨٤ يفرض انتاجاً أقصى لكل بلد لا يمكن تجاوزه ، بحيث أن زيادة الانتاجية «ستجبر المنتجين على الخروج من السوق التي تكون فيها الزيادة أعلى»(47) . واذا أخذنا بالاعتبار طبيعة الكاب والعواقب الاجتماعية والسياسية لتدهور الزراعة في العديد من مناطق المجموعة الاوروبية ، فقد يكون من الواجب الانفاق بشكل أكبر على هذا القطاع وليس بشكل أقل ، في حال تطور التكنولوجيا الحيوية في العقد القادم .

وتقول معظم الدراسات عن الثورة التكنوحيوية بأن معظم المزارعين سيصبحون، بشكل مستمر ، معتمدين على التجمعات الزراعية الكيماوية العملاقة . وقد يحدث هذا التطور بشكل سريع نسبياً في اقتصاد يعتمد مبدأ «دعه يعمل» الحر كما هو حال اقتصاد الولايات المتحدة ، لكن السجل الاوروبي يشير إلى انه ستوجد

درجة أعلى من الحماية الرسمية للزراعة التقليدية . وتقود كل من قرارات الحكومة البريطانية للعام ١٩٨٨ بعدم الموافقة على تحسين انتاج هورمون البوفين بذريعة الحفاظ على الصحة العامة ولكن لأسباب اقتصادية ، ومعارضة المجموعة الاوروبية لانتاج الجلوكوز المتكافىء (لكونه منافساً للسكر الطبيعي) ، ومنعها لانتاج البندورة جينياً ، وفرضها قيود أخرى على البحث التكنوحيوي ، تقود جميعها إلى إبطاء انتشار منتوجات جديدة في اوروبا مقارنة بأمكنة اخرى في العالم . إن هذه القرارات لن توقف ، بالطبع ، الأبحاث المكثفة التي تقوم بها الشركات التكنوحيوية ولكن معظم هذه الابحاث ستجرى في المختبرات الأميركية الشمالية أكثر منها في المختبرات الأوروبية(48) .

ومع ذلك ، لن توقف قرارات المنع تقدم التكنولوجيا الحيوية نحو الزراعة والمواد الغذائية . فمنع انتاج هورمون البوفين أمر ، ولكن سلسلة كاملة من التحسينات مثل انواع جديدة من البذور والتقدم في انتاج الحيوانات ورفع محتوى النباتات من البروتين واستخلاص المزيد من المواد من المنتجات الجزئية ، يتم حالياً الموافقة عليه ، مما يرفع متوسط المردود في كل مجال . أكثر من ذلك ، وفيما يتعامل كل قطاع مع الفائض من انتاجه ، تقدم التكنولوجيا الحيوية طرقاً عبقرية (من خلال التخمير والتجزىء واعادة التركيب وتعزيز البروتين) لتحويل ذلك المنتوج إلى شيء آخر ، وبعدها لغزو سوق قطاع تقليدي آخر . وعلى سبيل المثال ، يتم الآن ، بشكل أكبر ، انتاج النشويات ، التي كانت تستخلص سابقاً من الذرة ومن البطاطا المحلّية ، من فائض القمح ؛ ويتم استبدال البروتين المستخرج من الألبان بذلك المستخرج من الخضروات ، إلى درجة يفقد معها الحليب المكثف الأرضية لصالح بودرة الحليب التي تستعمل مع القهوة . وفي النتيجة ، قد تنحل «جماعات الضغط» الزراعية الأوروبية وتصبح مجرد قوى إنذار بدلاً عن الضغط ، تصارع كل واحدة منها لنصيب في السوق في عصر يشهد تغيرات كبيرة في انتاج المواد المتنافسة(49) .

ربما كانت واحدة من طرق تجنب هذه الأزمة هي زيادة الصادرات بشكل أكبر، وبالمقابل انتاج ما يعوض عن الواردات كلياً تقريباً . إذ تظهر بعض الحسابات ان من المرئي تقنياً استبدال كل ما تستورده المجموعة الأوروبية من مواد غذائية للحيوانات (اكثر من ٢٠ مليون طن في العام) ومن الزيت ودهن الخضار (اكثر من ٤ ملايين طن كل عام) وتقليص الواردات من منتجات الغابات (اكثر من ١٢٠ مليون متر مكعب

كل عام)(50) . اما إذا كان ذلك سيستنفذ كل الفائض الزراعي الأوروبي المستقبلي فأمر ليس واضحاً بعد ، لكن سياسة تعزيز الصادرات وتقليص الواردات ستقود بالتأكيد إلى نزاعات عديدة مع الولايات المتحدة وأمم أخرى عديدة منتجة للمواد الغذائية ، وسيؤذي المنتجين في العالم النامي(51) . وربما كانت النقطة المضيئة الوحيدة ، في هذا المجال ، في احتمال ان تنتج الاراضي الزراعية الأوروبية الطاقة الحيّوية – قد يصل الانتاج بهذه الطريقة إلى ١٠٠ مليون طن من معادل الفحم سنوياً حسب أحد التقديرات(52) . ومع ذلك ، وكما هو الوضع حاضراً ، تظل الفوائض كما هي وتزداد أموال الكاب .

واذا أخذنا بالاعتبار مهمات نظام المجموعة الاوروبية الزراعي القائم ، يمكن للمرء فهم تحفظ المفوضية الأوروبية ضد فكرة عضوية أمم من وسط وشرق اوروبا فيها. فعملية ضم جمهورية المانيا الديمقراطية [الشرقية] قد كلفت ، حتى الآن ، بلايين الدولارات ، وزادت مجمل المنتوج الزراعي ، عندما أجاب مزارعو ألمانيا الشرقيين على اسعار الكاب المرتفعة . وقد يتوقع حصول نفس الأمر في أمكنة أخرى من اوروبا الشرقية حيث يمكن للزراعة أن تكون منتجة جداً عندما لا تعيقها التعاونيات وعندما يعتاد مزارعو اوروبا الشرقية على تقنيات الغرب الأكثر كفاءة . مثل هذه الفوائض في الانتاج ستفرض مزيداً من الضغط على تمويل الكاب الذي يلاقي المصاعب وعلى رؤوس أموال المجموعة في الأقاليم ، عندما تحدّث الزراعة في شرق ووسط اوروبا المزارعين وتحميهم* . وهنا يبرز ، إذن ، مثال آخر عن كيفية تعقيد مشاكل اوروبا الراهنة بواسطة التطورات عبر القومية والتكنولوجيات الجديدة(53) .

وبينما تتحدى ثورة الانسان الآلي المجتمعات الأوروبية ، أيضاً ، فمن المحتمل أنها لن تصبح مسألة نزاعية سياسية أو أن تصبح جزءاً من الجدال القائم حول مستقبل اوروبا، كما هي الحال مع التقدم التكنوحيوي . فالانتاج الأوتوماتي عملية طويلة المدى وإضافية وتميل إلى أن تحدث بشكل لا مركزي من معمل إلى معمل . وأيضاً ، لم تؤثر هذه العملية إلاّ على قلة من الصناعات الأوروبية (مجمعات السيارات ، الدهان ... الخ) ؛ أما الانسان الآلي المستعمل فلم يستعمل أساساً إلاّ في العمل الوسخ والخطر إلى

* في نهاية الثمانينات كان نصيب الزراعة من قوة العمل في اوروبا الشرقية قد بلغ ١٣٪ – في رومانيا ٢٤٪ – ويمكن مقارنة هذه النسبة مع نسبة ٦ر٢٪ في المجموعة الاوروبية و ٨ر٠٪ في الولايات المتحدة .

درجة لم تعارض معها اتحادات العمل الأوروبية ، غير المطمئنة بعد للانسان الآلي ، إلاّ قليلا استخدامه في هذه المجالات . وأخيراً ، خلقت صناعة الانسان الآلي ، مع صناعة معدات الآلات الكومبيوترية ، وظائف لعدد محترم من العمال المهرة ذوي الأجور المرتفعة .

وعليه ، فإن الأمر الأكثر احتمالاً هو حدوث استخدام متسارع للانسان الآلي في الصناعة الاوروبية رغم أنه لن يكون استخداماً دراماتيكياً . وسيحصل هذا الاستخدام ، بالخصوص ، في ألمانيا ؛ لكن الاستثمار في هذا المجال سيتبع المعايير الاقتصادية المعتادة – امكانية تقليص العمل ، التحسن المتوقع في نوعية الانتاج ، زيادة المنتوج – وسيكون الاستخدام على قاعدة لا مركزية من مصنع إلى مصنع . وقد يزداد معدل تركيب الانسان الآلي في المصانع بسرعة أكبر إذا قامت المصانع اليابانية (داخل) اوروبا بالأتمتة بمعدلات أعلى (لنقل إلى مستوى الأتمتة في المصانع اليابانية داخل اليابان نفسها) لأن ذلك الأمر سيفرض ضغطاً على المؤسسات الأوروبية في نفس الصناعة . وقد يتوسع استخدام الانسان الآلي المتحرك في مجال الرعاية الصحية بثبات ، بسبب النقص في عدد الممرضات الماهرات الناجم عن ازدياد معدل الناس الكبار في السن . وأخيراً ، من المفهوم أن الأتمتة يمكن أن تصبح عنصراً في الجدال حول الهجرة من البلدان النامية . فهل سيضغط بعض السياسيين القوميين ، الذين يراقبون ما يحصل في اليابان ، باتجاه مستويات مماثلة من الأتمتة لإلغاء الحاجة إلى استيراد عمال ضيوف حيث الحافز هو العمل وليس الرأسمال المكثف ، أم انهم سيضغطون ، بدلاً عن ذلك ، لاستمرار الهجرة ؟ وهل ستفضل اتحادات عمل ذوي «الياقات البيضاء» الانسان الآلي على العمل إلى جانب العرب ؟

وبالمجمل ، ليس من المحتمل أن تتبع اوروبا تحرك اليابان المنظم نحو الأتمتة ، بكل بساطة ، لأنها لا تواجه ، حاضراً ، نقصاً في اليد العاملة . من المعترف به حقاً أن نقصاً باليد العاملة الماهرة موجود في بعض صناعات المجموعة الأوروبية وفي بعض مناطقها ، لكن المسؤولين ورجال الأعمال واتحادات العمل تؤمن ، بشكل عام ، أن الاجابة الصحيحة على ذلك النقص هي في زيادة مستويات مهارة قوة العمل وفي تشجيع الحراكية في الوظائف داخل المجموعة الاوروبية(54) . وإذا اخذنا بالاعتبار البطالة البنيوية في العديد من أمم المجموعة الاوروبية – التي يمكن أن تتضاعف إذا ضمت إليها البطالة في بلدان اوروبا الشرقية – فسيتولد قلق كبير من الأتمتة إن ادى ذلك إلى إلقاء

العديد من عمال المصانع خارج أعمالهم . قد يتم استخدام الانسان الآلي بشكل أكبر في بلدان المجموعة الاوروبية الأغنى ، لكنها ستعمل إلى جانب البشر أكثر مما ستحل محلهم بشكل جماعي . أما إذا كان هذا الأمر سيسمح للصناعة الأوروبية بأن تكون قادرة على المنافسة بشكل كفؤ مع اليابان المؤتمتة بشكل كبير ، بدلاً من الاعتماد على الحماية ، فأمر ليس واضحاً .

وما هو أكثر تحدياً للمجتمعات الأوروبية هما ثورتا الاتصالات والمالية وظهور الشركات المتعددة الجنسية الحقيقية . وتعتبر هذه التطورات عبر القومية في العديد من الحقول ، انجازات اوروبا الخاصة جزئيا . فلقد تعلمّ مصرفيّوا اوروبا تدويل أنفسهم والانخراط في التجارة التي تدوم لاربع وعشرين ساعة يومياً . ولقد قامت الشركات الأوروبية العملاقة ، مثلها مثل نظيراتها الأميركيات والأوروبيات ، بتأسيس شركات خط التجميع ومختبرات البحث ومراكز التوزيع في معظم أسواق العالم . ويقدم مستشارو ومهندسو وتجار ومصرفيّو اوروبا خدماتهم في كل القارات . وتقوم شركات وسائل الاعلام الاوروبية ، المليئة جيوبها بالأموال ، بشراء الصحف الأجنبية وشركات نشر الكتب . أما خطوطها الجوّية (الخطوط الجوية البريطانية ، لوفتهانزا ، ساس) فتطير في كل أجواء العالم . وبينما تستقبل اوروبا استثمارات اجنبية مهمة ، حيث قامت الشركات الأميركية واليابانية بالاستثمار فيها قبل العام ١٩٩٢ ، تصدر أيضاً مبالغ عديدة من رأس المال لشراء الأرض والشركات والممتلكات والسفرات عبر العالم ؛ كما تقوم أيضاً بتمويل المشاريع المشتركة . وعليه ، تتمع اوروبا بموقع جيد لتصبح مستفيداً أساسياً من تدويل المالية والصناعة والتجارة شريطة ، بالطبع ، ان لا يحدث عدم استقرار مالي عالمي .

ومع ذلك تظل مشكلتان جديتان تواجهان اوروبا . الأولى هي أن التحرك تجاه التدويل المحدود قد يخلق الفجوة الاجتماعية التي لاحظها روبرت رايش في الولايات المتحدة ؛ وهذه الفجوة هي ظهور شريحة عليا من المحامين والمهندسين والمستشارين و «محللين رمزيين» آخرين يعرضون خدماتهم على الطلب الدولي لخدماتهم ، بينما يقع الأربعة اخماس الأخرين من المجتمع تحت رحمة الشركات المتعددة الجنسيات التي تقوم بنقل مواقع انتاجها داخل وخارج المناطق بسبب الفوائد التي تجنيها من رخص تكاليف الانتاج . ومع ذلك ، وبينما تحقق توسع كبير في المحللين الرمزيين في اوروبا في السنوات الأخيرة ونقلت البلدان الأوروبية بعض انتاجها إلى بلدان مثل الولايات

المتحدة لضمان الوصول الدائم لأسواق هذه البلدان ، فقد لا تكون النتائج الاجتماعية التي اشار إليها رايش ، ربما ، قوية جداً في اوروبا(55) . وقد يردع شعور أعمق بجذور الشركة وتقاليد دولة أكثر حماية انتقال الانتاج الشامل من بلد لآخر . وفي أية حال ، سيكون إعادة توطين المنشآت في مناطق أخرى داخل المجموعة الأوروبية أقل معنى اقتصادياً إذا وجد ثمة نوع من الانسجام الاجتماعي وأجور الحد الأدنى ومستويات معيشة عامة ؛ أما اذا انتقل الانتاج إلى خارج المجموعة الاوروبية ، فقد لا تستطيع البضائع دخول الأسواق الاوروبية المحمّية . وأخيراً ، سيقلل «صافي» الضمان الاجتماعي للمجموعة الاوروبية العالي ، المقدم للباطلين عن العمل ، أثر اغلاق المشاريع على العمال .

أما المشكلة الثانية فهي إلى أي مدى يتناقض ظهور «عالم بلا حدود» مع هدف المجموعة الأوروبية بتعميق وحدتها الاقتصادية والسياسية ؟ كما لاحظنا أعلاه ، كان يوجد توتر دائم بين اولئك الذين يفضلون اوروبا قوية وأولئك الذين يريدون جهازاً أقل مركزية . بالنسبة للأوائل يجب على المجموعة الأوروبية أن تقضي بثبات على التمييز بين دولها الأعضاء (التعرفة الجمركية ، القيود على رأس المال ، التعويضات القومية ، والقيود على الهجرة) والتوجه نحو التكامل ، بينما يجب عليها أن تحافظ ، وفي بعض الحالات أن تعزز الحواجز القائمة بين الأوروبيين وغير الأوروبين ؛ وبعد كل شيء لا معنى لخلق اوروبا موحدة إذا كان كل أحد آخر يمكنه التمتع بامتيازاتها . على العكس من ذلك ، يفضل الآخرون اوروبا أقل وحدة لأنهم لا يحبون الجدران بين الهيئات الاوروبية وغير الاوروبية (الكومونولث ، الولايات المتحدة) وضد البضائع والخدمات التي يقدمها الأخرون .

وبالمجمل ، وعلى الرغم من التراجعات مثل الاستفتاء الدنماركي على اتفاقية ماستريخت ، أصبح الاندماج طاغياً تاركاً آثار هامة على مستقبل اوروبا وعلى الاقتصاد العالمي . وتعني نظرية «العالم بلا حدود» بأنه يجب على مستهلك اوروبي «يتمتع بالسيادة» ان يكون حرّاً بشراء اللحم الأميركي وليس اللحم الفرنسي ، أو بشراء سيارة مصنوعة في اليابان وليس سيارة إيطالية ، إذا كان السعر مناسباً(56) . على العكس من ذلك ، يتمثل هدف الكاب في أن يشتري المستهلك الأوروبي لحماً اوروبياً (إن لم يكن فرنسياً فحسب) بينما ينوي العديد من السياسيين ورجال الأعمال ، بكل وضوح ، أن تردع تعرفات اوروبا الصناعية وكوتاتها المستهلك عن شراء سيارة يابانية

وليس سيارة وطنية اوروبية (إن لم تكن إيطالية فحسب) . والنتيجة الأكبر ، هنا ، هي انه بعيداً عن ازالة الحدود القومية ، فإن هذه الحدود قد تم طيّها في كيان أكبر – المجموعة الأوروبية ، منطقة التجارة الحرّة الأميركية ، منطقة يسيطر عليها الين – مع سيطرة ثلاثة تكتلات تجارية عالمية على الاقتصاد العالمي . وسوف يترك هذا الأمر البلدان خارج اوروبا تتوسل الوصول إلى الأسواق التي ليس من المحتمل الوصول إليها إذا كانت مجموعات الضغط الأوروبية التي تؤمن بالحماية نافذة القوة . ومن المفترض أيضاً ، أنها ستقلص آفاق العمالة في تلك البلدان ، وأن تزيد ، لذلك ، الضغوطات للهجرة إلى اوروبا بحثاً عن العمل .

ألا يوجد ، إذن ، تناقض ضمني بين ما تريد المجموعة الاوروبية أن تصبحه وبين الاتجاه الذي يسير إليه الاقتصاد العالمي ؟ كما رأينا ، فإن هذا الديالكتيك بين الاهداف القومية والتغيرات عبر القومية موجود في كل البلدان ؛ لكن التناقض في هذه الحال ربما يكون أكبر لأن الأمم الاوروبية تتحرك نحو الاندماج في «دولة ما فوق قومية» جديدة في الوقت الذي تضعف فيه التكنولوجيا والاتصالات تحكم الدولة وتزيل كل الحدود وتطرح الاسئلة حول اهتماماتنا التقليدية بالهوية القومية أو الاقليمية في معارضة للعضوية في مجمل الجنس البشري . وبالنتيجة ، تهدد الاتجاهات التكنولوجية – مثلها مثل الاتجاهات الديمغرافية – يجعل جدول الأعمال الفكري مجرد لغو فارغ – ذلك الجدول الذي كان بؤرة سياسة المجموعة الاوروبية خلال العقود الأربعة الأخيرة من الزمن .

ينكر الاندماجيون الاوروبيون ، غالباً ، انهم يرغبون في ابعاد بلدانهم عن بقية العالم ؛ ولكن ربما كان عليهم أن ينظروا فيما تعنيه السياسات المختلفة لتعميق الوحدة في الممارسة للآخرين ، اكثر مما فعلوه حتى الآن . إذ يقلق معظم العالم بأن يتم تقييد الوصول إلى أسواق العالم المتطور . ويوجد أيضاً عدم ثقة كبير بين دوائر الأعمال والسياسة في اليابان و (بالخصوص) في الولايات المتحدة من سياسة الحماية الأوروبية(57) . وباختصار ، يوجد شعور دولي واسع بأن المجموعة الأوروبية في سعيها نحو مصيرها أقل اهتماماً بتطوير التجارة العالمية من خلال فتح الأسواق واكثر إرادة لحماية مزارعيها وعمالها الصناعيين ، حتى ولو كان ذلك على حساب الاضرار بالعلاقات التجارية مع العالم المتطور والاضرار بآفاق تطور العالم النامي . قد لا يمكن تبرير هذا القلق ، كذلك قد يظهر أن التوقعات (بخاصة في الصحافة الأميركية) بأن

«حرباً تجارية» ستحل محل الحرب الباردة ، هي مجرد توقعات مبالغ فيها . ومع ذلك ، وفيما يراقب بقية العالم الاندماج الاوروبي فمن الواضح أن ما يقلق هذا العالم هو ما يعنيه الاندماج بالنسبة للأخرين .

* * *

وبالطبع ، يجب اعطاء انتباه كبير لمستقبل اوروبا ، ليس ببساطة لأسباب اقتصادية فحسب . فأوروبا منخرطة في تجربة سياسية ذات أهمية قصوى تتعلق بكيفية تفكير المجتمعات السياسية بنفسها وبعلاقتها بالاخرين . وكما أشار العديد من خبراء الشؤون الدولية ، يبدو أننا نشهد تدهوراً في الولاءات والبنى والمؤسسات التقليدية التي جعلت الأمم بؤرة الهوية السياسية والاقتصادية ؛ وبدلاً عن ذلك ، وحسبما ناقشناه سابقاً ، ينمو نوع من «انتقال السلطة» — انتقال يتعلق بالوحدات الاكبر (عبر القومية) والاصغر (الاقليمية والعرقية) ، فيما يتطلع السياسيون والناس العاديين لاكتشاف مساحة الدولة التي يمكن أن تكون أكثر عملية في عالمنا الحاضر وعالم المستقبل . يبدو مثل هذا الأمر أمراً جيداً نظرياً ، ولكن المرء يتساءل ما الذي يعنيه في الممارسة . فإذا صوّت شعب حضاري مثل الشعب الدنماركي ضد إجراءات أضافية لتعميق الاندماج الاوروبي ، فهل سيأتي زمن تبدو فيه منظمة مثل المجموعة الأوروبية شرعية في عيون شعوبها كما كانت الحكومات الوطنية سابقاً ؟ وكيف يمكن لمثل هذه المنظمة أن ترتبط بطريقة ذات معنى بحاجات الوحدات الاقليمية مثل والونيا وتوسكانيا والراين الأعلى وويلز الجنوبية ؟ وهل أن ، في الحقيقة ، انتقال السلطة إلى أعلى أو أدنى أمراً تناقضياً أم مكملاً ؟ كما نعرف ، يحرك عالم القرن العشرين تياران أساسيان . الأول ، الذي تحركه التجارة والتكنولوجيا ، ويتجه نحو اندماج اقتصادي أكبر . والثاني هو الميل المنبعث نحو الانفصال العرقي ، الذي فاقمه انهيار العقيدة المتعالية (الشيوعية) ، وصعود الأصولية الدينية ، واثارة التساؤلات (من كرواتيا إلى الصومال) حول الحدود القومية التي تم فرضها من فوق ، وغالباً من الخارج ، على جماعات عرقية مختلفة جداً؛ وغالباً ما فاقم هذا الانفصال العرقي مخاوف اقتصادية .

في كلا المجالين ، كان دور اوروبا حساساً تاريخياً . ففي النصف الأول من هذا القرن أعطت اوروبا امثلة مرعبة عن كيفية قيام القومية المتطرفة والانحياز العرقي والرغبة بتحقيق المكاسب بدفع المجتمعات الحضارية نحو الحرب . ومع ذلك ، بدأ الاوروبيون بعد عام ١٩٥٠ بالسعي للتعلم من أخطاء الماضي ، خالقين بنية سينجم عنها

اندماج اقتصادي يزيل الخلافات القومية . واذا أخذنا بالاعتبار العلاقات المحطمة في كل مكان آخر (شرق آسيا ، الشرق الأوسط ، أفريقيا الوسطى ، جنوب آسيا) نجد أن مسيرة اوروبا نحو الوحدة كانت جيدة على الرغم من بعض نواقصها ، وتقدم مثالاً لكل المناطق التي تمزقها النزاعات . وإذا كان قادة دول ألمانيا وفرنسا راغبين بأن يعيشوا في سلام دائم مع جيرانهم بعد قرون من الصراع وأن يلزموا أنفسهم في وحدات عبر قومية أكبر ، أفلا يمكن أن يحدث نفس الأمر في مناطق أخرى من العالم تريد توحيد نفسها ، من شرق آسيا إلى أميركا اللاتينية ؟ وإذا وحدت هذه المناطق نفسها ، أفلن يكون ذلك تقدماً على تجزء اليوم الأقليمي ؟

بالطبع ، لا يزال أمام أوروبا طريقاً طويلاً لترتحل فيه ، ولا تزال عقبات كثيرة تقف في طريقها ، ليس أقلها تلك التي تلقيها عليها القوى العالمية الجديدة التي تتحدى كل المجتمعات ؛ وكما نوقش اعلاه ، تفرض مشاكل خاصة على المجموعة الاوروبية في هذه المرحلة من تطورها . وفوق ذلك ، وبسبب قوى التغير العالمية هذه ، يجب ان تسود حجة الاندماجيين على حجة اولئك الذين يرغبون ، فقط ، بانشاء كونسورتيوم تجاري واسع . وعلى ضوء كل ما يحصل في الشؤون العالمية – اختفاء الاتحاد السوفياتي واحتمال نشوب صراعات اقليمية في الاراضي التي خلفّها ، صعود قوة شرق آسيا الاقتصادية ، ظهور القوى النووية العظمى المحلية (الهند ، الصين) الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية طويلة الأمد في الولايات المتحدة ، الصراعات التي تثيرها التطورات الديمغرافية ، حروب المصادر ، الهجرة الجماعية ، عدم التوازن السكاني بين الشمال والجنوب ، الأخطار البيئية على المدى البعيد – فمن المؤكد أن لا بديل أمام اوروبا عن التحرك إلى الأمام لخلق كيان مؤثر ومسؤول قادر على مواجهة هذه التحديات بشكل جماعي وبطريقة لا تستطيع القيام بها اثنتا عشر أو عشرين دولة منفصلة . لن ينكر أحد أن هذه المهمة كبيرة ، بخاصة إذا أخذ بالاعتبار التوتر القائم بين المدافعين عن «تعميق» عضوية المجموعة والمدافعين عن «توسيعها» . ومع ذلك ، تقوي عمق التغيرات الدولية ، التي تتطلب تفكيراً جديداً وبنى جديدة ، موقف اولئك الذي يجادلون بأن ليس باستطاعة اوروبا أن تقف ، ببساطة ، دون حركة .

وبينما يفضّل منطق التغيير التاريخي الاندماجيين ، فإن هؤلاء بدورهم بحاجة للاجابة ، بشكل خلاق ، على التحدي الذي تتيحه الفرصة الحالية لهم . وحاضراً ، نجد أن المناورات السياسية المصلحية ، والنزاعات الداخلية البيروقراطية ، والجهود

الواضحة لحماية المؤسسات الاقتصادية غير الكفؤة ، والمصالح القومية الساعية للسيطرة على وصرف اوروبا الموحدة عن أهدافها ، والميول الحمائية التي لا تنظر إلاّ إلى مصالحها الذاتية ، البعيدة جميعاً عن اللغو الفارغ عن مصير اوروبا ، كلها تؤكد أسوء شكوك المناهضين للاندماج وأسوء شكوك البلدان الأخرى . أكثر من ذلك ، يبدو جدول أعمال المجموعة الأوروبية التقليدية – على سبيل المثال كيفية تقليص «جبال الزبدة» أو تنظيم معايير المحاسبة ومسك الدفاتر – مكتظاً مركزاً على الشؤون الداخلية في وضع عالمي يشهد قوى ديمغرافية وتكنولوجية جديدة تغير العالم . أما إذا كان أي بلد ، أو مجموعة من البلدان ، قادراً على تقديم إجابة فعالة تجاه التطورات عبر القومية التي يمكن لبعضها أن تبرز بسرعة وبشكل غير متوقع ، فأمر غير واضح . لكن إذا صرف قادة اوروبا الكثير من وقتهم في الجدال حول الاندماج بحيث لا يبقى لديهم إلاّ القليل من الوقت أو لا وقت على الاطلاق للوصول إلى إجابات على التغيرات الديمغرافية والهجرة وارتفاع درجة الحرارة وأثر التكنولوجيات الجديدة ،عندها قد تغدو بلدانهم غير مستعدة إطلاقاً للتعامل مع التحديات التي تواجهها . لقد اصبح من الواضح أن اوروبا ، حتى في اوائل التسعينات ، لا تستطيع الوقوف بمعزل عن بقية مشاكل العالم . فكم سيكون هذا الأمر أوضح في عام ٢٠١٠ أو عام ٢٠٣٠ ؟

بإختصار ، يقع عبء على الفدراليين الأوروبين كي يحددوا كيفية خلق جسم موحد يتحمل دوراً عالمياً مسؤولاً دون الاختباء وراء الجدران متبيناً سياسات أنانية ويسير ضد الاتجاهات العالمية ؛ كما يقع عليهم عبء تطوير شؤون المجموعة الأوروبية الداخلية ، في نفس الوقت الذي يسعون فيه للتعامل مع ، ويساعدوا الدول الأفقر للتعامل مع المتغيرات الدولية . وإذا كان على اوروبا أن توفقّ بين هذه الأهداف ، فلربما تجد أن القرن القادم أرحم بها من القرن الحالي . ومع ذلك ، وكما تبدو الأمور حاضراً يبدو أن حل هذه الصخرة من التحديات غير محتمل – وفي أية حال ستعاني أوروبا وبقية العالم من النتائج .

# الباب الثاني

## الفصل الثالث عشر

# المعضلة الأميركية

# الفصل الثالث عشر

## المعضلة الأميركية

علماً أن نقاشات عديدة تجرى في هذا البلد أو ذاك ، من فرنسا إلى اليابان ، حول المستقبل ، إلاّ أنها غير منتشرة بمثل انتشارها في الولايات المتحدة . ففي هذا المجتمع الكبير غير الممركز والغني بوسائل الاعلام يتم ، عادة ، نقاش كل أنواع الاختلافات في الرأي من الاجهاض إلى «نهاية التاريخ» ومن العرق إلى التعليم . وغالباً ما يكون النقاش حيوياً فتعرض الآراء المختلفة في الكتب والصحف والراديو والتلفزيون، ويشترك فيه النقاد وجماعات الضغط وكتاب الأعمدة في الصحف والمحاضرون . ومما يغذي النقاش حول مستقبل أميركا الخلافات الأيديولوجية : فمعظم المحافظين (وليس كلهم بالتأكيد) يؤكدون على الانجازات الأميركية – « كسب الحرب الباردة – نجاح الرأسمالية – بينما تشير الدوائر الليبرالية إلى ميراث متنام من المشاكل – الديون ، التدهور الاجتماعي والتربوي ، انحطاط مستوى معيشة الطبقة المتوسطة ، تآكل دور البلد الاقتصادي القيادي ، والتواجد العسكري الأميركي الواسع في الخارج[1] . ولأن النقاش حول « انحطاط أو تجديد» أميركا قد سيس ، يفضل المتحاورون مقاييس بديلة للمقارنة ، ويشيرون إلى الأوجه الاقتصادية والاجتماعية المختلفة لدعم مواقفهم[2] ، الأمر الذي يجعل المسألة أكثر تعقيداً .

ويمتاز هذا النقاش حول مستقبل أميركا بالتوتر ، أيضاً ، لأنه يتم في صفوف

شعب آمن ، حتى قبل أن يستعمل هنري لويس التعبير في عام ١٩٤١ ، بأن القرن الحالي هو «القرن الأميركي»(3) . ومهما كانت الدقة التي سيبدو عليها هذا التعبير لمؤرخي المستقبل ، فقد كان له قوة ثقافية وسيكولوجية هائلة وفرّت دفعاً عاطفياً للشعب الأميركي . فالتعبير يمنح هذا الشعب شعوراً بكونه «متميزاً» وحتى متفوقاً ، وحالما يتملك مثل هذا الشعور شعب ما فمن الصعب زواله . ولذلك ، كان من المتوقع أن يثير ظهور كتب تحمل عناوين مثل : نهاية القرن الأميركي ، أبعد من الهيمنة الأميركية ، وأميركا كقوة عادية(4) ، ظهور كتب ترد عليها وتحمل عناوين مثل : أسطورة انحطاط أميركا ، انبعاث الاقتصاد الأميركي ، مجبرون على القيادة ، والقرن الثالث والانبعاث الأميركي في المرحلة الآسيوية(5) . وعند ظهور كل دراسة من هذه الدراسات نجد مدرسة فكرية ترحب بها فيقال مثلاً عن إحداها : «دراسة جاءت في وقتها ورد قوي على المتشائمين»(6) ... الخ ... الخ ويستمر النقاش . أما إذا كان تدفق هذا النقاش سينتهي بشكل طبيعي فأمر يصعب تقديره الآن ، وما يعنيه ليس إلاّ تعبيراً عن أن المرحلة الحالية مختلفة عن مرحلة ترومان وعن «صدفة سبوتنيك»(7) . ومن الواضح – في كل حال – أن الولايات المتحدة معنية بمستقبلها الآن أكثر مما كانت معنية به قبل جيل أو جيلين .

ما هي قوة أميركا وما هو ضعفها ، وكيف هي مستعدة لمواجهة التحديات العالمية التي رسمنا خطوطها في هذه الدراسة ؟ تعتبر الولايات المتحدة في مجال القوة العسكرية قوة لا يمكن مساواتها مع أية أمة أخرى ، بمن فيهم روسيا والصين . صحيح أن كلا الدولتين تمتلكان قوات برية أكبر ، لكن شكاً جدّياً يلف مجمل نوعية تلك القوات . وفي أية حال ، ليست الأعداد مهمة بمثل أهمية المعنويات والتدريب وتعقيد المعدّات والقدرة على نقل القوة إلى مسارح عسكرية بعيدة ؛ ولقد قامت الولايات المتحدة بتكريس مصادر كبيرة في جميع هذه المجالات خلال الثمانينات لضمان المعايير الجيدة المطلوبة . وتحتفظ الولايات المتحدة ، استراتيجياً ، بدرع صاروخي واحدٍ في كافة الميادين الجوية والبرية والبحرية لمنع أية قوة أخرى من الهجوم عليها أو على حلفائها . أمّا تكنولوجياً ، فقد أعدت قواتها المسلحة للقتال في الحروب «الذكية» مستعملة كل شيء من قاذفات القنابل والمقاتلات من طراز «ستيلث» إلى صواريخ كروز من طراز «آيجز» وأسلحة للقتال في المعارك الليلية المعقدة . وتمتلك قواتها ، عادة ، الوسائل الكفيلة برصد أية أسلحة يستعملها العدو ، وذلك من خلال الأقمار الصناعية وطائرات الاستطلاع المبكر ونظام رصد بحري مكثف(8) .

وأخيراً ، تعتبر الولايات المتحدة البلد الوحيد الذي يمتلك قدرة عسكرية على الوصول إلى أي مكان في العالم من خلال أساطيلها البحرية وقواعدها الجوية وقواتها الأرضية التي تستطيع الوصول إلى كل موقع استراتيجي هام في العالم ، بالإضافة إلى قدرتها على تعزيز تلك المواقع في حالة الطوارىء . ولقد أظهر الرد الأميركي ، في عام ١٩٩٠ ، على غزو العراق للكويت مرونة ومدى هذه القدرات ؛ وذلك من خلال ارسال أكثر من ١٥٠٠ طائرة و ٥٠٠,٠٠٠ جندي (بما فيها القوات المدرعة الثقيلة) إلى المملكة العربية السعودية ، خلال شهور فقط . ومن خلال ملء البحر الأبيض المتوسط والخليج الفارسي والمحيط الهندي بحاملات الطائرات أظهرت الولايات المتحدة قوة لا يمكن لأية قوة أخرى المساواة بها في الأزمنة الراهنة . وربما كانت القوة التاريخية الوحيدة المساوية لهذه القوة هي القوة البريطانية التي شاهدناها في الحرب الجنوب أفريقية في بداية هذا القرن ، والتي شملت اشراك ٣٠٠,٠٠٠ جندي فيها محميين بسيطرة البحرية الملكية البريطانية على البحار .

وبينما تنطفىء جذوة الحرب الباردة ، بدأت عملية تقليص كبيرة لمدى وحجم القدرة الأميركية العسكرية على الانتشار ، لكن سيكون من اللافت للنظر إن عادت الولايات المتحدة إلى سياستها السابقة على عام ١٩٤١ والتي لم تكن حسبها أية وحدات عسكرية أميركية منتشرة في الخارج ، والتي كانت تعتمد على مبدأ العزلة عن العالم . وكما هي الحال الآن ، يساعد وجود أنظمة مثل تلك التي تحكم العراق وليبيا البنتاجون في حجته بالحفاظ على قوات مسلحة معتبرة الحجم ومرنة التحرك(9). ومهما يكن مدى تقليص القوة العسكرية الأميركية ، فمن المرجح أن تظل ممتلكة لقدرة عسكرية أكبر بكثير من تلك التي تمتلكها بلدان متوسطة الحجم مثل فرنسا وبريطانيا ، وأن يظل لها التفوق التكنولوجي على القوات الصينية والروسية .

ومع ذلك ، وبينما تدفع هذه القوة العسكرية بموقع الولايات المتحدة في الشؤون العالمية ، فقد لا يكون هذا الأمر بركة للأمة الأميركية ككل . فلقد أحدثت النفقات العسكرية بعض الضرر الاقتصادي ، وانخفض مستوى تعامل أميركا مع الأخطار غير العسكرية . لقد وفرت الحرب الباردة «الاسمنت» السياسي الذي ربط غالبية الأميركيين ، جمهوريين وديمقراطيين معاً ، إلى موازنات دفاعية كبيرة ، وإلى تحالفات معقدة . وقد لا يبقى مثل هذا الاجماع بعد إزاحة الخطر السوفياتي ، وعلى الأقل قد يكون من الصعب على القادة الأميركيين تبرير حضور عسكري أميركي

عالمي أمام جمهورهم . فبينما يتساءل بعض المفكرين العسكريين فيما إذا كان من الواجب سحب القوات العسكرية من أوروبا وتركيزها في مناطق المخاطر البعيدة في العالم النامي ، يتساءل آخرون عن فائدة القوة العسكرية بشكل عام ، حيث أن الأخطار التي ستحدق بأميركا قد تأتي ، الآن ، ليس من الأسلحة النووية بل من المصاعب البيئية ومن فقدان القدرة على التنافس الاقتصادي(10) .

وكنتيجة ، يظلل الارتياح من انتهاء اعتبار الاتحاد السوفياتي «عدواً» قلق من دور الولايات المتحدة العالمي نفسه(11) . إذ من المهم للتقليديين أن تكون أميركا حاضرة في اوروبا والمحيط الهادىء ، وفي كل مكان آخر ، حتى تمنع أية عودة إلى الأوضاع الفوضوية التي كانت سائدة في الثلاثينات(12) ، أما بالنسبة للنقاد ، تضع الحجة القائلة بأن مصير أميركا «القيادة» عبئاً على الشعب الأميركي ، وتحرف المصادر عن الحاجات المحلية ، وتبعد الديمقراطية الأميركية بعيداً جداً عن مبادئها السياسية الخارجية الأهلية(13) . يمكن للمؤرخين أن يؤخذوا بالاعتبار مثل هذا الجدال . وبصورة عامة ، تفضل القوة القائدة الاستقرار الدولي والحفاظ على النظام الذي تتمتع فيه بنفوذ أكبر وثروة أعظم ؛ وغالباً ما تكون هذه القوة قد ورثت ميراثاً هائلاً من الالتزامات والاتفاقيات ووعود لحلفاء بعيدين وتعهد بالحفاظ على الممرات المائية مفتوحة ، لكن القيام بدور قيادي خاص يشمل خطر التحول إلى شرطي عالمي يواجه المخاطر التي تحدق بـ «القانون والنظام» اينما ظهرت ، وباستمرار سيجد هذا الشرطي «مناطق تهدد الأمن» أكثر فأكثر ، عبر العالم ، تتطلب الحماية(14) . وعليه ، يعني كل هذا أن النقاش حول مستقبل السياسة الخارجية الأميركية سيستمر .

بالطبع ، لا يمكن فصل مثل هذا النقاش عن الاهتمامات المحلية ، ببساطة لأن الحفاظ على مثل هذا الموقع العالمي له ثمن ؛ ٣٠٠ بليون دولار سنوياً لشراء المعدات العسكرية والامنية ، كما أن مثل هذا الموقع يحرف المصادر – رأس المال ، أفراد القوات المسلحة ، المواد ، العمال المهرة ، المهندسين والعلماء – عن الانتاج غير العسكري . وعلى سبيل المثال ، خصص في العام ١٩٨٨ أكثر من ٦٥٪ من الأموال الفدرالية المخصصة للبحث والتطوير للأغراض الدفاعية ، مقارنة بـ ٢ر٠٪ لحماية البيئة و ٢ر٠٪ للتطوير الصناعي . اكثر من ذلك ، وبينما كانت واشنطن تورط موسكو في سباق تسلح باهظ التكاليف كان على أميركا التنافس على نصيب من السوق العالمية ضد حلفاء مثل اليابان وألمانيا اللتان خصصتا نسبة ضئيلة من مصادرهما الوطنية

للأغراض العسكرية ، محررتان بذلك رأسمالهما وموظفيهما ومخصصات البحث والتطوير للانتاج التجاري ، الأمر الذي قوّض القاعدة الصناعية الأميركية . وليس من المستغرب ، بعد ذلك ، أن يثير هذا الأمر مطالب أميركية لدى الحلفاء للمساهمة أكثر في الدفاع المشترك ، أو أن يعاد توزيع المصاريف الدفاعية الأميركية لصالح الحاجات المحلية(15) .

مع أن مثل هذا الخلاف يركز ، عادة ، على ما إذا كانت النفقات الدفاعية تسبب تباطئاً اقتصادياً ، فإن المسألة ليست بتلك البساطة* . أكثر أهمية من ذلك هو بنية الاقتصاد الذي يتحمل نفقات عسكرية كبيرة . فإذا كان ذلك الاقتصاد ينمو بشكل حثيث ، ويمتلك قاعدة صناعية مزدهرة ، ويسير في مقدمة الاقتصاديات التي تستعمل تكنولوجيات جديدة ، ويتمتع بوجود طبقة عاملة ماهرة ، كما يتمتع بوجود علماء وتكنولوجيين ، ويستثمر بكثافة في البحث والتطوير ، ويتمتع بتوازن (أو فائض) في حساباته الجارية ، وليس مديناً دولياً ، يكون هذا الاقتصاد مبنياً بشكل جيد ليخصص ٢٪ أو ٣٪ أو حتى ٩٪ من الدخل الاجمالي للدفاع أكثر مما لو لم تتوفر له هذه المزايا(16).

وفي الحقيقة ، إذا أخذنا بالاعتبار حجم وتعقيد الاقتصاد الأميركي ، فمن المستحيل تصنيفه بالقول أنه ضعيف لا يرتجى منه أو قوي بشكل كبير ، بل إنه خليط من الضعف والقوة .

والحقيقة الأكثر أهمية هي أن معدلات النمو قد انخفضت بشكل كبير في الثلث الأخير من هذا القرن مقارنة بالثلث الثاني ، كما هو موضح في الرسم البياني رقم (١٢) .

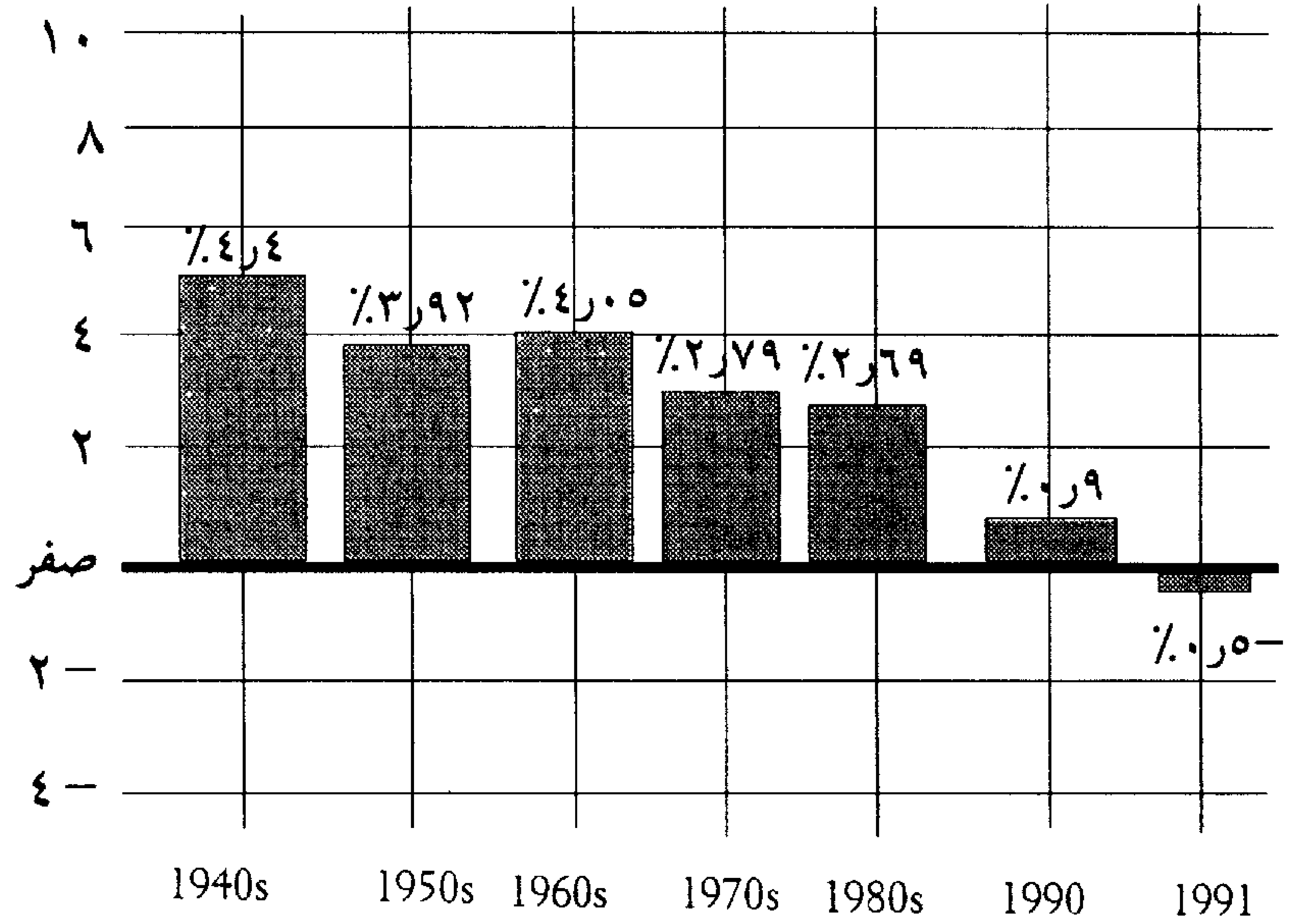
---

* يمكن للنفقات العسكرية ، في بعض الحالات ، أن تحفّز الاقتصاد كما اكتشفت الولايات المتحدة ذلك اثناء الحرب العالمية الثانية . وبالمقابل قد لا يفيد التخفيض في النفقات الدفاعية إلاّ القليل ، أو لا شيء ، لمساعدة نمو اقتصاد بلد ما إذا كان المبلغ الذي «ادخر» قد أعيد إلى مجتمع يصرفه على السيارات المستوردة والخمرة ومسجلات الفيديو ؛ بينما إذا تم استغلال المبلغ المدخر في الاستثمار الانتاجي ، يمكن للنتيجة الاقتصادية أن تكون مختلفة .

رسم بياني رقم (١٢)

معدلات نمو الدخل المحلي الاجمالي في الولايات المتحدة(17)

(المتوسط السنوي)




مهما يكن السبب الذي يوضح هذا التباطؤ في النمو الاقتصادي ، فإن النتائج جدّية على الولايات المتحدة والتزاماتها الداخلية والخارجية . ربما يعاني بلد مثل سويسرا أو لوكسمبورغ – يتمتع بمستوى معيشة عال وعادل وبميزان حساب تجاري جيد ، وليس عليه التزامات خارجية – من فترة طويلة من الركود الاقتصادي ونتائجها دون أن يكون هذا الركود جدّياً . لكن الولايات المتحدة أقوى دول العالم عسكرياً ، وعليها التزامات في مختلف انحاء العالم ؛ وثروتها موزعة بشكل غير عادل ، رغم انها ثروة هائلة ، الأمر الذي يخلق مشاكل اجتماعية كبيرة داخل الوطن ؛ وتعاني من عجز حساباتها الجارية الكبير وهي بحاجة إلى الاستدانة من الاجانب . فإذا أخذنا بالاعتبار هذه الظروف ، تعقد فترة طويلة من تباطؤ النمو مشاكلها القائمة ، مما يجعل من غير المحتمل أن تستطيع الولايات المتحدة الاستمرار بتحويل نفس المستوى من الأمن

العسكري (و) تلبية الحاجات الاجتماعية (و) دفع الديون . فبلد انخفضت فيه المداخيل الأسبوعية الحقيقية باستمرار منذ العام ١٩٧٣ - كما هي الحال في الولايات المتحدة - لا يميل إلاّ قليلاً لتمويل حتى أكثر الحاجات إلحاحاً .

وستتعقد مثل هذه المعضلة إن كانت أمم أخرى تنمو بشكل أسرع ، الأمر الذي يؤدي إلى تغيرات في العلاقات الاقتصادية . إذ لا تستطيع القوة العظمى القيادية ، بكل بساطة ، الحفاظ على موقعها إلى ما لا نهاية إن كان اقتصادها في تدهور نسبي[18]. أكثر من ذلك ، ولأن هذا التدهور نسبي وتدريجي ، فإنه يغدو غادراً وإن ليس بشكل دراماتيكي ؛ وكما لاحظ مؤرخ اقتصادي «إن بلداً يتخلف نمو انتاجيته ١٪ عن بلدان أخرى ، لقرن من الزمن ، يمكن أن يتحول ، كما تحولت بريطانيا ، من القائد الصناعي غير المتنازع عليه ، إلى بلد متوسط القوة الاقتصادية»[19]. ويتحول مثل هذا البلد ، أيضاً ، من بلد من بلدان الدرجة الأولى إلى بلد من بلدان الدرجة الثانية . ومن المفترض أن مثل تلك العقلانية هي التي وقفت خلف إعلان أخير للسيدة تاتشر عندما قالت أن «مصيبة» ستحصل إذا كان على الاقتصاد الأميركي أن ينمو - كما تقول التوقعات - بشكل أكثر بطئاً من نمو الاقتصاد الياباني في التسعينات[20] . ومن وجهة نظر واقعية ، سيعني ما تقوله تاتشر أن موقع أميركا العالمي سيتآكل ، مسبباً انتقال ميزان القوة من واشنطن إلى طوكيو * .

ويعني ذلك أن الهدف الأساسي الاستراتيجي للولايات المتحدة ، وهي تسير نحو القرن الحادي والعشرين ، يجب أن يكون تعزيز انتاجيتها للفرد الواحد لتحقيق النمو على المدى الطويل . ولا يعني هذا الأمر أن التوسع الاقتصادي جيد بذاته - فيمكن للاقتصاد أن يضر بالبيئة والمجتمع إذا ما تم بشكل جائر - لكن بدون النمو لا يمكن تحقيق الكثير من الأهداف المرغوبة .

---

* احصائياً من السهل حساب هذا الأمر . افترض أن الاقتصاد الأميركي الذي وصل انتاجه في العام ١٩٨٨ إلى ٨ر٤ ترليون دولار يمنو بمتوسط سنوي ٢٪ حتى نهاية القرن فإن حجمه يبلغ ١ر٦ ترليون دولار في عام ٢٠٠٠ إذا اخذنا بالاعتبار التضخم . أما اذا كان الاقتصاد الياباني الذي وصل انتاجه في عام ١٩٨٨ (٨ر٢) ترليون دولار ينمو بمتوسط سنوي ٤٪ فإن حجمه ، عندها ، سيبلغ ٥٦ر٤ ترليون . إن مثل هذا الحساب البسيط لا يأخذ بالحسبان احتمال أن يقوى الين أكثر - بسبب النمو الأكبر - الأمر الذي سيقلص الفجوة أكثر فأكثر

ومع ذلك ، أصبحت الأنتاجية ، في السنوات الأخيرة ، هماً أميركياً . فلقد تمتعت الولايات المتحدة ، منذ القرن التاسع عشر ، بأعلى انتاجية للعمل في العالم ، الأمر الذي جعل الدخل القومي الأميركي «والامكانيات الحربية» الأميركية أكبر بكثير مما هما لدى أي بلد آخر عندما قاتلت حربين عالميتين(21) . وحاضراً ، لا يزال مجمل انتاجيتها أكبر من مجمل الانتاجية اليابانية أو الألمانية ، لكن أمماً أخرى زادت انتاجيتها بخطى أسرع منذ الستينات مقلصة بذلك الثغرة مع أميركا .

أكثر من ذلك ، اتخذ التحسن في انتاجية العمل الأميركية ، في السنوات الأخيرة ، موقعه الرئيسي في الصناعة ، في الوقت الذي أصبح فيه الاقتصاد الأميركي معتمداً على الخدمات* . التي يعتبر متوسط قيمة المردود فيها بالنسبة لكل موظف منخفضاً مقارنة بالصناعة أو الزراعة . وعليه ، فإن زيادة في الانتاجية الصناعية تبلغ ٣٪ سنوياً ، ربما تترجم نفسها في معدل نمو قومي يبلغ ١٪ . أكثر من ذلك ، جاء معظم التعزيز في انتاجية الصناعة الأميركية في التسعينات ليس من – كما في اليابان – المنتوج الأعلى لكل عامل ، لكن من اغلاق المصانع وتقليص قوة العمل ، لأن بإمكان الانتاجية أن تنمو بشكل أسرع خلال فترة من الكساد عندما تختفي العديد من الوظائف أكثر منها في فترة من النمو عندما يكون تخفيض تكاليف الانتاج أقل ألحاحاً وعندما يصاحب ازدياد الانتاجية ، غالباً ، تخفيض فعلي في مجمل المنتوج(22) .

ويمكن لديون أميركا المتزايدة ، وهشاشة نظامها المالي ، وعجز تجارتها وحساباتها الجارية المزمن ، أن يتم التغلب عليه من خلال الزيادة في الانتاجية . فالديون يمكن أن تتراكم في مستويات مختلفة . فعلى الصعيد القومي يمكن للديون أن تحدث بسبب عجز الحكومة والكونجرس عن دفع التكاليف المتزايدة للدفاع والخدمات الاجتماعية من خلال ضرائب إضافية ، ويتضح هذا الاتجاه منذ الستينات ، ويجعله كلا الديمقراطيين والجمهوريين دائماً ، وسرّعته حكومة ريجان وقرارها بتخفيض الضرائب وزيادة نفقات الدفاع خلال الثمانينات . في عام ١٩٦٠ بلغ العجز الفدرالي ٦ر٥٩ بليون دولاراً ، وبلغ الدين القومي ٣ر٩١٤ بليون دولاراً(23) . في عام ١٩٩١ ، وعلى الرغم من تعهدات البيت الأبيض والكونجرس بـ «السيطرة» على النفقات ، دفعت مصاريف إضافية – تنظيف مواقع نووية ، مساعدة البنوك على عدم الافلاس – العجز

* قبل بضع سنوات خلت كان نصيب الخدمات من الدخل القومي الاجمالي ٦٨٪ و ٧١٪ من الوظائف .

الذي وصل إلى أكثر من ٣٠٠ بليون دولار سنوياً، بينما وصل الدين القومي إلى ٤ ترليون دولار الأمر الذي لا يشمل التزامات الحكومة الفدرالية الأخرى التي بلغت حوالي ٦ ترليون لتنفيذ برامج متعددة (ضمانات المحاصيل، قروض للمزارعين والطلبة، برامج التأمين). وتبلغ دفعات الفوائد على الدين القومي ٣٠٠ بليون دولار سنوياً وتشكل ١٥٪ من المصاريف الحكومية. وكما لاحظ المحرر الاقتصادي لجريدة (وول ستريت جورنال) تتجاوز دفعات الفوائد الآن «كل المبالغ التي تدفعها الحكومة على الصحة والعلم والفضاء والزراعة والاسكان وحماية البيئة والأدارة العدلية». بالطبع، لا يحتمل أن تزداد هذه المصاريف* على حساب نفقات حكومية أخرى فحسب، ولكن دفعات الفوائد تذهب، عادة، إلى مالكي السندات الحكومية الأجانب، مما يؤدي إلى نقصان الثروة الأميركية أكثر فأكثر. وأخيراً، إذا استمر البطء في النمو الاقتصادي خلال التسعينات فقد يزداد العجز أكثر لأن إيصالات الحكومة لن تزداد بسرعة زيادة النفقات(24).

لم يكن الدين القومي هو الوحيد الذي تضخّم في الثمانينات، بل وكل شكل آخر من الدين. فمنذ عام ١٩٨٦ بدأت حكومات الولايات والحكومات المحلّية تعاني عجزاً – ولقد فاقم هذا الاتجاه تقليص المنح الفدرالية. أما ديون المستهلكين، التي حفزّتها القروض السهلة، فقد وصلت إلى ٤ ترليون دولار، بينما قلصت الدفعات على القروض المداخيل الفردية. وكان دين الشركات المساهمة أكثر سوءاً: «فحالما بدأت فترة التسعينات ذهب حوالي ٩٠٪ من مجمل دخل الشركات المساهمة الأميركية، بعد دفع الضرائب، لدفع الفوائد على ديونها». وعلماً أن الدين العام والدين الخاص بدءا بالتباطؤ بسبب القلق الاقتصادي إلا أنهما بلغا ١٨٠٪ من الدخل القومي الاجمالي، وهذا مستوى لم تبلغاه منذ الثلاثينات(25).

مثّل العجز في ميزان المدفوعات والحسابات الجارية تغيراً آخر عن الخمسينات والستينات عندما كانت أميركا تمتلك فوائض كبيرة في تجارة البضائع والحسابات الجارية(26). ومنذ عام ١٩٧١ – عندما سجلت الولايات المتحدة أول عجز تجاري في البضائع منذ أكثر من قرن – بدأت، باستمرار، بالشراء أكثر من المبيع. مع عام ١٩٨٧ وصل العجز التجاري إلى ١٧١ بليون دولار، ومع أن التدهور في قيمة الدولار قلص مجمل العجز في نهاية الثمانينات، ظل مبلغ ١٠٠ بليون دولار يسجل كعجز. ولو

* ستتفاقم هذه الأرقام أيضاً بالعجز في ا لضمان الاجتماعي.

كان الاقتصاد الأميركي قادراً على تغطية عجزه التجاري «المرئي» من خلال المداخيل « غير المرئية» كالخدمات والاستثمار والسياحة ، كما فعلت بريطانيا قبل عام ١٩١٤ ، لكان موقعه أقل حساسية ؛ لكن المداخيل الأميركية غير المرئية غير كافية لتغطية الثغرة. وكنتيجة لذلك ، تشق الولايات المتحدة الآن طريقها من خلال الاقتراض من الأجانب لمبلغ يصل إلى ١٠٠ بليون دولار ، كل عام تقريباً . ولقد أصبحت الولايات المتحدة ، التي كانت يوماً ما أكبر الدائنين في العالم ، أكبر أمة مدينة خلال أقل من عقد من الزمن(27) . وإذا ما استمر هذا الأمر طويلاً ، سيستولي المستثمرين الأجانب على الموجودات الأميركية – الأرض ، الشركات الصناعية ، سندات الخزانة ، عمالقة الاعلام ، المختبرات ، والأسهم .

ويقع قلب مشكلة العجز في التآكل طويل المدى للموقع الصناعي النسبي لأميركا ، الذي يبدو أنه حقيقة مستغربة عندما يكون معظم الاقتصاد خدماتياً . ومع ذلك ، فإن النشاطات الخدماتية ، بطبيعتها (المواصلات ، زراعة الغابات والحدائق ، تقديم المساعدة) لا يمكن تصديرها ، وحتى عندما تكون المداخيل من الخدمات جيدة (الاستشارة ، العمل القانوني ، براءات الاختراع ، العمولات البنكية) فإن مجمل المردود لا يعادل المبلغ المدفوع للبضائع والخدمات المستوردة سنوياً* . وتعتبر الصناعة حيوية لأسباب أخرى : فالصناعة سبب في تطوير كل الابحاث التي تجري في الصناعة الأميركية ، كما أن القاعدة الصناعية المزدهرة والتنافسية لا تزال «هامة بشكل كبير للأمن القومي»(28) .

ومع ذلك ، يواجه أية محاولة لتلخيص الوضع الحالي والآفاق المستقبلية للصناعة الأميركية تنوعها غير العادي . فبعض الشركات الصناعية الكبرى تعتبر قائدة في العالم ، والعديد من المؤسسات الأصغر (في صناعة برامج الكومبيوتر على سبيل المثال) لا تكافئها مؤسسات أخرى تعمل في نفس المجال . ومع ذلك ، تنكص بعض الشركات عن المنافسة الأجنبية ، وتقوم العديد من اللجان والدراسات والأحزاب العمالية ولجان الاستماع في الكونجرس ببحث مشاكلها . وتقوم صناعات كاملة (وللأسف انها غير متميزة سواء في الانتاج الصناعي أو في مساهمتها في ميزان المدفوعات) الآن على دراسة « القدرة التنافسية» الأميركية(29) . والصورة الاجمالية

---

* على سبيل المثال ، كانت مجمل قيمة البضائع والخدمات المستوردة إلى الولايات المتحدة في عام ١٩٨٧ (٥٥٠) بليون دولار بينما كان مجمل الصادرات منها حوالي ٥٧ بليون .

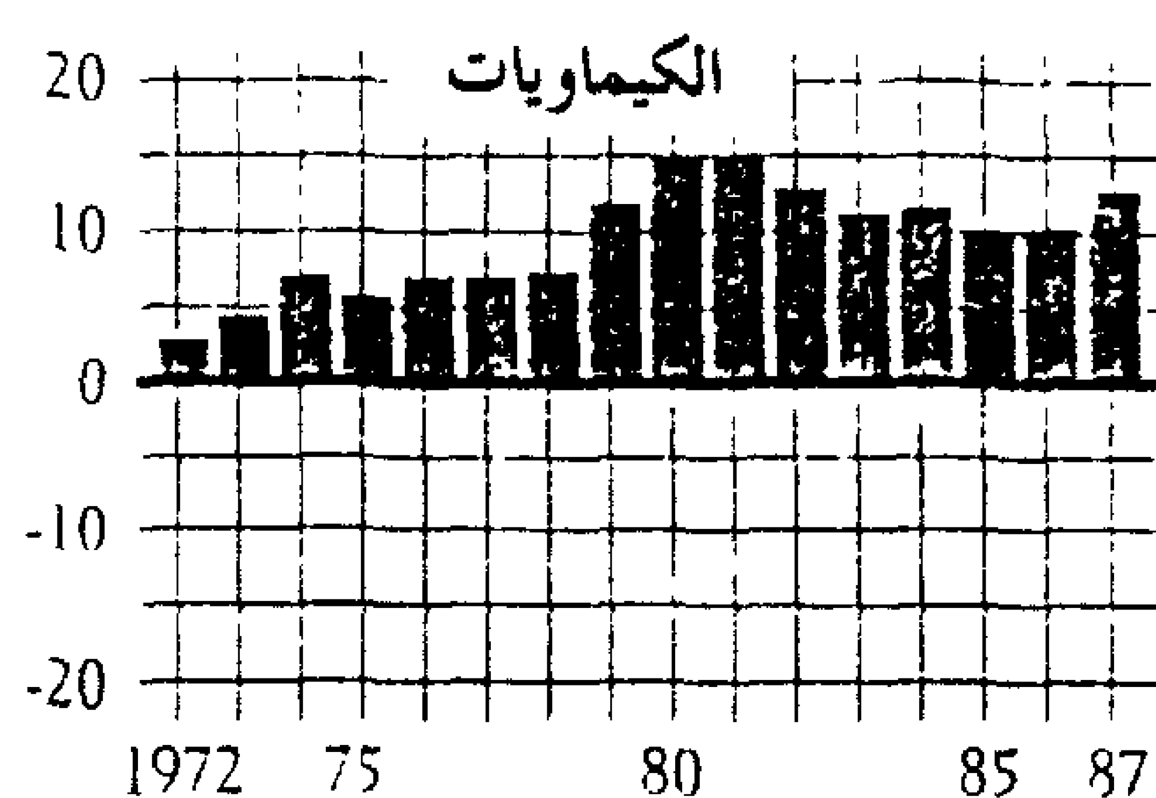
التي يمكن للمرء رؤيتها الآن هي صورة بنية صناعية ، رغم انها ذات قوى عديدة ، إلاّ أنها لم تعد تحتل الموقع غير القابل للتحدي الذي كانت تمثله خلال العقدين اللذين أعقبا الحرب [العالمية الثانية] .

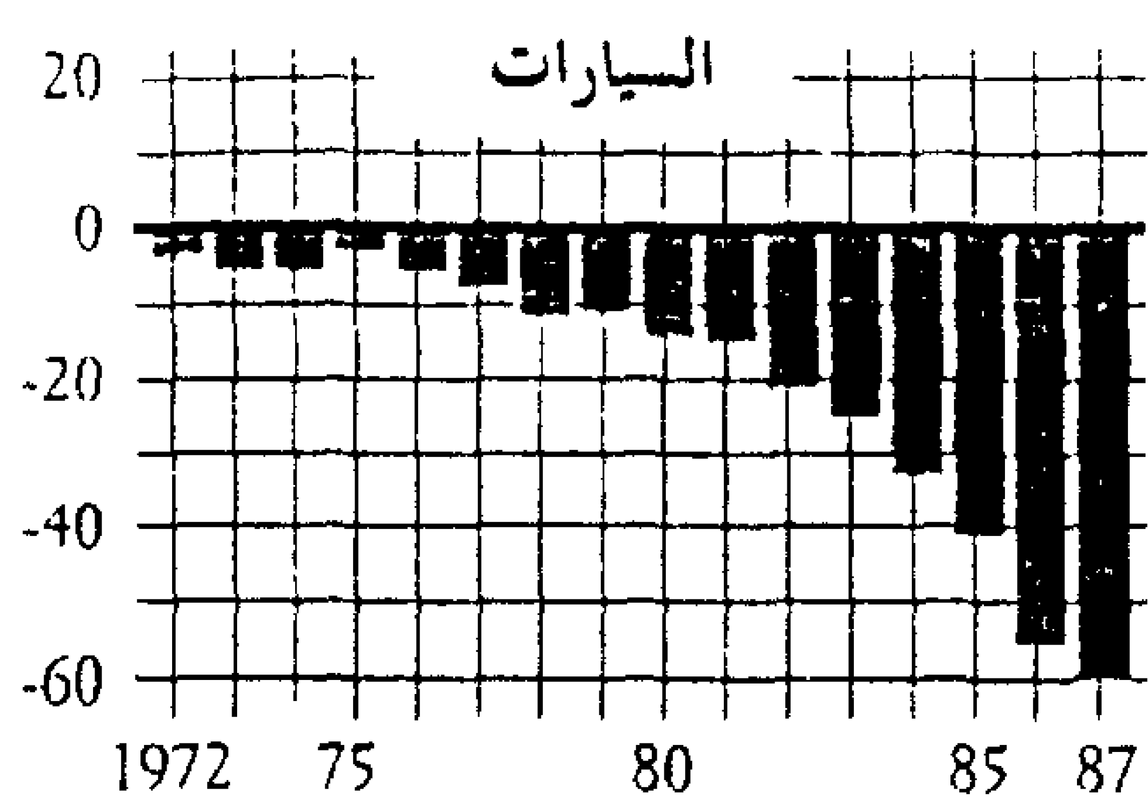
فيما لا تعتبر هذه الصورة صورة قاتمة لا يمكن إضاءتها ، زاد تقدم التنافس الأجنبي في صناعة بعد صناعة ، بكل وضوح ، عجز تجارة البضائع الأميركية . فكما يكشف الرسم البياني رقم (١٣) كان قطاعي صناعة الكيماويات وصناعة الطائرات التجارية ، فقط ، تنتج فائضاً تصديرياً في الثمانينات وذلك من أصل ثماني قطاعات صناعية .

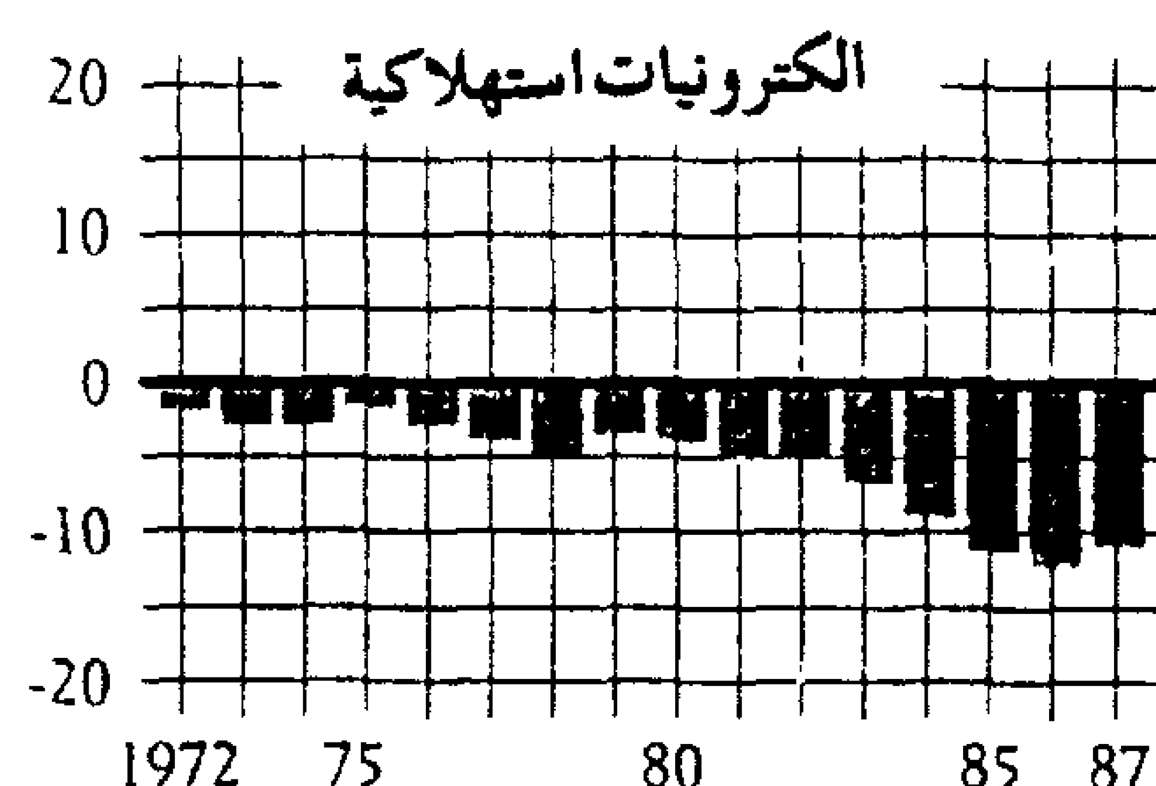
يندرج هذا العجز عبر مدى متنوع من الصناعات ، من المنتجات ذات القيمة المضافة المنخفضة بالنسبة للدخل الفردي مثل النسيج إلى البضائع التي تعتمد التكنولوجيا المتطورة مثل معدات الآلة المسيطر عليها بالكمبيوتر والسيارات الفاخرة . وهذا الأمر لا يعني أن الاقتصاد ينتقل ، عمداً ، من الانتاج المنخفض المستوى إلى قطاعات أكثر تعقيداً ، كما يقول البعض ، ولكنه اقتصاد يصارع للبقاء على كل مستوى .

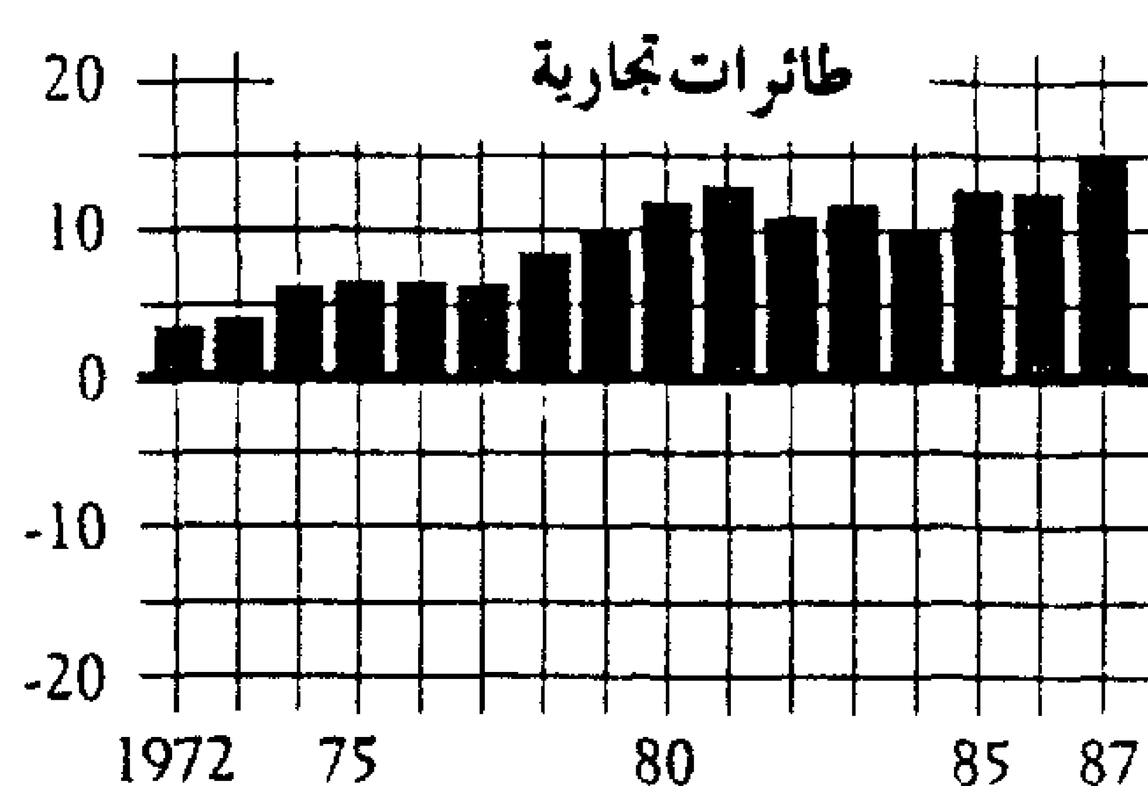
وليس من المستغرب ، بعد ذلك ، أن يكون النقاش حول «القدرة التنافسية» قد فشل في تحقيق الاجماع . فالنداءات من أجل الحماية التي تطالب بها الصناعات المتضررة أكثر من غيرها ، يعارضها أولئك الذين يخافون الرّد في أسواق التصدير والاقتصاديون الذين ينادون بمبدأ «دعه يعمل» الحر . والهجوم على الأجانب الذين يشترون الموجودات في أميركا . يقابله الذين يحاجّون بأن اليابانيين والأوروبيون يحضرون معهم الخبر . وفرص العمل ورأس مال الذي تحتاجه أميركا كثيراً . كما أن الحملات التي ترفع شعار «اشتروا البضائع الأميركية» يقاومها أولئك الذين يشعرون بأن على المستهلكين أن يكونوا أحراراً بشراء البضائع بغض النظر عن أصلها القومي . وتقوم مجموعات تشعر بأن الأعمال التي تقودها الحكومة غير كفؤة ومناقضة للتقاليد الأميركية بإدانة الدعوات لسياسة صناعية جديدة . ويدعي البعض أن سبب التدهور الاقتصادي النسبي سبب وحيد ، بينما يعطي آخرون أسباباً عديدة ، من الادارة الضعيفة إلى المستويات المنخفضة من الاستثمار ، ومن المهارات الفنية غير الكفؤة إلى القيود الحكومية الزائدة عن الحاجة . ويشبه هذا النقاش نقاشاً جرى في بريطانيا قبل قرن من الزمن ، عندما ظهرت حركة سمت نفسها حركة «الكفاية القومية» رداً على البرهان الواضح بأن قيادة بريطانيا الصناعية آخذة بالذهاب أدراج الرياح[30] .

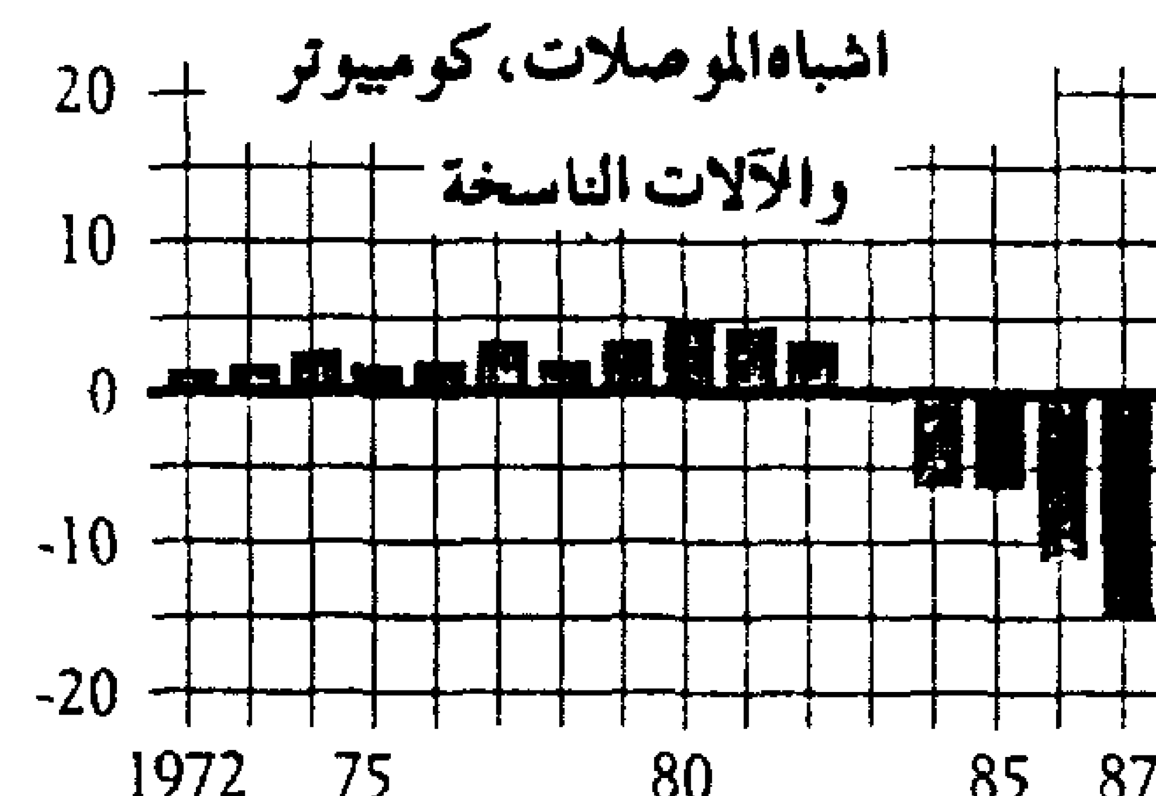
رسم بياني رقم (١٣) الميزان التجاري في ثماني صناعات أميركية

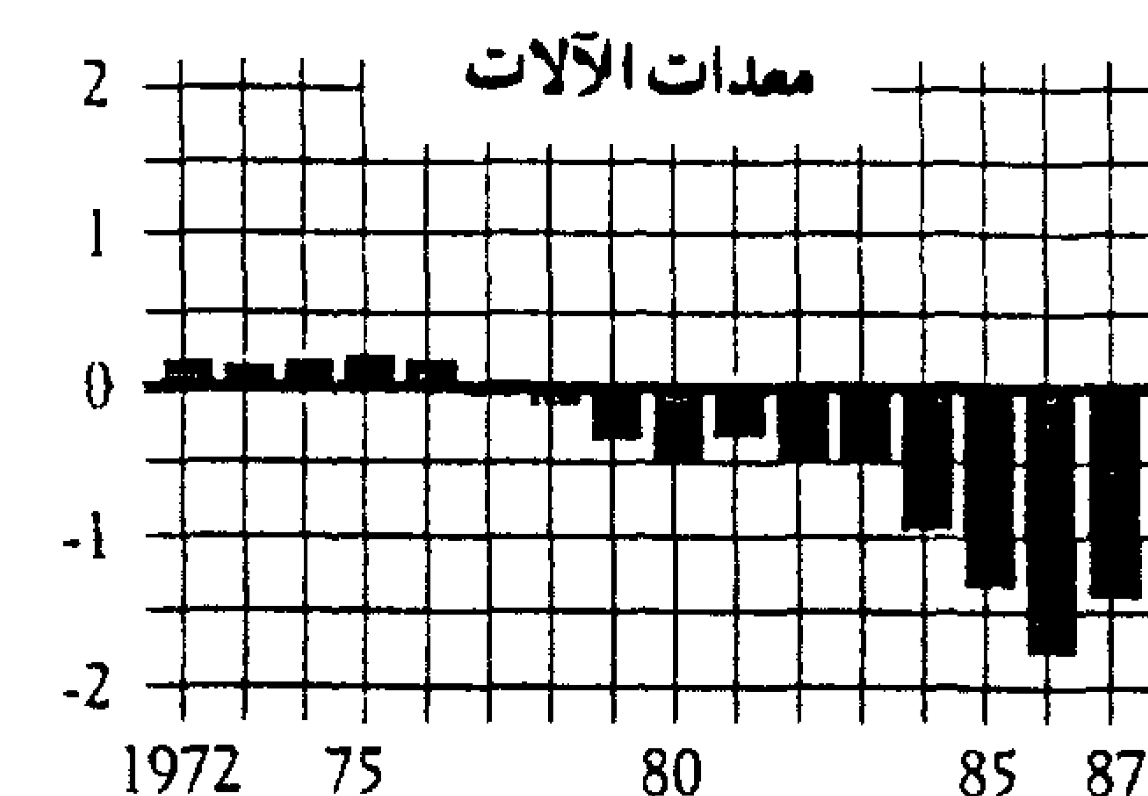


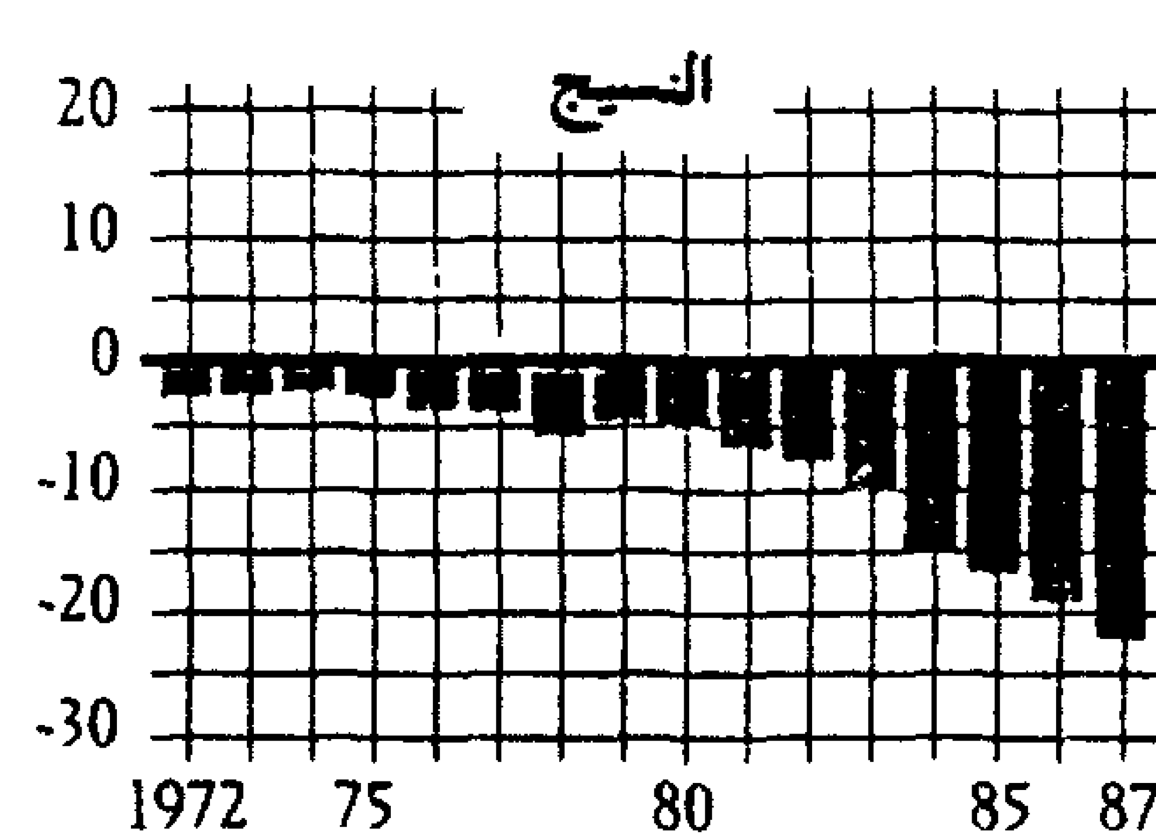



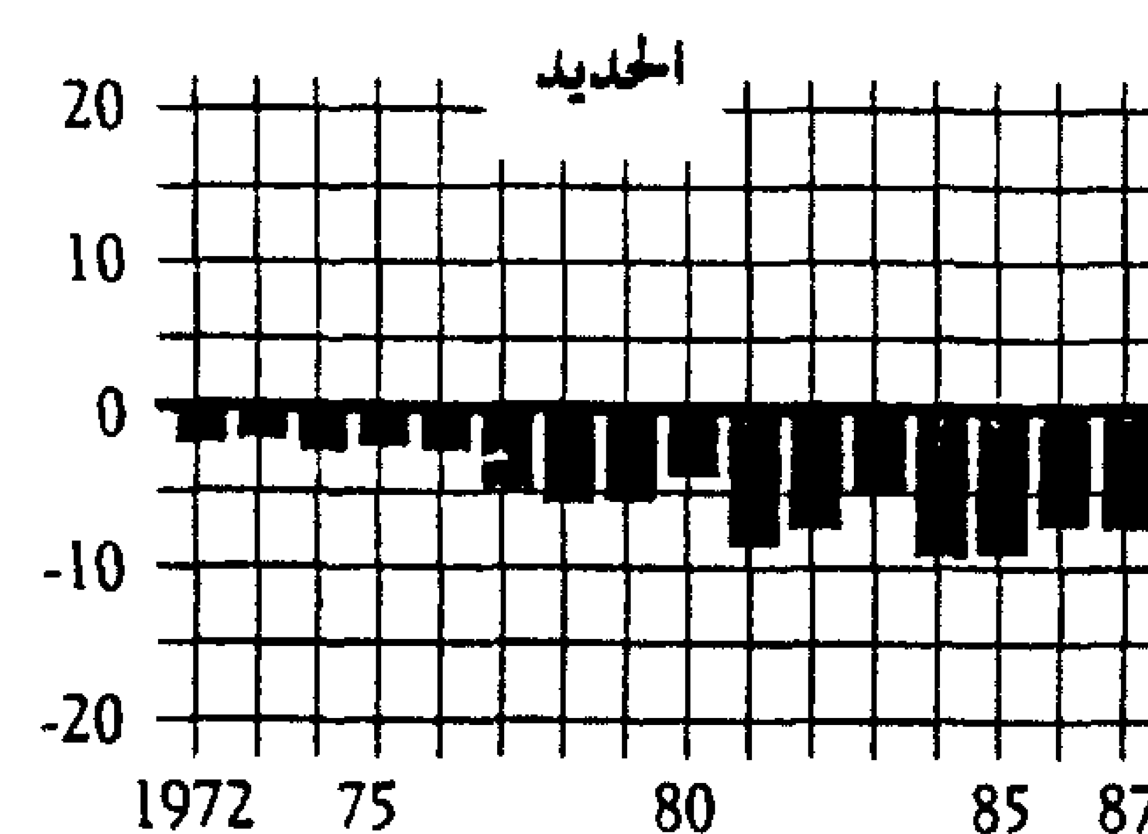



ويغذي الاهتمام الراهن بوضع اقتصاد الولايات المتحدة ، أيضاً ، عدم ارتياح واسع يتصل بعواقبه على الأمن القومي وعلى القوة الأميركية وعلى الموقع الأميركي في الشؤون الدولية . ويقال : ما الذي سيحدث إن احتكر الأجانب الصناعات التي تصنع المنتجات الاستراتيجية التي يحتاجها البنتاجون ، أو إن صنعت مادة عسكرية مهمة في الخارج فقط ؟ وماذا لو أن البلد أصبح معتمداً بشكل أكبر على الرأسمال الأجنبي – هل ستدفع يوما ما ثمناً سياسياً وبالمثل ثمناً مالياً لذلك الاعتماد ؟ وماذا لو تآكلت قاعدتها الصناعية بشكل أكبر بينما يستمر الانفاق العسكري أكثر بستة أو عشرة أضعاف من ذلك الانفاق في بلدان أخرى – فهل بدلاً عن «المخاطرة» بالقدرة على الانتشار العالمي تصل إلى ذلك الوضع فعلاً ؟(32) وماذا لو أن الاقتصاد نما بنصف نموه في اليابان أو المجموعة الأوروبية خلال العقد أو العقدين القادمين – فهل لن يستمر ميزان القوى الانتاجي بالانتقال إليهما* بحيث لا تعد الولايات المتحدة الدولة رقم واحد ؟ قد يبدو هذا الفهم بالياً لبعض الاقتصاديين – فحسب وجهة نظرهم فإنه «علامة تخلف» في عصر لم تعد فيه الدولة القومية مركزية واصبحت المسائل الأساسية فيه متعلقة بنوعية الحياة أكثر منها الموقع في النظام العالمي(33) لكن المرء يشك ، بسبب

---

* ج . زايسمان «قوة الولايات المتحدة – التجارة والتكنولوجيا» مجلة انترناشيونال أفيرز – مجلد ٦٧ رقم ١ (كانون ثاني – يناير) – ١٩٩١ – صفحة ٩٠ . يسجل زايمان التحولات التالية :

منتوج الولايات المتحدة كنسبة إلى منتوج عدة بلدان

| | ١٩٧٠ | ١٩٧٥ | ١٩٨٠ | ١٩٨٦ | ١٩٨٧ |
|---|---|---|---|---|---|
| اليابان | ٤٩٥ | ٣١٧ | ٢٥٤ | ٢١٤ | ١٨٨ |
| ألمانيا | ٥٤٧ | ٣٧١ | ٣٣٠ | ٤٦٩ | ٤٠١ |
| فرنسا | ٧٠٦ | ٤٦٢ | ٤٠٩ | ٥٧٦ | ٥٠٧ |
| المملكة المتحدة | ٨٢٠ | ٦٧٣ | ٥٠٢ | ٧٦٤ | ٦٤٩ |
| اليابان وفرنسا | ٢٩١ | ١٨٨ | ١٥٦ | ١٦٧ | ١٣٧ |
| اليابان والمانيا | ٢٦٠ | ١٧٣ | ١٤٤ | ١٤٧ | ١٢٨ |
| المجموعة الاوروبية | ١٥٨ | ١١٣ | ٩٣ | ١٣١ | ١٠٤ |
| المجموعة الاوروبية واليابان | ١١٣ | ٧٧ | ٦٤ | ٧٧ | ٦٧ |

وعلماً أن ارتفاع قيمة الدولار الذي لم يدم طويلاً سبب انتعاشاً معيناً لفترة ما ، لا يمكن للمرء أن يخطىء في مجمل الاتجاه – وسيكون الاتجاه أكثر وضوحاً لو أن الاحصائيات متوفرة حتى العام ١٩٩١ .

كل ذلك ، بأن تظل هذه المسائل قائمة إن تخلف بلد ما .

ما الذي يمكن للمرء استنتاجه من هذا الخلاف ؟ يقول المتفائلون بأن ما يحصل الآن في الولايات المتحدة يمكن فهمه بشكل كامل . ففي العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية شغلت الولايات المتحدة موقعاً شكلياً في الشؤون العالمية لأن قوى أخرى دمرّت بفعل ذلك الصراع ؛ وبعدما استردت هذه القوى عافيتها كان على نصيب الولايات المتحدة من الانتاج العالمي والصناعة والتكنولوجيا المتطورة والموجودات المالية وحتى القدرة العسكرية أن تتقلص . ومع ذلك تظل الولايات المتحدة أكثر الأمم أهمية في العالم اقتصادياً وعسكرياً وتأثيراً دبلوماسياً وثقافة سياسية ، علماً أن الحاجة لاصلاحات محلية تظل قائمة(34) . وقد كانت الصناعة الأميركية غير مستعدة لمواجهة كثافة المنافسة – ودفعت ثمنا لذلك – لكن منذ الثمانينات غدت هذه الصناعة أكثر نحافة وكياسة ، وارتفعت انتاجيتها ، وهي تتحرك الآن نحو تكنولوجيات ومنتجات جديدة بقوة لم يسبق لها مثيل ، بخاصة في مجال المستخدمين . أما المزايا التي يتمتع بها منافسون آخرون مثل اليابان فلن تدوم طويلاً . وسيتجاوز الاقتصاد الأميركي واقعه الراهن مع تخفيض معدل تبادل الدولار ومع التحسن المستمر في نوعية الصناعة الأميركية ، وسيكون نمو الاقتصاد طويلاً ، وسيتحول العجز إلى فائض ، وستتم الاجابة بقوة على الصعوبات المؤقتة .

أما بالنسبة للمتشائمين ، فإن مثل تلك العقلانية هي اشارة على أن العديد من الاميركيين قد فشلوا في فهم جدّية المشكلة . فليست المشكلة تدهور الاقتصاد النسبي خلال العقدين اللذين أعقبا عام ١٩٤٥ ، لأن ذلك التدهور هو النتيجة «الطبيعية» لإعادة بناء اقتصاديات أخرى ؛ وهذا التدهور دليل على أن الموقع الأميركي ، بالنسبة لأمم أخرى ، استمر بالتآكل منذ الستينات في مجالات التكنولوجيات الجديدة وبراءات الاختراع والصناعات المفتاحية والموجودات المالية وميزان الحساب الجاري والقوة الشرائية العالمية . وبدون شك ، سيكون أكثر المتشائمين سعداء بأن يثبت خطأهم ولا يحبون تلقيبهم بـ «الانهزاميين» أو بـ «المترددين» . لكنهم يظلون متشككين من أن الحجة الغامضة التي تقول بـ «خصوصية» أميركا أو «عبقريتها» أو «قدرتها على الرد على التحديات» وأنها ستسترد مكانتها ، بشكل ما ؛ ويرون في مثل هذا اللغو الفارغ مثيلاً للفخر العرقي الذي منع مجتمعات سابقة من الاعتراف بالتدهور والرد عليه . لذلك ، وفيما يكتبون عن المستقبل ، يتأثر المتشائمون بشعور من الماضي ، ويقلقون من

لا مبالاة القيادة بعمليات التغير التاريخي العالمي التي قد يضر الآفاق الأميركية على المدى الطويل(36) .

* * *

بينما يتركز معظم النقاش حول «التدهور والتجديد» الأميركي للاقتصاد ، يتم أيضاً نقاش فشل النظام التعليمي والنسيج الاجتماعي ورفاه الشعب وحتى ثقافته السياسية ، وذلك خوفاً من أن تكون أسباب عدم القدرة على التنافس أعمق من ؛ على سبيل المثال ، معدل إدخار غير كافٍ . وأكبر مثال على مثل هذا التفكير هو الافتراض بأن الشعب الأميركي قد سار ، بطريقة ما ، على الطريق الخطأ . وكما يعبر المعلق التلفزيوني جون تشانسلور عن ذلك ، فإن :

**«القوة موجودة ، لكنها مقوّضة بتشكيلة من الضعف – فألف جرح لا يمكننا شفاؤها . لقد أضعفنا أنفسنا بنفس الطريقة التي نمارس بها السياسة ، وندير أعمالنا، ونعلم أطفالنا ، ونعين فقراءنا ، ونعتني بكبارنا ، وندخر أموالنا ، ونحمي بيئتنا ، وندير حكومتنا»**(37) .

والنتيجة التي يصل إليها تشانسلور هي : من المطلوب كل أنواع التغيرات قبل أن تستطيع الولايات المتحدة العودة إلى حالها السابقة من الرفاه(38). ومع ذلك ، كيف سيكون الانتعاش القادم ، فأمر غير واضح ، حتى لو كان الرد الشعبي واسعاً .

وليست قائمة الأمراض ، بالنسبة لقارىء الصحف الأميركية اليومية ، إلاّ قائمة مرعبة : وعلى سبيل المثال ، لا تقدم صناعة الرعاية الصحيّة ، التي ضاعفت عدد موظفيها في الثمانينات ، مسيئة بذلك للوضع العام لانتاجية العمل ، والتي تستهلك حوالي ١٢٪ من الدخل القومي الاجمالي ، أي أكثر من ضعف ما يستهلكه الدفاع ، رعاية صحية شريفة للمواطنين . وفي الحقيقة ، يفتقد ٣٧ مليون مواطن اميركي التأمين الصحي ويعانون من أوضاع صحية سيئة بسبب ذلك . ولقد كان عدد الأشخاص الفقراء الذين يعانون مشاكل صحية ، من مثل الأطفال الذين يولدون وهم يحملون مرض السفلس أو الأيدز ، في نهاية الثمانينات ، في تصاعد مستمر ، بخاصة بين السود، حيث يعيش نصف الأطفال الذين تقل أعمارهم عن السادسة تحت حزام الفقر، ويعانون من مشاكل صحية كبيرة يفاقمها الفقر . وتحتل الولايات المتحدة الموقع الأخير بين البلدان الصناعية الأساسية في معدلات وفيات الأطفال ، وتوقع الحياة ، وزيادة الأطباء ، بسبب افتقادها نظاماً صحياً قومياً ، علماً أنها، ربما ، تقود العالم في عدد

السياسيين الذين يتحدثون عن «القيم العائلية»(39) . وفيما ارتفع معدل توقع الحياة لدى الرجال والنساء البيض (لقد ذهب معظم الارتفاع في الانفاق على الرعاية الصحيّة لأولئك الذين تجاوزت أعمارهم الخامسة والسبعين عاماً) فقد انخفض ذلك الانفاق بالنسبة للسود وبخاصة الرجال منهم*(40) . وبسبب هذا الانتشار الواسع للفقر ، أعلنت مؤسسة «أوكسفام أميركا» – المشهورة بتقديم مساعداتها للبلدان النامية – في عام ١٩٩١ بأنها ستركز أيضاً ، ولأول مرة ، على تقديم المساعدة في الولايات المتحدة نفسها .

إن عدم التكافؤ في الرعاية الصحية هذا يعكس بنية الثروة والدخل في أميركا المعاصرة ، حيث يحصل المدير ، في المتوسط ، على أكثر من تسعين ضعف راتب العامل الصناعي (كان المعدل اربعين ضعفاً في عام ١٩٨٠) لكن حيث يحصل ٣٠٪ من الأميركيين الأفارقة و ٢٠٪ من الأميركيين الاسبان على راتب أقل من الحظ الرسمي لحزام الفقر ، ويعيشون في الجيتوات . ومما يفاقم المشكلة كمية المخدرات التي يستهلكها الأميركيون ، فحسب أحد التقديرات تستهلك الولايات المتحدة ، التي يبلغ عدد سكانها ما بين ٤٪ إلى ٥٪ من سكان العالم ، ٥٠٪ من استهلاك الكوكائين العالمي . إن مثل هذا الادمان يعيق الرعاية الصحّية ليس للبالغين فحسب بل ولمن هم دون سن المراهقة أيضاً . ففي عام ١٩٨٩ وحده كان ما يقدر بـ ٣٧٥٫٠٠٠ من هؤلاء مدمنون ، أساساً ، على الكوكائين والهيروين(41) .

وتغذي المخدرات بدورها الجريمة التي يعتبر معدلها أكبر بكثير من أي معدل في العالم المتطور . وبفضل القوة السياسية لمؤسسة البنادق القومية تتاح الفرصة للأميركيين لحيازة الأسلحة القاتلة واستعمالها إلى درجة تدهش المراقبين في الخارج . ويقدر أن الأميركيين يمتلكون ٦٠ مليون مسدساً و ١٢٠ مليون بندقية متنوعة ، وهم يقتلون بعضهم البعض بمعدل يصل إلى ١٩٫٠٠٠ كل عام وأساساً بواسطة البنادق . وتبلغ معدلات جرائم القتل أربعة أو خمسة أضعاف مثيلاتها في اوروبا الغربية (تبلغ معدلات الاغتصاب سبعة أضعاف معدلاتها في اوروبا الغربية ، أما عمليات السرقة بالقوة فتبلغ من أربعة إلى عشرة أضعاف)(42) . ويقول الخبراء أن لهذا العنف جذوراً ثقافية ، ولا يمكن ، ببساطة ، رده إلى الفقر ؛ فمعدل الجريمة المميتة في نيويورك أعلى منه في كلكتا

* المثال الوحيد الآخر لهذا التدهور في معدل توقع الحياة في مجتمع متطور كان بين الذكور الروس . ويسأل المرء : أهي مجرد صدفه أن يحدث هذا الأمر في أكبر قوتين عظمتين عسكرياً ؟

الهندية . وفي سياتل الأميركية المزدهرة ، التي اعتبرت ، مؤخراً ، المدينة رقم واحد التي تحسن فيها الحياة يبلغ معدل الجريمة سبعة أضعاف مثيله في برمنجهام البريطانية(43). وليس سبب العنف ، أيضاً ، غياب جهود الشرطة أو غياب الروادع ؛ فحسب آخر الاحصائيات يقبع في السجون الأميركية أكثر من مليون سجين مدان ؛ وهذا الرقم يعادل نسبة أعلى من نسبته في جنوب أفريقيا أو الاتحاد السوفياتي السابق* . ويقبع في السجون الأميركية من السود ٣٠٠٠ شخص من أصل كل ١٠٠,٠٠٠ أسود ذكر ، بينما نجحت جنوب أفريقيا بالحفاظ على الأبارشيد من خلال سجن ٧٢٩ أسوداً ذكراً من أصل كل ١٠٠,٠٠٠ مواطن أسود(44) .

ولم يكن مضاعفة عدد الأشخاص الذين يقبعون خلف القضبان ، خلال الثمانينات ، فعالاً جداً في وقف تآكل نسيج المجتمع الأميركي ، وجزئياً بسبب صعوبة تطبيق الاصلاحات الاجتماعية الأساسية في مجتمع تحرري لا مركزي سياسياً(45) . فأي محاولة للتخلص من التشرد والفقر في أواسط المدن – وفي الجنوب الريفي – قد تكلف مبالغ طائلة ، وتحوّل المصادر من الأغنياء الذين يدلون بأصواتهم الانتخابية إلى الفقراء (الذين لا يصوتون) . فمنذ تأسيس (حزب بوسطن للشاي) لا يميل الأميركيون من الطبقة الوسطى لدفع الضرائب ، ولهم في ذلك بعض المبررات ، لأنهم على عكس الأوروبيين لا يستفيدون ، في المقابل ، من الفوائد التي تتمتع بها الطبقة الوسطى الأوروبية مثل التعليم الجامعي المجاني والرعاية الصحية والنشاطات الثقافية المدعومة وانظمة المواصلات الكفؤة ... وهكذا(46) . ولأنه يتم ، عادة ، معاقبة السياسيين ، الذين يدعون إلى رفع الضرائب ، في الانتخابات ، فإنهم غالباً ما يسعون للاستجابة إلى مطالب الجمهور المتجددة وتلبيتها من خلال الاقتراض وزيادة الدين العام وليس من خلال زيادة المداخيل ؛ وغالباً ما يتم الإدعاء بأن الأموال غير متوفرة لتحقيق الاصلاحات الاجتماعية والصحيّة مهما كانت هذه الاصلاحات مرغوبة . (بما كان من الممكن توفير هذه الأموال لو أن الانتاج والنمو يرتفعان ، ولكن عندما لا يكونان كذلك ، تصبح التغيرات في أولويات الانفاق جزءاً من لعبة تلك المجموعات التي تتضرر مصالحها بسبب ذلك الانفاق .

---

* تسجن الولايات المتحدة المجرمين بمعدل ٤٢٦ لكل ١٠٠,٠٠٠ مواطن . يبلغ المعدل في استراليا ٧٢ وفي هولندا ٤٠ فقط . كان المعدل في الاتحاد السوفياتي ٢٦٨ . ويعتبر نصف المساجين الأميركيين من السود الذين تبلغ نسبتهم إلى عدد السكان الاجمالي ١٢٪ .

لكن الأميركيين كانوا مستعدين ، دائماً ، للاستثمار بكثافة في التعليم . ففي العام ١٩٨٩ أنفق أكثر من ٣٥٠ بليون دولار على التعليم العام والخاص ، وذلك لتعليم ٤٥ مليون طالب سجلوا أنفسهم في المدارس الابتدائية والثانوية ، وبالمثل لدعم حوالي ١٣ مليون طالب كلية وجامعي . ولا يوجد بلد في العالم ، إلاّ سويسرا ، تخصص من الأموال ، بالنسبة لكل طالب ، أكثر ما تخصصه الولايات المتحدة ؛ ونسبياً ، تكرس الولايات المتحدة ٦٫٨٪ من دخلها القومي الاجمالي للتعليم ؛ وهذه النسبة تعادل ما يكرس في كندا أو هولندا ، وأكثر من نصيب التعليم من الدخل القومي الاجمالي في اليابان أو فرنسا أو ألمانيا(48) .

وتستطيع الولايات المتحدة الادعاء ، ولها في ذلك ما يبرر ادعاءها ، بأنها تمتلك أفضل نظام للتعليم العالي في العالم . فبعيداً عن العديد من كليات الفنون الليبرالية الرائعة ، تدعم الحكومة أنظمة التعليم العام التي تضم عدداً مذهلاً من الطلبة . وفوق كل شيء ، تمتلك الولايات المتحدة أكثر جامعات البحث والمعاهد العلمية تنوعاً في العالم ، حيث يجند المدرسين لها من مختلف انحاء العالم ، محققة بذلك اعترافاً عالمياً واسعاً (مثل الحصول على جوائز نوبل) وحيث يتم اجتذاب الطلبة من العديد من البلدان . ولا يعادل المستوى الثقافي لجامعات مثل هارفرد و ييل وستانفورد – بمخصصاتها المالية التي تبلغ البلايين من الدولارات – إلاّ انجازاتها نفسها وشهرتها العالمية . ومن هذه الجامعات تتخرج سنوياً كتائب من العلماء والموظفين المبدعين الذين يعتمد عليهم الاقتصاد الأميركي .

ومع ذلك ، وبعيداً عن التعليم العالي ، ليست الصورة جميلة . إذ يقلق العديد من الأميركيين من الدلائل المتزايدة على أن المستوى «العام» للتعليم العام في المدارس التي تدرس الطلبة ممن تقل أعمارهم عن ثمانية عشر عاماً هو مستوى متوسط نسبياً . فمنذ بداية الستينات انخفضت نتائج اختبارات الذكاء المدرسية بشكل كبير . وعلى الرغم من الفرص التي يمنحها نظام التعليم العام المجاني يترك الطلبة المدارس العامة بأعداد كبيرة ؛ ففي كل عام يترك المدارس الثانوية ما بين ٦٠٠٫٠٠٠ إلى ٧٠٠٫٠٠٠ طالب ؛ ويشكل هذا الرقم خمس مجموع كل الطلبة الثانويين (وقريباً من نصف عدد طلبة المدارس الثانوية في أواسط المدن)(49) . أكثر من ذلك ، وعلماً أن احصاء عام ١٩٨٠ في الولايات المتحدة قد أقرّ ، ربما بشكل طموح وربما بشكل مجافٍ للحقيقة، بأن نسبة المتعلمين تصل ، تقريباً ، إلى ١٠٠٪ تدعي دراسات متنوعة أن ملايين

الأمير كيين – يتراوح العدد ما بين ٢٣ إلى ٨٤ (!) مليوناً – هم عملياً أميين ؛ وحسب إحدى الدراسات لا يستطيع ٢٥ مليوناً من البالغين القراءة بشكل جيد ليفهموا تحذيراً على زجاجة دواء ، كما أن ٢٢٪ من البالغين غير قادرين على عنونة رسالة بشكل دقيق(50) .

كيف يمكن مقارنة هذا الوضع دولياً ؟ في اختبار علمي معياري جرى مؤخراً على طلبة الصف التاسع من سبعة عشر بلداً ، أنهى الطلبة الاميركيون الاختبار بعد طلبة اليابان وجنوب كوريا وكل بلدان اوروبا الغربية ، ولم يتقدموا إلاّ على طلبة هونغ كونغ والفلبين . وفي اختبار للدقة في الرياضيات جرى في عام ١٩٨٨ كان طلاب الصف الثامن الأميركيين أقرب إلى الأسفل . وتكشف اختبارات أخرى أن ترتيب الأمير كيين يسوء أكثر عندما يكبر الأطفال ؛ ومن السخرية بمكان أن يشعر ثلثا التلاميذ الثانويين بأنهم «جيدون» في الرياضيات ، بينما شعر أقل من ربع طلبة جنوب كوريا بنفس الشعور ، علماً أنهم حققوا ، بالفعل ، نتائج أعلى(51) . ولا يدرس إلاّ ١٥٪ فقط من طلبة المدارس الثانوية لغة أجنبية ، ولا يستمر في دراسة هذه اللغة لأكثر من عامين سوى قلة تبلغ ٢٪(52) .

وكشفت استطلاعات لمعرفة متوسط المعرفة الأساسية بالتاريخ لطلبة المدارس الثانوية جهلاً كبيراً بالتاريخ (وعلى سبيل المثال لم يعرفوا ما تعنيه حركة الاصلاح الديني في القرن السادس عشر) . ولا يطغى على هذا الجهل إلاّ أميّة الطلبة الاميركيين بالجغرافيا ، فواحد من كل سبعة بالغين أميركيين لم يستطع تحديد موقع بلده على خارطة العالم ، ولم يستطع ٧٥٪ تحديد موقع الخليج الفارسي علماً أن العديد منهم فضل في نهاية الثمانينات إرسال القوات الأميركية إلى تلك المنطقة(53) . ولقد لاحظت اللجنة القومية للتعليم الممتاز في تقريرها الممتاز للعام ١٩٨٣ المعنون (أمة في خطر) أنه «إذا حاولت قوة أجنبية غير صديقة فرض نظام التعليم المتوسط القائم اليوم في الولايات المتحدة ، فلربما نظرنا إلى ذلك العمل كعمل من أعمال الحرب»(54) .

على الرغم من أن كثيراً من الدراسات قد كرست لدراسة هذه المشكلة ، فإن جذر المسألة ليس واضحاً بعد . ويحذر بعض الخبراء من الوصول إلى استنتاجات قاسية من تدهور نتائج الطلبة الأميركيين في اختبارات الذكاء والاختبارات الدولية ، مذكرين أن الولايات المتحدة تعلم الآن عدداً أكبر من سكانها ولمدة أطول مما كانت عليه الحال قبل أربعين عاماً ؛ وبنفس المعنى قد يكون من السخف مقارنة تعليم طالب ثانوي

أميركي متوسط بتعليم طالب في نظام نخبوي آخر في العالم(55) . وقد يكون من غير المرشد ، أيضاً ، مقارنة المعايير التعليمية لمجتمع يصهر الشعوب في بوتقته بتلك المعايير السائدة في بلدان أكثر استقراراً ديمغرافياً وأكثر انسجاماً عرقياً مثل سويسرا أو اليابان .

ما هو أكثر واقعية أن يلاحظ المرء أنه على الرغم من أن أميركا تنفق مبالغ طائلة على التعليم بشكل عام ، تذهب نسبة ٤٠٪ من تلك الأموال إلى التعليم العالي (الأمر الذي يوضح كون الجامعات الأميركية من أفضل جامعات العالم) بينما يذهب نصيب أقل إلى مناحي أخرى من التعليم*(56) . ومرة أخرى يذهب التلاميذ الاميركيون إلى المدارس ليقضوا فيها الأقل من أيام السنة (عادة ما بين ١٧٥ – ١٨٠ يوماً) عكس بلدان أوروبا الغربية حيث يقضي التلميذ (أكثر من ٢٠٠) يوماً ، واليابان (اكثر من ٢٢٠ يوماً) . وإذا كان الطالب الذي بلغ من العمر ١٨ عاماً في اليابان أو جنوب كوريا يكون قد قضى في المدارس ، إجمالاً ، ثلاث أو أربع سنوات أكثر من الطالب الأميركي ، أفمن المستغرب أن يعرف من الجبر والفيزياء أكثر مما يعرفه الطالب الأميركي(57) ؟ وأخيراً ، فيما أن الولايات المتحدة واحدة من القلائل من المجتمعات المتطورة التي تفتقد المعايير التعليمية القومية والامتحانات التقيمية القومية – حسبما شعر به تقرير لمجلس البحث القومي فإن السبب الرئيسي لذلك هو «أن النظام التعليمي من أعلى إلى أسفل ، قد ضربنا على أيدينا»(58) – وإن أي اقتراح بنسخ نظام الديمقراطيات الأخرى تتم مقاومته في مجالس ادارات المدارس وسلطات التعليم واتحادات المعلمين وكل من يؤيد تقاليد البلاد التعليمية اللامركزية .

بالنسبة لخبراء آخرين ، تعتبر التبدلات التقنية أقل أهمية من الثقافة الاجتماعية التي يجب على التعليم الأميركي العمل في اطارها . ويقول بعض النقاد أن اظهار الحنين الدائم لما كان يعتبر زمناً أفضل – حيث يفترض أن الطلبة كانوا يدرسون بشكل جاد ويحققون درجات أعلى – يعني «ان الأزمة ليست في المدارس بل فينا أنفسنا ، فالمجتمع الذي بنيناه أعطانا تعليماً نستحقه»(59) . إن «تتفيه» الثقافة الأميركية بما يعنيه ذلك من إرضاء المستهلك والثقافة الشعبية ، وافلام الكرتون والضوضاء والألوان والترفيه ، يصور كجرح ذاتي . ومن الواضح أن الطفل الأميركي يكون قبل دخوله

* تنفق الولايات المتحدة ١ر٤٪ من دخلها القومي الاجمالي على التعليم الابتدائي والثانوي متخلفة بذلك عن سويسرا (٨ر٥٪) واليابان (٨ر٤٪) وألمانيا (٦ر ٤٪) وعن معظم الدول الصناعية الأخرى .

المدرسة قد شاهد ٥٠٠٠ ساعة تلفزيونية ، ومع تخرجه من المدرسة يصل ذلك الرقم إلى ٢٠٫٠٠٠ ساعة تقريباً . ولا يساعد تفكك العائلة ثقافة الشباب المناهضة للفكر ، التي تستمر الآن من خلال الافتتان بالرياضة والمسلسلات التلفزيونية الطويلة ، وبخاصة بين الأميركيين الأفارقة ، حيث يفتقد هؤلاء دور الأم للتغلب على مشاكلهم ؛ كما لا يساعد على ذلك عمل الاناث بأعداد كبيرة (عكس الوضع في شرق آسيا) بحيث يختفي دور الأم ، كمربية أولى ، من البيت معظم اليوم . وبعيداً عن مجموعات معينة تؤكد كثيراً على قيمة التعليم (اليهود والأميركيون الآسيويون) يقال أن الطفل الأميركي المتوسط يحصل على ثقافة ضحلة تبثها صناعة الترفيه وليس المعايير الأخلاقية والانضباط وحب الاستطلاع الفكري الذي يؤهل الشخص للتعليم . ومن هنا ، فإن الطلب الى المدارس ، وبخاصة في المدن المزدحمة ، بمعالجة هذه الأزمة الاجتماعية الثقافية يعني طلب ما لا تستطيعه .

وفيما قد يعتقد قارىء متفتح أن هذه الصورة القاتمة مبالغ فيها – فهل تخلو أنظمة التعليم في بلدان أخرى من المشاكل ؟ – فإن الحقيقة الأساسية عن تلك الصورة هي أنها تؤثر على النقاش الدائر حول المستقبل . فإذا كان الأميركي المتوسط فقير التعليم ، أفلا يعني ذلك ، أيضاً ، تتفيهاً للحملات الانتخابية التي ترفع شعاراً مثل شعار: «اقرأوا شفاهي» أو شعار : «ساعدوني على صنع أيامي» أو شعار «صباح أميركي» ؟ وهل يؤدي نظام مدرسي غير كافٍ إلى تآكل أي حوار ديمقراطي معقول في تلفزيون يسعى إلى الأجوبة السريعة ؟ وهل هذا هو السبب الذي يجعل الأقل والأقل من المواطنين يدلون بأصواتهم الانتخابية ؟(61) واذا كان الأميركي المتوسط يتمتع بالقليل من القدر بالثقافات الأجنبية ، ولا يستطيع تحديد موقع الخليج الفارسي على خارطة ، فكيف يمكن لهذا الشخص تفهم مسائل التدخل العسكري في الخارج أو فهم الحاجة إلى زيادة مساعدات التنمية ، أو أن يعرف أي شيء عن التغيرات العالمية ؟ ثم هل يجب ترك مثل هذه المعرفة إلى أقلية (لنقل ١٥٪ من السكان كما كانت الحال أيام الآباء المؤسسين) تتشكل من عائلات الطبقة المحترمة التي يذهب اعضاؤها إلى المدارس والكليات الجيدة ، والتي سار مستوى معيشتها ومدى سفرها إلى الخارج وقدرتها على التعامل مع الاقتصاد الدولي ، بشكل جيد خلال الثمانينات ؟(62) .

على الرغم من هذه الميول المقلقة يؤكد العديد من المعلقين على الملامح العديدة لمجتمعهم المتعدد والمتنوع . فلا يزال الاقتصاد الأميركي أكبر اقتصاد في العالم (إلا اذا

اعتبر أحد المجموعة الأوروبية ككل) . وتجذب أميركا ملايين المهاجرين كل عام ، كما تغري الملايين ممن لا يستطيعون الهجرة . وتنتشر الثقافة الشعبية الأميركية حول العالم ، وتسيطر اللغة [الأميركية] على الأعمال والعلوم ووسائل الترفيه . ولقد ألهم الالتزام الأميركي بالحرية والديمقراطية الشعوب المضطهدة في كل مكان من الصين إلى تشيلوسلوفاكيا . والولايات المتحدة مثال النظام الرأسمالي الذي تحدّاه أعداؤه وخسروا التحدي . وتتطلع كل العيون إلى واشنطن ، لقوتها العسكرية ونفوذها الدبلوماسي ، بخاصة عندما تحصل أزمة دولية . وحسب المتفائلين يحب على الأميركيين الاحتفاء بانتصاراتهم وثقافتهم وأيديولوجيتهم وطريقة حياتهم «وتجربتهم القومية النبيلة ... الأكثر جذباً لشعوب العالم في زماننا»(63) . وقد يعترف حتى أكثر «الاحيائيين» بالحاجة إلى الاصلاحات المحلية ، لكنهم يحاججون بأن الخطر الأساسي هو أن الأميركيين يعتقدون بأن بلدهم فقير وعاجز فيما هو في الحقيقة غني وقوي . ويقول هؤلاء : لو أن بإمكان الولايات المتحدة أن تهز – ببساطة – مزاجها الراهن وأن تقوم بتعديلات معينة ، فستكون الأمة القائدة الأولى في القرن الحادي والعشرين ، مثلما كانت خلال الخمسين عاماً الماضية(64) .

على الرغم من مثل هذا التفاؤل ، يظل سائداً غضب واسع . فعندما يعترض كاتب عامود صحفي محافظ مثل جورج ويل على مستويات الفقر والجريمة عبر الأمة ويلاحظ «شعوراً متنام مزعج من الوحشية والاهتمامات الثانوية يزداد باستمرار في أميركا»(65) ، فمن الواضح أن النقاش حول مستقبل البلاد ليس بعد الآن نقاشاً بين اليمين واليسار ، كما كانت الحال في سنوات الحرب الفيتنامية ، لكنه نقاش يشمل كل الاحزاب التقليدية والخطوط الآيديولوجية(66) . فالنقاشات حول « السياسة الصناعية» أو إصلاح المدارس أو الحماية الاقتصادية عنت وجود تجمعات داخلية جديدة وتحالفات جديدة ، هي بطريقتها الخاصة نوعاً من المناظر المحلي لشكل السياسات الدولية المتغيرة وغير المطمئنة . ومجرد الحقيقة القائلة بأنه مع نهاية الثمانينات بدأ المزيد من الأميركيين يؤمنون بأن التحدي الياباني الاقتصادي يشكل خطراً كبيراً عليهم أكثر من التحدي العسكري السوفياتي ، أثار حتماً نقاشاً حول الانفاق وحول أولويات السياسة يختلف عن ذلك النقاش الذي ثار في سنوات حكم نيكسون .

كل هذه الأمور تضع الولايات المتحدة أمام معضلة . فبعيداً عن قلة من المتفائلين المتمسكين بعناد بمعتقداتهم مثل جورج جلدر وبن واتنسبرج الذين يؤمنون بأن البلاد

تتحرك صعوداً بدون عناء ، تظهر استطلاعات الرأي العام أن معظم المواطنين يشعرون بأن الأمور تسوء — في النسيج الاجتماعي والعلاقات العرقية والتعليم العام والأداء الاقتصادي وأوضاع العائلة الأميركية المتوسطة — وأن الاوضاع ستسوء أكثر أمام أطفالهم وأحفادهم . ولقد أدى هذا الشعور إلى المطالبة بالتغيير ، فالبعض يريد تغيير النظام الضريبي ، ويريد آخرون تجديد المدارس ، وغيرهم يريد تبديلاً في قواعد الرعاية الصحية ، أو تغييراً في السياسة الصناعية ، أو هجوماً شاملاً على الفقراء أو على الجريمة ؛ ويريد العديد من الأميركيين كل ما ورد أعلاه . لكن ، بما أن معظم الاصلاحات تتطلب تحولاً في استخدام المصادر ، وبما أن بعضها سيعني تغييراً في أسلوب الحياة (سنة دراسية أطول ، على سبيل المثال ، أو ضرائب أعلى على الطاقة) يثير كل اصلاح مفرد معارضة .

وليست الاصلاحات التي تتحدى الترتيبات القائمة سهلة التحقيق في ديمقراطية؛ لكن البنية الأميركية السياسية ، بالخصوص ، توفر أكثر الفرص روعة لتحقيق التغيير. فالفصل الدستوري للسلطات يعني أن الرئيس يفتقد السلطة التي يمتلكها ، لنقل ، رئيس الوزراء البريطاني أو مجلس الوزراء البريطاني لدفع التشريعات بسهولة وسرعة . فغياب الانضباط الحزبي النسبي يجعل من كل عضو كونجرس عضواً مستقلاً ، لكن ثمن الحملات الانتخابية غير المحدد يجعل ذلك العضو ، أيضاً ، معتمداً في تمويله على المؤيدين وجماعات المصالح (لجان العمل السياسية) كما يجعلهم حساسين جداً لأي تهديد من جماعة ضغط قويّة — التحالف المؤيد لإسرائيل ، اتحاد البنادق الأميركي ، الحركات المؤيدة أو المناهضة للاجهاض ، الجمعيات المؤيدة للمتقاعدين الأميركيين — تقوم بحملة ضد أي عضو كونجرس إن أثارتها سياساته أو سياساتها . وكنتيجة لذلك ، غالباً ما تضيع أية جهود لتقليص عجز الموازنة ، أو لتقليل تكاليف نظام الرعاية الصحيّة ، أو لتقييد مبيعات السلاح ، في «دهاليز» السياسة في واشنطن(67) . إن نظاماً سياسياً مجزءاً ، يتعايش مع ثقافة اجتماعية تؤكد على أن «لكل شخص الحق في فعل ما يريد» ليس المكان المثالي لدفع الاصلاحات إلى الأمام . إن مجرد طرح فكرة اصلاح أو إعادة اعداد المجتمع الأميركي لجعله أكثر قدرة على المنافسة هو بحد ذاته تناقض مع أخلاقيات مبدأ «دعه يعمل» الحر .

ويبدو أن العديد من المواطنين مستعدون ، بسبب هذا المأزق ، إلى تقبل تغيرات مثيرة ، كما يمكن ملاحظة ذلك من تنامي الدعم لروس بيرو وسياساته الشعبوية في

انتخابات صيف العام ١٩٩٢ . ويدعو نقاد آخرون إلى نوع من العلاج الطبيعي المسمى بالصدمة القومية . فحسب كلمات جون تشانسلور فإن «ما تحتاجه البلاد نوع من معركة بيرل هاربور سلمية لتهزها ، ولتجعل الأميركيين واعين بالمشكلة التي تحيط بهم، فترفع من طاقاتهم واستعدادهم للعمل»(68) . فوق ذلك ، ومع أنه يتم الادعاء ، غالباً ، بأن الولايات المتحدة في «حرب» تجارية مع بلدان خصمة ، فإن التشبيه العسكري هذا غير مقنع ، لأن الفرد الأميركي يستفيد من بيع الأشياء إلى اليابان ، ومن شراء منتجات ذلك البلد ومن استقبال رأسماله . وفي أية حال ، مهما كان المرء يعتقد في الشيء الذي «حصل خطأ» في أميركا ، فإن التدهور كان عملية مستمرة مختلفة كلياً عن الهجوم الدراماتيكي [الياباني الجوي] على ميناء بيرل هاربور [الأميركي اثناء الحرب العالمية الثانية] . ويجد المرء نفسه مجبراً ، أيضاً ، على التساؤل فيما إذا كانت الظروف التي تحيط بأزمة قومية أساسية – أحد الأمثلة على هذه الأزمة انهيار بنكي أو انهيار البورصة – ستؤدي حقاً إلى اصلاحات بنيوية جريئة في التعليم العام والفقر في المدن المزدحمة ومستوى الاستثمار في الأبحاث والتطوير .

* * *

كيف سيتفاعل المجتمع الأميركي ، في وضعه الحالي ، مع قوى التغيير العالمي الموصوفة في الجزء الأول من هذا الكتاب ؟ وما مدى استعداد الولايات المتحدة للقرن الحادي والعشرين ؟

من الواضح أن الولايات المتحدة ستتأثر ، بطرق عديدة ، بالاتجاهات الديمغرافية. فبينما يتوقع أن يزداد عدد سكانها ، بثبات ، خلال العقود القليلة القادمة* ، ستحدث تغيرات هامة في إطار أولئك السكان . وعلى سبيل المثال ، سيكون في الولايات المتحدة عدداً أكبر من كبار السن مع مطلع القرن الحادي والعشرين . فبينما كان يوجد في العام ١٩٩٠ (٦ر١٦) مليون شخص أعمارهم فوق سن الخامسة والستين ، تضاعف الرقم ، عملياً ، إلى حوالي ٣١ مليون شخص مع العام ١٩٩٠ ؛ وبعد ارتفاع بطيء خلال العقد أو العقدين القادمين ، من المتوقع أن يقفز الرقم إلى ٥٢ مليون في عام ٢٠٢٠ وإلى ٥ر٦٥ مليون في عام ٢٠٣٠ – وعند هذا الزمن سيكون عدد كبار

* حسب كتاب (المصادر العالمية) سيرتفع عدد سكان أميركا من ٢٤٩ مليون نسمه في عام ١٩٩٠ إلى ٣٠١ مليون في عام ٢٠٢٥ . وبالطبع ، يعتمد الكثير من هذا التطور على العدد السنوي للمهاجرين الشرعيين وغير الشرعيين خلال الثلاثين عاماً القادمة .

السن أكثر من عدد الأطفال(69) . وسيزداد ، أكثر من غيرهم ، عدد الأشخاص الذين تتجاوز أعمارهم الخامسة والسبعين عاماً ، وحتى فوق الخامسة والثمانين عاماً ؛ وهذه فئة من العمر تكلف الرعاية الصحية للفرد منها ، بالمقارنة مع فئات غيرها ، مبالغ طائلة أكثر من غيرها . ويعني هذا الأمر ليس فقط قوة سياسية مؤثرة لمنظمات المتقاعدين فحسب ، بل أيضاً مزيداً من تحوّل المصادر سيذهب إلى رعاية الكبار* – وهذه مصادر يمكن أن توضف ، على الأقل اقتصادياً ، لمنع فقر الأطفال أو لتحسين البنية التحتية(70). ومع ذلك ، ستكون النتيجة الأكثر جدّية ، على المدى الطويل ، هي نضوب أموال الضمان الاجتماعي ، التي لا تزال حاضراً تتمتع بفائض يخفي العجز الفدرالي ، الأمر الذي سيسبب أزمة ليست في مجال الصحة للأميركي المتوسط من كبار السن فحسب ، بل وفي النظام المالي أيضاً . ويكون ، إذن ، على السياسيين المسؤولين الذين يواجهون عجزاً فدرالياً فاقمته الخسائر في الضمان الاجتماعي أن يقدموا على خيارات غير سارة بتخفيض مخصصات الضمان الاجتماعي أو اشكال أخرى من الانفاق الفدرالي ، أو زيادة الضرائب بشكل كبير على الفئة الصغيرة من «المنتجين» الأميركيين الذين سيكون عليهم دفع تكاليف رعاية الأعداد المتزايدة ممن تتجاوز اعمارهم الخامسة والستين عاماً . أما البديل الآخر الوحيد فسيكون المخاطرة بعجز فدرالي كبير متنوع وعدم الاستقرار المالي .

في نفس الوقت ، يتغير ، أيضاً ، التركيب العرقي للولايات المتحدة . وعلماً أنه يمكن تعديل التوقعات – فقد مالت توقعات سابقة عن المستقبل السكاني للولايات المتحدة إلى أن تكون غير دقيقة – إلاّ أن علماء السكان واثقون بأن عدد الشرائح البيضاء القوقازية سيستمر بالتقلص . ويعود هذا التقلص ، جزئياً ، إلى توقع هجرة كبيرة في المستقبل ، سواء أكانت هجرة شرعية أو غير شرعية ، وأساساً من أميركا اللاتينية وآسيا ؛ وفيما تتدفق العائلات « التي لا تملك» إلى المجتمعات «التي تملك» يتم النظر إلى أميركا كأفضل وأكثر البلاد جذباً للعديد من المهاجرين . والسبب الآخر لهذا التغير الديمغرافي معدلات الولادة المتفاوتة بين البيض ومعظم المجموعات العرقية غير البيضاء ، التي لها أسباب اجتماعية – اقتصادية ، والتي تتأثر بالدور الجنسي للمرأة

* في عام ١٩٨٧ «أنفق الكونجرس ١٠٠١٠ دولار لكل فرد على الكبار ، وانفق ٨٥٤ دولار لكل فرد على الأطفال» ر. د. لام – «مرة أخرى يغلب عمر الشباب» – نيويورك تايمز ١٩٩٠ – ص إي ١٩ .

ومستوى التعليم . وبالنتيجة يشير بعض علماد السكان إلى أن أميركا ستصبح «بنيّة» البشرة مع العام ٢٠٥٠ وسيصبح القوقازيون أقليّة(71) .

ويتوقع خبراء آخرين أن هذا التحول سيكون أقل سرعة لأن المهاجرين والأقليات سيتوائمون ، مع الزمن ، مع الأنماط البيضاء لإعادة انتاج النسل(72) وعلى الرغم من ذلك ، سيكون لهذه التوجهات ، بأن تصبح أميركا «رمادية» أو «بنيّة» البشرة، نتائج دائمة . ويقلق بعض الكتاب من أن ولايات متحدة كبيرة السن سيصيبها الركود الاقتصادي ، ويدعون إلى زيادة الهجرة ، مذكرين القراء بأن الموجات المتعاقبة من المهاجرين ساعدت على صعود نجم البلاد في الماضي ؛ ويصاحب هذه الحجّة ، عادة ، تشخيص مظلم لآفاق تطور أوروبا واليابان ، على المدى الطويل ، بسبب معاناتها من التدهور الديمغرافي ومنعها ، رغم ذلك ، أي قادمين جدد من دخول البلد . ويشير آخرون ، بصعوبة ، إلى الحقيقة القائلة بأن معظم المهاجرين الجدد إلى أميركا يتمتعون بمهارات وتعليم منخفض نسبياً ويتجمعون في المدن المزدحمة ، والقليل منهم يساعد على تعويض تدهور عدد السكان في مدن السهول الكبرى ، ويفرضون طلبات إضافية على الخدمات الاجتماعية والتعليمية للأجزاء الأفقر من البنية الإدارية الأميركية . ويتوقع الديموغرافيون أن ما يقرب ، ربما ، من ١٥ مليون مهاجر سيصلون كل عقد خلال الثلاثين عاماً القادمة ، وترتفع الأصوات الآن «لإغلاق الأبواب»(73) .

ويمكن للتغير الديمغرافي ، أيضاً ، أن يفاقم التوترات العرقية كتلك القائمة بين الأميركيين الأفارقة والأميركيين الاسبان (حول الوظائف) أو بين الأميركيين الآسيويين والأميركيين الأفارقة (حول امكانيات التعليم) ؛ وبالمثل يمكن للتغير الديمغرافي أن يحفز قلق البيض الفقراء العرقي . وعلى المدى الطويل ، قد يثير الميل إلى ازدياد عدد سكان اميركا ذووي البشرة البنيّة أو الرمادية سباقاً على الضمان الاجتماعي والأولويات في المخصصات المالية بين المتقاعدين الذين غالبيتهم قوقازية والأطفال والأمهات والعاطلين عن العمل غير البيض بمعظمهم ، وبالطبع فإن لكل منظماته التي تدافع عنه بصوت عالٍ*. ويدعو بعض المؤلفين ، الآن ، إلى نقاش حول عواقب ولادة «النساء الأميركيات

* لا تزال كاليفورنيا التي ارتفع عدد سكانها بنسبة ٣٠٪ في الثمانينات وحدها ، المكان المفضل للملايين ممن يعيشون جنوب حدود البلاد . وكنتيجة لمعدلات الولادة المرتفعة واستمرار الهجرة من المتوقع أن يكون نصف أطفال الولاية إسبان مع العام ٢٠٣٠ عندما سيشكل البيض ٦٠٪ من السكان الكبار في العمر .

فاتحات اللون والمتعلمات جداً» عدداً من الاطفال أقل فأقل .

إن تلك النتائج نتائج فرضية ، في هذه اللحظة ، فيما أن النتائج السياسية والاقتصادية لتحول أميركا الديمغرافي من السهل تقديرها . ولأن التوازنات الانتخابية الاقليمية (مثال : النصيب من مقاعد مجلس النواب في الكونجرس) تعكس ، عبر الزمن ، التغيرات السكانية ، من المحتمل تحولاً أبعد في القوة الاقتراعية من الشمال والشرق إلى الجنوب والغرب ، من المقاطعات القوقازية إلى المقاطعات غير القوقازية ، ومن المسائل التي تركز على أوروبا وإسرائيل إلى المسائل التي تركز على المحيط الهادىء وأميركا اللاتينية . وستجد فروع السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية ، التي يسيطر عليها ، الآن ، الذكور البيض ، من الصعب عليها حجز مظاهر تطور وضع الاناث وغير البيض ، في أجهزتها ، بحيث ستشمل مزيداً من النساء والأقليات . وقد تجد المدارس والكليات التي تواجه ، الآن ، طلبات عديدة لتدريس «الثقافة التعددية» و «الحضارة الغربية» نفسها تحت ضغط ثقافي واجتماعي فيما يتقدم المد الديمغرافي(75) .

وسيؤثر التغير الديمغرافي ، أيضاً ، على الاقتصاد الأميركي ، سواء على تركيبة قوته العاملة ، أو على المسألة الأكبر المتعلقة بقدرة المنافسة الأميركية في مستقبل ، يؤكد المتنبئون ، أنه سيكون مسيطراً عليه من قبل المجتمعات القائمة على المعرفة . فحسب نظرية اقتصادية عامة صعدت الولايات المتحدة إلى موقع التفوق العالمي بسبب مواردها الطبيعية الهائلة سهلة الاستخراج (النفط ، الحديد ، الفحم) وبسبب وفرة مواردها الغذائية ، الأمر الذي منحها مزية على اليابان وأوروبا فقيرتا الموارد . والآن ، بما أن موارد عديدة من المواد الخام والغذاء تنتج في كل انحاء المعمورة تقل أهمية تلك المزية ، وستتقلص أكثر مع تحول الانتاج إلى النواحي غير المادية ، ومع العديد من التغيرات الأخرى في الطريقة التي تتم بها عملية التصنيع . أكثر من ذلك ، سيتم استغلال الانفجار المستمر بالمعرفة العلمية ، كأفضل ما يكون الاستغلال ، من قبل المجتمعات التي ترفع معاييرها التعليمية وتدريبها التقني ومهارات قوتها العاملة باستمرار ، الأمر الذي لا تفعله أميركا(76) .

منذ السبعينات تغيرت تركيبة قوة العمل بشكل هام . فبينما تستحوذ الصناعة على العديد من وظائف الياقات الزرقاء ذات المهارة وذات الأجور العالية نسبياً ، خلق ازدهار الخدمات وظائف أقل أجوراً وأقل مهارة (عمال التنظيف وموظفي المطاعم والسائقين ومساعدو الأطباء في خدمات الرعاية الصحية وأشباههم) . ومعظمهم

يتقاضون أجراً يصل إلى حوالي ١٥٫٠٠٠ دولار سنوياً(77) . وكان الميل الآخر هو نمو وظائف الياقات البيضاء والوظائف في الأعمال التقنية ، بخاصة في مجال المعلومات وقطاعات الأبحاث الاقتصادية ، التي تتطلب تدريباً متقدماً وتعليماً عالياً . وحسب استطلاع قام به معهد هدسون بعنوان «القوة العاملة عام ٢٠٠٠» قد يتطلب ما نسبته ٥٢٪ من الوظائف الجديدة نوعاً من التعليم في الكليات ، على الأقل(78) .

ومع ذلك ، يشك في امكانية عرض العديد من الأفراد المتعلمين في السوق . فلسنوات عديدة كان عرض حملة شهادات الدكتوراة – في مجالات الرياضيات والهندسة (وعدد المدرسين الذين يوجهونهم) في سوق العمل ، غير كافٍ ، لكن فيما يمكن أن يكون هذا الواقع اشارة أخرى على تدهور الثقافة الصناعية المتدهورة ، يمكن التغلب على هذا النقص من خلال تجنيد طلبة الدكتوراة والاساتذة الأجانب . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، وجدت الصناعة الأميركية من الصعب عليها تجنيد عمال يملؤن الوظائف التي تتطلب تعليماً جامعياً . ولقد صرح رئيس مجلس ادارة شركة زيراكس أن مستويات المهارة للمجتمع الأميركي قد قاربت «الكارثة الطبيعية» ، بينما تروي شركة نيويورك للهاتف أنه كان عليها اختبار ٥٧٠٠٠ طالب وظيفة لتجد ٢١٠٠ مؤهل لملء بعض الوظائف البسيطة . وفيما تنفق المؤسسات المزيد من الأموال على التدريب (قد يبلغ مجمل الانفاق الآن ٥٠ بليون دولار سنوياً) يتولد قلق من مستوى عجز التعليم الأميركي الذي يقلص القدرة التنافسية الاقتصادية(79) .

وتشير الاتجاهات الديمغرافية إلى أن أسوأ ما فيها لم يأت بعد . فلقد كان جزء من نمو أميركا الاقتصادي ، منذ الحرب العالمية الثانية ، نتيجة لزيادة في عدد السكان الاجمالي ونسبة الذين دخلوا قوة العمل . ومع ذلك ، سينمو عدد الداخلين إلى قوة العمل في التسعينات ببطء أكثر من نموه خلال العقود الماضية(80) ، إلاّ إذا دفعته موجات جديدة من المهاجرين . والأمر الهام هنا ليس أمراً عرقياً بحتاً بل مسألة تعليمية. فمن أصل الداخلين إلى العمل ، سيشكل الذكور البيض ، الذين يشكلون الآن أفضل القطاعات المتعلمة من السكان ، بخاصة في العلم والتكنولوجيا والهندسة ، نسبة ١٥٪ فقط ، وسيكون الباقون من النساء والأقليات والمهاجرين(81) . وبما أن أفراد الفئتين الأخيرتين يذهبون ، بصورة عامة ، إلى الوظائف ذات الأجر المنخفض وغير الماهرة ، ينجم عن ذلك احتمال عدم انسجام كبير بين المستويات التعليمية والطلب المتوقع للعمل الذي يتطلب تعليماً فنياً أو عالياً . ومع ذلك ، وعكس ألمانيا والسويد واليابان ، لا

تمتلك الولايات المتحدة طريقة منظمة للتدريب على فترات أثناء العمل ، أو ، كما يقول الخبراء ، للتعليم المهني ككل ، مفضلة ، بدلاً عن ذلك ، الصدفة وطرق مبدأ «دعه يعمل» الحر(82) .

ويبدو من غير المحتمل أن تتناول سياسات فدرالية متعمدة ، في المستقبل القريب ، هذه المشكلة ، من خلال تخصيص أموال إضافية لمدن وولايات الجنوب الغربي لمساعدتها على امتصاص مدّ المهاجرين ، أو لدعم ولايات الوسط الغربي والولايات الأبالاشية* لمنع مزيد من الهجرة من ريفها ، أو ، فوق كل شيء ، من خلال خطة قومية لتحويل التدريب والتدريب المتواصل والتدريب الحرفي وما شابه ذلك للملايين من المهاجرين فقيري التعليم وأطفال المدارس من الأقليات الذين سيصبحون ، باستمرار ، جزءاً كبيراً من قوة العمل . وسيتحمل رجال الأعمال المحليين والولايات نفسها المسؤولية الرئيسة ومعظم التكاليف ، هذا إذا تم عمل أي شيء على الاطلاق .

وتؤثر الاتجاهات الديمغرافية ، أيضاً ، على رد الفعل الأميركي طويل المدى على صناعة الانسان الآلي والأتمتة . ففيما يتم إنتاج الإنسان الآلي الذكي للعمل في ظروف خاصة (اكتشاف الفضاء ، المناجم في قاع البحر ، التخلص من النفايات) وفيما تجبر التكاليف المرتفعة للرعاية الصحية الولايات المتحدة على انتاج المزيد من الانسان الآلي، فإن الصناعة ككل ليس لديها من الحوافز للأتمتة مثلما لدى اليابان . ومع أن المرء قد يتصور أن غدّو الذكور البيض من بين الأميركيين (رماديين) سيحفّز الأتمتة ، إلاّ أن الاتجاه إلى أن يزداد عدد الأميركيين من ذوي البشرة (البنيّة) يوفر بركة من قوة العمل الرخيص تغرف منها الوظائف ذات العمل المتكرر . ومثلما أضرت التكاليف النسبية للعمل اليدوي مقابل العمل المؤتمت القيادة الأميركية المبكرة في صناعة الانسان الآلي، من المحتمل أن تبطىء الديمغرافيا وتركيبة قوة العمل أي تحرك شامل للصناعة المؤتمتة .

لا ينطبق هذا التعميم على قطاعات معينة من الصناعة – على سبيل المثال : المصانع الأميركية التي تمتلكها الشركات اليابانية متعددة الجنسية ، أو الشركات الواقعة تحت ضغط منافسة الشركات المساهمة الشرق آسيوية والقادرة على جمع رأس مال يستثمر بشكل كبير في الأتمتة ، أو مؤسسات تفضل الإنسان الآلي على العمال فقيري

* Appalachian نسبة إلى سلسلة جبال أبلاشيا في شرق الولايات المتحدة ، وتضم مجموعة هذه الولايات كل من فرجينيا وغرب فرجينيا وكارولينا الشمالية وتينسي وكانتكي (المترجم) .

التدريب . ومع ذلك ، مع انهيار صناعة الانسان الآلي الأميركية الأصلية ، فإن حوالي ٧٥٪ – ٨٠٪ من الانسان الآلي الذي يباع إلى أميركا سنوياً هي مستوردة ، الأمر الذي يوسع الفجوة التجارية . أكثر من ذلك ، إن لم يصاحب الاستثمار في الانسان الآلي إعادة تدريب العمال الزائدين عن الحاجة إما بواسطة الشركة نفسها (كما هي الحال في اليابان) أو بواسطة الدولة (كما في السويد) عندها سيتكشف التدهور في توظيف العمال ذوي الياقات الزرقاء وذوي الأجور العالية ، بالضبط كما لو أن العمال الذين احتفظوا بعملهم لم يدربوا على العمل مع الإنسان الآلي ، ستكون الزيادة في المنتوج أقل مما هو متوقع .

وستواجه الزراعة الأميركية ، أيضاً ، قوى التغيير العالمية الأجدد ، بالتأكيد من خلال التكنولوجيا وربما من خلال الدفء الكوني . وكما تم نقاشه سابقاً ، يبدو أن الثورة التكنوحيوية في الزراعة وصناعة الغذاء تقدم آفاق كبيرة لشركات الصناعات الصيدلية والزراعية الكيماوية التي استثمرت بكثافة في الأبحاث والانتاج لهذا الحقل وتقوم بإنشاء مجمعات صناعية أو «مصافي» تحل ، في الجوهر ، محل المزرعة التقليدية . وفيما ترتبط هذه الشركات ، أيضاً ، مع صناعات الغذاء العملاقة ، تظهر مجمعات صناعية كبيرة ستسيطر على كل جزء من العملية التي توفر الغذاء ، من البذور والسماد (أو الهرمونات والجينات) إلى البضائع المعلبة والمرزومة في السوبرماركت .

تعتبر هذه الاتجاهات ، بالنسبة للمزارعين الأميركيين وأسرهم ، أمراً مقلقاً . فلقد جعل المنتوج الزراعي الفائض الولايات المتحدة سلة خبز العالم الاحتياطية خلال القرن الماضي محققة بذلك كميات كبيرة من العملات الأجنبية . وبسبب التكنولوجيا المتطورة ، تصبح الزراعة الأميركية أكثر كفاءة كل عام ؛ وفي الحقيقة ، وحسب مكتب الولايات المتحدة لتقويم التكنولوجيا ، تمتلك الولايات المتحدة القدرة «ليس فقط لتلبية الطلبات المحلية ، ولكن أيضاً للمساهمة بشكل هام في تلبية الطلب العالمي في السنوات العشرين القادمة» ، وبالطبع لتلبية طلبات الـ ٨ر١٪ من الزيادة السكانية العالمية السنوية(83) . وفيما ستقوم مجموعات حماية البيئة التي تؤمن بأن آفاق الزراعة الأميركية على المدى الطويل قد تم الاضرار بها من خلال المبالغة بالرعي وفقدان سطح التربة وتدهور الموارد المائية والاستعمال الزائد عن الحاجة للأسمدة وطرق أخرى غير حكيمة ساعدت سابقاً على التوسع الأصلي في المنتوج(84) ، بتحدي هذا التوقع ؛

فمما لا جدال فيه أن انتاجية الهكتار الواحد الراهنة انتاجية مثيرة . لكن هذه الانتاجية نفسها تعتبر مشكلة في الوقت الراهن .

إن التحديات التي تواجه الزراعة الأميركية تحديات كبيرة وبنيوّية . فحتى لو أن ٣٪ فقط من مجموع السكان منخرطون هذه الأيام في الزراعة ، فإن ما ينتج أكثر بكثير مما يستهلك داخل الوطن . ولتجنب أزمة فيض الانتاج – حصلت عدة أزمات من هذا النوع في أواخر القرن التاسع عشر – ضغط المزارعون على الادارة الأميركية لاكتشاف وفتح أسواق جديدة عبر البحار . ومع ذلك ، تغيّم على تلك الحلول ، حاضراً ، عدم توازنات مزمنة في العرض والطلب العالميين على المنتجات الزراعية . وسترحب دزينات من البلدان الفقيرة باستمرار تدفق المواد الغذائية الأميركية التي لا يستطيعون دفع ثمنها . وبالمثل ، يطلب الاتحاد السوفياتي السابق ، وبعض الدول الأوروبية الشرقية التي كانت تدور في فلكه ، الغذاء للتعويض عن النقص في زراعتهم، لكن لا توجد أية طريقة تمكن هذه المجتمعات نفسها من توفير العملة الصعبة المطلوبة ؛ فهي بحاجة إلى المساعدة الدولية (وفي كل حال ، إذا استطاعت هذه البلاد إعادة بناء زراعتها ، فإنها أو بعضها يمكن أن تصبح دولاً منتجة للغذاء الفائض) . ولقد أثارت الجهود الرامية إلى رفع الحواجز الأميركية من أمام واردات الغذاء الأميركي إلى – لنقل – اليابان وكوريا ، رد فعل عنيف من المزارعين المحليين .

في نفس الوقت ، تآكلت الصادرات الزراعية الأميركية ، على يد السياسة الزراعية المشتركة للمجموعة الأوروبية التي تعوض وتحمي ملايين المزارعين ، في الأسواق الاوروبية وأسواق العالم الثالث – مجبرة حكومة الولايات المتحدة على تعويض مزارعيها بطرق مكلفة . وحتى لو تم التوصل إلى اتفاقية حول التعويضات ودعم الأسعار – الأمر غير المحتمل – سيكون المستفيدون الأساسيون ، ربما ، بلداناً مثل استراليا ونيوزيلندة والأرجنتين التي يعتبر مزارعوها كفؤين بما فيه الكفاية ليعترضوا على التعرفات الجمركية . وفيما قد يرحب المستهلكون بانخفاض اسعار الغذاء ستضمحل العديد من المجموعات الزراعية الأميركية .

وبما أن الوصول إلى الأسواق الأجنبية محدود ، وبما أن الأسعار الزراعية منخفضة ، بصورة عامة – علماً انها ترتفع في بعض المناسبات بسبب الجفاف أو بسبب التقادير عن ائتمانات جديدة يقوم حسبها السوفيات بشراء المنتجات الزراعية – يناضل المزارعون الأميركيون ضد التكاليف المرتفعة للطاقة والمعدات وضد الفوائد وأسعار

الأراضي والتهديد بإغلاق المزارع – كل ذلك بالاضافة إلى المؤثرات الطبيعية والحقيقة القائلة بأن الكثير من الأراضي الزراعية هامشية وتعتمد على رفع المياه الجوفية ، والاستعمال المكثف للأسمدة ... وهكذا . في نفس الوقت ، يعرض على المزارعين ، باستمرار ، بذوراً محسنّة وأنواع جديدة من الفواكه والخضار وأسمدة أكثر كفاءة ، تهدف جميعاً إلى زيادة المنتوج المحلي – لكن هذه العروض تفاقم من وجهة نظر الاقتصاد الكبير فائض الغذاء القومي .

بناء على مشاكل هذا القطاع الزراعي ستؤثر التكنولوجيا الحيوية في الزراعة . فمع المحلّيات الصناعية التي قطعت الطريق على سوق السكر الأميركية خلال العقد الماضي ، ومع التوقعات بأن استعمال هورمون البوفين لزيادة انتاج الحليب الذي قد يؤدي إلى تخفيض بنسبة ٥٠٪ في عدد مزارع الألبان مع العام ٢٠٠٠ ، ليس من المستغرب أن تقوم مجموعات من المزارعين بحملات ضد التكنولوجيات الجديدة . ومع ذلك ، وحتى يمكن اثبات أن هذه المخترعات مضرة بالصحة أو البيئة – وانها ، لذلك ، ممنوعة من قبل الوكالات الفدرالية – سيكون رد الفعل مختلطاً . فقد يتم إغراء العديد من المزارع المرسملة بوعد بمردود أكبر بسبب البذور المحسنة «المصممة» لمقاومة الأعشاب ، أو بسبب انتاجية أعلى تنجم عن معدات المعلومات التكنولوجية الجديدة ، ظانين بذلك أنهم سيقاومون «الهزّة» التي ستصاحب المنافسة المتزايدة والاسعار المنخفضة .

ما الذي يعنيه هذا الأمر بالأرقام المطلقة ؟ حسبت احدى دراسات مكتب الولايات المتحدة لتقويم التكنولوجيا أنه سيتم تبني التكنولوجيا الحيوية الجديدة وتكنولوجيات المعلومات من قبل اكثر من ٧٠٪ من المزارع الكبيرة في الولايات المتحدة ، لكن من قبل ٤٠٪ من المزارع المعتدلة الحجم و ١٠٪ من المزارع الصغيرة . إن العديد من المليوني مزرعة في البلاد يديرها أناس يعتمدون على دخل غير دخل منتوجها ، وعليه فإن الأثر فيها سيكون أقل . وبالنسبة للمزارع معتدلة الحجم والتي تعمل طيلة الوقت والمعتبرة ، تقليدياً ، العامود الفقري للزراعة الأميركية ، ستكون النتائج جدّية جداً فيما هي تصارع المنافسة . وربما سيتقلص عدد هذه المزارع ، مع العام ٢٠٠٠ ، إلى ٧٥٫٠٠٠ مقارنة مع ١٨٠٫٠٠٠ في عام ١٩٨٢ . وعلى العكس من ذلك يتوقع أن تنمو المزارع الكبيرة حجماً وكفاءة ، ومع نهاية القرن يمكن لمجرد ٥٠٫٠٠٠ مزرعة منها أن تنتج حوالي ثلاثة ارباع كل المنتوج الزراعي(85) . أما إذا

كانت ستظل معتبرة مزارع أو بكل بساطة ، مجرد تسهيلات لشركات صناعة الأغذية، يقوم العمال المأجورين فيها بالعمل تحت إشراف المدراء ، فلا يزال سؤالاً مفتوحاً(86) . وعلى أية حال ، إن الاسلوب التقليدي في الزراعة في وسط أميركا ليس أكثر استعداد للقرن الحادي والعشرين من الزراعة في فرنسا الفلاحية .

أخذاً بالاعتبار هذه الآفاق ، يؤمل أن لا ينجم عن أضرار البيئة ارتفاع درجة الحرارة الذي يتم توقعه في الدراسات المتشائمة عن ارتفاع درجة حرارة الأرض ، لأن ذلك ، إن حصل ، سيزيد الضغوط على المزارعين الذين يعانون الآن من تهديد معاشهم على يد الثورة التكنوحيوية . خذ بالاعتبار ، مثلاً ، التحديات التي ستواجهها مزارع القمح في سهول الجنوب العظيمة خلال العقود القليلة القادمة . فلن يكون على هذه المزارع أن تواجه ظهور المؤسسات الزراعية الرأسمالية فحسب ، بل سيكون عليها ، أيضاً ، مواجهة تلوث الماء القادم من أوجالالا الجوفية والأثر المحتمل للدفء الكوني – ذوبان أسرع لثلوج الجبال ، وندرة مياه الأنهار ، ومعدلات تبخر أعلى ، وتربة أكثر جفافاً ، وحركة المناطق المتطورة إلى شمال الكرة الأرضية . وعلماً أن الشكل سيكون مختلفاً ، إلاّ أن كلا تلوث المياه الجوفية وازدياد ثاني اكسيد الكربون سينجمان عن الاستعمال الزائد لمصدر مشترك [الماء] وسيساهمان في موت السهول العظيمة(87).

لن تكون المصادر المائية والمناطق النامية في ولايات السهول هي التي ستتأثر ببساطة ، من ارتفاع درجة حرارة الأرض . إذ يقدر جيولوجيو البحار والمهندسون والهيدولوجيون أن التراجع في الخطوط الساحلية الذي يحدث الآن لأسباب مختلفة ، سيتسارع مع ارتفاع سطح البحار . وحسب إحدى الدراسات المحلية ، قد تفقد ولاية ماساتشوستس ما بين ٣٫٠٠٠ – ١٠٫٠٠٠ آيكر* من الأراضي الساحلية مع حلول العام ٢٠٢٥ . وبما أن الرقم الأعلى من بين هذين الرقمين يفترض ارتفاعاً في سطح البحر يبلغ ١٫٥٧ قدماً خلال العقود القليلة القادمة ، وفيما تقدر نفس الدراسة بأن ولاية ماساتشوستس ستكون قد شهدت ارتفاعاً في سطح البحر مع العام ٢٠٠٠ يصل إلى ما بين ٥٫٥ – ٨ أقدام (!) فإن ذلك الأمر يعني أن تراجعاً أكبر سيحصل في الخطوط الساحلية(88) . وفي دراسة أخرى ، يتبين أن التراجع في المناطق الواقعة على الساحل ، من ولاية جنوب كارولينا إلى ولاية نيوجيرزي ، سيكون أكبر نسبياً . أكثر

* الآيكر: مقياس للمساحة يساوي ٤٨٤٠ ياردة مربعة أو نحو أربعة آلاف متر مربع. (المترجم)

من ذلك ، وفيما تتآكل الأجرف الساحلية بفعل الأمواج العالية والعواصف سينتقل الماء المالح أكثر إلى الأنهار وإلى المياه الجوفية الساحلية ملوثاً الموارد المائية في نفس الوقت الذي تخلق فيه درجات الحرارة العالية طلباً أكبر على الماء(89) . ويقول بعض البيئيون أنه مضيعة للوقت وللمصادر السعي لوقف تآكل الساحل (من خلال بناء أسوار على البحر أو تقوية أساسات الممتلكات الساحلية ... الخ) ، لكن التجمعات المحلية وأصحاب الأملاك سيضغطون للمزيد من الحماية والترميم المكلفين .

ليست المحاصيل الغذائية هي التي ستنتقل فحسب إلى المناطق الشمالية كرد فعل على ارتفاع درجة حرارة الأرض . فإذا كان لثاني اكسيد الكربون أن يتضاعف خلال القرن القادم ، يتوقع بعض العلماء أن أشجاراً معينة (الزان ، قصب السكر ، البتولا ، الشوكران) ستتحرك ٥٠٠ كم إلى الشمال لتجد موطناً أكثر ملائمة لها ، وعليه ستختفي غابات الزان من جنوب شرق الولايات المتحدة . ويهتم علماء الأحياء بتأثير هذا التغير على الحياة البرية ، وبالخصوص على انواع من الطيور والحيوانات نادرة ترتبط حياتها بمواطن محدودة وخاصة ، فبينما يمكن للبشر ، على الأقل ، أن يخططوا لنقل موطنهم ، لا تستطيع النباتات والحيوانات ذلك ؛ ومع أن من المعروف أن هجرة الأشجار ممكنة (مثال : خلال ارتفاع الحرارة في مرحلة ما بعد العصر الجليدي) فإن تلك الهجرة حصلت عبر آلاف السنين ، وليس خلال القرن أو نصف القرن المفترض في انماط ارتفاع الحرارة العالمية الراهنة*(90) .

ومن الواضح أنه وفيما ستخسر بعض المناطق الريفية من هذه الهجرات ، فإن مناطق أخرى – الولايات الشمالية – ستستفيد من ارتفاع الحرارة ومن فصول أطول . إذ يمكن لارتفاع مستويات ثاني اكسيد الكربون أن تحفز مردود النباتات . ومن المحتمل، أيضاً ، أن المزارعين سيوائمون أنفسهم من خلال تغيير أنماط المحاصيل وزرع أنواع من النبات أكثر مقاومة للجفاف . وبما أن عملية ارتفاع درجة حرارة الأرض عملية تدريجية – علماً أن بعض الباحثين يقولون بإمكانية حصولها بسرعة وقوة – يمكن للزراعة الأميركية ككل أن توائم نفسها بمثل موائمة الصناعة الأميركية لنفسها(91)، ولكن التوائم بالنسبة لبعض المناطق وبالنسبة للعديد من المزارعين التقليديين

---

* في نهاية العصر البيلوستيني – أي قبل عشرة أو اثنتا عشر ألف سنة خلت – وفيما كان الجليد يتراجع وارتفعت درجة الحرارة من ٣ – ٥ درجات مئوية ، تحركت غابات الزان بمعدل ٢٠ كم كل قرن ، وهي مسافه أقل بكثير مما هو متوقع للقرن القادم – أي ٥٠٠ كم .

قد لا يكون ممكناً لأسباب مالية وبيئيّة .

وتؤثر التغيرات البيئية خارج الحدود القومية ، أيضا ، على المجتمع الأميركي . وعلى سبيل المثال ، كان الدافع وراء الطوفان الجديد للاجئين الهايتيين هو الاضطراب السياسي ، ولكن يوجد سبب آخر أهم من هذا السبب وهو أن الفلاحين مالكي الأرض قد قضوا على الغابات (لا يزال ٢٪ من الأرض ، فقط ، غابات) كما أن استغلال الأرض الذي تبع ذلك واستهلاك سطح التربة اتلف المناطق الزراعية حتى القاع الصخري . ومع استمرار تقلص الأرض الزراعية (١١٪ من مجموع الأراضي)، ومع استمرار ارتفاع معدلات خصوبة المرأة ، ومع استمرار اهمال السيطرة على زيادة السكان ، بدأ المزيد والمزيد من الناس يغادرون هايتي ، والقليل منهم يملكون المصادر ، علماً أن سكان هايتي يعتبرون من بين أفقر شعوب نصف الكرة الغربي . واذا أخذنا بالاعتبار معدلات البطالة العالية التي تصل إلى ٣٠٪ ، فهل من المستغرب أن يكافح الهايتيون لدخول الولايات المتحدة ويعتبروا إعادة توطينهم في بلادهم أمراً شبيهاً بحكم الاعدام ؟ وحالما يصل الهايتيون إلى ولاية فلوريدا أو ولاية نيويورك ، هل من المستغرب ، أيضاً ، أن يصبح هؤلاء المهاجرين – والخطأ ليس خطأهم – عبئاً إضافياً على الأنظمة التعليمية والاجتماعية في المدن المزدحمة ؟ وهكذا ، يجد المرء أمامه مثالاً ميكروكوسمياً عن مدى تأثير الأضرار بالبيئة والكوارث الاجتماعية والاقتصادية على الهجرة الجماعية .

وفيما يواجه المواطنون الأميركيون هذه التحديات يطلب إليهم التوائم مع العالم بلا حدود الذي تتم فيه العمليات المالية لأربع وعشرين ساعة يومياً ، وتتم فيه التجارة الالكترونية وتدويل الأعمال والاتصالات . وبما أن المجتمع الأميركي هو المجتمع الطليعي في كل هذه التطورات ، وأن آثارها الاجتماعية – الاقتصادية قد نوقشت باتساع ، فلا حاجة إلى تكرار نتائج النقاش هنا . والشعور العام هو أن أميركا تتمتع بمزايا كبيرة تظهر على شكل شركات متعددة الجنسية وبنوك وتجار ومستشارين وصناعات خدماتية والسيطرة على اللغة الانجليزية والدولار الأميركي وثقافة المقاولات وعدد كبير من العلماء والمهندسين والمصممين والمحامين المتعلمين تعليماً عالياً و «محللين رمزيين» تطلب مهاراتهم عالمياً . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى يُشير إعادة توطين الصناعة في الخارج واستمرار اللغو عن العديد من الوظائف والمستويات التعليمية غير الكافية للعديد من العمال العاملين في التكنولوجيا المتطورة ، إلى أن الأربعة أخماس (أو

أكثر) من الأميركيين قد لا يستطيعون التمتع بفوائد التدويل التي يتم إدعائها غالباً . واذا أدت الاتجاهات الديمغرافية إلى تدهور نسبي في عدد الأميركيين الذين يمتلكون مهارات علمية عالية ، وإذا وجدت الشركات الأميركية المتعددة الجنسبة نفسها تتصارع مع المنازعين الأجانب الذين يمتلكون مصادر رأسمالية أكبر وقوة عمل أفضل تدريباً واستنتجت انها تستطيع المنافسة ، فقط ، من خلال نقل انتاجها (لنقل) إلى المكسيك ، وإذا استمرت البنوك الأميركية وعمالقة وسائل الاعلام وشركات برامج الكومبيوتر ومؤسسات البحث والتطوير بالبيع إلى المؤسسات الأجنبية ، فقد تبدو هذه الفوائد أقل وضوحاً .

* * *

إذا كان التحليل أعلاه دقيقاً بصورة عامة ، فقد لا تكون الولايات المتحدة «خاسرة» في وجه التغيرات العالمية ، كما ستكون عليه حال العديد من مجتمعات العالم النامي اليائسة ، لكنها بسبب بنيتها الاجتماعية والاقتصادية – نمط تغيرها الديمغرافي ، مشاكلها البيئيّة ، عجزها التعليمي والاجتماعي ، مأزقها السياسي الدستوري ، مشاكلها المالية – يمكن أن لا تكون «رابحة» بشكل واضح . وما يظهر بديلاً عن الربح الصافي هو صورة مختلطة : تصعد بعض الصناعات فيما تسقط أخرى، تخسر الزراعة التقليدية أمام الزراعة المرسملة ، يزدهر المستشارون فيما يواجه عمال الياقات الزرقاء فرص عمل أقل ، النمو البطيء في معدلات الدخل الفردي الذي بالكاد سيخفي الفجوة بين أولئك الذين يزداد الطلب على مهاراتهم واولئك الذين لا يطلب أحد مؤهلاتهم .

وعلى الرغم من بعض التعبيرات التي تصدر عن حركات إصلاحية عديدة حول تبعات التغيرات العالمية والداخلية على الولايات المتحدة ، وعلى الرغم من إمكانية تطبيق بعض الإجراءات التصحيحية هنا وهناك كما حصل من تقدم في التسعينات ، تجعل طبيعة المجتمع الأميركي وسياسته من غير المحتمل ظهور خطة «قومية» للقرن الحادي والعشرين ، كتلك التي يمكن وضعها في فرنسا أو اليابان . بدلاً عن ذلك ، ستظهر إجابات مختلفة ومبادرات محلية ، على الطريقة الأميركية التقليدية : ستتقدم مدارس الولايات والمقاطعات بمخططاتها الخاصة ، وستتعامل التجمعات المحلية مع مشاكلها البيئية الخاصة ، وستهاجم المدن والبلدان الفقر في المدن بطرق متنوعة ، وستستفيد بعض المناطق من الاستثمارات الأجنبية الجديدة ، وستعاني مناطق أخرى من

تحويل الشركات الأميركية انتاجها إلى الخارج ؛ وفي عالم الأعمال ، بصورة خاصة ، سيتم النظر إلى «الاستعداد للقرن الحادي والعشرين» كمسألة استراتيجية لشركة منفردة ، وليس كنتيجة لخطة تتصورها واشنطن .

بالطبع ، يمكن قول الكثير عن مثل هذا النوع من رد الفعل المختلف اللامركزي الفردي على التغيير ؛ فتلك هي التقاليد الأميركية للمشروع الحر والثقافة التحردية ، وذلك هو ما اعتادت عليه الأمة . فبعد كل شيء ، ليست الولايات المتحدة إلاّ نصف قارة وليس بلداً صغيراً كاليابان التي تجد من الضروري عليها التأكيد على الانسجام الاجتماعي وعلى التنظيم حتى يمكن لكل فرد البقاء على سلسلة جبالها المزدحمة . على عكس اليابان ، تعتبر أميركا موطناً لأولئك الذين يهربون من المشاكل في كل مكان ؛ فلقد وفرت أميركا حدوداً مفتوحة للشعوب الطامحة ؛ كما وفرتها لها مساحتها ، وثقافتها «الهروبيّة» ، وعدم وجود خطر خارجي جدّي ، مع ما يصاحب ذلك من كره للحكومة المركزية المنظمة . ويعني هذا الميراث الثقافي أنه وفيما تسير الولايات المتحدة لمواجهة قوى التغيير العالمية الهائلة ، فإن من الأغلب أن تكون إجابتها مختلفة ولامركزية وفردية ، أو بعبارة أخرى أن تكون إجابة «تسير في الوحل» أكثر منها هجوماً منسقاً ممركزاً على المشاكل . فبعد كل شيء سارت بلد مثل بريطانيا العظمى في الوحل لمدة طويلة من الزمن .

لكن هذا الواقع يعيدنا إلى المقارنة التاريخية ، وبالمثل إلى جوهر المعضلة الأميركية . فقبل مئة عام خلت ، كانت بريطانيا ، التي اعتبرت آنذاك ، بشكل واسع ، الدولة رقم واحد ، منخرطة في جدال مماثل حول آفاق مستقبلها . وبالطبع ، كانت بريطانيا مجتمعاً مختلفاً عن أميركا اليوم ، وكانت تحتل موقعاً جغرافياً باعتبارها جزيرة مركزاً لامبراطورية عالمية ، أكثر منها أرضاً قارة غنية بالمصادر . ومع ذلك ، كانت المعضلة التي واجهتها بريطانيا شبيهة بتلك التي تواجهها الولايات المتحدة اليوم . فكلاهما قوة عالمية لا يتفوق عليها أحد ، وتبدو باقتصادها التنافسي وبموقعها الدولي العام أقل اطمئنانا في نهاية القرن ، منها قبل خمسة عقود مضت . وفي كلا البلدين ، دعا المواطنون الحذرون إلى التغيير لتحسين القدرة التنافسية للوطن وللاستعداد للقرن القادم . وكانت الصعوبة ، مع ذلك ، أن الاصلاحات المقترحة ستهدد العديد من المصالح الثابتة . وكان ، ربما ، على أولويات الانفاق البريطانية وتعاملها مع الفقر ومستويات استثمارها وحتى نمط اختيار الوظائف فيها (عدد غير كاف من المهندسين ،

وعدد كبير من المحامين والمصرفيين) أن تتغير لمساوقة التنافس العالمي الجديد .

وفيما حضّ المصلحون في بريطانيا نهاية القرن [التاسع عشر] على حلول صعبة، وفيما بكى المتشائمون من الدلائل على «التدهور» و «الانحطاط» كره العديدون فكرة التغيير . فالتغيير كان سيعني خسارة المؤسسات وعادات العمل التي كانت مألوفة ومحبوبة ومطمئنة . وعنت التغييرات ضرورة تعديل التقاليد القومية وتقليد التقاليد الأجنبية . وبالطبع ، سيغضب التغيير المصالح القوية الثابتة ويجعلها غير مطمئنة . ويصاحب التغيير تكاليف أو توزيعاً للمصادر القومية عندما يكون النمو الاقتصادي معتدلاً . هذا إلى جانب ما قاله العديدون من الأكاديميين الخبراء والصحفيون والاقتصاديون من أن الأمور لا تزال تجري بشكل حسن ، وأن الذين يتحدثون عن التدهور يطلقون انذارات مبالغ فيها ، وأن بريطانيا ما زالت تمتلك الطاقات والمصادر لتبقى في الطليعة . ولقد بدت هذه الطروحات معقولة لشعب تعلم أنه يحتل مكاناً فريداً في التاريخ وأنه المثال للآخرين . باختصار ، سادت في بريطانيا لا مبالاة مفهومة عميقة الجذور نفسية وثقافية تعمل ضد التغييرات الكبرى التي كانت الحاجة إليها عميقة ، بخاصة إن شملت هذه التغييرات المعاناة أو إنفاق الأموال . واعتقد الشعب البريطاني ، وهو يرفض فكرة التغيير ، أن من الأفضل له «شق طريقه رغم الصعوبات»(92) . فلماذا ، إذن ، لا تستطيع أميركا فعل نفس الشيء اليوم ؟

وفي الحقيقة ، تعني الدلائل المشار اليها أعلاه أن الولايات المتحدة ستستمر في شق طريقها رغم الصعوبات فيما يستمر النقاش حول التدهور أو التجديد . لكن تبعة شق هذا الطريق ، على المدى الطويل ، هي تدهور بطيء ثابت ونسبي — في مستويات المعيشة المقارنة ومستويات التعليم والمهارات الغنية والقواعد الاجتماعية والقيادة الصناعية ، وفي النهاية في القوة القومية ، تماماً مثلما حصل في بريطانيا . قد يكون البريطانيون قد تجنبوا الخيارات الصعبة من خلال سياسة شق الطريق ، لكن تجنب تلك الخيارات قادهم ، في النهاية ، إلى فقدان موقعهم العالمي .

وفيما يجتمع خليط مثير من الأفراد الأميركيين والشركات والمستثمرين ومؤسسات البحث استعداداً للقرن الحادي والعشرين ، لا تستعد الولايات المتحدة ، ككل ، لذلك القرن ، وهي بالفعل لا تستطيع ذلك دون أن تصبح بلداً مختلفاً . وربما كان بالامكان وضع برنامج جدي للاصلاح بعد صدمة كافية للرضى ، من مثل انهيار مالي أو خطر خارجي كبير ، لكن من المستحيل فهم كيفية حصول مثل هذه الصدمة.

وحتى لو وجدت ، فمن المؤكد أنه لن يوجد رد متماسك من الولايات المتحدة إلا إذا أدركت القيادة السياسية - بخاصة الرئيس - التحديات الكبيرة التي تواجه البلاد . وإلاّ إذا كانت لديها الشجاعة والقدرة لتجنيد الرأي العام على قبول التغيير الذي سيجده الكثيرون غير مريح .

وذلك بدوره ، يتطلب قيادة مختلفة جداً عن نوع القيادة العاجزة التي حكمت البيت الأبيض مؤخراً ، سواء أكان العجز في تناول مسائل محلية أو في تناول المسائل البيئية أو الانفجار السكاني العالمي . وعليه ، على المرء انتظار ما سيحصل ليرى فيما اذا كانت الطرق التقليدية ستحمل الشعب الأميركي بنجاح إلى القرن الحادي والعشرين، أو إذا كان عليه دفع ثمن باهظ لافتراض أن الأمور يمكن أن تظل على ما هي عليه داخل الوطن فيما يتغير العالم الخارجي بسرعة وبأكثر من أي وقت مضى .

# البـــاب الثالث

## الفصل الرابع عشر

# الخــلاصة

# الفصل الرابع عشر
# طرح المشكلة مرة اخرى

استُهل هذا الكتاب بمثال تاريخي يعود إلى قرنين من الزمان ويتمثل بالقلق الذي عبر عنه مالتوس حيال الانفجار السكاني في انجلترا القرن الثامن عشر . وقد توخيت من ذلك المثال أن أهيئ القارئ للموضوعات المطروحة للنقاش في بقية الدراسة . بيد أن هذا الفصل الأخير يبدأ بمثال أحدث قد يلقي الضوء على الجوانب التي لن يطالها التغيير والجوانب المتغيرة في أحوال عالمنا الحديث . ففي شهر اكتوبر من عام ١٩٣٠ ، أي بعد عام واحد من الانهيار الكبير الذي أصاب سوق المال الأمريكي ( وول ستريت) وقبل نشوب أزمة مانشوريا وصعود النازيين إلى سدة الحكم ، قامت مجلة «الايكونومسيت» اللندنية بدراسة يكتنفها التشاؤم للمشكلات العالمية المعاصرة آنذاك وخلصت إلى القول بأن :

« المشكلة الأشد صعوبة التي يواجهها جيلنا ... تكمن في أن انجازاتنا على الصعيد الاقتصادي قد فاقت تقدمنا على الصعيد السياسي إلى درجة أن اصبح اقتصادنا وسيادتنا في تنافر مستمر .فعلى المستوى الاقتصادي انتظم العالم في وحدة واحدة شاملة من النشاط ، أما على المستوى السياسي ، فلم يبق العالم مقسماً إلى ستين أو سبعين دولة قومية ذات سيادة فقط ، بل أن وحداته القومية هذه تتقلص مساحة وتزداد عددا ويغدو فيها الوعي القومي أكثر حدّة . ومافتيء هذا التوتر القائم بين هذين الاتجاهين المتناقضين يتمخض عن سلسلة من الصدمات العنيفة ويدمر الحياة الاجتماعية للبشرية .... (1)

ولكن الحرب العالمية الثانية ، بما رافقها من تصاعد في الروح القومية ومن مطالب ملحة فرضت على المواطنين في كل مكان ، سرعان ما حلت ذلك التوتر بين« ذينك الاتجاهين المتناقضين » لصالح الدولة القومية ، ولو مؤقتا على الأقل . كما عزز نصف قرن لاحق من الحرب الباردة ، إضافة إلى صراعات إقليمية عديدة ، من القومية السياسية على حساب العالمية الاقتصادية ، وفي الوقت ذاته ، كان انهيار الامبراطوريات الاستعمارية الغربية والتفكك الذي أصاب الاتحاد السوفياتي مؤخراً مؤشرين على أن الوحدات القومية قد أصبحت حقاً « اصغر حجماً وأكثر عددا» ، حتى أن عدد الدول في اوائل التسعينات بلغ ثلاثة أضعاف عددها قبل ستين عاماً خلت. وسواء أكانت الدولة الجديدة جمهورية سوفياتية سابقة أم مستعمرة فرنسية في غرب أفريقيا ، فقد انشأت كل الرموز المعهودة للسيادة كالحكومة القومية ، والقوات المسلحة ، ونقاط الحدود ، والجمارك ، والميزانيات ، والعملة المحلية وغير ذلك .

على أن هذا الانتعاش القومي الذي صاحب انحلال الامبراطوريات القديمة لم يستطع أن يغير من حقيقة أن فترة السلام الطويلة التي سادت فيما بين القوى العظمى بعد عام ١٩٤٥ ، في ظل تحالف بزعامة أمريكية يحمي نظاماً تجارياً مفتوحاً نسبياً في جزء كبير من العالم ، كانت بدورها تسهم في دفع التجارة والمال والتكنولوجيا من جديد نحو « وحدة واحدة شاملة من النشاط » ، فيما كانت وتيرة التكامل الإقتصادي تتسارع عاماً بعد آخر . ونتيجة لذلك ، فإن المجتمع العالمي في وقتنا الحاضر يواجه ، أكثر من المجتمعات العالمية التي وجدت قبل ستين عاماً، مهمة التوفيق بين التغير التكنولوجي والتكامل الاقتصادي من ناحية ، والهياكل السياسية التقليدية والوعي القومي والاحتياجات الاجتماعية ، والترتيبات المؤسسية وأساليب الأداء المعتادة من ناحية أخرى .

علاوة على ذلك ، فإن الجهود المبذولة في تحقيق الانسجام فيما بين الهياكل الاقتصادية والسياسية ستزداد تعقيداً بفعل اتجاهات عامة قلما كانت بارزة قبل أجيال ثلاثة خلت ، ولكنها اليوم تهدد بمفاقمة المشكلات في العلاقات الاجتماعية بجميع السبل والوسائل ، ولربما تهدد الوجود البشري ذاته على المدى الطويل .(2)

وأول هذه الاتجاهات العامة وأهمها هو الزيادة الكبيرة في عدد سكان الأرض واتساع الاختلالات الديمغرافية فيما بين الدول الغنية والفقيرة . وعندما قامت «الايكونوميست» بدراسة المشهد العالمي في عام ١٩٣٠ كان عدد سكان العالم جميعاً

يبلغ نحو بليوني شخص ، وكانت أوروبا وأمريكا الشمالية والتفرعات القوقازية كأستراليا تحظى بحصة كبيرة من ذلك العدد ( ربما قرابة الثلث) ،وكانت معدلات الخصوبة فيها أعلى بكثير من مستوى التعويض (*) . لقد كان عدد السكان في آسيا وافريقيا وأمريكيا اللاتينية في ازدياد ولكن معدلات الوفيات العالية للغاية كانت تكبح جماح معدلات الخصوبة التي كانت تفوق مثيلاتها في أمريكا الشمالية وأوروبا . أما اليوم فقد تغير ذلك كله : لقد تجاوز عدد سكان العالم خمسة بلايين نسمة وربما يصبح عشرة بلايين أو أكثر عند منتصف القرن القادم فيما يحدث معظم هذا النمو السكاني في مناطق العالم الأشد فقرا .

أما في المجتمعات المتقدمة فهناك نمو سكاني بطيء أو تراجع في عدد السكان الذين تزداد بينهم نسبة الطاعنين في السن . والنتيجة أن هناك سوء مزاوجة متنام بين أماكن توافر الثروة والتكنولوجيا والأوضاع الصحية المتقدمة وامتيازات أخرى ، وبين الأماكن التي تعيش فيها أجيال العالم الجديدة المتسارعة النمو والتي لا تحظى إلاّ بالقليل من هذه الامتيازات ، هذا إن تسنى لها أن تحظى بشيء .

إن نظاماً دولياً مستقراً لا يمكن أن يتحقق في ظل انفجار سكاني في جزء من العالم وانفجار تكنولوجي في جزئه الآخر .

وفي الوقت ذاته ، يؤدي الانفجار السكاني إلى نشوء تحديات بيئية جديدة مختلفة نوعياً عن تلك التحديات التي كانت سائدة قبل ستين عاماً مضت ، حينذاك كان هناك بالطبع تلوث مفزع في المدن الصناعية في أوروبا وأمريكا الشمالية ، وكان هناك ارتفاع في مستويات ثاني أكسيد الكربون ، وكانت موجات الجفاف بين الحين والآخر تُحيل الأراضي الزراعية إلى مساحات من الغبار . أما خلال نصف القرن المنصرم فقد كانت هناك زيادة هائلة في الانبعاثات الصناعية ، وبخاصة في الدول حديثة العهد بالتقدم والتي عقدت العزم على تحقيق نمو اقتصادي سريع للغاية ، كما أن التجفيف الذي يحدث اليوم للأراضي الرطبة والمياه الجوفية ، واجتثاث الغابات المدارية ، وإنهاك السهول والبطاح بالرعي ، هو أكبر بكثير مما كان عليه الحال فيما مضى . اضافة إلى ذلك هناك دليل على وجود ظاهرة زيادة دفء الأرض ، الأمر

---

(*) ربما كانت فرنسا هي الاستثناء في هذا المجال ، حيث عرفت بزيادة بطيئة في عدد السكان من القرن التاسع عشر ومطالع القرن العشرين .

الذي من شأنه أن يغير النظم البيئية بشتى الوسائل . وفي وقت يتغير فيه المناخ ويرتفع مستوى البحر ، لا بد أن تتأثر من ذلك حتى أكثر المجتمعات إحساساً بالمسؤولية تجاه البيئة .

وليس من المعقول أن تقوى الأرض على مواصلة تقديم الغذاء لعشرة بلايين من الناس يلتهمون الموارد بمعدل استهلاك الدول الغنية في هذه الأيام ، أو حتى بنصف هذا المعدل . وقبل أن يصل عدد سكان العالم إلى هذا المستوى بفترة طويلة سيكون قد حدث دمار لا يمكن إصلاحه للغابات وموارد الحياة والأنواع الحيوانية والنباتية ، ولربّما تم تجاوز الكثير من الأسس البيئية .

كما يبرز اليوم اتجاه عام آخر لم يكن واضحاً في عهود الاسلاف وهو يتمثل في قدرة التكنولوجيا على تحويل الأعمال التقليدية إلى أعمال فائضة عن الحاجة ، وإحلال نظم جديدة تماماً للإنتاج محلها . وهذا بحد ذاته أمر لا يلقى الترحيب ، ذلك أن التاريخ الاقتصادي للعالم والازدهار الشامل المتنامي للجنس البشري ينبعان أصلاً من ابتكار الأساليب الأحدث والأكثر تطوراً في صنع الأشياء ، من إنتاج المنسوجات بآلات تعمل بطاقة البخار إلى تصميم السيارات بوساطة الكمبيوتر . بيد أن بعض التغيرات أكثر اكتساحاً من غيرها . ويمكن خلال العقود القادمة أن تغدو الزراعة التقليدية فائضة عن الحاجة بفعل ثورة التكنولوجيا الحيوية ، فيما تقوم ثورة الإنسان الآلي بتغيير طريقة التصنيع وهيكلية العمالة الصناعية التي سادت على مدى القرنين المنصرمين .

إن عملية التحول التي ستعتري كلا من الزراعة والتصنيع كما عهدناهما لن تحدث ، إذا حدثت فعلاً ، في فراغ ، ذلك أن عملية من هذا القبيل سوف تترافق مع انفجار سكاني يجد فيه الملايين من الناس انفسهم يبحثون عن وظائف لهم ، وربما تكون تلك الوظائف قد غدت فائضة عن الحاجة بسبب الزراعة المستندة إلى التكنولوجيا الحيوية والتصنيع الآلي . كما ستحدث تلك العملية في وقت تخوض فيه الشركات العابرة للقوميات منافسة متنامية على الحصص من الأسواق العالمية ، فيما هي تحرر نفسها من جذورها المحلية . وتستخدم هذه الشركات كل الوسائل لتحقيق هذا الهدف ، من بينها إعادة نشر الإنتاج ، واستخدام الأتمتة وتبني تكنولوجيات جديدة يتم ابتكارها في المختبر . إن هذه الشركات تعمل ببساطة وفقاً « لقوانين » الاقتصاد الرأسمالي الحر . والجانب المهم في هذا السياق هو أن المجتمعات المحلية في العالم

المتقدم ، ومجتمعات كاملة في العالم النامي ستواجه صعوبة في قبول منطق السوق العالمية إذا كانت هذه السوق تتعارض مع مصالحها . وبدلاً من أن تؤدي الاتجاهات الاقتصادية والتكنولوجية إلى وحدة واحدة شاملة من النشاط وإلى عالم بلا حدود ، فإنها قد تؤدي إلى إثارة الصراعات التجارية والاضطرابات الاجتماعية ، وهو ما أشارت إليه مجلة « الايكونوميست » في عام ١٩٣٠ .وقد تؤدي كذلك إلى إثارة موجات هائلة من العنف عندما تحتشد الملايين من الناس في مدن العالم النامي وهي تبحث عبثاً عن فرص العمل.

إن ثورة المال والاتصالات العالمية التي يشهدها عالم اليوم هي أشد كثافة مما كانت عليه في الحقبة الماضية ، على الرغم من أنه حتى في تلك الحقبة كانت هناك ازمات نقدية عنيفة وسحب لرأس المال بكميات هائلة ( كما حدث حينما سحبت الدولارات الأمريكية من أوروبا في أواخر العشرينيات من هذا القرن ) ، وهو ما أدى إلى عدم الاستقرار والتوتر في العلاقات فيما بين الدول . على أنه ليس من الواضح في يومنا هذا ما إذا كانت الرقابات الرسمية الأكثر تطوراً متماشية مع مخاطر الاضطرابات المالية الكافية في تداول نقدي إليكتروني / حاسوبي يعمل على مدار الساعة بمبالغ تفوق إلى حد بعيد الناتج القومي الإجمالي لمعظم الدول . إلاّ أن التغير الأكبر قد حدث في دنيا الاتصالات العالمية .

قبل خمسين أو ستين عاماً كانت الإذاعة والتلفزيون قد بدآ في ممارسة تأثيرهما ، ولكن في إطار مجتمعات قليلة نسبياً فقط. ومع دنو هذا القرن من نهايته أصبحت هاتان الوسيلتان تؤثران في الشعوب ، وبخاصة الأجيال الشابة ، في جميع أرجاء المعمورة . علاوة على ذلك ، فقد بدا فيما مضى أن هذه الوسائل الجديدة ستفضي إلى تعزيز سلطة الحكومات ( كما قال أورويل ، على سبيل المثال ، في روايته « ١٩٨٤» ) ، بيد أن تأثيرها في الأونة الأخيرة كان تأثيرا معاكساً : ذلك أنها كسرت احتكار الدولة للمعلومات ، واخترقت الحدود القومية ، وأتاحت الفرصة للشعوب لأن تسمع وترى كيف يؤدي الآخرون أعمالهم بطرق مختلفة . كما جعلت الدول الغنية والفقيرة أكثر وعياً بالهوة التي تفصل بينهما ، وهو أمر لم يكن ممكناً توافره قبل نصف قرن من الزمان، كما أدت تلك الوسائل إلى أثارة موضوع الهجرة القانونية وغير القانونية .

ويبدو أنه نتيجة لهذه التغيرات أصبحت مجتمعات وحتى أقطار برمتها أقل قدرة شيئاً فشيئاً على التحكم بمصائرها فقد أصيبت بنى السلطة التقليدية بالإرباك نتيجة

بلوغ معدلات الخصوبة درجة أدنى من مستوى التعويض ، والهجرة غير القانونية ، والتدفق النقدي الهائل . ولم يعد لدى تلك البنى إجابات مرضية ، وربما افتقرت إلى الإجابات كلياً ، عن المخاطر الكامنة في الاستغناءات واسعة النطاق في مجالي الزراعة والتصنيع . وأصبحت تواجه صعوبة في منع الشركات من الانتقال إلى مناطق أخرى ، او حجب المعلومات المتدفقة من محطات تلفزيونية وإذاعية متخطية للقوميات . وتقف بنى السلطة التقليدية تلك حائرة قلقة حيال عواقب ظاهرة تزايد الدفء الكوني . وإذ تحاول هذه البنى القائمة عبثاً البحث عن سبل لمواجهة هذه التحديات ، يستجيب الناس لذلك بالانكفاء ( وهو ما يتمثل بوضوح في تراجع المقترعين في الكثير من الانتخابات) والبحث عن بنى جديدة ( من تجربة المجموعة الأوروبية ، إلى تفكيك الاتحاد السوفياتي ويوغسلافيا ) وطلب الحماية من سطوة قوى التغيير العالمية ( كما هو متمثل في ضغوط المزارعين الفرنسيين وعمال النسيج الأمريكيين ) ، واتخاذ مواقف غاضبة إزاء المهاجرين الجدد . وخلاصة القول أننا نواجه مرة اخرى تلك « السلسلة من الصدمات والمفاجآت والضربات العنيفة في الحياة الاجتماعية للبشرية » التي أشارت إليها الايكونوميست . والاحتمالات كبيرة بأن تستمر هذه الصدمات في المستقبل .

وبالنظر إلى تسارع وتعقد هذه التغيرات ، هل توجد هناك « أية » فئة اجتماعية «مستعدة» حقاً للقرن الحادي والعشرين ؟ من الواضح أن هناك شركات ( تعمل في كل المجالات ، من الأدوية إلى الفضاء ) ، وهناك أفراد ( هم أساساً محترفون يقدمون خدمات تنطوي على قيمة مضافة عالية ) ويستفيدون من التطورات الاجتماعية والاقتصادية الحالية ، وهم حريصون على ترسيخ مواقعهم للحصول على المزيد من الامتيازات . وتشكل الآراء التي يطرحونها أساساً للكثير من الأعمال المتفائلة لكل من كينيشي †Kenichiوأوماي Ohmae وجورج جلدر George Gilder وبن واتنبرج Ben Wattenberg وغيرهم ممن بتنبؤون بازدهار دائم التطور للبشرية . في الجانب الأخر، هناك بلايين من الفقراء وغير المتعلمين في العالم النامي ، وهناك عشرات الملايين من العمال غير المهرة وغير المدربين في العالم المتقدم ممن يبدو المستقبل لهم بائساً وفي الكثير من الحالات أكثر بؤساً . إن مأساة هؤلاء الناس هي محط اهتمام الكتابات المتشائمة التي تتناول الانفجار السكاني والكوارث البيئية ، ككتابات The Ehrlichs ، ومعهد المراقبة العالمي Worldwatch Institute وآخرون . كما توحي مأساتهم بإجراء

دراسات حول الاتجاهات العامة المستقبلية للعمل ومضامينها الاجتماعية ، كالدراسة التي قدمها روبرت رايخ . بداية ، قد يبدو أن مدرسة فكرية واحدة لا بد وأن تكون على صواب ولكن قد تكون كل مدرسة قد درست جوانب مختلفة لظاهرة واحدة مما يحدو المتفائلين للابتهاج « للفائزين » في العالم ، والمتشائمين للقلق حيال مصير «الخاسرين » أما إذا كانت المدرستان على حق ، فإن الفجوة بين الأغنياء والفقراء ستواصل اتساعها مع دخولنا في القرن الحادي والعشرين ، بحيث لا تكتفي بإحداث اضطرابات اجتماعية في الدول المتقدمة ، بل تتخطاها لإحداث توترات في علاقات الشمال و الجنوب ، وهجرات واسعة ودمار بيئي قد لا يخرج منه حتى « الفائزون » بدون جراح .

وفيما يبدو أن هناك أفرادا عديدين وشركات كثيرة مستعدين لمواجهة القرن الحادي والعشرين ، يبدو أن هناك دولاً قليلة العدد نسبياً مستعدة لتلك المواجهة . ومن بين تلك الدول المستعدة التي تناولها هذا الكتاب تبرز اليابان ، وكوريا ، وبعض الدول التجارية في شرقي آسيا ، وألمانيا ، وسويسرا ، وبعض الدول الاسكندنافية ، وربما المجموعة الأوروبية ككيان شامل . وتتمثل العناصر المشتركة تقريباً فيما بين هذه الدول في معدلات ادخار عالية ومستويات استثمار هائلة في مصانع ومعدات جديدة ، ونظم تعليمية ممتازة ( وبخاصة لأولئك الذين لا يلتحقون بالجامعات ) ، وقوة عاملة ماهرة ، ونظم جيدة لإعادة التأهيل ، وثقافة صناعية يفوق فيها عدد المهندسين عدد المحامين ، والتزام بإنتاج صناعات راقية التصميم وذات قيمة مضافة عالية لتطرح في السوق العالمية ، وفوائض تجارية مناسبة بصورة مقبولة من السلع « المنظورة » .

كما أن هذه الدول تنعم بتجانس ثقافي وتماسك عرقي ، بيد أن عاملاً كهذا قد لا يكون عاملاً مهماً ، ذلك أن التجانس الثقافي و اللغوي متوافر أيضا في مجتمعات أقل نجاحاً من تلك الدول على المستوى الاقتصادي (*)

إلاّ أنه حتى الدول ذات الاستعداد الأفضل على الصعيد التكنولوجي تواجه صعوبات في الاستجابة لبعض قوى التغيير العالمية : كانخفاض معدلات الخصوبة والاختلالات السكانية ، وزيادة الدفء الكوني ، والتقلبات المالية ، والحاجة إلى حث المجتمعات الزراعية على الكفّ عن لا مبالاتها المتزايدة . إن الحقيقة المتمثلة في امتلاك

(*) بل أن سويسرا ،التي يقال بأنها واحدة من أكثر الدول استعدادا للقرن القادم مكونة من ثلاث مقاطعات لغوية .

هذه الدول ما يكفي من الأموال اللازمة لإعادة تأهيل العمال وحماية البيئة ، لهي ميزة عظيمة ، ولكنه من غير المحتمل أن تقوى الأموال على حل جميع الصعاب . ومع ذلك فإنه من الواضح أن المجتمعات التي تتمتع بموارد فنية وتعليمية ووفرة في المال وتماسك ثقافي تكون مهيأة لدرجة من الاستعداد في مواجهة القرن القادم ، أعلى من تلك الدول التي تفتقر إلى هذه الإمكانات جميعاً .

## الصعوبات التي تعترض طريق الإصلاح

ما الذي يمكن عمله ؟ وكيف يمكن للدول أن تستعد بصورة أفضل للقرن القادم؟ قبل محاولة الإجابة ، يتعين علينا أن نلاحظ الصعوبتين الأكبر اللتين تواجهان أي برنامج للإصلاحات المنظمة . أولهما تلك الحتمية الواضحة لحدوث اتجاهات ديمغرافية وبيئية شاملة . إذا كان نحو بليون من الأفواه يولدون في كل عقد ، فهل سيكون الأمر على جانب كبير من الأهمية إن كان التقدير الإجمالي لعدد سكان العالم يقل مائة مليون ، أو يزيد مائة مليون ؟ أو هل سيكون هنالك فرق كبير لو قيل بأن عدد سكان العالم في عام ٢٠٥٠ سيكون تسعة بلايين نسمة ، لا عشرة بلايين ؟

في الحالتين ستكون العواقب هائلة . ولكننا نقول ببساطة أنه بسبب عدد الإناث اللواتي سيبلغن سن الحمل على مدى العقدين القادمين ، من المحتمل أن تكون الزيادات الكبيرة في عدد السكان أمراً لا مفر منه . وبنفس المنطق نقول أنه لسبب تزايد انبعاثات العوادم في الغلاف الجوي عاماً إثر عام جراء التصنيع المتنامي والتزايد السكاني العالمي يبدو محتماً أن تزداد مستويات ثاني اكسيد الكربون على مر الزمن . من هذا المنطلق ، فإنه ليس بوسع معظم الاصلاحات أن تأمل في ما هو أكثر من تقليص الزيادة في انبعاثات العوادم ، لا وقفها ، إذ يعتقد على نطاق واسع بأن وقفها أمر مستحيل . ومرة أخرى ، إذا كانت زيادة السكان في الهند قد أفضت إلى خسارتها لما يربو على ثلثي غاباتها خلال هذا القرن ، ألا ينبغي لنا أن نتوقع بأن يؤدي التنامي السكاني الحالي إلى القضاء على البقية الباقية من تلك الغابات ، كما حدث في اثيوبيا وهايتي ؟ (*)

وبصيغة أخرى نقول ، أنه بصرف النظر عن الإجراءات الوقائية ، إلاّ أن الاتجاهات الكونية العامة كبيرة إلى الحد الذي يدفع نحو اليأس . وحيث أنه من غير

(*) ١٤٪ فقط من مساحة الهند مغطاة الآن بالغابات ، مقارنة ب ٥٠٪ في القرن الماضي ، وقبل أربعين عاماً خلت كانت الغابات تغطي ٣٠٪ من مساحة اثيوبيا ، ولكن النسبة ظلت تنخفض حتى وصلت اليوم إلى ١٪ فقط.

المحتمل أن يغدو بالإمكان إحداث تغيير كبير في اتجاهات من هذا القبيل ، ألا ينبغي علينا أن نجرّب سياسات التفاعل والتكيف ، ومن ضمنها ، بالنسبة للمجتمعات الغنية المتقدمة ، تلك السياسة القاسية ، إن دعت الحاجة ، والمتمثلة في وقف موجات الهجرة المتصاعدة من بقاع الأرض الفقيرة والمكتظة بالسكان ؟

أما الصعوبة الثانية فتكمن في كل من توقيت وإدارة الإصلاحات المقترحة من وجهة نظر السياسة العملية. وحتى لو كانت هناك جدوى من وراء كبح جماح الدفء الكوني من خلال حظر السيارات الملتهمة للوقود ، والحيلولة دون انبعاث عوادم المصانع ، ووقف إزالة الغابات وغيره ، إلاّ أن المشكلة تتمثل في أن خطوات كهذه ينبغي أن تنفّذ الآن لتحقق نتائج بعد خمس وعشرين أو أربعين سنة قادمة . وباستثناء الادخار لمواجهة التقدم في السن ( والذي يستفيد منه المدخرون بشكل مباشر ) فإن بني البشر عموماً لا يقبلون على تقديم تضحيات قصيرة الأجل لتحقيق تحسن بعيد الأمد ( وغير مؤكد ) للمصلحة العامة ، ولا تزال أفكار معظم السياسيين أقصر. وخلافاً للأخطار التقليدية للأمن القومي ، فإن هذه الأخطار أقل وضوحاً وهي لذلك أقل احتمالاً في أن تحقق استجابة موحدة حازمة . علاوة على ذلك ، فإن الآليات المعتادة التي تقوم من خلالها الدول القومية في الاستجابة للأخطار ، تبدو غير مناسبة لبعض التحديات المطروحة هنا . إن وقف زيادة الدفء الكوني يتطلب تعاوناً دوليا ، أما استخدام أجهزة الانسان الآلي فهي بالضبط مهمة المصنّعين فرادى .وفي الحالتين إما أن تكون الدولة القومية صغيرة الحجم على أداء مهمة ما ، أو كبيرة الحجم على إنجاز مهمة أخرى .

ولكن حتى لو كانت قوى التغيير الكونية الجديدة هذه قد استبعدت الكثير من الأدوات القومية ، فنحن نعرف أن الدولة القومية لا تزال هي الموئل الرئيسي للسلطة والولاء ، ذلك أنها تحقق وتوزع جزءاً كبيراً من ناتج المجتمع ، ويتوافر لديها نظام دقيق لمناقشة السياسات ونظام قيادة لتنفيذها . ولا تزال الدول هي التي تحدد أولويات السياسة . والدول فقط هي صاحبة السلطة في الدخول في اتفاقيات دولية لتقليص انبعاثات ثاني اكسيد الكربون وتنظيم الزراعة المستندة إلى التكنولوجيا الحيوية . علاوة على ذلك ، إذا ما رغب مجتمع ما بتحسين استعداده العام لمواجهة القرن القادم سواء أكان ذلك عن طريق تطوير مهارات القوة العاملة ، أو تقليل ( أو رفع ) معدلات

الخصوبة فليس هناك من البُنى من يتمتع بالفعالية الممكنة غير الدولة ذاتها (*) . ولاتزال الحكومات القومية وشعوبها هي الطرف المقرر في إعداد شعب ما لمواجهة المستقبل مثلما فعلت كل من كوريا وسنغافورة ، أو في اتباع أساليب متحررة في إنجاز هذه المهمة كما فعلت الولايات المتحدة . إن قيام الدول باتخاذ قرارات كهذه ، هو السبب الذي يدفعنا لئلا نتوقع مواقف موحدة إزاء هذه التغيرات المتخطية للقوميات ، بل مزيجاً من المواقف . ففيما تسعى بعض الدول بحماس شديد لتحسين أوضاعها ، هناك بعض الدول التي لا ترغب في ذلك ، أو لا تقدر على فعل الكثير في هذا المجال .

وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار الصعوبات التي تواجه الإصلاح فإنه من المحتمل أن يسود التجنّبُ الغريزي من قبل الجنس البشري للتغيرات غير المريحة والنزوع نحو إحداث تغيرات بسيطة فقط .ولا يزال أمام المجتمعات التي تعتزم الاستعداد للقرن الحادي والعشرين العديد من الإجراءات التي يمكن أن تكون موضع تفكير .ومعظم هذه الإجراءات تنطوي على خصوصية مناسبة لمستوى القطر ، فاحتياجات بوتسوانا تختلف عن احتياجات بريطانيا كما هو واضح ، ولكن البعض الآخر من هذه الإجراءات تستلزم تعاوناً دولياً لضمان فعاليتها . وسوف تكلف الإصلاحات الكثير من الأموال ، الأمر الذي يعني نشوب نقاشات حادة حول أولويات الانفاق . بيد أن المبالغ اللازمة لا يُحتمل أن تكون مماثلة لتلك الأموال التي خصصت لسباق التسلح إبان مرحلة الحرب الباردة .

ولأن النية من وراء إصدار هذا الكتاب تتمثل في أن يكون دليلاً لفهم التغيرات الكونية ، لاكتاباً تمهيدياً فنياً يرصد الاستجابات لها ، فلن يعنى بسرد الدراسات العديدة التي تتناول بالتفصيل برامج فعلية للتغير . ذلك أن منظمات كمعهد المراقبة العالمي على سبيل المثال قد أصدرت توصيات لسلسلة طويلة من الإصلاحات بغية وقف الدمار المتنامي للبيئة ، مثل : تقليص انبعاثات المصانع عبر استخدام أكثر فعالية للطاقة ، واستخدام نظم للتنقية وأجهزة للاستخلاص . كما أوصت بالاستثمار في حقل النقل العام وتطوير مصادر طاقة بديلة للسيارات ، واتخاذ إجراءات أخرى لتقليل الاعتماد على النفط ، والاقتصاد في استهلاك موارد المياه ، وخفض الاعتماد على المياه الجوفية ، وتوسيع عملية نقل التكنولوجيا دولياً ، وتوفير التدريب لدول العالم

(*) نقول « الفعالية الممكنة » ، طبعاً ، بسبب الفروق الفعلية بين دول قوية « كوريا » واخرى أضعف ( اثيوبيا ) . والمناقشة الواردة أعلاه تشير إلى مجتمعات قوية وقادرة بشكل معقول ، وتستطيع أن تقرر ما إذا كانت مع التغيرات أم ضدها .

النامي ، والتفاوض لعقد معاهدة فيما بين الدول الغنية والفقيرة ، بحيث يتمكن الفقراء من خلالها من حماية غاباتهم لقاء مساعدات أكبر وعون في مجال توفير فرص عمل بديلة ، وضمان وصول منتجاتها للأسواق(3) . ولربما افتقرت بعض الاقتراحات المقدمة من قوى الضغط البيئي إلى التطبيق العملي(4) ، بيد أن اقتراحات أخرى تبدو ممكنة التطبيق بصورة ممتازة وبتكاليف زهيدة. فعن طريق « التكنولوجيا المناسبة » لفرن شمسي بسيط، مثلاً تستطيع الأسر في العالم النامي أن تُعدّ معظم وجبات طعامها دون أن تضطر إلى اكتساح خشب الوقود بشكل يومي وبما يؤدي إلى المزيد من إزالة الغابات(5).

كما أنه لا حاجة بنا لإعادة ذكر النتائج التي توصلت إليها دراسات لا حصرلها، والتي تناولت السبل الكفيلة بتطوير مجتمع ما تكنولوجياً وصناعيا بمستوى تنافسي في عصر الإنتاج المدول . فكل الدراسات التي تناولت «القدرة التنافسية » في الولايات المتحدة ، حيث حظي هذا الموضوع باهتمام شديد ، خلصت على وجه التقريب إلى النتائج ذاتها ، والتي تتمثل في زيادة معدلات الادخارات القومية وتقليص عجوزات الميزانية إلى حد كبير لأنها تستنزف أموالاً من الاستثمار الإنتاجي ، ورفع مستويات الأبحاث والتطوير التجارية، وتجنب تحويل الكثير من الموارد للجانب العسكري ، والتخلص ( ولكن كيف ؟) من ثقافة إقتصادية غدت شديدة الاعتماد على توقعات الوول ستريت لأرباح قصيرة الأجل ، والتركيز على تصنيع منتجات راقية التصميم موثوقة لدى أشد الأسواق إقبالاً على الطلب ، والتطوير الهائل لمهارات وتدريب القوة العاملة بصفة عامة ، وتوفير الفرص اللازمة لإعادة التأهيل الشامل والارتقاء بمستويات التعليم للشباب الذين لا يلتحقون بركب التعليم الجامعي(6) . وقد قدمت تلك الدراسات ، تلميحاً أو تصريحاً مقارنات مع الأوضاع في كل من اليابان وألمانيا ، ولم تكن تنطوي على ارتياح لما هو عليه الحال في أمريكا ، إذ تعتبر تلكما الدولتان نموذجين رائدين للمجتمعات ذات المهارات العالية والقاعدة التكنولوجية ، وتتمتعان بآفاق طيبة مع اقتراب هذا العقد من نهايته .

وأخيرا ، فإن تقديم اقتراح مفصل إزاء كيفية التعامل مع الانفجار السكاني في الدول النامية يعني ببساطة تكرار الأفكار التي أشارت إليها دراسات عديدة أجرتها هيئات دولية ، والتي أوصت بأن الأسلوب العملي (*) الوحيد لضمان انخفاض

---

(*) نظرياً هناك وسائل أخرى بالطبع ، كالزهد في المعاشرة الجنسية وتأجيل الزواج ( وهذا ما عناه مالتوس عندما حث على « العفة الأخلاقية ») ولكنه من الصعب أن نرى إمكانية لتحقيق ذلك في المجتمعات التي يسودها الرجا ل في أفريقيا أو الهند ، حيث يتزوج الشباب في سن الخامسة عشرة .

معدلات الخصوبة ، وبالتالي انخفاض النمو السكاني ، يتمثل في استحداث وسائل رخيصة وموثوقة لتحديد النسل ، كما حصل ، مثلاً ، في البرازيل ، حيث انخفض معدل الخصوبة من ٧ر٤ أطفال للمرأة الواحدة فيما بين عامي ١٩٧٠–١٩٧٥ ، إلى ٥ر٣ طفل للمرأة خلال الفترة الواقعة ما بين عامي ١٩٨٣– ١٩٨٦(7) . وما حدث في البرازيل حدث في أقطار نامية أخرى ، حيث تم تبني برامج نشطة لتخطيط العائلة .

ومن الواضح أن جيلاً كهذا من شأنه أن يواجه صعوبات تتمثل في الأعراف الثقافية المحلية، ومعارضة الفاتيكان ، وعدم تأييد الحكومات الأمريكية المحافظة التي لم تفرق بين منع الحمل والإجهاض . بيد أن ذلك كله لا يغير من حقيقة مؤداها أن النمو السكاني مرتفع بصورة خطيرة في المجتمعات التي تفتقر إلى التخطيط العائلي ، ولكنه يتراجع في الدول التي تحث على تحديد النسل . ومن المؤكد أن عناصر من نوع نشر المدنية وتغير دور المرأة من شأنها أن تسهم أيضا في التحول السكاني ، بيد أن الوسيلة الأسرع لتحقيق استقرار في حجم العائلة وتجنب المخاطر التي سيفرضها تضاعف عدد سكان العالم في العقود القليلة القادمة ، تتمثل في اتخاذ الإجراءات الضرورية لتقليل الحمل في الدرجة الأولى .

وبإيجاز نقول أن ذلك لا يعني أن هناك افتقار للحلول لتحديات عابرة للقوميات كهذه ، ولكن الشعوب والسياسيين على حد سواء يحجمون عن إحداث تغييرات تنطوي على تكاليف شخصية قصيرة الأمد لتأمين منافع عامة على المدى البعيد .

إن إحجاماً من هذا القبيل أمر مستوعب تماماً في الكثير من الحالات ، فلا غرو مثلاً في أن يقوم السويديون ، الذين يتمتعون بالوعي البيئي وبدرجة عالية من التعليم ، بممارسة الضغوط لتقليص انبعاثات ثاني اكسيد الكربون بدرجة حادة ، والمطالبة بفرض ضرائب عالية على الوقود وإلغاء محطات الطاقة النووية ، وزيادة معونات التنمية على نطاق واسع . فإذا ما أخذنا بعين الإعتبار المزايا النسبية التي تتمتع بها السويد، ندرك أن التكاليف اللازمة لتنفيذ مطالب كهذه قد لا تلحق أضرارا بالغة بالسكان ، ولكن الأمر سيكون مختلفاً تماماً من الناحية السياسية لو طُلب من مزارعي جنوب السهول العظمى الكف عن سحب المياه الجوفية والتوقف عن استخدام السيارات واستعمال الدراجات النارية عوضاً عنها ، والاستثمار في المعدات الموفّرة للطاقة وغير ذلك ، في وقت يعانون هم أصلاً من المخاطر المنتظرة للتكنولوجيا الحيوية وزيادة الدفء الكوني . كما سيكون أمرا يفتقر إلى الحكمة من الناحية السياسية أن نتوقع تأييدا من هؤلاء

المزارعين لزيادة المساعدات الخارجية في سبيل تمكن الدول الفقيرة من تعزيز انتاجها الزراعي . وبنفس الطريقة ، وفيما يقر الليبراليون الغربيون بأن تطوير وضع النساء في الدول الإسلامية والأفريقية في جنوب الصحراء قد تأخر طويلاً، إلاّ أن تحولاً من هذا النوع يفرض تحدياً شديداً للثقافات التقليدية الذكورية ، ويحتمل أن يُجابه بمقاومة قوية. ولأن قيام الدول الغنية بمحاولة فرض تغيرات اجتماعية كهذه من شأنه أن يؤدي إلى نتائج معاكسة ، فلا بد أن يحسم الأمر داخل المجتمعات النامية ذاتها ، وهناك إشارات على صدام وشيك بين العلمانيين والأصوليين في هذه المناطق الحساسة(8) . إن قبول الإصلاحات أو رفضها أمر يعتمد على الظروف المحيطة، لا على المنطق المجرد.

وعلى الرغم من أن هذا الكتاب ليس كتاباً تمهيدياً في الحلول الفنية للتطورات الكونية ، إلاّ أنه من الضروري أن نؤكد على ثلاثة عناصر رئيسية لا بد من توافرها في أي جهد عام لإعداد المجتمع العالمي للقرن الحادي والعشرين ، وهي :

دور التعليم ، ومكانة المرأة ، والحاجة إلى القيادة السياسية .

## دور التعليم ومكانة المرأة

إذا كان تحليلي صحيحاً تقريبا ،فقد تكون قوى التغيير التي تواجه العالم عميقة التأثير ، ومعقدة ومترابطة بحيث لا تحتاج إلى ما هو أقل من إعادة تعليم الجنس البشري . وليست هذه النتيجة بجديدة ، فلطالما جادل المفكرون الاجتماعيون من ويلز إلى توينبي في أن المجتمع العالمي يخوض سباقاً بين التعليم والكارثة ، وهو سباق تزداد حواجزه ارتفاعاً لدى اقتراب القرن من نهايته ، ومردُّ ذلك ببساطة الزيادة الكبيرة في الضغوط السكانية ، والدمار البيئي ، وقدرة الجنس البشري على إحداث الدمار الشامل.

وينطوي تعزيز دور التعليم على عناصر عديدة ذات أبعاد فلسفية وعملية . فعلى سبيل المثال ، يوفر التجديد التكنولوجي فرص عمل جديدة ويلغي أعمالاً قديمة ، الأمر الذي قد يؤدي إلى الحاق مزيد من الأضرار بالدول المتقدمة التي تفتقر إلى نظام قومي للتدريب وإعادة التأهيل شبيه بمشروع التدريب المهني الألماني ، أو بالأساليب التي تتبعها السويد لإعداد العمال الذين يتم الاستغناء عنهم لتعلم مهارات جديدة . علاوة على ذلك ،لن تقتصر المعاناة في بريطانيا مثلاً على الانتاجية الاقتصادية فحسب ، بل ستتعداها إلى النسيج الاجتماعي برمته نتيجة لعدم ملاءمة برنامج التدريب المهني ، كما

ستعاني الولايات المتحدة من نتائج مماثلة ، خاصة وأن جهودها في هذا المضمار أدنى تنظيماً من الجهود البريطانية . بيد أن النظم الفعالة تعتمد على التخطيط والتعاون فيما بين المدارس وقطاع الأعمال والحكومة وهو ما تنفر منه الثقافات السياسية المتحررة ، وما تعجز الدول الأكثر فقراً عن تنفيذه لافتقارها إلى الموارد اللازمة .

على أن التحديات التي تواجه دولاً مثل بريطانيا أو إيطاليا في إعادة بناء نظمها التعليمية لا تكاد تذكر بالمقارنة مع التحديات التي تواجه الدول النامية . ففي الصومال لا تتعدى نسبة تعليم الذكور الكبار ١٨٪ والإناث ٦٪ ولا يتجاوز عدد طلاب المرحلة الثانوية ( حسب إحصائيات عام ١٩٨٦ ) ٣٧ ألفاً ، ومن بين العدد القليل من المواطنين المؤهلين فنياً ، لا يوجد غير بضع مئات من الأطباء وقلّما نعثر على مهندسين ومصممي برامج كمبيوتر وآخرين ممن لا بد من توافرهم للانتقال بالصومال إلى العالم الحديث(9). على النقيض من ذلك ، نجد أن نسبة التعليم في أوساط الذكور والإناث في كوريا الجنوبية هي ٩٦٪ و ٨٨٪ على التوالي ، وهناك خمسة ملايين طالب وطالبة في المرحلة الثانوية ، إضافة إلى ١ر٣ مليون من الطلبة الذين يتلقون تعليمهم العالي ، كما تنضم أعداد كبيرة من ذوي المؤهلات الفنية إلى ميدان العمل الانتاجي في كل عام .(*)(10)

ومن الواضح أنه بمقدور الدول النامية التي تتمكن من الاحتذاء بالمثل الكوري ، أن ترنو إلى مستقبل اقتصادي زاهر ، ولكن ، وكما رأينا في موضع سابق ، لا يوجد غير عدد قليل من المجتمعات الفقيرة القادرة على أن تحقق هذا المستوى الذي بلغته كوريا . للتخلف أسباب عديدة ، بيد أن أبرز هذه الأسباب يتمثل في أن التعليم يعتبر أقل أهمية في الكثير من الثقافات ، لما هو عليه الحال في شرقي آسيا .

على أن التعليم بمعناه الواسع يتخطى « صقل» القوة العاملة من الناحية الفنية ، أو ظهور طبقات من ذوي المؤهلات الفنية العالية أو حتى تشجيع الثقافة الصناعية في المدارس والكليات للحفاظ على قاعدة انتاجية ، بل ينطوي التعليم علاوة على ذلك كله ، على استيعاب عميق لأسباب التغير في عالمنا ، ولمشاعر الناس والثقافات الأخرى تجاه تلك التغيرات ، وما هي العناصر المشتركة بيننا جميعاً ، وماهي العوامل التي تفرق فيما بين الثقافات والطبقات والأمم .اضافة إلى ذلك ، في الوقت الذي يتعين على عملية التساؤل هذه أن تكون – إن أمكن – متسامحة ومتعاطفة ، فانها لن تكون خالية من

(*) صحيح أن عدد سكان كوريا يبلغ خمسة أضعاف سكان الصومال ولكن حتى بالمقارنة النسبية ، فإن الفروق هائلة

قيمة . ففي نهاية المطاف ، لا يكفي فقط أن نعي ما نفعله بكوكبنا ،كما لو كنا نراقب التغيرات عبر منظار عملاق من على ظهر المريخ . ولأننا جميعاً أعضاء في مواطنة عالمية ، نحتاج إلى أن نزود أنفسنا بنظام للأخلاق ، وإحساس بالعدل وبالتناسب عندما نضع نصب أعيننا ، جماعات أو أفرادا ، السبل المتعددة التي نستطيع من خلالها أن نطور من استعدادنا للقرن الحادي والعشرين(11) . وفي المجتمعات التي تحول القوى الأصولية فيها دون طرح التساؤلات وفتح النقاشات ، والتي يهاجم فيها السياسيون القوى الأجنبية أو الاقليات الإثنية بهدف الحصول على دعم قوى خاصة ، وحيث تقوم وسائل الإعلام التجارية والثقافة الشعبية بدفع مشكلات خطيرة نحو الهامش ، في تلك المجتمعات ستكون إمكانية قيام التعليم بتوفير فهم أعمق للاتجاهات العالمية العامة محدودة إلى حد بعيد .

إن تعزيز دور التعليم مرتبط بشكل لا ينفصم بقضية أكبر ، ونعني بها مكانة المرأة في كل من الأقطار النامية و المتقدمة . ففي الحالة الأولى هناك دليل واضح على الصلة الوثيقة فيما بين الوضع السيء للمرأة والانفجار السكاني والفقر المدقع والتخلف الاقتصادي (*) . وكما تشير الإحصائيات الصادرة عن قسم السكان التابع للأمم المتحدة ، فإن هناك علاقة عكسية قوية بين نسبة تعليم الإناث البالغات ومعدل الخصوبة الكلية (انظر الجدول رقم ١٣ ) . على أن هناك بعض الاستثناءات المثيرة لهذه القاعدة ، إذ تدّعي منغوليا أن نسبة تعليم الإناث البالغات لديها هي ٨٨٪ ومعدل الخصوبة الكلية ٤ر٥ ولكن الدليل الكاسح يشير إلى أنه إذا توافر التعليم للمرأة على نطاق واسع فإن معدل حجم العائلة سوف ينخفض بحدة وتستقر عملية التحول السكاني ، وهذا ما يفسره بوضوح لجوء المرأة المتعلمة إلى الزواج في سن متأخرة ، وتأجيل الإنجاب ، واختيار الوظيفة ، كما تؤكده مجموعة من الإحصائيات المحفزة للتفكير ، (الموضحة في الجدول رقم ١٤) حول العلاقة بين مستوى تعليم الأم وعدد الأطفال الذين يولدون في الدول النامية .

---

(*) يظن المرء أن الاستثناءات الوحيدة في هذا المجال هي بعض الأقطار العربية الغنية بالنفط حيث ينخفض وضع المرأة ، ولكن الدخل الفردي من الناتج القومي الاجمالي هو دخل مرتفع ، وذلك مرده إلى الصدفة الجيولوجية ، لا الطاقات الخلاقة الأصيلة .

الجدول رقم (١٣) يوضح نسبة تعليم الاناث البالغات ومعدل الخصوبة الكلية في دول منتقاة (12) .

| الدولة | نسبة تعليم الاناث البالغات | معدل الخصوبة الكلية |
|---|---|---|
| افغانستان | ٨٪ | ٦ر٩ |
| عُمان | ١٢٪ | ٧ر٢ |
| الجمهورية العربية اليمنية | ٣٪ | ٧ر٠٠ |
| هندوراس | ٥٨٪ | ٥ر٦ |
| بوركينا فاسو | ٦٪ | ٦ر٥ |
| السودان | ١٤٪ | ٦ر٤ |
| سنغافورة | ٧٩٪ | ١ر٧ |
| كندا | ٩٣٪ | ١ر٧ |
| تشيلي | ٩٦٪ | ٢ر٧ |
| هنغاريا | ٩٨٪ | ١ر٨ |
| تايلاند | ٨٨٪ | ٢ر٦ |

وعلى وجه العموم فالنساء التي تتلقى من التعليم ما مدته سبع سنوات أو يزيد (وعلى افتراض انتمائها للطبقات الموسرة ) في الدول النامية يتزوجن تقريباً بعد أربع سنوات من زواج أولئك اللواتي يفتقرن الى التعليم ، كما أن نسب استخدام حبوب منع الحمل أعلى في صفوف المتعلمات ، علاوة على أن معدلات الوفيات الأُمومية والطفولية أكثر إنخفاضاً في أوساط النساء المتعلمات (13) . ومن هنا فإن هذه الفئة من النساء وذرياتهن تتمتع بفرص أفضل للحياة ، وهو ما يعني بشكل واضح أن التغيير في وضع المرأة سوف يسهم بشكل ملموس في تقليص معدلات النمو السكاني في الدول النامية . ولكن ما هي احتمالية تحقق ذلك في تلك الأجزاء من جنوبي آسيا وأفريقيا والعالم الإسلامي حيث القيود على المرأة صارمة إلى حد كبير ؟

وفي العالم المتقدم ، حيث يتحسر الذكور المسنون على معدلات الخصوبة التي

الجدول رقم (١٤) : معدل عدد الأطفال قياساً لعدد سنوات تعليم الأم في دول منتقاة .(14)

| الدولة | لا تعليم | سبع سنوات أو أكثر من التعليم |
|---|---|---|
| بنين | ٧ر٤ | ٤ر٣ |
| السودان | ٦ر٥ | ٣ر٤ |
| هايتي | ٦ر٠٠ | ٢ر٨ |
| الإكوادور | ٧ر٨ | ٢ر٧ |
| الأردن | ٩ر٣ | ٤ر٩ |
| باكستان | ٦ر٥ | ٣ر١ |
| البرتغال | ٣ر٥ | ١ر٨ |

تقل عن مستوى التعويض ويسألون عن الأسباب التي تكمن وراء إنجاب هؤلاء «النسوة الشقروات المتعلمات» لأعداد أقل من الأطفال ( أو عدم الانجاب قط في بعض الأحيان ) * ، نجد أن طبيعة التحدي مختلفة ، ولكنها أيضاً تشتمل على مكانة المرأة في المجتمع .

وإذا افترضنا أن مجتمعاً ما لا يتقبل الإخفاق في إعادة تجديد عدد سكانه ، حتى ولو كان ذلك بسبب ازدياد نسبة « إعالة المسنين » ، فقد يحتاج السياسيون القلقون حيال هذه الاتجاهات العامة إلى إعادة تقويم معاييرهم الثقافية والإجتماعية . ففي اليابان، على سبيل المثال ، هناك دليل مؤداه أن جيلاً صاعداً من النساء المتعلمات يمتعض اليوم من التوقعات التقليدية تجاههن بأن يصبحن ربات بيوت متفرغات بعد إنهاء المرحلة الجامعية ، وأن يربين الأطفال في مساكن تعج بساكنيها ، بينما يغيب أزواجهن في الصباح الباكر حتى وقت متأخر من المساء (15) . كما يسود امتعاض مماثل لدى المرأة في إيطاليا وأستراليا ، حيث انخفضت معدلات الخصوبة الكلية في السنوات الأخيرة . وما من شك في أنه يمكن توفير معالجة جزئية لمشكلة نقص العمالة المترتبة على ذلك ،

* انظر الصفحات ١٥٤ - ١٥٥ ، ٣١٣ - ٣١٤

وعلى الأقل في حالة اليابان عن طريق الاستخدام المتزايد لأجهزة الانسان الآلي ، أما إذا قررت اليابان العودة إلى معدلات الخصوبة التعويضية ، فسوف تكون بحاجة لما هو أكثر من المعالجات الفنية .

وفي هذا السياق يجد السياسيون اليابانيون والإيطاليون مبررا لدراسة النموذج السويدي ، حيث أخذ معدل الخصوبة في الارتفاع تدريجياِ بعد عقود من الهبوط الديمغرافي . ففيما كان معدل الخصوبة ٦ر١ في عام ١٩٨٣ وصل في عام ١٩٩٠ إلى ١ر٢ .(16) وتشير الأبحاث الأولية التي تناولت هذا التطور ، والذي يتحقق أيضا في عدة دول في أوروبا الشمالية ، إلى أن السبب في ذلك قد يكون مزيجاً من التسهيلات الاجتماعية الممتازة ( كإجازات الأمومة والأبوة المدفوعة ، ورعاية الطفولة، والحضانات والمساكن المريحة) ، المترافقة مع درجة ملموسة من المساواة الشاملة بين الجنسين ، وهو ما يمكن قياسه ،على سبيل المثال ، من خلال عدد النساء العاملات في السلك السياسي ، وعدد الوزيرات في الحكومات السويدية .

ومن المفارقات إذاً أنه إذا كان على العالم أن يمضي قدما نحو توازن ديمغرافي أفضل يتمثل في تخفيض معدلات الخصوبة في المجتمعات الفقيرة ورفعها في المجتمعات الثرية ، فعليه أن يستوعب الدرس الذي يستفاد منه بأنه في الوقت الذي تحتاج فيه دول أفريقيا والشرق الأوسط إلى رفع مستوى تعليم المرأة فيها إلى مستوى تعليم المرأة في كوريا ، فإن دولاً مثل اليابان والبرتغال واسبانيا وإيطاليا تحتاج إلى محاكاة الإجراءات الاسكندنافية . وفي الحالتين يستلزم الأمر تغييرا في الأدوار المنوطة بالمرأة ، ومجموعة متباينة من التحديات .

## مسألة القيادة السياسية

قد يبدو من الغريب أن نختتم هذا العمل بمناقشة موضوع القيادة السياسية ، لأن الاتجاهات الديمغرافية العامة والتكنولوجيات الجديدة تبدو في الأغلب أمرا لا يمكن مقاومته إلى درجة أنه يتعذر اتخاذ اي خطوة للتأثير في مسارها . وحقيقة الأمر أن جوهر هذا الفصل لا يتركز حول حتمية هذه الاتجاهات ، بل حول الصعوبة الكامنة في تغيير البُنى والأفكار المترسخة ، والخطر الذي ينطوي عليه الاستمرار في العمل الثقافي في ظل تحول للمجتمع العالمي .

وفي نهاية الأمر ، يتضح أن هناك اهتمام واسع نشط من قبل الكثير من الأقطار إزاء الطريق الذي يتجه العالم عموما نحوه ، والطريق الذي تتجه نحوه هذه الأقطار

ذاتها . إن التحديات التكنولوجية ، ومسائل الجنسية ، والهجرة ، ومستقبل الزراعة ، والدمار البيئي ومضامين التدويل وتأثير ذلك كله في السياسات وأولويات الانفاق ، وحتى في القيم والثقافة ، هي اليوم محط اهتمام مكثف ، من فرنسا إلى اليابان ومن كانساس إلى القاهرة . كما أنها تفسر ، جزئياً على الأقل ، هذا البحث عن هياكل سياسية متخطية للقوميات وأخرى محلية ، وهذا العدد الذي لا يحصى من اللجان المكلفة بتمحيص نظم التعليم القومية ، وهذه الدعوات للعمل المشترك إزاء ازدياد الدفء الكوني أو مساعدات التنمية ، وهذه النقاشات الحادة القلقة حيال الانفتاح التجاري أو السياسة الحمائية .

والرجل والمرأة العاديين يعرفان أن العالم الذي يعيشان فيه يمر بعملية تغير، ويشعران بالقلق إزاء ذلك . وفوق ذلك كله ، فإن القلق حيال التغيرات القائمة حالياً أو التغيرات الوشيكة هو الذي يسبب تحرر الناس على نطاق واسع من الأوهام المتصلة بالقيادات السياسية ، سواء أكان ذلك في الدول الصناعية المتقدمة كالولايات المتحدة وفرنسا واليابان ، وفي الأنظمة الماركسية القائمة أو تلك التي انهارت مؤخرا ، وفي مناطق واسعة من أمريكا اللاتينية وأفريقيا ، وفي العملاقين الآسيويين الهند والصين ، أو في العالم الإسلامي ، بهذا الخصوص ، حيث يلجأ الشباب الساخطون إلى الوصفات الأصولية . في الدول الاستبدادية يجري قمع الكثير من مظاهر السخط هذه ، إلا أن الإلحاح السائد في الديمقراطيات القديمة والحديثة على حد سواء على ضرورة الاستجابة السياسية للتحديات الجديدة هو إلحاح هائل .

ويمكن أن تكون استجابات كهذه رجعية في أغلب الأحيان ، فالسياسة الحمائية والسياسات المضادة للهجرة وحظر التكنولوجيات الجديدة والبحث عن أعداء جدد عوضاً عن خصوم مرحلة الحرب الباردة هي ردود فعل شائعة في زمن «الصدمات والانسحاقات التي تصيب الحياة الاجتماعية للانسانية » . إنه لمن الواضح أن أي مجتمع يرغب في أن يرتقي بدرجة استعداده لمواجهة القرن الحادي والعشرين سوف يدفع الثمن لقاء إنجاز ذلك الانتقال ، إذ أنه سيحتاج إلى إعادة شحذ مهاراته القومية وبناه التحتية ، وتحدي القوى التقليدية وتغيير الكثير من العادات القديمة وربما يجري تعديلات في هياكله الحكومية . بيد أن ذلك يستلزم رؤية بعيدة المدى في زمن نادرا ما يستطيع فيه معظم السياسيين – في الدول الغنية والفقيرة على حد سواء – أن

يعالجوا حتى المشكلات ذات المدى القصير .

كما أن ذلك يعني مخاطرة سياسية ، لأن الكثير من الإصلاحات المقترحة لن تلقى قبولاً لدى القوى التقليدية . ففي مقابل الأصوات الداعية للتغيير ، هناك قوى انتخابية واسعة تريد لكل شيء أن يبقى كما هو ، تريد أن تجمد الأمور بدلا من الاستجابة لها .علاوة علي ذلك ، هناك الكثير من الخلاف فيما بين العلماء حيال قضايا خطيرة. هل نستطيع تحمل أعباء عالم تقطنه ثمانية أو عشرة بلايين نسمة ؟ وهل تستطيع موارد الغذاء التساوق مع وتائر النمو السكاني ؟ وإذا كانت هناك زيادة في الدفء الكوني ، فما هي سرعتها ؟ وهل تكون « التجارة بالأسلوب الإداري » أفضل من التجارة الحرة ؟ وألا ينبغي أن توضع ضوابط لتدويل الاقتصاد ؟ ثم أنه إذا كانت هناك كل هذه الخلافات في وجهات النظر حيال هذه القضايا فلماذا نسارع إلى اجراء تغييرات مثيرة للجدل؟

وحيث أن معظم السياسيين في دول كاليابان والولايات المتحدة وفرنسا وإيطاليا وألمانيا قد صعدوا إلى سدة السلطة من خلال اللجوء إلى الحلول الوسط ، وبعقد صفقات وتحالفات ، وحرصا على عدم إزعاج القوى المتنفذة ، فإنهم نادراً ما يكونون مستعدين لتبني سياسات مثيرة للخلاف آنياً لصالح منافع سيجنيها الناس بعد عشرين عاماً، وبخاصة في وقت يجادل فيه الخبراء بأن مبررات التحذير ضئيلة ، أو أنه لا داعي لتحذير كهذا أصلاً (كالتحذير المتعلق بموارد الغذاء العالمي ، مثلا ) ، أو أن مسائل من هذا القبيل ما تزال بحاجة إلى المزيد من الدراسة . كما يشير « أصحاب نظرية الوفرة»، منذ عهد جودوين وكوندورسيت إلى أن تنبؤات مالتوس تجاه مستقبل بريطانيا كانت على خطأ بسبب قدرة الجنس البشري على تطوير موارد جديدة بوساطة التكنولوجيا ، وهم يرون أنه إذا كانت تنبؤاته حيال القرن التاسع عشر قد باءت بالاخفاق ، فلماذا لا نعير اليوم أي اهتمام للصيحات المتشائمة من المالتوسيين الجدد فيما يتصل بالقرن الحادي والعشرين ؟(17) ويستطرد هؤلاء قائلين لا يفصلنا غير عقدين من الزمان عن ظهور الموجة الأخيرة من التنبؤات الكئيبة ( كتاب «الأرض الصامتة» ، وتقرير « نادي روما » وغيرهما ) التي أثارت قلقاً واسعاً قبل أن تنتهي إلى زوال .

بيد أنه قد يتعين علينا في هذا السياق أن نميز بين مصلحين يدعون لاتخاذ اجراءات حكيمة في المستقبل القريب للسيطرة على النمو السكاني والحد من انبعاث عوادم المركبات ، على سبيل المثال ، وكتاب رؤيويين يرون أن كل شيء سيزول إلى

ضياع ما لم تحدث تغييرات جذرية في السلوك الإنساني بدءا من الآن(18) . وفي معرض إدانتهم للفئة الثانية على أنها متشائمة ومخطئة ، يميل بعض المحافظين إلى وضع كل دعاة الإصلاح في معسكر واحد . على أنه من المناسب أن يتم التمييز بين اقتراحات الاصلاح المعتدلة وتلك الأكثر تطرفاً ، لا سيما وأن الفئة الأولى هي التي تتمتع بفرص أفضل لاستقطاب السياسيين .

وعلى الرغم من الآراء المتباينة إزاء الطريق الذي يسير العالم باتجاهه ، فإنه لا بد للمجتمعات أن تأخذ على محمل الجد تحديات الاستعداد للقرن الحادي والعشرين لأسباب رئيسية ثلاثة . أما الأول فيتعلق بالقدرة التنافسية النسبية . فمع أن النمو الاقتصادي ليس هو العامل الوحيد الجدير بالاهتمام ، إلاّ أنه من المؤكد أن مستوى معيشة كريم يهيء الأساس للكثير من الجوانب الأخرى التي تعتبر هامة في نظر الجماعات والأفراد ، كالصحة الجيدة ، والتعليم ، ووسائل التمتع بوقت الفراغ وغير ذلك . على أن هذه المزايا المستمدة من الإبتكار التكنولوجي والنمو المتزايد لا ينعم بها الجميع بقدر متساو ، إذ أنها تتحقق باعتبارها مكافآت للمجتمعات الناجحة . إن الاقتصاد الذي يثبت يوماً بعد يوم عجزه عن اللحاق بركب التكنولوجيات الحديثة ، ويعاني من معدلات نمو اقتصادي بطيء ( أو سلبي ) ، وبمستويات دخل فردي ساكنة أو متناقضة لأن التغيرات الديمغرافية تقتضي تلبية مطالب اجتماعية جديدة ، لهو اقتصاد يعيش حالة سيئة قياساً إلى اقتصاد يحافظ دوما على قدرته على التنافس والتكيف .

إن الإخفاق في إعادة التفكير والتدريب وشحذ المهارات استعدادا للمستقبل سوف يدفع التاريخ لان يفرز جيلاً آخر من الخاسرين الاقتصاديين .

أما السبب الثاني فيتمثل في ضرورة الاستجابة للتغيرات الديمغرافية والبيئة ، بدلاً من تعليق الآمال ، بكل بساطة ، على حل يبرز من تلقاء ذاته(19) . إن استهلاك موارد الأرض في يومنا هذا يفوق إلى حد بعيد مثيله في عهد مالتوس ، أو حتى في الستينات من هذا القرن ، وذلك مرده إلى حجم السكان وكميات المواد التي يستهلكونها وتعقد الأنشطة الاقتصادية . وقد ترتب على ذلك أن ازدادت سرعة الهجوم البشرى على الطبيعة إلى حد كبير « فقد تنتهي الغابات من دول برمتها خلال عقود قليلة ، ويمكن أن تختفي التربة السطحية لمنطقة ما في غضون جيل واحد ، وقد يحدث استنزاف خطير للأوزون خلال مُدّة لا تتجاوز عشرين عاماً »(20) . وبكلمات اخرى نقول أنه فيما أخطأ المتشائمون قبل عقود عديدة في توقيت المشكلات المتوقعة،

فإن نقاشاتهم بمجملها حيال الأضرار التي تلحق بكوكبنا بصورة متزايدة قد تكون الآن أسلم تقديراً ، ولا ينبغي تجاهلها .

وأخيراً فلا بد من الإشارة إلى أن المجتمعات الأقدر على التكيف هي تلك التي يتوافر لديها ( كما توافر لانجلترا مالتوس واليابان المعاصرة ) رأس المال والمعرفة العلمية والخبرة الفنية والقوة العاملة الماهرة الخلاقة . أما الدول التي تعاني من معظم المشكلات الخطيرة في عالم اليوم ، فسوف تكون أقل استعدادا للاستجابة إلى حد بعيد .

إن القلق حيال الدمار البيئي لا يعني بالطبع أنه لا بد من وقف كل نمو اقتصادي لأن ذلك من شأنه أن يلحق اذى أكبر بالمجتمعات الفقيرة ، كما أنه ، على أية حال، يتناقض مع الرأي الداعي إلى تعزيز القدرة التنافسية . وعوضاً عن ذلك ، يتعين على السياسيين والشعوب أن يتناولوا بصورة جدية أكبر تلك الاقتراحات التي تدعو إلى تحقيق « نمو معقول » ، والتي صاغها خبراء التنمية .(21)

والسبب الثالث والأخير لإصلاح وضعنا العالمي القائم ذو طبيعة تقليدية إلى حد كبير ، وهو يتمثل في الحد من فرص الاضطراب السياسي المترافق مع تهديدات بالعنف والحرب . ولا مجال هنا للإنكار بأنه يستحيل توقع العديد من هذه الاضطرابات العنيفة قبل أوانها . فإذا كنا لم نتوقع قبل خمس سنوات حجم سفك الدماء والعنف الذي مزق يوغسلافيا إرباً ، فكيف يمكننا أن نأمل بمعرفة الحروب والاضطرابات التي ستحدث في بحر عقد من الزمان ؟ إلا أن هناك الكثير من الانفجارات الاجتماعية ، كاندلاع الثورتين الفرنسية والروسية ، التي يسبقها تراكم متواصل للضغوط شبيه بالتوترات المتزايدة على أطراف الصفائح التكتونية قبيل حدوث زلزال ، أو أنه في السياق ذاته ، شبيه باشتعال كارثة لدى تجاوز الدمار المتزايد حدا معيناً . وفيما يكون مستحيلاً في العادة معرفة مكان وزمان الاندلاع بالضبط ، يستطيع العلماء أن يقدموا تنبؤاً معقولاً مفاده أن انفجاراً سوف يحدث ذات يوم نظراً للتراكم العام للضغوط . قياساً على ذلك ، ليس أمرا غير معقول أن نقول أنه كلما زادت الضغوط في إطار المجتمعات الإنسانية ، من نوع النمو السكاني المتسارع ، وتناقص الموارد ، والبطالة ، والهجرة إلى مدن تعج بالأكواخ ، ونقص التعليم ، كلما كان هناك احتمال لنشوب انفجارات اجتماعية وسياسية ، وبخاصة إذا ما حصل تفاعل فيما بين الأسباب البيئية للصراعات الحادة والنزاعات التقليدية حول الحدود والماء وحقوق الرعي وما إلى ذلك(22) .

كانت الحروب الأهلية والخارجية ، بما ينجم عنها من خسائر جسيمة، أشبه

بالمجاعة والمرض ، وكانت من بين الحلول العلاجية والمالتوسية للانفجار السكاني ، ولربما كانت أشدها فعالية ، ذلك أنها تفتك بالناس وهم في ريعان شبابهم . إن اضطرابات كهذه لا تنطوي على أهمية محلية فقط ، ذلك أنها قد تحدث في أيامنا هذه في مناطق يشكل فيها امتلاك الأسلحة المتقدمة من جانب أنظمة طموحة ومهددة ما يمكن أن يكون مزيجاً مؤتلفاً من الأسلحة الفتاكة كالصوايخ متوسطة المدى ذات الرؤوس الكيماوية والبيولوجية والنووية والتي تتخطى نتائجها الحدود المحلية إلى ما هو أبعد منها بكثير .

وبإيجاز نقول أنه يتعين علينا أن نولي اهتماماً لوضع كوكبنا برمته ، لا أن يكون منبع هذا الاهتمام متمثلاً فقط في أننا نواجه جدول أعمال جديد من المخاطر الأمنية كالدفء الكوني والهجرة الجماعية ، بل أيضاً لأن ظواهر من هذا القبيل قد تتفاعل مع مخاطر قديمة وتفاقمها ، كالحروب الاقليمية واحتجاز الرهائن وإغلاق الطرق البحرية. وفيما يبدو أن قوى التغيير العالمي الجديدة المتخطية للقوميات مغايـرة للاهتمامات التقليدية للدول القومية ، وهو ما تناولته بالتحليل ، على سبيل المثال ، في كتابي «**صعود وسقوط القوى العظمى**» ، إلاّ انـها تشكل أسباباً إضـافية للصراع الاجتماعي .

وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار هذا العدد الكبير من المشكلات ، فقد يبدو أنه ليس لدى قيادتنا الانسانية السياسية أية فرصة لإنجاز الكثير ، وأنه يتعين علينا ، عوضاً عن ذلك ، أن نعد أنفسنا لمواجهة استمرارية الصدمات والانسحاقات في الحياة الاجتماعية للإنسانية ، وعلى نطاق كوني ومكثف يتسع بشكل متواصل . وإذا كان الأمر على هذه الشاكلة ، فسوف يكون من الحمق أن تفترض أية دولة ، أو طبقة اجتماعية ، أنها قادرة على أن تنأى بنفسها عن تغيرات المستقبل ، والتي قد يكون بعضها غير متوقع ومفاجيء في مجالات السياسة والاقتصاد والبيئة . علاوة على ذلك ، فإذا ما حدث وأن عقدت الحكومات والمجتمعات عزمها على الإعداد للتحول ، وهذا ما لا نتوقعه ، ينبغي علينا أن ندرك بأنه قد لا يكون لمساعينا غير تأثير هامشي على قوى التغيير الشديدة القائمة في عالم اليوم . كما يتوجب علينا أن نعي بأن المعالجات المقترحة ، كالإرتقاء بتعليم الإناث في الأقطار النامية ، قد تفرز تغيراتها الخاصة التي لم تكن متوقعة، ولا مقصودة أصلاً . ليس هنالك شيء مؤكد سوى أننا نواجه احتمالات لا حصر لها ، لكنّ إدراكنا لهذه الحقيقة يوفر لنا نقطة بدء حيوية ، الأمر الذي يعد بالطبع

أفضل بكثير من جهلنا الأعمى بالتغيرات التي ستجتاح عالمنا .

من هنا ، وعلى الرغم من حجم وتعقد التحديات الكونية التي تواجهنا ، سيكون أمرا في غاية البساطة والتسرع أن يخلص المرء إلى القول بصورة حزينة أنه ليس هناك ما يمكن عمله . ذلك أنه حتى مالتوس ذاته كان حريصاً إلى حد كبير على أن يختتم عمله المعروف باسم « مقالة حول السكان » بالقول أنه على الرغم من الاتجاهات الديمغرافية التي لا تدعو للتفاؤل ، فإن بإمكان التطورات الفنية المذهلة التي تحققت في زمنه أن تنطوي على تأثير إيجابي على الأبعاد الأخلاقية والسياسية للمجتمع . وإذ أحجم مالتوس عن نشر مشاعر اليأس بين الناس ، فقد أشار إلى أن العلم قد يثير استجابات بناءة فعلاً ، ويغير من العادات الاجتماعية ،[23] ولربما كان مالتوس يعتبر امكانية كهذه مسألة غير محتملة ، إلاّ أنه كان راغبا على الأقل في الإعتراف بأن الجنس البشري قادر من الناحية النظرية على تغيير أنماط حياته وتجنب المصير الذي يتنبأ له به . وهذا ما ينطبق على وضعنا اليوم .

إن الكثير من المحاولات السابقة لدراسة الأوضاع المستقبلية بصورة معمقة قد خلصت إلى نتائج كانت إما مفرطة في تفاؤلها أو في تشاؤمها أو أنها ناشدت الناس بالتجديد الروحي كما فعل توينبي ، ولربما كان يتوجب على هذا الكتاب أن ينتهي أيضاً بملاحظة من هذا النوع ، ولكن الحقيقة تتمثل ببساطة في أنه بسبب عدم معرفتنا بالمستقبل ، يغدو مستحيلاً القول يقيناً ما إذا كانت الاتجاهات الكونية العامة ستؤدي إلى كوارث مروعة ، أو انه سيتم تجاوزها من خلال التقدم المذهل في قدرة الإنسان على التكيف . وما هو واضح أنه فيما تذوي مرحلة الحرب الباردة ، فإننا لسنا اليوم أمام « نظام عالمي جديد » ، بل أمام كوكب مضطرب ومتفسخ ، تستحق مشكلاته اهتماماً جدياً من قبل السياسيين والشعوب على حد سواء . وكما جاء في فصول هذا الكتاب ، فإن قوى التغيير تنطوي على تسارع وتعقد هائلين ومروعين ، ولكن قد لا تزال هناك إمكانية لدى العقلانيين من الرجال والنساء بأن يقودوا مجتمعاتهم في هذه المهمة المعقدة المتمثلة في الاستعداد للقرن القادم . وأيا كان الأمر ، فإذا ما أخفق الجنس البشري في الاستجابة لهذه التحديات ، فلا يلومنّ إلاّ نفسه إزاء المشكلات والكوارث التي قد تكون له مستقبلاً بالمرصاد .

# ملحق

## فهرس التطور البشري

يُعنى الجدول التالي ، الذي أعده برنامج الأمم المتحدة للتنمية، بقياس عناصر ثلاثة : متوسط العمر عند الولادة ، ونسبة تعليم البالغين ، والدخل الفردي من الناتج الإجمالي ، بغية إيجاد ترتيب مركب « للتطور البشري» ل ١٣٠ دولة، ويتبع الترتيب نظاماً تصاعديا ، بحيث تكون النيجر فعلاً في المرتبة الأدنى بينما تحتل اليابان المرتبة الأعلى ، وقد استندت عملية الترتيب على إحصائيات للفترة ما بين أواسط وأواخر الثمانينات من هذا القرن ، مما يعني أن أوضاع الشعوب كلاً على حدة تغيرت بصورة ملموسة منذئذ ، كما حدث في كوريا الجنوبية من ناحية ، او في الاتحاد السوفياتي السابق من ناحية أخرى.

| | Life expectancy at birth (years) '87 | Adult literacy rate (%) '85 | Real GDP per head (PPP adj'd) '87, $ | HDI | Rank by GNP per head | Rank by HDI |
|---|---|---|---|---|---|---|
| Niger | 45 | 14 | 452 | 0 116 | 20 | 1 |
| Mali | 45 | 17 | 543 | 0 143 | 15 | 2 |
| Burkina Faso | 48 | 14 | 500 | 0 150 | 13 | 3 |
| Sierra Leone | 42 | 30 | 480 | 0 150 | 27 | 4 |
| Chad | 48 | 26 | 400 | 0 157 | 4 | 5 |
| Guinea | 43 | 29 | 500 | 0 162 | 31 | 6 |
| Somalia | 46 | 12 | 1,000 | 0 200 | 23 | 7 |
| Mauritania | 47 | 17 | 840 | 0 208 | 40 | 8 |
| Afghanistan | 42 | 24 | 1,000 | 0 212 | 17 | 9 |
| Benin | 47 | 27 | 665 | 0 224 | 28 | 10 |
| Burundi | 50 | 35 | 450 | 0 235 | 18 | 11 |
| Bhutan | 49 | 25 | 700 | 0 236 | 3 | 12 |
| Mozambique | 47 | 39 | 500 | 0 239 | 10 | 13 |
| Malawi | 48 | 42 | 476 | 0 250 | 7 | 14 |
| Sudan | 51 | 23 | 750 | 0.255 | 32 | 15 |
| Central African Republic | 46 | 41 | 591 | 0 258 | 29 | 16 |
| Nepal | 52 | 26 | 722 | 0 273 | 8 | 17 |
| Senegal | 47 | 28 | 1,068 | 0.274 | 43 | 18 |
| Ethiopia | 42 | 66 | 454 | 0 282 | 1 | 19 |
| Zaire | 53 | 62 | 220 | 0 294 | 5 | 20 |
| Rwanda | 49 | 47 | 571 | 0 304 | 26 | 21 |
| Angola | 45 | 41 | 1,000 | 0.304 | 58 | 22 |
| Bangladesh | 52 | 33 | 883 | 0 318 | 6 | 23 |
| Nigeria | 51 | 43 | 668 | 0 322 | 36 | 24 |
| Yemen Arab Rep | 52 | 25 | 1,250 | 0 328 | 47 | 25 |
| China | 70 | 69 | 2,124 | 0 716 | 22 | 66 |
| Libya | 62 | 66 | 7,250 | 0 719 | 103 | 67 |
| South Africa | 61 | 70 | 4,981 | 0 731 | 82 | 68 |
| Lebanon | 68 | 78 | 2,250 | 0 735 | 78 | 69 |
| Mongolia | 64 | 90 | 2,000 | 0 737 | 57 | 70 |
| Nicaragua | 64 | 88 | 2,209 | 0 743 | 54 | 71 |
| Turkey | 65 | 74 | 3,781 | 0 751 | 71 | 72 |
| Jordan | 67 | 75 | 3,161 | 0 752 | 76 | 73 |
| Peru | 63 | 85 | 3,129 | 0 753 | 74 | 74 |
| Ecuador | 66 | 83 | 2,687 | 0 758 | 68 | 75 |
| Iraq | 65 | 89 | 2,400 | 0 759 | 96 | 76 |
| United Arab Emirates | 71 | 60 | 12,191 | 0 782 | 127 | 77 |
| Thailand | 66 | 91 | 2,576 | 0 783 | 55 | 78 |
| Paraguay | 67 | 88 | 2,603 | 0 784 | 65 | 79 |
| Brazil | 65 | 78 | 4,307 | 0 784 | 85 | 80 |
| Mauritius | 69 | 83 | 2,617 | 0.788 | 75 | 81 |
| North Korea | 70 | 90 | 2,000 | 0.789 | 67 | 82 |
| Sri Lanka | 71 | 87 | 2,053 | 0 789 | 38 | 83 |
| Albania | 72 | 85 | 2,000 | 0 790 | 61 | 84 |
| Malaysia | 70 | 74 | 3,849 | 0 800 | 80 | 85 |
| Colombia | 65 | 88 | 3,524 | 0 801 | 72 | 86 |
| Jamaica | 74 | 82 | 2.506 | 0 824 | 62 | 87 |
| Kuwait | 73 | 70 | 13,843 | 0 839 | 122 | 88 |
| Venezuela | 70 | 87 | 4,306 | 0.861 | 95 | 89 |
| Romania | 71 | 96 | 3,000 | 0.863 | 84 | 90 |

| | Life expectancy at birth (years) '87 | Adult literacy rate (%) '85 | Real GDP per head (PPP adj'd) '87, $ | HDI | Rank by GNP per head | Rank by HDI |
|---|---|---|---|---|---|---|
| Liberia | 55 | 35 | 696 | 0 333 | 42 | 26 |
| Togo | 64 | 41 | 670 | 0 337 | 24 | 27 |
| Uganda | 52 | 58 | 511 | 0 354 | 21 | 28 |
| Haiti | 55 | 38 | 775 | 0 356 | 34 | 29 |
| Ghana | 55 | 54 | 481 | 0 360 | 37 | 30 |
| Yemen, PDR | 52 | 42 | 1,000 | 0 369 | 39 | 31 |
| Côte d'Ivoire | 53 | 42 | 1,123 | 0 393 | 52 | 32 |
| Congo | 49 | 63 | 756 | 0 395 | 59 | 33 |
| Namibia | 56 | 30 | 1,500 | 0 404 | 60 | 34 |
| Tanzania | 54 | 75 | 405 | 0 413 | 12 | 35 |
| Pakistan | 56 | 30 | 1,585 | 0 423 | 33 | 36 |
| India | 59 | 43 | 1,053 | 0 439 | 25 | 37 |
| Madagascar | 54 | 66 | 634 | 0 440 | 14 | 38 |
| Papua New Guinea | 55 | 45 | 1,843 | 0 471 | 50 | 39 |
| Kampuchea, Dem | 49 | 75 | 1,000 | 0 471 | 2 | 40 |
| Cameroon | 52 | 61 | 1,381 | 0 474 | 64 | 41 |
| Kenya | 59 | 60 | 794 | 0 481 | 30 | 42 |
| Zambia | 54 | 76 | 717 | 0 481 | 19 | 43 |
| Morocco | 62 | 34 | 1,761 | 0 489 | 48 | 44 |
| Egypt | 62 | 45 | 1,357 | 0 501 | 49 | 45 |
| Laos | 49 | 84 | 1,000 | 0.506 | 9 | 46 |
| Gabon | 52 | 62 | 2,068 | 0 525 | 93 | 47 |
| Oman | 57 | 30 | 7,750 | 0 535 | 104 | 48 |
| Bolivia | 54 | 75 | 1,380 | 0 548 | 44 | 49 |
| Burma | 61 | 79 | 752 | 0 561 | 11 | 50 |
| Honduras | 65 | 59 | 1,119 | 0 563 | 53 | 51 |
| Zimbabwe | 59 | 74 | 1,184 | 0 576 | 45 | 52 |
| Lesotho | 57 | 73 | 1,585 | 0 580 | 35 | 53 |
| Indonesia | 57 | 74 | 1,660 | 0 591 | 41 | 54 |
| Guatemala | 63 | 55 | 1,957 | 0.592 | 63 | 55 |
| Vietnam | 62 | 80 | 1,000 | 0 608 | 16 | 56 |
| Algeria | 63 | 50 | 2,633 | 0 609 | 91 | 57 |
| Botswana | 59 | 71 | 2,496 | 0.646 | 69 | 58 |
| El Salvador | 64 | 72 | 1,733 | 0 651 | 56 | 59 |
| Tunisia | 66 | 55 | 2,741 | 0 657 | 70 | 60 |
| Iran | 66 | 51 | 3,300 | 0 660 | 97 | 61 |
| Syria | 66 | 60 | 3,250 | 0 691 | 79 | 62 |
| Dominican Rep | 67 | 78 | 1,750 | 0 699 | 51 | 63 |
| Saudi Arabia | 64 | 55 | 8,320 | 0 702 | 107 | 64 |
| Philippines | 64 | 86 | 1,878 | 0 714 | 46 | 65 |

| | Life expectancy at birth (years) '87 | Adult literacy rate (%) '85 | Real GDP per head (PPP adj'd) '87, $ | HDI | Rank by GNP per head | Rank by HDI |
|---|---|---|---|---|---|---|
| Mexico | 69 | 90 | 4,624 | 0 876 | 81 | 91 |
| Cuba | 74 | 96 | 2,500 | 0 877 | 66 | 92 |
| Panama | 72 | 89 | 4,009 | 0 883 | 88 | 93 |
| Trinidad and Tobago | 71 | 96 | 3,664 | 0 885 | 100 | 94 |
| Portugal | 74 | 85 | 5,597 | 0 899 | 94 | 95 |
| Singapore | 73 | 86 | 12,790 | 0.899 | 110 | 96 |
| South Korea | 70 | 95 | 4,832 | 0 903 | 92 | 97 |
| Poland | 72 | 98 | 4,000 | 0 910 | 83 | 98 |
| Argentina | 71 | 96 | 4,647 | 0 910 | 89 | 99 |
| Yugoslavia | 72 | 92 | 5,000 | 0 913 | 90 | 100 |
| Hungary | 71 | 98 | 4,500 | 0 915 | 87 | 101 |
| Uruguay | 71 | 95 | 5,063 | 0 916 | 86 | 102 |
| Costa Rica | 75 | 93 | 3,760 | 0 916 | 77 | 103 |
| Bulgaria | 72 | 93 | 4,750 | 0 918 | 99 | 104 |
| USSR | 70 | 99 | 6,000 | 0.920 | 101 | 105 |
| Czechoslovakia | 72 | 98 | 7,750 | 0 931 | 102 | 106 |
| Chile | 72 | 98 | 4,862 | 0.931 | 73 | 107 |
| Hong Kong | 76 | 88 | 13,906 | 0 936 | 111 | 108 |
| Greece | 76 | 93 | 5,500 | 0 949 | 98 | 109 |
| East Germany | 74 | 99 | 8,000 | 0 953 | 115 | 110 |
| Israel | 76 | 95 | 9,182 | 0 957 | 108 | 111 |
| USA | 76 | 96 | 17,615 | 0 961 | 129 | 112 |
| Austria | 74 | 99 | 12,386 | 0 961 | 118 | 113 |
| Ireland | 74 | 99 | 8,566 | 0 961 | 106 | 114 |
| Spain | 77 | 95 | 8,989 | 0 965 | 105 | 115 |
| Belgium | 75 | 99 | 13,140 | 0 966 | 116 | 116 |
| Italy | 76 | 97 | 10,682 | 0.966 | 112 | 117 |
| New Zealand | 75 | 99 | 10,541 | 0 966 | 109 | 118 |
| West Germany | 75 | 99 | 14,730 | 0 967 | 120 | 119 |
| Finland | 75 | 99 | 12,795 | 0 967 | 121 | 120 |
| Britain | 76 | 99 | 12,270 | 0 970 | 113 | 121 |
| Denmark | 76 | 99 | 15,119 | 0 971 | 123 | 122 |
| France | 76 | 99 | 13,961 | 0 974 | 119 | 123 |
| Australia | 76 | 99 | 11,782 | 0.978 | 114 | 124 |
| Norway | 77 | 99 | 15,940 - | 0 983 | 128 | 125 |
| Canada | 77 | 99 | 16,375 | 0 983 | 124 | 126 |
| Holland | 77 | 99 | 12,661 | 0 984 | 117 | 127 |
| Switzerland | 77 | 99 | 15,403 | 0.986 | 130 | 128 |
| Sweden | 77 | 99 | 13,780 | 0.987 | 125 | 129 |
| Japan | 78 | 99 | 13,135 | 0.996 | 126 | 130 |

# NOTES

## CHAPTER 1
## PROLOGUE: OLD CHALLENGES AND NEW CHALLENGES

1. See the broad estimates in G. T. Trewartha, *A Geography of Population: World Patterns* (New York, 1969), p. 30.
2. N. Tranter, *Population Since the Industrial Revolution: The Case of England and Wales* (New York, 1973), pp. 41–42.
3. See the discussion in W. H. McNeill, *Plagues and Peoples* (New York, 1976), ch. 6; and in P. E. Razzell, "Population Growth and Economic Change in Eighteenth- and Early Nineteenth-Century England and Ireland," in E. L. Jones and G. E. Mingay (eds.), *Land, Labour and Population in the Industrial Revolution* (London, 1967), pp. 260–81.
4. T. R. Malthus, *An Essay on the Principle of Population as It Affects the Future Improvement of Society* (London, 1798); reprinted with notes by J. Bonar, New York, 1965, p. 13.
5. Ibid., p. 22.
6. R. L. Heilbroner, *The Worldly Philosophers* (New York, 1986 edn.), pp. 77–78.
7. P. Mathias, *The First Industrial Nation* (London, 1969), p. 452; W. D. McIntyre, *Colonies into Commonwealth* (London, 1966), p. 345.
8. There is a good brief description in Mathias, *First Industrial Nation,* pp. 64–80; see also J. D. Chambers and G. E. Mingay, *The Agricultural Revolution 1750–1880* (New York, 1966).
9. D. S. Landes, *The Unbound Prometheus: Technological Change and Industrial Development in Western Europe from 1750 to the Present* (Cambridge, 1969), p. 1.
10. P. Kennedy, *The Rise and Fall of the Great Powers* (New York, 1987), pp. 146–47; and see the more general discourse in C. M. Cipolla, *The Economic History of*

World Population, 7th edn. (Harmondsworth, Mddsx., 1978), pp. 70ff., 115; W. H. McNeill, *Population and Politics Since 1750* (Charlottesville, Va., 1990).
11. Mathias, *First Industrial Nation,* Table 15, p. 466.
12. Quoted in R. Hyam, *Britain's Imperial Century 1815–1914* (London, 1975), p. 47.
13. This is the theme of Landes, *Unbound Prometheus.*
14. T. S. Ashton, *The Industrial Revolution, 1760–1830* (Oxford, 1968 edn.), p. 129.
15. This figure comes from P. Bairoch, "International Industrialization Levels from 1750 to 1980," *Journal of European Economic History* 11 (1982), p. 294.
16. Ashton, *Industrial Revolution,* p. 129.
17. For this argument, see W. H. McNeill, *The Pursuit of Power* (Chicago, 1983), ch. 6.
18. See in particular E. L. Jones, *The European Miracle: Environments, Economies and Geopolitics in the History of Europe and Asia* (Cambridge, 1981); and C. M. Cipolla (ed.), *The Economic Decline of Empires* (London, 1970).
19. As argued in K. Mendelssohn, *Science and Western Domination* (London, 1976).
20. For a flavor of that concern, see J. Fallows, *More Like Us* (New York, 1989); D. Burstein, *Yen!* (New York, 1988); R. Rosecrance, *America's Economic Resurgence* (New York, 1990); S. Schlosstein, *The End of the American Century* (New York, 1989).

## CHAPTER 2
## THE DEMOGRAPHIC EXPLOSION

1. Cipolla, *Economic History of World Population,* quoting H. Brown, *The Challenge of Man's Future* (New York, 1954), p. 3.
2. These commonly accepted figures are reproduced in H. Thomas, *A History of the World* (New York, 1979), pp. 49–50. See also W. W. Rostow, *The World Economy—History and Prospects* (Austin, Texas, 1978), pp. 3–7. The 1990 figure comes from *World Population Prospects 1988* (United Nations Population Division, New York, 1989), p. 28.
3. *World Population Prospects 1988,* p. 28; and see also N. Sadik, *The State of the World Population* (U.N. Population Fund, New York, 1990).
4. *Population Today,* vol. 16, no. 1 (January 1988), p 3; "World Population Pace Quickens," *Wall Street Journal,* 14 May 1991, p. A18.
5. *World Population Prospects 1988,* pp. 27–32. The population totals of the countries referred to were taken from *World Resources 1990–91* (New York/Oxford, 1990), pp. 254–55.
6. *World Population Prospects 1988,* p. 37, Table 2.5.
7. Ibid.; M. Southeimer, "Die Erde ist voll," *Die Zeit,* 28 December 1990, *Dossier,* p. 13.
8. Cipolla, *Economic History of World Population,* pp. 89–90; and see also the discussion in McNeill, *Plagues and Peoples,* passim.
9. *World Resources 1990–91,* pp. 254, 258.
10. Ibid., p. 254.
11. Ibid., pp. 254–55.
12. J. Axelbank, "The Crisis of the Cities," *Populi,* vol. 15, no. 4 (1988), pp. 28–35; Sadik, *State of the World Population,* p. 9. For the "centers of wealth . . . centers of poverty" argument, see R. Wright and D. MacManus, *Flashpoints* (New York, 1991), p. 168.
13. Sadik, *State of the World Population,* p. 8.

14. T. J. Goliber, "Africa's Expanding Population: Old Problems, New Policies," *Population Bulletin*, vol. 44, no. 3 (November 1989), p. 18.
15. T. C. Quinn et al., "AIDS in Africa: An Epidemiological Paradigm," *Science* 234 (November 1986), pp. 955–58; K. Hunt, "Scenes from a Nightmare," *New York Times Magazine*, 12 August 1990, pp. 24–26, 50–51.
16. L. K. Altman, "W. H. O. Says 40 Million Will Be Infected with AIDS Virus by 2000," *New York Times*, 18 June 1991, p. C3.
17. "AIDS in Africa," *Economist*, 25 November 1989, p. 16.
18. Goliber, "Africa's Expanding Population," p. 22, referring to a 1988 unpublished AAAS conference paper by J. Bougaarts, "Modeling the Demographic Impact of AIDS in Africa."
19. See the comparative statistics in *World Resources 1990–91*, pp. 244–65. For analyses of the East Asian "boom," see S. B. Linder, *The Pacific Century* (Stanford, Cal., 1986); J. W Morley (ed.), *The Pacific Basin* (New York, 1986); M. Smith et al., *Asia's New Industrial World* (London, 1985).
20. R. Rosecrance, *The Rise of the Trading States* (New York, 1985), covers this aspect of history *and* current trends.
21. See A. J. Coale and E. M. Hoover, *Population Growth and Economic Development in Low Income Countries* (Princeton, N.J., 1958), as well as the arguments in D. H. Meadows et al., *The Limits to Growth* (New York, 1972); P. R. Ehrlich, *The Population Bomb* (New York, 1968); and H. E. Daly, *Steady State Economics* (San Francisco, 1977)
22. J. Simon, *The Ultimate Resource* (Princeton, N.J., 1981), p. 6, and passim. See also the more technical comments by D. A. Ahlburg, "The Impact of Population Growth on Economic Growth in Developing Nations: The Evidence From Macroeconomic-Demographic Models," in D. G. Johnson and R D Lee, *Population Growth and Economic Development: Issues and Evidence* (Madison, Wis., 1987), pp. 479–522.
23. P. R. Ehrlich and A. E. Ehrlich, *The Population Explosion* (New York, 1990), p. 134 The oil consumption figures come from M. L. Wald, "America Is Still Demanding a Full Tank," *New York Times*, 12 August 1990, p. E3.
24. Apart from the Ehrlichs' *Population Explosion* and P R Ehrlich, *The Population Bomb* (New York, 1968), see also L. R. Brown et al., *State of the World 1990*, passim; *World Resources 1990–91;* and *Our Common Future* (World Commission on Environment and Development, Oxford, 1987)
25. Simon, *Ultimate Resource*, passim.
26. See M. S. Teitelbaum and J. M. Winter, *The Fear of Population Decline* (Orlando, Fla./London, 1976), ch. 2.
27. G. D. Foster, "Global Demographic Trends to the Year 2010: Implications for U.S Security," *Washington Quarterly* 12 (Spring 1989), p. 10.
28. See, for example, K R. Andrews, *Elizabethan Privateering* (Cambridge, 1974), passim; W. H. McNeill, *The Pursuit of Power* (Chicago, 1983), pp. 185ff.
29. B. J. Wattenberg, *The Birth Dearth* (New York, 1987), passim
30. *Wall Street Journal*, 5 June 1991, p. A10.
31. *World Resources 1990–91*, p. 257.
32. Ibid., pp. 256–57
33. "Ten Billion Mouths," *Economist*, 20 January 1990.
34. Teitelbaum and Winter, *Fear of Population Decline*, passim.
35. For one good example, see G. R. Searle, *Eugenics and Politics in Britain, 1900–1914* (Leyden, 1976), passim, but many more are offered in Teitelbaum and Winter, *Fear of Population Decline.*

36 Teitelbaum and Winter, *Fear of Population Decline,* esp. chs. 5–7. See also K Davis et al. (eds.), *Below-Replacement Fertility in Industrial Societies,* Supplement to *Population and Development Review* 12 (1986).
37. Foster, "Global Demographic Trends to the Year 2010," passim, and N. Eberstadt, "Population Change and National Security," *Foreign Affairs,* vol. 70, no 3 (Summer 1991), pp. 115–31, are best here.
38. G. V. Scammell, *The World Encompassed· The First European Maritime Empires, c. 800–1650* (Berkeley, Cal., 1981); J. H. Parry, *The Age of Reconnaissance,* 2nd edn. (London, 1966).
39. Cipolla, *Economic History of World Population,* p 120
40 T. H Von Laue, *The World Revolution of Westernization* (New York/Oxford, 1987), passim
41. "The Would-Be European," *Economist,* 4 August 1990, pp. 14–15
42. These comments are based on McNeill, *Population and Politics Since 1750,* pp. 60–71, Teitelbaum and Winter, *Fear of Population Decline,* passim, many of the essays in W. Alonso (ed ), *Population in an Interacting World* (Cambridge, Mass , 1987); and S. Castles et al , *Here for Good: Western Europe's New Ethnic Minorities* (London, 1984). See also T Horwitz and C. Forman, "Immigrants to Europe from the Third World Face Racial Animosity," *Wall Street Journal,* 14 August 1990, pp A1, A8
43. *World Resources 1990--91,* pp. 254–55. The Australian projection here already looks conservative, given that country's high rate of population growth. see C. Young, "Australia's Population: A Long-Term View," *Current Affairs Bulletin* (Sydney) 65 (May 1989), pp. 4–11
44. Eberstadt, "Population Change and National Security," p 125
45 D. Johnston, "Rise in Crossings Spurs New Actions to Seal U S. Border," *New York Times,* 9 February 1992, pp. 1, 30, A. Riding, "France Unveils Strict New Rules on Immigration," *New York Times,* 11 July 1991, p A5.
46. "One Sign of Our Times: World's Refugee Flood," *New York Times,* 12 August 1990, p. 16 (main section).
47. McNeill, *Population and Politics,* p 69.
48. Eberstadt, "Population Change and National Security," p 128
49. Ibid., p 129

## CHAPTER 3
## THE COMMUNICATIONS AND FINANCIAL REVOLUTION AND THE RISE OF THE MULTINATIONAL CORPORATION

1. Both the statistics in the text and this table come from Bairoch, "International Industrialization Levels from 1750 to 1980," p. 273.
2 M. Moynihan, *Global Consumer Demographics* (New York, 1991), p 28.
3. *World Resources 1990–91,* pp. 244–45.
4. *World Development Report 1990* (Washington, D.C., 1990), p. iii
5. R. Aggarwal, "The Strategic Challenge of the Evolving Global Economy," *Business Horizons,* July–August 1987, pp. 38–44; W. B. Wriston, "Technology and Sovereignty," *Foreign Affairs,* vol. 67, no. 2 (Winter 1988–89), p. 71. For other comments about these transformations, see B. C. Resnick, "The Globalization of World Financial Markets," *Business Horizons* 32 (November–December 1989), pp. 34–41, "The Stateless Corporation," *Business Week,* 14 May 1990, pp. 98–105; H. B. Malmgren, "Technology and the Economy," in W. E Brock and

R. D. Hormats (eds.), *The Global Economy: America's Role in the Decade Ahead* (New York/London, 1990), pp. 92–119. More generally, see the important article by P. Drucker, "The Changed World Economy," *Foreign Affairs* 64 (Spring 1984), pp. 768–91.

6. See again Resnick, "Globalization of World Currency Markets," passim; "International Banking," *Economist* (Survey), 25 March 1989; K. Pierog, "How Technology Is Tackling 24-Hour Global Markets," *Futures*, vol. 17, no. 6 (June 1989), pp. 68–74; G. A. Keyworth II, "Goodbye, Central: Telecommunications and Computing in the 1990s," Vital Speeches of the Day, vol. 56, no. 12 (1 April 1990), pp. 358–61.
7. C. F. Bergsten, *America in the World Economy: A Strategy for the 1990s* (Washington, D.C., 1988), pp. 59–60.
8. K. Ohmae, *The Borderless World: Management Lessons in the New Logic of the Global Marketplace* (New York/London, 1990), passim. See also Wriston, "Technology and Sovereignty"; Keyworth, "Goodbye Central," passism.
9. James N. Rosenau, "The Relocation of Authority in a Shrinking World," unpublished paper, 1990.
10. A. W. Pessin, "Communications and Revolution: 1989, the Year Communications Got a Good Name," *Vital Speeches of the Day*, vol. 56, no 14 (1 May 1990), p. 425.
11. Ohmae, *Borderless World*, p. 3.
12. Ibid
13. R. B. Reich, *The Work of Nations* (New York, 1990), pp. 3–4, 8–9.
14 Ibid., pp. 115–16, 126.
15. Ohmae, *Borderless World*, p. 170.
16. S. Strange, "Finance, Information, and Power," *Review of International Studies*, vol. 16, no. 3 (July 1990), p. 274 For a more cautionary viewpoint, see E. Helleiner, "States and the Future of Global Finance," *Review of International Studies*, vol. 18, no. 1 (January 1992), pp. 31–49.
17. For the increasing precariousness of the pre-1914 system, for example, see M. de Cecco, *Money and Empire: The International Gold Standard, 1890–1914* (Oxford, 1974). See also the interesting comments of R. P Gilpin, *The Political Economy of International Relations* (Princeton, 1987), chs. 4 and 9.
18. I have borrowed this sentence from a commentary by my editor Jason Epstein on the first draft of the manuscript of this book.
19. The executive was from Colgate-Palmolive: see Reich, *Work of Nations*, p 141, quoting from Louis Uchitelle's important article "U.S Businesses Loosen Link to Mother Country," *New York Times*, 28 May 1984.
20. The Danville/Portland example is provided by Reich, *Work of Nations*, pp. 295–96. The Arlington/Ypsilanti example comes from C. Harlan and J. Mitchell, "Rage, Relief and Warning to UAW Mark GM Decision on Closing Plant," *Wall Street Journal*, 25 February 1992, p. A8; and G A. Patterson, "How GM's Car Plant in Arlington, Texas, Hustled to Avoid Ax," *Wall Street Journal*, 6 March 1992, pp. A1, A4.
21. Reich, *Work of Nations*, pp. 295–98, gives many examples of this competitive bidding.
22. Ibid., p. 213. Reich's book offers a very clear analysis of these social and occupational trends.
23. Ohmae, *Borderless World*.
24. Ibid., p. xii.
25. Rosenau, "Relocation of Authority," passim.

## CHAPTER 4
## WORLD AGRICULTURE AND THE BIOTECHNOLOGY REVOLUTION

1. L. R. Brown et al., *State of the World 1990,* p 5
2. B. Johnstone, "Fading of the Miracle," and "Sowing for the Future," *Far East Economic Review,* 1 December 1988, pp. 72–75.
3. These causes are discussed in L. R. Brown and J. E. Young, "Feeding the World in the Nineties," ch. 4 of *State of the World 1990;* and in Ehrlich and Ehrlich, *Population Explosion,* chs. 4–5. For a critique of this "alarmism," see D. T. Avery, "Mother Earth Can Feed Billions More," *Wall Street Journal,* 19 September 1991 (op-ed), and J. L. Simon, *Population Matters* (New Brunswick, N.J., 1990), pt. 2.
4. Johnstone, "Fading of the Miracle," passim.
5. Figures from *World Resources 1990–91,* p. 86.
6. These figures can be found in L. R. Brown et al., *State of the World 1990,* p. 65, and *World Resources 1990–91,* p. 87, respectively.
7. *World Resources 1990–91,* p 87; and N. Calder, *The Green Machines* (New York, 1986), pp. 109–18.
8. Johnstone, "Sowing for the Future," p 72.
9. *Technology, Public Policy, and the Changing Structure of American Agriculture* (U.S. Congress, Office of Technology Assessment, Washington, D C., 1986), p. 4.
10. For descriptions of these techniques, see "Biotechnology Survey," *Economist,* 30 April 1988. See also J. L. Marx (ed.), *A Revolution in Biotechnology* (Cambridge, 1989); S. Prentis, *Biotechnology. A New Industrial Revolution* (New York, 1984); R. Teitelman, *Gene Dreams* (New York, 1989); B D. Davis (ed.), *The Genetic Revolution. Scientific Prospects and Public Perceptions* (Baltimore/London, 1991).
11. "Biotechnology Survey," *Economist,* 30 April 1988, p. 6; *Agricultural Biotechnology: The Next Green Revolution?,* World Bank Technical Paper no 133 (Washington, D.C., 1991).
12. For the above, see S. Browlee, "The Best Banana Bred," *Atlantic* 264 (September 1989), pp. 22, 24, 28; K. Schneider, "Betting the Farm on Biotech," *New York Times Magazine,* 10 June 1990, "Business World," pp. 26–28, 36, 38–39; J M Nash, "A Bumper Crop of Biotech," *Time,* 1 October 1990, pp. 92–94; "The Tomatoes of the Tree of Knowledge," *Economist,* 14 July 1990, p. 83; D. E Hanke, "Seeding the Bamboo Revolution," *Nature,* 22 (1990).
13. *Science,* 16 June 1989, p 1281.
14. J. Doyle, "Sustainable Agriculture and the Other Kind of Biotechnology," p 173, testimony to *Reform and Innovation of Science and Education. Planning for the 1990 Farm Bill* (U.S Senate, Committee on Agriculture, Nutrition, and Forestry, Washington, D.C., 1989); M. Mellon, "An Environmentalist Perspective," in Davis (ed.), *Genetic Revolution,* pp. 60–76. For the issue of biodiversity vs. genetic uniformity, see R. E. Rhoades, "The World's Food Supply at Risk," *National Geographic* (April 1991), pp. 74–105
15. L. Busch et al., *Plants, Power, and Profit: Social, Economic and Ethical Consequences of the New Biotechnologies* (Cambridge, Mass./Oxford, 1991), p. 186 (quoting Balandrin et al).
16. See again Schneider, "Betting the Farm on Biotech," passim.
17. Busch et al., *Plants, Power, and Profit,* p. 184.
18. This is a paraphrase of J. Doyle, "DNA—It's Changing the Whole Economy," *Christian Science Monitor,* 30 September 1987, and "Who Will Gain from

Biotechnology?" in S. M. Gendel et al., *Agricultural Bioethics* (Ames, Iowa, 1990), p. 185—a remarkable article. See also M. Kenney, *Biotechnology: The University-Industrial Complex* (New Haven/London, 1986), ch. 10.

19. D. Goodman et al., *From Farming to Biotechnology: A Theory of Agro-Industrial Development* (Oxford, 1987), p. 138 and passim; E. Yoxen, *The Gene Business* (New York, 1983), esp. pp. 140–48.
20. The calculation is by G. Junne and J. Birman, "The Impact of Biotechnology on European Agriculture," in E. Yoxen and V. Di Martino, *Biotechnology in Future Society* (Aldershot, 1989), p. 79.
21. "Biotechnology Survey," *Economist*, 30 April 1988, p. 17.
22. See K. Schneider, "Biotechnology Enters Political Race," *New York Times*, 21 April 1990; G. Gugliotta, "Bovine Growth Hormone Stirs a Debate in Wisconsin," *Washington Post*, National Weekly Edition, July 2–8, 1990, p. 39; and the letters in the *New York Times* of 19 May and 12 June 1990.
23. D. Dickson, "German Biotech Firms Flee Regulatory Controls," *Science*, 16 June 1990, pp. 1251–52.
24. As suggested in Busch et al., *Plants, Power, and Profit*, pp. 175, 178.
25. "Yesterday's Farming," *Economist*, 20 August 1988, passim; M. L. LaGanga, "U.S. Agriculture, Biotech Firms Cut Good Deals with Japanese," *Los Angeles Times*, 9 April 1990, p. D3; H. Yamaguchi, "Biotechnology: New Hope for Japan's Farmers," *Business Japan*, April 1987, pp. 36–40.
26. See again Dickson, "German Biotech Firms Flee Regulatory Controls," passim.
27. A. Gibbons, "Biotechnology Takes Root in the Third World," *Science*, 25 May 1990, p. 962.
28. C. Juma, *The Gene Hunters: Biotechnology and the Scramble for Seeds* (London/Princeton, N.J., 1989), pp. 117–24—an excellent account.
29. L. R. Brown et al., *State of the World 1990*, p. 71.
30. Ibid.
31. J. R. Kloppenburg, "The Social Impacts of Biogenetic Technology in Agriculture: Past and Future," in G. M. Berardi and C. C. Geisler (eds.), *The Social Consequences and Challenges of New Agricultural Technologies* (Boulder, Colo., 1984), p. 318.
32. Busch et al., *Plants, Power, and Profit*, pp. 172, 175, 181–82, provides these examples and statistics in its fine analysis of the problem.
33. Ibid., pp. 183–85. See also the running commentary in J. R. Kloppenburg, *First the Seed: The Political Economy of Plant Biotechnology 1492–2000* (Cambridge, 1988).
34. Contrast, for example, L. R Brown's "Reexamining the World Food Prospect," *State of the World 1989*, pp. 41–58, with D. T Avery, "The Green Revolution Is Our Real Food Security," Hudson Institute, Briefing Paper 112, 18 October 1989 See also the various articles in Davis (ed.), *Genetic Revolution*.

## CHAPTER 5
## ROBOTICS, AUTOMATION, AND A NEW INDUSTRIAL REVOLUTION

1. Landes, *Unbound Prometheus*, p. 41.
2. Kennedy, *Rise and Fall of the Great Powers*, pp. 126–39.
3. This is nicely discussed in T. S. Harmerow, *Restoration, Revolution, Reaction: Economics and Politics in Germany, 1815–1871* (Princeton, N.J., 1958), chs. 2, 5, and 8.

4 Accordıng to P. B. Scott, *The Robotics Revolution* (Oxford/New York, 1982), p 10.
5 Ibid.; and especially W B Gevarter, *Intelligent Machines* (Englewood Cliffs, N.J , 1985), p 161.
6 See the breakdown of the industries using robots in *Annual Review of Engineering Industries and Automation, 1988,* vol 1 (UN Economic Commission for Europe, N Y., 1989), p. 53.
7. *Robotics Technology and Its Varied Uses,* Hearing Before the Subcommittee on Science, Research and Technology, U S Congress, 25 September 1989 (Washington, D C., 1989), testimony of Mr. K. G. Engelhardt; see also K G. Engelhardt, "Innovations in Health Care: Roles for Advanced Intelligent Technologies," *Pittsburgh High Technology Journal,* vol. 2, no 5, pp. 69–72
8. *Robotics Technology and Its Varied Uses,* pp. 15, 19, 24.
9. J. Baranson, *Robots in Manufacturing* (Mt. Airy, Md., 1983), p. 67
10. Ibid., pp 39–41, 111–27; *Robotics Technology and Its Varied Uses,* p. 76, P. T. Kilborn, "Brave New World Seen for Robots Appears Stalled by Quirks and Costs," *New York Times,* 1 July 1990, p. 16.
11 Kilborn, "Brave New World Seen."
12. Baranson, *Robots in Manufacturing,* p. 86.
13. *Robotics Technology and Its Varied Uses,* p. 172
14. *Annual Review of Engineering Industries and Automation,* p 53.
15. "Japan's New Idea: Technology for the 21st Century," *Industry Week* Special Report, 5 September 1990, p. 42.
16. "Bodybuilding Without Tears," *Economist,* 21 April 1990, p. 138
17. FANUC's operations have been described in innumerable articles, for example, F L. Schodt, "In the Land of Robots," *Business Month* 132 (November 1988), pp 67–75; F Hiatt, "Japanese Robots Reproducing Like Rabbits: High-Tech Capital Investment Helps Fuel Economic Miracle," *Washington Post,* 2 January 1990, pp A1, A13 ; and more technically, D F. Urbanials, "The Unattended Factory," *13th International Symposium on Industrial Robots, and Robots 7 Conference Proceedings,* vol. 1 (Dearborn, Mich., 1983), pp I-18 to I-24.
18 See the extremely stimulating article by M. J. E. Cooley, "Robotics—Some Wider Implications," *The World Yearbook of Robotics Research and Development* (1985), pp. 95–104
19. See again the articles by Schodt and Hiatt (note 17 above).
20. See Table 11 below
21 M Carnoy, "High Technology and International Labour Markets," *International Labour Review,* vol 124, no. 6 (1985), p 649
22 Ibid , p 650
23 Ibid., p 653
24 "Japan's New Idea," *Industry Week,* p 69.
25 See the argument in Chapter 3

## CHAPTER 6
## THE DANGERS TO OUR NATURAL ENVIRONMENT

1 This early narrative is based upon the following key works: B. L. Turner et al , *The Earth As Transformed by Human Action: Global and Regional Changes in the Biosphere over the Past 300 Years* (Cambridge, Mass., 1990); *World Resources 1990-91,* pp. 1–10, L R. Brown et al , *State of the World 1990,* esp. ch. 1, "The

Illusion of Progress," pp. 3–16; M. Oppenheimer and R. H. Boyle, *Dead Heat: The Race Against the Greenhouse Effect* (New York, 1990), ch. 2; and Rostow, *World Economy: History and Prospects*, esp. pts. 1 and 6.
2. L. R. Brown et al., *State of the World 1990*, p. 6.
3. S. Hecht and A. Cockburn, *The Fate of the Forest: Developers, Destroyers and Defenders of the Amazon* (London/New York, 1989), passim; K. Maxwell, "The Tragedy of the Amazon," *New York Review of Books* 38 (7 March 1991), pp 24–29.
4. *World Resources 1990–91*, p 106.
5. See the discussion in J. D. Ives and B. Messerli, *The Himalayan Dilemma: Reconciling Development and Conservation* (London/New York, 1989), ch. 1 (It ought to be noted that while admitting the impact of deforestation, Ives and Messerli argue that there are also profound geophysical reasons for the siltation and floodings.)
6. L. R. Brown et al., *State of the World 1990*, p. 5.
7. *World Resources 1990–91*, pp. 101–2. The 20.4 million hectares figure is based upon a very uncertain extrapolation to *all* tropical forests from the deforestation rate in the Amazon.
8. Well explained in W V. Reid and K. R Miller, *Keeping Options Open: The Scientific Basis for Conserving Biodiversity* (Washington, D C , 1989), passim
9. "A Latin American Ecological Alliance" (paid advertisement), *New York Times*, 22 July 1991, p. A11.
10. F. Painton, "Where the Sky Stays Dark," *Time*, 28 May 1990, pp. 40–41
11. L. R. Brown et al., *State of the World 1990*, p 100
12. Ibid., p. 109.
13. For a summary of the various studies of this topic, see *World Resources 1990–91*, ch. 10, "Freshwater."
14. L. R. Brown et al., *State of the World 1990*, p. 43, from the chapter "Saving Water for Agriculture," an excellent introduction to this problem
15. Ibid., pp. 44–45
16. *World Resources 1990–91*, p. 171, "The Dying Aral Sea."
17. Ibid., pp. 176–77.
18. S. Postel, *Water Rethinking Management in an Age of Scarcity*, Worldwatch Paper 62 (December 1984), esp pp. 20–22; and the witty analysis in M Reisner, *Cadillac Desert* (New York, 1986), passim.
19. The reason global warming has to be seen as *the* environmental problem of our time is articulated in *World Resources 1990–91*, ch. 2, "Climate Change: A Global Concern," pp. 11–31; P H Gleick, "Climate Change and International Politics: Problems Facing Developing Countries," *Ambio* 18 (1989), pp 333–39, P. H. Gleick, "The Implications of Global Changes for International Security," *Climatic Change* 15 (1989), pp. 309–25.
20. This paragraph and the following rely heavily upon a letter to the author by Kenneth Keller, Senior Fellow for Science and Technology, Council on Foreign Relations, 30 January 1992
21. S. H. Schneider, *Global Warming* (San Francisco, 1989), esp. pp 18–19 See also "Under the Sun—Is Our World Warming?" *National Geographic*, vol. 178, no. 4 (October 1990), p. 73—an excellent introductory article.
22. *World Resources 1990–91*, p. 14.
23. S Shulman, "Hot Air—or What?," *Nature* 345 (14 June 1990), p. 4562, D L Wheeler, "Scientists Studying 'The Greenhouse Effect' Challenge Fears of Global Warming," *Journal of Forestry*, vol 88, no. 7 (1989), pp. 34–36; W. K. Stevens,

"Carbon Dioxide Rise May Alter Plant Life, Researchers Say," *New York Times,* 18 September 1990, pp. C1, C9. For critical comments upon this viewpoint, see the entire issue of the journal *Climatic Change* 6 (1985). Note also Avery, "The Green Revolution Is Our Real Food Security," a sustained attack on Lester Brown's Worldwatch Institute; Simon, *Population Matters,* passim; and W. Tucker, *Progress and Privilege* (New York, 1982).

24. For this "consensus," see the U. S. National Research Council's report *Changing Climate* (Washington, D.C., 1983); J. Hansen et al., "Global Climate Changes as Forecast by the Goddard Institute for Space Studies Three-Dimensional Model," *Journal of Geophysical Research* 93 (1988), pp. 9341–64, a very technical piece; and R. A. Kerr, "New Greenhouse Report Puts Down Dissenters," *Science* 249 (3 August 1990), pp. 481–82, an advance summary of the October 1990 report of the International Panel on Climate Change.
25. D. Goleman, "Antarctica Sheds Ice and Scientists Wonder Why," *New York Times,* 14 August 1990, pp. C1, C8.
26. The Intergovernmental Panel on Climate Change apparently believes that "barring strict controls on greenhouse gas emissions, sea level will rise between 8 and 29 centimeters by 2030," which is a rather modest increase (Kerr, "New Greenhouse Report," p. 481) By contrast, a National Academy of Sciences study, which takes "into account the possibility of further polar ice melting, forecast the rise of roughly 1 5 to 3.5 feet in the next century," which is a very different matter (Goleman, "Antarctica Sheds Ice," p. C8). See also the table in S. Hoffman, "Estimates of Future Sea Level Rise," in M. C. Barth and J. G. Titus (eds.), *Greenhouse Effect and Sea Level Rise* (New York, 1984).
27. See E. D. Fajer et al., "The Effects of Enriched Carbon Dioxide Atmospheres on Plant–Insect Herbivores Interactions," *Science* 243 (1989), pp. 1198–1200. This concerns, however, a single plant-insect interaction.
28. J. Broadus et al , "Rising Sea Level and Damming of Rivers: Possible Effects in Egypt and Bangladesh," in J. G. Titus (ed.), *Effects of Changes in Stratospheric Ozone and Global Climate,* vol. 4, *Sea Level Rise* (Washington, D.C., 1986).
29. Figures from *World Resources 1990–91,* pp. 244–45.
30. J. Hoffman et al., *Projecting Future Sea Level Rise: Methodology, Estimate to the Year 2000, and Research Needs* (Washington, D.C., 1983), passim.
31 *World Resources 1990–91,* pp. 254–55.
32. T. F. Homer-Dixon, "On the Threshold: Environmental Changes as Causes of Acute Conflict," *International Security,* vol. 16, no. 2 (Fall 1991), pp. 76–116; Gleick, "Implications of Global Change for International Security," passim.
33. Hoffman et al., *Projecting Future Sea Level Rise.*
34. See, for example, S. Manabe and R. T. Wetherald, "Large-Scale Changes of Soil Wetness Induced by an Increase in Atmospheric Carbon Dioxide," *Journal of Atmospheric Sciences* 44 (1987), pp. 1211–35.
35. Gleick, "Implications of Global Climate Changes for International Security," passim.
36. D. V. Williams, "Estimated Bioresource Sensitivity to Climate Change in Alberta, Canada," *Climatic Change* 7 (1985), pp. 55–69; B. Smit et al., "Sensitivity of Crop Yields and Land Resource Potential to Climate Change in Ontario, Canada," *Climatic Change* 14 (1989), pp. 153–74.
37. See the illustrations and text on pp. 86–87 of "Under the Sun—Is Our World Warming?"
38. "Energy and the Environment," *Economist* Survey, August 1991; M. W. Browne,

"93 Nations Agree to Ban Chemicals That Harm Ozone," *New York Times,* 30 June 1990, p. A1.

39. C. Flavin, "Slowing Global Warming," in L. R. Brown et al., *State of the World 1990,* p. 21.
40. What follows is based upon J. MacNeill et al., *Beyond Interdependence* (New York/Oxford, 1991), chs. 4–5; Flavin, "Slowing Global Warming," pp. 17–38: *World Resources 1990–91,* pp. 24–30; Oppenheimer and Boyle, *Dead Heat,* passim; Schneider, *Global Warming,* pp. 260ff. For the potentialities of photovoltaic energy, see Y. Hamakawa, "Photovoltaic Power," *Scientific American* 256 (April 1987), pp. 87–92
41. *World Resources 1990–91,* p. 105.
42. L. R. Brown et al., *State of the World 1990,* p. 20.
43. An important exception here: Senator Albert Gore, *Earth in the Balance: Ecology and the Human Spirit* (New York, 1992)—an excellent overview of the environmental crisis. Will he now, as vice president, be able to translate his ideas into policies?
44. See the articles referred to in note 23 above; and "How to Find an Ozone Hole," *Wall Street Journal,* 28 February 1992, p A14.
45. W. D. Nordhaus, "Global Warming: Slowing the Greenhouse Express," Cowes Foundation Paper no. 758 (Yale University, New Haven, 1990), passim.
46. M. D. Lowe, "Cycling into the Future," in L. R Brown et al., *State of the World 1990,* ch 7
47. P. Lewis, "Balancing Industry with the Ecology," *New York Times,* 2 March 1992, p A3.

## CHAPTER 7
## THE FUTURE OF THE NATION-STATE

1. C. Tilly (ed.), *The Formation of National States in Western Europe* (Princeton, N.J., 1975); J. H. Shennan, *The Origins of the Modern European State 1450–1725* (London, 1974), H. Lubasz (ed ), *The Development of the Modern State* (New York, 1964).
2. For details, see P. Dollinger, *La Hanse* (Paris, 1964), and the shorter analysis in Scammell, *World Encompassed,* ch. 2.
3. See V. G. Kiernan, "State and Nation in Western Europe," *Past and Present* 31 (1965), pp. 20–38; and esp. D. Kaiser, *Politics and War: European Conflict from Philip II to Hitler* (Cambridge, Mass., 1990), ch 2
4. For a good example, see C. Wilson, *Profit and Power A Study of England and the Dutch Wars* (London, 1957), and, more generally, Kennedy, *Rise and Fall of the Great Powers,* chs 2 and 3.
5. O. Ranum (ed.), *National Consciousness, History and Political Culture in Early-Modern Europe* (Baltimore/London, 1975); C. Jones (ed.), *Britain and Revolutionary France: Conflict, Subversion and Propaganda,* Exeter Studies in History, no 5 (Exeter, 1983); L. Colley, "The Apotheosis of George III: Loyalty, Royalty and the British Nation 1760–1820," *Past and Present* 102 (February 1984), pp. 94–129; idem., *Britons* (New Haven/London, 1992).
6. M. Howard, *The Lessons of History* (New Haven, Conn., 1991), chs. 4–7; J. Joll, *The Origins of the First World War* (London/New York, 1984), chs. 4–5 and 7–8.

7. Well covered in A. Marwick, *War and Social Change in the Twentieth Century* (London, 1974); and A. Calder, *The People's War* (London, 1969).
8. G. Adama, *The Iron Triangle* (New York, 1981); R. W. DeGrasse, *Military Expansion, Economic Decline* (Armonk, N.Y., 1985 edn.); L. Thurow, "How to Wreck the Economy," *New York Review of Books,* 14 May 1981, pp. 3–8; M. Kaldor, *The Baroque Arsenal* (London, 1982); R. Cohen and P. A. Wilson, *Superpowers in Economic Decline* (New York, 1990).
9. J. Joffe, "Germany After NATO," *Harper's Magazine,* September 1990, p. 31; E. N. Luttwak, "From Geopolitics to Geo-Economics," *National Interest* 20 (Summer 1990), p. 19; N. Munro, "Atwood: New Power Found in Economies," *Defense News,* 4 December 1989, p. 18 (reporting on a speech by U.S. Deputy Secretary of Defense Donald Atwood); C. V. Prestowitz et al., (eds.), *Powernomics: Economics and Strategy After the Cold War* (Lanham, Md., 1991).
10 See the articles in A. H. Westing, *Global Resources and International Conflict* (Oxford/New York, 1986), as well as the specific case study by J. R. Starr and D. C. Stoll, *The Politics of Scarcity: Water in the Middle East* (Boulder, Colo., 1988).
11. T. H. Moran, "International Economics and National Security," *Foreign Affairs,* vol 69, no. 5 (Winter 1990–91), pp. 80–82; T. H. Moran, "The Globalization of America's Defense Industries: Managing the Threat of Foreign Dependence," *International Security* 15 (Summer 1990), pp. 57–100.
12. See the references in note 9 above, as well as T. C. Sorensen, "Rethinking National Security," *Foreign Affairs,* vol. 69, no. 3 (Summer 1990), pp. 1–18; W. Greene, "An Idea Whose Time Is Fading," *Time,* 28 May 1990, p. 90 (on the changing concept of national security).
13. See S. Hassan, "Environmental Issues and Security in South Asia," *Adelphi Papers* 262 (Autumn 1991), passim, and, more generally, the essays in Westing (ed.), *Global Resources and International Conflict.*
14 See the more extensive discussion in J. T. Mathews, "Redefining Security," *Foreign Affairs,* vol. 68, no. 2 (Spring 1989), pp. 174–77, and the articles in L. Brown et al., *State of the World 1990,* passim.
15. Moran, "International Economics and National Security," p. 90.
16. These paragraphs borrow from Rosenau's discussion of "the relocation of authority" (referred to in Chapter 3, note 9, above).
17. Immanuel Kant, *Zum Ewigen Frieden* (1795); (Stuttgart, 1954 edn.), p. 49. This quotation was brought to my attention by H. W. Smith, "Nationalism and Religious Conflict in Imperial Germany 1887–1914," Ph.D. dissertation, Yale University, 1991), pp. 1–2.

## CHAPTER 8
## THE JAPANESE "PLAN" FOR A POST-2000 WORLD

1. See H. Kahn, *The Emerging Japanese Superstate* (London, 1971); E. F. Vogel, *Japan as Number One; Lessons for America* (New York, 1980 edn.); E. F. Vogel, "Pax Nipponica," *Foreign Affairs,* vol. 64, no. 4 (Spring 1986), pp. 752–67; Burstein, *Yen!* T. R. Zengage and C. T. Ratcliffe, *The Japanese Century* (Hong Kong, 1988). There is also a good analysis in R. M. Morse, "Japan's Drive to Pre-eminence," *Foreign Policy* 69 (Winter 1987–88), pp. 3–21.
2. J. S. Nye, Jr., *Bound to Lead* (New York, 1990), pp. 154–70; K. E. House, "Though Rich, Japan Is Poor in Many Elements of Global Leadership," *Wall Street Journal,* 30 January 1989, pp. 1, 9; R. Taggert Murphy, "Power Without

Purpose," *Harvard Business Review* 66 (March–April 1988), pp. 71–83; Fallows, *More Like Us;* K. van Wolferen, *The Enigma of Japanese Power* (London/New York, 1989); B. Emmott, *The Sun Also Sets: The Limits to Japan's Economic Power* (New York, 1989).

3 See Vogel, *Japan as Number One,* chs. 3–9.

4. For what follows, see Ibid., ch. 7; T. P Rohlen, *Japan's High Schools* (Berkeley, Cal., 1983), passim; R. P. Dore and M. Sako, *How the Japanese Learn to Work* (London, 1989); M. White, *The Japanese Educational Challenge* (New York, 1989). See also the interesting article by M. and J. Sayle, "Why We Send Our Children to a Japanese School," *Tokyo Journal,* August 1990, pp. 78–83, for an empathetic description of the system; and "Why Can't Little Taro Think?" *Economist,* 21 April 1990, pp. 21–24, which is much more critical.

5. 1987 statistics: see *Education in Japan,* Foreign Press Center (Tokyo, 1988), p. 17

6. For these figures, see Dore and Sako, *How the Japanese Learn to Work,* p. 1 (percentage in school); *Education in Japan,* pp. 18–19 (number of school days); *Fortune,* 6 November 1989, p. 88 (science scores); "Why Can't Little Taro Think?" p. 23 (intelligence scores).

7. For these figures, see *UNESCO Statistical Yearbook 1989,* tables 5.15 and 5.17; and Kennedy, *Rise and Fall of the Great Powers,* p. 464. For signs of the Japanese turn toward scientific innovation, see G. Bylinsky, "Trying to Transcend Copycat Science," *Fortune,* 30 March 1987, pp. 42–46; and "Who Are the Copycats Now?" *Economist,* 20 May 1989, pp. 91–94. Also very important is "Japanese Technology," *Economist* Survey, 2 December 1989, with many additional statistics.

8. There is good coverage of this in Burstein, *Yen!;* Emmott, *Sun Also Sets;* and van Wolferen, *Enigma.* See also "The New Global Top Banker: Tokyo and Its Mighty Money," *New York Times,* 27 April 1986, pp. 1, 16.

9. See, for example, J Womack et al., *The Machine That Changed the World* (London, 1990), passim; "Japan's New Idea," Special Report to *Industry Week,* 3 September 1990, pp. 34–69; B Bowonder and T Miyake, "Technology Development and Japanese Industrial Competitiveness," *Futures,* vol. 22, no. 1 (January–February 1990, pp. 21–45.

10. This "ideal" is well argued in M. Porter, *The Competitive Advantage of Nations* (New York, 1990), esp ch. 5.

11. According to the U.S Council on Competitiveness, in 1989 Japanese investment in plant and equipment totaled $549 billion, compared with the American total of $513 billion· *New Haven Register,* Associated Press report, 24 June 1990, p. A9. For the yen-to-dollar exchange rate, see "The Joy of High Costs," *Economist,* 4 March 1989, p. 66.

12. See in particular the coverage in Zengage and Ratcliffe, *Japanese Century,* ch. 2; and "Japanese Technology," *Economist* Survey, 2 December 1989.

13 P Revzin, "Japanese Systematically Invest in Europe Prior to 1992 Changes," *Wall Street Journal,* 10 December 1990, p A7A.

14. See the table in Linder, *Pacific Century,* p. 12, quoting from a *Japan in the Year 2000* study; C. F. Bergsten, "The World Economy After the Cold War," *Foreign Affairs,* vol. 69, no. 3 (Summer 1990), p. 96.

15. The classic study remains Chalmers Johnson, *MITI and the Japanese Miracle* (Stanford, Cal., 1982); but see also van Wolferen's negative comments upon MITI in *Enigma,* ch. 5, "The Administrators."

16. This is covered in E A. Olsen, *U.S.–Japanese Strategic Reciprocity: A Neo-*

*Nationalist View* (Stanford, Cal., 1985), passim; G. Segal, *Rethinking the Pacific* (Oxford, 1990), pp. 242–45.

17. This is also the argument in H. W. Maull, "Germany and Japan. The New Civilian Powers," *Foreign Affairs,* vol. 69, no. 5 (Winter 1990–91), p 92.
18. See R. Robinson and J. Gallagher, *Africa and the Victorians* (London, 1961), ch 1, "The Spirit of Victorian Expansion."
19. J. Steingold, "Japan Builds East Asia Links, Gaining Labor and Markets," *New York Times,* 8 May 1990, pp. A1, D18; Segal, *Rethinking the Pacific,* p 365; the articles in *Far East Economic Review,* 3 May 1990, pp. 46–55, "The Yen Block," *Economist* Survey, 15 July 1989; "Japan Builds a New Power Base," *Business Week,* 20 March 1989, pp. 18–23 I also benefited from Richard P. Cronin, "Japan's Expanding Role and Influence in the Asia-Pacific Region· Implications for U.S. Interests and Policy," Congressional Research Service paper, Washington, D.C., September 1990
20. See again van Wolferen, *Enigma,* passim, Fallows, *More Like Us,* passim; J. Taylor, *Shadows of the Rising Sun· A Critical View of the "Japanese Miracle"* (New York, 1984); S Kamata, *Japan in the Passing Lane* (New York, 1984)
21. D. Moisi, "If Japan Is So Successful, Where Are Its Imitators?" *International Herald Tribune,* 24 October 1990, p. 7; Nye, *Bound to Lead,* pp. 166–69. For comments upon racism, see van Wolferen, *Enigma,* passim; and I. Buruma, *Behind the Mask* (New York, 1984).
22 This is most systematically covered in C. Prestowitz, *Trading Places. How We Allowed Japan to Take the Lead* (New York, 1988), but see also the coverage in van Wolferen, *Enigma,* pp. 393ff.
23. "Pity Those Poor Japanese," *Economist,* 24 December 1988; "Japan's Silent Majority Starts to Mumble," *Business Week,* 23 April 1990, pp. 52–54
24. This is particularly well developed in Emmott, *Sun Also Sets;* but see also "Tokyo Sings the Blues," *Economist,* 24 November 1990, p 31; and "Can Japan Cope?" *Business Week,* 23 April 1990, pp. 46–51 The demographic changes are covered in L G. Martin, "The Graying of Japan," *Population Bulletin,* vol 44, no. 2 (July 1989) The most pessimistic of all accounts is B. Reading, *Japan The Coming Collapse* (London, 1992)
25 Which is the thrust of van Wolferen's argument in *Enigma,* and in "The Japan Problem," *Foreign Affairs,* vol 62, no. 2 (Winter 1986–87), pp 288–303
26. See D Halberstam, "Can We Rise to the Japanese Challenge?" *Parade,* 9 October 1983, and Fallows, *More Like Us.*
27 Morse, "Japan's Drive to Pre-eminence," has some interesting comments upon the misunderstandings of non-Japanese-speaking experts See also van Wolferen, "The Japan Problem Revisited," *Foreign Affairs,* vol 69, no. 4 (Fall 1990), pp 42–55
28 For a discussion of this problem, see M. L. Balfour, *Britain and Joseph Chamberlain* (London/Boston, 1985), pp. 17–19, 207–210, 298–300, and P Kennedy, *The Realities Behind Diplomacy* (London, 1980), pp. 22–24.
29. See again Emmott, *Sun Also Sets.* For Japan's financial troubles, see "Japanese Finance: Falling Apples," *Economist* Special Survey, 8 December 1990.
30. "Japan's New Idea," *Business Week,* 3 September 1990; Vogel, "Pax Nipponica," passim; Zengage and Ratcliffe, *Japanese Century,* Morse, "Japan's Drive to Pre-eminence," passim; "Japanese Technology," *Economist* Survey, 2 December 1989; "Japan, At Your Service," *Economist,* 20 October 1990, pp. 83–84.
31. See again Fallows, *More Like Us* (although note that his argument is chiefly about *America's* need to change).

32. For examples of this in the United States, see P. Choate, *Agents of Influence* (New York, 1990).
33. Van Wolferen, *Enigma*, pp. 403–5, offers the interesting observation "Although there is no convincing reason to suspect that the [Japanese] administrators have worked out a grand master-plan for industrial domination of the world, what they are doing has the same effect as if there were such a plan." Zengage and Ratcliffe, *Japanese Century*, refers frequently to the Japanese "game plan"; see pp 192–93. See also T. H White's alarmist piece "The Danger from Japan," *New York Times Magazine*, 28 July 1985.
34. "Reconsider Japan," *Economist*, 26 April 1986, pp. 19–22.
35. See again Porter, *Competitive Advantage of Nations.*
36. This is suggested in Morse, "Japan's Drive to Pre-eminence." I also benefited from Okazaki Hisahiko's paper "The Restructuring of the U.S.-Japan Alliance," 29 July 1989, an English-language translation of his July 1988 *Bungei Shinju* article on the same topic
37. See Burstein, *Yen!* ch. 11; D S. Zakheim, "Japan's Emerging Military-Industrial Machine," *New York Times*, 27 June 1990, p. A23; and G. R. Packard, "The Coming U.S.–Japan Crisis," *Foreign Affairs* 66 (Winter 1987–88), pp. 356–57. Also useful is F. C Iklé and T. Nakanishi, "Japan's Grand Strategy," *Foreign Affairs*, vol. 69, no. 3 (Summer 1990), pp. 81–95.
38 See again Morse, "Japan's Drive to Pre-eminence," passim, and "From Superrich to Superpower," *Time*, 4 July 1988, pp. 28–31. There is also a very useful analysis of Japan's future options in K. B. Pyle, "Japan, the World, and the Twenty-first Century," in *The Political Economy of Japan*, vol. 2, *The Changing International Context*, eds. T. Inoguchi and D I. Okimoto (Stanford, Cal., 1988), pp 446–86
39. "Rankings," *Wall Street Journal*, World Business Report, 20 September 1991, pp. R8–R9
40. Ibid.
41. W. J Broad, "In the Realm of Technology, Japan Looms Ever Larger," *New York Times*, 28 May 1991, pp. C1, C8 (*Influential* patents refers to those cited frequently in subsequent papers and patents, as opposed to eccentric and unimportant patents.)
42. *CIA Handbook of Economic Statistics, 1990* (Washington, D.C., 1990), p. 162
43. Martin, "Graying of Japan," p. 7.
44. D. E Sanger, "Tokyo Official Ties Birth Decline to Education," *New York Times*, 14 June 1990; D. E. Sanger, "Minister Denies He Opposed College for Japanese Women," *New York Times*, 19 June 1990.
45. "The Silvering of Japan," *Economist*, 7 October 1989, p. 81.
46. Ibid ; "The Dwindling Japanese," *Economist*, 26 January 1991, p. 36; Martin, "Graying of Japan", and R. S. Jones, "The Economic Implications of Japan's Aging Population," *Asian Survey*, vol 28, no. 9 (September 1988), pp. 958–69—an excellent summary.
47 "No Way to Treat a Guest," *Economist*, 2 June 1990, p. 36; "Revised Immigration Law Is Criticized as Foreign Workers Wait to Be Deported," *Japan Times*, Weekly International Edition, 11–17 June 1990, p. 3.
48. Sanger, "Minister Denies . . ," passim (quoting Professor Kuniko Inoguchi); Jones, "Economic Implications," p. 969; "The Dwindling Japanese."
49. "The Dwindling Japanese"
50 For the following, see M. Maruyama, "Japan's Agricultural Policy Failure," *Food Policy* (May 1987), pp. 123–26; "Yesterday's Farming," *Economist*, 20 August

1988, pp. 58–59; "Here Comes Farmer Giles-san," *Economist*, 8 June 1991, pp. 35–36.

51. M. L. LaGanga, "U.S. Agriculture, Biotech Firms Cut Good Deals with Japanese," *Los Angeles Times*, 9 April 1990, p. D3; Yamaguchi, "Biotechnology: New Hope for Japan's Farmers," pp. 36–40.
52. F. J. Galde and D. G. Aubrey, "Changing Climate and the Pacific," *Oceanus*, vol. 32, no. 4 (Winter 1989–90), pp. 72–73.
53. M. Prowse, "Japan Deserves a Little Respect," *Financial Times*, 7 May 1991, p. 38.
54. Van Wolferen, *Enigma*, passim; House, "Though Rich, Japan Is Poor in Many Elements of Global Leadership," passim.
55. C. Johnson, "Japan in Search of a 'Normal' Role," Institute on Global Conflict and Cooperation (U.C., San Diego), Policy Paper no. 3, July 1992, provides a very useful summary of Japan's dilemmas.

## CHAPTER 9
## INDIA AND CHINA

1. *World Resources 1990–91*, p. 345.
2. Ibid., pp. 244–45. Since these are national averages, the implication is that many millions survive on less than $100 a year.
3. *Trends in Developing Economies 1990*, p. 244, gives Korea's 1989 per capita GNP as $4,400, which presumably means that the past two years of growth will have brought it close to $5,000 at current prices. Using the *World Resources 1990–91* table of China and India's population (see note 1 above), a per capita GNP of $5,000 for each would produce totals of $5.6 trillion for China and $4.2 trillion for India.
4. *Trends in Developing Countries 1990*, pp. 113–269.
5. Ibid., p. 108.
6. A. Coale, "Fertility and Mortality in Different Populations with Special Attention to China," *Proceedings of the American Philosophical Society*, vol. 132, no. 2 (1988), p. 186. H. Angang and Z. Ping, *China's Population Development* (Beijing, 1991), gives the total as "more than 15 million," p. 13.
7. "China: The Mewling That They'll Miss," *Economist*, 13 August 1988, p. 31; Z. Yi, "Population Policies in China: New Challenge and Strategies," in J. M. Eekelaar and D. Pearl (eds.), *An Aging World: Dilemmas and Challenges for Law and Social Policy* (Oxford, 1989), pp. 61–62.
8. "Peasants' Revolt," *Economist*, 30 January 1988, p. 27.
9. "China: The Mewling That They'll Miss," p. 63.
10. "China: The Mewling That They'll Miss."
11. S. WuDunn, "China, with Even More to Feed, Pushes Anew for Small Families," *New York Times*, 16 June 1991, p. 12.
12. Yi, "Population Policies in China," p. 65.
13. Coale, "Fertility and Mortality in . . . China," p. 189.
14. Ibid., p. 188; and see esp. N. Ogawa, "Aging in China: Demographic Alternatives," *Asia-Pacific Population Journal*, vol. 3, no. 3 (September 1988), pp. 21–64. The above section also benefited from Angang and Ping, *China's Population Development*.
15. M. Tain and R. Menon, "The Greying of India," *India Today*, 30 September 1991, pp. 24–33.

16. The figures for life expectancy at independence come from B. L C. Johnson, *Development in South Asia* (Harmondsworth, Mddsx., 1983), p. 169; for the late 1980s, from *World Resources 1990–91,* p. 257.
17. B. Crossette, "Why India Is Still Failing to Stop Its Population Surge," *New York Times,* 9 July 1989, Week in Review, p. 3.
18. Statistics from *World Resources 1990–91,* pp. 255, 257.
19. B. J. McCormick, *The World Economy: Patterns of Growth and Change* (Oxford, 1988), p. 251.
20. These are the categories examined in B. L. C. Johnson, *Development in South Asia,* ch. 12, "Levels of Living and the Plight of the Poor."
21 *World Resources 1990–91,* p. 245 (1987 figures)
22. For what follows, see Johnson, *Development in South Asia,* chs 5–8, McCormick, *World Economy,* pp. 246–48; B. H. Farmer, "Perspectives on the Green Revolution in South Asia," *Modern Asian Studies* 20 (1986), pp. 175–99.
23. See in particular the detailed analysis by P. S. Mann, "Green Revolution Revisited: The Adoption of High Yielding Variety Wheat Seeds in India," *Journal of Development Studies,* vol. 26, no. 1 (October 1989), pp. 131–44.
24. Johnson, *Development in South Asia,* chs. 6–7.
25. L. Kaye, "The White Revolution," *Far Eastern Economic Review,* 24 March 1988, p. 112.
26. J. McMillan et al., "The Impact of China's Economic Reforms on Agricultural Productivity Growth," *Journal of Political Economy,* vol. 97, no. 4 (1989), pp. 781–85; N. R. Lardy, "Agricultural Reforms in China," *Journal of International Affairs* 39 (Winter 1986), pp. 91–104.
27. *The Economist World Atlas and Almanac 1989,* p 222.
28. This figure, originally taken from U.S Department of Agriculture, was also reproduced in Kennedy, *Rise and Fall of the Great Powers,* p. 442
29 Y Yang and R. Tyers, "The Economic Costs of Self-Sufficiency in China," *World Development,* vol. 17, no. 2 (1989), p. 234.
30. This is the argument in ibid.
31. For this list, see Johnson, *Development in South Asia,* p. 141; and K. Marton, *Multinationals, Technology, and Industrialization* (Lexington, Mass., 1982), ch 10, "India "
32. "Asia," *Economist,* 23 June 1990, p. 27
33. A. Vaidyanathan, "Indian Economic Performance and Prospects," in P. K. Ghosh (ed.), *Developing South Asia* (Westport, Conn., 1984), pp. 10–11.
34. The 1950 and 1978–79 figures are from Johnson, *Development in South Asia,* p. 136; the 1989 figure from *Trends in Developing Economies 1990,* p. 264.
35. *Trends in Developing Economies 1990,* p. 269, gives industry's share of the labor force as 13 2 percent in 1980, which suggests that manufacturing's share might be less than 10 percent. See also *The Statesman's Yearbook 1990–91* J. Paxton (ed.), (New York/London, 1990), p. 644, which states that in 1984 only 7.4 million were employed in manufacturing out of a labor force of 222.5 million workers.
36. "Asia," *Economist,* 23 June 1990, p. 27.
37. I. J Ahluwalia, "Industrial Growth in India: Performance and Prospects," *Journal of Development Economics* 28 (1986), p. 8; "Asia," *Economist,* 23 June 1990, p. 27.
38 For a lively account of this transformation, see O. Schell, *To Get Rich Is Glorious: China in the '80s* (New York, 1985).
39. J. P. Sterba, "Long March," *Wall Street Journal,* 16 June 1989, p. A4.

40 "China," *Economist*, 20 October 1990, p 40; *Trends in Developing Economies 1990*, pp. 114, 270.
41. For some of those rosy projections, see Kennedy, *Rise and Fall of the Great Powers*, pp. 454–58.
42. "Rich China, Poor China: The Gap Keeps Growing," *Business Week*, 5 June 1989, pp. 40–41; "Amid the Sourness, a Portion of China That Is Still Sweet," *Economist*, 19 August 1989, pp. 21–22. For more details, see also E F. Vogel, *One Step Ahead in China. Guangdong Under Reform* (Cambridge, Mass., 1990), and D Goodman, *China's Regional Development* (London, 1989).
43 "When the Reforming Spirit Flags," *Economist*, 1 April 1989, pp. 29–30; J. P Sterba, "How the Twisting Path of China's Reform Led to Guns of Tiananmen," *Wall Street Journal*, 16 June 1989, pp. A1, A4.
44. "China Begins a New Long March," *Business Week*, 5 June 1989, pp. 38–46.
45 "China's Economy. Joyless Christmas Tidings," *Economist*, 24 November 1990, pp 32–33, and N D. Kristof, "At the Businesses Owned by Beijing: The Ink Is Red," *New York Times*, 18 November 1990, Week in Review, p. 2.
46 P H B. Goodwin, "Soldiers and Statesmen: Chinese Defense and Foreign Policies in the 1990s," in S S Kim (ed.), *China and the World* (Boulder, Colo., 1989), p. 192
47. For more details, see G Segal, *Defending China* (Oxford, 1985); Segal, *Rethinking the Pacific*, chs. 12–13; J. Keegan and A. Wheatcroft, *Zones of Conflict* (New York, 1978), ch. 15, "China· The Zones of Vulnerability"; G. Chaliand and J. P. Rageau, *A Strategic Atlas* (New York, 1985), pp. 67, 143–50; R. Delfs, "A Two-Front Threat· China Sees Danger from Japan, Soviet Union," *Far Eastern Economic Review*, 13 December 1990, pp. 28–30
48. For these criticisms, see the series of related articles by J. Clad, "Power Amid Poverty: India Puts National Pride Before Defence Efficiency," *Far Eastern Economic Review*, 7 June 1990, pp 47–51; and A. Gupta, "The Indian Arms Industry: A Lumbering Giant," *Asian Survey*, vol. 30, no. 9 (September 1990), pp. 847–61.
49. See the argument in Kennedy, *Rise and Fall of the Great Powers*, esp. pp. 536ff. A good example of this traditional thinking can be seen in A. Prakosh, "A Carrier Force for the Indian Navy," *Naval War College Review*, vol. 43, no. 4 (Autumn 1990), pp. 58–71.
50. Statistics from "Development Brief," *Economist*, 26 May 1990, p. 81; Paxton (ed.), *Statesman's Yearbook 1990–91*, p. 364.
51. "Development Brief", Paxton (ed.), *Statesman's Yearbook 1990–91*, p. 650, gives the literacy rate (1981 census) as being 47 percent male and 25 percent female, both of which probably increased somewhat during the 1980s.
52. See the details in N. Kristof, "In Rural China, Road to School Is All Uphill," *New York Times*, 3 December 1990, pp. A1, A15.
53. *UNESCO Statistical Yearbook 1989* (Paris, 1989), Table 1, "Educational Attainment."
54. Ibid.; see also Paxton (ed.), *Statesman's Yearbook 1990–91*, p. 364.
55. *UNESCO Statistical Yearbook 1989*, Table 3.11, "Third level: teachers and institutions by type of institution."
56. Johnson, *Development in South Asia*, pp. 213–15.
57. *UNESCO Statistical Yearbook 1989*, Table 5.3, "Scientific and technical personnel in R&D."
58. *UNESCO Statistical Digest 1987* (Paris, 1987), p. 188 (China) and p. 196 (India).
59. Johnson, *Development in South Asia*, p. 214.

60. D. Ernst and D. O'Conner, *Technology and Global Competition* (OECD; Paris, 1989), p. 53
61. Marton, *Multinationals, Technology, and Industrialization*, p. 236 See also S. Lall, *Developing Countries as Exporters of Technology: A First Look at the Indian Experience* (London, 1982), p. 19 (Table 3.1), which gives details of the geographical destination of engineering goods exports; and *World Link*, vol. 3, nos. 9/10 (September–October 1990), which includes a special "Area Profile" on India, full of declarations about liberalization and competitiveness.
62. See again Johnson, *Development in South Asia*, for consideration of what technologies might be appropriate for India's stage of development.
63. See the comments by Sam Pitroda (Rajiv Gandhi's science adviser) on investing in the "software" of female education rather than the hardware of steel mills, as reported in Crossette, "Why India Is Still Failing to Stop Its Population Surge."
64. See esp. J. Polumbaum, "Dateline China: The People's Malaise," *Foreign Policy* 20 (Winter 1990–91), pp. 163–81; L. W. Pye, "China: Erratic State, Frustrated Society," *Foreign Affairs*, vol. 69, no. 4 (Fall 1990), pp. 56–74.
65 M. P. Singh, "The Crisis of the Indian State," *Asian Survey*, vol. 30, no. 8 (August 1990), p. 815; B. Weinraub, "India Peers at Its Future with a Sense of Gloom," *New York Times*, 14 July 1991, p. E2
66. B. Crossette, "As Violent Year Ends, India Pleads for Peace," *New York Times*, 1 January 1991, p. A5; A. S. Abraham, "The Failure of India's Fling with V P Singh," *Wall Street Journal*, 14 November 1990, p. A16 (op-ed).
67. "India's Upheavals," *Wall Street Journal*, 14 November 1990, p. A16 (lead article)
68. "The South China Miracle," *Economist*, 5 October 1991, pp. 19–44.
69. Ibid.
70. 1987 figures. from *World Resources 1990–91*, pp. 244–45.
71. C Nickerson, "China Copies Worst Polluters," *Boston Globe*, 20 December 1989, pp. 1, 16. See also "Pollution in Asia," *Economist*, 6 October 1990, pp 21–26.
72. These measures are described in W Yuging, "Natural Conservation Regions in China," *Ambio*, vol. 16, no. 6 (1987), pp. 326–31; H. Yuanjun and Z. Zhongzing, "Environmental Pollution and Control Measures in China," *Ambio*, vol 16, no. 5 (1987), pp. 257–61. Nickerson, "China Copies Worst Polluters," gives details of the tree-planting schemes and the disappointing results.
73. H. Govind, "Recent Developments in Environmental Protection in India: Pollution Control," *Ambio*, vol. 18, no. 8 (1989), p. 429. The exclamation mark is mine; presumably a very broad definition of "victims of environmental pollution" is being used here, and not merely people with respiratory problems. The loss of forest cover in the New Delhi area is reported in T. Wicker, "Battered and Abused," *New York Times*, 25 November 1988, p. A31.
74. Govind, "Recent Developments in Environmental Protection in India," p. 430.
75. "Pollution in Asia," p. 22.
76. Nickerson, "China Copies Worst Polluters," p. 16.
77. Ibid.

## CHAPTER 10
## WINNERS AND LOSERS IN THE DEVELOPING WORLD

1. *World Tables 1991* (World Bank, Washington, D.C., 1991), pp. 268–69, 352–53.
2. Ibid.

3. See the World Bank publication *Trends in Developing Economies 1990,* pp. 299–303, for Korea.
4. For descriptions, see F. Braudel, *Civilization and Capitalism,* vol. 3, *The Perspective of the World* (New York, 1986), pp. 506–11.
5. See P. Lyon, "Emergence of the Third World," in H. Bull and A. Watson (eds.), *The Expansion of International Society* (Oxford, 1983), pp. 229ff., G. Barraclough, *An Introduction to Contemporary History* (Harmondsworth, Mddsx., 1967 edn.), ch. 6, "The Revolt Against the West."
6. J Ravenhill, "The North-South Balance of Power," *International Affairs,* vol. 66, no 4 (1990), pp. 745–46. See also J. Cruickshank," The Rise and Fall of the Third World: A Concept Whose Time Has Passed," *World Press Review* 38 (February 1991), pp. 28–29.
7. Ravenhill, "North-South Balance of Power," p. 732.
8. W L. M Adriaansen and J. G. Waardensburg (eds.), *A Dual World Economy* (Rotterdam, 1989).
9. S Fardoust and A. Dhareshwan, *Long-Term Outlook for the World Economy: Issues and Projections for the 1990s* (World Bank, Washington, D.C., February 1990), p. 9, Table 3.
10 P. Drysdale, "The Pacific Basin and Its Economic Vitality," in Morley (ed.), *Pacific Basin,* p. 11.
11. See esp , "Taiwan and Korea: Two Paths to Prosperity," *Economist,* 14 July 1990, pp. 19–21, also "South Korea," *Economist* Survey, 18 August 1990. There is a useful comparative survey in L A. Veit, "Time of the New Asian Tigers," *Challenge* 30 (July–August 1987), pp 49–55.
12 N D. Kristof, "In Taiwan, Only the Strong Get U. S. Degrees," *New York Times,* 26 March 1989, p. 11.
13. Figures taken, respectively, from J Paxton (ed.), *Statesman's Yearbook 1990–91,* and from R. N. Gwynne, *New Horizons? Third World Industrialization in an International Framework* (New York/London, 1990), p 199.
14. Lest this 1987 figure appear too distant, note that Korea's sixth Five-Year Plan calls for a national savings rate of 33 5 percent in the early 1990s see *Trends in Developing Economies,* p. 300. Table 7 is taken from T. Fukuchi and M Kagami (eds.), *Perspectives on the Pacific Basin Economy: A Comparison of Asia and Latin America* (Tokyo, 1990), p. 31 (Table 10).
15. Fukuchi and Kagami (eds.), *Perspectives on the Pacific Basin Economies,* p. 4 (Table 1), shows the different rates of growth, and of export's share of total GDP, of the Asian-Pacific nations compared with those of Latin America. See also H. Hughes, "Catching Up: The Asian Newly Industrializing Economies in the 1990s," *Asian Development Review,* vol. 7, no. 2 (1989), p. 132 (and Table 3).
16. "The Yen Block," *Economist* Survey, 15 July 1989; "Japan Builds a New Power Base," *Business Week,* 20 March 1989, pp. 18–25
17. "Taiwan and Korea: Two Paths to Prosperity," p. 19; "South Korea: A New Society," *Economist,* 15 April 1989, pp. 23–25.
18. "Development Brief," *Economist,* 26 May 1990, p. 81, for the first two columns; the GNP per capita comes from *World Development Report 1990,* pp. 178–79.
19. "When a Miracle Stalls," *Economist,* 6 October 1990, pp. 33–34 (on Taiwan); *Trends in Developing Economies 1990,* pp. 299–300 (Korea); R. A. Scalapino, "Asia and the United States: The Challenges Ahead," *Foreign Affairs,* vol. 69, no 1 (1989–1990), esp. pp. 107–12; "Hong Kong, in China's Sweaty Palm," *Economist,* 5 November 1988, pp. 19–22.
20. See the detailed forecasts in "Asia 2010: The Power of People," *Far Eastern*

*Economist Review,* 17 May 1990, pp. 27–58. On industrial retooling, see "South Korea," *Economist* Survey, 18 August 1990, pp. 8–9.

21. *Population: The UNFPA Experience,* (New York, 1984), ch. 4, "Latin America and the Caribbean," pp. 51–52.
22. A. F. Lowenthal, "Rediscovering Latin America," *Foreign Affairs,* vol. 69, no. 4 (Fall 1990), p. 34.
23. Figure from "Latin America's Hope," *Economist,* 9 December 1989, p. 14.
24. Taken from G. W. Landau et al., *Latin America at a Crossroads* (Trilateral Commission, New York/Paris/Tokyo, 1990), p. 5, which reports the source as *Economic and Social Progress in Latin America: 1989 Report* (Inter-America Development Bank, Washington, D C., 1989), Table B-1, p. 463.
25. For details, see the various national entries in Paxton (ed ), *Statesman's Yearbook 1990–91;* and *Economist World Atlas and Almanac,* pp. 131–157 Gwynne, *New Horizons,* has useful comments on Latin America's "inward-oriented industrialization" (ch 11), which it then contrasts with East Asia's "outward orientation" (ch. 12).
26. *World Resources 1990–91,* p 39
27. Ibid., p. 246.
28. For the above, see *World Resources 1990–91,* pp. 33–48, "Latin America at a Crossroads," passim; McCormick, *World Economy,* ch 13; "Latin American Debt· The Banks' Great Escape," *Economist,* 11 February 1989, pp 73–74.
29. For educational details, see Paxton (ed ), *Statesman's Yearbook 1990–91,* pp. 95, 236; for literacy rates, see especially those of Uruguay, Costa Rica, Argentina, and Venezuela in the table "Development Brief," *Economist,* 26 May 1990, p 81.
30 T. E. Martinez, "Argentina: Living with Hyperinflation," *Atlantic Monthly* 266 (December 1990), p. 36
31 Paxton (ed.), *Statesman's Yearbook 1990–91,* pp. 584, 605.
32. T Kamm, "Latin America Edges Toward Free Trade," *Wall Street Journal,* 30 November 1990, p. A10.
33 C. Farnsworth, "Latin American Economies Given Brighter Assessments," *New York Times,* 30 October 1990, "Latin America's New Start," *Economist,* 9 June 1990, p. 11, N C Nash, "A Breath of Fresh Economic Air Brings Change to Latin America," *New York Times,* 13 November 1991, pp A1, D5.
34 "Latin America's Hope," *Economist,* 9 December 1989, p. 15; Nash, "Breath of Fresh Economic Air Brings Change to Latin America," passim
35. J Brooke, "Debt and Democracy," *New York Times,* 5 December 1990, p. A16; P. Truell, "As the U.S. Slumps, Latin America Suffers," *Wall Street Journal,* 19 November 1990, p. 1.
36. For these arguments, see especially Lowenthal's fine summary, "Rediscovering Latin America," passim; also G. A. Fauriol, "The Shadow of Latin American Affairs," *Foreign Affairs,* vol. 69, no. 1 (1989–90), pp. 116–34, and M. D. Hayes, "The U.S. and Latin America A Lost Decade?" *Foreign Affairs,* vol. 68, no. 1 (1988–89), pp. 180–98.
37. This is the subdivision preferred by *Economist World Atlas and Almanac,* pp. 256–71, which discusses the North African states (except Egypt) in a later section, under "Africa."
38. "The Arab World," *Economist* Survey, 12 May 1990.
39. See "Major Religions of the World," Hammond *Comparative World Atlas* (Maplewood, N.J., 1986 edn.), p. 41.
40. G. Brooks and T. Horwitz, "Shaken Sheiks," *Wall Street Journal,* 28 December 1990, pp. A1, A4.

41. "Arab World," p. 12.
42. M. A. Heller, "The Middle East: Out of Step with History," *Foreign Affairs*, vol. 69, no. 1 (1989–90), pp. 153–71.
43. See also the remarks by S. F. Wells and M. A. Bruzonsky (eds.), *Security in the Middle East* (Boulder, Colo./London, 1987), pp. 1–3.
44. D. E. Duncan, "Africa: The Long Goodbye," *Atlantic Monthly*, July 1990, p. 20.
45. J. A Marcum, "Africa: A Continent Adrift," *Foreign Affairs*, vol. 68, no. 1 (1988–89), p. 177. See also the penetrating article by K. R. Richburg, "Why Is Black Africa Overwhelmed While East Asia Overcomes?" *International Herald Tribune*, 14 July 1992, pp. 1, 6.
46. C. H. Farnsworth, "Report by World Bank Sees Poverty Lessening by 2000 Except in Africa," *New York Times*, 16 July 1990, p. A3; Marcum, "Africa: A Continent Adrift," passim; Duncan, "Africa: The Long Goodbye," passim; "The Bleak Continent," *Economist*, 9 December 1989, pp. 80–81.
47. B. Fischer, "Developing Countries in the Process of Economic Globalization," *Intereconomics* (March–April 1990), p. 55.
48. J. S. Whitaker, *How Can Africa Survive?* (New York, 1988).
49. Goliber, "Africa's Expanding Population: Old Problems, New Policies," pp. 4–49 This is an outstandingly good article.
50. *World Resources 1990–91*, p. 254.
51. Ibid., p 254 (overall population growth to 2025) and p. 258 (infant mortality) L. K. Altman, "WHO Says 40 Million Will Be Infected with Aids by 2000," *New York Times*, 18 June 1991, p. C3 (for percentage of GNP devoted to health care).
52. See Whitaker, *How Can Africa Survive?* esp ch. 4, "The Blessings of Children," for a fuller analysis; and J. C Caldwell and P. Caldwell, "High Fertility in Sub-Saharan Africa," *Scientific American* (May 1990), pp. 118–25
53. "The Bleak Continent," passim, Whitaker, *How Can Africa Survive?* chs. 1 and 2; Goliber, "Africa's Expanding Population," pp. 12–13.
54 Whitaker, *How Can Africa Survive?*; Duncan, "Africa: The Long Goodbye," passim.
55 "Fruits of Containment," *Wall Street Journal*, 18 December 1990 (op-ed), p. A14, for the Africa-Belgium comparison; H. McRae, "Visions of Tomorrow's World," *Independent* (London), 26 November 1991, for Africa's share of world GDP
56. "Aid to Africa," *Economist*, 8 December 1990, p. 48.
57. *Economist World Atlas and Almanac* (1989), p. 293.
58. Apart from the country-by-country comments in *Economist World Atlas and Almanac*, see also K. Ingham, *Politics in Modern Africa· The Uneven Tribal Dimension* (London/New York, 1990), passim; K. Ingham, "Africa's Internal Wars of the 1980s—Contours and Prospects," United States Institute of Peace, *In Brief* 18 (May 1990).
59. Paxton (ed.), *Statesman's Yearbook 1989*, p. 84; Goliber, "Africa's Expanding Population," p. 15.
60. Paxton (ed.), *Statesman's Yearbook 1989*, pp. 1159–60 (certain smaller groups of students are excluded from these totals).
61. T. R. Odhiambo, "Human Resources Development: Problems and Prospects in Developing Countries," *Impact of Science on Society* 155 (1989), p. 214.
62. Odhiambo, "Human Resources Development," p. 215.
63. P. Lewis, "Nyere and Tanzania: No Regrets at Socialism," *New York Times*, 24 October 1990.
64. "Wind of Change, but a Different One," *Economist*, 14 July 1990, p. 44. See also the encouraging noises made—on a country-by-country basis—in the World

Bank's own *Trends in Developing Economies 1990,* as well as in its 1989 publication *Sub-Saharan Africa: From Crisis to Substainable Growth,* summarized in "The Bleak Continent," *Economist,* 9 December 1989, pp. 80–81.

65. See esp. P. Pradervand, *Listening to Africa: Developing Africa from the Grassroots* (New York, 1989); B. Schneider, *The Barefoot Revolution* (London, 1988); K. McAfee, "Why the Third World Goes Hungry," *Commonweal* 117 (15 June 1990), pp. 384–85.
66. Duncan, "Africa: The Long Goodbye," p. 24; G. Hancock, *Lords of Poverty: The Power, Prestige, and Corruption of the International Aid* (Boston, 1990); G B. N. Ayittey, "No More Aid for Africa," *Wall Street Journal,* 18 October 1991 (op-ed), p A14.
67 Whitaker, *How Can Africa Survive?* p. 231.
68. See, for example, the conclusions in Fischer, "Developing Countries in the Process of Economic Globalization," pp. 55–63.
69 Caldwell and Caldwell, "High Fertility in Sub-Saharan Africa," p. 88
70. "AIDs in Africa," *Economist,* 24 November 1989, p. 1b; E. Eckholm and J Tierney, "AIDs in Africa: A Killer Rages On," *New York Times,* 16 September 1990, pp. 1, 4; C. M. Becker, "The Demo-Economic Impact of the AIDs Pandemic in Sub-Saharan Africa," *World Development* 18 (1990), pp 1599–1619.
71. *World Resources 1990–91,* p. 254.
72. Ibid.
73 Apart from Chapters 2 and 4 above, see again *World Resources 1990–91,* pp. 33–48; T. Wicker, "Bush Ventures South," *New York Times,* 9 December 1990, p. E17; T. Golden, "Mexico Fights Cholera but Hates to Say Its Name," *New York Times,* 14 September 1991, p. 2.
74. "Arab World," p. 4.
75. Ibid., p. 6, Y. F. Ibrahim, "In Algeria, Hope for Democracy but Not Economy," *New York Times,* 26 July 1991, pp A1, A6
76. *World Resources 1990–91,* pp. 258–59.
77 As quoted in "Arab World," p. 5.
78 See again Pradervand, *Listening to Africa,* passim Also important is D Pearce et al., *Sustainable Development. Economics and Environment in the Third World* (Aldershot, Hants, 1990).
79. F. Gable, "Changing Climate and Caribbean Coastlines," *Oceanus,* vol. 30, no. 4 (Winter 1987–88), pp 53–56; G. Gable and D. G. Aubrey, "Changing Climate and the Pacific," *Oceanus,* vol. 32, no. 4 (Winter 1989–90), pp. 71–73.
80. "Arab World," p. 12.
81. *World Resources 1990–91,* pp. 176–77; L. R. Brown et al., *State of the World 1990,* pp. 48–49.
82. Juma, *Gene Hunters,* pp. 226–28.
83. D. Pirages, *Global Technopolitics* (Belmont, Cal., 1989), p. 152.
84. McAfee, "Why the Third World Goes Hungry," p. 380.
85. See P. K. Ghosh (ed.), *Technology Policy and Development* (Westport, Conn., 1984), p. 109.
86. A. Smith, *The Geopolitics of Information: How Western Culture Dominates the World* (Oxford/New York, 1980), p. 13.
87. Ibid.
88. C. J. Dixon et al. (eds.), *Multinational Corporations and the Third World* (London/Sydney, 1986), passim.
89. For a good example, B. Onimode, *A Political Economy of the African Crisis* (London/New Jersey, 1988), esp. pp. 310ff.

90. M. Clash, "Development Policy, Technology Assessment, and the New Technologies," *Futures* 22 (November 1990), p. 916
91. L. Cuyvers and D. Van den Bulcke, "Some Reflections on the 'Outward-oriented' Development Strategy of the Far Eastern Newly Industrialising Countries," esp pp. 196–97, in Adriaansen and Waardenburg (eds.), *Dual World Economy.*
92. *World Development Report 1991: The Challenge of Development* (World Bank/ Oxford University Press, Washington, D.C , 1991). See also the World Bank's *Global Economic Prospects and the Developing Countries* (Washington, D.C., 1991)

## CHAPTER 11
## THE ERSTWHILE USSR AND ITS CRUMBLED EMPIRE

1. J. Paxton (ed ), *The Statesman's Yearbook, 1982–83,* p. 1228 For current shares of energy and mineral production see *Economist World Atlas and Almanac 1989,* pp. 96–97.
2. Quoted in P. Dibb, *The Soviet Union: The Incomplete Superpower* (London, 1986), p. 67
3. Basic statistics from *Statesman's Yearbook 1982–83,* p. 1240 For a different breakdown of rather similar overall figures, see *UNESCO Statistical Digest 1987,* pp. 330–31
4. Calculated from *UNESCO Statistical Digest 1987,* p. 331, where the figures are presented as "scientists and engineers per million inhabitants " One suspects that the definition of the word "scientist" employed here is a wide one, and not restricted to people possessing Ph.D.s and engaged in laboratory work.
5. J. Paxton (ed.), *Statesman's Yearbook 1982–83,* p. 1240, which can be compared with the U.S. totals on p. 1424. The number of physicians attending the needs of China's 1.1 billion people may be larger again, if one includes those who did not receive a "Western-style" medical education (ibid , p 355).
6. There are some useful remarks on the achievements—as well as the problems—of Soviet science in V. Z. Kresin, "Soviet Science in Practice: An Inside View," in J Cracraft (ed ), *The Soviet Union Today: An Interpretive Guide,* 2nd edn. (Chicago/London, 1988), ch 24.
7. These long-term aims are nicely traced in C Rice, "The Evolution of Soviet Grand Strategy," in P. Kennedy (ed.), *Grand Strategies in War and Peace* (New Haven/ London, 1991), ch. 9.
8. See *Soviet Military Power* (U S. Department of Defense, Washington, D C., annual) or *The Military Balance* (International Institute of Strategic Studies, London, annual), as well as the reports by the Stockholm International Peace Research Institute. For analyses pointing to Soviet military strength, see the various essays in H S. Rowen and C Wolf, Jr. (eds.), *The Future of the Soviet Empire* (New York, 1987), for an analysis of its weaknesses, see Dibb, *Soviet Union.*
9. See H. S. Rowen and C Wolf, Jr. (eds.), *The Impoverished Superpower* (San Francisco, 1990); A. Aganbegyan, *The Economic Challenge of Perestroika,* ed. M. Barratt Brown (Bloomington, Ind., 1988), p. 2; the discussion in Cohen and Wilson, *Superpowers in Economic Decline,* pp. 10ff.; and Meyerson, "Soviet Economic Morass," p. 5.
10. This is a composite table, based upon the following sources: Cracraft (ed.), *Soviet Union Today,* p. 179 (for 1956–84); P. Passell, "Where Communist Economics

Fell Short," *New York Times*, 17 December 1989, p. E3 (for 1985–88); A. R Myerson, "The Soviet Economic Morass," *New York Times*, 16 September 1990, p. F5 (for 1989); C. H. Farnsworth, "Soviet Economic Output Off Sharply," *New York Times*, 22 December 1990, p 8 (for 1990, and the forecast for 1991). Because of the intensifying economic crisis, later estimates of 1991 GNP are suggesting declines of 13 percent, 18 percent, or even 25 percent: see "The Soviet Economy. Still Bust," *Economist*, 24 August 1991, p. 21, J. Sterngold, "Coup Is Linked to Debt Crisis by Soviet Aide" (reporting on Grigory Yalinsky's economic statement), *New York Times*, 16 October 1991, pp A1, A10.

11. See the very good discussion in R. W. Judy and V. L. Clough, *The Information Age and Soviet Society* (Indianapolis, 1989), esp. ch. 1.
12. This is discussed in Cohen and Wilson, *Superpowers in Decline*, pp. 9ff. See also the acute remarks by "Z," "To the Stalin Mausoleum," *Daedalus*, vol. 119, no. 1 (Winter 1990), pp. 311–12, 317–18.
13. "Russia Drills Less Oil, OPEC Keeps It Cheap," *Economist*, 8 June 1985, p. 65.
14. P. R. Gregory and R. C. Stuart, *Soviet Economic Structure and Performance*, 3rd edn (New York, 1986), p. 325.
15. For the above, see R. W. Campbell, "Energy," in A. Bergson and H. S. Levine (eds.), *The Soviet Economy: Towards the Year 2000* (London, 1983); L. Dienes, "An Energy Crunch Ahead in the Soviet Union?" in M. Bornstein (ed.), *The Soviet Union: Continuity and Change* (Boulder, Colo., 1981); M. I. Goldman, *The Enigma of Soviet Petroleum* (London, 1980).
16. P. Truell, "Western Study Says Soviet Aid May Be Futile," *Wall Street Journal*, 24 December 1990, p 2.
17 See especially Bergson and Levine (eds.), *Soviet Economy*, chs. 4 and 5; M. I. Goldman, *Gorbachev's Challenge: Economic Reform in the Age of High Technology* (New York, 1987), pp. 32ff.; D. G. Johnson, "Agriculture," in Cracraft (ed.), *Soviet Union Today*, pp. 198–209; B. Keller, "Soviet System Dooms a Bumper Crop," *New York Times*, 20 August 1990.
18. P. Torday, "Chaos Looms for Soviet Economy," *Independent* (London), 29 August 1991, p. 6.
19 See Eberstadt, "Health of an Empire," in Rowen and Wolf (eds.), *The Future of the Soviet Empire*, pp. 221–45; "Sick Men of Europe," *Economist*, 22 March 1986, p. 53; J. Lloyd, "Soviet Citizens' Plight Exposed," *Financial Times*, 18 August 1988.
20. V. Bukovsky, "The Political Condition of the Soviet Empire," in Rowen and Wolf (eds.) *The Future of the Soviet Empire*, pp. 11–39, D. E. Powell, "A Troubled Society," in Cracraft (ed.), *Soviet Union Today*, ch. 30; "Z," "To the Stalin Mausoleum," passim.
21. For impressions of this growing public disarray, see P. Gumbel, "Gorbachev Urges Soviet Congress to Expand Powers," *Wall Street Journal*, 17 December 1990; N. Gardels: "Helping to Diminish the Perils of Perestroika," *Wall Street Journal*, 30 January 1989 (op-ed.); B. Keller, "Soviet Economy: A Shattered Dream," *New York Times*, 13 May 1990, pp. A1, A12.
22. R. S. Clem, "Ethnicity," in Cracraft (ed.), *Soviet Union Today*, p. 306.
23. Ibid., pp. 304–5, provides a full list.
24. E. Keenan, "Rethinking the USSR, Now That It's Over," *New York Times*, 8 September 1991, p. E3.
25. "Gorbachev's Turbulent South," *Economist*, 13 January 1990, p. 45; F. X. Clines, "In Soviet Union, Dizzying Disunion," *New York Times*, 26 October 1990, p. A6.
26. P. Gumbel, "Soviets Are at a Loss About Ethnic Unrest," *Wall Street Journal*,

21 July 1989, p. A12; "The Battle Lines of the Republics," *Economist*, 23 September 1989, p. 58.
27. Clem, "Ethnicity," p. 306. See also M. Hauner, *What Is Asia to Us?* (Boston/London, 1990), esp. pp. 9, 233–34, 247–52; and D. Lieven, "Gorbachev and the Nationalities," *Conflict Studies* 216 (November 1988).
28. See the important discussion of these issues in D. Lieven, "The Soviet Crisis," *Conflict Studies* 241 (May 1991), esp. pp 20ff.
29. V. Kvint, "Russia as Cinderella," *Forbes*, 19 February 1990, pp. 103–8; B. Keller, "Selling Soviet Unity," *New York Times*, 19 December 1990, pp. A1, A11; B. Keller, "Russia Cuts Share of Soviet Budget," *New York Times*, 28 December 1990, pp. A1, A10.
30. Torday, "Chaos Looms for Soviet Economy"
31. For details, see N Mansergh, *The Commonwealth Experience* (London, 1969); and B. Porter, *The Lion's Share· A Short History of British Imperialism 1850–1970* (London, 1976). For the Ukraine, see S. Greenhouse, "To Ukrainians, Separation Follows Laws of Nature," *New York Times*, 20 December 1990, p. A10; and Lieven, "Soviet Crisis," passim.
32. See B. D Porter and J. G. Roche, "The Expanding Military Power of the Soviet Union," in Rowen and Wolf (eds ), *The Future of the Soviet Empire*, pp. 143–61; F. J. Gaffney, "Is Moscow Cutting Its Military? No, It's Building Up," *New York Times*, 17 November 1989 (op-ed.), J. Churba, *Soviet Breakout* (Washington/London, 1988)—a particularly egregious example.
33. A. Karatnycky, "The Many Armies of the Soviet Union," *Wall Street Journal*, 28 August 1990 (op-ed.); J. Fialka, "Soviets Begin Moving Nuclear Warheads out of Volatile Republics," *Wall Street Journal*, 22 June 1990, pp. A1, A4.
34. See D. Ross, "Where Is the Soviet Union Heading?" and H. S Rowen and C Wolf, "The Future of the Soviet Empire," in Rowen and Wolf (eds.), *Future of the Soviet Empire*, pp. 259–79, 279–324; T J Colton, *The Dilemma of Reform in the Soviet Union*, 2nd edn. (New York, 1986), ch. 4, "Reform and the Soviet Future." See also Cohen and Wilson, *Superpowers in Economic Decline*, pp. 90ff.
35. C. H. Fairbanks, "Russian Roulette. The Danger of a Collapsing Empire," *Policy Review* 57 (Summer 1991), pp. 7–8.
36. M. Feshbach, "Population and Labor Force," in Bergson and Levine (eds.), *Soviet Economy: Towards the Year 2000*, p. 79. See also M. S. Bernstam, "Trends in the Soviet Population," in Rowen and Wolf (eds.), *Future of the Soviet Empire*, pp. 185–214.
37. Colton, *Dilemma of Reform in the Soviet Union*, p. 42
38. Clem, "Ethnicity," pp. 304–5.
39. M. S. Bernstam, "Trends in the Soviet Population," p. 209.
40. Ibid., p. 208.
41. See M. Feshbach and A. Friendly, *Ecocide in the USSR* (New York, 1992), for harrowing details.
42. "A Way of Life Evaporates," *Economist*, 21 September 1991, p. 59.
43. Judy and Clough, *Information Age and Soviet Society*, p. 29.
44. Quoted in ibid., p. 15.
45. Ibid.
46. "If Gorbachev Dares," *Economist*, 6 July 1985.
47. *Economist World Atlas and Almanac 1989*, p. 209.
48. For details, see Kennedy, *Rise and Fall of the Great Powers*, pp. 320–23.
49. For background analysis, see W. E. Griffith (ed.), *Central and Eastern Europe: The Opening Curtain* (Boulder, Colo., 1984); C. Gati, *The BLOC That Failed*

(Bloomington, IN, 1990); and the essay collections by T. Garton Ash, *The Uses of Adversity* (New York, 1989) and *The Magic Lantern* (New York, 1990).
50. As of December 1990: see "Trade, Exchange Rates and Reserves," *Economist*, 15 December 1990, p. 100.
51. "Democracy in Eastern Europe," *Economist*, 15 December 1990, p. 5 (referring in particular to the National Salvation Front in Romania). For the political debates, see "Eastern Europe Moves Right," *Economist*, 24 March 1990, pp. 21–23.
52. C. Bohlen, "Ethnic Rivalries Revive in Eastern Europe," *New York Times*, 12 November 1990, pp. A1, A12; C. Bohlen, "3 East Europe States Grope for Union," *New York Times*, 16 December 1990, p. 16.
53. V. Meier, "Yugoslavia: Worsening Economic and Nationalist Crisis," in Griffith (ed.), *Central and Eastern Europe*, p. 276 See also I. Banac, "Political Change and National Diversity," *Daedalus*, vol. 119, no. 1 (Winter 1990), pp. 141–59.
54. C. R. Whitney, "Burst of Freedom in Czechoslovakia May Split Czechs from Slovaks," *New York Times*, 3 June 1990, p. 14. See also "Slovakia Pressing Czechs for an Equal Partnership," *New York Times*, 18 May 1990.
55. See again Bohlen, "Ethnic Rivalries Revive in Eastern Europe," passim; and the useful survey "Perestroika: And Now for the Hard Part," *Economist*, 28 April 1990.
56. S. Greenhouse, "Long, Painful Road Ahead to Free Markets for East," *New York Times*, 10 November 1990, pp. 1, 4.
57. J. Dempsey, "Lights Going Dim in Eastern Europe," *Financial Times*, 13 September 1990, p. 27.
58. *Financial Times*, 17 July 1990, p. 2.
59. R. D. Hormats, "Don't Let the West Erect a New Iron Curtain," *Wall Street Journal*, 27 December 1990, p. A8.
60. This is well discussed in the various articles in *Daedalus*, vol. 121, no. 2 (Spring 1992), entitled "The Exit from Communism."
61. F. Barringer, "Birth Rates Plummeting in Some Ex-Communist Regions of Eastern Europe," *New York Times*, 31 December 1990, p. A3.
62. "Europe in Turmoil," *Agricultural Outlook* (July 1990), pp. 28–32

## CHAPTER 12
## EUROPE AND THE FUTURE

1. T. L. Friedman, "Old Feuds and the New Order," *International Herald Tribune*, 13 July 1992, p. 1
2. See, for example, the quote in D. Burstein, *Euroquake: Europe's Explosive Challenge Will Change the World* (New York, 1991), p. 11
3. S. P. Huntington, "The U.S.—Decline or Renewal?" *Foreign Affairs*, vol. 67, no. 2 (Winter 1988–89), pp. 93–94.
4. S. Hoffmann, "The European Community and 1992," *Foreign Affairs*, vol. 68, no. 4 (Fall 1989), p. 27.
5. There is a useful summary of these mixed positions in "Who Wants What in the Brave New Europe," *Economist*, 1 December 1990, pp. 46–47.
6. G. Agnelli, "The Europe of 1992," *Foreign Affairs*, vol. 68, no. 4 (Fall 1989), pp. 61–70; J. Joffe, "Reunification II: This Time, No Hobnail Boots," *New York Times*, 30 September 1990, p. E3.
7. C. R. Whitney, "Gulf Fighting Shatters Europeans' Fragile Unity," *New York Times*, 25 January 1991, p. A11.

8. The tenth is, admittedly, Switzerland and not a member of the EC: see *Economist World Atlas and Almanac 1989,* p. 87. The greater part of this trade is, of course, with other EC members. For the banking statistics, see ibid., p. 90, "Top International Banks."
9. See the various tables in *Annual Review of Engineering Industries and Automation 1988,* vol. 1.
10. Hoffmann, "European Community and 1992," p. 28.
11. See again Agnelli's arguments in "Europe of 1992," passim.
12. Burstein, *Euroquake,* pp. 129–30.
13. Hoffmann, "European Community and 1992," pp 27–28.
14. Burstein, *Euroquake,* pp. 25–28.
15. *World Resources 1990–91,* p. 245.
16 *Economist World Atlas and Almanac 1989,* p. 159.
17 G. Bolte, "How Stubborn Can You Get?" *Time,* 8 October 1990, p. 65. The statistics come from T. Roth, "Europe's Small Farmers See Bleak Future," *Wall Street Journal,* 24 April 1992, p. A11A.
18. See, for example, the population figures for virtually every one of the villages included in D Reperant, *The Most Beautiful Villages of France* (New York, 1990), passim.
19 Quoted in Burstein, *Euroquake,* p. 150, which has a fine analysis of both personalities and issues involved.
20 Ibid , pp 40ff, 155ff.
21 See "European Community," *Economist* Survey, 7 July 1990, especially pp 29–30, for a discussion of those constitutional difficulties.
22. Ibid , p. 24.
23. Ibid., p. 5.
24. For coverage of these debates, see G. F. Treverton, *Making the Alliance Work: The United States and Western Europe* (Ithaca, N.Y , 1985), J Joffe, *The Limited Partnership: Europe, the United States, and the Burdens of Alliance* (Cambridge, 1987); C. McInnes, *NATO's Changing Strategic Agenda* (London/Boston, 1990); J J. Mearsheimer, *Conventional Deterrence* (Ithaca, N.Y., 1983); R. W. Tucker and L. Wrigley (eds.), *The Atlantic Alliance and Its Critics* (New York, 1983).
25 K. Gottfried and P. Bracken (eds ), *Reforging European Security* (Boulder, Colo., 1990), pp. 3–4—part of the editors' excellent analysis.
26. Ibid., pp. 23ff, as well as the section by J. Dean and S. R. Resor, "Constructing European Security System," in the same volume.
27. For the Concert of Europe idea, see C. A. Kupchan and C. A. Kupchan, "After NATO: Concert of Europe," *New York Times,* 6 July 1990, p. A25 (op-ed). For the above remarks generally, see the analyses in C. R. Whitney, "NATO, Victim of Success, Searches for New Strategy," *New York Times,* 26 October 1991, pp. 1, 5; S. Hoffmann, "Today's NATO—and Tomorrow's," *New York Times,* 27 May 1990, p. E13 (op-ed); A. Riding, "The New Europe," *New York Times,* 20 November 1990, p. A14.
28. See D. Calleo, *The German Question Reconsidered* (New York, 1978); W. Gruner, *Die deutsche Frage* (Munich, 1985).
29. "Saying the Unsayable About the Germans" (interview with British minister Nicholas Ridley), *Spectator,* 14 July 1990, pp. 8–10; W. Safire, "Defending Germany," *New York Times,* 22 June 1990, p. A27.
30. B. Geremek, "The Realities of Eastern and Central Europe," in *Change in Europe* (Washington, D.C.: Plenary of the Trilateral Commission, April 1990), p. 10.

31. Quoted in F. Lewis, "The Bane of Nations," *New York Times,* 28 November 1990 (op-ed); and see Burstein, *Euroquake,* ch. 5.
32 "The Unpopularity of Two-Speed Europe," *Economist,* 14 September 1991, pp. 89–90.
33. "The Graying of Europe," *Business Week,* 6 February 1989, pp. 12–16; A. Riding, "Western Europe, Its Births Falling, Wonders Who'll Do All the Work," *New York Times,* 22 July 1990, pp. 1, 12; H. de Jouvenel, "Europe at the Dawn of the Third Millennium: A Synthesis of the Main Trends," *Futures,* vol. 20, no 5 (October 1988), p. 515.
34 Quotations from "Graying of Europe"; and Riding, "Western Europe, Its Births Falling. . . "
35. "The Missing Children," *Economist,* 3 August 1991, pp 43–44; D. J. van de Kaa, "Europe's Second Demographic Transition," *Population Bulletin,* vol 42, no. 1 (March 1987), pp. 3–57; J. Gapper, "Skills Shortage Stalls the Workers' March," *Financial Times,* 5 September 1990; Riding, "Western Europe, Its Births Falling . . ," passim
36. "West Germany's Unexpected Boost from the East," *Commerzbank* Viewpoint, reproduced in *Economist,* 13 January 1990, p. 62.
37. T Carrington, "Central Europe Borders Tighten as Emigrés Flood In from East," *Wall Street Journal,* 8 February 1991, p. A8.
38. "Italy: The Numbers Game," *Economist,* 26 May 1990, p. 25.
39. "Graying of Europe," p. 15.
40. Burstein, *Euroquake,* p. 137 See also F. Heisbourg, "Population Movements in Post–Cold War Europe," *Survival,* vol. 33, no. 1 (January–February 1991), pp 31-43.
41. P. L. Montgomery, "European Community Asks Heavy Energy Tax to Curb Emissions," *New York Times,* 26 September 1991, p D3.
42. See two technical pieces, C. A. Wilson and J F. B. Mitchell, "Simulated Climate and $CO_2$-Induced Climate Change over Western Europe," *Climatic Change* 8 (1986), pp 11–42, F. Bultot et al., "Estimated Annual Regime of Energy-Balance Components, Evapotranspiration and Soil Moisture for a Drainage Basin in the Case of a $CO_2$ Doubling," *Climatic Change* 12 (1988), pp. 39–56 (a Belgian study)
43. "Cleaning Up the Mediterranean," *Economist,* 21 December 1991, pp. 19–24.
44. *Economist World Atlas and Almanac 1989,* p. 105.
45. "Europe's Farm Farce," *Economist,* 29 September 1990, p. 17.
46. P. Bye, "Biotechnology and Food/Agricultural Complexes," in Yoxen and Di Martino (eds.), *Biotechnology in Future Society,* p. 77. This volume contains many fine essays.
47 Ibid.
48. Ibid.; *Economist,* 20 October 1990, p. 15; "German Regulatory Firms Flee Regulatory Climate," *Science,* 16 June 1989, pp. 1251–52, K. Green and E. Yoxen, "The Greening of European Industry: What role for biotechnology?" *Futures* (June 1990), pp. 475–95.
49. See G. Junne and J. Bijman, "The Impact of Biotechnology on European Agriculture," in Yoxen and Di Martino (eds.), *Biotechnology in Future Society,* esp. p 83.
50. Bye, "Biotechnology and Food/Agricultural Complexes," p. 69.
51. "Europe's Farm Farce," passim; Bolte, "How Stubborn Can You Get?" p. 65.
52. Junne and Bijman, "Impact of Biotechnology on European Agriculture," p. 84

53. See the excellent article "Europe in Turmoil" in *Agricultural Outlook,* July 1990, pp. 28ff, for an analysis of the recovery of Eastern Europe's agriculture.
54. Gapper, "Skills Shortage Stalls the Workers' March," passim.
55. This Reich himself suggests in *Work of Nations,* passim.
56. See again the argument throughout Ohmae, *Borderless World.*
57. For a good example, see P. Brimelow, "The Darker Side of 1992," *Forbes,* 22 January 1990, pp. 85–89.

## CHAPTER 13
## THE AMERICAN DILEMMA

1. This debate can be followed, virtually on a weekly basis, by comparing the criticisms of liberal *New York Times* op-ed writers such as Anthony Lewis and Tom Wicker with the assertions of *Wall Street Journal* lead articles.
2. See the thoughtful comments by S. Huntington, "The U S—Decline or Renewal?" pp. 76–96
3. See the discussion on this theme by H. Grunwald, "The Second American Century," *Time,* 8 October 1990, pp. 70–75.
4 Schlosstein, *End of the American Century,* D. Calleo, *Beyond American Hegemony* (New York, 1987); R. Rosecrance (ed.), *America as an Ordinary Power* (Ithaca, N.Y., 1976).
5. H. R. Nau, *The Myth of America's Decline* (New York, 1990); Rosecrance, *America's Economic Resurgence;* Nye, *Bound to Lead;* and J. Kotkin and Y. Kishimoto, *The Third Century: America's Resurgence in the Asian Era* (New York, 1988). It will be noted that one of these "responses" is by the editor of *America as an Ordinary Power,* Professor Richard Rosecrance. For his further commentary upon the American position in world affairs, see Rosecrance, *Rise of the Trading States.*
6. Z. Brzezinski's quoted extract on the dust jacket of Nye, *Bound to Lead.*
7. For lengthier analyses of the United States' prospects, see Nye, *Bound to Lead;* Rosecrance, *America's Economic Resurgence;* A. Anderson and D. L. Bork (eds.), *Thinking About America: The United States in the 1990s* (Stanford, Cal., 1988); E. K. Hamilton (ed.), *America's Global Interests: A New Agenda* (New York, 1989); M. Green and M. Pinsky (ed.), *America's Transition: Blueprints for the 1990s* (Lanham, Md., 1990). These are, of course, only a sampling of a now enormous body of literature.
8. Details and analyses of U.S armed forces can be found in the standard sources: *Report of the Secretary of Defense . . . to the Congress* (annual, Washington, D.C.); *The Military Balance* (International Institute of Strategic Studies, London, annual); *RUSI and Brassey's Defence Yearbook* (annual); *American Defense Annual,* and so on.
9. P. E. Tyler, "Pentagon Imagines New Enemies to Fight in Post-Cold-War Era," *New York Times,* 17 February 1992, pp. A1, A8. See also F. C. Iklé and A. Wohlstetler (eds.), *Discriminate Deterrence: Report of the Commission on Integrated Long-Term Strategy,* (Washington, D.C., 1988), pp. 13–22, for an earlier recommendation along those lines; and M. T. Klare, "The U.S. Military Faces South," *Nation,* 18 June 1990, pp. 841, 858–62.
10. See the references to this literature in Chapter 7 above, especially the articles by Mathews, "Redefining Security," and Sorensen, "Rethinking National Security," as well as R. J. Barnett's thoughtful piece "After the Cold War," *New Yorker,* 1

January 1990, pp. 65–76. For the strategic debate, see the excellent analysis and bibliography in S. Van Evera, "Why Europe Matters, Why the Third World Doesn't; American Grand Strategy After the Cold War," *Journal of Strategic Studies,* vol. 13, no. 2 (June 1990), pp. 1–51.

11. As one of Gorbachev's early foreign-policy advisers, Giorgi Arbatov, put it in 1988, the USSR was going to deprive the United States of its "enemy," thereby confusing American conservative circles in particular.
12. Nye, *Bound to Lead,* p. 239 and passim; P. A. Gigot, "After Communism, World Still Needs U.S. Troops," *Wall Street Journal,* 11 February 1990 (op-ed)
13. For samples of these criticisms, see A Lewis, "When Decline Hurts," *New York Times,* 26 September 1990 (op-ed); D. Boren, "New Decade, New World, New Strategy," *New York Times,* 2 January 1990; T. Wicker, "The 'Super' Concept," *New York Times,* 25 November 1990, p. E11.
14. For the classic analysis of this tendency, see Robinson and Gallagher, *Africa and the Victorian,* esp. the concluding chapteı, with its remarks about the "frontiers of insecurity." For a critique of the current U.S. tendency in that direction, see again Van Evera, "Why Europe Matters, Why the Third World Doesn't," pp. 15ff.
15. See, for example, E. Mortimer, "Sharing the Bill for Peace," *Financial Times,* 14 September 1990, p. 17; A. Ireland, "A Hawk Says: Pull Our Troops Out," *New York Times,* 7 March 1989 (op-ed); W. L. Schlosser, "Let's Cut the Subsidies for Allies Defense," *New York Times,* 27 November 1988 (letters), "Time to Share the Burden," *Economist,* 7 May 1988, pp. 23–24 The 1988 R&D figures come from M. Prowse, "Scales Out of Balance," *Financial Times,* 13 August 1991, p. 10.
16. There is a wealth of literature upon this theme. For samples, see Cohen and Wilson, *Superpowers in Economic Decline,* passim; L. J. Dumas, *The Overburdened Economy* (Berkeley/Los Angeles, 1986), esp. pp. 57–63, 297ff.; B. Russett, "Defense Expenditures and National Well-Being," *American Political Science Review,* vol. 76, no. 4 (December 1982), pp. 767–77; DeGrasse, *Military Expansion, Economic Decline* (Armonk, N.Y., 1985), passim.
17. The decade-by-decade averages can be calculated from *Economic Report of the President* (Washington, D C., 1990) and, for 1989, *Survey of Current Business* (Bureau of Economic Analysis, July 1990), Table 1.2. I am grateful to Professor Charles L. Ballard for advice here; see also his letter in *Wall Street Journal,* 12 December 1990, p. A17. The 1991 figure is a provisional OECD one, as reported in *Wall Street Journal,* 13 December 1991, p. A10, although a slightly later *Journal* report (10 March 1992, p. A2) gives a 1990–91 figure of 0.4 percent growth in GDP.
18. See Kennedy, *Rise and Fall of the Great Powers,* esp. Introduction and Epilogue, for the full argument.
19. "The Elusive Boom in Productivity," *New York Times,* 8 April 1984, business section, pp. 1, 26. See also "Richer Than You," *Economist,* 25 October 1986, pp. 13–14.
20. D. Gergen, "Can America Stay on Top?" *U. S. News & World Report,* 16 July 1990, p. 68. See also L. Silk, "Who Is No. 1? It's Hard to Say," *New York Times,* 27 July 1990, p. D2; A. Murray, "U.S. Economy Leads Japan's—But For How Long?" *Wall Street Journal,* 13 June 1990.
21. For the comparative statistics, see Kennedy, *Rise and Fall of the Great Powers,* Tables 21, 31, 32.
22. L. H. Clark and A. L. Malabré, "Productivity Indicates Sluggish Economy," *Wall*

*Street Journal,* 6 July 1989, p. A2; and the table "Output per Employee" (covering 1960 to 1986) in the excellent MIT analysis M. L. Dertouzos et al., *Made in America· Regaining the Productive Edge* (Cambridge, Mass., 1989), p. 29. Note that the latter, p. 31, estimates that 36 percent of the recorded improvement in labor productivity between 1979 and 1986 came from loss of jobs.

23. Kennedy, *Rise and Fall of the Great Powers,* p. 527.
24. For these figures, see A. L. Malabré, *Within Our Means* (New York, 1991), pp. xix–xx, and D. P. Calleo, *The Bankrupting of America* (New York, 1992)
25. The quotations and statistics are from Malabré, *Within Our Means,* pp. 3–5, 11–12 See also B. Friedman, *Day of Reckoning* (New York, 1988); but note "Defining the Debt Bomb," *Economist,* 3 November 1990, p. 75, for a more reassuring picture of corporate indebtedness.
26. See the breakdown in M. S. Feldstein (ed.), *The United States in the World Economy* (Cambridge, Mass., 1987), pp 562–63, together with the analysis by J. A. Frankel, pp. 560ff.
27. H. Stout, "U.S. Foreign Debt Widened Last-Year," *Wall Street Journal,* 2 July 1990, p. 42. The status of being the "world's largest debtor" may be a nominal one at the moment, since American purchases of overseas assets several decades ago ought to yield a far higher value than the actual purchasing price—although it is the latter which is recorded in the totals.
28. Dertouzos et al (eds.), *Made in America,* pp. 40–41. For the longer argument, see also S. S. Cohen and J Zysman, *Manufacturing Matters* (New York, 1987); and R. Dornbusch et al., *The Case for Manufacturing in America's Future* (Rochester, N.Y , 1987)
29. For samples, see the many releases and publications of the Office of Technology Assessment (U.S. Congress) and the Council on Competitiveness; Dertouzos et al. (eds.), *Made in America;* M. G. Barons, *Competing for Control* (Cambridge, Mass., 1988); J. S. Yudken and M. Black, "Targeting National Needs: A New Direction for Science and Technology Policy," *World Policy Journal* 7 (Spring 1990), pp. 251–88; G. N. Hatsopoulos et al., "U.S. Competitiveness: Beyond the Trade Deficit," *Science* 241 (15 July 1988), pp. 299–307; and P. Krugman, *The Age of Diminished Expectations* (Cambridge, Mass., 1990), passim.
30. See G. R. Searle, *The Quest for National Efficiency, 1899–1914,* 2nd edn. (Atlantic Highlands, N.J., 1990), passim; F. Crouzet, *The Victorian Economy* (London, 1982), pp. 371ff; E. J. Hobsbawm, *Industry and Empire* (Harmondsworth, Mddsx , 1969), pp. 136–53, 172–85.
31. Taken from Dertouzos et al., *Made in America,* p. 7.
32. Kennedy, *Rise and Fall of the Great Powers,* p. 515.
33. See H. Stein, "Who's Number One? Who Cares?" *Wall Street Journal,* 1 March 1990 (op-ed); Ohmae, *Borderless World,* passim; and Reich, *Work of Nations,* ch. 13 and passim.
34. See esp. Nye, *Bound to Lead,* passim.
35. For examples, W. Hummer, "A Contrarian View: A Short, Mild Recession," *Wall Street Journal,* 7 January 1990; the important series of articles by K. House in *Wall Street Journal* in early 1989, esp. 27 January 1989; C. R. Morris, "The Coming Global Boom," *Atlantic,* October 1989, pp. 51–64.
36. P. Kennedy, "Fin-de-Siecle America," *New York Review of Books,* 28 June 1990, pp. 31–40; Lewis, "When Decline Hurts," passim; H. Allen, "Red, White, and Truly Blue," *Washington Post,* 26 November 1990, pp. B1, B4; R. Bernstein, "Euphoria Gives Way to Fractured Feelings of Gloom," *New York Times,* 23

December 1990, p E3; H. Carter, "U.S. Could Well Snatch Defeat from the Jaws of Victory," *Wall Street Journal,* 29 March 1990, p. A13.

37. J Chancellor, *Peril and Promise: A Commentary upon America* (New York, 1990), p. 23
38. Ibid.
39. W Meyer-Larsen, "America's Century Will End with a Whimper," *World Press Review,* January 1991, p. 27. (I've amended the sentence order here.) See also R Pear, "Study Says U.S. Needs to Battle Infant Mortality," *New York Times,* 6 August 1990, pp. A1, B9; W. B. Maher, "Reform Medicine: The Rest Will Follow," *New York Times,* 9 July 1989, business section, p. 3.
40. C. C Douglas, "In Black America, Life Grows Shorter," *New York Times,* 2 December 1989, p 84.
41 D. R. Gergen, "Remember the Drug War?" *U.S. News & World Report,* 18 December 1989, p. 84.
42. "Crime in America," *Economist,* 22 December 1990, pp. 29–32.
43. Ibid , and K E Meyer, "A Good Word for Calcutta," *New York Times,* 6 January 1991, p. 18.
44. T Wicker, "The Iron Medal," *New York Times,* 9 January 1991, p. A21; "U.S Incarceration Rate Highest in World," *Wall Street Journal,* 7 January 1991, p. B5.
45. L. Uchitelle, "Not Getting Ahead? Better Get Used to It," *New York Times,* 16 December 1990, Week in Review, pp. 1, 6, A Murray, "Losing Faith. Many Americans Fear U.S. Living Standards Have Stopped Rising," *Wall Street Journal,* 1 May 1989, pp. 1, 10
46. See the important arguments in Calleo, *Beyond American Hegemony,* pp 109–113
47 See L Thurow's classic, *The Zero-Sum Society* (New York, 1980), passim.
48. "U S Is Said to Lag in School Spending," *New York Times,* 16 January 1990, p. A23, J Hood, "Education· Money Isn't Everything," *Wall Street Journal,* 2 February 1990
49. "The Stupidification of America," *New Perspectives Quarterly,* vol. 7, no. 4 (Fall 1990), p. 47
50 J. Kozol, *Illiterate America* (New York, 1985), pp 4, 8–9
51. B. O'Reilly, "America's Place in World Competition," *Fortune,* 6 November 1989, p. 88; C. O Baker (ed ), *The Condition of Education 1989,* vol 1, *Elementary and Secondary Education* (Washington, D C , 1989), p 78; A Shanker, "U.S. Rock Bottom," *New York Times,* 5 February 1989, p. E7 (advertisement)
52. Kozol, *Illiterate America,* p. 212
53. C. D. Baker (ed.), *The Condition of Education 1989,* vol. 1, p. 84; G. M. Grosvenor, "Those Panamanian Pandas," *New York Times,* 31 July 1988, p. 25.
54. *A Nation at Risk* (National Commission on Excellence in Education, Washington, D.C., 1983), p. 5.
55. R. Hoffmann, "Ignorance, Ignorantly Judged," *New York Times,* 14 September 1989 (op-ed); *A Nation at Risk,* p. 11 On the other hand, the U.S twelfth-graders who scored low in mathematics in international tests were themselves a select group.
56. See again "U S Is Said to Lag in School Spending," *New York Times,* 16 January 1990.
57. See M. J Barnett, "The Case for More School Days," *Atlantic,* November 1990, pp. 78–106—an excellent general survey; "Japan–243, United States–180," *Washington Post,* 15 October 1990, p. A14 (editorial).

58. *Everybody Counts: A Report to the Nation of the Future of Mathematics Education* (National Research Council, Washington, D.C., 1989), p. 90. See also D. P. Doyle, "Time for America to Set National Education Norms," *Hudson Opinion*, October 1989, p. 1.
59. N. Gardels, "The Education We Deserve," *New Perspectives Quarterly*, vol. 7, no. 4 (Fall 1990), pp. 2–3.
60 The quotations and statistics are from ibid., pp. 52–55, 18–19. That same issue of *New Perspectives Quarterly* offers an excellent sampling of seventeen articles about the education/social/cultural crisis. See also Senator Daniel Moynihan's op-ed piece "Half the Nation's Children Born Without a Fair Chance," *New York Times*, 25 September 1988, p. E25; and the remarks in E. D. Hirsch, *Cultural Literacy: What Every American Needs to Know* (Boston, 1987)
61. In that latter connection, see the interesting discussion by S. Knack, "Why We Don't Vote—Or Say Thank You," *Wall Street Journal*, 31 December 1990, p 6; and H. Carter, "We Have Seen the Enemy, and It Is Ignorance," *Wall Street Journal*, 17 November 1988, p. A23
62. This is well traced in K. Phillips, *The Politics of Rich and Poor* (New York, 1990), passim; and Reich, *Work of Nations*, chs. 14, 17–18, 23–24.
63. M. Novak, "What Became of the Ugly American?" *Forbes*, 30 April 1990, p. 120. See also B. Wattenberg, *The First Universal Nation* (New York, 1990); G. Gilder, "You Ain't Seen Nothing Yet," *Forbes*, 4 April 1988, pp. 89–93; A. Balk, "America Is No 1. It'll Stay No. 1," *New York Times*, 31 July 1990 (op-ed); and many of the triumphalist pieces (Gilder's especially) in *Commentary*, September 1990, entitled "The American 80s: Disaster or Triumph?"
64. Nye, *Bound to Lead*, passim; Grunwald, "Second American Century," passim, "Yes, You Are the Superpower," *Economist*, 24 February 1990, p 11.
65. G. F. Will, "Who Will Stoke the Fires?" *Newsweek*, 9 April 1990, p. 78.
66. See M. Lind, "America as an Ordinary Country," *American Enterprise* (September–October 1990), pp. 19–23; and J. B. Judis, "The Conservative Crackup," *American Prospect*, Fall 1990, pp. 30–42.
67. See Chancellor's readable (and angry) description in *Peril and Promise*, passim.
68. Ibid., p. 23.
69. These are the "middle series" estimates: see the table on p. 7 of "Projection of the Population of the United States, by Age, Sex, and Race: 1988 to 2080," *Current Population Reports*, Series P-25, no 1018 (U.S. Bureau of the Census, Washington, D.C., 1989).
70. J. M. Guralnik et al., "Projecting the Older Population of the United States," *Milbank Quarterly*, vol. 66, no. 2 (1988), pp. 283–308; "On the Economic Implications of Demographic Change in the United States," *Population and Development Review*, vol. 15, no. 2 (June 1989), pp. 379–89.
71. W. A. Henry, "Beyond the Melting Pot," *Time*, 9 April 1990, pp 28–35.
72. S. Thornstrom, "The Minority Majority Will Never Come," *Wall Street Journal*, 26 July 1990 (op-ed).
73. D. James, "Bar the Door," *New York Times*, 25 July 1992, p. 21.
74. P. Francese, "Aging America Needs Foreign Blood," *Wall Street Journal*, 27 March 1990 (op-ed); F. Barringer, "A Land of Immigrants Gets Uneasy About Immigration," *New York Times*, 14 October 1990, p. E4; R. J. Herrnstein, "IQ And Falling Birth Rates," *Atlantic*, May 1989, pp. 73 et see.; D. E. Bloom and N. G. Bennett, "Future Shock," *New Republic*, 19 June 1989, pp. 18–22.
75. Henry, "Beyond the Melting Pot," passim.

76. G. Wright, "Where America's Industrial Monopoly Went," *Wall Street Journal*, 20 December 1990, p. A16.
77. See again Reich, *Work of Nations*.
78. *Workforce 2000: Work and Workers for the 21st Century*, Hudson Institute (Indianapolis, 1987), p 98; see also *New Perspectives Quarterly*, Fall 1990, p. 37.
79 The quotation and statistic are from the Report of the Comparison of the Skills of the Average Work Force, *America's Choice: High Skills or Low Wages!* (Rochester, N.Y., 1990), p. 23. See also N. J. Perry, "How to Help America's Schools," *Fortune*, 4 December 1989, pp. 137–42. For the shortages at the higher levels, see R. Atkinson, "Supply and Demand for Scientists and Engineers: A National Crisis in the Making," *Science*, 27 April 1990, pp. 425–32; and "Needed: Home-Grown Talent," *New York Times*, 26 December 1990, p. A30 (editorial)
80. *America's Choice. High Skills or Low Wages!* pp. 19–21.
81. Ibid., p. 21; *Workforce 2000*, p. 25; "On the Economic Implication of Demographic Change in the United States," passim
82. *America's Choice. High Skills or Low Wages!* has frequent comparisons with what occurs in the European and Japanese educational and worker-training programs See also J Jacobs, "Training the Workforce of the Future," *Technology Review* 93 (August–September 1990), pp. 66–72, pointing to the potential in community colleges
83. *Technology, Public Policy, and the Changing Structure of American Agriculture*, pp 3, 11. (The 1 8 percent annual increase referred to in this report concerns "world agricultural demand by the year 2000," but that figure is clearly related to expected population growth.)
84. See L. R Brown et al., *State of the World 1990*, chs 1 and 4.
85. *Technology, Public Policy, and the Changing Structure of American Agriculture*, p. 20.
86. See the description of agricultural "refineries" in F. Rexen and L. Munck, *Cereal Crops for Industrial Use in Europe* (Copenhagen, 1984)
87 M. H. Glantz and J. E. Ausubel, "The Ogallala Aquifer and Carbon Dioxide Comparison and Convergence," *Environmental Conservation*, vol. 11, no. 2 (Summer 1984), pp. 123–130.
88. G. S. Giese and D G. Aubrey, "Losing Coastal Upland to Relative Sea-Level Rise: 3 Scenarios for Massachusetts," *Oceanus*, vol. 30, no. 3 (Fall 1987), pp. 16–22
89 H. E. Schwarz and L. A. Dillard, "The Impact on Water Supplies," *Oceanus*, vol. 32, no. 2 (Summer 1989), pp. 44–45.
90. J P. Cohn, "Gauging the Biological Impacts of the Greenhouse Effect," *BioScience*, vol. 39, no. 3 (March 1989), pp. 142–46.
91 W D Nordhaus, "Greenhouse Economics: Count Before You Leap," *Economist*, 7 July 1990, pp. 21–24, esp. p. 22.
92. See the account in C. Barnett, *The Collapse of British Power* (New York/London, 1972).

## CHAPTER 14
## PREPARING FOR THE TWENTY-FIRST CENTURY

1. *Economist*, 11 October 1930, p. 652. (I am obliged to Dr. Maarten Pereboom for this reference.)

2. For a further discussion of these trends, see J. L. Gaddis, "Toward the Post–Cold War World," *Foreign Affairs,* vol. 70, no. 2 (Spring 1991), pp. 102–22; Wright and McManus, *Flashpoints.*
3. L. R. Brown et al., *State of the World 1989,* ch. 10, "Outlining a Global Action Plan."
4. Ibid , *1990,* ch. 7, "Cycling into the Future."
5. D. M. Kamimen, "Technology for Development: Sustaining, not Obliterating, the Environment," *Research & Exploration,* Winter 1991, pp. 3–5.
6. For recent examples, see W. S. Dietrich, *In the Shadow of the Rising Sun* (University Park, Pa., 1991), passim; *Competing Economies. America, Europe, and the Pacific Rim* (Office of Technology Assessment, Congress of the United States, Washington, D.C., October 1991), esp. pp. 13–14, Malabré, *Within Our Means,* ch. 6.
7. *World Resources 1990–91,* pp. 61–62, 256 For a more critical view of Brazilian conditions, see L R. Brown et al., *State of the World 1992,* p 96.
8 P. Waldman, "Conflict in Algeria over Islamic Military Pits Father Against Son," *Wall Street Journal,* 23 January 1992, pp. A1, A8.
9. *World Resources 1990–91,* p. 262, Paxton (ed.), *Statesman's Yearbook 1990–91,* p. 1087
10. Paxton (ed ), *Statesman's Yearbook 1990–91,* p 785; *World Resources 1990–91,* p. 263.
11. Nicely argued in H. Küng, *Global Responsibility· In Search of a New World Ethic* (New York, 1991)
12. *World Resources 1990–91,* pp. 256–57, 262–63.
13 Ibid , p 266 (notes to Table 16.5)
14. Ibid
15 D E. Sanger, "Minister Denies He Opposed College for Japanese Women," *New York Times,* 19 June 1990; "The Dwindling Japanese," *Economist,* 26 January 1991, p. 36.
16. "The Missing Children," *Economist,* 3 August 1991, pp 43–44
17. For use of the terms "cornucopians" and "neo-Malthusians," see the excellent survey by T. F. Homer-Dixon, "On the Threshold," pp 76–116
18. See, for example, J Bellini, *High Tech Holocaust* (San Francisco, Cal , 1986), p 251; Ehrlich and Ehrlich, *Population Explosion,* chs. 1 and 12. In many ways, the tone of this literature replicates that of the antinuclear lobby· see, for example, J. Cox, *Overkill* (Harmondsworth, Mddsx., 1981 edn ).
19. This closely follows Homer-Dixon, "On the Threshold," pp. 100–101.
20 Ibid.
21 As is repeatedly argued in the annual issues of L R. Brown et al., *State of the World·* see the 1992 edition, chs 3, 9, 11.
22. Homer-Dixon, "On the Threshold," passim, Eberstadt, "Population Change and National Security," passim; Foster, "Global Demographic Trends to the Year 2010," passim.
23. T. R. Malthus, *An Essay on Population,* 2 vols. (London, 1914 edn.), pp 261–62. Malthus continued to produce newer versions of his first *Essay* for another few decades, and was therefore able to amend certain of his arguments.

# BIBLIOGRAPHY

Note Articles in daily newspapers and weekly magazines like *The Economist*— much used for this study—and unsigned articles in other periodicals are not included here but are fully cited in the endnotes.

## INSTITUTIONAL WORKS, GOVERNMENT PUBLICATIONS, ETC.


*Agricultural Biotechnology. The Next Green Revolution?* World Bank, Technical Paper no 133 Washington, D.C., 1991

*American Defense Annual.* Lexington, Mass.

*America's Choice. High Skills or Low Wages!* The Report of the Comparison of the Skills of the Average Work Force. Rochester, N.Y , 1990

*Annual Review of Engineering Industries and Automation 1988,* vol. 1. U.N. Economic Commission for Europe. New York, 1989.

*Changing Climate.* U S. National Research Council. Washington, D.C., 1983.

*CIA Handbook of Economic Statistics, 1990.* Central Intelligence Agency. Washington, D C., 1990.

*Competing Economies: America, Europe, and the Pacific Rim.* U S. Congress, Office of Technology Assessment. Washington, D.C., 1991.

*Current Population Reports,* Series P-25, no. 1018. U.S Bureau of the Census. Washington, D.C., 1989.

*The Diffusion of Power: An Era of Realignment.* Report of the National Security Group. Chicago, Ill., 1988.

*Draft Report on Military Dependency on Foreign Technologies.* National Security Council. Washington, D.C., April 1987.

*Economic and Social Progress in Latin America 1989 Report.* Inter-America Development Bank. Washington, D.C., 1989.

*Economic Report of the President.* Washington, D.C , 1990.

*The Economist World Atlas and Almanac 1989.* London, 1989.
*Education in Japan.* Foreign Press Center. Tokyo, 1988.
*Everybody Counts: A Report to the Nation of the Future of Mathematics Education.* National Research Council. Washington, D.C., 1989
*Global Economic Prospects and the Developing Countries.* World Bank. Washington, D.C., 1991.
*The Military Balance 1990–91.* International Institute of Strategic Studies. London, 1990.
*A Nation at Risk.* The National Commission of Excellence in Education. Washington, D.C., 1983.
*Our Common Future.* World Commission on Environment and Development. Oxford, 1987.
*Population: The UNFPA Experience* United Nations Fund for Population Activities. New York, 1984.
*Reform and Innovation of Science and Education: Planning for the 1990 Farm Bill* U.S. Senate, Committee on Agriculture, Nutrition, and Forestry. Washington, D.C., 1989.
*Report of the Secretary of Defense* U S. Congress. Washington, D.C , Annual.
*Robotics Technology and Its Varied Uses* U.S. Congress, Hearing Before the Subcommittee on Science, Research, and Technology, 25 September 1989 Washington, D.C., 1989
*RUSI and Brassey's Defence Yearbook.* Royal United Services Institute for Defence Studies. New York. Annual.
*Soviet Military Power* U.S Department of Defense. Washington, D.C. Annual.
*State of the Environment: A View Towards the Nineties.* Conservation Foundation. Washington, D.C., 1987.
*The Statesman's Yearbook, 1990–91.* J Paxton, ed. New York and London, 1990
*Statistical Abstract of the United States 1990.* U S. Bureau of the Census. Washington, D C., 1990.
*Survey of Current Business.* Bureau of Economic Analysis Washington, D C., July 1990.
*Technology, Public Policy, and the Changing Structure of American Agriculture* U S Congress, Office of Technology Assessment Washington, D C., 1986.
*Trends in Developing Economies 1990.* World Bank. Washington, D.C., 1990.
*UNESCO Statistical Digest 1987.* Paris, 1987.
*UNESCO Statistical Yearbook 1989.* Paris, 1989.
*Workforce 2000: Work and Workers for the 21st Century.* Hudson Institute Indianapolis, Ind., 1987.
*World Development Report 1990.* World Bank. Washington, D.C., 1990.
*World Development Report 1991.* World Bank. Washington, D.C., 1991.
*World Population Prospects 1988.* United Nations Population Division. New York, 1989.
*World Resources 1990–91.* World Resources Institute and International Institute for Environment and Development. New York/Oxford, 1990.
*World Tables 1991.* World Bank. Washington, D.C., 1991.
*Year Book of Labor Statistics 1988.* International Labor Office. Geneva, 1988.

## AUTHORED WORKS

Adama, G. *The Iron Triangle.* New York, 1981.
Adriaansen, W. L. M., and J. G Waardensburg, eds. *A Dual World Economy: Forty Years of Development Experience.* Rotterdam, 1989.
Aganbegyan, A. *The Economic Challenge of Perestroika.* M. Barratt Brown, ed. Bloomington, Ind., 1988.
Aggarwal, R. "The Strategic Challenge of the Evolving Global Economy." *Business Horizons,* July–August 1987.
Agnelli, G. "The Europe of 1992." *Foreign Affairs* 68 (Fall 1989).
Ahluwalia, I. J. "Industrial Growth in India: Performance and Prospects" *Journal of Development Economics* 28 (1986).
Alexander, I., and P. Burnett. *Reinventing Man: The Robot Becomes Reality.* New York, 1983.
Alonso, W., ed. *Population in an Interacting World.* Cambridge, Mass , 1987.
Anderson, A., and D. L. Bork, eds *Thinking About America The United States in the 1990s.* Stanford, Cal., 1988.
Andrews, K. R. *Elizabethan Privateering: English Privateering During the Spanish War, 1585–1603.* Cambridge, 1964.
Angang, H., and Z. Ping, *China's Population Development.* Beijing, 1991.
Ashton, T. S. *The Industrial Revolution, 1760–1830.* Oxford, 1968
Atkinson, R. "Supply and Demand for Scientists and Engineers. A National Crisis in the Making." *Science* 248 (27 April 1990)
Attali, J., "Lines on the Horizon: A New Order in the Making." *New Perspectives Quarterly,* Spring 1990.
Avery, D. "The Green Revolution Is Our Real Food Security." Hudson Institute Briefing Paper no. 112. Indianapolis, 1989.
Axelbank, J. "The Crisis of the Cities" *Populi,* 15 (1988).
Baark, E., and A. Jamison. *Technical Development in China, India and Japan* London, 1986.
Bairoch, P. "International Industrialization Levels from 1750 to 1980." *Journal of European Economic History* 11 (1982).
Baker, C. O., ed. *The Condition of Education 1989. vol. 1, Elementary and Secondary Education.* Washington, D.C , 1989.
Balfour, M. L G. *Britain and Joseph Chamberlain.* London/Boston, 1985.
Banac, I. "Political Change and National Diversity." *Daedalus* 119 (1990).
Baranson, J. *Robots in Manufacturing: Key to International Competitiveness.* Mt Airy, Md., 1983.
Barnett, C. *The Collapse of British Power.* New York/London, 1972.
Barnett, M. J. "The Case for More School Days" *Atlantic* 266 (November 1990).
Barraclough, G. *An Introduction to Contemporary History.* Harmondsworth, Mddsx., 1967 edn.
Barth, M. C., and J. G. Titus, eds. *Greenhouse Effect and Sea Level Rise: A Challenge for This Generation.* New York, 1984.
Becker, C. M. "The Demo-Economic Impact of the AIDs Pandemic in Sub-Saharan Africa." *World Development* 18 (1990).
Bellini, J. *High Tech Holocaust.* San Francisco, Cal., 1986.
Berardi, G. M., and C. C. Geisler, eds. *The Social Consequences and Challenges of New Agricultural Technologies.* Boulder, Colo., 1984.

Bergson, A , and H. S. Levine, eds. *The Soviet Economy: Towards the Year 2000.* London, 1983.
Bergsten, C. F. *America in the World Economy: A Strategy for the 1990s.* Washington, D.C., 1988.
——— "The World Economy After the Cold War." *Foreign Affairs* 69 (Summer 1990)
Bloom, D E., and N G. Bennett. "Future Shock." *New Republic,* 19 June 1989.
Bornstein, M , ed *The Soviet Economy: Continuity and Change* Boulder, Colo., 1981.
Borrus, M. G. *Competing for Control. America's Stake in Microelectronics.* Cambridge, Mass., 1988.
Bowonder, B., and T Miyake "Technology Development and Japanese Industrial Competitiveness " *Futures* 22 (January–February 1990).
Braisted, W R *The United States Navy in the Pacific, 1909–1922.* Austin, Tex., 1971.
Braudel, F. *Civilization and Capitalism.* vol. 3, *The Perspective of the World* New York, 1986
Briggs, A. *Victorian Cities.* London, 1963.
Brock, W. E , and R. D. Homats, eds. *The Global Economy: America's Role in the Decade Ahead.* New York/London, 1990.
Browlee, S "The Best Banana Bred." *Atlantic* 264 (September 1989).
Brown, H. *The Challenge of Man's Future: An Inquiry Concerning the Condition of Man During the Years That Lie Ahead.* New York, 1954.
Brown, L R , et al. *State of the World.* New York. Annual
Bull, H , and A. Watson, eds *The Expansion of International Society.* Oxford, 1983.
Bultot, F , et al "Estimated Annual Regime of Energy-Balance Components, Evapotranspiration and Soil Moisture for a Drainage Basin in the Case of a $CO_2$ Doubling " *Climatic Change* 12 (1988).
Burstein, D *Euroquake Europe's Explosive Economic Challenge Will Change the World.* New York, 1991.
———. *Yen! Japan's New Financial Empire and Its Threat to America* New York, 1988.
Buruma, I *Behind the Mask On Sexual Demons, Sacred Mothers, Transvestites, Gangsters, Drifters, and Other Japanese Cultural Heroes.* New York, 1984.
Busch, L., et al. *Plants, Power, and Profit: Social, Economic, and Ethical Consequences of the New Biotechnologies.* Oxford, 1991.
Bylinsky, G. "Trying to Transcend Copycat Science " *Fortune* 115 (30 March 1987)
Calder, A *The People's War. Britain, 1939–1945* London, 1969
Calder, N. *The Green Machines* New York, 1986.
Caldwell, J C , and P Caldwell. "High Fertility in Sub-Saharan Africa." *Scientific American* 262 (May 1990)
Calleo, D P *The Bankrupting of America: How the Federal Budget is Impoverishing the Nation.* New York, 1992.
———. *Beyond American Hegemony: The Future of the Western Alliance* New York, 1987
———. *The German Question Reconsidered: Germany and the World Order, 1870 to the Present.* New York, 1978.
Carnoy, M "High Technology and International Labour Markets." *International Labour Review* 124 (1985).
Castles, S , et al. *Here for Good: Western Europe's New Ethnic Minorities.* London, 1984.
Chaliand, G., and J P. Rageau. *A Strategic Atlas: Comparative Geopolitics of the World's Powers.* New York, 1985.

Chambers, J. D., and G. E Mingay. *The Agricultural Revolution 1750–1880.* New York, 1966.
Chancellor, J. *Peril or Promise· A Commentary upon America.* New York, 1990.
Choate, P. *Agents of Influence* New York, 1990.
Chu, L., "The Chimera of the China Market" *Atlantic* 266 (October 1990).
Churba, J. *Soviet Breakout: Strategies to Meet It.* Washington, D C./London, 1988.
Cipolla, C. M. *Before the Industrial Revolution.* 2nd edn. London, 1981.
———, ed. *The Economic Decline of Empires.* London, 1970.
———. *The Economic History of World Population* 7th edn Harmondsworth, Mddsx., 1978.
Clash, M. "Development Policy, Technology Assessment, and the New Technologies." *Futures* 22 (November 1990)
Coale, A. J. "Fertility and Mortality in Different Populations with Special Attention to China." *Proceedings of the American Philosophical Society* 132 (1988).
———, and E. M. Hoover *Population Growth and Economic Development in Low-Income Countries.* Princeton, N J., 1958.
Cohen, E. A. "When Policy Outstrips Power—American Strategy and Statecraft," *Public Interest* 75 (1984).
Cohen, R., and P. A. Wilson. *Superpowers in Economic Decline: U.S. Strategy for the Transcentury Era.* New York/London 1990.
Cohen, S. S., and J. Zysman. *Manufacturing Matters· The Myth of the Post-Industrial Economy.* New York, 1987.
Cohn, J. P , "Gauging the Biological Impacts of the Greenhouse Effect," *BioScience* 39 (March 1989).
Colley, L. "The Apotheosis of George III: Loyalty, Royalty, and the British Nation, 1760–1820." *Past and Present* 102 (February 1984).
———. *Britons.* (New Haven/London, 1992).
Colton, T. J. *The Dilemma of Reform in the Soviet Union.* 2nd edn. New York, 1986.
Cooley, M. J. E. "Robotics—Some Wider Implications." *The World Yearbook of Research and Development.* 1985.
Cox, J. *Overkill.* Harmondsworth, Mddsx., 1981 edn.
Cracraft, J., ed. *The Soviet Union Today: An Interpretive Guide.* 2nd edn. Chicago/London, 1988.
Crouzet, F. *The Victorian Economy.* London, 1982.
Cruickshank, J. "The Rise and Fall of the Third World: A Concept Whose Time Has Passed." *World Press Review* 38 (February 1991).
Daly, H. E. *Steady State Economics: The Economics of Biophysical Equilibrium and Moral Growth.* San Francisco, 1977.
———, and J. B. Cobb. *For the Common Good: Redirecting the Economy Toward Community, the Environment and a Sustainable Future.* Boston, Mass., 1989.
Davis, B. D., ed. *The Genetic Revolution: Scientific Prospects and Public Perceptions.* Baltimore/London, 1991.
Davis, K., et al., eds. *Below-Replacement Fertility in Industrial Societies.* New York, 1987.
de Cecco, M. *Money and Empire: The International Gold Standard 1890–1914.* Oxford, 1974.
Decker, W. L., et al. *The Impact of Climate Change from Increased Atmospheric Carbon Dioxide on American Agriculture.* Washington, D.C., 1986.
DeGrasse, R. W. *Military Expansion, Economic Decline: The Impact of Military Spending on U.S. Economic Performance.* Armonk, N.Y., 1985 edn.

Dehio, L. *The Precarious Balance: Four Centuries of the European Power Struggle.* London, 1963.
de Jouvenel, H. "Europe at the Dawn of the Third Millennium: A Synthesis of the Main Trends." *Futures* 20 (October 1988).
Dertouzos, M. L., et al., eds. *Made in America: Regaining the Productive Edge.* Cambridge, Mass., 1989.
Dibb, P. *The Soviet Union: The Incomplete Superpower.* London, 1986.
Dickson, D. "German Biotech Firms Flee Regulatory Controls " *Science* 248 (16 June 1990).
Dietrich, W. S. *In the Shadow of the Rising Sun: The Political Roots of American Economic Decline.* University Park, Pa., 1991.
Dixon, C. J., et al., eds. *Multinational Corporations and the Third World.* London/ Sydney, 1986.
Dollinger, P. *La Hanse.* Paris, 1964.
Dore, R. P., and M. Sako. *How the Japanese Learn to Work.* London, 1989.
Dornbusch, R., et al. *The Case for Manufacturing in America's Future.* Rochester, N.Y., 1987.
Doyle, D. P. "Time for America to Set National Education Norms." *Hudson Opinion,* October 1989.
Drucker, P. "The Changed World Economy." *Foreign Affairs* 64 (Spring 1986).
Dumas, L. J. *The Overburdened Economy· Uncovering the Cause of Chronic Unemployment, Inflation, and National Decline.* Berkeley/Los Angeles, 1986.
Duncan, D. E "Africa: The Long Goodbye," *New Republic* 203 (July 1990).
Eberstadt, N. "Population Change and National Security." *Foreign Affairs* 70 (Summer 1991).
Eekelaar, J. M., and D Pearl, eds. *An Aging World: Dilemmas and Challenges for Law and Social Policy.* Oxford, 1989.
Ehrlich, P. R. *The Population Bomb.* New York, 1968.
———, and A. E. Ehrlich. *The Population Explosion.* New York, 1990.
Emmott, B. *The Sun Also Sets: The Limits to Japan's Economic Power.* New York, 1989.
Engelhardt, K. G., "Innovations in Health Care: Roles for Advanced Intelligent Technologies." *Pittsburgh High Technology Journal* 2 (1987).
Ernst, D., and D. O'Conner *Technology and Global Competition: The Challenge for Newly Industrializing Economies.* OECD. Paris, 1989.
Fairbanks, C. H. "Russian Roulette: The Danger of a Collapsing Empire." *Policy Review* 57 (Summer 1991).
Fajer, E. D., et al., "The Effects of Enriched Carbon Dioxide Atmospheres on Plant-Insect Herbivores Interactions." *Science* 243 (1989).
Fallows, J. *More Like Us: Making America Great Again.* New York, 1989.
Fardoust, S., and A. Dhareshwan. *Long-Term Outlook for the World Economy: Issues and Projections for the 1990s.* World Bank. Washington, D.C., 1990.
Farmer, B. H. "Perspectives on the Green Revolution in South Asia." *Modern Asian Studies* 20 (1986).
Fauriol, G. A. "The Shadow of Latin American Affairs." *Foreign Affairs* 69 (1989–90).
Feldstein, M. S., ed. *The United States in the World Economy.* Cambridge, Mass., 1987.
Feshbach, M., and A. Friendly. *Ecocide in the U.S.S.R.* New York, 1992.
Fieldhouse, D. K. *Unilever Overseas: The Anatomy of a Multinational.* Stanford, Cal., 1978.

Fischer, B. "Developing Countries in the Process of Economic Globalization." *Intereconomics* 25 (March–April 1990).
Fjermedal, G. *The Tomorrow Makers: A Brave New World of Living-Brain Machines.* New York, 1986.
Foster, G. D. "Global Demographic Trends to the Year 2010· Implications for U.S. Security." *Washington Quarterly* 12 (Spring 1989).
Friedman, B. M. *Day of Reckoning: The Consequences of American Economic Policy Under Reagan and After.* New York, 1988.
Friedman, G., and M. Lebard. *The Coming War with Japan.* New York, 1991.
Fukuchi, T., and M. Kamagi, eds. *Perspectives on the Pacific Basin Economy A Comparison of Asia and Latin America.* Tokyo, 1990.
Gable, F. "Changing Climate and Caribbean Coastlines." *Oceanus* 30 (Winter 1987–88).
———, and D. G. Aubrey. "Changing Climate and the Pacific " *Oceanus* 32 (Winter 1989–90).
Gaddis, J L. "Toward the Post–Cold War World." *Foreign Affairs* 70 (Spring 1991).
Gardels, N. "The Education We Deserve." *New Perspectives Quarterly* 7 (1990).
Garton Ash, T. *The Magic Lantern: The Revolution of '89 Witnessed in Warsaw, Budapest, Berlin and Prague.* New York, 1990.
———. *The Uses of Adversity: Essays on the Fate of Central Europe* New York, 1989
Gati, C. *The BLOC That Failed: Soviet-East European Relations in Transition.* Boulder, Colo., 1984.
Gellner, E *Nations and Nationalism.* Oxford, 1983.
Gendel, S. M., et al. *Agricultural Bioethics: Implications of Agricultural Biotechnology.* Ames, Iowa, 1990.
Geremek, B. "The Realities of Eastern and Central Europe," in *Change in Europe.* Washington, D.C.: Plenary of the Trilateral Commission, April 1990.
Gevarter, W. B. *Intelligent Machines: An Introductory Perspective of Artificial Intelligence and Robotics* Englewood Cliffs, N.J., 1985.
Ghosh, P. K., ed. *Developing South Asia: A Modernization Perspective.* Westport, Conn., 1984.
———, ed. *Technology Policy and Development. A Third-World Perspective.* Westport, Conn., 1984.
Gibbons, A. "Biotechnology Takes Root in the Third World." *Science* 248 (25 May 1990)
Giese, G. S , and D. G. Aubrey. "Losing Coastal Upland to Relative Sea-Level Rise. 3 Scenarios for Massachusetts." *Oceanus* 30 (Fall 1987).
Gilder, G. "You Ain't Seen Nothing Yet." *Forbes* 141 (4 April 1988).
Gill, S., and D. Law *The Global Political Economy: Perspectives, Problems and Policies.* Baltimore, Md., 1988.
Gilpin, R. *The Political Economy of International Relations.* Princeton, N.J., 1987.
———. *War and Change in World Politics.* Cambridge, Mass., 1981
Glantz, M. H., and J. E. Ausubel. "The Ogallala Aquifer and Carbon Dioxide: Comparison and Convergence." *Environmental Conservation* 11 (Summer 1984).
Gleick, P. H. "Climate Change and International Politics: Problems Facing Developing Countries." *Ambio* 18 (1989).
———. "The Implications of Global Changes for International Security." *Climatic Change* 15 (1989).
Goldman, C. S., ed. *The Empire and the Century: A Series of Essays on Imperial Problems and Possibilities, by Various Writers.* London, 1905.

Goldman, M. I. *Gorbachev's Challenge: Economic Reform in the Age of High Technology.* New York, 1987.
———. *The Enigma of Soviet Petroleum: Half-Full or Half-Empty?* London, 1980.
———. *U.S.S.R. In Crisis: The Failure of an Economic System.* New York, 1983.
Goliber, T. J. "Africa's Expanding Population: Old Problems, New Policies." *Population Bulletin* 44 (1989).
Goodman, D. S. G. *China's Regional Development.* London, 1989
———, et al. *From Farming to Biotechnology: A Theory of Agro-Industrial Development.* Oxford, 1987.
Gore, Albert. *Earth in the Balance: Ecology and the Human Spirit.* New York, 1992.
Gottfried, K., and P. Bracken, eds. *Reforging European Security: From Confrontation to Cooperation.* Boulder, Colo., 1990.
Govind, H. "Recent Developments in Environmental Protection in India: Pollution Control." *Ambio* 18 (1989).
Green, K., and E. Yoxen. "The Greening of European Industry: What Role for Biotechnology?" *Futures* 22 (June 1990).
Green, M., and M Pinsky, eds. *America's Transition: Blueprints for the 1990s.* Lanham, Md., 1990.
Gregory, P R., and R. C. Stuart. *Soviet Economic Structure and Performance.* 3rd edn. New York, 1986.
Griffith, W. E., ed. *Central and Eastern Europe· The Opening Curtain* Boulder, Colo., 1989.
Gruner, W *Die deutsche Frage: Ein Problem der Europaischen Geschichte seit 1800.* Munich, 1985.
Gupta, A. "The Indian Arms Industry: A Lumbering Giant " *Asian Survey* 30 (1990).
Guralnik, J M., et al. "Projecting the Older Population of the United States." *Milbank Quarterly* 66 (1988)
Gwynne, R. N *New Horizons? Third World Industrialization in an International Framework.* New York/London, 1990.
Hamakawa, Y. "Photovoltaic Power." *Scientific American* 256 (April 1987).
Hamerow, T. S. *Restoration, Revolution, Reaction: Economics and Politics in Germany, 1815–1871* Princeton, N.J , 1958.
Hamilton, E. K , ed. *America's Global Interests: A New Agenda.* New York, 1989.
Hancock, G. *Lords of Poverty: The Power, Prestige, and Corruption of the International Aid Business.* Boston, Mass., 1990.
Hanke, D. E. "Seeding the Bamboo Revolution." *Nature* 22 (1990).
Hansen, J., et al. "Global Climate Changes as Forecast by the Goddard Institute for Space Studies Three-Dimensional Model." *Journal of Geophysical Research* 93 (1988).
Hartley, J. "Are There Really So Many Robots in Japan?" *Decade of Robotics.* Special 10th Anniversary Issue of *Industrial Robot Machine.* Berlin, 1983.
Hassan, S. "Environmental Issues and Security in South Asia." *Adelphi Papers* 262 (Autumn 1991).
Hatsopoulos, N., et al. "U.S. Competitiveness: Beyond the Trade Deficit." *Science* 241 (1988).
Hauner, M. *What Is Asia to Us? Russia's Asian Heartland Yesterday and Today.* Boston/London, 1990.
Hayes, M. D. "The U.S. and Latin America: The Lost Decade?" *Foreign Affairs* 68 (1988–89).
Hecht, S., and A. Cockburn. *The Fate of the Forest: Developers, Destroyers, and Defenders of the Amazon.* London/New York, 1989.

Heilbroner, R. L. *The Worldly Philosophers: The Lives, Times, and Ideas of the Great Economic Thinkers.* New York, 1986 edn.
Heisbourg, F. "Population Movements in Post-Cold War Europe." *Survival* 33 (January–February 1991).
Helleiner, E. "States and the Future of Global Finance." *Review of International Studies* 18 (January 1992).
Heller, M. A. "The Middle East: Out of Step with History." *Foreign Affairs* 69 (1989–90).
Herrnstein, R. J. "IQ and Falling Birthrates." *Atlantic* 263 (May 1989).
Hirsch, E. D. *Cultural Literacy: What Every American Needs to Know.* Boston, 1987.
Hoagland, J. "Europe's Destiny." *Foreign Affairs* 69 (1989–90).
Hobsbawm, E. J. *Industry and Empire: The Making of Modern English Society.* Harmondsworth, Mddsx., 1969.
Hobson, J. A. *Imperialism: A Study.* London, 1902.
Hoffman, J., et al. *Projecting Future Sea Level Rise: Methodology, Estimate to the Year 2000, and Research Needs.* Washington, D C., 1983.
Hoffmann, S. "The European Community and 1992." *Foreign Affairs* 68 (Fall 1989).
Holzman, F. D. "Soviet Military Spending: Assessing the Numbers Game." *International Security* 6 (1982).
———. *Financial Checks on Soviet Defense Expenditures.* Lexington, Mass., 1975.
Homer-Dixon, T F. "On the Threshold. Environmental Changes as Causes of Acute Conflict." *International Security* 16 (Fall 1991).
Houghton, R. A., and Woodwell, G. M. "Global Climatic Change." *Scientific American* 260 (1989).
Howard, M. *The Lessons of History.* New Haven, Conn., 1991.
Hughes, H. "Catching Up: The Asian Newly Industrializing Economies in the 1990s." *Asian Development Review* 7 (1989).
Hunt, H. A., and T. L. Hunt. *Human Resource Implications of Robotics.* Kalamazoo, Mich., 1983.
Huntington, S. P "The U.S.—Decline or Renewal?" *Foreign Affairs* 67 (Winter 1988–89).
Iklé, F. C., and T. Nakanishi. "Japan's Grand Strategy." *Foreign Affairs* 69 (Summer 1990).
———, and A. Wohlstetter, eds. *Discriminate Deterrence: Report of the Commission on Integrated Long-Term Strategy.* Washington, D.C., 1988.
Ingham, K. "Africa's Internal Wars of the 1980s: Contours and Prospects." United States Institute of Peace. *In Brief* 18 (1990).
———. *Politics in Modern Africa: The Uneven Tribal Dimensions.* London/New York, 1990.
Inoguchi, T., and D. I. Okimoto, eds. *The Political Economy of Japan.* Vol. 2, *The Changing International Context.* Stanford, Cal., 1988.
Ishihara, Shintaro. *The Japan That Can Say No.* New York, 1991.
Ives, J. D., and B. Messerli. *The Himalayan Dilemma: Reconciling Development and Conservation.* London/New York, 1989.
Jacobs, J. "Training the Workforce of the Future." *Technology Review* 93 (August–September 1990).
Joffe, J. *The Limited Partnership: Europe, the United States, and the Burdens of Alliance.* Cambridge, 1987.
———. "Germany After NATO." *Harper's* 281 (September 1990).
Johnson, B. L. C. *Development in South Asia.* Harmondsworth, Mddsx., 1983.

Johnson, C. "Japan in Search of a 'Normal' Role." *Institute on Global Conflict and Cooperation* 3 (July 1992), U.C. San Diego.
———. *MITI and the Japanese Miracle: The Growth of Industrial Policy, 1925–1975.* Stanford, Cal., 1982
Johnson, D. G., and R. D. Lee. *Population Growth and Economic Development: Issues and Evidence.* Madison, Wis., 1987
Joll, J. *The Origins of the First World War.* London/New York, 1984.
Jones, C., ed. *Britain and Revolutionary France. Conflict, Subversion, and Propaganda* Exeter Studies in History, no. 5. Exeter, 1983.
Jones, E. L. *The European Miracle: Environments, Economies and Geopolitics in the History of Europe and Asia.* Cambridge, Mass., 1981.
———, and G. E. Mingay, eds. *Land, Labour and Population in the Industrial Revolution.* London, 1967.
Jones, R. S. "The Economic Implications of Japan's Aging Population " *Asian Survey* 28 (September 1988).
Judy, R. W., and V. L Clough. *The Information Age and Soviet Society.* Indianapolis, 1989.
Juma, C. *The Gene Hunters: Biotechnology and the Scramble for Seeds* London/Princeton, N.J., 1989.
Kahn, H. *The Emerging Japanese Superstate. Challenge and Response.* London, 1971
Kaiser, D. *Politics and War: European Conflict from Philip II to Hitler.* Cambridge, Mass , 1990.
Kaldor, M. *The Baroque Arsenal.* London, 1982.
Kamata, S. *Japan in the Passing Lane: An Insider's Account of Life in a Japanese Auto Factory.* New York, 1984.
Kamimen, D M. "Technology for Development· Sustaining, Not Obliterating, the Environment." *Research & Exploration,* Winter 1991.
Kant, Immanuel. *Zum Ewigen Frieden.* Stuttgart, 1954 edn.
Keegan, J., and A Wheatcroft. *Zones of Conflict: An Atlas of Future Wars.* New York, 1978.
Kenney, M. *Biotechnology: The University-Industrial Complex.* New Haven, Conn , 1986.
Kennedy, P. M. "Fin-de-Siecle America " *New York Review of Books* 37 (28 June 1990).
———, ed. *Grand Strategies in War and Peace.* New Haven/London, 1991
———. *The Realities Behind Diplomacy: Background Influences on British External Policies.* London, 1980.
———. *The Rise and Fall of the Great Powers: Economic Change and Military Conflict from 1500 to 2000.* New York, 1987.
———. *The Rise of the Anglo-German Antagonism 1860–1914.* London/Boston, 1980.
Kerr, R. A. "New Greenhouse Report Puts Down Dissenters." *Science* 249 (1990).
Kiernan, V. G. "State and Nation in Western Europe." *Past and Present* 31 (1965).
Kim, S. S., ed. *China and the World: Chinese Foreign Policy in the Post-Mao Era.* Boulder, Colo., 1989.
Kindleberger, C. *The World in Depression, 1929–1939.* Berkeley, Cal., 1973.
Kloppenburg, J. R. *First the Seed: The Political Economy of Plant Biotechnology, 1492–2000.* Cambridge, 1988.
Kotkin, J., and Y. Kishimoto. *The Third Century: America's Resurgence in the Asian Era.* New York, 1988.
Kozol, J. *Illiterate America.* New York, 1985.

Krauthammer, C. "The Unipolar Moment" *Foreign Affairs* 70 (1990–91).
Krugman, P. *The Age of Diminished Expectations: U.S. Economic Policy in the 1990s.* Cambridge, Mass., 1990.
Küng, H. *Global Responsibility: In Search of a New World Ethic.* New York, 1991.
Kvint, V. "Russia as Cinderella." *Forbes* 145 (19 February 1990).
Lall, S. *Developing Countries as Exporters of Technology: A First Look at the Indian Experience.* London, 1982.
Landau, G. W., et al. *Latin America at a Crossroads: The Challenge to the Trilateral Countries* Trilateral Commission, New York/Paris/Tokyo, 1990.
Landes, D. S. *The Unbound Prometheus. Technological Change and Industrial Development in Western Europe from 1750 to the Present.* Cambridge, 1969.
Lardy, N R. "Agricultural Reforms in China." *Journal of International Affairs* 39 (1986).
Larson, T. B. *Soviet-American Rivalry.* New York, 1978
Lieven, D "Gorbachev and the Nationalities" *Conflict Studies* 216 (1988).
———. "The Soviet Crisis." *Conflict Studies* 241 (1991).
Lind, M. "America as an Ordinary Country" *American Enterprise* 1 (September–October 1990).
Linder, S. B. *The Pacific Century. Economic and Political Consequences of Asian-Pacific Dynamism* Stanford, Cal, 1986.
Liverman, D M, et al "Climatic Change and Grain Corn Yields in the North American Great Plains." *Climatic Change* 9 (1986)
Lowenthal, A. F "Rediscovering Latin America." *Foreign Affairs* 69 (Fall 1990).
Lubasz, H., ed. *The Development of the Modern State.* New York, 1964.
Luttwak, E. N "From Geopolitics to Geo-Economics" *National Interest* 20 (Summer 1990).
MacNeill, J., et al. *Beyond Interdependence: The Meshing of the World's Economy and the Earth's Ecology.* New York/Oxford, 1991.
Malabré, A L *Within Our Means: The Struggle for Economic Recovery After a Reckless Decade* New York, 1991.
Malthus, T. R. *An Essay on the Principle of Population As It Affects the Future Improvement of Society.* London, 1798; reprinted, with notes by J. Bonar, New York, 1965.
———. *An Essay on Population,* 2 vols. London, 1914.
Manabe, S, and R. T. Wetherald "Large-Scale Changes of Soil Wetness Induced by an Increase in Atmospheric Carbon Dioxide." *Journal of Atmospheric Sciences* 44 (1987).
Mann, P.S. "Green Revolution Revisited. The Adoption of High Yielding Variety Wheat Seeds in India." *Journal of Development Studies* 26 (1989)
Mansergh, N. *The Commonwealth Experience.* London, 1969.
Marcum, J A. "Africa: A Continent Adrift." *Foreign Affairs* 68 (1988–89).
Marien, M. "Driving Forces and Barriers to a Sustainable Global Economy." *Futures* 22 (December 1989).
Markin, J. H. "Japan's Investment in America: Is It a Threat?" *Challenge* (November–December 1988).
Martin, L. G. "The Graying of Japan." *Population Bulletin* 44 (1989).
Martinez, T. E. "Argentina: Living with Hyperinflation." *Atlantic* 266 (December 1990).
Marton, K. *Multinationals, Technology, and Industrialization: Implications and Impact in Third World Countries.* Lexington, Mass., 1986.
Maruyama, M. "Japan's Agricultural Policy Failure." *Food Policy* 12 (May 1987).

Marwick, A *War and Social Change in the Twentieth Century.* London, 1974.
Marx, J. L., ed. *A Revolution in Biotechnology.* Cambridge, 1989.
Mathews, J T "Redefining Security" *Foreign Affairs* 68 (Spring 1989).
Mathias, P. *The First Industrial Nation: An Economic History of Britain, 1700–1914.* London, 1969
Maull, H. W. "Germany and Japan: The New Civilian Powers." *Foreign Affairs* 69 (Winter 1991–92)
Maxwell, K. "The Tragedy of the Amazon." *New York Review of Books* 38 (7 March 1991).
McAfee, K. "Why the Third World Goes Hungry." *Commonweal* 117 (15 June 1990).
McCormick, B. J. *The World Economy: Patterns of Growth and Change.* Oxford, 1988.
McCormick, G. H., and R. E. Bissell, eds. *Strategic Dimensions of Economic Behavior.* New York, 1984.
McInnes, C. *NATO's Changing Strategic Agenda: The Conventional Defense of Central Europe.* London/Boston, 1990.
McIntyre, W. D. *Colonies into Commonwealth.* London, 1966.
McMillan, J., et al. "The Impact of China's Economic Reforms on Agricultural Productivity Growth," *Journal of Political Economy* 97 (1989).
McNeill, W. H. *Plagues and Peoples.* New York, 1976.
———. *Population and Politics Since 1750.* Charlottesville, Va., 1990.
———. *The Pursuit of Power: Technology, Armed Forces and Society Since 1000 A.D.* Chicago, 1983.
———. *The Rise of the West: A History of the Human Community.* Chicago, Ill., 1967.
Meadows, D. H., et al. *The Limits to Growth: A Report for the Club of Rome's Project on the Predicament of Mankind* New York, 1972.
Mearsheimer, J. J. *Conventional Deterrence.* Ithaca, N.Y., 1983.
Mendelssohn, K *Science and Western Domination.* London, 1976.
Meyer-Larsen, W. "America's Century Will End with a Whimper." *World Press Review* 38 (January 1991).
Moran, T. H., "International Economics and National Security," *Foreign Affairs* 69 (Winter 1990–91)
———. "The Globalization of America's Defense Industries: Managing the Threat of Foreign Dependence." *International Security* 15 (Summer 1990).
Morley, J. W., ed. *The Pacific Basin: New Challenges for the United States.* New York, 1986
Morris, C. R. "The Coming Global Boom." *Atlantic* 264 (October 1989).
Morse, E. L. "The Coming Oil Revolution." *Foreign Affairs* 69 (Winter 1990–91).
Morse, R. M. "Japan's Drive to Pre-eminence." *Foreign Policy* 69 (1987–88).
Moynihan, M. *Global Consumer Demographics.* New York, 1991.
Mukerjie, D. "Economic Realities Forbid Sweeping Changes in Policy." *Asian Finance* 16 (15 April 1990).
Murphy, R. T. "Power Without Purpose." *Harvard Business Review* 66 (March–April 1988).
Nau, H. R. *The Myth of America's Decline: Leading the World Economy into the 1990s.* New York, 1990.
Nordhaus, W. D. "Global Warming: Slowing the Greenhouse Express." Cowes Foundation Paper no. 758. Yale University, New Haven, 1990.
Novak, M. "What Became of the Ugly American?" *Forbes* 145 (30 April 1990).

Nye, J. S. *Bound to Lead: The Changing Nature of American Power.* New York, 1990.
Odhiambo, T. R. "Human Resources Development. Problems and Prospects in Developing Countries." *Impact of Science on Society* 155 (1989)
Ogawa, N. "Aging in China: Demographic Alternatives." *Asia-Pacific Population Journal* 3 (1988).
Ohmae, K. *The Borderless World· Management Lessons in the New Logic of the Global Marketplace.* New York/London, 1990.
Olsen, E. A. *U S -Japan Strategic Reciprocity: A Neo-Nationalist View* Stanford, Cal., 1985.
Onimode, B. *A Political Economy of the African Crisis* London/New Jersey, 1988.
Oppenheimer, M., and R H. Boyle. *Dead Heat· The Race Against the Greenhouse Effect.* New York, 1990.
O'Reilly, B. "America's Place in the World Competition." *Fortune* 120 (6 November 1989).
Packard, G. R. "The Coming U.S.–Japan Crisis." *Foreign Affairs* 66 (Winter 1987–88).
Parry, J. H. *The Age of Reconnaissance.* 2nd edn. London, 1966.
Pearce, D. W., et al. *Sustainable Development: Economics and Environment in the Third World.* Aldershot, Hants, 1990.
Perry, N. J. "How to Help America's Schools." *Fortune* 120 (4 December 1989).
Peterson, P. G., and N. Howe. *On Borrowed Time.* San Francisco, 1989.
Phillips, K. *The Politics of Rich and Poor. Wealth and the American Electorate in the Reagan Aftermath.* New York, 1990.
Pierog, K., "How Technology Is Tackling 24-Hour Global Markets." *Futures* 17 (1989).
Pirages, D. *Global Technopolitics: The International Politics of Technology and Resources.* Belmont, Cal., 1989.
Pollard, S *Peaceful Conquest: The Industrialization of Europe, 1760–1970* Oxford, 1971.
Polumbaum, J. "Dateline China: The People's Malaise." *Foreign Policy* 20 (1990–91).
Porter, B. *The Lion's Share: A Short History of British Imperialism 1850–1970.* London, 1976.
Porter, M. *The Competitive Advantage of Nations* New York, 1990.
Postel, S. "Water: Rethinking Management in an Age of Scarcity." *Worldwatch Paper* 62 (December 1984).
Pradervand, P. *Listening to Africa: Developing Africa from the Grassroots.* New York, 1989.
Prakosh, A. "A Carrier Force for the Indian Navy." *Naval War College Review* 43 (Autumn 1990).
Prentis, S. *Biotechnology: A New Industrial Revolution.* New York, 1984.
Prestowitz, C. V. *Trading Places. How We Allowed Japan to Take the Lead.* New York, 1988.
Prestowitz, C. V., et al., eds. *Powernomics: Economics and Strategy After the Cold War.* Lanham, Md., 1991.
Pye, L. W. "China: Erratic State, Frustrated Society." *Foreign Affairs* 69 (Fall 1990).
Quester, G., ed. *Nuclear Proliferation.* Madison, Wis., 1981.
Quinn, T. C., et al. "AIDS in Africa: An Epidemiological Paradigm." *Science* 234 (November 1986).
Radharaman, R., ed. *Robotics and Factories of the Future '87.* Berlin/Heidelberg/New York, 1988.

Ranum, O., ed *National Consciousness, History, and Political Culture in Early-Modern Europe.* Baltimore/London, 1975.
Ravenhill, J. "The North-South Balance of Power" *International Affairs* 66 (1990)
Reading, B. *Japan. The Coming Collapse.* London, 1992
Reich, R. B *The Work of Nations. Preparing Ourselves for the 21st-century Capitalism* New York, 1990.
Reid, W V , and K R Miller *Keeping Options Open: The Scientific Basis for Conserving Biodiversity.* Washington, D.C., 1989
Reisner, M *Cadillac Desert. The American West and Its Disappearing Water* New York, 1986.
Reperant, D. *The Most Beautiful Villages in France.* New York, 1990
Resnick, B. C. "The Globalization of World Financial Markets" *Business Horizons* 32 (November–December 1989).
Rexen, F., and L. Munck. *Cereal Crops for Industrial Use in Europe* Copenhagen, 1984.
Rhoades, R. E. "The World's Food Supply at Risk" *National Geographic* 179 (April 1991).
Roberts, J *The Pelican History of the World* Harmondsworth, Mddsx., 1980
Robinson, R., and J. Gallagher. *Africa and the Victorians· The Official Mind of Imperialism.* London, 1961
Rohlen, T P. *Japan's High Schools* Berkeley, Cal, 1983.
Rosecrance, R., ed. *America as an Ordinary Power.* Ithaca, N Y , 1976.
——— *America's Economic Resurgence· A Bold New Strategy* New York, 1990.
———. *The Rise of the Trading States Commerce and Conquest in the Modern World.* New York, 1985.
Rosenau, J. N. "The Relocation of Authority in a Shrinking World" Unpublished paper. 1980.
Roskill, S. W. *Naval Policy Between the Wars.* Vol. 1 London, 1968
Rostow, W. W. *The World Economy. History and Prospects.* Austin, Tex., 1978
Rowen, H. S , and C. Wolf, Jr., eds. *The Future of the Soviet Empire* New York, 1987.
———, eds *The Impoverished Superpower· Perestroika and the Soviet Military Burden* San Francisco, 1990
Rudney, R. S "Mitterand's New Atlanticism: Evolving French Attitudes Toward NATO." *Orbis* 28 (1984)
Russett, B "Defense Expenditures and National Well-Being." *American Political Science Review* 76 (1982)
Sadik, N. *The State of the World Population* U N. Population Fund New York, 1990.
Sayle, M., and J Sayle. "Why We Send Our Children to a Japanese School" *Tokyo Journal,* August 1990.
Scalapino, R. A "Asia and the United States· The Challenges Ahead" *Foreign Affairs* 69 (1989–90).
Scammell, G. V. *The World Encompassed: The First European Maritime Empires, c. 800–1650.* Berkeley, Cal., 1981.
Schell, O. *To Get Rich Is Glorious· China in the '80s.* New York, 1985
Schlosstein, S. *The End of the American Century.* New York, 1989.
Schneider, B. *The Barefoot Revolution* London, 1988.
Schneider, S. H. *Global Warming.* San Francisco, Cal., 1989
Schodt, F. L "In the Land of Robots." *Business Month* 132 (November 1988).
Schoenfeld, G. "The Soviet Union: Rad Storm Rising." *Atlantic* 266 (December 1990)

Schwarz, H. E., and L. A. Dillard. "The Impact on Water Supplies" *Oceanus* 32 (Summer 1989).
Scott, P. B. *The Robotics Revolution· The Complete Guide for Managers and Engineers.* Oxford/New York, 1984.
Searle, G. R. *Eugenics and Politics in Britain, 1900–1914.* Leyden, 1976.
———. *The Quest for National Efficiency, 1899–1914.* 2nd edn. Atlantic Highlands, N.J., 1990.
Segal, G. "As China Grows Strong." *International Affairs* 64 (1988).
———. *Defending China.* Oxford, 1985.
———. *Rethinking the Pacific.* Oxford, 1990.
Shennan, J. H. *The Origins of the Modern European State, 1450–1725* London, 1974.
Sheridan, T. "Merging Mind and Machine." *Technology Review* 87 (October 1984).
Shulman, S. "Hot Air—or What?" *Nature* 345 (14 June 1990).
Simon, J. L. *Population Matters: People, Resources, Environment and Immigration* New Brunswick, N.J., 1990.
——— *The Ultimate Resource.* Princeton, N.J., 1981
Singer, H. W "The African Food Crisis and the Role of Food Aid." *Food Policy* 14 (1989).
Singh, M. P. "The Crisis of the Indian State." *Asian Survey* 30 (1990).
Smit, B., et al. "Sensitivity of Crop Yields and Land Resource Potential to Climate Change in Ontario, Canada." *Climatic Change* 14 (1989).
Smith, A *The Geopolitics of Information: How Western Culture Dominates the World.* Oxford/New York, 1980.
Smith, H. W. "Nationalism and Religious Conflict in Imperial Germany, 1887–1914." Ph.D. dissertation, Yale University, 1991.
Smith, M., et al. *Asia's New Industrial World.* London, 1985.
Snyder, J C., and S. F. Wells, eds. *Limiting Nuclear Proliferation.* Cambridge, Mass., 1985.
Sorensen, T. C. "Rethinking National Security." *Foreign Affairs* 69 (Summer 1990).
Spence, J. *To Change China: Western Advisors in China, 1620–1969.* New York, 1969 edn.
Starr, J. R., and D. C. Stoll. *The Politics of Scarcity· Water in the Middle East.* Boulder, Colo., 1988.
Steinberg, J. *Why Switzerland?* Cambridge, 1976.
Strange, S. "Finance, Information, and Power." *Review of International Studies* 16 (1990)
Taylor, A J. P. *The Struggle for Mastery in Europe 1848–1918.* Oxford, 1954.
——— *The Trouble Makers: Dissent Over Foreign Policy, 1789–1939.* London, 1969 edn.
Taylor, J. *Shadows of the Rising Sun: A Critical View of the "Japanese Miracle."* New York, 1984
Taylor, P. A. M., ed. *The Industrial Revolution in Britain: Triumph or Disaster?* Lexington, Mass., 1970.
Teitelbaum, M. S., and J. M. Winter. *The Fear of Population Decline* Orlando, Fla./London, 1976.
Teitelman, R. *Gene Dreams. Wall Street, Academia, and the Rise of Biotechnology.* New York, 1989.
Thomas, H. *A History of the World* New York, 1979.
Thomas, R G C. *Indian Security Policy* Princeton, N.J., 1986.
Thucydides *The Peloponnesian War.* Harmondsworth, Mddsx , 1954 edn.

Thurow, L. "How to Wreck the Economy." *New York Review of Books* 28 (14 May 1981).

———. *The Zero-Sum Society: Distribution and the Possibilities for Economic Change.* New York, 1980

Tilly, C., ed *The Formation of National States in Western Europe.* Princeton, N.J., 1975.

Titus, J. G., ed. *Effects of Changes in Stratospheric Ozone and Global Climate* Vol 4, *Sea Level Rise.* Washington, D C , 1986.

Tolchin, M , and S. Tolchin. *Buying into America: How Foreign Money is Changing the Face of Our Nation.* New York, 1988.

Tranter, N. *Population Since the Industrial Revolution The Case of England and Wales.* New York, 1973.

Treverton, G. F. *Making the Alliance Work: The United States and Western Europe* Ithaca, N.Y., 1985.

Trewartha, G. T. *A Geography of Population. World Patterns* New York, 1969

Tucker, R. W , and L. Wrigley, eds. *The Atlantic Alliance and Its Critics* New York, 1983.

Tucker, W. *Progress and Privilege: America in the Age of Environmentalism.* New York, 1982

B. L. Turner et al. *The Earth As Transformed by Human Action: Global and Regional Changes in the Biosphere over the Past 300 Years* (Cambridge, 1990)

Urbanials, D. F "The Unattended Factory: FANUC's New Flexibı .ty Automated Manufacturıng Plant Using Industrial Robots," *13th International Symposium on Industrial Robots and Robots 7· Conference Proceedings.* Vol 1. Dearborn, Mich., 1983.

van de Kaa, D. J "Europe's Second Demographic Transition " *Population Bulletin* 42 (1987).

Van Evera, S. "Why Europe Matters, Why the Third World Doesn't American Grand Strategy After the Cold War " *Journal of Strategic Studies* 13 (1990).

Veit, L. A. "Time of the New Asian Tigers." *Challenge* 30 (July–August 1987).

Vogel, E. F. "Pax Nipponica." *Foreign Affairs* 64 (Spring 1986).

———. *Japan as Number One: Lessons for America.* New York, 1980 edn.

———. *One Step Ahead in China: Guangdong Under Reform.* Cambridge, Mass., 1990.

Von Laue, T. H. *The World Revolution of Westernization* New York/Oxford, 1987

Wattenberg, B *The First Universal Nation: Leading Indicators and Ideas about the Surge of America in the 1990s.* New York, 1990.

———. *The Birth Dearth* New York, 1987

Wells, S. F., and M A. Bruzonsky, eds. *Security in the Middle East: Regional Change and Great Power Strategies* Boulder, Colo./London, 1987.

Westing, A. H *Global Resources and International Conflict: Environmental Factors in Strategic Policy and Action.* Oxford/New York, 1986.

Wheeler, D. L. "Scientists Studying 'The Greenhouse Effect' Challenge Fears of Global Warming." *Journal of Forestry* 88 (1989).

Whitaker, J. S. *How Can Africa Survive?* New York, 1988.

White, M. *The Japanese Educational Challenge A Commitment to Children.* New York, 1989.

Williams, D. V. "Estimated Bioresource Sensitivity to Climate Change in Alberta, Canada." *Climatic Change* 7 (1985).

Wilson, C. *Profit and Power· A Study of England and the Dutch Wars.* London, 1957

Wilson, C A , and J. F B Mitchell "Simulated Climate and $CO_2$-Induced Climate Change Over Western Europe." *Climatic Change* 8 (1986)
Wolferen, K van "The Japan Problem " *Foreign Affairs* 65 (Winter 1986–87)
———. "The Japan Problem Revisited." *Foreign Affairs* 69 (Fall 1990).
——— *The Enigma of Japanese Power: People and Politics in a Stateless Nation* New York, 1989
Womack, J., et al. *The Machine That Changed the World Based on the Massachusetts Institute of Technology 5-Million-Dollar 5-Year Study on the Future of the Automobile.* London, 1990.
Woodruff, W *The Impact of Western Man A Study of Europe's Role in the World Economy* New York, 1967
Wright, R., and D. MacManus *Flashpoints Promise and Peril in a New World* New York, 1991.
Wriston, W. B. "Technology and Sovereignty " *Foreign Affairs* 67 (Winter 1988–89)
Yamaguchi, H. "Biotechnology New Hope for Japan's Farmers." *Business Japan* (April 1987).
Yang, Y., and R. Tyers. "The Economic Costs of Self-Sufficiency in China." *World Development* 17 (1989).
Young, C "Australia's Population· A Long-Term view." *Current Affairs Bulletin* (Sydney) 65 (May 1989).
Yoxen, E. *The Gene Business· Who Should Control Biotechnology?* New York, 1983.
———, and V. Di Martino. *Biotechnology in Future Society Scenarios and Options for Europe.* Luxembourg, .1989
Yuanjun, H., and Z. Zhongzing "Environmental Pollution and Control Measures in China." *Ambio* 16 (1987)
Yudken, J. S., and M. Black. "Targeting National Needs: A New Direction for Science and Technology Policy " *World Policy Journal* 7 (Spring 1990)
Yuging, W. "Natural Conservation Regions in China." *Ambio* 16 (1987).
"Z." "To the Stalin Mausoleum." *Daedalus* 119 (Winter 1990).
Zengage, T R , and C T Ratcliffe. *The Japanese Century· Challenge and Response.* Hong Kong, 1988.
Zysman, J. "U.S. Power, Trade, and Technology " *International Affairs* 67 (1991).

## نبذة عن المؤلف

- ولد بول كينيدي في شمال انجلترا في عام ١٩٤٥ .

- التحق بجامعة نيوكاسل ، حيث تخرج منها بمرتبة الشرف الأولى في التاريخ .

- نال شهادة الدكتوراه من جامعة أكسفورد .

- مارس التدريس في انجلترا ، ثم انتقل إلى الولايات المتحدة في عام ١٩٨٣ ليصبح أستاذاً للتاريخ في جامعة ييل ، مختصاً في القضايا الاستراتيجية والدولية.

- أجرى العديد من البحوث وألقى العديد من المحاضرات في أوروبا وأمريكا الشمالية .

- زميل جمعية التاريخ الملكية ، وأستاذ زائر سابق في معهد الدراسات المتقدمة في برنستون وفي مؤسسة هامبولد في ألمانيا .

- ألف أحد عشر كتابا ، بما فيها كتابه المعروف «**صعود وسقوط القوى العظمى**» .

- يمارس الكتابة في أبرز الصحف والمجلات الأمريكية والبريطانية .

- يقيم الآن في هامدن / بولاية كونيكتيكت برفقة زوجته كاثرين وأبنائه الثلاثه .

- يمارس تدريب كرة القدم .

# الإستعداد للقرن الحادي والعشرين

# PAUL KENNEDY

# PREPARING FOR THE TWENTY-FIRST CENTURY


الناشر : دار الشروق للنشر والتوزيع
عمان ـ الأردن


التوزيع : المركز العربي لتوزيع المطبوعات م.م
بيروت ـ لبنان